الملف العربي في القرن العشرين

الجزء الخامس

د. سليمان المدني

المنارة

الملف العربي
في القرن العشرين

الطبعة الأولى

١٩٩٨م - ١٤١٩ هـ

المنارة

للإنتاج الإعلامي والفني

بيروت : الحمراء - ص .ب ١١٣/٥٧٢٠

دمشق : ص .ب ٧٨٧ - هاتف: ٢٢١٢٩٦٧ -

فاكس :٢٢٣٤٣٣٦ - ١١ - ٩٦٣

مقدمة

بعد الهزيمة النكراء التي ألمت بالدول العربية في حربها الأولى مع الصهاينة عام ١٩٤٨ وضياع فلسطين وتشريد أهلها في العديد من الدول العربية، بدأت حالة الغليان الشعبي في معظم الدول العربية أدت في نهايتها إلى حدوث تغيرات جوهرية في القيادات وفي أنظمة الحكم كما سنرى في هذا الجزء من ملفنا العربي.

ويمكن القول بأن فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين شهدت العديد من الثورات والإنقلابات العسكرية وكانت بداية لوجود نظام الحكم الجمهوري، مما أدى بدوره إلى صراع عربي عربي بين الأنظمة الجديدة والأنظمة الملكية التقليدية التي بقيت محافظة على تواجدها ولكن بصعوبة بالغة.

وكان هذا بدوره خدمة للعدو الصهيوني الذي راح يستغل الخلافات العربية ويعمل على تعميق جذورها وعلى إشعال نار الحروب والفتن فيما بينها، بينما هو يقوم ببناء جيشه وفقاً لأحدث التقنيات العسكرية التي كانت معروفة آنذاك استعداداً لقفزته القادمة.

كما استطاع العدو الصهيوني أن يغذي أنظمة الحكم الجمهوري الجديد بالعديد من الفلسفات العقائدية المستحدثة عن طريق الإتحاد السوفيتي الذي اعتبره معظم القادة العرب صديقاً وفياً وتناسوا أنه كان أول دولة في العالم

تعترف بوجود إسرائيل كدولة مستقلة. كما تناسوا أيضاً بأن الثورة البلشفية بالأصل هي ثورة يهودية بكل أبعادها.

وفي فترة الستينات أوضح موشي دايان وزير الدفاع الصهيوني آنذاك بأنه عندما احتج على بريجينيف رئيس الحزب الشيوعي بسبب تقديمه السلاح للعرب بأن بريجينيف أجابه بأننا نقدم السلاح للدول التقدمية في الوطن العربي لتتمكن به من القضاء على الأنظمة الرجعية. وليس القضاء على إسرائيل.

كما أوضح له الاستراتيجية الخفية وراء ذلك وقال: «إن إقامة مجتمعات اشتراكية ديمقراطية تحل محل الدول الرجعية في الوطن العربي، هي الطريق الأول لإقامة الصلح مع إسرائيل».

وقد تجلت لنا هذه الاستراتيجية جلية واضحة عندما رأينا منذ منتصف السبعينات وحتى الآن أن أول الدول العربية التي أقامت الصلح مع إسرائيل هي كبرى الدول العربية الثورية والتقدمية، ثم تلتها منظمة فتح رائدة الفكر الثوري والكفاح المسلح. أما الدول التي كانت رجعية حسب المفاهيم التي أدخلوها في عقولنا فقد أقامت الصلح مع إسرائيل بوقت متأخر نسبياً، وبشكل لا يمكن لنا إدانتها به.

نستنتج من كل هذا أن مرحلة الإنقلابات العسكرية التي تخيلها بعض العرب السذج بأنها فترة من النهضة والوعي الثوري لم تكن إلا مرحلة أخرى من مراحل الضياع العربي كما سنرى. هذا إذا ما استثنينا الحركات الإنقلابية التي قامت ضد القوات الإستعمارية ذات الوصاية على بعض الدول العربية كالعراق ومصر ليبيا.

سوريا ما بعد الاستقلال
رئاسة القوتلي الثانية

من البديهي أن يكون الوجود البريطاني ومن ثم الفرنسي في سورية قد جعل الشعب السوري جبهة واحدة ضد الإستعمار الخارجي. حيث كان الشعب يتغاضى في كثير من الأحيان عن أخطاء قادته حتى لا يبتعد عن الهدف الأساسي وهو تحرير البلاد. أما وقد أصبحت البلاد حرة مستقلة ويحكمها أبناؤها، فقد آن للشعب الذي عانى الكثير من الظلم والإضطهاد أن يتنفس شيئاً من هواء الحرية التي حلم بها.

لكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً. فما أن تولى السيد شكري القوتلي رئاسة الجمهورية في السابع عشر من آب عام ١٩٤٨ حتى بدأ يتعرض لكثير من الإنتقادات. سواء من بعض السياسيين المخضرمين أو من الأحزاب التي كانت حديثة العهد آنذاك كمكتب البعث العربي والحزب الشيوعي السوري، إضافة لتذمر شعبي واسع مما دفع برئيس الوزراء جميل مردم إلى تقديم استقالة وزارته في ٢١ آب ١٩٤٨ ليعود بتشكيلة جديدة بعد يومين.

وخلال هذه الفترة، اعتقل السيد ميشيل عفلق رئيس حزب البعث العربي لإصداره بياناً سياسياً، يحمل فيه على وزارة السيد جميل مردم، ويدعو إلى حل البرلمان، ولم يكن لحزب البعث في هذا التاريخ نواب في المجلس النيابي، بل كان

نشاط الحزب قائماً بين طلاب المدارس الثانوية، وطلاب الجامعة، وكان من أبرز أهداف هذا الحزب هو توحيد الأمة العربية في دولة واحدة.

وخلال صيف عام ١٩٤٨ عقدت دورة استثنائية للمجلس النيابي، شغل فيها المجلس بالمشادات العنيفة بين أعضائه، إذ كانوا يتبادلون الكلمات والركل والصفع أحياناً، كما رفض حزب الشعب الإشتراك في لجان المجلس.

وفي ١٨ تشرين الأول عمدت الوزارة إلى تعطيل مجلس النواب.

وأخذ بعض الوزراء يستقيلون، فاستقال السادة لطفي الحفار، وصبري العسلي وميخائيل اليان، وهم من الحزب الوطني (الذي انبثق عن الكتلة الوطنية) كما استقال السيد وهبي الحريري وزير المالية، ثم السيد سعيد الغزي.

وقد زاد الطين بلة كما يقولون تلك الهزيمة التي لحقت بالدول العربية في حربها الأولى مع إسرائيل حيث ثار الشعب وانتشرت المظاهرات والإضطرابات، وقد امتد الإضراب حتى نهاية تشرين الثاني ١٩٤٨ وكاد أن يشل النشاط الإقتصادي في جميع أنحاء البلاد.

وفي ١ كانون الأول ١٩٤٨ استقالت وزارة السيد جميل مردم بعد اضطرابات شديدة، وإثر تبادل القنابل بين رجال الشرطة، وأفراد الشعب، في دمشق، مما أدى إلى سقوط قتيلين وخمسين جريحاً.

وكانت هذه الأسباب كافية لقيام الشعب بتأييد أي محاولة ومهما كان مصدرها لإنقاذ البلاد. وهذا ما حدث عندما قام أول انقلاب عسكري في تاريخ سوريا الحديث.

انقلاب حسني الزعيم

وفي ٣ كانون الأول ١٩٤٨ أمر الزعيم حسني الزعيم الجيش أن يتدخل لإعادة الهدوء إلى البلاد وكانت هذه الفوضى هي فرصة الزعيم حسني الزعيم، للوثوب إلى كرسي الحكم فيما بعد، ولم يكن حسني الزعيم خيراً من السياسيين الحاكمين، ولكن السياسيين الذين غرقوا في المقاصد، وأضلتهم المطالع عن سلوك الطريق السليمة في الحكم، هم الذين مهدوا السبيل لانحدار الديمقراطية، وبروز الديكتاتورية، ولما يمض على استقلال البلاد ثلاث سنوات.

وفي ١٦ كانون الأول ١٩٤٨ تألفت وزارة جديدة برئاسة السيد خالد العظم، وهو من كبار الإقطاعيين الرأسماليين في سورية، ورجل دولة، ويتميز بالمرونة السياسية، ولا يخلو من انتهازية تشوه مساره، يحسن التعاون مع من يعرف أنهم يخدمون مصالحه، كما يحسن مخاطبة الآخرين كل حسب مطامعهم، إذا كانت هذه المطامع تتلاقى مع مطامعه. وهو كأكثر سياسي تلك الفترة لا ينطلق في الحكم من مبادئ رئيسية شعبية تقدمية، إن مثل هؤلاء لم يكن لهم وجود، سوى فئة من الشيوعيين وأخرى من البعثيين.

وفي ٢٠ كانون الأول عقد مجلس النواب جلسة منح فيها الثقة لحكومة السيد خالد العظم، بأغلبية ٧٣ صوتاً ضد ٣٥ صوتاً.

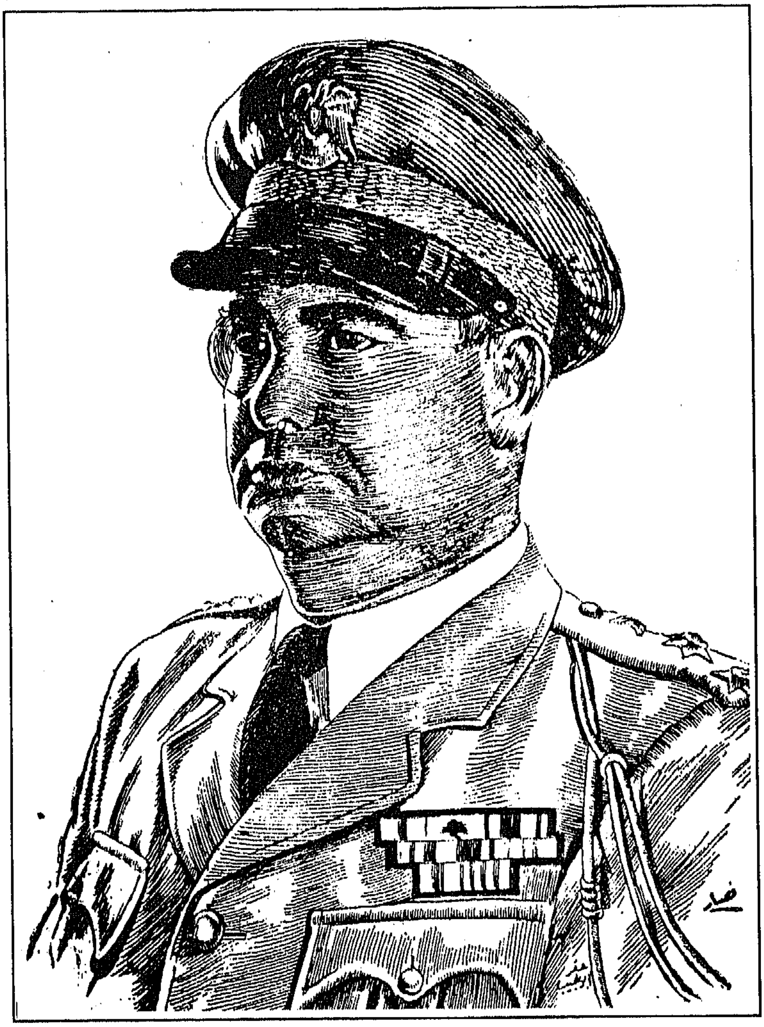
ووعد السيد العظم في بيانه، أنه سوف يعمل على ازدهار الإقتصاد المتردي، ويحاول أيجاد دعم لليرة السورية المتدهورة، وسوف يكون همه الأول إنقاذ فلسطين من براثن الصهيونية.

والحقيقة أن البلاد تنفست الصعداء، فلولا وزارة العظم، لكانت تردّت منذ ذلك الوقت في الحكم الدكتاتوري.

وبرزت على السطح اختلاسات لأموال ضخمة، في القوات المسلحة، وحوكم بعض المسئولين من الضباط، منهم المقدم فؤاد مردم بك، وهو ابن أخي السيد جميل مردم بك، وقد ذهب لشراء كمية من الأسلحة من إيطاليا، وحملت الأسلحة سفينة سارت بها إلى إسرائيل، وأفرغتها في أحد موانئها.

وفي ٥ شباط ١٩٤٩ وقع السيد العظم اتفاقية مالية مع فرنسا، ربطت بها الليرة السورية بالفرنك الفرنسي، لدعمها والحفاظ على قوتها الشرائية المتدهورة. وفي أواخر شباط ١٩٤٩ عقدت وزارة العظم اتفاقية مع التابلاين، وهي الشركة التي مددت خطوط أنابيب البترول من السعودية، عبر سورية، إلى طرابلس وصيدا في لبنان، لنقل البترول إلى دول الغرب، على أن تتقاضى سورية سبعة آلاف دولار سنوياً، كرسم مرور و(١٤) ألف دولار كرسم حماية للخطوط، وقد زيدت هذه المبالغ فيما بعد.

وفكر السيد العظم في بادئ الأمر أن يوضح للنواب، أنه لا مفرّ من المسير مع إحدى الكتلتين الغربية أو الشرقية، وأوضح أن سورية لا تستطيع أن تبقى معزولة عن دول العالم.



الزعيم حسني الزعيم

واستنكر النواب الشعبيون خطة الحكومة، وهاجموا كلتا الإتفاقيتين، الإتفاقية مع فرنسا حول الليرة السورية، واتفاقية التابلاين، وكان للبعثيين أثر كبير في دعم الشعبيين في إثارة الطلاب ضد الإتفاقية الفرنسية، وضد اتفاقية التابلاين

التي سموها استعماراً أميركياً، وكذلك انضم الأخوان المسلمون إلى الشعبيين في رفض الإتفاقيتين، وانتشر الإضراب في المدن السورية كلها، ونتيجة الضغط الشعبي على المجلس، رفض النواب التصديق على الإتفاقيتين المذكورتين.

وفي ٦ أيار استقال السيد عادل العظمة، وزير الداخلية، ليحل محله السيد محسن البرازي بالإضافة إلى وزارة المعارف، ولعلّ هذه الإستقالة التي دُفع إليها السيد عادل العظمة دفعاً، كانت تمهيداً لزوال الحكم النيابي، ليحل محله حكم فردي استبدادي.

وبدأت الوزارة العظمية تتعثر في مسيرتها، وحين انتقدت أحدى الصحف اتفاقية التابلاين أغلقتها الدولة.

وارتكبت الدولة خطأ فاحشاً، حين طلبت في أواسط آذار قيام هدنة بين سورية وإسرائيل، وذهب مندوبوا سورية إلى جزيرة رودس، للتفاوض مع الوفد الإسرائيلي، بواسطة مبعوث الأمم المتحدة السيد رالف بنش، فقامت في سورية احتجاجات صارخة على الدول، التي وافقت على إرسال وفدها إلى رودس (جزيرة العار) وكان المفروض في هذه الوزارة أن تعدّ العدة للقتال، وأن تُوحد مساعيها العسكرية، وخططها القتالية، مع دول المجابهة: مصر والأردن وسائر الدول العربية الأخرى، ولكن روح الهزيمة كانت تسيطر سيطرة تامة على أكثرية رجال السياسة والحكم.

وبرز تدخل الجيش واضحاً حين فرضت الأحكام العرقية، وبدأ شكل من تحرش الجناح العسكري بالسياسيين يبدو واضحاً، حين أمسكت الشرطة اثنين من راكبي الدراجات النارية العسكرية، وقد ألقيا قنابل يدوية، قرب منزل

السيد صبري العسلي، وقد تدخلت الشرطة العسكرية فأنقذت المعتدين بقوة السلاح.

وحذّر السيد رشدي الكيخيا أعضاء مجلس النواب، من مغبة تدخل الجيش في شؤون السياسة، وأن هذا التدخل قد عاد بأسوأ العواقب على القطر العراقي الشقيق، إذ قُتِلَ عدد من الساسة العراقيين.

ولم يفلح السياسيون في حكم البلاد حكماً ديمقراطياً نظيفاً، وخاب أمل الشعب في حكامه السياسيين، الذين لم يلتفتوا إلا إلى مصالحهم الخاصة، بفظاظة وغلظة واستهتار، وساءت الحالة الإقتصادية في الداخل، وساءت سمعة البلاد في الخارج.

وراح الناس يتساءلون عن كيفية إنقاذ البلاد من الفوضى والإستغلال والإنتهازية، وصار بعض ضعيفي الوطنية يطعنون في الحكم الوطني طعناً أليماً، يدل على ضحالة إيمانهم وبحرية قومهم.

إنتهاء الحكم الديمقراطي

كان الناس في داخل البلاد يتوقعون حدوث انقلاب، فقد أصبحت الفوضى لا تطاق، ولما يمض على الاستقلال سوى ثلاث سنوات وستة عشر يوماً.

وفي الساعة الثالثة من صباح الأربعاء ٣٠ آذار ١٩٤٩وقع الانقلاب العسكري، يقوده قائد الجيش السوري الزعيم حسني الزعيم، الذي جاء إلى قيادة الجيش بسبب غباء بعض الحكام، فلم يمض وقت على وجوده في هذه

القيادة، حتى أجهز على الحكم النيابي، واعتقل رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي، واعتقل كذلك رئيس وبعض أعضاء مجلس الوزراء.

كيف حدث الإنقلاب..؟

قبيل الإنقلاب العسكري بأيام، هاجم النائبان فيصل العسلي رئيس الحزب التعاوني الإشتراكي وأحمد الشرباتي هاجما الجيش في احدى جلسات المجلس النيابي، فبلغ ذلك قائد الجيش الزعيم حسني الزعيم، فجمع عدداً من ضباطه، وأبلغهم أن الجيش قد أهين، ولا بد من الدفاع عن شرف الجيش، وطرحت فكرة الإنقلاب، فطلب الزعيم قائد الجيش أن تعدّ مذكرة احتجاجية، وترسل إلى القصر الجمهوري، ثم يكون التصرف على ضوء ما سيفعله رئيس الجمهورية، رداً على هذا الإحتجاج، فوافق الجميع على الفكرة، وحمل العقيد بهيج كلاس مذكرة الإحتجاج إلى رئيس الجمهورية.

ولم يبد رئيس الجمهورية اهتماماً للمذكرة، وقال: إن ضباط الجيش يتصرفون كمخاترة القرى، إذ يحررون العرائض، فلما نصح العقيد بهيج كلاس رئيس الجمهورية أن يولي المذكرة الإهتمام اللائق، لم يجد الرئيس مبرراً لهذا الإهتمام، وقال: إن الأحوال ليست من السوء بحيث تستدعي اهتماماً غير عادي.

إنه الغرور والاستهتار، فلو أن رئيس الجمهورية كان مدركاً ومقدراً للمسؤولية التي القيت على عاتقه، لما ترك الأمور تصل إلى هذا الحد من الفوضى، ولما مكن رجلاً انتهازياً مغروراً من أن يصل إلى قيادة القوة العسكرية،

وهو يعلم أن الزعيم حسني الزعيم لا يصلح لمثل هذا المنصب، فمنصب قيادة الجيش يحتاج إلى عقل صائب ونظر ثاقب، ولم يكن الزعيم يتمتع حتى بأحدهما.

في التاسع والعشرين من آذار أمر الزعيم حسني الزعيم بقطع طرق المواصلات المؤدية إلى دمشق، وبعد منتصف ليل الثلاثين، تحرك نحو العاصمة، واعتقل رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، والسيد خالد العظم، ونقلا إلى المستشفى، واعتقل محافظ دمشق، ومدير الشرطة العام، ووجيه الحفار صاحب جريدة الإنشاء.

وكان الزعيم قد أرسى اعتماده مبدئياً على السيد أكرم الحوراني، كما دعا إليه صبيحة يوم الإنقلاب السياسيين السادة، معروف الدواليبي، والأمير عادل أرسلان، ورئيس مجلس النواب السيد فارس الخوري، للتعاون معهم على تأليف وزارة مدنية.

وأخذ الزعيم يدير شؤون الجمهورية، وقد كلف الأمناء العامين في الوزارات بإدارة شؤون وزاراتهم.

وفي ١ نيسان ١٩٤٩ أيد سبعون نائباً الحركة الإنقلابية، وامتنع الباقون عن التصويتِ، دون أن يدافع نائب واحد عن الحكم السابق.

وفي ٣ نيسان حلّ الزعيم المجلس النيابي، وأعلن بأن مجلساً جديداً سينتخب، كما عَيَّنَ السيد حسني البرازي، محافظاً لحلب ونائب الحاكم فيها، كما عين المقدم أديب الشيشكلي مديراً عاماً للشرطة والأمن العام، وحسن جبارة الذي

كان معتقلاً أطلق سراحه وعينه مستشاراً لوزارتي المالية والإقتصاد الوطني، كما عين السيد أكرم الحوراني مستشاراً في وزارة الدفاع الوطني.

وكان الزعيم في ٢ نيسان ١٩٤٩ قد أصدر مرسوماً تشريعياً ألغى به الرقابة على الصحف، ولكنه أصدر في نفس التاريخ مرسوماً تشريعياً آخر، خولت قيادة الجيش بموجبه إلغاء امتياز كل جريدة يومية أو مجلة أو نشرة موقوتة إذا نشر فيها ما يؤدي إلى الإخلال بالمصلحة العامة، أو بأمن البلاد، أو بالعلاقات الخارجية.

وفي ٧ نيسان ١٩٤٩ أعلن الزعيم استقالتي الرئيس السيد شكري القوتلي ورئيس الوزارة السيد خالد العظم، وكانت الاستقالتين قد سلمتا إلى الزعيم منذ يوم الإنقلاب.

وفي ٧ نيسان ١٩٤٩ أعلن الزعيم خطته وتتلخص في إشراك النساء المتعلمات في الانتخاب، وتوزيع الأراضي المهملة على الفلاحين، وتخفيض عدد أعضاء المجلس النيابي، وتحديث أسلحة الجيش.

وبعد أيام صدر مرسوم بربط قوات الدرك بوزارة الدفاع.

والغريب أن بعض العلماء كالأستاذ محمد كرد علي، والعلامة السيد فارس الخوري، قد رحبّا بالحكم الديكتاتوري الإستبدادي، ولعل مبعث ذلك التأييد يأس الناس من صلاح الحكام السابقين، فقد قال العلامة محمد كرد علي: (لقد تولى الجيش وبدأ ينظف سراي الحكومة القذرة بطرد أولئك الذين ليست الجمهورية في حاجة إليهم، وهم الدجّالون والموظفون المرتشون وغير الأكفاء،

إن الزعيم وضع حداً للاستبداد (سامحه ا لله) وقد منع تحلل الجمهورية السورية) كما قال السيد فارس الخوري: إن الانقلاب قد كفل للرجال الخيرين عنصراً من الاستقرار الدائم، طالما تاقوا إليه، يقوم على مبادئ العدالة، والعمل الطيب، مع الدعم الشعبي للحكومة، والأمل يملأ فؤادي أن ازعيم سيتقدم بحزم وسلام حتى يقيم حياة دستورية، وحكماً جمهورياً، يتفق وإرادة الأمة.

وكان حزب البعث متحفظاً في تأييده فقد قال السيد ميشيل عفلق رئيس الحزب: إن نظام حكم الزعيم عصر جديد، ويجب تشكيل حكومة مؤقتة، ومحاكمة المسؤولين عن فضائح الحكم الماضي.

وتعاون الحزب الوطني مع الزعيم، جاء ذلك على لسان السيد صبري العسلي وزير الداخلية السابق، حتى حزب الشعب الذي كان عليه أن يكون أكثر تمسكاً بالحكم الديمقراطي النيابي، أعلن في جريدة الشعب «هنالك كل دليل على أن سورية قد دخلت عهداً جديداً، أوجده الزعيم حسني الزعيم، وإذا كان قُدّر للعرب أن يتمتعوا ثانية بالسيادة والمجد، فلسوف يحتل الزعيم مكاناً بارزاً في صفحات التاريخ» هذا ما جاء في جريدة الشعب عدد ٢٥ نيسان١٩٤٩.

وفي ٢١ نيسان ١٩٤٩ قام الزعيم بزيارة لمصر، التقى بالملك فاروق، ولقي الزعيم ترحيباً عظيماً.

وفي ٢٣ نيسان اعترفت مصر بحكومة الإنقلاب، وكانت العراق قد اعترفت بحكومة الزعيم في ١٧ نيسان ١٩٤٩، وبعد أيام اعترفت تركيا.

وفي ٢٧ نيسان اعترفت بحكومة الزعيم الدول الغربية الثلاث، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

وساءت العلاقات بين سورية وبين الأردن، وكذلك ساءت العلاقات بين سورية وبين لبنان.

وقام الزعيم بإصلاحات داخلية بسيطة، فقد أمر بإقامة مكتب مظالم، يتلقى شكاوى الناس، وتألفت لجنة تحقيق للنظر في قضايا سوء استعمال السلطة، واستغلال النفوذ، والثراء غير المشروع، فيما يتعلق بالموظفين فقط، وجرى التحقيق في اتهامات أسندت إلى السيد أحمد الشرباتي، وصودرت أملاك الرئيس شكري القوتلي، وإبنه حسان، وقد اتهما بسوء استغلال الوظيفة.

وكان الزعيم قد أعلن في ١٧ نيسان ١٩٤٩ عن تشكيل حكومة، تولى فيها الزعيم الرئاسة، ووزارتي الداخلية والدفاع الوطني.

وخلال هذه الفترة عني الزعيم بالجيش، فارتفع عدد أفراده من خمسة آلاف إلى سبعة وعشرين ألف رجل.

واستطاع الزعيم أن يصدر القانون المدني الذي يعمل به اليوم، وألغى الوقف، فقد أصبح الوقف منهبة للقادرين والمتسلطين.

واستطاع الغرب تمرير اتفاقيتي التابلاين، وشركة نفط العراق اللتين رفضتا من قبل الأوساط الوطنية.

واضطهد الزعيم الحزب الشيوعي وقمع الشيوعيين بشدة، ولم يعبأ بالمبادئ السياسية، ولم يقيم لها وزناً وعطلت بعض الصحف، ومنع الطلاب والموظفون من ممارسة حقهم السياسي.

وضع دستور جديد

وفي أواخر تموز ١٩٤٩ أنجزت اللجنة المكلفة بوضع دستور جديد عملها، وكان مؤلفاً من مئة وخمس وعشرين مادة. وكان الزعيم قد أمر أن ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة، فأعلنت فترة خمسة أيام بين ١٥-٢٠ حزيران ١٩٤٩ ليتقدم من يرغب في ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية وجرى الإقتراع بعد أيام ففاز الزعيم برئاسة الجمهورية بالأغلبية المطلقة.

واتخذ الزعيم بعد فوزه برئاسة الجمهورية لقب (مشير).

ثم غرق وقد أصبح رئيساً للجمهورية في غرور العظمة، فأصبح الحاكم بأمره، ولم يكن يملك العقل الذي يتحمل أن يكون حاكماً وسلطاناً، فكان يخيل إليه أنه كنابليون أو كقيصر، وأوصى على صنع عصا المشيرية بمبلغ قدره خمسة آلاف دولار، وكان يضع على عينيه (مونوكلاً) تشبهاً بأمراء الغرب، الواقع أنه كان يمثل الضعف الفكري والغرور والتعالي الفارغ كما كان زقَّ خمر فلا يكاد يصحو ليلاً.

وكان كثير التقلب ولا يستقر على رأي.

ولعل حادثة انطوان سعادة زعيم السوريين القوميين تعطينا صورة عن سلوكه وتردده، وما هو أسوأ من التردد، قد لا يكون المرء في صف السوريين القوميين،

وقد لا يقرهم على نهجهم السياسي وتفكيررهم العقائدي، ولكن الإنسان مهما كان رأيه ومنهاجه الفكري يكره الغدر، فبعد أن استقبل الزعيم حسني الزعيم السيد انطوان سعادة، منحه حق اللجوء السياسي، وقدم إليه مسدسه هدية، ليطمئن إلى أله أصبح في حماية رئيس الجمهورية السورية.

وحدثت مشكلة بين سورية ولبنان، وأثر اغتيال المدعو كامل حسين، من قبل العقيد أكرم طبارة الموفد إلى لبنان لهذا الغرض، من قبل الزعيم حسني الزعيم، وتفاقمت الأزمة حتى ظن الناس في البلدين الشقيقين أن الحرب واقعة بين سورية ولبنان، ثم سويت المشكلة وأطلق سراح أكرم طبارة الذي كانت قد أوقفته الحكومة اللبنانية.

واستطاع رئيس الوزراء السيد محسن البرازي أن ينظم حملات صحفية على انطون سعادة وحزبه، وأوغر صدر حسني الزعيم عليه وعلى حزبه.

وفي صباح ٦ تموز طلب إلى انطوان سعادة أن يقابل رئيس الجمهورية، فتمت المقابلة في الساعة العاشرة مساء فلما دخل بهو القصر تلقاه محسن البرازي وقال له: «بينك وبين لبنان حساب روح صفيه» وقد كان مدير الأمن العام اللبناني ينتظر في غرفة من الغرف المطلة على البهو، حين دعي لاستلام انطون سعادة، حيث حوكم وأعدم في اليوم التالي.

ولقد استهجن الناس في سورية هذا الغدر، بصرف النظر عن معتقداتهم ومبادئهم، فلقد طعنت التقاليد العربية في الصميم، وهذا يأباه العربي مهما اختلفت آراؤه وميوله.

سورية في حيرة بين كتلتي القاهرة، والعراق

كانت سورية مضطربة بين أن تبرم اتفاقية شبه وحدوية مع العراق، أم تنضم إلى كتلة القاهرة السعودية، وفي ٩ نيسان ١٩٤٩ كادت أن تبرم اتفاقية عسكرية دفاعية بين سورية والعراق، غير أن الوفد العراقي تلكأ في خطواته لتحقيق هذا الاتفاق، ففاتت الفرصة.

وفي ١٦ نيسان ١٩٤٩ سافر وفد سوري إلى القاهرة، فسارعت مصر إلى إرسال عبد الرحمن عزام إلى سورية.

وفي ١٨ نيسان ١٩٤٩ كان الزعيم قد قرر الإنضمام إلى المعسكر المصري السعودي.

وعالمياً اتجه الزعيم نحو الغرب، فمتّن علاقاته بإنكلترا وخطب ودّ أمريكا، ورحب بمشروع مارشال.

وفي ١٢ نيسان ١٩٤٩ بدأت مفاوضات لعقد هدنة دائمة بين سورية والصهاينة وحددت منطقة قرب بحيرة الحولة والأراضي التي تحتلها إسرائيل بجوارها كمنطقة منزوعة السلاح.

وفي ٢٠ تموز ١٩٤٩ تم التوقيع على اتفاقية الهدنة بين سورية والصهاينة.

الانقلاب الثاني
ومصرع الزعيم ورئيس وزرائه

في الساعة الثالثة بعد منتصف ليل ١٣-١٤ آب زحفت فرقة من الجيش إلى دمشق مؤلفة من ثلاث فصائل ذهبت الأولى نحو دار الزعيم فاعتقلته وأخرى إلى دار رئيس الوزراء محسن البرازي واعتقلته أيضاً، والثالثة مضت نحو دار إبراهيم الحسيني قائد الشرطة العسكرية واعتقلته.

وفي الساعة العاشرة من ١٤ آب ١٩٤٩ أذاع الزعيم الحناوي بياناً يدعو فيه الشعب للإخلاد إلى السكينة، واستدعى عدداً كبيراً من السياسيين، وألف لجنة قوامها السادة: هاشم الأتاسي، فارس الخوري، رشدي الكيخيا، الدكتور ناظم القدسي، أكرم الحوراني، ورأت هذه اللجنة وجوب العودة إلى حياة المدنية النيابية فوراً.

وكان الزعيم الحناوي قد أذاع عدة بيانات، اتهم فيها الزعيم بتبديد ثروة البلاد، ومخالفة قوانينها، ومصادرة حرية أبنائها، وإشاعة الفوضى والبلبلة في سورية، وقد تضمن أحد هذه البيانات قول الزعيم الحناوي (إن المجلس الحربي الأعلى، وجد الزعيم حسني الزعيم خلال محاكمة عادلة جرت له ولرئيس وزرائه، وجد المجلس أنهما مجرمان فنفذ فيهما حكم الإعدام).

وقد تحدث العقيد بهيج كلاس أحد ضباط الجيش البارزين إلى الصحفيين فقال: «إن الرجل الذي أعلناه قائداً للانقلاب الأول مهد الطريق من أجل اعتلائه سدة رئاسة الجمهورية، فقد فكرنا ملياً في تسليم مقاليد الدولة إلى رجال السياسة المتصارعين، لذلك قام الضباط بعد أن عيل صبرهم من سوء سياسة القائد بحركة جديدة لصالح الأمة، أن الجيش سيوقف تدخله في السياسة حال وصول الساسة إلى اتفاق على إدارة البلاد.

وفي ١٥ آب أي بعد يوم واحد على الإنقلاب سلم الحناوي السلطة للسيد هاشم الأتاسي. وشكل السيد هاشم الأتاسي الوزارة في ١٤ آب ١٩٤٩ أي في اليوم التالي لانقلاب الحناوي:

وأعلن العقيد سامي الحناوي أن مهمته قد انتهت، وانه قد عاد إلى الجيش للقيام بمهامه العسكرية.

وقام رئيس الوزراء بمهام رئيس الدولة وراح يسعى لإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد، كانت وزارته تضم أعضاء من حزب الشعب والمستقلين والوطنين وحزب البعث.

وحدد يوم ١٥ تشرين الثاني موعداً لإجراء الإنتخابات للجمعية التأسيسية التي ستقوم مقام مجلس النواب مؤقتاً، وتقدم جماعة من العلماء باقتراح أن يتعهد المنتخبون بالدفاع عن فكرة أن يكون دين الدولة هو الإسلام.

وفي ٨ تشرين الأول نشر الحزب الوطني بياناً، أعلن فيه أنه سوف يؤيد اتحاداً يقوم مع العراق الشقيق، لتكون الحكومة المنبثقة عن هذا الاتحاد قوية أمام دولة الصهاينة.

وأخذت الحكومة المؤقتة تعد للانتخابات التي ستجري في موعدها المحدد، وهو ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٩ وسيقوم المجلس التأسيسي المنبثق عن هذه الإنتخابات بوضع دستور دائم جديد، وشعر الوطنيون أن الحكومة ليست حيادية في استعداداتها الإنتخابية، وتقدموا باتهامات حول هذا الأمر.

كما أصدر حزب الشعب بياناً تضمن برنامجه الإنتخابي، وأبرز ما جاء فيه أن الحزب يدعو إلى إلغاء جوازات السفر بين الأقطار العربية، وتوحيد الجيوش العربية، وإنشاء مصرف مشترك.

وبرزت رابطة العلماء تدعو إلى إشتراكية إسلامية، وكان على رأس هذه الجماعة السيدان مصطفى السباعي ومحمد المبارك.

الجمعية التأسيسية

وفي ١٢ كانون الأول اجتمعت الجمعية التأسيسية، وقد فاز حزب الشعب بـ (٤٧) مقعداً وهو عدد مقاعد الجمعية التأسيسية، وفاز المستقلون مع بعض الوطنيين بأربعين مقعداً، والجبهة الإشتراكية الإسلامية بأربعة مقاعد، وحزب البعث بثلاثة مقاعد، وحجزت تسعة لنواب العشائر.

وكان الأمير عبد الإله قد زار دمشق في ٥ تشرين الأول ١٩٤٩ لتحريك المساعي لأجل الوحدة السورية العراقية، وجرت أحاديث ومداولات حول

الإتحاد أو الوحدة، لكنها ظلت في حقائب رجال السياسة، ولم يدع إليها الشعب بشكل جدي، ولم تبحث مسألة الإتحاد أو الوحدة بشكل يدل على الإهتمام السليم من المناورات السياسية.

وانتخب السيد رشدي الكيخيا رئيساً للجمعية التأسيسية، كما انتخب السيد هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية بأغلبية ٨٩ صوتاً ضد ١٩ صوتاً.

بروز الجيش كعنصر فعال في السياسة السورية.

كانت ثلاث قوى تتبارى نحو انتزاع السلطة، في هذه الفترة من نهاية ١٩٤٩ وأوائل ١٩٥٠ فالجماعة الأولى هي الجماعة السياسية التي تتمثل بجماعة الحزب الوطني، ورجال السياسة الذين ناضلوا للحصول على الاستقلال، وهذه الجماعة قد دب فيها الاضطراب وشيء من التمزق، وأما الجماعة الثانية فهي حزب الشعب الذي استطاع أن يحصل على عدد كبير من مقاعد الجمعية التأسيسية، ولكنه على الرغم من أنه حديث التكوين، فقد كان يشبه في كثير من النواحي نظيره الحزب الوطني، وقد كان يفضله الحزب الوطني بوجود من يسمونهم بالرعيل الأول من السياسيين المحنكين. أما الجماعة الثالثة فهي الجيش الذي شعر بما له من تأثير في مجرى الأحداث السياسية، وأدرك بعض ضباطه حتى الصغار منهم أن باستطاعة ضابط كحسني الزعيم أن يطيح بالدولة وبالسياسيين، ويقر ما يشاء ويحقق ما يريد.

انقلاب الشيشكلي الأول

في الساعة الأولى من صباح ١٩ كانون الأول ١٩٤٩ قاد الشيشكلي حركة ضد الزعيم سامي الحناوي، وأطاح به، وأمر باعتقاله واعتقال السيد أسعد طلس الأمين العام لوزارة الخارجية والذي كان زوج شقيقة قرينة الزعيم الحناوي، وأذاع بلاغاً جاء فيه مايلي:

إن الجيش يعتبر هذه الحركة واجبة للمحافظة على سلامة البلاد، لأن الحناوي وطلس، وبعض الزعماء السياسيين الآخرين كانوا يتآمرون مع عناصر أجنبية.

وأحيط رئيس الجمهورية بما تم ولم يجد في ذلك تحدياً للجمهورية ونظمها، بل كلف السيد خالد العظم بتأليف الوزارة، فلم يفلح في مساعيه، وفي ٢٤ كانون الأول ١٩٤٩ كلف الرئيس الأتاسي الدكتور ناظم القدسي بتأليف الوزارة، فألف وزارة لم تعمر سوى ٢٤ ساعة لأن الجيش أصر على تولي السيد أكرم الحوراني وزارة الدفاع، فلم يتم التفاهم على ذلك.

ثم جرت محاولة من قبل السيد خالد العظم لتأليف وزارة، يقبلها حزب الشعب، ويرضى عنها الجيش، وبهذا يكتب لها البقاء بعض الوقت.

وفي ٤ كانون الثاني ١٩٥٠ تقدم السيد خالد العظم بمنهاجه الوزاري، وكان المنهاج يشير إلى التمسك بالجمهورية، دون أن يشير إلى ما يدل على أنه يهتم بأمر تحقيق وحدة ما، مع أي قطر من الأقطار العربية، أو ما يشبه ذلك.

وحمل حزب البعث حملة شعواء على الوزارة العظمية، ونعتها بالتواطؤ مع الغرب، ومع الملوك العرب، وأنها تحول دون تحقيق الوحدة العربية، وتعمل على إفساد كل محاولة لتحقيقها، وبعد جدال ومناقشات حادة نالت الوزارة الثقة بأغلبية ٩٢ صوتاً ضد ٩ أصوات.

وفي ٧ كانون الثاني ١٩٥٠ أدى رئيس الجمهورية القسم أمام الجمعية التأسيسية.

وخلال هذا الشهر قام أديب الشيشكلي بزيارة القاهرة والسعودية، وعقد اتفاقات تجارية وحصل على قرض من السعودية مقداره ٦ ملايين دولار.

وفي شباط استقال أكرم الحوراني من وزارة الدفاع دون أن تقبل استقالته بعد أن كان قد ألف حزباً جديداً هو حزب الإشتراكي العربي، في ٥ كانون الأول ١٩٤٩، مع سامي طبارة وخليل كلاس.

وفي ٧ أيار ١٩٥٠ تقدم السيد خالد العظم باستقالته.

وفي ٢٨ أيار ١٩٥٠ قبلت استقالة السيد خالد العظم، وكلف الدكتور ناظم القدسي بتشكيل وزارة جديدة.

وفي ٤ حزيران ١٩٥٠ تقدم القدسي بوزارته إلى الجمعية التأسيسية.

وحين نستعرض أسماء الوزراء نجد أغلبهم من حزب الشعب، وقد مثل الجيش اللواء فوزي سلو، فهو من العسكرين، وقد تمثل نفوذ الجيش حين اختص بوزارة الدفاع بوضوح دون التواء.

وفي ٤ حزيران ١٩٥٠ نالت الوزارة الثقة بأغلبية (٧٨): صوتاً، ضد صوتين وغاب عن الجلسة عدد كبير من النواب، واستنكف سبعة نواب عن التصويت.

وكانت هيمنة الجيش على الوزارة بارزة، فالدكتور القدسي رجل هادئ ووديع، وربما كان أقرب إلى الضعف منه إلى القوة.

ووقعت حادثة ليس من السهل أن يقع مثلها في تلك الأيام.

ففي ليلة ٢٧ حزيران والوزارة ما تزال حديثة العهد، ألقيت قنبلة على مجلس النواب، وتركت أثراً سيئاً في الرأي العام وفي الأوساط الشعبية.

وكان الزعيم حسني الزعيم قد ألغى مقاعد العشائر التسعة، واستمرت الهيئة الحاكمة تسير على هذا النهج مما أحنق العشائر الضاربة في البوادي السورية، وقد آلم العشائر أن يكون للأقليات من يمثلهم في الجمعية التأسيسية، بينما حرم من هذا التمثيل سكان البادية من العرب الأصليين.

وضع الدستور الجديد

منذ أوائل عام ١٩٥٠ تألفت لجنة منبثقة عن الجمعية التأسيسية برئاسة الدكتور ناظم القدسي، لوضع مشروع دستور جديد تحكم البلاد بموجبه حكماً دستورياً سليماً.

وفي ١٥ نيسان ١٩٥٠ تقدمت هذه اللجنة إلى الجمعية التأسيسية بمشروع الدستور، وهو يتألف من ١٧٧ مادة.

وفي ٢٢ تموز بدأت الجمعية مناقشة مواد الدستور، التي اختصرت مواده فجعلتها (١٦٦) مادة، وثار الجدل حول مادة تتعلق بالإسلام ديناً للدولة، وأثيرت اعتراضات عنيفة في الجمعية، وفي الأوساط المسيحية والإسلامية، التي ترى في هذه المادة ما يثير النعرات الدينية.

واحتدم الجدل، وكان متوقعاً، فقد انبرى النائب السيد مصطفى السباعي (عن الأخوان المسلمين) وكان يعبر عن رأي جماعة العلماء أيضاً فقال: إن أية محاولة للسير بسورية نحو العلمانية والإلحاد والمادية تشكل خطراً على حاضر العرب ومستقبلهم، وخطب العلماء في المساجد خطب الجمعة، وفيها دعوا إلى الوقوف بجانب المادة التي تشير إلى أن دين الدولة هو الإسلام.

ووقف الشيوعيون وحزب البعث ضد تحديد دين الدولة، بدعوى أن علمنة الدولة هو خير أسلوب لمسيرة دولة فيها طوائف عديدة، وأديان متعددة.

ووقف حزب الشعب من هذه القضية موقفاً لم يكن واضحاً الوضوح كله، (كما وقف الأخوان المسلمين وجماعة العلماء)، وحاول بكل ما أوتي من حذق سياسي أن تمر الأزمة، دون أن تسبب اختلالاً في الحكم والدولة، فهو يدعو إلى

التقدمية ولكن بتحفظ، ويدعو إلى الأخذ بتعاليم الدين وأخلاقية التراث العربي، دون أن ينخرط في وضع مادة يعدّها الآخرون من أبناء الأديان الأخرى ماسة بهم.

وفي ٢٢ نيسان ١٩٥٠ لم تجد الدولة مفراً من حظر المناقشات حول هذا الموضوع في الصحف والنشرات، ريثما يعالج الموضوع في الجمعية التأسيسية بأسلوب برلماني سليم.

وفي ٢٢ تموز ١٩٥٠ عقدت الجمعية التأسيسية جلسة لمناقشة مواد الدستور الجديد، وتغيب (٣٢) نائباً هرباً من خلفيات إقرار المادة المتعلقة بدين الدولة، فيما إذا قد أقرت، واحتدم الجدل بين الفريقين، كل منهم يستشهد بالتاريخ ويلجأ إلى ما يثبت صحة نظريته.

واستمر النقاش أسبوعاً، ثم أقرت المادة المتعلقة بدين الدولة، كما كانت قد وضعت في دستور عام ١٩٣٠ وهي كمايلي (دين رئيس الجمهورية الإسلام) وذكر في المادة الثالثة: إن الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع، وأن الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية، كما جاء في مقدمة الدستور ولما كانت غالبية الشعب تدين بالإسلام فإن الدولة تعلن استمساكها بالإسلام وبمثله العليا.

وجاء في المادة ٢٢ من الدستور اشارة إلى تحديد حيازة الأراضي تصرفاً أو استثماراً دون أن يكون له مفعول رجعي.

وجرى نقاش حاد حول إطلاق يد الجيش في بعض النشاطات الحكومية وانتقد بعضهم سيطرة الجيش على الشرطة والدرك برغم أنهما من شؤون وزارة الداخلية، وطلب آخرون أن تنحصر مهمة الجيش في الدفاع عن البلاد ضد أعدائهما المعتدين، كالصهاينة والإمبريالية.

وفي (٥) أيلول ١٩٥٠ أقرت الجمعية التأسيسية الدستور الجديد بـ (١٠٥) أصوات ضد ست أصوات.

وقد حضّ الدستور الجديد على حق المواطن في العدالة والحرية الشخصية فقد جاء في احدى مواده «إن الحريات العامة هي أسمى ما تتمثل فيه معاني الشخصية والكرامة الإنسانية» وأبانت مادة أخرى «إن الدستور قد وضع لتحرير المواطنين من ويلات الفقر والمرض والجهل بإقامة نظام اقتصادي واجتماعي صالح، يحقق العدالة الإجتماعية ويحمي العامل والفلاح، ويؤمن الضعيف والخائف ويوصل كل مواطن إلى خيرات الوطن».

وجاء في إحدى المواد ايضاً «أن سورية جزء من الأمة العربية».

كما تضمن الدستور مواد تعد تقدمية فقد حددت الملكية، وكفلت حرية الرأي وحرية الصحافة وحرية الإقامة والإجتماع واللجوء، وتعيين الحد الأعلى لحيازة الأراضي بحسب المناطق على أن لا يكون له مفعول رجعي، وتوزيع أراضي الدولة على الفلاحين، وجاء في إحدى المواد «إن العمل حق لجميع المواطنين وواجب يمليه الشرف».

وأبانت إحدى المواد «أن لكل مواطن الحق في أن تكلفه الدولة، وتكفل أسرته، في حالات، الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة والبطالة غير المعتمدة» ولكنها في الواقع لم تعمل جدياً لتحقيق ما جاء في هذه المادة، سوى بعض الأعمال الدعائية الفارغة التي تتخذها بعض الحكومات لتكون مسكناً ومهدئاً مؤقتاً الشعب. وجعل تعليم الدين إلزامياً في المدارس الرسمية والخاصة في المراحل الإبتدائية والإعدادية والثانوية

وبعد تصديق الدستور الجديد استقال السيد ناظم القدسي مع وزارته فكلفه رئيس الجمهورية السيد الأتاسي بتأليف وزارة جديدة، وقبيل تأليف الوزارة الجديدة طرح اقتراح لتحويل الجمعية التأسيسية إلى مجلس نواب، وتمت الموافقة على ذلك في جلسة صاخبة.

وفي (٨) أيلول ١٩٥٠ تقدم السيد القدسي بوزارته الجديدة إلى المجلس النيابي.

وكان البيان الوزاري خالياً من ذكر فلسطين، الأمر الذي حمل فئات من النواب أن ترى في برنامج الوزارة نقصاً يستحق التنبيه واللوم.

وهوجمت وزارة القدسي منذ يومها الأول من الأحزاب الأخرى، فهاجمها السيد عصام المحايري ممثل الحزب السوري القومي، والكتلة الجمهورية، والسيد مصطفى السباعي ممثل الجماعة الإشتراكية الإسلامية، ولكن الوزارة نالت الثقة بأغلبية ضئيلة.

وفي ٢٧ أيلول ١٩٥٠ اعتقل النائب السيد منير العجلاني بتهمة التآمر مع الملك عبد الله لتحقيق مشروع (سورية الكبرى) والسيد العجلاني ذكي، ويستطيع أن يقفز على حبال السياسة، بما يكفل مصلحته.

واعتقل جماعة آخرون، بينهم السيد أحمد الشرباتي وزير الدفاع الأسبق، بتهمة التآمر على اغتيال العقيد الشيشكلي، كما نسبت إلى هذه الجماعة ومعهم الدكتور أمين رويحة والسيد جلال السيد تهمة اغتيال الصحفي البريطاني الكولونيل سترلينغ في دمشق، وإلقاء قنابل على الكنيس اليهودي، ومحاولة نسف وكالة غوث اللاجئين، ومفوضية الولايات المتحدة الأمريكية، كما أضيفت إلى السيد أمين رويحة تهمة محاولة اغتيال الملك عبد الله، وتسلم أموال من دولة أجنبية، يعتقد أنها المملكة العربية السعودية.

وفي تشرين الأول ١٩٥٠ استقال السيد حسن الحكيم من الوزارة.

وفي تشرين الثاني ١٩٥٠ قام رئيس الوزراء السيد القدسي برحلة إلى البلاد العربية مصطحباً السيد فوزي سلو وزير الدفاع، وكانت رحلته تظاهرة سياسية يريد بها أن يظهر أن الحكومة في سورية تدعو إلى الوحدة، وتأخذ بالمبدأ الوحدوي.

وفي هذه الفترة أرادت الدول الغربية الكبرى أن تبسط نفوذها السياسي على المنطقة العربية، لتحملها على مقاومة الشيوعية، وتسوية المسألة الفلسطينية، معتبرة إياها قضية لاجئين.

وبدأ تدخل العسكرين يبرز بوضوح، حتى أن النائب السيد حسني البرازي قال صراحة: ما دام الجيش يتدخل في شون الدولة من وراء ستار فالأفضل أن يكون التدخل علناً، وذلك بأن يتسلم الجيش حكم البلاد، وانصبت الإتهامات على البرازي في الجلسة التي نوقشت فيها الموازنة، واتهم بالعمالة والخيانة من قبل بعض النواب ومن قبل رئيس الوزراء بالذات.

وفي (١٠) كانون الثاني ١٩٥١ اضطرت قيادة الجيش عن طريق قيادة الشرطة العسكرية إلى الطلب من جمع أفرادها التقيد بواجباتهم وعدم التدخل في الشؤون المدنية.

غير أن أصابع الجيش كانت تلعب من وراء الستار وبدأت، بعض المقالات تظهر في الصحف وهي تدعو صراحة أوتلميحاً إلى استلام الجيش زمام الحكم كي تنجو البلاد من الفوضى.

وفي ٨ آذار ١٩٥١ اجتمعت وزارة الدكتور ناظم القدسي للنظر في بعض المشروعات.

وفي آذار ١٩٥١ اجتمعت الوزارة ودرست أمر تقديم استقالتها.

وفي آذار ١٩٥١ تقدم القدسي باستقالة وزارته.

وتوالت الاجتماعات بين العسكريين وبين المدنيين وكان رأي رئيس الأركان العامة الزعيم أنور بنود ألا يتدخل الجيش في السياسة، وكان العقيد أديب الشيشكلي محور المقابلات ومرجع العسكريين والمدنين على السواء في هذه الأزمة من أزمات الحكم.

ورُشِّح السيد أكرم الحوراني لتأليف الوزارة وكان يلقى الدعم من بعض الشعبيين كالدكتور معروف الدواليبي، والدكتور عبد الوهاب حومد غير أن الجناح الآخر من حزب الشعب كان يرفض التعاون مع الحوراني لأنه يعتبر مرشح الجيش، وكان على رأس الفئة الثانية السيد أحمد قنبر المعروف بتمسكه بآرائه وصراحته.

وكلف الدكتور ناظم القدسي بتأليف وزارة جديدة استمرت يوماً واحداً فتم تكليف خالد العظم بتأليفها مجدداً فقام بتأليفها في ٢٧ آذار عام ١٩٥١.

وبعد ذلك بدأ التمهيد لظهور أديب الشيشكلي على المسرح السياسي بترفيعه إلى رتبة زعيم (عميد) وذلك في أيار ١٩٥١ وعين رئيساً للأركان العامة أما الزعيم أنور بنود الذي كان رئيساً للأركان فقد عين ملحقاً عسكرياً في تركيا.

ونالت وزارة السيد خالد العظم الثقة بـ (٥٢) صوتاً وامتناع (٤٢) ونجح التجمع المؤلف من الكتلة الجمهورية يمثلها السيد عبد الباقي نظام الدين، والحزب الإشتراكي العربي يمثله سامي طيارة وبعض المستقلين، وصوت حزب البعث والجبهة الإشتراكية الإسلامية لصالح السيد خالد العظم واستمر الوضع السيء في سورية إذ تعرضت البلاد لعدوان إسرائيلي فوجد السياسيون أنفسهم على اختلاف مبادئهم مضطرين على أن يكونوا صفاً واحداً أمام الخطر الإسرائيلي الداهم.

وفجأة تقدم السيد سامي طيارة ممثل الحزب الإشتراكي العربي في الوزارة باستقالته، وكان السيد رشدي الكيخيا قد استقال من رئاسة المجلس النيابي، فانتخب النواب الدكتور معروف الدواليبي رئيساً للمجلس.

ولم تستطع وزارة السيد خالد العظم أن تتقدم بموازنة الدولة إلى المجلس رغم إلحاح رئيس الجمهورية، وفي ١٣ تموز ١٩٥١ قدمت الوزارة استقالتها.

وراح رئيس الجمهورية يتصل بالسياسيين واستمرت الأزمة (١٧) يوماً.

وكان الرئيس قد اتصل في ٦آب ١٩٥١ بالسيد حسن الحكيم، وكلفه بتأليف الوزارة.

وكان الرجل هواه مع الغرب، لا لمبدأ معين يعتنقه، ولكنه يعتقد بأن الغرب أجدى لسورية فهو يعتقد أن الغرب سيعتمد على تركيا وإسرائيل للدفاع عن الشرق الأوسط، وتأمين مصالح الغرب، وسوف ينال هذان البلدان المساعدة من الغرب، وبخاصة أمريكا، في حين تكون سورية مغضوباً عليها، فلا تحصل على أية فائدة أو عون، فالقضية عند السيد حسن الحكيم ليست قضية مبدأ، أو أن الغرب تكوين استعماري مجرم يجب الوقوف دون دسائسه ومخططاته، كلا، بل المسألة لديه أن يكون في الطرف القوي الدسم، فلا مبدأ ولا يحزنون، وعلى هذا الأساس وفي (٩) آب ١٩٥١ ألف السيد حسن الحكيم وزارته.

وكما يقال... تجري الرياح بما لا تشتهي السفن. فقد وقعت مشادة بين رئيس الوزراء وبين وزير خارجيته، السيد فيضي الأتاسي، الذي كان يتمسك بالحياد بين الكتلتين الدولتين.

ففي ٢٣ تشرين أول ١٩٥١ ألقى وزير الخارجية السيد فيضي الأتاسي بياناً في مجلس النواب، عرض فيه دخول سورية في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الغربي، فغضب رئيس الوزراء لهذا البيان، وهدد بتقديم استقالته، إذا لم يسحب وزير الخارجية بيانه، وقرر المجلس للخلاص من هذا المأزق أن يؤجل مناقشة البيان.

عقب ذلك بأيام استقال السيد رشاد برمدا وزير الداخلية، فقد وضع مشروعاً لربط الدرك بوزارة الداخلية، الأمر الذي عارضه وزير الدفاع الزعيم فوزي سلو، وبدا أن الوزارة على شفا الإستقالة، ثم زاد الطين بلة استقالة السيد محمد المبارك وزير الزراعة.

وفي ١٠ تشرين الثاني قدم السيد حسن الحكيم استقالة وزارته.

وكلف رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي العضو البارز في حزب الشعب وهو السيد زكي الخطيب بتشكيل الوزارة، وبعد محاولة مريرة تقدم بوزارته، ثم ما لبث أن قدم اعتذاره، وطلب رئيس الجمهورية من الدكتور معروف الدواليبي أن يؤلف الوزارة.

وفي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥١ اعتذر الدكتور الدواليبي عن تأليف الوزارة، فقد وجد ضغط الجيش وأثره في الوضع السياسي لا يدافع، وأنّ الجيش متمسك بوزارة الدفاع الوطني، على أن تبقى مؤسسة الدرك مرتبطة بوزارة الدفاع الوطني لا بوزارة الداخلية.

وكلف رئيس الجمهورية السيد سعيد حيدر بتأليف الوزارة، فاعتذر لنفس السبب وهو أن الجيش لن يتخلى عن وزارة الدفاع لوزير مدني، وكذلك قضية إلحاق الدرك بوزارة الداخلية.

وكلف رئيس الجمهورية السيد عبد الباقي نظام الدين، وهو عضو الكتلة الجمهورية، بتأليف الوزارة وبعد مساعٍ مريرة اعتذر عن المهمة.

وإثر اعتذار السيد عبد الباقي نظام الدين، كلف السيد رئيس الجمهورية الدكتور السيد معروف الدواليبي بتشكيل وزارة جديدة.

وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥١ ألف الدكتور معروف الدواليبي وزارة، كان أكثر أعضائها من حزب الشعب، وتقدم بها إلى رئيس الجمهورية، وفي الليل وقع انقلاب الزعيم أديب الشيشكلي، الذي أطاح بالوزارة، ولم يكد الوزراء يستلمون مناصبهم. وكان سبب ذلك أن الدكتور الدواليبي قد احتفظ لنفسه بوزارة الدفاع الوطني، بالإضافة إلى رئاسة مجلس الوزراء، وكان ينوي أن يبعد الجيش عن الميدان السياسي، وكاد ينجح في ذلك لولا أن الزعيم أديب الشيشكلي عاجله بانقلابه.

وعلى كل حال فإن الدكتور الدواليبي اعتقل وسجن، ولكنه لم يتقدم باستقالته إلا في ١٩٥٤/٣/١ أي بعد الإطاحة بالشيشكلي وحكمه.

انقلاب الشيشكلي الثاني

في صباح ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١ أذاع الزعيم أديب الشيشكلي البلاغ رقم (١) وهذا نصه: «تحيط رئاسة الأركان العامة الشعب السوري علماً أنّ الجيش قد استلم زمام الأمن في البلاد، وترجو أن يخلد الجميع إلى الهدوء والسكينة، وتسهيل مهمة الجيش، ومتابعة أعمالهم دون قلق أو اضطراب، كما وتنذر من تسوّل له نفسه الاخلال بالأمن بأشدّ الإجراءات».

كان الزعيم أديب الشيشكلي من أولئك الذين يطمحون إلى الحكم.

وهو مواليد حماة ١٩٠٩ وأفكاره كانت تلتقي مع مبادئ الحزب السوري القومي، بصدد سورية الطبيعية، ولقد اختلف مع الزعيم حسني الزعيم فعينه الأخير ملحقاً عسكرياً في المملكة العربية السعودية، ولعلّ اختلافه معه كان بسبب غدر الزعيم حسني الزعيم برئيس القوميين السوريين السيد انطون سعادة، ثم اشترك بالإنقلاب الذي قام به الزعيم سامي الحناوي ضد الزعيم حسني الزعيم، ثم عمل على الإطاحة بالزعيم الحناوي.

ومنذ آب ١٩٤٩ كان الشيشكلي الحاكم الحقيقي لسورية، يعضده سياسياً السيد أكرم الحوراني الذي قضى فترة طويلة من شبابه وهو بارز في الحزب السوري القومي، حتى أنه كان رئيس متنفدية حماه.

وكان الزعيم أديب الشيشكلي قد قام بزيارة للمملكة العربية السعودية، كما قدمنا، وعاد بقرض قيمته ستة ملايين دولار.

وأخذ الشيشكلي يدير أعمال الدولة، وقد اعتقل الدكتور معروف الدواليبي رئيس الوزراء الأخير، وقرر وقف الحياة النيابية في البلاد، واعتقل بعض وزراء الدواليبي.

ولبث الدكتور الدواليبي ووزراؤه في السجن أياماً، وطلب الزعيم الشيشكلي منه أن يستقيل مع أعضاء وزارته، فرفض وآثر البقاء في السجن على أن يستقيل مرغماً، وحاول رئيس الجمهورية السيد الأتاسي أن يحل المجلس النيابي لإجراء انتخابات جديدة فلم يفلح.

ونشب عداء شديد بين الشيشكلي وحزب الشعب، وبذلت محاولة لتأليف وزارة جديدة يرئسها، السيد حامد الخوجة، ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح.

وفي ١ كانون الأول ١٩٥١ استقال رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي.

وفي ٢ كانون الأول ١٩٥١ صدر الأمر العسكري رقم (١) التالي:

إن المجلس العسكري الأعلى:

بناء على استقالة فخامة رئيس الجمهورية السورية، وعدم وجود حكومة في البلاد تتولى شؤونها يأمر بمايلي:

١ - يتولى رئيس الأركان العامة، رئيس المجلس العسكري الأعلى مهام رئاسة الدولة، ويتمتع بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية.

٢ - تصدر المراسيم اعتباراً من ٢ كانون الأول ١٩٥١ عن رئيس الأركان العامة رئيس المجلس العسكري الأعلى.

٣ - ينشر هذا الأمر العسكري ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه.

دمشق في ١٩٥١/١٢/٢

وفي يوم ١٩٥١/١٢/٢ صدر المرسوم التالي:

نظراً إلى عجز مجلس النواب القائم عن تحمل مسؤوليات توجيه الحكم، وحيث أن الأوضاع السياسية التي تواجهها البلاد توجب الرجوع إلى الشعب، الذي هو صاحب السيادة، لاستفتائه في من يختارهم لتحمل المسؤوليات يرسم مايلي:

١ - يحل مجلس النواب اعتباراً من الثاني من كانون الأول ١٩٥١.

٢ - ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم.

١٩٥١/١٢/٢ رئيس المجلس العسكري الأعلى

التوقيع: أديب الشيشكلي

وفي ٣ كانون الأول ١٩٥١ تولى الزعيم فوزي سلو مهام رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزارة الدفاع الوطني بموجب الأمر العسكري رقم ٢، وكُلّف الأمناء العاملون بإدارة الأعمال الوزارية، كل في وزارته، وصدر هذا الأمر عن الزعيم الشيشكلي باعتباره رئيساً للمجلس العسكري الأعلى.

وأيد الناس حكم الشيشكلي، أملاً في أن ينقذهم من الفوضى، وحرصاً على استقلال البلاد من أن تطيح به الفتن والمؤامرات.

وأجرى الشيشكلي بعض الإصلاحات الطفيفة، وسرح عدداً من الموظفين، وبرز الحكم العسكري برزواً ظاهراً وعرفت سجون سورية منذ حكم الشيشكلي التعذيب والإرهاب، وأهمل القانون، وتنوسيت العدالة، وقامت حملة على اليساريين خدمة للإمبريالية، ومنع نشاط الأحزاب، وكلف الموظفون جميعاً بحلف يمين الإخلاص للحكم القائم والتعهد بعدم الإشتراك في النشاطات السياسية، ومن لم يؤد اليمين سرح من وظيفته، أو ذُهب به إلى وظيفة أخرى تافهة عقاباً له.

وفي ٦ نيسان ١٩٥٢ منع نشاط حزب البعث، والحزب الإشتراكي العربي، واعتمد في حل الأحزاب على قانون الجمعيات العثماني، وعلى قرارات المفوض السامي الفرنسي.

ومنعت المظاهرات وبخاصة في حلب، وانبرت جريدة البعث للدفاع عن هذا الحق، واعتبر منع المظاهرات منطقاً رجعياً، استعمله المستعمرون لكبح تحركات الطلاب ومظاهراتهم، وأضافت الصحيفة: في عددها الصادر في ٢٥ كانون

الثاني ١٩٥٢ (إن الإشتراك في المظاهرات يمنح الطلاب إحساساً بمشاكل البلاد).

وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٢ صدر مرسوم تشريعي يمنع الأساتذة من الإشتراك في السياسة، والإضطرابات والمظاهرات.

وشددت الرقابة على الصحافة، كما عُطل العدد الكبير منها.

ولأجل كسب شعبي مفتعل قام الشيشكلي بعدة أعمال، منها أنه ألزم التجار باتخاذ دفاتر ليسجلوا فيها أرباحهم الحقيقية، ولتكون ضريبة الدخل على أساس هذه الأرباح، ولم ينجح هذا التدبير، فالتجار يعرفون كيف يدبرون أنفسهم، ولديهم الأساليب التي تكفل لهم ذلك، وكذلك قدمت الدولة تسهيلات مصرفية للفلاحين وقروضاً لمساعدتهم.

وإلى جانب ذلك قامت الدولة بتنفيذ المشاريع النافعة، التي كانت نائمة في خزائن مجلس النواب السابق، مثل مشروعات الري، وتجفيف مستنقعات الغاب، والعناية بمرفأ اللاذقية.

وكانت أراضي أملاك الدولة في عام ١٩٥٢ تؤلف (٢٣٪) من مساحة سورية، فعمدت حكومة الشيشكلي إلى هذه الأراضي، فنظمت طرق توزيعها على بعض الفلاحين، وبعض المنتفعين.

وعملاً بالمرسوم رقم ٩٦ تاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٢ تم تنظيم أملاك الدولة.

وفي ٦ كانون الثاني صدر مرسوم برقم ٤٧ يصلح نظام الموظفين، وزيد التعويض العائلي.

وفي ٢٨ أيار ١٩٥٢ زيدت عائدات شركة التابلاين التي تدفعها لسورية.

وفي ٨ حزيران ١٩٥٢ تقرر تأليف وزارة مدنية تم تشكيلها في اليوم التالي برئاسة فوزي سلو.

والوزارة كما تبدو لا تخلو من الكفاءات الطيبة، وإن كان أكثرهم لم يحتل منصباً وزارياً من قبل. وأشيع خلال أوائل تموز ١٩٥٣ أن الزعيم سلو قد ساءت صحته، فعين الزعيم أديب الشيشكلي في منصب نائب رئيس الوزراء، فعين بدوره أعظم مؤيديه، وهو المقدم إبراهيم الحسيني مديراً للشرطة، وأصبحت مقاليد الأمور في سورية بيد الدكتاتور الجديد الزعيم أديب الشيشكلي، لا ينازعه في ذلك منازع.

الشيشكلي رئيساً للجمهورية

وفي ١١ تموز ١٩٥٣ استولى الزعيم أديب الشيشكلي على الحكم وانتخب رئيساً للجمهورية السورية.

وفي ١٩ تموز ١٩٥٣ ألف رئيس الجمهورية وزارة برئاسته.

وفي ٢٤ تموز ١٩٥٣ افتتح في حلب احتفالاً بولادة حزب جديد باسم (حركة التحرير العربي) وهو حزب الدولة وبرئاسة السيد رئيس الجمهورية.

وجاء في بيان الحزب الجديد أن الأمة العربية أمة واحدة، في وطن واحد يمتد من جبال طوروس شمالاً إلى بحر العرب وجبال الحبشة جنوباً، ومن الخليج العربي شرقاً إلى المحيط غرباً، وأعلنت الدولة أن الخدمة العسكرية الإلزامية واجب على جميع المواطنين.

ولم تكن للحزب الجديد مكانة في الأوساط الشعبية العريضة. بل كان حزباً مصطنعاً وقد وصفه السيد ميشيل عفلق رئيس حزب البعث بقوله: إنها ـ أي الحركة ـ رمادٌ ذُرَّ في عيون العرب لاكتساب الشعبية وفرض الدكتاتورية.

وهكذا استطاع الزعيم أديب الشيشكلي أن ينتزع الحكم، بسلسلة من الخطوات والمناورات المدروسة جيداً.

ولم يمض عام على السيد أديب الشيشكلي في رئاسة الجمهورية حتى امتلأت السجون بالمعتقلين، وأبعد عدد من كبار الضباط والموظفين عن أعمالهم، وأذيع بأن مؤامرات تحاك ضد الحكم، واعتقل كذلك السادة أكرم الحوراني وميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار الذين استطاعوا أن يهربوا من معتقلاتهم في أوائل كانون الثاني ١٩٥٣.

وفي ٢٨ آذار ١٩٥٣ كان قد صدر مرسوم بإنشاء المصرف المركزي، بتوصية من الدكتور (شاخت) الخبير الألماني في الشؤون المالية، الذي كان قد زار سورية في كانون الأول ١٩٥٢، وعمل على تنظيم الوضع المصرفي في البلاد، وقدم عدة توصيات نافعة في الشؤون المالية.

ولم يستطع الشيشكلي استمالة الحزبين الوطني والشعبي رغم مساعيه الجادة في هذا السبيل.

وفي ١٩ حزيران ١٩٥٣ كانت حركة التحرير (الحزب الذي صنعه الشيشكلي) قد أقامت مهرجاناً عظيماً حضره عدد كبير جداً من أبناء سورية، ومن طلابها، وتواجدوا جمعياً في دمشق وكان يوماً حافلاً بالنشاط السياسي والدعائي.

وكان السيد الشيشكلي قد أعلن في أواخر حزيران ١٩٥٣ أن استفتاء على دستور جديد وانتخاب رئيس الجمهورية سيتم في ١٠ تموز ١٩٥٣.

وكان الشيشكلي هو المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية ولم يتقدم أحد آخر لترشيح نفسه لهذا المنصب.

وممـا جـاء في الدسـتور الجديـد، زيـادة صلاحيـات رئيـس الجمهوريـة، وصـار رئيس الجمهورية ينتخب من قبل الشعب كله انتخاباً عاماً وسرياً مباشراً، لا عن طريق المجلس النيابي كما كان سابقاً، وهو الذي يسمي الوزراء، ويقبلهم، ويقبل استقالتهم، أي كما هو الحال في النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الوزراء في الدستور السابق مسؤولين أمام المجلس النيابي أما في الدستور الجديد فهم مسؤولون أمام رئيس الجمهورية دون سواه.

وفي الدستور الجديد يجوز للمجلس النيابي أن يحل نفسه ولا يستطيع رئيس الجمهورية أن يحلّ المجلس أو يعطله.

ولم يرض عدد كبير من المثقفين ورجال الفكر عن الدستور الجديد، لأن الذين وضعوه ليسوا من النواب وربما كانوا قد تأثروا إلى حدّ كبير برغبات وآراء السيد أديب الشيشكلي، فصنعوا دستوراً يعطي الحاكم صلاحيات لم ينلها حاكم في العصر الحديث.

وقبل الموافقة على الدستور بنتيجة الإستفتاء، قدمت هيئة من السياسيين بياناً إلى رئيس الجمهورية، تحتج فيه على هذا الدستور، وتظهر نقصه وأخطاءه، ومن هؤلاء الساسة: السادة: رشدي الكيخيا، هاشم الأتاسي، سلطان الأطرش، حسني البرازي، إحسان الجابري، أكرم الحوراني، ميشيل عفلق، صلاح الدين البيطار، والثلاثة الأخرون كانوا في المنفى بإيطاليا.

واستطاع الشيشكلي أن يستميل إليه السيد فيصل العسلي، رئيس الحزب التعاوني الإشتراكي فأيد هذا الحزب الدستور الجديد.

وفي ١٠ تموز ١٩٥٣ جرى الإستفتاء على الدستور، وانتخاب رئيس الجمهورية فوافق الناخبون على الدستور، وانتخب الشيشكلي رئيساً للجمهورية، بأكثرية ساحقة.

وصدر قرار بدمج منصب رئيس مجلس الوزراء بمنصب رئيس الجمهورية.

وفي ١٩ تموز تألفت الوزارة يرئسها السيد رئيس الجمهورية كما قدمنا.

وفي ٢٠ تموز ١٩٥٣ أعلن أن الإنتخابات ستجري في النصف الأول من تشرين الأول.

وفي ٣٠ تموز ١٩٥٣ صدر قانون الإنتخابات الجديد وكان أبرز ما فيه هو حق المرأة في الترشيح للمجلس النيابي.

المجلس النيابي الجديد

وفي ١٢ أيلول ١٩٥٣ حدد موعد الإنتخابات لمجلس نيابي جديد وهو ٩ تشرين الأول ١٩٥٣ وراحت الأحزاب والجماعات تستعد لخوض الانتخابات.

وفي أيلول من ١٩٥٣ اندمج حزبا البعث العربي والإشتراكي العربي وكونا: حزب البعث العربي الإشتراكي.

ونشطت حركة التحرير العربي وهي تجمع بصورة حزب صنعه الشيشكلي ليعمل لحسابه، واجازت الحكومة لهذا الحزب خلال

الإنتخابات، وانسحب السيد فيصل العسلي وأعضاء حزبه من قوائم الترشيح، وكان ضغط أجهزة الدولة بارزاً خلال الأعمال الإنتخابية.

كانت أعمال الإنتخابات زائفة، كما كان تدخل رجال الدرك وشرطة الأمن بارزاً، حتى أن بعض رجال الدرك والشرطة كانوا يملون على الناخب الأسماء التي يريدونها، وكان المفروض أن يكون الإنتخاب نظيفاً، فقد مرت على البلاد تجارب قاسية، خلال الحكم الإستعماري، ولكن الآمال لم تتحقق في هؤلاء الحكام.

وبنتيجة هذا الإقتراع المزيف فارت حركة التحرير بـ (٧٢) مقعداً من (٨٢) مقعداً وهو عدد مقاعد المجلس النيابي، وفاز الحزب السوري القومي بمقعد واحد وفاز المستقلون بتسعة مقاعد وأخذت الأحزاب تبذل نشاطاً في معارضة هذا الحكم.

وفي ٥ تشرين الثاني ١٩٥٣ عقد اجتماع في حمص ضمّ حزب البعث العربي الإشتراكي، والحزب السوري القومي، والحزب الشيوعي، والأخوان المسلمون، لتأليف جبهة معارضة.

وانتخب الدكتور مأمون الكزبري رئيساً للمجلس النيابي، وهو من كبار مؤيدي الشيشكلي، ومن السياسيين الذين يعبدون المنصب، ولاعيب في الطموح، ولكن العيب في أن تكون الطريق إلى المصالح غير صحيحة.

وكان أكثر المتعاونين مع الدكتاتور الشيشكلي من هؤلاء السياسيين النفعيين وقد تجمع منهم خلق كثير خلال حكمه القصير.

وفي ١٥ كانون الأول ١٩٥٣ عقد الحزب الوطني مؤتمره في حمص، حاملاً لواء المعارضة للحكم القائم وكان نشاط حزب البعث في صفوف الطلاب واضحاً وملموساً وجريئاً.

وتفاقمت المظاهرات عقب اضطراب حدث بعد تمثيلية في كلية حلب الأمريكية في ١٩٥٣/١٢/٤ وقامت مظاهرات طلابية وشعبية ضخمة كادت تدك الحكم الدكتاتوري، ولكن الشيشكلي عمد إلى تدابير استطاع بها أن يعيد الهدوء إلى البلاد، ولكنه الهدوء الذي يسبق العاصفة.

وخلال حدة المظاهرات التي كانت قائمة في حلب ودمشق أعلنت الأحكام العرفية وذلك بموجب المادة (٩٢) من الدستور الجديد لعام ١٩٥٣ والتي تنص على أنه يحق لرئيس الجمهورية عند الضرورة إعلان حالة الطوارئ لمدة لا تتجاوز الشهر شريطة إعلام مجلس النواب بذلك فوراً وللمجلس حق تمديده.

وفي مطلع كانون الثاني ١٩٥٤ قامت في أكثر المدن في سورية إضرابات ومظاهرات طلابية وشعبية، وعمد الشيشكلي إلى القوة فملأ المعتقلات بالمواطنين.

وفي جبل العرب اعتقل منصور الأطرش ابن سلطان باشا الأطرش فقامت اضطرابات وحصل ما يشبه التمرد، إذ هاجم بعض الاخوة الدروز السجن الذي اعتقل فيه الموقوفون، وحاولوا إطلاق سراحهم بالقوة،، مما أدى إلى الإشتباك مع قوات الحكومة.

وفي ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٤ أمر الشيشكلي بعض الفرق بالزحف على الجبل ومكافحة التمرد، ونشبت معارك سقط فيها عدد كبير من القتلى والجرحى، وقد أحصي عدد القتلى من المواطنين الدروز فزادوا على المئة قتيل.

وقد تأثر المواطنون الدروز من هذه العملية الدموية التي كان يجب تفاديها بالأساليب السياسية المعروفة.

وتم اعتقال كبار السياسيين وأمر هاشم الأتاسي بالإقامة الجبرية في منزله، وفرضت الأحكام العرفية، وعين الزعيم شوكت شقير نائباً للحاكم العرفي في سورية.

ولا شك في أن الشيشكلي قد بذل غاية جهده ليبقى في كرسي الحكم أطول مدة ممكنة، وحاول مراراً أن يتعاون مع السياسيين، ولكن السياسيين الذين عرفوا جيداً ماذا يعني الحكم الدكتاتوري لم يتعاونوا معه سوى رجل واحد من أفذاذ السياسيين هو العلامة السيد فارس الخوري. ولعل العلامة كان يرجو أن يحقن الدماء وأن يعيد إلى الأمة وحدتها وحريتها فسلك سبيل المسالمة عسى أن تكون هذه السبيل أجدى وأنفع من العنف والتمرد.

وفي ٤ شباط ١٩٥٤ قالت جريدة التايمز اللندنية «إن السهولة التي قمعت بها قلاقل الأسبوع الماضي في سورية تظهر أن حركة التحرير العربي ــ وهي الآن الحزب الوحيد المرخص في سورية والتي يقودها الزعيم الشيشكلي ــ لا تزال تمسك بحزم بمقاليد الأمور».

وساد الهدوء في بعض مرافق الدولة وبدا مثل ذلك الهدوء في الأوساط الشعبية ولكنه هدوء خداع كالذي يسبق العاصفة.

الإطاحة بالشيشكلي

في يوم الخميس ٢٥ شباط ١٩٥٤ قطعت إذاعة حلب برامجها، لإذاعة بيان النقيب مصطفى حمدون من موقع حلب، الذي ناشد قطعات الجيش في مختلف المحافظات للإنضمام إلى حركته التي تهدف إلى إقالة رئيس الجمهورية «الشيشكلي» وتسليم البلاد إلى حكومتها الدستورية. أعلنت بعد ذلك انضمام قطعات الشمال (الرقة، دير الزور، الحسكة) ثم أعلن «حمدون» انفصال القيادة العسكرية للشمال عن قيادة دمشق. وفي الساعة العاشرة مساء أعلنت إذاعة حلب انضمام قطعات حمص وحماه ودرعا واللاذقية إلى الحركة، فأعلن تشكيل القيادة «الشمالية والشرقية والغربية والوسطى»، التي وجهت إنذارا إلى الشيشكلي لمغادرة البلاد فورا.

في دمشق جمع الشيشكلي ضباطه (شوكت شقير رئيس الأركان ، النقيب عبد الحق شحادة آمر الشرطة العسكرية، النقيب حسين حده آمر المدرعات، والملازم برهان أدهم) وبحث معهم موضوع الإنذار، فأكدوا له تصميمهم على مقاومة هذه الحركة واسقاطها بالقوة، بينما اشار، شوكت شقير بأنه مؤيد للشيشكلي، لكنه مدرك حجم الدماء التي سوف تسفك إذا واجهت وحدات الجيش السوري بعضها، وأكد بانه ماعدا قطعات محددة في دمشق فان جميع قطعات الجيش أيدت الحركة، وأنها تتحرك لتطويق دمشق، ونصح بتنفيذ

الإنذار حقناً لدماء أخوة السلاح. ثارت ثائرة عبد الحق شحادة وحسين حده اللذان أعلنا التصميم على مقاومة الحركة بالقوة.

كان الشيشكلي أثناء اجتماعه بالضباط قد كلف عبد الرحمن الهندي وزير الزراعة للاتصال بالحكومة اللبنانية لقبوله كلاجئ سياسي ثم اتخذ ترتيبات مغادرته لسورية، سطر الشيشكلي كتاب استقالته وسلمه للزعيم شوكت شقير، الذي اشتبه باشتراكه في الحركة وغادر دمشق ومعه: أحمد عسه وصلاح الشيشكلي وقدري القلعجي وعبد الرحمن الهندي، بينما أسرع «شوكت شقير» للإفراج عن المعتقلين السياسيين ونصحهم بالتوجه إلى حمص حتى لا يعيدهم عبد الحق شحادة وحسين حده إلى السجن.

اجتمع حسين حده مع عبد الحق شحادة وأعلنا العصيان على الحركة، وباركا استلام الدكتور مأمون الكزبري رئيس مجلس النواب، لرئاسة الجمهورية بحكم الدستور، اجتمع مجلس النواب وتليت في الجلسة استقالة الشيشكلي، فاعتبر الدكتور مأمون الكزبري رئيسا للجمهورية بالوكالة، وانتخب السيد «سعيد اسحق» رئيسا لمجلس النواب خلفاً للكزبري.

أنذر العقيد «محمود شوكت» آمر منطقة حمص، النواب بحل البرلمان، وأنذر الكزبري بالاستقالة ومغادرة البلاد فورا، وعندما سمعت جماهير دمشق هذا الإنذار توجهت المظاهرات إلى المجلس النيابي وأجبرت النواب على مغادرته، بينما استقال الدكتور الكزبري من رئاسة الجمهورية، وغادر البلاد يوم السبت ١٩٥٤/٢/٢٧، فكان أول رئيس في تاريخ سورية يتسلم منصبه لمدة ٢٤ ساعة فقط.

بعد وصول المعتقلين السياسيين إلى حمص توجهوا إلى منزل السيد هاشم الأتاسي وعقدوا اجتماعا ضم ممثلين عن مختلف الأحزاب السياسية في سورية، واتفقوا على تشكيل وزارة وطنية لضبط الأمور في دمشق، وقطع الطريق على عودة الشيشكلي إلى الحكم.

وفي ١٩٥٤/٢/٢٧ توجه الزعيم شوكت شقير رئيس الأركان إلى حمص واجتمع مع السيد هاشم الأتاسي واطلع على مقررات الأحزاب والهيئات. فوافق عليها، وتعهد بإعادة الجيش إلى ثكناته تمهيدا لعودة الحياة الدستورية إلى البلاد، وبموجب مقررات حمص أسندت رئاسة الجمهورية إلى السيد هاشم الأتاسي لاستكمال مدته الدستورية، ودعي البرلمان القديم للغاية ذاتها. بينا اتفق على تكليف السيد «صبري العسلي» بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة وصدرت مراسيم تأليفها في مطلع اذار١٩٥٤.

هيمن حزب الشعب على الحقائب الرئيسية في الوزارة (الخارجية، الداخلية، الدفاع) بسبب تأييده للسيد «صبري العسلي» بتشكيل الحكومة، ولإدراك الحزب بأن البلاد قادمة على الإنتخابات، وللداخلية والدفاع دور مركزي في ترجيح كفة حزب الشعب، وضمان سيطرته على البرلمان. قررت حكومة العسلي عدم الإعتراف بما صدر من قوانين ومراسيم تشريعية في الفترة «غير الشرعية» التي حكم بها الشيشكلي، وأصدرت قانونا «الجزاء والعقاب» فقضى بمطالبة الوزراء في عهد الشيشكلي بإعادة ماقبضوه من رواتب، لكن المحاكم المختصة أوقفت مفعوله ثم الغي عام ١٩٥٧.

دعي مجلس النواب للإنعقاد لاستكمال مدته الدستورية (٥١ مقعدا لحزب الشعب) فمنح الثقة لحكومة «صبري العسلي» الائتلافية.

كان في مقدمة قرارات الحكومة تحديد يوم ٢٠ اب ١٩٥٤ موعداً للإنتخابات بموجب قانون الإنتخابات الذي وضعه الشعب في عهد الحناوي.

شعر حزب البعث العربي الإشتراكي الذي كان ضباطه الأداة الرئيسية التي أطاحت بالشيشكلي، أن إجراء انتخابات في البلاد في ظل الحكومة الراهنة سوف يعيد العجلة إلى الوراء، بعد تجربتين انتخابيتين عرفتهما البلاد: الأولى في عهد الحزب الوطني (١٩٤٧)، و الثانية في عهد سامي الحناوي حيث سيطر حزب البعث ١٩٤٩، فقرر التصدي لوزارة العسلي والمطالبة بتأليف وزارة حيادية تشرف على تحضير البلاد للإنتخابات. وأكدت صحيفة البعث في مقال افتتاحي هذا الموقف بقولها: «إننا نطالب الحكومة أن تتنحى عن الحكم وأن توفر على البلاد تجارب جديدة أليمة وعهودا مظلمة إذ لم يعد مأمولا في ظل الحكومة الراهنة أن تجري الإنتخابات حرة نزيهة.. إننا نسأل فخامة الرئيس أن يجنب البلاد من الوقوع في تجربة إنتخابية أليمة تحضر لها الحكومة الراهنة ينتج عنها عهد أسود يجعل البلاد عرضة للإضرابات والقلاقل والنضال السلبي المرير.»

وهدد حزب البعث العربي الإشتراكي بمقاطعة الإنتخابات القادمة، وبدأ عقد المهرجانات الشعبية بين أوساط الطلاب والعمال التي انتهت بمظاهرات حاشدة تطالب السيد «صبري العسلي» بالإستقالة.

ازدادت المعارضة الشعبية للحكومة، خاصة بعد نجاح الإتصالات التي جرت بين حزب البعث العربي الاشتراكي، وكتلة السيد خالد العظم لتأليف لجنة

وطنية، طالبت بإجراء إصلاحات في البلاد، والوقوف ضد الإستعمار ونادت بحرية الإنتخابات وبإدخال الغرفة السرية للإقتراع، في إطار هذه المعارضة المتزايدة قدمت الحكومة مشروع قانون المطبوعات الجديد الذي يفرض رقابة حكومية على المطبوعات ويمنح وزير الداخلية (علي بوظو- حزب الشعب) صلاحيات واسعة في تعطيل الصحف المعارضة. فصوت المجلس النيابي على هذا المشروع وأقره.

عندئذٍ تزايدت المعارضة الشعبية والسياسية للحكومة، فاستقالت وزارة السيد صبري العسلي في ١٩ حزيران ١٩٥٤، فكلف رئيس الجمهورية السيد «سعيد الغزي» (مستقل) بتشكيل وزارة حيادية من خارج مجلس النواب للإشراف على الإنتخابات، وصدرت مراسيم تشكيل هذه الوزارة في ٢٥ حزيران ١٩٥٤، وبعد تشكيل الوزارة فوجئت الأوساط السياسية في سورية بحدثين:

الأول: قرار حزب الشعب مقاطعة الإنتخابات على الرغم من تدخلات رئيس الجمهورية لثنيه عن القرار، لكن الحزب صمم على قراره، وقطع حملته الإنتخابية قبل موعد الإنتخابات بأسبوع واحد، وفوجيء المرشحون بصدور قرار وزير الداخلية بتأجيل الإنتخابات من ٢٠ آب إلى أيلول ١٩٥٤، بسبب إضراب القضاة المفاجئ.. كما فوجئوا بقرار حزب الشعب بالإشتراك مجددا في الإنتخابات.

الثاني: فوجئت دمشق بعودة السيد «شكري القوتلي» إليها بعد غياب في مصر دام خمس سنوات، وبدأ يخطب بين الناس داعياً إلى جمع الكلمة وتناسي

الضغائن ومواجهة الأخطار صفاً واحداً، فانتعش رجال الحزب الوطني والتف حولهم بعض المستقلين أمثال منير العجلاني، ورجال الدين أمثال الكتاني وحبَّنكه، ومجموعة من كبار ضباط الجيش وفي مقدمتهم رئيس الأركان شوكت شقير.

ساعد القوتلي في موقفه، دعم الثورة المصرية له، بعد النجاحات التي حققها رجال هذه الثورة في مفاوضاتهم مع البريطانيين لضمان الجلاء عن السويس. ووقوفهم بحزم ضد بريطانيا والهاشميين الطامعين بعرش سورية.

كانت المعركة الإنتخابية طاحنة والمنافسة شديدة بين حزب الشعب والحزب الوطني اللذين استقطبا رجال الدين، وحزب الإخوان المسلمين وكتلة العشائر. فوقفوا جميعا ضد ائتلاف حزب البعث والحزب الشيوعي والكتلة الديموقراطية (خالد العظم).

جرت الإنتخابات النيابية في موعدها عبر الغرفة السرية التي أدخلت في عملية الإنتخابات للمرة الأولى وكادت الإنتخابات تسير في أحسن صورها لولا محاولة واحدة قام بها أنصار القوتلي في محاولة لتفجير منزل السيد «خالد العظم» لكن القنبلة انفجرت بحاملها قبل وصولها إلى الهدف.

كانت نتائج الإنتخابات مفاجئة-: فاز حزب البعث بـ ١٨ مقعداً، وفاز السيد خالد بكداش عن الحزب الشيوعي، وفازت الكتلة الديموقراطية (العظم) بـ ٣٨ مقعداً في هذا المجلس.

قبل افتتاح المجلس النيابي الجديد، جرت إتصالات بين النواب لتشكيل كتل وتجمعات بهدف الفوز في منصب وزاري والتأثير على مجرى مناقشات المجلس.

استقبلت سوريا برلماناً جديدا لبدء عهد جديد، لم يكن متجانساً، جمع كل الألوان السياسية، وأعاد للأذهان صوراً ماضية حول سطوة الحزبين التقليديين على مقدرات البلاد، بالتفاهم مع فئات وتكتلات أخرى جاء بعضها على يمين هذين الحزبين، ومع ذلك فاز البعثيون والشيوعيين بـ ١٩ مقعدا، وفازت الكتلة الديمقراطية بـ ٣٨ مقعدا، كانوا في مجموعهم يشكلون معارضة حقيقية تؤخذ بعين الإعتبار، إلا إنها لا تمكن أصحابها من الإمساك بزمام السلطتين التنفيذية والتشريعية لتحقيق الإصلاحات الجذرية التي وعدوا الشعب بها، لكنها حدَّت من حرية المناورة التي تمتع بها الحزبان التقليديان في تسيير أمور البلاد، ونبهت إلى تعاظم القاعدة الجماهيرية لأحزاب اليسار في البلاد.

لبنان الكبير

نظراً للعلاقة الوطيدة بين كلٍ من سوريا ولبنان ولمدى العلاقات المترابطة بينهما فإن الإستعمار بشتى أشكاله كان يتحين الفرص للإيقاع بينهما في كل زمن ومناسبة. ولنعد بالذاكرة إلى تلك الأيام التي استعدت فيها الجيوش العربية لدخول سوريا ولبنان حيث بدت للناس الملهوفين في لبنان بارقة أمل جميل عندما احتل الجنرال اللنبي في شهر أيلول عام ١٩١٨ فلسطين ممهداً السبيل لاحتلال لبنان وسورية وعندما بدأ اللنبي هجومه من قاعدته في مصر. كانت الجيوش العربية بأمرة فيصل ابن الحسين تعاونه عن طريق شرقي الأردن. وفي اليوم السابع من شهر تشرين الأول أنزل الأسطول الإفرنسي فرقة من الجنود في مدينة بيروت وعلى صخرة نهر الكلب حيث سجلت أخبار أمم قديمة في اجتياحها لبنان وعبورها نهر الكلب، ترك الإنكليز والفرنسيون نقشاً تخليداً لذكرى احتلالها لبنان وسورية. وقبل أن ينصرم شهر تشرين الأول كان فيصل قد دخل دمشق مع الجيوش الإنكليزية. كذلك وقعت تركيا على شروط الهدنة التي بموجبها سرحت على الفور جميع جيوشها.

وتابعت جيوش الحلفاء زحفها حتى جبال طوروس. وفي مؤتمر سان ريمو (في إيطاليا) الذي عقد في شهر نيسان ١٩٢٠ أعطيت فرنسا، باعتبارها من ورثاء السلطنة العثمانية المنحلة، الإنتداب على كل من لبنان وسورية، وأعطيت

كذلك إنكلترا الإنتداب على فلسطين والعراق. وبعد أربعة أشهر وقعت تركيا على معاهدة الصلح المعروفة بمعاهدة سيفر والتي تنص على تنازل تركيا نهائياً عن المقاطعات التي وقعت تحت الإنتداب الإفرنسي والإنكليزي.

وبعد سنتين وقع في لندن على صك الإنتداب الذي وضع العلاقات الإفرنسية اللبناينة على صعيد دولي رسمي تحت رعاية عصبة الأمم. وفي هذه الأثناء توترت العلاقات بين فرنسا وبين فيصل في دمشق ووقعت الحرب بينهما. وفي ٢٤ تموز سنة ١٩٢٠ التحم الجيش الإفرنسي في معركة بالجيش السوري في ميسلون أسفرت عن دخول الإفرنسيين مدينة دمشق. وبذلك ثبتت فرنسا قدمها في سورية.

وتعزى فكرة الإنتداب ـ وهي ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية ـ إلى الجنرال سمطس من جنوبي إفريقية وإلى الرئيس ودرو ولسن. ولكن الرئيس ولسن، قبل الإقدام على فرض الإنتداب على سورية ولبنان، بعث بلجنة مهمتها الإطلاع على رغبات السكان في المقاطعات المنوي وضعها تحت الإنتداب. وقد قام الرئيس ولسن بهذه الخطوة بناء على اقتراح قدمه له هورد س.بلس، رئيس الجامعة الأميركية في بيروت، وتمشياً مع مبدئه القائل بحق تقرير المصير. فبعد أن احتلت جيوش الحلفاء سورية ولبنان بقليل من الزمن (٧ تشرين الثاني، ١٩١٨) أصدرت الحكومة الإنكليزية بيانا مشتركاً أعلنت فيه رغبتها الصادقة في إقامة «حكومات تستمد سلطاتها من الشعب وبملء حريته واختياره» وقد ضمن هذا المبدأ فيما بعد في بنود ميثاق جمعية الأمم وفي صك الإنتداب. غير أن إنكلترا وفرنسا وإيطاليا في هذه الأثناء قصرت في تعين ممثلين عنها. وكانت نتيجة استقصاءات اللجنة الأميركية كما جاءت في تقريرها أن أكثرية اللبنانيين

أظهروا ميلاً للإنتداب الإفرنسي وطالبوا بلبنان الكبير من صور إلى طرابلس وبلبنان مستقل استقلالا تاماً عن سورية[1] .

كان صك الإنتداب وثيقة واحدة تشمل البلدين سورية ولبنان. ومن بنود صك الإنتداب بند الغيت بموجبه الإمتيازات الأجنبية التي كان معمولاً بها في السلطنة العثمانية. وتنص المادة العاشرة على «أن مراقبة الدولة لبعثات المرسلين الدينية في سوريا ولبنان تقتصر على النظام العام وحسن الإدارة» وتنص مادة أخرى على أن اللغة الإفرنسية والعربية لغتان رسميتان غير أن لغة التعليم الرسمي في المدارس هي اللغة العربية. والدليل على أن وثيقة صك الإنتداب صيغت على عجل وبدون روية وأنه ينقصها التوازن في أهمية بنودها العشرين يظهر ذلك بجلاء في البند الرابع عشر الذي يعنى بأمر الآثار التاريخية. هذا البند، الذي هو في نظر الناس أقل أهمية من غيره شامل مانع يحتوي على ثماني فقرات مفصلة ويشكل سدس حجم الوثيقة! ولكن الحقيقة الثابتة هي أن الإنتداب هذا، لكونه انتدابا من نوع(آ)، ويتضمن فكرة سامية ويهدف إلى غاية نبيلة لا عهد للناس بهما ولا ذكر لهما في العلاقات الدولية بين المستعمر والمستعمَر. وقد حددت المادة الثانية والعشرين من ميثاق جمعية الأمم فكرة الإنتداب الأساسية وأوضحت الغاية منه:

«إن بعض الشعوب التي كانت تحت الحكم التركي سابقاً قد وصلت إلى طور من التقدم يمكن معه الإعتراف بوجودها احتساباً كأمم مستقلة تقدّم لها

(١) لجنة كراين السابقة الذكر

الدول المنتدبة عليها النصح والمساعدة إلى أن تصبح قادرة على إدارة شؤونها بذاتها.

وينبغي أن تؤخذ بعين الإعتبار رغبات هذه الشعوب لدى اختيار دول الإنتداب»

ولكن صك الإنتداب كانت تنقصه الوسائل الفعالة لبلوغ الهدف الأساسي. ذلك أنه في الواقع لم يضع مقاييس موضوعية يستطيع المرء بموجبها أن يقيس مدى بلوغ الشعب المنتدب عليه درجة من النضج السياسي يستطيع معه أن يحكم ذاته بذاته. بل ترك هذا الأمر (إنهاء الإنتداب، والحكم على الشعب المنتدب عليه بأنه أصبح قادراً على إدارة شؤونه) للشعب المنتدب عليه ليبرهن عن قدرة اقتصادية وسياسية تؤهله للكم الذاتي، وللدولة المنتدبة لتعالج الأمر تبعاً لأغراضها ودوافعها وبقدر ما تفرضه سياستها.

ولكن تطبيق الإنتداب أعظم شأناً من نص الوثيقة ذاتها. كان المفوضون الساميون الثلاثة الأول من العسكريين الذين برزت أسماؤهم أثناء الحرب العالمية الأولى. وكان أعوانهم في إدارة الإنتداب موظفين فرنسيين تمرنوا على الإدارة في المستعمرات الإفرنسية. وكانت السلطة في أيدي الإفرنسيين، وكانوا يحكموا البلاد حكماً مباشراً. وكانت الصلاحيات التي تعطى إلى الحكومة الوطنية أقل بكثير من الصلاحيات التي كانت تتمتع بها الحكومات الوطنية في العهد الذي سبق الإنتداب.

ويجب الإعتراف بأن فرنسا وجدت البلاد في أسوأ فترة من تاريخها سواء كان ذلك في حقل الإقتصاد أم في السياسة أم في الحالة الروحية والفكرية التي

كانت تتردى البلاد فيها. فشرعت البلاد على الفور في تنظيم الإدارة والقضاء وإصلاح الموانئ وترميم الطرق وإنشاء المدارس وتأسيس مصلحة للصحة العامة والأعمال الإنشائية. وكذلك وضعت الدولة المنتدبة قوانين مدنية عصرية. وفي سنة ١٩٢٢ سنت قوانين للبلديات عصرية لتحل محل القانون العثماني القديم لسنة ١٨٧٧. وهذه القوانين الجديدة من شأنها أن تمكن قرابة مئة وعشرين قرية ومدينة من ممارسة شيء من الإستقلال الذاتي المحلي ومن تشجيع إنتاج الحرير لولا هذه القوانين والأنظمة البلدية لكان اضمحل اضمحلالاً تاماً. وربطت الدولة المنتدبة عملة البلاد بالفرنك الإفرنسي الذي كانت قيمته قد انخفضت كثيراً. وأبدت السلطة اهتماماً خاصاً بميناء بيروت وإنشائه عصرياً بعد أن كان قد أهمل منذ أن أنشأته فرنسا بين سنة ١٨٨٩و ١٨٩٤. ولكن معظم جهود السلطة المنتدبة تركزت على إقامة جهاز إداري وخطة سياسية تضمنان لها الإستقرار وسلامة مصالحها وبقائها في البلاد لا على استغلال موارد البلاد الطبيعية لصالح الشعب، ولا على تدريبه على ممارسة الحكم لكي يصبح يوماً قادراً على حكم نفسه بنفسه. ومن جهة أخرى تركزت اتجاهات الرأي العام على السياسة الحزبية الضيقة التي كانت تدور حول أشخاص أكثر مما كانت تدور حول مبادئ.

إعادة لبنان الكبير إلى الوجود

كان أول مفوض سامٍ فرنسي الجنرال غورو بطل المارن الذي فقد إحدى ذراعيه في المعارك الحربية. وهذا المفوض الإفرنسي الأول هو الذي ثبت قدم فرنسا في سورية. فإنه بعث بإنذار إلى حكومة فيصل في دمشق واتبعه بإرسال جيوشه التي التحمت بالجيش السوري في معركة ميسلون. وكان غورو القائد

العام للجيوش الإفرنسية في سورية ولبنان والتي كانت تتألف في الدرجة الأولى من جنود افرنسين وجنود المستعمرات وبعض الوحدات المحلية التي كان يطلق عليها اسم «الجيوش الخاصة بالشرق» وفي اليوم الأول من شهر أيلول سنة ١٩٢٠ أعلن الجنرال غورو في بيروت إعادة لبنان الكبير إلى الوجود بهذه العبارة:

«في سفح هذا الجبل الشامخ الذي كان قوة بلادكم وسور إيمانها وحريتها المنيع، وعلى شاطئ هذا البحر العجيب الشهير الذي شاهد سفن فينيقية واليونان ورومة ماخرة عبابه حاملة آباءكم أهل الذكاء والمهارة وأرباب الفصاحة والتجارة، وهو يحمل إليكم اليوم بعد رجوع الحظ عهد صداقة عظيمة قديمة ونعمة السلم الفرنسي، وأمام هؤلاء الشهود جمعياً شهود آمالكم ومجهوداتكم وانتصاراتكم، وبقلب يشاطركم فرحكم وفخركم... أنادي باسم حكومة الجمهورية الفرنسية بدولة لبنان الكبير وأحييه راجياً له المجد والنجاح».

وفي هذه الأثناء وضع دستور جديد لحكم البلاد ولتعيين الحدود. أما المدن البحرية التي ألحقت بلبنان- بيروت التي أصبحت العاصمة وصيدا وصور وطرابلس ـ والمدن والمقاطعات الداخلية مثل البقاع وبعلبك وحاصبيا وراشيا ومرجعيون فانها كانت سابقاً جرءاً من لبنان تاريخياً وجغرافياً. وكان يحكمها أحياناً المعنيون وتارة أخرى الشهابيون. غير أن مساحة الأرض التي ألحقت بلبنان ضاعفت تقريباً وزاد عدد سكانه بما يقرب من مئتي ألف نسمة معظمهم من المسلمين الشيعة الذين كانوا يسكنون في مناطق مهملة ومتأخرة إقتصادياً واجتماعياً. فان عدد سكان لبنان حسب إحصاء ١٩١٣ كان يقدر ب ٤١٤,٨٠٠ منهم ٣٢٩,٤٨٢ مسيحيون (ومن هذا العدد ٢٤٢,٣٠٨ من

الموارنة). وبعد عشر سنوات بلغ عدد السكان ٦٢٨,٨٦٣ منهم ١٥٠,٠٠٠ يسكنون بيروت و ٣٠,٠٠٠ في طرابلس و ١٣,٠٠٠ في صيدا. ولكن هذا الكسب في مساحة الأرض كان يقابله عدم تجانس في السكان ونقص في التمازج والترابط. ذلك أن لبنان فقد التوازن الداخلي الذي كان ينعم به سابقاً. ولكن من الناحية الجغرافية والإقتصادية أصبح لبنان دولة تستطيع البقاء. أما الأكثرية المسيحية فلم تظل لها الأكثرية الساحقة التي كانت تحتفظ بها من قبل.

تميزت السنوات الواقعة بين الحربين بتقدم مستمر في أساليب الحكم الوطني الديمقراطي. ففي الثالث والعشرين من شهر أيار عام ١٩٢٦ أعلنت دولة لبنان جمهورية. واتخذت علماً لها العلم الإفرنسي المثلث الألوان، إنما أضافت إليه صورة الأرزة الخضراء– شعار لبنان– في الرقعة البيضاء، ولكن هذا العلم غُير فيما بعد إلى علم يتألف من ثلاثة رقع أفقية ألوانها: أحمر أبيض أحمر، والأرزة الخضراء في الأبيض. وكذلك وضع دستور جديد ينص على إقامة نظام برلماني وحكومة ديمقراطية. وكانت جمهورية لبنان الديمقراطية أول جمهورية من نوعها تأسست في العالم العربي. والدستور الجديد الذي وضعه المجلس التمثيلي بطلب من المفوض السامي هنري دي فينال، أول مفوض مدني، مستمد بروحه من الدساتير الغربية العصرية. وينص على انتخاب رئيس للجمهورية وعلى إقامة وزارة مسؤولة ومجلسين: مجلس النواب ومجلس الأعيان (وقد الغي مجلس الأعيان فيما بعد).

وبالرغم من أن هذا الدستور عدل مرات عديدة وعلقه المفوضون الساميون أكثر من مرة فإنه لا يزال في أساسه الدستور المعمول به إلى الآن. والدستور اللبناني لا ينص على أن للدولة ديناً معنياً كما هو الحال في دساتير البلدان

العربية المجاورة، بل إن حرية العبادة في لبنـان حقيقـة ثابتـة. غـير أنـه أبقـى علـى قانون الأحوال الشخصية القديـم الـذي كـان تنفيـذه منوطـاً برؤسـاء الطوائـف والملل سواء أكانوا نصارى أم مسلمين. وفي سبيل المحافظة على التوازن الطـائفي فقد نشأ تقليد بموجبه يصبح رئيس الجمهورية مارونياً (إن الموارنة، كطائفة، هـم أكبر طائفة في لبنان)، ورئيس الوزارة مسلماً سنياً ورئيس المجلس النيـابي شـيعياً ووزير الدفاع درزياً.

وكان أول رئيس ماروني للجمهورية عينه المفوض السامي الإفرنسـي حبيـب باشا السعد الماروني (١٩٣٤-١٩٣٦). أما أول رئيس من الموارنة للجمهوريـة ينتخبـه المجلـس فقـد كـان أميـل اده (١٩٣٦-١٩٤١). وفي الواقـع كـان أول رئيس منتخب. وأصبح الحكم الإفرنسي في البلاد حكماً غير مباشر وذلـك عـن طريق المستشارين الذين كانوا يسمون «مستشارين» ولكنهـم في الواقـع كـانوا يتمتعون بصلاحيـات واسـعة. أضـف إلى هـذا أن دائـرة الأمـن ظلـت في أيـدي الإفرنسيين، وقد كانت بين موظفيها جماعة كبيرة من رجال التحري.

استقلال إسمي

في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ وقع رئيس الجمهورية أميل اده والمفـوض السامي دي مارتل معاهدة صداقة وتحالف مع فرنسا مدتها ٢٥ سـنة. وبموجـب هذه المعاهدة تعترف فرنسا باستقلال لبنان وبمساعدته على الإنضمـام إلى عصبـة الأمم كدولة مستقلة، بينما تحتفظ فرنسا بالأمور الخارجية والعسكرية التي تظـل ضمن صلاحيات المفوض السامي. وهذه المعاهدة شـبيهة بالمعـاهدة الـتي عقـدت بين فرنسا وسورية بفارق واحد رئيسي، وهو أنّ تدريب الجيـش السـوري كـان

يناط بضباط إفرنسيين، بينما يحق لفرنسا إبقاء جيوش إفرنسية في لبنان طيلة مدة المعاهدة التي يمكن تجديدها بتراضي الفريقين. ولكن هاتين المعاهدتين، الإفرنسية اللبنانية والإفرنسية السورية، لم تصدق عليهما الجمعية الوطنية في فرنسا مما زاد العلاقات بين فرنسة وسورية ولبنان توتراً وسوءً.

أما لبنان الذي تعود أهله على مدى الأيام تقلبات الأحوال وتغير السلطات الحاكمة فإنه لم يبد من المقاومة العنيفة والإنتفاضات الخطيرة التي أبداها سكان سورية في وجه الدولة المنتدبة. فقد عبر السوريون عن الإستياء العام، والمقاومة الشديدة للإنتداب، وخيبة الأمل في تحقيق أهداف القومية الوطنية أحياناً بشكل إضراب عام أو بقيام مظاهرات وأحياناً أخرى بثورات مسلحة. وأخطر هذه الثورات كانت ثورة ١٩٢٥ التي انطلقت شرارتها الأولى من جبل الدروز فعمت سائر أنحاء البلاد، مثل دمشق وحماة ومدن أخرى. ولم تهدأ الثورة إلا في سنة ١٩٢٧. وقد تناولت الثورة بعض لبنان الجنوبي. ومما زاد التوتر في سورية سياسة الإنكليز في العراق التي كانت أكثر تحرراً وأخف قيوداً على شعب العراق.

ولكن في هذه الأثناء كانت تتلبد في الأفق البعيد غيوم سوداء تنذر بشر مَستطير.

كان ذلك شبح الحرب العالمية الثانية.

في ظل الأحكام العرفية

في التاسع من شهر أيلول سنة ١٩٣٩ أعلن المفوض السامي غبريال بيو الأحكام العرفية وعلق الدستور وحل المجلس النيابي وحد كثيراً من سلطة رئيس الجمهورية. وعين وزير دولة ليقوم ببعض الأعمال الإدارية التي كانت تقوم بها الوزارة. وعينت الحكومة الإفرنسية الجنرال ويغان، أحد أبطال الحرب العالمية الأولى وخليفة غورو كمفوض سام في سورية ولبنان، قائداً عاماً لجميع جيوش الحلفاء في منطقة حوض المتوسط الشرقية. ولكنه استدعى في الربيع التالي ليتولى قيادة جيوش الحلفاء في أوروبة. وقد ظل في هذا المركز إلى أن سقطت فرنسا صيف ١٩٤٠. أما خليفته في قيادة الجيش الإفرنسي في سوريا ولبنان فقد أعلن، بالإتفاق مع المفوض السامي بيو، ولاءه لحكومة فيشي وإنهاء جميع الأعمال الحربية ضد ألمانيا وإيطاليا. وكان هذا العمل إلى حد ما نتيجة العداء التقليدي الذي كان مستحكماً بين الموظفين الإفرنسيين في سوريا ولبنان وبين الإنكليز جيرانهم في فلسطين والعراق. غير أن إنكلترا التي لم تكن مطمئنة إلى وضعها السياسي والعسكري في فلسطين والعراق ومصر، والتي كانت تخشى أن تلجأ دول المحور لاستخدام لبنان وسوريا قاعدة لأعمال حربية ضدها، سيرت حملة عسكرية تعاونها بعض الجيوش الإفرنسية التي التفت حول الجنرال ديغول فطردت الجيوش الإفرنسية الموالية لحكومة فيشي ومن كان معها من جيوش دول المحور واحتلت سورية ولبنان. وقد دامت الحرب بين القوات الإنكليزية وبين قوات فيشي شهراً واحداً ضرب فيه الحصار البحري على الساحل وضربت بعض المدن والمطارات بالقنابل. ثم أن سورية ولبنان الحقا

بالقيادة البريطانية للشرق الأوسط. أما في فلسطين فكان السكان في غليان من جراء التسرب الصهيوني على نطاق واسع.

وأما في العراق فنشبت الثورة المعروفة بثورة رشيد عالي الكيلاني.

كان اللبنانيون، الذين لم يكونوا قد نسوا بعد ويلات الحرب الأولى، ينظرون إلى المستقبل نظرة قلق ووجل. ولكن لم يطل الوقت حتى أعلنت إنكلترا إلحاق سورية ولبنان بمنطقة التجارة البريطانية. ونشط مركز التموين الأنكلو أمير كي لمنطقة الشرق الأوسط في القاهرة لمعالجة النقص في مواد الإستهلاك الناشئ عن قلة البواخر وصعوبة النقل البحري. وقد حاول الإنكليز زيادة الإنتاج المحلي وإنشاء نظام إقتصادي موجه من شأنه أن يخفف حدة الأزمة الإقتصادية في المنطقة كلها.

وكان من نتائج هذه التدابير التي اتخذتها السلطات العسكرية لتحسين الحالة الإقتصادية أنها لم تقتصر على توفير الطعام ومنع التضخم المالي ووقف التدهور الإقتصادي وحسب، بل أنها ساعدت على وضع البلاد في حالة ازدهار ورخاء.

فقد كان لوجود الجيوش الكبيرة التي تحتاج إلى المؤن والخدمات المختلفة أثر في النشاط الزراعي والتجاري. وكان لمشاريع البناء والنقل والمواصلات أثر في تشغيل اليد العاملة وارتفاع أجورها. وقد أنشئ خط حديدي يربط بيروت بطرابلس شمالاً وبحيفا جنوباً مما جعل الإتصال بين «لبنان» وتركيا ومصر وفلسطين والعراق وسورية أمراً ميسوراً. وقد اهتمت السلطات اهتماماً خاصاً بالحفاظ على الصحة العامة. ولكي يقدر المرء هذه النعم التي نعم بها لبنان في

الحرب العالمية الثانية عليه أن يقارن بين لبنان في الحرب العالمية الأولى وبينه اثناء الحرب الثانية.

الإستقلال التام

استعاضت فرنسا الحرة عن المفوض السامي وأرسلت مكانه جورج كاترو كقائد عام للجيوش الإفرنسية الحرة وكمندوب فوق العادة يمثل حكومة الجنرال ديغول. وفي اليوم السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني، ١٩٤١، أعلن الجنرال كاترو باسم حكومته، وبالإتفاق مع حليفتها بريطانيا، الإستقلال التام للبنان وإنهاء الإنتداب، وأصبح هذا اليوم عيداً وطنياً هو استقلال لبنان. أما في سورية فانهم يحتفلون بالسابع والعشرين من شهر أيار كعيد وطني لاستقلال البلاد وإنهاء الإنتداب عليها. وسارعت بريطانيا للإعتراف باستقلال الجمهوريتين اللبنانية والسورية. وكانت حكومة الولايات المتحدة أول حكومة أرسلت معتمداً دبلوماسياً وقنصلا عاماً يمثلها في البلدين المستقلين. وما أن عادت الحياة الدستورية في لبنان حتى جرى انتخاب مجلس نواب جديد في خريف ١٩٤٣. وكان أكثر النواب المنتخبين من الوطنيين الشديدي الحماس للقضايا الوطنية ومن الذين يعطفون على القضايا العربية. وقد انتخب المجلس الجديد الشيخ بشارة خليل الخوري رئيساً للجمهورية. وكان بشارة الخوري محامياً لامعاً مثقفاً ثقافة إفرنسية عالية، وموظفاً احتل أرفع المناصب الحكومية. وقد عيّن الرئيس الجديد رياض الصلح رئيساً للوزارة. وكان رياض الصلح من أبرز الشخصيات السياسية وأدهاها. وكان جمال باشا قد نفاه لنشاطه في الحقل العربي ولدعوته إلى القومية العربية. وكان أول عمل قامت به الوزارة تعديل الدستور لحذف بعض المواد التي وجد أنها تتنافى مع الوضع الراهن للبلاد وتمس

بسيادتها. وكان البرنامج يشمل حذف جميع البنود التي يرد فيها إسم فرنسا كبلد منتدب على لبنان. ولكن هذا التعديل لم يرض عنه المفوض السامي الإفرنسي الجديد جان هللو. ومن جملة الأمور التي كانت موضع خلاف خطير بين الحكومة اللبنانية الجديدة وبين المفوض الإفرنسي قضية الجيوش الخاصة بالمشرق والأمن العام والمصالح المشتركة بين لبنان وسورية لاسيما الجمارك وبعض الشركات ذات الإمتيازات وإدارة حصر التبغ ومراقبة الحدود. فإن هذه المصالح والخدمات كانت لا تزال في أيدي الإفرنسيين. وإزاء الإصرار اللبناني وعناده وتصميمه على استلام هذه المصالح إتماماً لسيادته علق المفوض الإفرنسي الدستور وألقى القبض على رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء واحد النواب وأرسلهم مخفورين إلى قلعة راشيا. وأعلن الأحكام العرفية وأقام نظام مراقبة شديد على الصحف. فكان هذا الإجراء التعسفي الأهوج مثاراً لاستياء عام وسخط شديد ظهرا على الفور في الإضراب الشامل الذي أضربته البلاد بأسرها، وفي المظاهرات الصاخبة في شوارع المدن وقراها. ولم تقتصر موجة الإستياء هذه على لبنان بل تعدتها إلى سائر البلدان العربية التي أيدت لبنان في صراعه مع الإفرنسيين. وكذلك اهتاج الرأي العام في أوساط المغتربين، فانهال على حكومة الولايات المتحدة والبرازيل وعلى حكومات أوربا سيل من الإحتجاجات على تصرف الإفرنسيين. وكان الضغط على الحكومة الإفرنسية الحرة من الداخل ومن الخارج شديداً. وأخيراً أذعنت للواقع. وفي الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني(١٩٤٣) أعيد الموقوفون في قلعة راشيا إلى بيروت بعد أن سجنوا هناك أحد عشر يوماً وعادوا يمارسون سلطاتهم القانونية فعادت الحياة الدستورية إلى البلاد مرة ثانية.

وما أن حل عام ١٩٤٤ حتى كانت الحكومة اللبنانية قد تسلمت جميع المصالح التي كانت في أيدي الإفرنسيين باستثناء الجيوش الخاصة بالمشرق. وقد اشترطت فرنسا مقابل تسليمها هذه الجيوش إلى حكومة لبنان توقيع معاهدة بين لبنان وفرنسا. ولكن لبنان رفض هذه الشرط، ولم يكن بد من أن تسلم فرنسا آخر الأمر بالواقع. وفي السابع والعشرين من شهر شباط أعلن لبنان الحرب على ألمانيا واليابان كرمز أنه يقف إلى جانب الحلفاء. وفي الشهر التالي وقع لبنان على ميثاق هيئة الأمم المتحدة وبذلك أصبح له الحق بأن يحضر أول اجتماع لهذه الهيئة الدولية التي عقدت اجتماعها الأول في سان فرنسيسكو. وعلى صخرة من صخور نهر الكلب حيث سجل أعاظم القواد في العالم القديم أسماءهم نقشت هذه العبارة:

«في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦ تم جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن لبنان في عهد فخامة الشيخ بشارة خليل الخوري رئيس الجمهورية»

أي أن ما وعدت به فرنسا وبريطانيا في أواخر الحرب العالمية الأولى من منح هذه البلاد استقلالها التام لم يتم إلا في أواخر الحرب العالمية الثانية.

تطورات ومشاكل
تحت ظل الإستقلال

بدأت الجمهورية اللبنانية الفتية عهد سيادتها واستقلالها التامّين في جو مشوب بمشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة، وهي صادرة عن موقع لبنان الجغرافي وتاريخه المعقد وتركيبه الإجتماعي الذي يتميز باختلاف السكان وتباين أديانهم.

غير أن الجمهورية اللبنانية في الاثني عشرة سنة الأولى من تاريخها وفقت إلى حل بعض مشاكلها السياسية وسارت شوطاً بعيداً في تحسين الحالة الإقتصادية، إنما ما يؤسف له أن التقدم في الحقل الإجتماعي كان يسير سيراً بطيئاً، فانها كدولة لم تستطع أن تغرس في نفس المواطن الولاء المخلص لوطنه، ذلك الولاء الذي يتعدى الإقليمية الضيقة والقبلية البدائية.

في الحقل السياسي

هنالك عاملان رئيسيان يحددان إلى مدى بعيد طبيعة العلاقات التي تربط لبنان بجيرانه من الدول العربية. العامل الأول هو اللغة العربية وذلك الجزء الكبير من السكان المسلمين الذي يشد بجزء من لبنان العروبة والقضايا العربية الوطنية.

والعامل الثاني هو اتجاه لبنان نحو المدينة الغربية وذلك الجزء الكبير من سكانه المسيحيين الذين يبدون تخوفاً من ذوبان لبنان في مجموعة عربية كبيرة ذوباناً يفقده استقلاله وكيانه وطابعه الخاص. مما لا شك فيه أن لبنان، نتيجة لانتشار العلم والمعرفة فيه ونتيجة للهجرة إلى الغرب، أصبح أقرب البلدان العربية تجاوباً وانسجاماً مع الحضارة الغربية. فكان من الطبيعي أن يرى نفسه مهدداً بمشاكل من الداخل ومن الخارج. فإلى جنوبه كان الملك عبد الله الطامح بسورية الكبرى والحالم بتتويجه ملكاً عليها. وفي حال تحقيق هذا الحلم يترك للبنان الخيار في الإنضمام إلى البلدان العربية ام البقاء مستقلاً عنها [1]. وقد لاقت خطة الحسين استحساناً عند كثير من الزعماء السياسيين في سورية. ثم كان هنالك سياسة عراقية يتزعمها سياسيون بارزون يعملون لخلق الهلال الخصيب الذي يتوج عليه ملك العراق الهاشمي. وكان هنالك زعماء سوريون سياسيون يرون رأي زعماء العراق، وتعاونوا معهم تعاوناً وثيقاً. ثم أنه في سنة ١٩٣٢ ظهر على مسرح السياسة شاب لبناني عائد من البرازيل إسمه انطون سعادة وألف حزباً منظماً تنظيماً مركزياً دقيقاً يعرف بالحزب السوري القومي. وعقيدته الأساسية أن هنالك قومية سورية متميزة مستقلة تقطن المنطقة الواقعة بين جبال طوروس في الشمال وخليج العقبة في الجنوب الممتدة من البحر غرباً إلى الفرات ودجلة شرقاً هذه هي الأمة السورية المتميزة.

وقد انضم إلى الحزب جمهور من الشبان المثقفين المتحمسين في جميع أنحاء البلاد.

---

[1] عبد الله ابن الحسين: مذكراتي (القدس ١٩٤٥) ص٢٥٢. راجع أيضاً «الكتاب الأردني الأبيض. سوريا الكبرى» (عمان ١٩٤٧؟) الذي اصدرته الحكومة الأردنية، وفيه الوثائق المتعلقة بهذه القضية.

أما زعيم الحزب ومؤسسه فقد أعدمته الحكومة اللبنانية سنة ١٩٤٩ إثر محاولته القيام بثورة مسلحة تهدد كيان الدولة. هذه بعض المشاكل التي كانت تجابه الجمهورية اللبنانية. غير أنها كانت أبداً تسعى للمحافظة على سياستها التي كانت تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية: المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله، وعلى التعاون الودي المخلص مع سائر الدول العربية، وعلى الحفاظ على العلاقات الثقافية والإجتماعية مع الغرب. ولا شك بأن المحافظة على هذه السياسة من أدق المشاكل التي تواجه سياسة لبنان الداخلية والخارجية.

أما في حقل القضاء فان الجمهورية اللبنانية سارت شوطاً بعيداً في سن الشرائع والقوانين العصرية. فإنها كانت دوماً تعدل قوانينها بحيث تطرح جانباً القوانين العثمانية القديمة البالية وتسن شرائع عصرية لتحل محلها في الجزاء والتجارة. وفي سنة ١٩٥٣ منحت المرأة اللبنانية حق الإقتراع بعد أن جاهدت في هذا السبيل وبعد أن تقدمت بمطالبها هذه إلى الحكومة اللبنانية. وأخيراً أقر المجلس طلبهن، وكانت هذه أول مرة تمنح بها المرأة هذا الحق السياسي في منطقة الشرق الأدنى.

غير أن محاولة الحكومة إلغاء الطائفية لم يكن أمراً يسيراً فكانت جميع المحاولات تلاقي اعتراضاً من قبل فئات مختلفة. وقانون الإنتخاب اللبناني يقوم على مبدأ التمثيل النسبي بين الطوائف، أي أن لكل طائفة نوابها. وكذلك لم تنجح محاولة الحكومة في إلغاء قانون الأحوال الشخصية الذي ظل في أيدي الرؤساء الروحيين لمختلف الطوائف .

أما الدور الذي لعبه لبنان على مسرح السياسة الدولية فأكبر بكثير من مساحته الجغرافية. فان ممثلي لبنان في هيئة الأمم المتحدة وفي العواصم الكبرى في العالم مثل لندن وباريس وواشنطن وغيرها كانوا أبداً من أشد أنصار المثل العليا للعالم الحر. وفي هيئة الأمم المتحدة كان ممثل لبنان يقف دوماً إلى جانب قضايا العرب العادلة. فقد وقف الجميع صفاً واحداً في معارضتهم تقسيم فلسطين. وعندما نشبت الحرب في فلسطين بين الصهيونيين والعرب (١٩٤٨) ساهم لبنان بإرسال جيش إلى حدوده الجنوبية ليقف إلى جانب أخوانهم العرب. ولم يكن جيش لبنان بالجيش الكبير بل كان جيشاً صغيراً منظماً على النمط الإفرنسي. وكانت الغاية منه المحافظة على الأمن الداخلي. وعندما نشبت الحرب الكورية قررت الحكومة تخصيص مبلغ خمسين ألف دولار كمساعدة رمزية لقوات الأمم المتحدة التي حاربت في كوريا. وبالرغم من مرارة الخيبة التي مني بها العرب من جراء مساندة الولايات المتحدة لقيام دولة إسرائيل فإن لبنان، الذي كان يشاطر إخوانه العرب هذه المرارة، لم يستنكف عن تلقي المساعدات النقدية والقروض المالية من أميركا كما فعلت بعض الدول العربية. وسبب هذه المرارة التي شعر بها العربي في جميع الأقطار العربية هو أن العرب يعرفون الأميركي رجلاً مثالياً كريماً ومسيحياً خيراً. ولكن عطف أميركا على الصهيونية ومساندة دولة إسرائيل جاءا صدمة عنيفة غيرت رأي العربي في الأمريكي الذي كان يعرفه. ولا يزال العرب يشعرون بوقع هذه الصدمة.

في شهر آذار سنة ١٩٤٥، لما تأسست جامعة الدول العربية وباركت بريطانيا قيامها، كان لبنان أحد الموقعين على ميثاقها. وبفضل مساعي لبنان

أدخل في الميثاق بند ينص على حق كل دولة أن تنسحب من الجامعة إذا شاءت ذلك.

والواقع أن لبنان لعب دوراً رئيسياً في وضع ميثاق الجامعة، وفي داخل الجامعة كان دوماً الوسيط بين الدول المتنازعة أو المختلفة في الرأي. وينص ميثاق جامعة الدول العربية على استقلال كل دولة وسيادتها ويحرم اللجوء إلى استعمال القوة في فض الخلاف الذي قد ينشأ بين دولة وأخرى. وقد جاء إنشاء الجامعة العربية تعبيراً عن شعور الوحدة التي تربط بين الشعوب العربية وعن ضرورة التعاون بينها. وفي سنة ١٩٤٩ وقع لبنان على وثيقة الضمان الجماعي الذي كان يضم أربعة أعضاء. مصر وسورية والسعودية واليمن. وأشد نكسة أصابت الجامعة عجزها الفاضح في الحرب الفلسطينية. وكانت الصدمة الثانية التي أصابت الجامعة انضمام العراق إلى حلف بغداد الذي جعل العراق يتعاون تعاوناً وثيقاً مع الديمقراطيات الغربية في صراعها ضد الشيوعية. وتعرض لبنان الذي لا يختلف اتجاهه عن اتجاه العراق لضغط سياسي وتهديد إقتصادي مقنع قامت به الدول التي عارضت انضمام العراق إلى ميثاق بغداد، نعني مصر والسعودية وسورية.

التجارة والترانزيت

كانت العلاقات السورية اللبنانية الإقتصادية تتميز في كثير من الأحيان بالفتور وذلك لاختلاف أساسي في سياستهما الإقتصادية. فإن الدولتين ورثتا من الحكومة الإفرنسية المنتدبة كثيراً من المصالح المشتركة وذلك فيما يتعلق بمراقبة الحدود واحتكار التبغ والجمارك والشركات ذات الإمتيازات التي كانت تعمل

في الدولتين. وفي سنة ١٩٤٤ عينت الدولتان لجنة مؤلفة من ستة أعضاء، ثلاثة من كل بلد، لإدارة هذه المصالح المشتركة والإشراف على وارداتها وتوزيعها بنسبة ٤٠ بالمئة تعود للبنان و٦٠ بالمئة إلى سورية.

ولكن سورية كانت تتجه في سياستها الإقتصادية المقيدة والصناعة المحلية بعكس اتجاه سياسة لبنان الإقتصادية الحرة التي كانت تمليها عليها طبيعة ميناء بيروت وموقعه الجغرافي. فكان في مقدمة أسباب الخلاف قضية الجمارك وفرض الرسوم الجمركية. ولم تتردد سورية في إلغاء اتفاقية الجمارك والحكم عليها بأنها ليست في صالح سورية. وكانت الحكومات العسكرية التي تعاقبت على الحكم في الفترة الأخيرة تقفل الحدود أحياناً وتعلن القطيعة الإقتصادية.

أما لبنان فهو بلد تجارة وترانزيت بين الشرق والغرب. ولبنان دولة تجار لا يختلفون كثيراً في أعمالهم عن جدودهم الفينيقيين. ولذا كان لبنان منذ أقدم العهود يميل إلى التجارة الحرة، وسياسة التجارة الحرة هي أساس ازدهاره وغناه فانه بلد صغير يقع على ملتقى الطرق الجوية والبرية بين الغرب والشرق وبين الشمال والجنوب ولأنه ليس في لبنان موارد طبيعية غنية ـ اللهم إذا استثنينا المناظر الخلابة والمناخ الجميل والموقع الاستراتيجي ومهارة تجاره وحذقهم وإقدامهم وطموح سكانه ـ فانه كان يعتمد على الخدمات التي كان يقوم بها كعميل في التصدير والتوريد والتوزيع كمصدر في التجارة الدولية.

والدخل من تجارة الترانزيت ومن الإصطياف ومما يبعث به المهاجرون من مال إلى عيالهم وذويهم وما يدخل لبنان من إعانات مالية للمؤسسات الدينية والتربوية يسد العجز في الميزان التجاري بين التصدير والإستيراد. فإن لبنان

يستورد أكثر مما يصدر. وبالتالي فإن مستوى العيش في لبنان مستوى لم تصل بعد إليه دولة عربية أخرى. ففي سنة ١٩٥٤، مثلاً دخل البلاد أكثر من مئة وخمسين ألف سائح (٢٥ الف أميركي وكندي). ويقدر الدخل الحاصل بثلاثين مليون من الدولارات. وقد بلغ الدخل الوطني في شهر آب سنة ١٩٥٥، حسب بيان ألقاه رئيس الجمهورية اللبنانية في تلك السنة، ١,٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. وكان ينتظر أن يبلغ الدخل عند نهاية السنة ذاتها ١,٤٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية مما يجعل معدل دخل الفرد الواحد في لبنان أعلى مما هو عليه في أي بلد عربي آخر.

وقال رئيس الجمهورية في خطابه هذا أن ٣٧ بالمئة من هذا الدخل الوطني مصدره التجارة، و١٩ بالمئة منه مصدره الزراعة، و١٦ بالمئة من الصناعة.

ولبنان بلد اصطياف. والإصطياف في لبنان قديم العهد نسبياً. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية أصبح بلد إشتاء أيضاً. فان هواة التزلج على جباله المغطاة بالثلج شتاء يقصدونه من أماكن بعيدة. وقد أصبح لبنان ملعباً ومكاناً لقضاء العطل في مختلف الفصول. ويباهي أهل لبنان بجمال بلادهم. فإن الطبيعة أصبغت عليه من النعم الطبيعية مالم تسبغه على بقعة أخرى بمثل هذا الخير الجغرافي. يقولون لك:

في أي بقعة من بقاع الأرض يستطيع المرء أن يسبح في بحره الدافئ وبعد ساعة من الزمن يصعد إلى قممه ليتزلج على الثلج؟ وفي البلاد سبعة مراكز للتزلج أحسنها تجهيزا بوسائل الراحة جبال الأرز المشهورة التي تبعد عن بيروت ٩٠ ميلاً. هنالك بالقرب من غابة الأرز الجميلة فنادق جميلة وبالقرب منها

مصعد كهربائي ينقل الزائر إلى قمة الجبل البالغ علوها ٩٩٠٠ قدم حيث ينعم بمنظر، إذا كان الجو صافياً، قل أن يجد له مثيلاً.

وقد ازداد عدد المصطافين في لبنان من البلدان المنتجة للنفط. فان تدفق الثروة على بعض أبناء السعودية والكويت والعراق وقطر والبحرين دفع بكثيرين منهم إلى الإصطياف في جبال لبنان. كان عدد زوار لبنان صيف ١٩٥٣ مئتين وخمسة وثمانين ألفاً. ومن أشهر المصايف التي يقصدها الأثرياء الأرستقراطيون عين صوفر، على بعد ١٥ ميلاً من بيروت، وعلى ارتفاع ٤٢٦٥ قدماً، وتقع على متن جبل مشرف على وادي حمانا الشهير. ومنها عالية على بعد ٩ أميال من بيروت، وعلى ارتفاع ٢٧٩٠ قدماً، وضهور الشوير على بعد ١٥ ميلا من بيروت، وعلى ارتفاع ٤٠٨٥ قدماً. ومن المصايف المعروفة التي يقصدها عامة المصطافين بحمدون وسوق الغرب وبرمانا. وفي الصيف تنتقل الملاهي الليلية من بيروت إلى بعض هذه القرى التي قامت فيها فنادق كبيرة عصرية وبانسيونات مريحة. ولا عجب في تدفق الناس صيفاً إلى لبنان من البلدان الصحراوية المجاورة له. فان نسيم لبنان العليل بلسم، ومياهه العذبة الباردة المتفجرة من قلب الجبل بهجة. شروق الشمس البارزة من وراء القمم المتجلببة بضيائها، وغروب الشمس وكأنها تاج متوهج يغيب وراء أفق المتوسط مناظر لا يستطيع الزمن أن ينتزعها من مخيلة المرء الذي يزور لبنان.

وفي لبنان أيضاً نواح أخرى تجذب إليه الزوار، فهناك آثار بعلبك، ذلك المعبد الروماني الرائع الذي يعد من عجائب الدنيا لجمال بنائه وروعة هندسته.

وهنالك آثار جانبية أخرى ورد ذكرها في التوراة كالأرز مثلاً، وفي كتب التاريخ مثل: فينيقية ومدنها جبيل (بيبلوس) وصيدا وصور والقلاع الصليبية المنتشرة على سفوح الجبال.

ومن مصادر الدخل الوطني ما يتقاضاه لبنان من شركات النفط التي مدت أنابيبها عبر أراضيه. هنالك خطان لأنابيب النفط ينتهيان على شاطئ المتوسط في لبنان، الواحد في طرابلس والثاني في الزهراني بالقرب من صيدا. وفي سنة ١٩٥٤ كان معدل ما يجري من النفط في هذين الأنبوبين ٨٠٠,٠٠٠ برميل يومياً. أما خط طرابلس فقد أنشئ زمن الإنتداب الإفرنسي، والدخل منه للخزينة اللبنانية ليس دخلاً كبيراً. وفي الأول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٠ احتفل رسمياً بتدشين مصفاة للبترول أنشأتها في طرابلس شركة النفط العراقية لمعالجة الفائض من إنتاج النفط من جراء مد خط آخر من كركوك إلى طرابلس.

في شهر كانون الأول سنة ١٩٥٠ تدفق نفط السعودية العربية في الزهراني بالقرب من صيدا بواسطة أنابيب شركة خط الأنابيب عبر الصحراء (التابلين) وطول هذا الخط ١٠٦٨ ميلاً وهو أطول خط من نوعه في العالم. وقد دفعت شركة الخطوط هذه إلى الحكومة اللبنانية مبلغ ١١٢ ألف دولار كحق مرور ١٢٦ ألف دولار لحماية الخط. وتأخذ الحكومة اللبنانية ضريبة قدرها ثلاثة بالمئة على النفط الذي يصب في صيدا. ولها الحق أن تبتاع من الشركة مئتي ألف طن من النفط كل سنة بسعر الإنتاج. وتضخ شركة النفط الأميركية السعودية ٣٨ بالمئة من إنتاج النفط بواسطة هذه الأنابيب التي يتراوح قطرها بين ٣٠ و٣١

قيراطاً وتمر عبر الصحراء من الخليج العربي لتشحنه ناقلات النفط من الشاطئ اللبناني إلى بلدان أوروبة الغربية.

وفي أول شباط سنة ١٩٥٥ أحتفل بتدشين مصفاة للنفط جنوبي صيدا أنشأتها شركة تملك نصف أسهمها شركة كاليفورنيا تاكساس (كالتكس Caltex) وقد كلف إنشائها ثمانية ملايين من الدولارات وتديرها شركة البحر المتوسط لتكرير النفط، وهي تجهز لبنان بما يحتاج إليه من النفط. وقد كانت مدينة صيدا إلى وقت قريب تغط في سبات العصور المتوسطة. أما الآن فان العمل فيها يجري بمعدل أربع وعشرين ساعة في اليوم وتعد من أكبر المراكز في العالم لتصدير النفط الخام بواسطة ناقلات النفط. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن الإتفاقات مع شركات النفط عدلت غير مرة فزاد دخل لبنان منها بعد التعديل.

بيروت بوابة الشرق

إن مدينة بيروت الواقعة وسطاً بين الشرق والغرب أصبحت من أوسع المدن أعمالاً ومن أفضل المدن العصرية المجهزة بأحدث وسائل الراحة في شرقي حوض المتوسط. ولكونها مقر أعمال الصيرفة على نطاق واسع ومركزاً تجارياً مرموقاً فإنها أصبحت في وقت قصير مركز الثقل في الجمهورية اللبنانية، كما أن الجمهورية أصبحت مركز نشاط تجاري للمنطقة بأسرها. ففي عالم قيدت فيه أكثر الحكومات المعاملات المالية والقضايا المتعلقة بالعملة وتحويلها ونقلها بقوانين صارمة، وفي عالم حدت فيه الدول من نشاط التجارة الحرة، كان من الطبيعي أن تصبح عاصمة لبنان، بيروت، سوقاً حرة للعملة والتجارة والأسعار كما يحددها مبدأ العرض والطلب لا كما يحددها النظام والقانون. وفي الأوساط التجارية تعتبر بيروت أفضل مركز حساس يعكس الحالة المالية والتجارية ليس في لبنان بل في المنطقة بأسرها. ودخل التاجر البيروتي أعلى دخل من نوعه في العالم العربي.

وقد هبطت في مطار بيروت الدولي الذي أدخلت عليه تحسينات جمة ١٣,٣٥٨ طائرة في سنة ١٩٥٤. وهو من أكبر المطارات وأحسنها تجهيزاً في الشرق الأدنى وأخطر منافس لمطار القاهرة كمركز أولي للطرق الجوية. ويربط بيروت بسورية خط حديدي يتفرع منه خط إلى بغداد وآخر إلى تركيا فاوروبة. وميناء بيروت هو الميناء العصري الوحيد في شرقي المتوسط الذي تستطيع أن ترسو فيه البواخر الكبيرة. وهنالك شبكة طرقات عصرية مزفتة تربط بيروت بالمدن اللبنانية وقرى الإصطياف. وفي السنوات العشر الأخيرة قفز عدد

السكان فيها من ٢٨٠ ألفاً إلى ما يزيد عن نصف مليون نسمة. وسبب هذه الزيادة هجرة القرويين اللبنانيين إلى المدينة وسيل من الأجانب جلهم من الأمريكيين والأوروبيين الذين يتعاطون الأعمال التجارية والصناعية. وقد ازداد عدد السكان في جميع أنحاء البلاد لا في بيروت وحدها. ففي سنة ١٩٤٤ بلغ مجموع السكان ١,١٠٠,٠٠٠ وفي عام ١٩٥٥ بلغ ١,٤٠٠,٠٠٠ نسمة مما يجعل كثافة السكان بمعدل ٤٠٣ أشخاص للميل المربع الواحد. ولبنان، بعد مصر، يعد من أكثف بقاع الشرق سكاناً. وكثافة السكان فيه تقاس بما هي عليه في إيطاليا وألمانيا وإيرلندة. وهي أكثر بكثير مما هي عليه في فرنسا. وفي هذا بعض التناقض العجيب: أعلى جبل في المنطقة يصبح أكثر بقعة مزدحمة بالسكان.

الزراعة

تشغل الزراعة الدرجة الثانية في الإقتصاد اللبناني. والفلاح اللبناني يملك أرضه ولم يبق من أثر للإقطاع سوى في بعض مناطق البقاع وعكار. أما في الجبل وفي الساحل فإن جميع الأراضي يملكها أفراد. بينما في شرقي الأردن والعراق ٢٠ بالمئة من الأرض يملكها أفراد والباقي أراض أميرية. أما في سورية وفلسطين فإن نسبة الأراضي التي يملكها الفلاحون أكثر قليلاً مما عليه في العراق وشرقي الأردن. ومن المعلوم أن اقتصاد سورية والعراق وفلسطين وشرقي الأردن يعتمد على الزراعة أكثر مما يعتمد عليها الإقتصاد اللبناني.

تقدمت أساليب الزراعة في لبنان تقدماً مرضياً بعد الحرب العالمية الأولى وذلك لأن الغلات الزراعية قد تغيرت. فانه بينما كانت تربية دود الحرير وشجرة الزيتون تأتيان في الدرجة الأولى في قائمة الغلال الزراعية أصبح

الإعتماد بعد الحرب على زراعة الفاكهة والحبوب والخضار. فقد تلاشى موسم الحرير، واستحالت مزارع التوت إلى جنائن تفاح، وقد نقب الفلاح اللبناني سفوح الجبال إلى أن بلغ علواً كبيراً، ولم تبق بقعة تصلح للزراعة لم يحرثها ويدرج سفوحها. وقد نجحت زراعة التفاح نجاحاً عظيماً وأدخلت إلى البلاد أنواع أميركية جديدة لاقت إقبالاً عظيماً عند جمهور المستهلكين. وفي سنة ١٩٥٤أحصت وزارة الزراعة ثلاثة ملايين شجرة تفاح يعتمد عليها كلياً أو جزئياً عشرون ألف عائلة في كسب عيشهم. وسوقهم الكبيرة لتصدير التفاح مصر والسعودية والعراق.

في ربيع سنة ١٩٥١ عقد لبنان إتفاقية إقتصادية مع الولايات المتحدة يتلقى بموجبها عوناً شاملاً في تحسين أحوال الريف الإقتصادية والزراعية. وقد شكل في لبنان مجلس للإنشاء والتصميم العام الذي قدم قرابة ثلاثين مشروعاً للإنماء تتناول الزراعة والري وتحسين أحوال الريف وبناء المساكن والتربية والصناعة. وبالرغم من أنه كان مشروعاً ضخماً يتناول الريف في الدرجة الأولى إلا أن بعض هذا العون خصص لتوسيع ميناء الحكومة ببيروت. وتحسين ميناء طرابلس وإصلاح الطرق الرئيسية. وكان أهم هذه المشاريع على الإطلاق مشروع جر مياه الليطاني للإستفادة من مياهه التي كانت تذهب هدراً إلى البحر في توليد الكهرباء وري أراضي الساحل من القاسمية إلى ضواحي بيروت . وهذا النهر الذي يبلغ طوله ١٢٥ ميلاً والذي يمر في البقاع من الشمال إلى الجنوب فيشطره إلى شطرين، هو نهر لبناني في مصدره وفي مجرى نهره بدءاً من نواحي الهرمل إلى القاسمية شمالي صور. وقد قامت الحكومة اللبنانية، بالتعاون مع خبراء النقطة الرابعة، بدراسة أولية استغرقت ثلاث سنوات ووضعت مشروعاً لبناء

خمسة سدود وحفر قناة من الشرق إلى الغرب في قلب جبل طولها ١٩٧٠ قدماً لري ١٨,٦٠٠ هكتاراً رياً تاماً و ٢٩٠٠ هكتار رياً جزئياً في البقاع، وما تبقى من الماء يوزع في المنطقة الواقعة بين صور و بيروت. وهذا المشروع يزيد مساحة الأرض المروية في لبنان بقدر خمسي الأراضي المروية أنذاك. وإتمام المشروع نهائياً بما في ذلك من مشاريع ثانوية متفرعة يحتاج إلى مئة مليون من الدولارات و إلى خمس وعشرين سنة. وفي شهر آب سنة ١٩٥٥ عقد لبنان قرضاً مالياً قدره ٢٧ مليوناً من الدولارات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير في واشنطون.

التقدم الصناعي

وبالإضافة إلى فوائد الري المرتقبة فان مشروع الليطاني كان سيجهز البلاد بما يحتاج إليه من كهرباء إذ ستقام خمس محطات لتوليد الكهرباء تستطيع إنتاج ١٨١ ألف كيلو واط. ومما لا شك فيه أن هذه القوة الكهربائية الجديدة ستنعش الصناعة في لبنان. وكانت صناعة لبنان لا تزال في طور التكوين الأولى وتعاني مشاكل جمة سواء أكان ذلك من قلة المواد الخام، أم من ضآلة الرساميل، أم من عدم توفر الحذق التقني. وأكبر صناعة في لبنان كانت صناعة النسيج، القطني والصوفي والحريري. وتأتي في الدرجة الثانية صناعة الإسمنت والدباغة وتكرير زيت الزيتون وصنع المأكولات المعلبة وصنع الأثاث والخمور والصابون وعود الثقاب. ومعامل هذه الصناعات التي يبلغ عددها ألفي معمل منتشرة في ضواحي بيروت . أما الصناعة الثقيلة فلا وجود لها في لبنان أنذاك.

وكانت أجور العمال في لبنان ومستوى عيشهم أفضل بكثير مما هي عليه في البلدان العربية الأخرى. غير أن الحكومة اللبنانية كانت تسعى دوماً لرفع مستوى العيش بين العمال لإزالة كل حيف يلحق بهم. ففي سنة ١٩٦٤ وضعت الحكومة قانون العمل الذي ينص على أن يكون عدد ساعات العمل ثماني ساعات، وعلى أن تعطى المرأة الحامل أو العامل المريض عطلة عن العمل. وينص على دفع تعويض في حال الصرف من الخدمة. وبموجب هذا القانون لا يحق استخدام الأولاد الذين هم دون الثالثة عشرة من العمر. وهنالك تقيدات وشروط متنوعة تفرض على صاحب المعمل التقيد بها من حيث الأمور الصحية وخلافها. ولكن قوانين العمل في لبنان لم تبلغ بعد درجة الكمال. إذ كان لا يزال أمام الحكومة مجال لتعميم الضمان الإجتماعي ولتقديم العون للعاطلين عن العمل. ولا نستطيع القول بأن لبنان قد بلغ درجة عالية في حقل الأعمال الإجتماعية وإنما نستطيع أن نقول بأنه خطا خطوة كبيرة في سبيل الترفيه والاعتناء بالأيتام والعميان والعجزة والمرضى. فقد أنشئت في السنوات الأخيرة دور للعجزة ومدرسة للعميان ومياتم كثيرة تعنى بالفقراء منهم. وقد أنشئت لهذه الأغراض الإجتماعية وزراة جديدة تعرف بوزارة الشؤون الإجتماعية. وقد بدأ العمال في لبنان يتكتلون في نقابات تعمل لرفع مستواهم. وقد سعى الشيوعيون للتغلغل في هذه النقابات. وبالرغم من أن الحزب الشيوعي في لبنان حزب غير مرخص له في تلك الفترة إلا أن حرية القول والفكر في لبنان مقدسة. وبفضل هذه الحرية في القول والفكر تجد في لبنان جماعة من النخبة المفكرة من أطباء ومحامين وكتّاب لونها قريب من اللون الأحمر ولكن لم ينجح بعد شيوعي

في لبنان في الوصول إلى الندوة اللبنانية أو إلى شغل منصب ذي أهمية في الدولة.

ثور سليمة فعالة

لقد عرف لبنان المستقل استقلالاً تاماً ناجزاً عهدين من الحكم: عهد بشارة خليل الخوري الذي تحقق فيه الإستقلال وجلاء القوات الأجنبية وتركيز السياسة اللبنانية الخارجية والداخلية، وعهد كميل نمر شمعون. وقد أعيد انتخاب الرئيس بشارة الخوري في اليوم السابع والعشرين من أيار سنة ١٩٨٤ لمدة ست سنوات أخرى «اعترافاً بخدماته للبلاد» وكانت مدته القانونية ستنتهي في شهر تشرين الأول سنة ١٩٤٩. وقد كان السبب في اتخاذ هذه الخطوة ـ تعديل الدستور لإعادة إنتخابه ـ كما كان يقول أعوانه حراجة الموقف في فلسطين. ولكن بشارة الخوري أرغم على الإستقاله قبل إنهاء ولايته الثانية. وذلك لأن استياء عاماً ظهر في صفوف المعارضين وجماهير الشعب من جراء السياسة الداخلية الخرقاء التي اتهم بها. فقد فشت الرشوة وحظي المقربون والأعوان بالمناصب والمغانم، وعم الفساد جهاز الحكم ولا سيما دوائر القضاء. ولم تلق الإحتجاجات الصارخة التي كانت تظهر مرة بعد أخرى أذناً صاغية. شوائب الحكم في الشرق الأدنى عميقه الجذور. فالولاء للعائلة والأهل بقية من بقايا الولاء للقبيلة، والرشوة والفساد مردهما إلى أن الحكم يرتكز على الأفراد لا على نص القانون واحترامه. يشعر الحاكم أن عليه أن يجازي الحسنة بالحسنة ولو كان ذلك على حساب القانون وعلى حساب الشعب. ولكن الشعب اللبناني أصبح شعباً متمدناً واعياً يصبو إلى حكم القانون والعدل. ولما فشلت جميع المحاولات لإصلاح الحال تحالفت الأحزاب المعارضة ودعوا إلى الإضراب

والمظاهرات في العاصمة وفي سائر أنحاء البلاد. واستقال رئيس الوزراء، ولم يجروء زعيم آخر أن يشكل وزراة في هذه الأحوال الحرجة. وتفاقمت الحال واستقالت الوزارة بكاملها. فلجأ رئيس الجمهورية إلى قائد الجيش لقمع الثورة بالقوة ولكن قائد الجيش رفض الإنصياع. وكان موقف الجيش اللبناني يختلف اختلافاً جذرياً عن موقف الجيش في العراق وسورية حيث كان الجيش ذاته وقواده هم الذين يقومون بالإنقلابات. وأخيراً، في ١٨ أيلول سنة ١٩٥٢ رضخ الرئيس إلى إرادة الشعب وقدم استقالته. وبعد خمسة أيام انتخب المجلس النيابي خلفاً للرئيس المستقيل: الأستاذ كميل نمر شمعون. وكان شمعون زعيماً من زعماء المعارضة. وقد تثقف شمعون ثقافة إفرنسية ودرس المحاماة ومارسها. وعين وزيراً للمالية والداخلية في وزارات سابقة، ومثل لبنان في هيئة الأمم المتحدة وكان سفيراً لبلاده في بلاط سانت جايمس. ومن زعماء المعارضة الذين قاموا بدور حاسم في الأزمة الزعيم الدرزي كمال جنبلاط مؤسس الحزب التقدمي الإشتراكي. ومنهم أحمد الأسعد الزعيم الشيعي من الجنوب وهو أحد رؤساء المجلس النيابي. وكان هنالك أيضاً زعماء معارضون من السنة ومن النصارى. وهذه الثورة التي لم يرق فيها دم والتي حدثت ضمن الشرعية الديمقراطية ثورة فريدة من نوعها في الشرق الأدنى. فانها في نطاق الشرعية أيضاً هزمت عهداً ليحل محله عهد آخر بالطرق الديمقراطية السليمة.

اختلال التوازن ثم إعادته:

كان عهد الرئيس شمعون عهد ازدهار في الإقتصاد فازداد الدخل الوطني ازدياداً سريعاً من المصدرين المميزين للبناد، وهما الترنزيت والسياحة، وفي حقل التشريع تميَّز العهد بمنحه (١٩٥٣) حقَّ التصويت للمرأة اللبنانية وهو أمر

لم يسبق له مثيل في البلاد العربية. وفي عام ١٩٥٦ أخذ حكم شمعون يواجه صعوبات كان بدؤها عندما قطعت الدول العربية المجاورة علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا على أثر هجومها مع إسرائيل على مصر. اما لبنان فلم يرَ قطع العلاقات من مصلحته. فأصبح شمعون رمزاً لحرية بلاده في العمل وميلها إلى الغرب، كما أصبح الرئيس المصري جمال عبد الناصر رمزاً للعروبة والإشتراكية والميل نحو اليسار.

وفي صيف ١٩٥٨ انقسم لبنان إلى شطرين: شطر موال وشطر مناوئ يستند على المعونات المالية والحربية من الخارج. وكادت الحكومة أن تفقد السيطرة على البلاد، مما دفع شمعون إلى الاستعانة بالرئيس الاميركي ايزنهاور (١٤ تموز) الذي كان قد عرض المعونة المالية والعسكرية وعلى كل دولة من دول الشرق الأدنى تتعاون على مقاومة النفوذ الشيوعي. وللحال أرسل ايزنهاور عشرة آلاف من جنود البحرية الأميركية. ولم تأت بعمل يذكر لأن الثورة كادت تنتهي. وفي أيلول عند انتهاء مدة الرئيس شمعون خلفه في الرئاسة قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب الذي طلب في الحال سحب الجنود الأميركية فانسحبت.

حاز الرئيس الجديد على رضى الطرفين المتنازعين، فألف وزارة ائتلافية، واتجه في سياسته الخارجية نحو عدم الإنحياز بحيث أعاد التوازن، واستأنف لبنان سيره نحو الأمام وشعاره «لا غالب ولا مغلوب». وبرغم أن شهاباً ذو تربية حربية وسليل عائلة أرستقراطية حكمت البلاد قرناً ونصف قرن، فإن إحساسه الإجتماعي، كما يظهر، كان أشد من إحساس سالفيه. فسن المجلس في عهده قوانين هي بمثابة بدء مرحلة جديدة من الوعي الإجتماعي. وأهمها الضمان الإجتماعي المتضمن الضمان الصحي والعناية بالأطفال والأمومة والضمان ضد

الحوادث التي يتعرض لها عمال الصناعة، وضد الأمراض الناجمة عن الأشغال المهنية، وضمان التعويض المالي لدى الخدمة.

وفي أيلول عام ١٩٦٤ انتهت مدة رئاسة شهاب. وعندما رفض قبول التجديد ـ الأمر الذي يقتضي تعديل الدستور ـ انتخب المجلس النيابي وزير التربية شارل حلو خلفاً له. وقد تخرج الرئيس حلو من كلية الحقوق في الجامعة اليسوعية في بيروت، وبعد أن مارس الصحافة تعين سفيراً للبنان لدى الفاتيكان وكانت طليعة أعماله. محاولة جريئة لتطهير جهاز الحكم في أعلى مستواه، ولكنه اكتفى بفصل عدد من السفراء والقضاة عن مناصبهم. وفي آخر عهده احتد النزاع مع إسرائيل بداعي تغلغل الفلسطينيين في جنوب لبنان وسفح جبل حرمون وضربهم مستعمرات إسرائيل المجاورة.

ولدى انتهاء مدة الرئيس حلو انتخب المجلس النيابي أحد أعضاء المجلس سليمان فرنجية، وكان يومئذ وزير الإقتصاد، خلفاً له، وكان ذلك بأكثرية صوت واحد(٥٠ ضد ٤٩). وبقبوله سجل الشعب اللبناني مثالاً رائعاً في الحياة النيابية والديمقراطية السياسية.

وقد مر على عهده في الرئاسة أكثر من سنة تميز فيها بكثير من ظواهر الإصلاح والعمران.

وعند انتهاء مدة المجلس النيابي الذي انتخبه بأكثرية صوت واحد كما ذكرنا جرى في نيسان سنة ١٩٧٢ انتخاب مجلس جديد من ٩٩ نائباً وتم ذلك في جوّ رائع من الحياد والنزاهة والحرية يصح أن يكون مثالاً يقتدى به في كل بلد تتعدد فيه المذاهب والعقائد والأحزاب.

عبد الناصر[1]
وثورة ٢٣ يوليو



في أواخر الأربعينات من هذا القرن. وابأن حكم الملك فاروق. كان الرأي العام المصري يبدي اهتماماً متزايداً بالمشكلة الفلسطينية، شأنه في ذلك شأن بقية الشعوب العربية الأخرى. ولكن النكبة التي حلت في فلسطين في العام ١٩٤٨

---

(١) جمال عبد الناصر من حصار الفالوجا حتى الاستقالة المستحيلة - جاك دومال -

وما نتج عنها من احساس بالمهانة عند العرب قاطبة. وما أشيع عن استغلال الملك فاروق لظروف الحرب ليستفيد من صفقات الأسلحة التي مكنته من جمع ثروة هائلة. أضف إلى أنه لم يرسل للقتال في فلسطين أكثر من ثلاثة آلاف مقاتل فقط. ولم يرسل من الضباط إلا من كان يشك بولائهم لشخصه حسب تقارير بوليسه السري. بمعنى أنه كان يتمنى الخلاص منهم في الحرب أكثر من تمنيه بعودتهم منتصرين. كان الضابط جمال عبد الناصر في تلك الفترة واحداً من الضباط المغضوب عليهم. وأرسل فيمن أرسل للقتال في الحرب. وفي السادس عشر من أيار انتقل جمال عبد الناصر إلى الجبهة. وشاهد بعينه ولمس عن قرب مدى تهاون القادة المصريين ولا مبالاتهم... فقد كانوا يرسلون الجنود إلى «المسلخ» على حد تعبيره، دون أن تساندهم دبابات أو مصفحات في هجوم مباشر على مراكز العدو المحصنة. وفي أوائل شهر يونيو، جاءت الهدنة التي طالبت بها الأمم المتحدة فأنقذت حياة أكثر من مائة ألف صهيوني كانوا محاصرين في القدس وكانوا لا يستطيعون الصمود أكثر من بضعة أيام.. وحاولت الدول العربية السبع المشتركة في حرب فلسطين، حاولت عبثاً أن تستغل فرصة الهدنة لتنسيق العمل العسكري. والواقع أن الهدنات تتابعت، ولم يفد منها سوى اليهود.

وأثناء هذه الفترات التي كان يتخللها وقف إطلاق النار، كان الضباط المصريون يستسلمون لسجيتهم وينقادون لطبيعتهم. فكانوا يتحدثون ويتناقشون ويهزلون في الأمور ويؤلفون الحكايات المضحكة... وكان جمال ينتهز الفرصة ليجنّد المزيد من الأعضاء في تنظيمه السري، معتمداً على الإستياء الذي أثاره في النفوس تهاون القيادة العليا. ومن أمثلة الفوضى التي سادت في تلك الأيام،

ذلك الجندي الذي قابله جمال، والذي لم يكن يعرف أن الوطن في حالة حرب! فكان تفسيره للتحركات العسكرية ولما يتبع ذلك من عمليات مختلفة «أن هناك مناورات عسكرية، يا حضرة الضابط، بين القاهرة والسويس، مثلما يحدث كل عام...»

وفي مستهل شهر يوليو، وبعد أن جاءت ترقيته إلى منصب نائب لقائد إحدى الفرق، استطاع جمال عبد الناصر أن يلمس بطريقة أوضح الإستهتار وفقدان الضمير اللذين كانا قد أصابا بعض كبار الضباط الذين كانوا يتصرفون وكأنهم يغفلون أبسط قواعد الفنون العسكرية... ثم أصيب جمال برصاصة في صدره، مما أتاح له أيضاً أن يلمس درجة التهاون التي بلغتها الخدمة في المستشفيات العسكرية. وأمام الجرحى ـ وكان من بينهم العديد من تلاميذه ـ الذين كانوا يئنون من فرط الألم، أقسم جمال أنه، إذا كتب له أن يشغل نصباً مسؤولاً، فلن يبعث بأي جندي إلى ساحة القتال ما لم يكن أولاً قد استنفد جميع احتمالات التسوية السليمة.

وفي ١٨ يوليو، أوقف إطلاق النار من جديد... وأثناء الهدنة وبالرغم عنها، شهد جمال ثلاث طائرات مقاتلة إسرائيلية تُسقط طائرة مصرية... وازداد الغضب ضد فاروق الذي ظل صامتاً أمام الألوف من الإنتهاكات الإسرائيلية لاتفاقات الهدنة. أما مراقبوا الهدنة الدوليون، فان معظمهم كانوا عاجزين عن التدخل لإيقاف خرق الهدنة، بينما قتل العديد منهم في ظروف غامضة، قبل أن يسلط الإرهابيون الصهاينة نيران مدافعهم على كبير مراقبي الهدنة، الكونت برنادوت... فقد وقع الوسيط الدولي الدولي في أيدي الإرهابيين التابعين لمنظمة شترن وهو يعبر إحدى بوابات مدينة القدس. وبعد أن تعرض للتفتيش الدقيق،

وتأكد اليهود من شخصيته، أطلقوا عليه الرصاص، فسقط الكونت برنادوت وسقط معه معاونه الكولونيل الفرنسي سيروت الذي حاول أن ينقذ حياة الوسيط بأن ألقى بجسمه بينه وبين المعتدين.

وقد تم القبض على المسؤولين عن الجريمة، إلا أنه أعلن بعد ذلك بأسبوعين أنهم قد تمكنوا من الهرب.... وكان الصهاينة قد نجحوا في تعميم الإرهاب بحيث شمل رجال منظمة الأمم المتحدة أنفسهم. فنظراً لعدم وجود أقل ضمان لحمايتهم، رفض معظم المراقبين الدوليين مواصلة عملهم في المنطقة، باستثناء



الكونت فولك برنادوت السويدي وهو الوسيط الدولي الأول في قضية فلسطين.. إغتاله اليهود غدراً وقد اعترف في تقريره إلى الأمم المتحدة بأن الإرهاب الصهيوني كان السبب في هجرة عرب فلسطين من بيوتهم.

بعض الأبطال منهم الذين رفضوا الإستسلام للضغط الإرهابي، فظلـوا يمارسـون عملهم ويعرضون أنفسهم لمثل مصير رئيسهم الراحل.

وكان جمال عبد الناصر، في نهاية الأمر، قد استطاع أن يدلـل علـى كفاءاتـه العسكرية بتحقيق انتصار الفالوجة، ذلك الإنتصار الذي رفع بعض الشـيء مـن الروح المعنوية للجيش المصري. ولم تكن بسالة الجنـود المصريـين موضـع نقـاش، فإن الجيش المصري قد سـجل في فلسـطين كثـيراً مـن الأعمـال البطوليـة. وبعـد توقيع اتفاقية الهدنة المشتركة بين مصر وإسرائيل في نهاية شهر فبراير، عاد جمـال عبد الناصر إلى القاهرة حيث تلقى الأوامر بالإنتقال إلى منصب جديد في مدينـة الإسماعيليـة. وكـانت فكـرة واحـدة تسـتولي عليـه، شـأنه في ذلـك شـأن معظـم أصدقائه. وقد وجدت تلك الفكرة خير تعبـير لها في جملـة قصـيرة أطلقهـا أثنـاء الحرب أحد الضباط الأحرار قبل أن يسلم الروح: «إن مصر هي ميدان المعركـة الحقيقي!»..

تطورات قلقة:

في نهاية عام ١٩٤٨، لقي رئيـس الـوزراء في مصـر مصرعـه بعـد أن أصـدر الأمر بحل تنظيم الإخوان المسلمين.. وبعد ذلـك بقليـل، سـقط مرشـد الإخـوان بدوره تحت رصاص الثأر، بينما اعتقل مئات من أعضاء المنظمة المنحلة وخضعوا للاستنطاق في الوقت الذي كان فيه بوليس القاهرة ـ الذي اغتيل قائده أيضـاً ـ في حالة الإرهاق. أما الملك، فكـان يخشـى وقـوع رد فعـل مـن جـانب الضبـاط العائدين من فلسطين، خوفاً من أن يقوموا هم أيضاً بمثل الحركـة الـتي قـامت في سوريا حيث كان حسني الزعيم بعـد عودتـه مـن الجبهـة، قـد قبـض علـى جميـع

أعضاء الحكومة وكذلك على رئيس الدولة. وفي ٢٣ مايو، وصل جمال عبد الناصر إلى القاهرة لقضاء إجازة قصيرة. وعلى الفور، استدعي أمام رئيس الوزراء وقائد البوليس، واتهم بانه أقام جمعية سرية «لتدريب المواطنين المدنيين على حمل السلاح...» ورد جمال على جميع الأسئلة الموجهة إليه، ثم أطلق سراحه.. ولكنه أدرك بسرعة أن تنظيمه السري كان مهدداً، وأن المعلومات التي بني عليها اتهام البوليس لا بد أنها تسربت من الخلايا التي أقيمت في صفوف الإخوان. وعليه، اتخذ جمال التدابير اللازمة لقطع جميع العلاقات بين تنظيم الضباط الأحرار والإخوان المسلمين.

وفي يوليو عام ١٩٤٩، بينما كان فاروق يبدأ سياسة إزالة التوتر، شكل الضباط الأحرار لجنة تنفيذية من تسعة أعضاء. وقد وضعت هذه اللجنة في شهر أكتوبر خطة للاستيلاء على الحكم بعد خمسة أعوام، وقد صدرت التعليمات لبعض أعضاء اللجنة التنفيذية بالاحتفاظ بعلاقاتهم مع الدوائر الحاكمة في البلاد، وذلك بهدف الحصول على المزيد من المعلومات ومن أجل صرف أنظار الشك عنهم. وكانت هذه الوسيلة الإحتياطية لا بد منها، لا سيما وقد بدأ التنظيم السري يخرج من الظلام. ففي نهاية عام ١٩٤٩، تلقى جميع كبار الضباط وعدد كبير من مرؤوسيهم منشوراً يحمل توقيع «الضباط الأحرار»، وجاء فيه ما مضمونه: «ما هو واجبنا الأول بعد التجربة المريرة للحرب الفاشلة؟ الجواب هو: طرد الإنكليز وإعادة بناء القوات المسلحة والقضاء على الإسراف في أموال الدولة ورفع مستوى المعيشة.

وتوعد فاروق، وأنذر وهدد، ولكن بلا نتيجة.. فإن البوليس لم يستطع أن يكشف الستار عن تنظيم الضباط الأحرار. من كان يستطيع أن يشك في جمال؟

إنه يواصل حياته العسكرية بنجاح كبير، وها هو في عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، يلقي المحاضرات في مدرسة أركان الحرب، ولم يكن أحد يعلم انه يستغل أوقات فراغه في مطالعة الكتب السياسة المختلفة وبوجه خاص الكتب السياسة من تأليف لاسكي ونهرو. لذلك، فان البحوث الإستخبارية للبوليس لم تكن تتوجه نحوه، ولم تكن العناصر «المحتملة» والجديرة بأن تكون وراء التنظيم السريّ، هي التي تنقص... فبعد أن نشر ديوان المحاسبة تقريره في المتاجرة المعيبة التي أسفرت عنها حرب فلسطين، كتب اللواء محمد نجيب، وهو من جرحى حرب فلسطين ويتمتع بشعبية كبيرة، سلسلة من المقالات يهاجم فيها الفساد الذي اجتاح الدوائر الحاكمة، والحالة المؤلمة التي وصلت إليها القوات المسلحة. هذا، وقد انضم محمد نجيب بدوره إلى تنظيم الضباط الأحرار ولكن دون أن يشترك في اللجنة التنفيذية التي لم تكف عن إصدار منشوراتها السرية حتى تحولت هذه المنشورات في نهاية عام ١٩٥٠، إلى نشرة دورية تصدر بانتظام بعنوان «صوت الضباط الأحرار».

وطالب الرأي العام بإجراء تحقيق بشأن الفساد.. وبدأ التحقيق فعلاً بوزارة الحربية، إلا أنه توقف على الفور، بناء على أوامر من الملك فاروق، خشية أن يكشف التحقيق عن الدور الخطير الذي قام به أفراد حاشيته....

وبعد أن عاد الوفديون إلى الحكم مرة أخرى عام ١٩٥٠، أخذوا يعززون حملتهم المضادة لبريطانيا، بهدف صرف اهتمام الرأي العام عن مسألة الفساد. ونتيجة لهذه السياسة، اتخذ البرلمان بالإجماع قراراً بفسخ معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقات عام ١٨٩٩ الخاصة بالسودان.. ثم أعلن فاروق ملكاً «لمصر والسودان». وحاولت بريطانيا أن تساوم مع حكومة الوفد، فاقترحت عليها

الدخول في «معاهدة دفاع مشترك رباعية» تضم إلى جانب مصر، فرنسا وبريطانيا وتركيا، على أن تقوم قوات مشتركة من الدول الأربع بحماية قناة السويس. ولكن مصر رفضت هذا الإقتراح. بينما طالب الشباب بقطع جميع العلاقات مع بريطانيا ومقاطعتها مقاطعة عامة وتامة كما طالبت أيضاً بشن حرب عصابات ضد القوات البريطانية المرابطة في منطقة القناة. وجاء رد بريطانيا في شكل تعزيزات عسكرية ضخمة في منطقة القناة حيث بلغ حجم تلك القوات ٨٠,٠٠٠ جندي. وبهدوء وطمأنينه. ذهبت مصر إلى الأمم المتحدة لتعرض قضيتها على مجلس الأمن، وأخذت الولايات المتحدة تنتقد بريطانيا، وكان موقف الحكومة الأميركية في هذا الصدد يقوم على أساس أن النزاع المصري البريطاني، وهو مقدم أمام الرأي العام العالمي بشكل قضية إستعمارية:«كان من شأنه أن يخدم الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط».

وأخذت الوزارة الوفدية، التي سيطرت عليها شخصية فؤاد سراج الدين وزير الداخلية والمالية، تنظم المقاومة السلبية التي بدأت بمظاهرة صامتة ضخمة شقت طريقها في مختلف شوارع القاهرة والإسكندرية في آن واحد، واشترك في مظاهرة العاصمة ما يزيد عن مليون مواطن، بينما بلغ حجم مظاهرة الإسكندرية ٢٥٠,٠٠٠ شخص. وبتصريح سابق من البوليس، قامت الكتائب المسلحة التابعة للإخوان المسلمين بالإشراف على جميع الطرق لمنع وصول المؤن إلى القاعدة العسكرية البريطانية في منطقة القناة. ومن ناحية أخرى، تلقى الطلاب إعانة مالية ضخمة من الحكومة، بعد أن بدأوا يتدربون على حمل السلاح. ولكن المعارضة لم ترض عن كل هذه الإجراءات فأخذت تطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وبتوزيع السلاح على الشعب. فقام خمسون

ألفاً من العمال المصريين الذين يعملون في ثكنات الجيش وفي المنشآت المختلفة للقاعدة البريطانية في منطقة القناة بتقديم استقالتهم وعادوا جميعهم إلى القاهرة... وبدأت «العسكرتارية» البريطانية تفقد السيطرة على أعصابها، وأخذ الجنود البريطانيون القلقون يطلقون الرصاص على كل شيئ يتحرك، سواء كان سيارة نقل أو مجرد جنازة...

وفي الوقت نفسه ، ازداد نشاط الفدائيين المصريين في منطقة القناة، وبالأخص أثناء الليل، إذا كان الحرس يتساقط، والإنفجارات تدوي. وبدأ الرأي العام البريطاني يتطور ويتساءل عما إذا كان وجود قاعدة بريطانية في منطقة القناة من شأنها فعلاً أن تصون الممر الدولي وتحميه في هذا العصر الذري، وعما إذا كان ذلك الوجود يستحق فعلاً تضحية الألوف المؤلفة من الشباب البريطاني بجانب ألوف الملايين من الجنيهات؟ وكان لهذه العلامات الأولى من تراجع الإنكليز آثار طيبة على المصريين الذين تحمسوا أكثر فأكثر في نضالهم. وكان يبدو أنه لا يمكن أن يزداد الغضب ضد الإنكليز أكثر مما كان عليه في تلك الأيام... ولكن، اثبت فاروق عكس ذلك...

فبتعينه لاثنين من السياسيين المعروفين بميولهم لبريطانيا، مستشارين له، استطاع فعلاً أن يثير موجة جديدة من الإضطرابات، ممّا سجل ارتفاعاً ملموساً في ميزان المشاعر المناهضة للإنكليز... فقامت المظاهرات الصاخبة، وأغلقت المدارس والجامعات حتى ١٢ يناير.. وأصبح الجميع، من الوطنيين اليمنيين واليساريين ومن الإشتراكيين، وغيرهم من مختلف الإتجاهات السياسية، صفاً واحداً، وبلغ بغضهم للمستعمر البريطاني درجة كادت تتجاوز درجة عداوة الإخوان التقليدية للإنكليز... وفي الوقت الذي طالب فيه الإخوان بالسلاح،

أصدرت الحكومة نداء إلى الشعب بالتدريب على حمل السلاح وبالحصول عليه، على أن يدفع الثري ثمن السلاح للفقير. وذعر الإنكليز... وأخذ أحد قادتهم يهدد بسحق جميع الفدائيين من الطلبة «بواسطة أسلحة رهيبة لم يسبق استخدامها بعد»..

وأمام صلابة فؤاد سراج الدين، قام الضباط الأحرار بتبليغه استعدادهم لتأييده في حالة نشوب نزاع مباشر بينه وبين الملك... ويبدو أن هذا العرض لم يبلغ للحكومة أو لقيادة حزب الوفد فهل تردد فؤاد سراج الدين بسبب حداثة سن الضباط الأحرار وحيويتهم؟ سوف نعرف ذلك يوما ما... ومن ناحية أخرى، يحتمل أن يكون سراج الدين قد تردد في قبول اقتراح الضباط الأحرار نظراً لعدم ثقته بأن هذه الحفنة من الضباط كان في إمكانها أن تصحب من ورائها الجيش كله.

كان إذن لا بد للضباط أن يثبتوا مدى شعبيتهم داخل القوات المسلحة، ولكن دون أن يخونوا التنظيم السري ويكشفوه... وحانت الفرصة في ٦ يناير وكانت المناسبة اللجنة التنفيذية لنادي ضباط الجيش. وإذا بالمرشحين الذين يساندهم القصر يحصلون على ٥٨ صوتاً مقابل ٢٧٨ صوتاً لمحمّد نجيب وزكريا محي الدين وحسن إبراهيم!.. وغضب فاروق وألغى الإنتخابات.. ولكن الضباط الأحرار لم يهتموا بذلك، فالمهم بالنسبة لهم هو أغلبية الأصوات التي كانت تدل بوضوح على أن أربعة أخماس زملائهم كانوا يؤيدوهم ويقفون معهم، فكان من الممكن إذن استعجال قيام الثورة.

في ٢٥ يناير، تحركت قوة بريطانية مكونة من ألفي جندي تساندها الدبابات والمصفّحات والأسلحة الحديثة الجبارة، فحاصرت مائتين وخمسين من رجال الشرطة المصرية في ثكناتهم بمدينة الإسماعيلية، وأصدرت إليهم إنذاراً بتسليم أسلحتهم القديمة البدائية... فاتصلوا تلفونياً بفؤاد سراج الدين وعرضوا الأمر عليه، فأمرهم بأن يقاوموا.

وأطلق الإنكليز نيران مدافعهم بكل برودة.. وسقط أكثر من خمسين قتيلاً وما يزيد عن مائة جريح.. أما الآخرون، فقد اضطروا إلى الاستسلام بعد أن نفذت ذخيرتهم....

ونتيجة لهذا الحادث، قرّر مجلس الوزراء قطع العلاقات مع بريطانيا وإصدار نداء إلى مجلس الأمن، وكذلك القي القبض على ٨٠ بريطانياً واحتفظ بهم كرهائن.

وفي اليوم التالي، وهو يوم تاريخي، نشب حريق القاهرة.

حريق القاهرة:

عند صباح اليوم التالي. وبشكلٍ مفاجئ.

تصاعدت نيران ما يزيد عن ٤٠٠ حريق صغير في سماء القاهرة، مدمرة جزءاً كبيراً من العاصمة، مسببة خسائر مادية بلغ مقدارها حوالي ٥٠ ملياراً من الفرنكات القديمة .. وأفلت زمام الموقف من يد وزير الداخلية فؤاد سراج الدين فطلب تدخل الجيش. وحاول الوزير عبثاً أن يتصل تلفونياً بالملك، ولكن فاروق كان مشغولاً بمأدبة غداء ضخمة أقامها في قصره لمناسبة مولد الأمير أحمد

فؤاد، في الوقت الذي واصل فيه حشد من المواطنين الثائرين والمهيجين المحرّضين أعمالهم التخريبية في جميع أنحاء المدينة. وأخيراً، أصدر الملك أوامره إلى الجيش بالتدخل لإعادة النظام.

كانت معظم الحرائق قد أشعلت بهدف التخريب، ولم تسجل أعمال النهب إلا في حالات قليلة نادرة... وكان من أهم المخرّبين المحلات الكبرى ودور السينما ذات الإعلانات المثيرة التي تدعو للعنف أو للجنس، والحانات وجميع الملاهي ومحال التفرج التي كانت تؤوي حفنة من المنهمكين في ملذات الحياة، ممن ظلوا يعيشون في جوهم الصاخب برغم الظروف العصبية التي يمر بها الوطن، ماضين في احتقارهم للجماهير الشعبية بينما هم لا يمثلون في حقيقة الأمر سوى طفيليات بالنسبة للمجتمع.. كذلك تعرضت للنيران المدمرة ألوف الأثواب من الأقمشة الفاخرة وصناديق الويسكي ومختلف أنواع الخمور والأوراق الجديدة البراقة المكدسة في الخزائن.. أما الضحايا من المدنيين، فكان عددهم ضئيلاً، إذ بلغ عدد القتلى من الأجانب ١٧ من حوالي ١٠٠,٠٠٠، وعدد القتلى من المصريين ٥٠ من أكثر من مليونين، أي بنسبة ٣ في الألف، وهي نسبة لا تسمح باستخدام كلمة «مجزرة» وصفاً لما حدث.

من هم المسؤولون عن حرائق القاهرة؟ لنُعط الكلمة للمسيو فوشيه، الذي كان يقيم في القاهرة منذ عام ١٩٢٥ ويعمل مراسلاً لصحيفة «جورنال دي جينيف»، والذي كتب في شبابه رسالة دكتوراه قيمة في علم النفس والذي شغل أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية وظيفة إدارية هامة في هيئة الصليب الأحمر الدولي لخدمة ضحايا الحرب. يقول المسيو فوشيه:

«إنَّ الخدمة التي أدتها حرائق القاهرة لبريطانيا تذكرنا بتلك الضربة الفجائية القاضية التي وجهت ضد عرابي باشا والتي مهدت لتأييد الرأي العام للحملة البريطانية بقيادة الأميرال سايمور بعد سقوط ٧٥ أوروبياً وحوالي ٢٠٠ من المصريين في مجزرة ١١ يونيو عام ١٨٨٢، تلك المذبحة التي هيأت الرأي العام العالمي لقصف مدينة الإسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ واحتلال مصر».

وفعلاً، فإن الإنكليز خرجوا من حرائق القاهرة بأربعة مكاسب:

أولاً، لم ينفذ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، ثانياً: لم تتمكن الحكومة من تنفيذ قرارها بالإحتفاظ برهائن، ثالثا: توقف نشاط الفدائيين، ورابعاً: انتهى فؤاد سراج الدين. ومن الضروري هنا أن نتكلم في الجمع المثنى، إذ أن الملك فاروق كان يعلم جيداً أن مجزرة الإسماعيلية سوف تثير الإضطرابات، ومع ذلك، فهو لم يؤجل مأدبة الغداء المزمع إقامتها، وذلك (كما يبدو واضحاً) بهدف تجميد البوليس والجيش ومنع تدخلهما، فإن جميع قادة البوليس والجيش كانوا من بين المدعوين إلى الحفل.. ثم بعد أن أخطر رسمياً بإشعال النار على نطاق واسع في مختلف أنحاء العاصمة، لم يتحرك الملك، وظل يكرم ضيوفه.. كيف يمكن للمرء إذن في مثل هذه الظروف، ألا يشك في قيام تواطؤ بين فاروق والاستخبارات البريطانية، لا سيما وقد شوهد بعض رجال ذلك الجهاز وقد انطلقوا في شوارع القاهرة يحرضون الناس على إشعال النار والقتل؟

ومن ناحية أخرى، كتب محمَّد نجيب:

«ان القوانين العرفية لم تعلن إلا في الساعة الرابعة من بعد الظهر، وفي خلال ساعتين، تمكن الجيش من تشتيت المهيجين. والهدف المحتمل للملك ولأصدقائه بالتعاون مع العملاء الإنكليز كان وضع حزب الوفد في مركز حرج يسمح بتصفية الوزارة وحل البرلمان ثم بتعيين وزارة جديدة من رجال الأعمال الموالين للملك. وعلى كلّ حال، فإن فؤاد سراج الدين قد وقع في الفخ حين لم يتدخل بالسرعة المطلوبة لوقف الإضطراب، ويوم السبت ذاك الأسود قد سجل نهاية سراج الدين ونهاية حزبه».

وقد كان الملك، المشهور بشغفه بالحيلة والخديعة والدهاء، وبحبه التآمر، يأمل أيضاً أن يتحول تدخل الجيش إلى صدام بينه وبين الشعب.. إلا أن الضباط الأحرار- بفضل وعيهم السياسي الأكيد ـ استطاعوا أن يحبطوا هذه الخطة بإصدار النداء الآتي إلى القوات المسلحة:

«أن الخيانة تأمل في النصر باستخدامها الجيش.... إن واجب الجيش ليس إلا تحرير البلاد وصيانة الإستقلال.. فإذا خرج الجيش في الشوارع، فلمواجهة الخونة. ولن تطلق رصاصة، حتى ولا رصاصة واحدة على المتظاهرين كما أنه لن يقبض على فرد حتى ولا فرد واحد من هؤلاء المتظاهرين بواسطة الجيش.. فليفهم الجميع ذلك جيداً! إن الجيش هو منذ اليوم مع الشعب وسيظل معه إلى الأبد!».

استمع الجيش إلى هذا النداء واستجاب له، وكان في ذلك عامل جديد من العوامل الملحة لضرورة استعجال سير الأحداث. وقبل القيام بالعمل الحاسم، اتخذت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار قراراً بتعيين رئيس لها. وكان لا بدّ لمن

يحتل هذا المنصب من أن يتمتع بكمال السن وبالشعبية وأن يكون موضع تقدير واحترام. وكان اللواء محمد نجيب جديراً بهذا المنصب، وعليه تم تعيينه رئيساً للجنة التنفيذية. وفي ذلك الحين، كان فاروق مشغولاً بتهريب أكبر قدر ممكن من الأموال إلى الخارج وبأقصى سرعة. أما حقده الذي لم يُشفَ بشأن انتخابات مجلس إدارة نادي الضباط، فقد كان مسألة ثانوية بالنسبة له... ولقد تشمم فاروق وجود حركة مؤامرة ضده في الجيش، ونظراً لخيبة أمله.من البوليس، أسند مهمة إجراء تحقيق في هذا الشأن، إلى قائد القوات المسلحة وأنذره بالفصل في حالة الفشل.. ولم يحرز قائد الجيش نجاحاً أكبر من النجاح الذي احرزه البوليس من قبله، برغم أنه كان قد كلف أحد الضباط الأكثر مهابة بعملية إجراء التحقيق.. ولكن هذا الضابط، لسوء حظه كان ينتمي إلى تنظيم الضباط الأحرار، ويعد من أقرب أصدقاء جمال عبد الناصر، ويدعى صلاح سالم!

وأخيراً، تحدد تاريخ العمل الثوري: ٥ أغسطس. وكان الأمل يقوم على أن يعين محمد نجيب في منصب وزير الحربية... وأمام الرفض البات لفاروق بالاستجابة إلى هذا المطلب الذي كان يؤيده الرأي العام، اضطرت الوزارات المختلفة التي تعاقبت في الحكم أثناء تلك الفترة العصيبة إلى تقديم محمد نجيب، ولكن دون فائدة، فإنه لم يكن يمارس أي نشاط سري ولا يقوم بأي اتصالات مشتبه فيها، في الوقت الذي أخذت فيه شعبيته تتزايد يوماً بعد يوم...

وفي ٢٠ يوليو وبينما ترددت الإشاعات بأن الملك يعد العدة لاعتقال بعض ضباط الجيش، اجتمعت اللجنة التنفيذية لتنظيم الضباط الأحرار، وأخذت تتناقش وتستعرض الموقف... وكان الملك وقتئذ يقضي فترة.استجمام في الإسكندرية يلتمس فيها، أسوة بكثير من سكان العاصمة، هواء شاطئ

الإسكندرية.. وفي القاهرة، كانت تجتاح العاصمة موجة من الحر دفعت بدرجة الحرارة إلى ذروتها، مما جعل الناس يرقدون في بيوتهم ويميلون للكسل والتراخي والقيلولة... واذن، فقد كانت جميع الظروف المؤاتية لحركة الإنقلاب متوفرة. كم من الرجال كانوا يعرفون ما سوف يحدث؟

لا اكثر من ٢٠ ضابطاً... أما محمد نجيب، فقد قام بدوره... جلس يستريح، ويقضي وقته في قراءة الجرائد وفي تدخين غليونه المفضل في النسيم العليل لليالي القاهرة الصيفية...

وفي ليلة ٢٢ يوليو ١٩٥٢، وتطبيقاً لخطة محكمة أعدها جمال بكل دقة، استولى الضباط الأحرار على المراكز الحيوية للعاصمة وقبضوا على أعضاء هيئة أركان حرب الجيش. وقبل الفجر، رأس محمد نجيب اجتماعاً للجنة الضباط الأحرار التي اتخذت لنفسها إسم «مجلس الثورة»، وتقرر إسناد مهمة تشكيل الوزارة إلى علي ماهر، وتعيين محمد نجيب في منصب القائد العام للقوات المسلحة... وقد اضطر فاروق إلى أن يصدق على هذه القرارات في اليوم التالي، إلا أنه اضطر أيضاً، بعد ذلك بثلاثة أيام في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ إلى أن يستسلم لإنذار من محمد نجيب بمغادرة الأراضي المصرية في مهلة أقصاها الساعة السادسة مساء.

ومما لا شك فيه أن فاروق كان يتوقع لنفسه مثل هذا المصير... فقد غادر البلاد على متن سفينته الخاصة التي لم ترد الثورة مصادرتها والتي كادت تبتلعها مياه البحر الأبيض المتوسط، نظراً لحمولتها الضخمة من الخزائن المليئة بالتحف النادرة الثمينة والكنوز التي تفوق كل تقدير...

لماذا عومل فاروق بهذه الرقة في الوقت الذي كان فيه البعض يطالبون بعقاب نموذجي للملك كان من اليسير اتهامه بأي تهمة من الغدر، إن لم يكن من الخيانة؟ ذلك لأن جمال تمسَّك أولاً بمبادئه اللاعنفية، وكرهه للدم المسفوك، وصمد في الأخذ بهذا الأسلوب ونجح في فرضه برغم احتجاج بعض زملائه.. ثم أيضاً، كما شرحه حسين الشافعي، «لأن الإسلام يعتبر أن العهد كان مسؤولاً، ويشير إلى الذين يكظمون الغيظ ويعفون عن الناس»..

وبذلك، أتيح للملك المخلوع أن يعيش حياة رجل أعمال، ومقامر منهمك، تلك الحياة التي لم يستطع أن يتفرغ لها بعد، بسبب عرشه وما ترتب عليه من التزامات، والتي لم يكن، في الحقيقة، يستحقها.

وفي اليوم التالي، أعلن محمد نجيب تمسك الثورة بالدستور كما أعلن ان النظام الملكي لم يُلغَ، باعتباره أن فاروق كان قد تنازل عن العرش لصالح الأمير أحمد فؤاد، ذلك الطفل الذي اضيء عيد ميلاده بحريق القاهرة الكبير...

بروز عبد الناصر

كان الضباط الأحرار يعتقدون أن واجبهم الأول والأخير هو تطهير الجيش. لذلك، فإن محمد نجيب ورفاقه من الضباط الأحرار لم يكن في نيتهم أن يحكموا البلد، بل أن يساندوا فحسب حكومة كفيلة بأن تحقق الإستقلال والكرامة. ومن أجل تحقيق ذلك، كان لابد من القضاء على الاحتلال الإنكليزي وعلى العناصر المستغلة. وكما قال جمال عبد الناصر، فإن مجتمع مصر ما قبل الثورة كان «مجتمع النصف بالمائة» أي أن نصفاً بالمائة من عدد السكان كان يستغل الأغلبية الساحقة. وكانت هذه النسبة الضئيلة تشمل أولاً الملك وأفراد أسرته وأصدقاءه ورجال حاشيته، ثم كبار الإقطاعيين الذين يمتلكون آلاف الأفدنة، والبرجوازية الصناعية ولا سيما التجارية، وكانت هاتان الفئتان (الإقطاع والبرجوازية الصناعية والتجارية) تسيطران تماماً على جميع الأحزاب السياسية. إذن كانت هذه النسبة الضئيلة من السكان تستغل جماهير شعبية لا حصر لها من الفلاحين المساكين الذين يعيشون في ظروف بدائية للغاية، على الأقل في نظر ابن المدينة الأوروبي العادي المعاصر. إن أراض وادي النيل أرض غنية خصبة. وقد استطاع الفلاح المصري (أسوة بالمزارع في أي أرض خصبة، سواء في فرنسا أو في الصين أو في أوكرانيا أو في المجر) استطاع هذا الفلاح على مر الأجيال أن يؤمن لنفسه الحد الأدنى من التغذية اللازم لاتقاء المجاعة، بالإضافة إلى أن البيئة الريفية نفسها، بكل ما تحمله من طريقة حياة بما في ذلك المنازل المتواضعة المحصنة ضد الحر، والعديد من الوصفات الطبية الشعبية التي أثبتت، إلى حد بعيد، صلاحيتها في الحفاظ على صحة أهل الريف والتمسك بتعاليم القرآن فيما يختص بالإرضاع الطبيعي، لم يكن كل ذلك يشكل عوامل مضادة للفلاح أو

لمصلحته الصحية. ولكن هناك، من ناحية أخرى، عوامل متعددة لا يمكن أن توصف بأنها في صالحه، مثل تعبئة المنازل بعدد كبير من السكان بما يفوق احتمال حجمها، وعجز الفلاح عن مواجهة الأمراض الخطيرة، وبعض الظروف الصحية السيئة، وعدم توفر المدارس بالقدر الكافي لتأمين إمكانيات التعليم وعدم توفر الفرص أمام المواطن الريفي الموهوب. ولكن، في معظم الأحيان، كان من أهم عوامل شقاء وبؤس الفلاح تبعيته التامة للـ «باشا» الإقطاعي أو جلاوزته أو موظفيه. اذاً لم يكن جميع هؤلاء، في الحقيقة، أشراراً بمعنى الكلمة، فإنهم لا يمتازون جميعاً بالقدر الكافي من روح العدالة وبالرحمة، كما أنه اتضح أن الكثير منهم كانوا من اللصوص.

وبعد حرب ١٩١٤، ظهرت طبقة جديدة وسطى من الموظفين ومن التجار الصغار والمتوسطين، ومن الأطباء والمهندسين وصغار الملاك الخ.. وبوجه عام، كانت هذه الطبقة تتجه إما إلى يسار الوفد، أو بالعكس ـ وابتداء من عام ١٩٣٠ - إلى حيث الإخوان المسلمون.

وإذا كان جميع الضباط الأحرار يرغبون في القضاء على الإنكليز والمستغلين، فان آراءهم واتجاهاتهم السياسية لم تكن دائماً موحدة، ذلك أن البعض منهم كان اتجاهه يقوم أحياناً على عقائد مجردة، ولم يكن لأحد منهم أية خبرة مباشرة في الشئون العامة مثلاً، فقد كان البعض الآخر يلتفت إلى الأخوان. ويبتسم لهم. اما نجيب وجمال، اللذان كانا يؤيدان مبدأ الديمقراطية الدستورية، فقد كانا قبل كل شيء، يؤكدان ضرورة وحدة الصف بين الضباط الأحرار، الأمر الذي كان يتطلب تجنب السياسة. لذلك، فانهما اختارا علي ماهر لتشكيل الحكومة الجديدة. وكان على ماهر قد أعدَّ برنامجاً واضحاً يقوم على الوحدة الوطنية

ويشمل الإصلاح الزراعي الذي لم يكن من ابتكار جمال عبد الناصر أكثر مما كانت من ابتكاره المشكلة الصهيونية أو القومية العربية...



اللواء محمد نجيب مع عبد الحكيم عامر (بعد ترقيته إلى رتبة اللواء) وجمال عبد الناصر في لقطة ظهر نجيب أول رئيس لمصر مبتسماً رغم الخلافات

وعلى رغم ذلك، فقد اضطر نجيب وجمال ورفاقهما، بعد ثمانية أسابيع، إلى أن يستولوا بأنفسهم على زمام السلطة على عكس نيتهم الأولى. وقبل ذلك، كان جمال قد استطاع، بوصفه مديراً لمكتب محمد نجيب، أن يبعد (بواسطة النقل ولا سيما بالترقية) بعض الضباط المتطرفين أو الضباط من ذوي النزعة السياسية الكبيرة. ثم أصبح من المستطاع أن تتم الموافقة، بالتعاون مع الضباط الآخرين، على ما سُمي بـ «المبادئ الستة للثورة»، وهي:

١) القضاء على الاستعمار. ٢) تصفية الإقطاع. ٣) القضاء على الإحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم. ٤) إصلاح الجيش باتجاه وطني. ٥) تحقيق العدالة الإجتماعية. ٦) إقامة نظام ديمقراطي سليم.

يخطئ البعض إذا ظن أن جمال قد «واصل شق طريقه إلى تحقيق هدفه الرامي إلى الاستيلاء على الحكم في ظل نظام رئاسي». فان الرئيس المصري قد شرح وجهة نظره في هذا الشأن بنفسه في ما يبدو وكأنه اعتراف على ذلك في كتابه «فلسفة الثورة».. ففي الحقيقة، كان جمال قد وجد نفسه، بعد طرد الملك، في ظروف لم يكن ينتظرها، وقد اعترف بنفسه بأن الصورة الكاملة لم تتضح في خياله إلا بعد فترة طويلة من التجربة عقب ٢٣ يوليو...

وليس هناك، لشرح هذه النقطة بالتفصيل، أروع ممّا كتبه جمال في هذا الشأن عندما قال:

«لا يمكن ان توصف ثورتنا في ٢٣ يوليو بأنها ثورة شعبية... فلماذا إذن، كتب للجيش، دون غيره من القوى، أن يحقق هذه الثورة؟... إن الهزيمة في فلسطين والأسلحة الفاسدة وأزمة انتخابات نادي الضباط لم تكن المنابع الحقيقية التي تدفق منها السيل. لقد كانت هذه كلها عوامل مساعدة على سرعة التدفق، ولكنها لا يمكن أبداً أن تكون هي الأصل والأساس.

«وقد ألح على خواطرنا سؤال: إذا لم يقم الجيش بهذا العمل فمن يقوم به؟

«إني اعترف بأن الصورة الكاملة لم تتضح في خيالي إلا بعد فترة من التجربة عقب ٢٣ يوليو... وأنا أشهد أنه مرت عليَّ بعد ٢٣ يوليو نوبات اتهمت فيها نفسي وزملائي وباقي الجيش بالحماقة والجنون الذي صنعناه في ٢٣ يوليو...

«لقد كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها متحفزة متاهبة، وأنها لا تنتظر إلا الطليعة تقتحم أمامها السور، فتندفع الأمة وراءها صفوفاً متراصة منتظمة تزحف زحفاً مقدساً إلى الهدف الكبير...

«وكنت أتصور دورنا على أنه دور طليعة الفدائيين، وكنست أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات، ويأتي بعدنا الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير، بل قد كان الخيال يشط بي أحياناً فيخيل إلي أني أسمع صليل الصفوف المتراصة وأسمع هدير الوقع الرهيب لزحفها المنظم إلى الهدف الكبير، اسمع هذا كله ويبدو في سمعي من فرط إيماني به حقيقة مادية، وليس مجرد تصورات خيال...

«ثم فاجأني الواقع بعد ٢٣ يوليو...

«قامت الطليعة بمهمتها، واقتحمت سور الطغيان، وخلعت الطاغية، ووقف تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المنتظمة إلى الهدف الكبير...

«وطال انتظارها...

لقد جاءتها جموع ليس لها آخر.. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال!

«كانت الجموع التي جاءت اشياعاً متفرقة، وفلولاً متناثرة. وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير، وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر....

«وساعتها أحسست، وقلبي يملأه الحزن وتقطر منه المرارة، أن مهمة الطليعة لم تنته في هذه الساعة، وإنما من هذه الساعة بدأت...

«كنا في حاجة إلى النظام، فلم نجد وراءنا إلا الفوضى...

«كنا في حاجة إلى الإتحاد، فلم نجد وراءنا إلا الخلاف...

«كنا في حاجة إلى العمل، فلم نجد وراءنا إلا الخنوع والتكاسل...

«ولم نكن على استعداد...

«وذهبنا نلتمس الرأي، والخبرة من ذوي الرأي والخبرة، من أصحابها... ومن سوء حظنا اننا لم نعثر على شيء كبير...

«كل رجل قابلناه لم يكن يهدف إلا إلى قتل رجل آخر!

«وكل فكرة سمعناها لم تكن تهدف إلا إلى هدم فكرة أخرى!

«ولو أطعنا كل ما سمعناه، لقتلنا جميع الرجال وهدمنا جميع الأفكار، ولما كان لنا بعدها ما نعمله إلا أن نجلس بين الأشلاء والأنقاض نندب الحظ البائس والقدر التعس!

«وانهالت علينا الشكاوى والعرائض بالألوف ومئات الألوف، ولو أن هذه الشكاوى والعرائض كانت تروي لنا حالات تستحق الإنصاف، أو مظالم يجب

أن يعود إليها العدل، لكان الأمر منطقياً ومفهوماً، ولكن معظم ما كان يرد إلينا لم يزد أو ينقص عن أن يكون طلبات انتقام... كأن الثورة قامت لتكون سلاحاً في يد الأحقاد والبغضاء!

«ولو أن أحداً سألني في تلك الأيام، ما هو أعز أمانيك؟ لقلت له على الفور:

- أن أسمع مصرياً يقول كلمة إنصاف في حق مصري آخر...

- أن أحس أن مصرياً قد فتح قلبه للصفح والغفران والحب لإخوانه المصريين..

- أن لا أرى مصرياً يكرس وقته لتسفيه آراء مصري آخر...

«وكانت هناك بعد ذلك كله أنانية فردية مستحكمة..

«كانت كلمة «أنا» على كل لسان...

«كانت هي الحل لكل مشكلة، وهي الدواء لكل داء...

«وكثيراً ما كنت أقابل كبراء - أو هكذا تسميهم الصحف - من كل الإتجاهات والألوان، وكنت أسأل الواحد منهم في مشكلة التمس عنده حلاً لها، ولم أكن أسمع إلا «أنا»...

«ومشاكل الإقتصاد «هو» يفهمها، أما الباقون فهم في العلم أطفال يحبون.

«ومشاكل السياسة «هو» وحده الخبير بها، أما الباقون جميعاً فما زالوا في «ألف باء» ولم يتقدموا بعدها حرفاً واحداً...

«وكنت أقابل الواحد من هؤلاء، ثم أعود إلى زملائي فأقول لهم في حسرة:

ـ لا فائدة.. هذا الرجل، لو سألناه عن مشكلة صيد السمك في جزر هاواي لما وجدنا عنده جواباً إلا كلمة «أنا».

«اذكر مرة كنت أزور فيها إحدى الجامعات... ودعوت أساتذتها وجلست معهم أحاول أن أسمع منهم خبرة العلماء....

«وتكلم أمامي منهم كثيرون.. وتكلموا طويلاً...

«ومن سوء الحظ أن أحداً منهم لم يقدم لي أفكاراً، وإنما كل واحد منهم لم يزد على أن قدم لي نفسه، وكفاياته الخليقة وحدها بعمل المعجزات، ورمقني كل واحد منهم بنظرة الذي يؤثرني على نفسه بكنوز الأرض وذخائر الخلود!

«وأذكر أني لم أتمالك نفسي فقمت بعدها أقول لهم:

ـ ان كل فرد منا يستطيع في مكانه أن يصنع معجزة، وأن واجبه الأول أن يعطي كل جهده لعمله. ولو أنكم، كأساتذة جامعات، فكرتم في طلبتكم، وجعلتموهم ـ كما يوجب ـ عملكم الأساسي، لاستطعتم أن تعطونا قوة هائلة لبناء الوطن... إن كل واحد يجب أن يبقى في مكانه ويبذل فيه كل جهده...

لا تنظروا إلينا، لقد اضطرتنا الظروف أن نخرج من أماكننا لنقوم بواجب مقدس، ولقد كنا نتمنى لو لم تكن للوطن حاجة بنا إلا في صفوف الجيش كجنود محترفين، وإذن لبقينا فيه.

«ولم أشأ ساعتها أن أضرب لهم المثل من أعضاء مجلس قيادة الثورة، ولم أشأ أن أقول لهم أنهم قبل أن يدعوهم الطارئ الذي دعاهم إلى الواجب الأكبر كانوا يبذلون في عملهم كل جهدهم.

«ولم أشأ أن أقول أن معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا أساتذة في كلية أركان الحرب، وهذا دليل امتيازهم في ناحيتهم كجنود محترفين...

«وكذلك لم أشأ أن أقول لهم أن ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة، هم عبد الحكيم عامر، وصلاح سالم، وكمال الدين حسين، رقوا ترقيات إستثنائية في ميدان القتال في فلسطين.

«لم أشأ أن أقول لهم شيئاً من هذا، لأني لا أريد أن أفاخر الناس بأعضاء مجلس قيادة الثورة وهم إخوتي وزملائي...

«واعترف أن هذه الحال كلها سببت لي أزمة نفسية كئيبة..»

وفي خلال تلك الفترة، وفي ١٢ أغسطس على وجه التحديد، تقدم الضباط الأحرار بعرض مشروع للإصلاح الزراعي على الحكومة. وكان المشروع، الذي وضع بعناية كبيرة، يعد من أكثر المشروعات اعتدالاً...وما حدث بعد ذلك، شرحه جمال في إحدى خطبه التي ألقاها بعد مرور ١٦ شهراً على ذلك، وقال فيها:

«لقد بدأنا نطبق خطتنا الرامية إلى إعادة البرلمان... تقابلنا مع عدد كبير من السياسيين.. وقد ذهلنا ... كان يحاولون مساومتنا، ويضعون الشروط.. كبار الملاك كانوا يرفضون الإصلاح الزراعي... وبذلك، تنبأنا بالحقائق. لم يكن في

إمكان الشعب أن يثق في هؤلاء، ولم يكن في إمكان هؤلاء الساسة أن يواصلوا العمل...»

وفي مستهل شهر سبتمبر، تم القبض - بناء على أوامر من الضباط الأحرار - على ٧٠ شخصاً، بصفة مؤقتة، فقدم على ماهر استقالته في الحال، إذ أنه لم يكن قد أخطر بهذا الأمر... فأصبح من الواضح تماماً أن مجلس الثورة هو الحكومة الحقيقة.

الإصلاح الزراعي وما تلاه

في ٩ سبتمبر، أعلن محمد نجيب الإصلاح الزراعي الذي حدَّ من الملكية الزراعية وخفض من قيمة إيجار الأرض الزراعية، في حين رفع من أجور عمال الزراعة بنسبة أضعاف ما كانت عليه.

ثم تم، في مستهل أكتوبر، تشكيل«المجلس الوطني للإنتاج»، مما ترتب عليه إعداد وإعلان خطة خمسية بعد ذلك بثلاثة أشهر، تهدف إلى تطوير شبكة الطرق، وتعمير الصحاري ورفع الإنتاج الزراعي الخ...

وكان تمويل الخطة يقوم على إجراءات قوبلت من جانب الشعب بشيء من عدم الرضا. وكان من بين تلك الإجراءات، رفع سعر السكر والخبز، ورسوم الجمرك الخاصة ببعض السلع، وتخفيض نسبة غلاء المعيشة للموظفين. وبفضل هذه الخطة، التي كانت بمثابة تعبير واضح عن رفض الفوضى في الحكم، استطاعت حكومة الثورة أن تعالج الخلل الذي كان قد أصاب ميزانية الدولة. وبعد إعادة التوازن إليها، اصبح من الممكن للحكومة أن تبدأ دراسة جدية

لمشروع السد العالي وأن تنطلق في توسيع بعض مشروعات التنمية الأخرى بما في ذلك بناء المزيد من محطات الكهرباء وتوسيع مصانع تكرير البترول، الخ...

وفي الوقت نفسه، كانت هناك لجنة من القضاة، يترأسها علي ماهر، تعمل منذ يناير ١٩٥٣ في سبيل إعداد دستور جديد. وأعلن حل الأحزاب السياسية، كما أعلن في ٢٣ يناير ولمناسبة مرور نصف عام على قيام الثورة، قيام «هيئة التحرير» التي افتتحت رسمياً في حفل حضره كبار رجال الدولة وكبار ضباط القوات المسلحة ورجال الدين وما يزيد عن ٧٠,٠٠٠ مواطن توافدوا إلى مكان الإحتفال من مختلف أنحاء القطاع الريفي... وقد ردد الجميع وراء محمَّد نجيب قسم الولاء المشهور التالي:

«.. أقسم با لله العظيم أن أضع كل إمكانياتي في خدمة وطني ومن أجل تحريره من العبودية ومن الشهوات الخبيثة، حتى يسود الحق والعدالة».

وبدفع من الأمين العام لهذه المنظمة، جمال عبد الناصر ـ وكان اسمه «جديداً» على الأذهان في ذلك الوقت ـ بُذل مجهود جبار لنشر الوعي القومي في سائر أنحاء البلاد، في المدن والقرى وكل بقعة من بقاع الريف. لقد كانت عملية شاقة فعلاً نظراً لعقلية الجماهير المصرية التي اتخذت في الكثير من الأحيان ـ وباستثناء الفترات المتأزمَة ـ موقفاً سلبياً يتسم باللامبالاة.

وقد كتب جمال عبد الناصر، بعد أن ذكر كل ما عانته بلاده من الإضطهاد على مر القرون، يقول: «... وأحياناً حينما أعود إلى تقليب صفحات من تاريخنا، أحس بالأسى يمزق نفسي إزاء تلك الفترة التي تكون فيها إقطاع طاغٍ، لم يجعل له من عمل إلا مص دماء الحياة من عروقنا، وأكثر من هذا، سحب بقايا

الإحساس بالقوة والكرامة من هذه العروق، وترك في أعماق نفوسنا تأثيراً يتعين علينا أن نكافح طويلاً لكي نتغلب عليه...

«والواقع أن تصوري لهذا التأثير يعطيني في كثير من الأحيان تفسيراً لبعض المظاهر في حياتنا السياسية.

«أحياناً مثلاً يخيل إلي أن كثيرين يقفون من الثورة موقف المتفرج الذي لا يعنيه من الأمر إلا مجرد انتظار نتيجة معركة يتصارع فيها طرفان لا تربطه بأيهما علاقة.

«وأحياناً أثور على هذا الوضع، وأحياناً أقول لنفسي ولبعض زملائي: لماذا لا يقدمون، ولماذا لا يخرجون من المكامن التي وضعوا فيها أنفسهم، ليتكلموا ويتحركوا؟

«ولا أجد تفسيراً لهذا إلا رواسب حكم المماليك.

«كان الأمراء يتصارعون، ويتطاحن فرسانهم في الشوارع، فيهرع الناس إلى بيوتهم يغلقونها عليهم بعيدين عن هذا الصراع الذي لا دخل لهم فيه.

« وأحياناً يخيل إلي أننا نلجأ إلى خيالنا نكلفه أن يحقق لنا في إطار الوهم ما نريده، ونستمتع نحن بهذا الوهم ونقعد به عن محاولة تحقيقه.

«ولم يتخلص كثيرون منا من هذا الشعور بعد، ولم يهضموا أن البلد بلدهم وأنهم سادته وأصحاب الرأي والأمر فيه.»

هل يوجد هناك فرنسي واحد من الذيـن أتيـح لهـم أن يجيـدوا معرفـة مصـر، يستطيع أن يختلف مع جمال عبد الناصر عندما يقـول«إن التأثـير الـذي تركـه في أعماق نفوسنا وجود إقطاع طاغ، يتعين علينـا أن نكـافح طويـلاً لكـي نتغلـب عليه»؟ لقد بلغ من انعدام الغيرة الوطنية في مصر ومن سلبية معظم المصريـين أن الأنكلو ـ ساكسون والألمان كانوا يعتبرون هذه الظاهرة دليـلاً علـى الإنحطـاط. ومن ناحية أخرى، لم يكـن حكـم سـكان حـوض البحـر الأبيـض المتوسـط (مـن اللاتينيـين والصقلبيـين والفرنسـيين) وتفسـيرهم لهـذه الظـاهرة يتفـق والتفسـير الأول. فعلى عكس الأنكلو ـ ساكسـون، اثبـت اللاتينيـون والصقلبيـون أنهـم اعمق منهم تحليلاً، إذ أنهم كانوا يشعرون أن هنـاك أسـباباً تفسـيرية وراء تلـك الظاهرة. ثم، ألسنا كلنا ـ على حد تعبير جمال عبد الناصر ـ ضيوفاً عابرين؟

فأية شجاعة هي، وأي طموح أن يريد رجل أن يلقح بشـعور الغـيرة الوطنيـة معظم المصريين! إن هذه الفكرة التي قامت عليهـا «هيئـة التحريـر»، قـام عليهـا فيما بعد الإتحاد الاشتراكي العربي.

وفي شهر إبريل، أبرزت إحـدى الصحـف القاهريـة اسـم جمـال عبـد النـاصر لأول مرة، ثم في ٢٠ يونيو، وبينما أعلنت الجمهورية، عُـين جمـال نائبـاً لرئيـس الوزراء ووزيراً للداخلية. وفي الوقـت نفسـه، أسـندت كـل مـن القيـادة العامـة للقوات المسلحة ووزارة الحربية ووزارة الإرشاد القومـي إلى ثلاثـة مـن أصدقـاء جمال الذي اصبح بذلك يشـرف علـى الجيـش والبوليـس والإعـلام، إلى جـانب مجلس الوزراء الذي يرأسه محمد نجيب.

وقبل ذلك بيومين، كانت الأضواء قد تسلطت على جمال عبد الناصر، على أثر بعض التصريحات المختلفة التي أدلى بها. فكان، مثلاً، قد أعرب عن ارتياحه إلى أن ثورة ٢٣ يوليو ظلت بيضاء كما أنه كان قد ركز بشدة على ضرورة وأهمية نشر الوعي بين الجماهير بقوله:

«إن من أهداف «هيئة التحرير» أن تحقق توحيد جميع القوى الشعبية وأن تعيد بناء المجتمع بواسطة عمل الأفراد الذين يشكلونه، وأن تزيل الفوارق بين الطبقات بواسطة إجراء تقارب بين مختلف العناصر الوطنية.»

ولكن، لم تكن تصريحات جمال عبد الناصر خالية تماماً من الإنذارات.. فقد هدد باتخاذ إجراءات حاسمة وبتوقيع أشد العقوبات ضد أعداء الوطن الذين بدأوا يرفعون رأسهم، وكان يقصد بذلك كبار الملاك، والسياسيين القدامى والإخوان المتطرفين الخ.. ذلك أن الوحدة الوطنية كانت من أهم متطلبات ذلك الصيف من عام ١٩٥٣.

الجلاء البريطاني عن مصر

بلغت الأزمة في العلاقات المصرية ذروتها... وفجأة، بعد خمسة عشر يوماً من المباحثات بشأن جلاء القوات البريطانية عن مصر، قطع الوفد المصري (المؤلف من محمد نجيب وجمال عبد الناصر وآخرون) المحادثات، في الوقت الذي عاد فيه نشاط الفدائيين يزداد وهجماتهم ضد العدو تتضاعف. ولعل الإنكليز قد تذكروا ذلك الإنذار الذي كان قد صدر عن جمال عبد الناصر في شهر نوفمبر عام ١٩٥٢، في الوقت الذي لم يكن للإنكليز فيه أقل شك بالنسبة لدوره الحقيقي. ففي ذلك التصريح، كان جمال عبد الناصر قد أنذر بأنه إذا رفض

الإنكليز أن يرحلوا عن مصر «فسنحاسبهم».. وأضاف جمال يقول أن هذه الحرب لن تكون حرباً تقليدية أو رسمية بل انها سوف تأخذ لنفسها شكل المسيرة الكبرى إلى الموت، يشترك فيها الشعب كله «وليحدث ما قد يحدث... فعلينا وعلى أعدائنا».

وفي هذا الجو المتوتر، وفد إلى القاهرة ضيف صديق، يتمتع بالحظوة ونفوذ السن المتقدمة والخبرة الطويلة في الصمود أمام المستعمر، وكان قد استطاع أن ينتزع وطنه من براثن الإنجليز، ويحرر شعبه الذي يبلغ تعداده أكثر من عشرين ضعف سكان مصر: جواهر لال نهرو.

وجلس نهرو مع جمال وزملائه يحدثونهم عن «دولية البلدان المستعبدة».. وكان نهرو يهوى التحدث عن الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، «العملاقين» اللذين بلغت قدرة كل منهما المدمرة درجة العملقة أيضاً...

أما بالنسبة لعنصر «الروح» الذي تكلم عنه الفيلسوف الفرنسي هنري بيرجسون، فان نهرو لم يكن يؤمن بتوفره لدى العملاقين «اللذين يحاول كل منهما أن يجتذب نحوه البلدان الإفريقية الآسيوية، التي تمثل حضارات عريقة سقطت منذ أكثر من أربعة قرون تحت براثن الإستعمار... إن هذه البلدان قد بدأت تتحرر، ولكنها الآن في أشد الحاجة إلى المعونة اللازمة لدفع عجلة تنميتها التي توقفت في الماضي بسبب الغزاة.»وقد اتفق جمال ونهرو على أن مثل هذه المعونة «ليست إحساناً»، بل هي في الواقع حق وتعويض للأضرار التي لحقت بتلك الدول، كما أنها في الوقت نفسه بمثابة تأمين المستقبل بالنسبة للدول الإستعمارية. كان نهرو يقول:

«إن عدم الانحياز ضروري، ولكنه يحتوي على خطر، لذلك لا بد لنا أن نحول دون إقامته في شكل معسكر ثالث، بل يتعين على كل بلد أن يعمل في نطاقه ولحسابه، تحت لواء المبادئ العادلة».



وما من شك في أن حماس نهرو في خدمة وطنه، ومبادئه النبيلة قد أثر على جمال عبد الناصر وعزز من تمسكه بالقيم الإنسانية والروحية. ثم إن الإقتصاد المزدوج ذا القطاعين الرأسمالي والإشتراكي الذي تكلم عنه الزعيم الهندي، أثار إعجاب جمال وزملائه الذين درسوا بعناية وعمق جميع الوثائق التي مدتهم بها الهند فيما بعد، والخاصة بمختلف قطاعات التنمية بما في ذلك التصنيع والتنظيم العمالي وتوزيع الأراضي والتعليم الخ...

غادر نهرو القاهرة... وكانت زيارته بشرى خير. فبعد مرور أيام قليلة أعلن الإنكليز عن قبولهم سحب قواتهم من الأراضي المصرية سحباً تاماً على مدى عشرين شهراً. وفي الليلة نفسها وقع فيها جمال عبد الناصر اتفاقية الجلاء.

عبد الناصر يحكم

«المترددون لن تقوى أيديهم المرتعشة على البناء»... عبارة تطرح مشكلة الساعة الملحة بالنسبة لجمال، بطريقة مؤثرة، وهي التخلص من بعض العقبات التي تحول بينه وبين المضي في العمل الثوري من أجل الشعب والوطن... كان هناك أولاً محمد نجيب، الأكبر منه سناً والذي كان بمثابة رمز للوحدة بين مصر والسودان، محمد نجيب الرجل المحبوب الودود، الملاطف والمجامل الذي كان يريد إرضاء جميع الناس.. الضباط الأحرار منهم والمحافظين، الفلاحين والإقطاعيين، السياسيين القدامى والسودانيين والعمال والإخوان.. فبأسلوبه المصري الصميم، كان بوده أن يرضي الجميع، وكانت النتيجة أن الجميع كانوا يصفقون له.. وينتقدون الضباط الأحرار... والمقصود بكلمة «الجميع» الوفديون السابقون، والباشوات ، والإخوان المسلمون وكذلك الشيوعيون الذين وجدوا أنصاراً لهم في مجلس قيادة الثورة، كان أهمهم الضابط خالد محي الدين. وعندما قبل محمد نجيب بملاطفة أن يستقيل في فبراير عام ١٩٥٤، جمع خالد محي الدين بعض أصدقائه من الضباط والجنود واحتجوا على الإستقالة.. وفي الحال، ذهب إليهم جمال عبد الناصر، بمفرده، ليناقشهم في الأمر، «رجلاً لرجل»... ولم يستطع جمال أن يقنعهم، فاستسلم ووعد بأن يقترح على مجلس قيادة الثورة الإحتفاظ بمحمد نجيب وتعيين خالد محي الدين رئيساً للوزارة... وقبل المجلس الإقتراح الأول ولكنه رفض التوصية الثانية... ورشح المجلس جمال

باغلبية ساحقة لمنصب رئيس الوزراء....وما أن تسلم جمال مهام منصبه الجديد، حتى بدأ يواجه المعارضة بحركة نقل واسعة النطاق بين ضباط الجيش وبحركة اعتقالات شملت العناصر الإشتراكية والشيوعية... وفي وسط هذا الصراع القاسي بين رئيس الوزارة الجديد وأولئك الذين يطالبون بانتخابات برلمانية في المدى القريب، ظهرت فجأة إشاعات غريبة تؤكد بان جمال بدأ يتراجع، وأنه أوشك أن ينضم للمعارضة... ورفعت الرقابة بينما قرر مجلس قيادة الثورة - بناء على طلب جمال ــ أن يصفي نفسه في شهر يوليو المقبل... الأمر الذي أثار إعجاب جميع أنصار الأحزاب المنحلة بما في ذلك الحزب الشيوعي وتنظيم الإخوان...

ولكن لم يكن ذلك هو رد الفعل الوحيد الذي سجله الرأي العام على أثر القرار الخطير لمجلس الثورة... فقد ثارت النقابات المصرية ودعت « هيئة التحرير» جميع أفراد الشعب إلى تنظيم مظاهرة ضخمة للإحتجاج على إعادة الأحزاب السياسية ولمهاجمة الباشوات والوفد والإخوان... وخرجت المظاهرات الضخمة تطالب، بحماس يستحيل وصفه، باستمرار الجيش في الحكم.. وقد انضم إلى المتظاهرين رجال الشرطة والجيش، وتعالت الهتافات من كل مكان تنادي بإبقاء جمال وزملائه، ثم جاء الإضراب العام يساند هذه المطالب... وبرغم إبقائه على رأس الدولة، سلم محمد نجيب في ١٧ إبريل، منصبي رئاسة الوزارة ورئاسة مجلس الثورة إلى جمال عبد الناصر. وهذا هو السبب الذي دعا جمال لأن يوقع بنفسه إتفاقية الجلاء التي أدت إلى شن حملة جديدة ضد الحكومة (يمكن أن توصف بالهجوم المضاد) من جانب الشيوعيين والإخوان، استناداً إلى أن بعض النصوص الثانوية الواردة في الإتفاقية كانت في نظرهم لصالح الإنجليز.

وشيئاً فشيئاً، أصبح جمال، الذي اتهمه الإخوان بالأطماع الدكتاتورية، أصبح بالنسبة للإخوان «العدو رقم ١ الذي لا بد من القضاء عليه». وفي شهر أكتوبر، حين كان جمال يخاطب الجماهير في ميدان المنشية بالإسكندرية، أطلقت عليه ثماني رصاصات لم تصبه واحدة منها... وظل جمال واقفاً أمام الميكروفون دون أن يتحرك أو يهتز...وبعد لحظات رهيبة من الصمت، صرخ جمال:

ـ الزموا أماكنكم! ... لا تتحركوا.. فاذا قُتلت، فستظل الثورة، لأن كل فرد منكم هو جمال عبد الناصر!

وواصل جمال خطابه وكأن لم يحدث شيء!.

واعترف الإرهابي الذي أطلق الرصاص على جمال، بأنه كان مجرد أداة تنفيذ في أيدي الإخوان. وعلى الفور، تم القبض على ٤٠٠٠ منهم، كما تم تصفية التنظيم كله. وقد تبين من خلال التحقيق أن الإخوان كانوا يضعون جميع آمالهم في شخص محمد نجيب الذي كان ينقصه «الحذر» تجاههم، والذي اضطر إلى أن يستقيل في شهر نوفمبر، فأسندت رئاسة الدولة إلى مجلس الثورة، بصفة جماعية، ولما كان جمال هو رئيس مجلس الثورة، فقد أصبح عملياً على رأس الدولة.

كانت هناك، في ذلك الوقت، مشكلة هامة تشغل جمال عبد الناصر ... لم تكن تلك المشكلة هي مشكلة فلسطين، بل مشكلة الوضع الإقتصادي للبلد، ولم يكن جمال أخصائياً في المسائل الإقتصادية. وبطبيعة الحال، كان يعرف كالجميع حسنات حرية التجارة وسيئاتها على السواء، من الناحية النظرية... ولكن، لم تكن المسألة مسألة نظريات. كان المطلوب هو مواجهة المشكلة على أساس العوامل المتعددة التي تشكل الواقع المصري وأخذ يستعلم ويتعلم،

ويستشير أخصائيين أجانب. كانت أمامه قضية هامة وعاجلة تفرض نفسها دون غيرها من القضايا، وهي حتمية تحقيق التنمية الصناعية في بلد عُرف على مر القرون بأنه بلد زراعي صرف.. وكان يعرف بأن الإستعمار لم يستسلم، وأنه يستبدل أسلحته التقليدية بأسلحة من نوع جديد تأخذ لنفسها شكل الأقنعة المختلفة، وهذا الإستعمار الجديد القائم على السيطرة الإقتصادية والمالية ـ الذي ربما كان أبعد خطورة من الإستعمار التقليدي ـ وكان يعلم في الوقت ذاته أن الإستقلال التام الإقتصادي والمالي لم يكن ممكن التحقيق على الفور. والحقيقة أن الإجراءات التي كانت قد اتخذت لدفع عجلة الإنتاج الزراعي والصناعي لم تأت بثمار كثيرة، برغم المظاهر التي كانت تؤكد عكس ذلك. وكان ذلك يعزى إلى ازدياد عدد السكان الذي واصل تصعيده بصورة فائقة، كان لابد إذن من وضع مشروع السد العالي الضخم موضع التنفيذ وبأسرع ما يمكن. وهذا السد كان من شانه أولاً أن يضاعف من الرقعة الزراعية للبلاد التي تكون مساحة صغيرة جداً بالنسبة للمساحة الكلية للبلد، وثانيا أن يغذى الصناعة بالقوى الكهربائية الرخيصة واللازمة لتنميتها. ولكن، ما هي الدولة التي توافق على القيام بهذه العملية الضخمة بكل ما تتطلبه من أموال طائلة وخبراء؟

وكيفما كان الأمر، ففي مستهل عام ١٩٥٥، استقبلت القاهرة سفيراً جديداً للولايات المتحدة الأمريكية، وهو شاب مشهور بـ «بتعاطفه مع العرب والإسلام»... وفي الوقت نفسه، كان يبدو وكأن التغير قد امتد ليشمل بريطانيا التي أوشكت على اتخاذ موقف إزاء الشعوب الأخرى، لا يقوم على أساس اعتبارها مجرد «شعوب من الملونين» أو شعوب جديرة فقط بمسح أحذية الإنجليز مقابل حفنة من القروش... هذا على الأقل، ما كان يهمس به، وقرر جمال عبد

الناصر أن يقبل فوراً هذه الصورة الجديدة للغرب، التي رسمتها أمامه الكلمات الطيبة، فطلب من الولايات المتحدة تسليمها الأسلحة التي سبق لها أن وعدت بها «بمجرد توقيع المعاهدة المصرية البريطانية»... وعلى الفور، بدأ هؤلاء السادة في وضع الشروط التي كان أهمها دخول مصر في «حلف دفاع مشترك». ففي شهر يناير عام ١٩٥٥، كان قد أقيم حلف موجه ضد الإتحاد السوفياتي، يضم العراق وتركيا وإيران والولايات المتحدة وبريطانيا. وكان ذلك الحلف، الشهير بـ «حلف بغداد» مفتوحاً أمام الدول العربية، ولكنه كان يناقض روح ميثاق الجامعة الذي يرفض فكرة التكتلات... وقد حاول جمال أن يحمل العراق على الإنسحاب من هذا الحلف، وبذل في هذا الصدد جهوداً كبيرة ولكن دون فائدة.. إلا أن جهود جمال لم تكن قد أفلتت من بصر الإتحاد السوفياتي الذي اخذ يتابعها باهتمام متزايد، حتى استطاع التأكد من أن جمال رجل شريف...والسوفيت مشهورون باحترامهم وتقديرهم لأهل الفضيلة والأمانة والشرف. وقد عرض الإتحاد السوفياتي، سراً، أن يزود مصر بالأسلحة التي تسعى للحصول عليها. والسؤال الذي يفرض نفسه في هذه الحالة، هو: من الذي ساعد السوفيات على اتخاذ هذه الخطوة الأولى نحو جمال عبد الناصر؟ والجواب هو بلا أدنى شك: مبادرة أمريكا وبريطانيا فيما يتعلق بحلف بغداد ثم تمسك الرئيس المصري بميثاق جامعة الدول العربية...

الهجوم على غزة

وفي هذه الغضون، شنت القوات الإسرائيلية غارة مفاجئة على المراكز المصرية في قطاع غزة الآهل بالسكان الفلسطينيين اللاجئين، وقتلت خمسين شخصاً من عسكريين ومدنيين. وكان جمال قد التزم، حتى ذلك الوقت، بمبدأ

تخفيض النفقات العسكرية بقدر المستطاع. فقد أدلى في هذا الشان بالتصريح للكاتب ديزموند ستيورات:

«كنت مسالماً، حتى بالنسبة لإسرائيل، وذلك برغم التحذيرات التي صدرت عن بعض ضباطنا ...وفي ليلة واحدة، في ليلة ٢٨ فبراير ١٩٥٥، تغير كل شيء... كان لابد من وجود السلاح لندافع عن أنفسنا... فقد رأيت اللاجئين، وأرعبتني فكرة احتمال مشاهدة المصريين وقد اصبحوا في وضع مماثل.» وتقدمت مصر بشكوى ضد إسرائيل أمام مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، الذي اتخذ قراراً جاء فيه «إن لجنة الهدنة المشتركة قد قررت في ٦ مارس ١٩٥٥ أن هجوماً مدبراً ومنظماً قد وقع بناء على الأوامر الصادرة من السلطات الإسرائيلية ضد القوات النظامية للجيش المصري في غزة»، ويدين إسرائيل ويطالبها، من جديد «باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع حدوث مثل هذه الإعتداءات».

وأمام إسرائيل المدججة بالسلاح الذي تدفق عليها من الغرب بكميات مفرطة، وقفت مصر دون سلاح ودون درع تحميها.. وثار الرأي العام، بينما واصل جمال عبد الناصر جهوده للحصول من الغرب على الأسلحة الموعودة، ولكن دون أن تأتي هذه الجهود بفائدة... وفي مارس، أنذرهم جمال: «نظراً لموقفكم، سأضطر إلى شراء الأسلحة من الشرق».

وإزاء هذا الإنذار، ابتسمت الدبلوماسية الأميركية ـ التي تجيد لعب (البوكر) إجادة تامة، بينما هي عاجزة عن فهم نفسية الشعوب الأخرى ـ وقالت باحتقار «إنه يخدعنا...»

الزعامة العالمية

وفي غضون ذلك، دعي جمال عبد الناصر لتمثيل مصر في المؤتمر الإفريقي الآسيوي الذي عقد في باندونج بالجمهورية الأندونيسية، والذي اشترك فيه أقطاب ما يقرب من ٣٠ دولة. وكانت محادثاته مع نهرو ـ الذي عاد من مصر قبل ذلك بشهر واحد ـ قد شجعته على أن يلبي الدعوة...

وطار إلى باندونج في ١٨ إبريل، بعد أن شن في اليوم نفسه حملة اعتقالات واسعة النطاق موجهة ضد الشيوعيين المصريين في العاصمة حرصاً منه على ألا يبدوا اشتراكه في مؤتمر يضم الكثير من الأقطاب الشيوعيين كنوع من التقارب بينه وبين الشيوعية... ولكن اليسار العربي المتطرف الذي بدا واقعياً آنذاك، أشاد منذ ذلك اليوم، بجمال عبد الناصر محيّياً فيه «الوطني ناصر السلام العالمي» بعد أن كان قد اتهمه في الماضي بأنه «فاشستي موالٍ لأمريكا»...

وهناك تغيُّر آخر طرأ على الموقف. ففي أسبوع واحد. تحول الرجل الذي كان قد قاد الثورة في مصر، إلى زعيم دولي. فما من شيء أفيد من الإتصالات الشخصية المباشرة، دون بروتوكول، بين الأقطاب المشتركين في المؤتمر، والذين بينهم رجال يتمتعون بشخصية قوية....

كان هناك أقطاب من جميع الإتجاهات السياسية، فكان بينهم الشيوعيون وكان من بينهم أقطاب موالون للغرب، وكانوا جميعاً يتسمون برقة الحاشية والإعتدال. وقد أثر جمال تأثيراً قوياً على الوفود المشتركة. كما أنه ساهم مساهمة كبيرة في إنجاح المؤتمر، بفضل اشتراكه الفعلي سواء في المناقشات التي

دارت على هامش الإجتماعات، أو داخل لجان المؤتمر المختلفة. وقد أنجب مؤتمر باندونج فكرتين أساسيتين. هما فكرة «العالم الثالث» وفكرة «التعايش السلمي» مع الكتلتين، وهما فكرتان أثارتا إهتمام جزء كبير من الرأي العام، في فرنسا وفي غيرها من البلدان.

معبود الجماهير

كانت إفريقيا وآسيا تبدوان وقد وعتا حقيقتهما وعياً عميقاً، تجاه الكتلتين المتنافستين؛ وقد ركز مؤتمر باندونج على مبدئين أساسيين من مبادئ الأخلاق الدولية.. ولكن الأفكار الجميلة تشحب في القاهرة وراء الحقائق الخشنة التي لا بد من مواجهتها: فإن الإعتداءات الإسرائيلية كانت تتكرر.. وكانت مصر تخشى وقوع اعتداء جديد من نوع الإعتداء الذي وقع في غزة أو ربما يكون أعنف وأوسع منه نطاقاً، بعد أن تكون العصابات المتعصبة قد أعدت العدة لارتكابه... واستلهاماً لمبادئ باندونج، اقترح جمال عبد الناصر أن تسحب كل من مصر وإسرائيل قواتها على بعد كيلو متر واحد، بحيث تشرف الأمم المتحدة على هذه المنطقة المنزوعة السلاح.

كان هذا اقتراحاً بسيطاً ومسالماً، ولكن رفضته إسرائيل... وأمام هذا الرفض وفي تلك الظروف، لم يستطع جمال إلا أن يتسلح بأسرع وقت ممكن، وأن يتسلح بأكثر مما كان يرغب. وعاد يتصل بالولايات المتحدة ويكرر إنذاره السابق... عبثاً. فان الخبراء الأمريكان «يعرفون جيداً» أن جمال كان «يخدع»...

وفي ٢٧ سبتمبر، إنفجر النبأ كالقنبلة: مصر تشتري أسلحة تشيكية!... في دمشق، خرجت الجماهير ترقص في الشوارع ابتهاجاً بالنبأ السعيد... وفي بضع لحظات، أصبح جمال عبد الناصر الذي كان يحاربه أنصار العروبة في كل مكان، وبخاصة في سوريا، أصبح معبود الجماهير العربية التي أخذت تحلم بما سوف يُحقّق في الغد من آمال، فرأت الحق والعدل والكرامة وقد عادت تسود من جديد... واللاجئ العربي وقد استرد أرضه المغتصبة ومحراثه المسلوب... واللاجئة العربية وقد عادت بصحبة أطفالها ليدفعوا باب دارهم التي تُرد إليهم... ذلك أن الأسلحة المطلوبة ليست بالصفقة اليسيرة، بل هي تشمل مئات من الطائرات والدبابات والمصفحات...

وجعل الدبلوماسيون الأمريكيون يعضّون على أصابعهم؛ ولكن ما عساهم يستطيعون أن يأخذوا على جمال؟ كان قد أنذرهم من قبل... أنذرهم مراراً، على مر الأسابيع والأشهر، بكل صراحة... أنذرهم بل وتوسل إليهم بإلحاح، ولكنهم لم يصدقوه. أما الآن فقد فات الأوان!

ومن جهة النظر التجارية، كانت صفقة الأسلحة صفقة هائلة: فان مصر سوف تسدد ثمن الأسلحة بكميات معينة من الأرز والقطن، مما أتاح لها أن تحصل على كميات ضخمة من الأسلحة بأثمان رخيصة... وعلى الفور، التفتت سوريا نحو مصر بإجماع شعبي لم يسبق له مثيل، إجماع كبار الملاّك والفلاحين والضباط والعمال والمثقفين... وفي عام ١٩٥٥، وقّعت الدولتان معاهدة عسكرية جاء يعززها في الشهر التالي قيام قيادة موحدة. وقد أعلن جمال «أن هاتين الدولتين، اللتين استطاعتا في الماضي، وبفضل وحدتهما، أن تنقذا العالم العربي من التتار والصليبيين، تستطيعان اليوم أن تحمياه من الصهيونية»...

وواصلت الدولتان مباحثاتهما من أجل تحقيق وحدة أو إتحاد فيدرالي، تظل أبوابه مفتوحة للبلدان العربية الأخرى.

لذلك فان إعلان استقلال السودان في يناير ١٩٥٦ وانضمامها فوراً إلى الجامعة العربية لم يعتبر «نكسة» ذلك أن فكرة الوحدة شقّت طريقها في البلدان العربية بسرعة وبقوة. وفي ١٨ يونيو، رفرف العلم المصري على منطقة قناة السويس بعد انسحاب آخر جندي بريطاني، وبعد ذلك بخمسة أيام، انتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية بأغلبية ساحقة، وكان جمال قد علّق آمال على أن يرى غيره يحتل هذا المنصب. كانت كل الدلائل تشير إلى أن جمال عبد الناصر قد وصل إلى قمة الحظوة والسلطة والنفوذ... وفجأة، وبعد انتخابه للرئاسة ببضعة أسابيع، سحبت الولايات المتحدة بوحشية عرضها الخاص بتمويل السد العالي، وذلك على إثر مباحثات طويلة أوشكت أن تكلل بالنجاح... وبلغ من وقاحة الزعماء الأمريكيين أنهم أذاعوا قرارهم على الصحفيين قبل أن يبلغوه رسمياً لجمال عبد الناصر!... وعلى الفور، سحبت بريطانيا عرضها وسحب البنك الدولي تأييده للمشروع...

هل كانوا يعتقدون أنهم إذا تصرفوا هذا التصرف، أمكنهم إسقاط جمال؟ هل كانوا يريدون إزالة إعتبار الاتحاد السوفياتي في نظر دول عدم الانحياز. على اعتبار أن الإتحاد السوفياتي ـ بناء على معلومات تلقّوها من مصادر موثوق بها ـ سوف يعتذر عن تمويل المشروع. مع الإعلان في الوقت نفسه. عن رغبته في تقديم العون إلى مصر؟... مهما كان الأمر. فإن جمال عبد الناصر ظل يدرس الموضوع في منزله ثلاثة أيام. ولم يكن معه إلا بعض المساعدين... وفي ٢٢

يوليو. خرج جمال عبد الناصر وقد تبلور الحل في ذهنه... وفي خطاب ألقاه في ذلك اليوم، لّمح إلى الموضوع بإنذار إلى الأمريكيين:

– سنبني السد... وموتوا بغيظكم!

وكان جمال قد استدعى بعض كبار رجال القانون (ومنهم السيد عبد الحميد بدوي، نائب رئيس محكمة العدل الدولية في لاهاي)، ووجه إليهم سؤالاً بسيطاً:

– إذا قمنا بتأميم القناة، فهل يعتبر ذلك عملاً شرعياً. من وجهة النظر القانونية؟

وكانت الإجابة بالإجماع:

– أجل!..

تأميم قناة السويس

وفي خطاب ألقاه جمال في الإسكندرية، يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦. وبلهجة مَرِحة طريفة، أخذ يروي للجماهير مجادلاته مع الدبلوماسين الأمريكيين... وقد استخدم في شرحه، ولأول مرة، أسلوب اللغة العامية العذبة الذي لا بد أن يتلذذ به المستمع... وكان يبدو الحديث وكأنه يتعلق بمسألة خاصة أو مسألة عائلية... ثم نظر إلى ساعته، وبضحكة صادقة من القلب، أعلن للجماهير العربية أن القناة قد عادت بالفعل إلى أصحابها الشرعيين!

ثم استطرد يقول:

«إن دخل القناة ١٠٠ مليون دولار، تأخذ منها مصر ٣ ملايين... إننا لن نكرر الماضي أبداً... وسنأخذ نحن الـ ١٠٠ مليون لنبني بها السد العالي... إن العالم العربي له إمكانيات ضخمة، ونقطة ضعفه الوحيدة هي أنه لايعي قوته.»

واقترحت «الدول الغربية» على مصر أن نقيم، بالتعاون مع ٢٤ دولة أخرى، «هيئة دولية» تكون مهمتها إدارة قناة السويس... واحتجت مصر أمام هذه الإهانة الوقحة لسيادتها، واستنكرت في الوقت نفسه تجميد الأرصدة المصرية في البنوك الغربية، وإعلان تعبئة الأساطيل والطائرات الرامية إلى تهديدها... وقد أعلنت مصر أن الغرب، بخرقه لميثاق الأمم المتحدة، يهدد السلام العالمي... واقترحت الدعوة إلى عقد مؤتمر من جميع الدول التي تستخدم

قناة السويس، لامن عدد منها يختاره الغرب، وذلك لإعادة النظر في اتفاقية عـام ١٨٨٨ بحيث تكفل حرية الملاحة في القناة.

وبدلاً من الموافقة على هذا الإقتراح المضاد، المعقول والبناء، دعا الخصوم إلى مؤتمرهم الخاص في لندن، الذي اقترح إنشاء هيئة دولية لإدارة قناة السويس، تتنازل بنسبة معينة من الأرباح لمصر! ثم جاء إلى القاهرة أحد الوزراء الإستراليين، يقول لجمال إن المسألة ليست مسألة إثبات ملكية مصر للقناة، وكان هذا أمراً مسلماً به، ولكن المسألة هي وجوب تأجيره وفقاً للشروط الموضوعة....

وقد ظن الأبطال المساكين لهذه السياسة الحمقاء أنه بوسعهم أن ينتصروا إذا استدعوا الملاحين البريطانيين والفرنسيين البالغ عددهم حوالي مئتين، والذين يقومون بالعمل الدقيق الذي يتطلبه إرشاد السفن في القناة وأمام هذا التحدي قام المرشدون الآخرون الذين مكثوا في مواقعهم، بإرشاد جميع السفن على أكمل وجه، ودون أن يقع حادث واحد. وقد اضطر هؤلاء المرشدون أن يعملوا دون توقف ليلاً ونهاراً، وكانوا أحياناً لا ينامون أكثر من ساعتين في اليوم!... وبدأت الطلبات تتدفق من جميع بلدان العالم، من مرشدين يرغبون في الإنضمام إلى مركز التدريب الخاص بالهيئة المصرية. وبعون ا لله، سارت الأمور على وجه مرضٍ.

وفي هذه الأثناء، كانت مصر تمضي بالصبر والمرونة، في المناقشات التي دارت في مجلس الأمن. وتقرر إنهاء النزاع بإبرام إتفاقية جديدة تقوم على أساس حل

وسط، في شهر أكتوبر التالي في جينيف. والحقيقة أن فرنسة وبريطانية كانتا تريدان مهلة ليتسنى لهما إعداد خطة تدخل عسكري، في سرّية تامة.

العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦

رداً على موقف عبد الناصر التاريخي القاضي بتأميم قناة السويس. وعقب الإعلان عن قرار التأميم مباشرة، أصدر رئيس الوزراء البريطاني «انتوني ايدن» آنذاك أمراً يوم ١٩٥٦/٧/٢٧ إلى رؤساء أركان حرب الإمبراطورية البريطانية يقضي بإعداد خطة لعمل عسكري. ضد مصر، يستهدف انتزاع القناة من تحت سيطرتها وسيادتها الوطنية. ووضع القادة العسكريون البريطانيون على الفور خطة لهجوم بريطاني منفرد على مصر يتخذ الإسكندرية هدفاً له عن طريق إنزال بحري وزحف بري من ليبيا بواسطة الفرقة المدرعة العاشرة، وبعد تأمين الإسكندرية يتم الإستيلاء على القاهرة وإسقاط النظام السياسي وإلغاء التأميم، وقد أطلق على هذه العملية اسم «الخطة ٧٠٠».

ولكن هذه الخطة كانت تتطلب حشد قوات كبيرة في وقت قصير، فضلاً عن موافقة ليبيا على استخدام أراضيها كقاعدة للغزو البري. ولم تكن بريطانية قادرة وحدها على توفير هذه القوات الكبيرة في زمن سريع، نظراً لتوزع قواتها في مختلف أنحاء العالم، ولذلك قبلت بإدخال فرنسة كطرف في الغزو العسكري، واستبعدت الغزو البري من ليبيا. وبدأت لجنة للتخطيط المشترك بين الدولتين عملها يوم ٥٦/٧/٣١ لوضع خطة العدوان المزمع اشترك الدولتين فيه، وتم وضع الخطة يوم ٥٦/٨/١٥ وأطلق عليها إسم الخطة «هاميلكار» ثم غير اسمها إلى «موسكتير» بعد أن أدخلت عليها بعض التفاصيل الجديدة، وتقرر لتنفيذها

يوم ١٩٥٦/٩/١٥، وأنشئت قيادة مشتركة للعمليات عين على رأسها الجنرال البريطاني تشارلس كيتلي في ٥٦/٨/١١. وكانت الخطة تقضي بإنزال قوة من البحر وأخرى من الجو عند الإسكندرية تدعمها نيران الأسطول البريطاني - الفرنسي والطيران المشترك الذي سيستخدم حاملات الطائرات وقواعد قبرص ومالطة، وعلى أن يسبق الغزو البرمائي - المظلي قصف جوي للمطارات المصرية يبدأ يوم ١٩٥٦/٩/١٣.

ولكن الفرنسيين عادوا فاعترضوا على اختيار الإسكندرية كهدف أول، واقترحوا أن تكون بور سعيد هي الهدف باعتبار أنها أقصر الطرق إلى الهدف المباشر من العدوان، وهو قناة السويس، ويجنب قوات الغزو دخول مدينتي الإسكندرية والقاهرة أو التوغل في الدلتا حيث الكثافة السكانية كبيرة، والمقاومة المنتظرة عنيفة، مما سيترتب عليه إطالة أمد العملية ويعرضها للفشل نتيجة للضغوط الدولية. كما اقترح الفرنسيون أيضاً إدخال إسرائيل. كطرف في العدوان لاستدراج الجيش المصري إلى سيناء، والقضاء عليه هناك، بعد قطع خط رجعته بنزول القوات البريطانية والفرنسية في بور سعيد واستيلائها السريع على الإسماعيلية والسويس. وقد بحثت هذه المقترحات الفرنسية في مؤتمر عقد في لندن يومي ١٠ و١١ أيلول (سبتمبر)، ووافق «إيدن» عليها، وألغيت خطة «موسكتير»الأولى، وتغير اتجاه الهجوم إلى بور سعيد، وأدخلت إسرائيل كطرف ثالث على أساس أن تبدأ هي العمليات العسكرية بتحرش ضد الأردن يتبعه هجوم على سيناء لخلق حالة صراع مسلح قرب الضفة الشرقية للقناة حوالي يوم ٢٥/ ٢٦ أيلول (سبتمبر)، يتبعها غزو بريطاني- فرنسي لبور سعيد يوم ٢٨ منه. وقد أطلق على الخطة الجديدة اسم «موسكتير المعدلة»، وطلب

العسكريون انضمام الضباط الإسرائليين إلى قيادتهم المشتركة في قبرص لتسهيل التعاون والتنسيق العسكري بين الأطراف الثلاثة، ولكن الساسة البريطانيين والفرنسيين رفضوا هذا الطلب خشية افتضاح التواطؤ مسبقاً. وقد وصلت الخطة الجديدة إلى الحكومة الإسرائيلية يوم ٥٦/٩/٢٠، لكن «بن غوريون» أبدى بعض الشكوك حولها، وطلب مزيداً من الدعم الجوي والبحري من حلفائه، ومزيداً من الأسلحة لقواته، وترك موعد بدء الهجوم الإسرائيلي لمشيئة إسرائيل.

ودخلت هذه التعديلات بالفعل على الخطة وتغير اسمها إلى خطة «موسكتير المعدلة النهائية»، وتحدد يوم ١/ ١٠/ ٥٦ لبدء الهجوم الإسرائيلي، ويوم ٨/ ٥٦/١٠ لبدء الهجوم البريطاني ـ الفرنسي على بور سعيد.

ولكن خشية بريطانية من عدم تأييد أمريكا العمل العسكري ضد مصر أدت إلى تأجيل تنفيذ العملية مرة أخرى، خاصة بعد أن تحددت جلسة لمجلس الأمن ٥٦/١٠/٥، بناء على طلب بريطانية وفرنسة للنظر في المشكلة، وذلك حتى تتبلور المواقف السياسية لكل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، وتبدو بريطانية وفرنسة أمام الرأي العام العالمي وكأنهما قد طرقتا جميع أبواب الحلول السلمية للمشكلة ولكنها أوصدت في وجههما، فلم تجدا بديلاً عن الإقدام على العمل العسكري كحل أخير.

أما الخطة الإسرائيلية فقد أطلق عليها اسم خطة «قادش». ومرت هي الأخرى بتعديلات على ضوء التعديلات التي كانت تطرأ على الخطة البريطانية... الفرنسية «موسكتير». فقد كانت تنص في يوم ٥٦/١٠/٥ على

توجيه ضربة في شمال سيناء من الجنوب الشرقي على محور أبو عجيلة نحو الشمال الغربي عند العريش، حيث تتم عملية إسقاط جوي بواسطة اللواء المظلي ٢٠٢، وبذلك تتم المرحلة الأولى من العملية باحتلال شمال سيناء حتى خط «العريش - جبل لبنى - بير الحبسنة - نخل». ثم يتم في المرحلة الثانية التقدم حتى قناة السويس وتطهير قطاع غزة. وفي المرحلة الثالثة يتم احتلال مضائق «تيران» وجنوب سيناء كله. وبذلك يتم القضاء على القوات المصرية في سيناء، وتفتح الملاحة في خليج العقبة، وتجبر مصر على توقيع صلح مع إسرائيل وتتبعها بقية الدول العربية. وقد خصصت إسرائيل لاحتلال شمال سيناء ٦ ألوية مشاة و٣ ألوية مدرعة بالإضافة إلى لواء المظلات، وخصصت للدفاع عن المنطقة الشمالية من فلسطين المحتلة لوائي مشاة وكتيبة مشاة وكتيبتي دبابات وكتيبة حرس حدود، وخصصت للدفاع عن المنطقة الوسطى المواجهة للأردن لوائي مشاة وكتيبة مشاة و٤ كتائب دبابات وكتيبتي حرس حدود. واحتفظت بلوائي مشاة كاحتياطي للقيادة العامة.

ثم عدلت خطة «قادش» لتتوافق مع الخطة البريطانية - الفرنسية التي كانت تقضي بأن تخلق إسرائيل حالة تهديد عسكري قرب قناة السويس تبرر الدولتين التدخل لحماية الملاحة في القناة، ولهذا ألغيت عملية الإسقاط الجوي قرب العريش واستبدلت بعملية إسقاط أخرى تقوم بها كتيبة مظليين من اللواء ٢٠٢ عند ممر متلا على المحور الجنوبي لسيناء، على أن تلحق بها بقية وحدات اللواء بطريق البر عبر مدق (طريق ترابي) «الكونتلا - نخل». وأثر ذلك يبدأ الهجوم الرئيسي على المحور الأوسط في منطقة أبو عجيلة في الوقت الذي تقدم فيه بريطانية وفرنسا إنذارهما المشترك إلى مصر وإسرائيل كي تبتعد قواتهما عن

القناة من كل جانب بمسافة ١٠ أميال (نحو ١٦ كلم). وبعد بدء القصف الجوي البريطاني - الفرنسي للقواعد الجوية المصرية والتحركات. العسكرية البرية المصرية، تهاجم القوات الإسرائيلية «رفح»، وتتقدم نحو العريش، ثم يتم تطهير قطاع غزة واحتلال «شرم الشيخ» «تيران».

وكانت توجيهات القيادة الإسرائيلية لقواتها تقضي بتجنب اقتحام المواقع الدفاعية قدر الإمكان، والالتفاف حولها للوصول إلى مواقع قريبة من قناة السويس في أسرع وقت ممكن، ثم يتم بعد ذلك تطهير المواقع الدفاعية التي لم تسقط. وقد تركت المهام الهجومية الجوية والبحرية للطيران والبحرية البريطانيين والفرنسيين.

وتحدد يوم ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦، الساعة الخامسة مساء، لتبدأ فيه العمليات الأولى على المحور الجنوبي للإسقاط المظلي شرقي ممر متلا والهجوم على نقطة الحدود عند الكونتلا بقوة اللواء المظلي ٢٠٢ تعززها سرية دبابات «ام اكس ١٣»، وفي يوم ١٠/٣٠ يبدأ الهجوم على منطقة «القسيمة» تمهيداً للإلتفاف حول أبو عجيلة وأم قطف يوم ١٠/٣١، وتشترك في هذا الهجوم المجموعة ٣٨ التي تضم لوائي مشاة ولوائي مدرعات، وفي اليوم ١٠/٣١، تهاجم رفح بقوة المجموعة ٧٧ التي تضم لواء مشاة ولواء مدرعاً، ويهاجم بعد ذلك يوم ١١/١ قطاع غزة بقوة لواء مشاة ومنطقة «شرم الشيخ» بقوة لواء مشاة. وأطلق على الخطة الإسرائيلية في صورتها الجديدة اسم عملية «قادش المعدلة».

وكانت التحركات السياسية لبريطانيا وفرنسا قد قطعت طريقاً ملتوياً منذ تأميم القناة تمهيداً للعدوان، بدأ بمذكرة احتجاج مشتركة رفضتها مصر، فقامت الدولتان بتجميد حسابات مصر وأرصدتها المالية لديهما، وفرض حظر على تصدير السلاح إليها، وتضمن ذلك منع إقلاع ٤ سفن حربية مصرية كانت في الموانىء البريطانية، كما شنتا حرباً دعائية ونفسية شديدة ضد مصر، مع تصوير الصراع وكأنه ضد شخص الرئيس جمال عبد الناصر فقط، وكانت الغاية من ذلك عزل الشعب المصري عن قيادته السياسية الوطنية. ونتيجة لمحادثات سياسية مع «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية الأمريكي، جرت في لندن يوم ٥٦/٨/١، دعت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي في لندن يوم ٥٦/٨/١٦ تحضره الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ المتعلقة بالملاحة الدولية في القناة، وعددها ٨ دول، بالإضافة إلى ١٦ دولة أخرى من بينها الولايات المتحدة، وذلك للبحث في مشكلة تأميم القناة. ولم تحضر مصر المؤتمر المذكور، وصدر قرار بأغلبية ١٨ دولة (لم يكن بينها الإتحاد السوفييتي والهند) بناء على اقتراح أمريكي، يقضي بإنشاء هيئة دولية لإدارة القناة تكون تابعة للأمم المتحدة، مع احتفاظ مصر بسيادة صورية عليها. وأرسل المؤتمر إلى مصر في يوم ٥٦/٩/٧ لجنة تضم مندوبين من خمس دول، هي الولايات المتحدة واستراليا وإثيوبيا وإيران والسويد، برئاسة «روبرت منزيس» رئيس وزراء استراليا لعرض قرار المؤتمر عليها، ورفضت مصر هذا القرار. وإثر ذلك قامت شركة قناة السويس بسحب مرشدي السفن يوم ٥٦/٩/١١ لتعيق حركة الملاحة في القناة، وتظهر عجز مصر عن إدارتها، ولكن مصر تغلبت على هذه المشكلة بسرعة.

وحاولت بريطانيا وفرنسا الحصول على موافقة الولايات المتحدة داخل مجلس حلف شمال الأطلسي على استخدامهما القوة ضد مصر، ولكن الولايات المتحدة رفضت هذا المطلب (بحكم أنها لم تكن تريد تدعيم مراكزهما الإستعمارية المنهارة في المنطقة) وقدمت مشروعاً جديداً لحل الأزمة يقضي بإنشاء جمعية للمنتفعين بالقناة تقوم بتحصيل رسوم المرور في القناة لحساب الدول المشتركة فيها. وتم عقد مؤتمر في لندن يوم ٥٦/٩/١٩، حضرته الدول المعنية، وجرى فيه بحث المشروع المذكور دون التوصل لقرار حاسم حول طريقة تسديد الرسوم وكيفية إلزام شركات الملاحة بالسداد للجمعية المذكورة. وقد انتهى هذا المؤتمر في ٥٦/٩/٢٣، وقررت بريطانية وفرنسة إثر ذلك التقدم بشكوى إلى مجلس الأمن بدون إخطار الولايات المتحدة مسبقاً، وأخذتا تواصلان الإستعداد بسرعة لتنفيذ خطتهما العسكرية «موسكتير المعدلة النهائية». وتم اجتماع مجلس الأمن يوم ٥٦/١٠/١٥، وكانت الدولتان ترغبان بالحصول على قرار مؤيد لقرار مؤتمر لندن المعقود في ١٦/ ٥٦/٨، ولكن الفيتو السوفييتي حال دون صدور هذا القرار الذي كان يقضي بتدويل القناة في واقع الأمر.

وهكذا فشلت مناورة مجلس الأمن (التي شاركت فيها الولايات المتحدة بموافقتها على المشروع البريطاني ـ الفرنسي) واستمرت إجراءات إنشاء جمعية المنتفعين بالقناة في الوقت نفسه، كما وافقت بريطانيا وفرنسا على اقتراح مصر بالدخول في مفاوضات في جنيف تحدد لها يوم ٥٦/١٠/٢٩ لحل المشكلة.

وشكلت كل هذه التحركات السياسية غطاء للتحركات والمخطّطات العسكرية التي كانت يجري إعدادها بالتواطؤ مع إسرائيل من أجل الإستيلاء

على القناة، وإعادة مصر إلى حظيرة السيطرة الإستعمارية، والقضاء على دورها الوطني والقومي الذي بدأ يتبلور ويهدد المصالح الإمبريالية في الوطن العربي بالخطر. إذ كانت بريطانية قد عبأت منذ أول آب (أغسطس) ١٩٥٦ نحو ١٢٥ ألف جندي من قوات الإحتياط، وأعادت تدريبهم وأرسلت وحدات منهم إلى قبرص ومالطة وجبل طارق، كما استولت البحرية البريطانية على عدد من السفن التجارية لاستخدامها في النقل البحري، وجهزت حاملات طائراتها بمزيد من الأسراب القاذفة المقاتلة، وأعدت قواعدها البحرية والجوية في قبرص ومالطة لاستقبال قوات الغزو البريطاني ـ الفرنسي لبور سعيد وحشدت بها نحو ٣٥ سرباً من الطائرات الحربية، فضلاً عن ١٣ سرباً آخر من القاذفات المقاتلة التي ستعمل من حاملات الطائرات، بخلاف أسراب طائرات الإستطلاع والهليكوبتر، كما استكملت مرتبات الحرب لتشكيلات الفرقة المدرعة العاشرة في ليبيا، واللواء المظلي السادس عشر في قبرص. واللواء الثالث فدائيين بحريين، والكتيبة المدرعة السادسة في مالطة، حيث تم تدريبها على عمليات الغزو البحري. وأجريت عدة مشروعات للتدريب المشترك بين المظليين البريطانيين والفرنسيين، وجهزت سفينة قيادة بحرية لتكون مقراً عائماً للعمليات المشتركة، وأعد مركز قيادي بري مشترك في ابسكوبي بقبرص، وزود بمحطة إذاعة قوية لشن حرب نفسية. وبلغ حجم القوات البريطانية المحتشدة في قبرص ومالطة وليبيا وعدن للإشتراك في العمليات العسكرية بشكل مباشر أو كاحتياطي استراتيجي ما مجموعه ١٢ لواء، و٤٠٠ دبابة، و١٣٠٠ مدفع هاون، و١٠ أسراب مقاتلات، و١٥ سرب قاذفات مقاتلة، و١٩ سرب قاذفات، و٧ أسراب نقل جوي، ٣,٥ أسراب استطلاع، وسربا هليكوبتر اقتحام، وسرب

إمداد جو ي واتصال، فضلاً عن قوة بحرية ضمت، ٥ حاملات طائرات و٦ طرادت و١٤ مدمرة و٧ فرقاطات و٧ غواصات و٩٤ سفينة أخرى. وأعلنت فرنسة التعبئة الجزئية، واستدعت نحو ٥٠ ألف جندي من الإحتياط، وخصصت بعض قطع الأسطول الفرنسي لتدعيم البحرية الإسرائيلية والتعاون مع القوات البرية الإسرائيلية بتقديم الدعم الناري الساحلي لها في رفح، كما أرسلت الجناح الأول من المقاتلات طراز «ف ٨٤» من قاعدته الجوية بفرنسا (سان ديزيه) إلى مطار «اللد» بفلسطين المحتلة، والجناح الثاني مقاتلات «مستير ٤أ» من قاعدة «ديجون» إلى «حيفا» وذلك لتوفير الحماية الجوية للأجواء الإسرائيلية، وحشدت بالإضافة إلى ذلك الطائرات التي كانت موجودة في قواعد قبرص وفوق ظهر حاملتي طائرات كانت ضمن قواتها البحرية المشتركة في الغزو. وبلغت حملة قواتها الجوية التي حشدتها ٦ أسراب مقاتلات في اللد وحيفا، و٣ أسراب نقل جوي، و٣ أسراب مقاتلات في قبرص، و٣ أسراب استطلاع جوي، و٦أسراب نقل جوي في قبرص أيضاً و٣ أسراب قاذفات فوق ضهر حاملتي الطائرات،أي ٢٤ سرباً في الجملة، بالإضافة إلى الطائرات التي أمدت إسرائيل بها عشية بدء القتال، والبالغ عددها ٣٦ طائرة «ميستر٤أ»،وبعض طائرات النقل الجوي. وبلغ حجم القوات البرية الفرنسية المعدة للإشتراك في غزو بورسعيد ٥ ألوية و١٠٠ دبابة و٢٢٠ مدفع وهاون، كما ضمنت القوات البحرية بارجة وحاملتي طائرات وطرادين و٤ مدمرات و٨فرقاطات وغواصتين و١٤ سفينة أخرى.

اما إسرائيل فقد بلغت قواتها عشية بدء الحرب، بعد استكمال التعبئة السرية لقوات الإحتياط، التي بدأت مساء يوم ١٩٥٦/١٠/٢٥، ١٨ لواء، من بينها

٣ ألوية مدرعة ولواء مظلات، ضمنت ٢٥٠ دبابة معدة للإشتراك في عملية «قادش» (اي الهجوم على سيناء) و٩٠٠ مدفعاً وهاوناً. وضمنت قواتها الجوية ٩ أسراب مقاتلات،و٧ أسراب قاذفات مقاتلة، و٤ أسراب قاذفات، و٣ أسراب نقل جوي، ٣ أسراب استطلاع،وسربي إمداد جوي واتصال. واشتملت هذه الأسراب كلها على الأنواع والكميات التالية من الطائرات:٨٤ طائرة«ميستر٤أ» و٢٣ طائراة «اوراغان»، و٢٩ طائرة «ميتورة»، و٤٤ طائرة«موستانغ»،و١٢ طائرة«سبيتفاير»، و٤٧ طائرة«موسكيتو»، و٣ طائرات «ب ١٧»، و٣٠ طائرة نقل طرازي«داكوتا» و«كوماندو»، و٣ طائرات نقل«نوردأطلس»، بخلاف عدد كبير من طائرات المواصلات الصغيرة. وضمنت قواتها البحرية مدمرتين و٥فرقاطات و٢٢ زورق طوربيد و١٧ زورق إنزال و٣ سفن حراسة و٦ زوارق ساحلية.

وقد أدخلت عدة تعديلات أخرى على خطة «موسكتير المعدلة النهائية» عشية بدء القتال، وأصبحت تعرف باسم عملية «تلسكوب» .

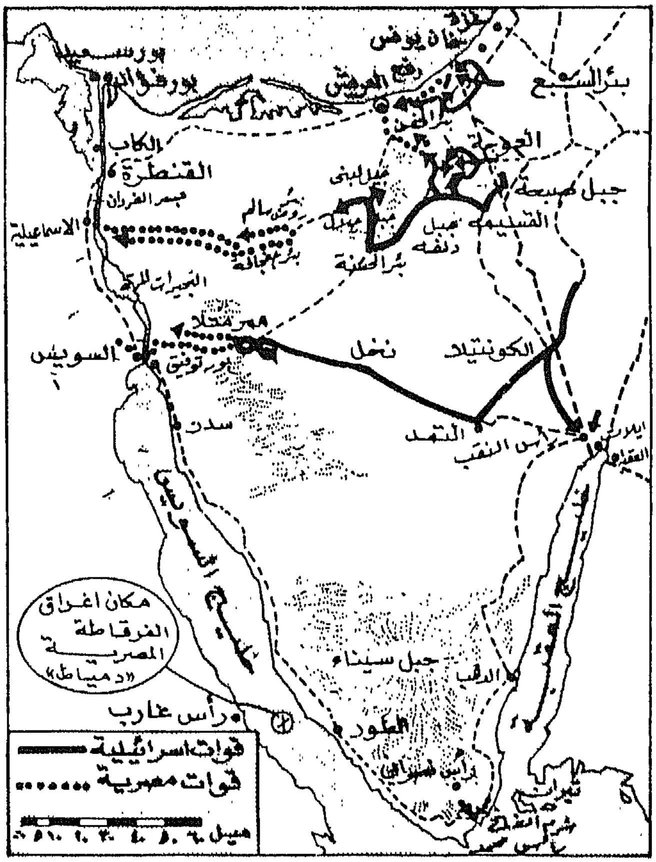
وكانت مصر تملك عشية بدء العدوان الثلاثي في ١٩٥٦/١٠/٢٩ قوات برية تتألف من فرقتي مشاة (الفرقتان الثانية والثالثة المشاة) وفرقة مدرعة(الفرقة الرابعة) فضلاً عن ٤ألوية مشاة مستقلة أخرى، ونحو ٣ كتائب مدرعة مستقلة، ووحدات دفاع جوي وحرس حدود، ونحو لواء من القوات الفلسطينية(حرس حدود فلسطين)، ووحدات شبه نظامية قليلة القيمة عسكرياً من الحرس الوطني وجيش التحرير الوطني. وفي الجملة كانت القوات البرية المصرية النظامية تتألف من ١٢لواء مشاة من بينها لواء مشاة ميكانيكي موزع على المجموعات المدرعة، و٤ ألوية إحتياط، و٣ مجموعات مدرعة بخلاف الكتائب المدرعة الثلاث

المستقلة وبعض وحدات الإستطلاع المدربة (ضمت ألوية المشاة نحو ٣٠ كتيبة وضمت المجموعات المدربة،٣ كتائب دبابات، وكتيبة دبابات ثقيلة كانت تابعة لقيادة الفرقة الرابعة، و٣ مشاة مكانيكة، وكتيبتي مدفعية ذاتية الحركة، وكتيبة مدفعية ميدان ،وكتيبة مدفعية م/ط). وكانت لدى القوات المصرية في الجملة نحو ٣٠٠ دبابة و٧٧٦ مدفعاً وهاوناً. وكانت القوات الجوية المصرية تضم ٧ أسراب من المقاتلات، وسرب قاذفات مقاتلة، وسربي قاذفات،٣ أسراب نقل جوي واتصال. وكانت القوات البحرية المصرية تضم مدمرتين و٧ فرقاطات و٢٤ زورق طوربيد و٤٠ سفينة أخرى، كما كانت هناك ٣ غواصات لم يتم التدريب عليها بعد.

وكانت القيادة العسكرية المصرية تركز معظم قواتها في منطقة سيناء قبل تأميم القناة وتحتفظ باحتياطي استراتيجي في منطقة القناة لمساندة قوات سيناء(الفرقتان الثانية والثالثة المشاة، ومجموعة مدربة في سيناء، والفرقة الرابعة المدربة في منطقة القناة) وذلك على أساس أن إسرائيل كانت تشكل العدو المحتمل فقط حتى ذلك الوقت. ولكن بعد تأميم القناة وبدء التحركات العسكرية المعادية لمصر من جانب بريطانية وفرنسة، مع عدم اتضاح نوايا تواطؤهما مع إسرائيل، أجرت القيادة العسكرية المصرية عدة تغيرات في تدريب وحشد وتوزيع قواتها بحيث تكون قادرة على مواجهة احتمالات وقوع غزو بحري وبري لمنطقة القناة بصفة أساسية ولمنطقة الإسكندرية بصفة ثانوية. ولذلك تم تخفيف قوات سيناء بحيث أصبحت تضم الفرقة الثالثة المشاة فقط (الألوية ٤، ٥، ٦المشاة العاملة، واللواء ٩٩ إحتياط، وسرية دبابات شيرمان، وكتيبة حرس وطني، ومدفعية الفرقة) وهي منتشرة في الأراضي المصرية. ولواء حرس

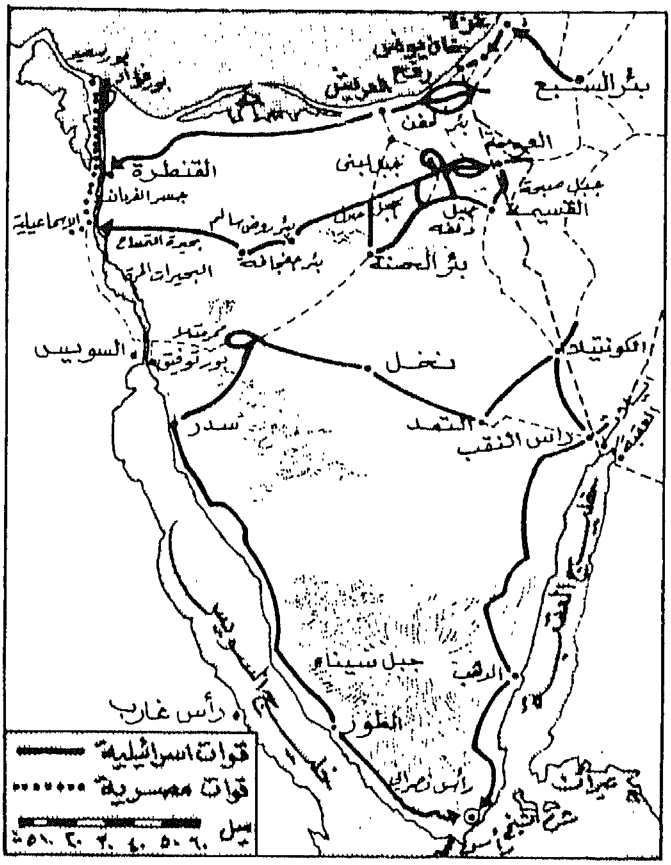
حدود فلسطين، ولواء حرس وطني في قطاع غزة. ووزعت الفرقة الثانية المشاة (ألوية المشاة ٣، ٧ وبينها ٥ كتائب فقط ومدفعية الفرقة) في منطقة القناة يساندها لواء مشاة مستقل (اللواء ٢ ويتألف من كتيبتين) والمجموعة المدرعة الأولى التي كانت في سيناء من قبل (كتيبة دبابات .ت٣٤ وكتيبة استطلاع وكتيبة مدفعية ذاتية الحركة وكتيبة مشاة ميكانيكية وسرية خفيفة). كما شكلت قوة إحتياطي إستراسيجي عام وتمركزت حول القاهرة لتكون قادرة على التحرك نحو الإسكندرية أو نحو منطقة القناة، وفقاً لاتجاه الضربة الرئيسية المعادية، تألفت من المجموعتين المدرعتين الثانية والثالثة (لديهما معاً كتيبتي دبابات «ت ٣٤» و«سنتوريون» وكتيبتي مدفعية وكتيبتي مشأة ميكانيكية) وكتيبة دبابات ثقيلة «ستالين٣» وكتيبة مدفعية م/ط ولواء مشاة (كتيبتان فقط) وكتيبة مظليين وسرية دبابات خفيفة «ام اكس ١٣» وسرية دبابات «شيرمان» وكتيبة مدفعية ميدان. وخصصت للدفاع عن القاهرة قوات مختلطة من الصف الثاني ضمت لوائي مشاة إحتياطيين (الألوية ٩١، ٩٧)، و٨ كتائب حرس وطني، و٧ ألوية من جيش التحرير الوطني، وكتيبة حرس جمهوري، وكتيبة مدفعية متوسطة (عيار ١٢٢مم) و٢٥ كتيبة من مدارس التدريب تجمع عند اللزوم، و١٧٥ كتيبة مقاومة شعبية تضم نحو ٣٥ ألف متطوع. وخصص للدفاع عن الإسكندرية وغرب الدلتا والصحراء الغربية لواء مشاة (اللواء ١٨ ويضم كتيبتين)، وكتيبة مشاة مستقلة، وسرية دبابات شيرمان، وسرية خفيفة، ولواء مدفعية ساحلية، وبعض وحدات سلاح الحدود، ولواء من جيش التحرير الوطني، ١٨٠ كتيبة مقاومة شعبية تضم ٣٦ ألف متطوع، بالإضافة للقوات البحرية وقوات الدفاع الجوي وحرس السواحل. أما مناطق شرق وشمال ووسط

الدلتا فكانت تدافع عنها وحدات من الحرس الوطني وجيش التحرير والمقاومة الشعبية. وكان الدفاع الجوي ملقى على عاتق المدفعية المضادة للطائرات، وتركز حول المطارات ومناطق القناة والقاهرة والإسكندرية. ولم تكن كمية المدافع المتوفرة تكفل تحقيق كثافة الدفاع المطلوبة في وجه الأسلحة الجوية البريطانية والفرنسية، فقد كان في منطقة القناة وسيناء لواء مدفعية م/ط (اللواء ٢٣ ويضم كتيبة مدفعية ثقيلة وكتيبة مدفعية خفيفة وبطارية ثقيلة مستقلة) وفي منطقة القاهرة لواء آخر (اللواء ١ ويضم كتيبتين مدفعية ثقيلة وأخرى خفيفة) وفي منطقة الإسكندرية وما حولها لواء ثالث (اللواء ٢ ويضم كتيبة ثقيلة وبطاريتين خفيفتين وكتيبة مدفعية مدرسة ومركز تدريب المدفعية م/ط) بالإضافة لمدفعية القطع البحرية. وكانت القوات الجوية العامة عشية بدء الحرب موزعة على النحو التالي: السرب ٣٠ مقاتلات «ميغ ١٥» في قاعدة «أبو صوير» الجوية والسرب ٢٠ مقاتلات «ميغ ١٥» في قاعدة «الدفرسوار» الجوية، والسرب ٣١ مقاتلات «فامبير» في قاعدة «كبريت» الجوية، والسرب ٥ قاذفات مقاتلة «ميتيور» في قاعدة «فايد»، وكلها قواعد في منطقة القناة. والسرب ١ مقاتلات «ميغ ١٧» في قاعدة «الماظة» عند القاهرة (وكان سرباً جديداً تحت التدريب إذ وصلت طائراته قبل الحرب بأسبوعين فقط) والسرب ٢ مقاتلات «فامبير» في قاعدة «غرب القاهرة»، والسرب ٨،٩ قاذفات «اليوشين ٢٨» في «الناص»،



المـوقف في سيناء ظهر ١٩٥٦/١١/١

أما أسراب النقل والإمداد الجـوي فكـانت في «الماظة» و«الدخيلـة» (قـرب الإسكندرية). ولم يكن سلاح الطيران المصري قد استوعب بعد صفقـة طـائرات «الميغ ١٥» و«الميغ ١٧» التي كانت تزيد عن ١٠٠ طـائرة في العـام ١٩٥٦، نظراً لحداثة وصول هذه الطائرات إلى مصر. ولم يكن لديه سوى سربين فقط من «الميغ ١٥» وسرب واحد تحت التدريب من «الميـغ ١٧»، نظـراً لأنـه لم يكـن لديه سوى ٣٠ طيار فقط استكملوا تدريبهم على هذه الطائرات الجديدة.



الموقف في سيناء ظهر ١٩٥٦/١١/٥

ووزعت القوات البحرية المصرية على النحو التالي: المدمرتان «الناصر» و«الظافر» (طراز سكوري السوفييتي) والمدمرتان «القاهر» و«الفاتح» (بريطانيتا الصنع، ولذلك لم تجهزهما بريطانيا إلا بذخيرة مضادة للطائرات فقط) وأسراب زوارق طوربيد ومجموعة كاسحات ألغام وجماعات بث الغام وعناصر من الضفادع البشرية، كانت في قاعدة الإسكندرية البحرية. والفرقاطتان «إبراهيم» و«طارق» وسرب زوارق طوربيد في قاعدة بورسعيد البحرية. والفرقاتان «دمياط» و«أبوقير» وسربان من زوارق الطوربيد وناقلة الجنود

«عكا» وجماعات بث الغام وعناصر من الضفادع البشرية في قاعدة السويس البحرية. والفرقاطة «رشيد» في مرفأ «شرم الشيخ» الصغير عند مضائق «تيران» بخليج العقبة

وعند حساب ميزان القوى بين الطرفين عشية حرب ١٩٥٦ يظهر مدى ضخامة الفارق في قوة الطرفين، الأمر الذي تكشف عنه النسب المقارنة في الوحدات والأسلحة الرئيسية، فقد بلغ إجمالي عدد الألوية المعدة للإشتراك في القتال من جانب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ٣٨ لواء، على حين كان لدى مصر ١٢ لواء فقط من القوات النظامية الفعالة أي بنسبة ٣ إلى ١، وكان لدى الدول الثلاث ٧٥٠ دبابة و٢٥١٠ مدافع وهاونات مقابل ٣٠٠ دبابة و٧٧٦ مدفعاً وهاوناً كانت لدى مصر، أي بنسبة ٢,٥ إلى ١ على التوالي. وفي مجال الطيران كانت النسبة ٤ إلى ١ في المقاتلات و٢٥ إلى ١ في القاذفات المقاتلة و١١,٥ إلى ١ في القاذفات. وفي مجال البحرية كان التفوق مطلقاً في عديد من أنواع السفن الحربية مثل البوارج وحاملات الطائرات والغواصات، وكانت النسبة في المدمرات ١٠ إلى ١ وفي الفرقاطات ٣ إلى ١، وكان لدى مصر تفوق في الفرقاطات ٣ إلى ١، وكان لدى مصر تفوق في زوارق الطوربيد فقط بنسبة ١ إلى ٠,٩، إذ كان لديها ٢٤ زورقاً مقابل ٢٢ زورقاً لدى إسرائيل.

بدأت العمليات العسكرية للعدوان الثلاثي بإسقاط كتيبة المظليين الإسرائيلين شرقي ممر متلا في الساعة الخامسة من مساء يوم ٢٩/١٠/ ٥٦، وفي الوقت نفسه هاجمت بقية وحدات اللواء ٢٠٢ المظلي مركز الحدود في «الكونتلا» وفي التاسعة مساء بدأت كتيبة المشاة الخامسة التابعة للواء الثاني عبور القناة لملاقة القوة الإسرائيلية وتبعتها الكتيبة السادسة خلال ١٢ ساعة، وذلك بناء على

أوامر القيادة الشرقية، وفي الليلة نفسها بدأت المجموعة المدرعة الأولى تحركها عبر القناة على المحور الأوسط، بناء على أوامر القيادة العامة، ثم تبعتها المجموعة المدرعة الثانية التي زحفت بسرعة من القاهرة، حيث بقيت المجموعة المدرعة الثالثة والكتيبة المدرعة الحادية عشرة (دبابات ستالين) كاحتياطي إستراتيجي، وكانت تعليمات التحرك تقضي بعدم تعطيل الملاحة في القناة أثناء العبور، حتى لا تتخذ بريطانيا وفرنسا من ذلك التعطيل حجة للتدخل العسكري، وكانت النتيجة أن تأخر وصول القوات الضاربة إلى سيناء لتصفية المظليين في متلا. وفي الوقت ذاته حرك لواء المشاة الأول على المحور الشمالي لسيناء نحو العريش لتدعيم القوات المصرية هناك. وبدأت المرحلة الثانية من عملية «قادش» بالهجوم على قطاع «القسيمة _ أبو عجيلة» في الساعة الثانية والنصف بعد منتصف ليلة ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ ولم تحقق القوات الإسرائيلية، طوال يوم ٣٠/١٠، نجاحات هامة في القتال الدائر في القطاعين الجنوبي والأوسط، إذ كانت كتيبة المظليين مجمدة الحركة قرب المدخل الشرقي لممر متلا نتيجة للقصف الجوي المصري ومناوشات كتيبة المشاة الخامسة، على حين كانت بقية وحدات اللواء ٢٠٢ لم تتصل بها بعد، كما كان اللواء المدرع السابع ولواء المشاة الرابع قد استوليا على القسيمة التي كانت تدافع عنها أساساً وحدات من الحرس الوطني، ولم تتصل بعد بدفاعات أبو عجيلة الرئيسية في «أم قطف»، ورغم ذلك قدمت بريطانيا وفرنسا إنذارهما المشترك إلى مصر وإسرائيل في الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه، وطلبتا من حكومتي الدولتين وقف جميع العمليات الحربية، وإنسحاب قواتهما إلى مسافة ١٠ أميال شرق القناة وغربها، وأن تقبل مصر الإحتلال المؤقت لبور سعيد والإسماعيلية والسويس بواسطة

القوات البريطانية والفرنسية لضمان حرية الملاحة في القناة، وطالبتهما بالرد على الإنذار خلال ١٢ ساعة، وفي حالة عدم الرد أو عدم القبول أي من مصر وإسرائيل لهذه المطالب خلال المدة المذكورة تقوم القوات البريطانية والفرنسية بالتدخل إلى الدرجة الكافية لضمان الإذعان. وكان قبول مصر لهذا الإنذار يعني تسليم سيناء لإسرائيل وتسليم منطقة القناة لبريطانيا وفرنسا إختيارياً ودون قتال. ولذلك رفضت مصر قبول الإنذار وقبلته إسرائيل بطبيعة الحال.

وفي هذا الوقت كان مجلس الأمن الدولي مجتمعاً للنظر في عدوان إسرائيل على مصر. وقدم خلال الإجتماع مشروعان من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي يقضيان بوقت إطلاق النار وإنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية. ولكن «الفيتو» البريطاني ـ الفرنسي أسقط كلا من المشروعين. وتبع ذلك تقديم مشروع يوغسلافي بعقد دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في العدوان، بعد أن تعذر على مجلس الأمن اتخاذ قرار بشأنه، وتمت الموافقة على الإقتراح المذكور في صباح يوم ٥٦/١٠/٣١. ومضت الاثنتي عشرة ساعة التي حددها الإنذار البريطاني ــ الفرنسي دون أن تبدأ القاذفات البريطانية هجومها المزمع شنه على القواعد الجوية المصرية، ويرجع ذلك إلى تردد «ايدن» رئيس الوزراء البريطاني على المضي في الحرب بعد أن لمس موقف الولايات المتحدة المعارض، وظهور معارضة في مجلس العموم البريطاني لتنفيذ الإنذار، كما أن العسكريين نصحوا بعدم الهجوم الجوي في ساعات النهار خشية التعرض لاعتراض مقاتلات الميغ المصرية. ونتيجة لهذا التأخير في بدء الغارات الجوية البريطانية ـ الفرنسية خشي «بن غوريون»، رئيس الوزراء الإسرائيلي، أن تكون بريطانيا قد عدلت عن المضي في تنفيذ خطة التواطؤ الثلاثي، وطلب من

«موشي دايان» رئيس الأركان أن يسحب القوات الإسرائيلية إلى حدود إسرائيل بمجرد حلول الظلام يوم ١٠/٣١، خاصة وأن أبو عجيلة لم تكن قد سقطت بعد والطيران المصري ما زال نشيطاً فوق ساحة المعارك. ولكن «دايان» اكتفى بوضع خطة للإنسحاب وأخذ يقنع بن غوريون بالعدول عن قراره. وفي السابعة من مساء يوم ١٠/٣١ بدأت قاذفات «الكانبيرا» البريطانية هجومها على المطارات المصرية في «الماظة» و«أنشاص» و«كبريت» و«أبو صوير» واستمرت هذه الغارات طوال الليل واستخدمت خلالها قنابل زمنية تنفجر في توقيتات مختلفة لشل الحركة في المطارات في فترات الهدوء بين الغارات. وعلى ضوء هذا التطور الخطير والجديد في الموقف العسكري قررت القيادة السياسية والعسكرية المصرية في الساعة العاشرة من مساء اليوم نفسه سحب القوات المصرية من سيناء، وتجميعها في منطقة القناة، حتى لا تقع عرضة للطيران المعادي المتفوق، وتتعرض لقطع طرق مواصلاتها وتطويقها من الغرب، حال احتلال القوات البريطانية ـ الفرنسية لبور سعيد والإسماعيلية والسويس.

وفي ليلة ١٠/٣١ ـ ١١/١ بدأت القوات الإسرائيلية هجومها على «رفح» بدعم من الاسطول الفرنسي، واستولت عليها في صباح اليوم التالي نظراً لبدء تنفيذ حاميتها قرار الإنسحاب العام ، ولكنها لم تستطع أن تحول دون إنسحاب القوات المصرية من رفح والعريش، كما لم تستطع القضاء عليها خلال المطاردة التي حاولت أن تقوم بها، نظراً لأن مقاومة حرس المؤخرة المصري في نقاط عدة على الطريق الساحلي حالت دون ذلك، وكذلك كان الحال على المحور الأوسط، حيث نجحت حامية «أم قطف» في الإنسحاب ليلة ١ ـ ١١/٢ دون أن تشعر بها القوات الإسرائيلية، ولم ينجح اللواء المدرع السابع الإسرائيلي في

مطاردة مدرعات المجموعتين المدرعتين المصريتين الأولى والثانية اللتين تعرضتا لبعض الخسائر نتيجة غارات الطيران البريطاني والفرنسي خلال الإنسحاب. وكذلك انسحبت القوات المصرية التي كانت في ممر متلا وعادت إلى السويس. أما قوات «شرم الشيخ» فكان من المتعذر سحبها نظراً للسيطرة الجوية المعادية، وطول الطريق البري على خليج السويس، واحتلال القوات الإسرائيلية «لرأس سدر» ثم «الطور»، لذلك فضلت قيادتها البقاء فيها والدفاع حتى آخر طلقة.

واستمرت الغارات الجوية البريطانية والفرنسية على المطارات والوحدات المنسحبة من سيناء ومعسكرات الجيش في القاهرة ومنطقة القناة وقطع الأسطول المصري في الإسكندرية حتى يوم ١١/٢، ثم تركزت بعد ذلك على منطقة بور سعيد حتى بدء إنزال المظليين البريطانيين والفرنسيين صباح يوم ١١/٥ حيث بدأت معركة بور سعيد التي انتهت ليلة ٦ ـ ١١/٧.

وفي الفترة السابقة للتدخل العسكري الأنجلو ـ فرنسي لعب الطيران المصري دوراً فعالاً، فقد قامت طائراته بمهاجمة المظليين في «متلا» عدة مرات، وهاجمت اللواء ٢٠٢ أثناء تحركه في «التمد» و «نخل»، وأغارت قاذفات «اليوشن٢٨» على مطارات «عكير» و«رامات دافيد» و«كاستينا» خلال ليلة ٢٩ ـ ١٠/٣٠، كما اشتبكت المقاتلات المصرية في عدة معارك جوية مع الطيران الإسرائيلي فوق «ممر متلا» وفوق مطار «كبريت»، وهاجمت المدرعات الإسرائيلية في «بير الحسنة» و«أم قطف» على المحور الأوسط، وكانت طائرات «الفامبير» و«المتيور» تقوم بمهام القصف الأرضي تحت حماية «الميغ ١٥». والواقع ان عدد طائرات «الميغ» العاملة البالغ ٣٠ طائرة فقط (من أصل ١٠٠ طائرة) كان يواجه في الجانب الإسرائيلي ٣٧ طائرة «ميستير ٤» (من أصل

٦٠ طائرة) بالاضافة لنحو ٤٥ طائرة فرنسية عملت من أراضي إسرائيل بعلامات إسرائيلية. كما أن طياري القاذفات المصرية كانوا لا يزالون في مرحلة التدريب لذلك لم تكن غاراتهم فعالة ضد المطارات الإسرائيلية. وبعد التدخل البريطاني ـ الفرنسي دمر جزء كبير من الطيران المصري على الأرض (قاذفة اليوشن دمرت في مطار الأقصر قبل أن تتمكن القيادة المصرية من سحبها إلى السعودية مع بقية القاذفات) واستمرت بعض مقاتلات «الميغ» في العمل من مطارات صغيرة سرية في طلعات فردية انتحارية ضد قوات الغزو في بور سعيد. ووقع عبء الدفاع الجوي بالكامل على وحدات المدفعية م/ط المحدودة العدد. أما في البحر فقد نشطت قطع الأسطول المصري قدر طاقتها الفرقاطة «إبراهيم» بقصف ميناء حيفا في الساعة الثالثة والنصف تقريباً من صباح يوم ١٠/٣١، حيث أطلقت نحو ٢٢٠ قذيفة على منشآت الميناء، وانسحبت عائدة، ولكنها وقعت في أسر وحدات بحرية إسرائيلية بعد أن تعرضت لعدة غارات جوية، ولم تتح لها الحماية الجوية المصرية. وفي البحر الأحمر أغرق الطراد «نيوفوند لند» البريطاني الفرقاطة «دمياط» وهي في طريقها إلى «شرم الشيخ» يوم ١١/١، واستطاعت مجموعة من ٣ زوارق طوربيد مصرية أن تغرق مدمرة فرنسية يوم ١١/٤ قرب بحيرة «البرلس» في شمال الدلتا، ولكن الطائرات المعادية تمكنت بعد ذلك من إغراق الزوارق الثلاثة. كما قامت البحرية المصرية ببث الألغام في خليج السويس، وأغرقت بعض السفن القديمة في قناة السويس لسدها في وجه الملاحة البريطانية ـ الفرنسية.

وفي يوم ١١/٢، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الطارئة وقف إطلاق النار وسحب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط هدنة

١٩٤٩، وفي الوقت نفسه هبت مظاهرات الإحتجاج في جميع أنحاء العالم العربي والعالم الخارجي، وخاصة في الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث وقام السوريون بنسف أنابيب البترول ومحطات الضخ التابعة لشركة (I .P. C) البريطانية، واستمر قرار الأمم المتحدة غير قابل للتنفيذ إلى أن تقدم الإتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة في مساء يوم ١١/٥ بإقتراح للقيام بعمل عسكري مشترك من أجل وقف العدوان الثلاثي على مصر.

ولكن الولايات المتحدة رفضت الإقتراح السوفيتي، فقام الإتحاد السوفيتي بتقديم إنذار إلى بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بضرورة وضع حد نهائي وإلا استخدم القوة لسحق المعتدين وضرب لندن وباريس بالصواريخ، وفي الوقت نفسه لم تبد الولايات المتحدة رغبة جدية في الوقوف إلى جانب بريطانيا وفرنسا في مواجهة التهديد السوفيتي، رغم أنها أعلنت رفضها الشديد للإنذار السوفيتي. وثم اضطرت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إلى قبول قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار في الساعة الثانية من بعد منتصف ليلة ١١/٧، وقبول إنشاء قوة الطوارئ الدولية التي ستعمل على قرار وقف إطلاق النار وتنفيذ قرار الأمم المتحدة.

وهكذا انتهت حرب ١٩٥٦ من الناحية العسكرية، وتم انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من بور سعيد في ٥٦/١٢/٢٢ بعد سلسلة من عمليات المقاومة الشعبية المضادة لها، وتم انسحاب آخر القوات الإسرائيلية من قطاع غزة والأراضي المصرية يوم ١٩٥٧/٣/٦ بعد مماطلات عدة من جانب الحكومة الإسرائيلية انتهت بعد أن أعطت مصر تعهداً شفهياً للولايات المتحدة بالإمتناع عن القيام بأي عمل عدائي ضد إسرائيل بما في ذلك عمليات الفدائيين من قطاع

غزة والموافقة على وضع قوات الطوارئ الدولية على حدودها بما في ذلك شرم الشيخ، كما قدمت الدول البحرية الكبرى وعداً لإسرائيل بضمان حرية الملاحة لجميع السفن في مضائق تيران. ورغم أن النتيجة العسكرية لحرب ١٩٥٦ لم تكن في صالح مصر، نظراً للتفاوت الضخم في قوى الطرفين، فلقد كان لنتائجها السياسة، المترتبة على تضامن القوى الإشتراكية العالمية وقوى حركة التحرر الوطني العربي وفي العالم الثالث، تأثير ضخم على مستقبل المنطقة العربية وتصفية المواقع المتبقية للإستعمارين البريطاني والفرنسي، وتصاعد حركة القومية العربية، وشكلت هذه النتائج السياسية عاملاً غير مباشر في نجاح ثورة العراق عام ١٩٥٨، وتدعيم استقلال سوريا عام ١٩٥٧، واستقلال الجزائر عام ١٩٦٢ وثورة اليمن عام ١٩٦٢، واستقلال عدن الخ، وسارت مصر بعد ذلك خطوات كبيرة في طريق التحرر الوطني والاستقلال السياسي وتزايد ثقل دورها القومي العربي.

على الصعيد السياسي

صحيح أن مصر عبد الناصر قد هزمت عسكرياً في تلك الحرب. ولكن عبد الناصر كما يبدو كان قادراً على تحويل أي هزيمة عسكرية إلى نصر سياسي يكتسب به المزيد من الشعبية والإعجاب الجماهيري كما حدث في هزيمة حزيران ٦٧ على سبيل المثال. أما ما حدث على الصعيد السياسي الداخلي والعالمي لمصلحة مصر أبان عدوان ١٩٥٦ فكان كالتالي:

بعد شن العدوان ببضع دقائق، قدم وزير خارجية بريطانيا استقالته مشمئزاً من تصرفات حكومته.. وفي تمام الساعة الخامسة مساء بتوقيت واشنطون، علم ايزنهاور بذهول كبير نباء توجيه إنذار مشترك فرنسي بريطاني إلى كل من مصر وإسرائيل، ذلك الإنذار الذي دعا كلا من البلدين إلى سحب قواتهما ١٦ كيلومتراً على جانبي قناة السويس «ليمكن إنزال قوات فرنسية بريطانية في بور سعيد والإسماعيلية والسويس، وإلا ففي ظرف ١٢ ساعة، سوف يتم احتلال هذه المدن الثلاث بالقوة»..

وصرخ الرئيس الأمريكي:

- إنها لضربة مباشرة في الوجه!

ورد وزير خارجيته، جون فوستر دالاس:

- يا للخيانة العظمى! كل الكلام الذي قاله لي إيدن ومولية لم يكن إلا أكاذيب في أكاذيب! لا يمكننا أن نثق فيهم بعد اليوم وإلى الأبد! ويمكن للمرء أن يدرك مدى غضبهما، إذا أخذ في الاعتبار عاملاً هاماً، وهو الإنتخابات التي

أصبحت على الأبواب في ذلك الوقت... في الوقت الذي كان «حلفاء» أمريكا يتصرفون فيه بصدد هذه الأمور الخطيرة دون استشارتها.. فكان لا بد من تبرير الظواهر.. كان لا بد من معاقبة فرنسا وبريطانيا بالحيلولة دون تحقيق غرضهما، وهو احتلال مصر بواسطة القوة الضاربة الرهيبة الفرنسية البريطانية التي حشدتها الدولتان في السرية التامة، ثم الإطاحة بالنظام القائم في القاهرة. وكانت أجهزة الإستخبارات المختلفة متفقة على أن لا بد للإنذار الفرنسي البريطاني من أن يؤدي إلى عصيان شعبي موجه ضد عبد الناصر.. إلا أن الحقائق أثبتت عكس ذلك، فإن الإنذار الثنائي قد عزز من وحدة الشعب كله الذي وقف صامداً وراء زعيمه.

وفي مجلس الأمن، اضطرت فرنسا وبريطانيا للجوء إلى استخدام حق الفيتو للحيلولة دون موافقة المجلس على مشروعي قرارين، يدين كل منهما العدوان.. وكان أحد القرارين قد تقدمت به أمريكا. أما الآخر، فكان من اقتراح الإتحاد السوفيتي... وزالت حظوة الدولتين! وفي هذه الأثناء، كان العدوان يواصل ضرباته على مصر، دون رحمة تجاه المدنيين الذين انهالت عليهم القنابل... والمنشورات. وقد ورد في واحد من هذه المنشورات، التي أثارت ضجة كبرى في البرلمان البريطاني، عبارات تهدد الشعب ولا سيما سكان القرى الصغيرة، بمذابح رهيبة.

وقد جاء فيه:

«يتحتم علينا أن نقصفكم بالقنابل، أينما كنتم.. ففكروا في قراكم التي سوف تدمر.. وفي أطفالكم، ونسائكم، وشيوخكم الذين سوف يفرون من

مساكنهم الملتهبة، تاركين وراءهم كل ما يملكونه... لقد ارتكبتم خطأ وسوف تدفعون ثمنه غالياً:

وضعتم ثقتكم في جمال عبد الناصر!»

وجاء رد جمال عبد الناصر، الذي كان له صدى بعيد المدى، والذي أثار إعجاب أعظم أربع دول في الشرق الأقصى وهي الهند، والصين، واندونيسيا واليابان:

«لن نستسلم أمام المعتدين.. وأنا أعاهد الشعب أنني سأقاتل معه... لن تسلم مدن القناة دون معارك... وجميع دول العالم الصديقة سوف تساعدنا... لقد صدرت الأوامر بتوزيع السلاح على الشعب... فبفضل وعيه واستعداده للإستشهاد، ينتصر الشعب دائماً على المعتدين مهما بلغ تفوقهم عدداً وعدة.»

ولكن أول خصم كان على جمال أن يواجهه هو هيئة أركان حربه التي كانت تعارض انسحاب القوات المصرية من سيناء. وكان جمال يؤيد فكرة الإنسحاب، حتى لا يجد الجيش المصري نفسه معزولاً بين الإسرائيليين من جانب والقوات الفرنسية البريطانية من الجانب الآخر... وأمام تمسك هيئة أركان الحرب برأيها في عدم الإنسحاب، قال جمال:

ـ سأخرج لمدة نصف ساعة، فأرجوا أن تعيدوا النظر في الأمر.

وإذا قررتم عدم الإنسحاب، فسأضطر إلى التنحي...»

وعاد جمال، وسأل هيئة أركان الحرب عن قرارهم الأخير فقالوا:

ـ إنّا ما زلنا نعارض فكرة الإنسحاب، ولكنك أنت زعيمنا، فليكن ما تقرره أنت.

ثم أصدر جمال تعليماته بتحمل القصف بعزم وإصرار. وكانت بعض المراكز تتعرض للقصف المتواصل، كل ربع ساعة بلا انقطاع وفي منطقة الوجة البحري، وزعت الأسلحة على جميع أفراد الشعب.

ثم اقترحت الدول العربية الأخرى دخول الحرب على الفور، فرد جمال بثبات جأش رائع:

ـ لا! دعوني أفعل .. لا حرب!

وإذا تبنى جمال عبد الناصر أسلوب الدفاع، في الميدان العسكري، فقد تبنى أسلوب الهجوم في المجال الدبلوماسي... واستطاع بذلك أن يصون السلام العالمي. وفي الأمم المتحدة ، حصل قرار أمريكي، في أول نوفمبر ١٩٥٦، على أغلبية ٦٤ صوتاً مقابل ٥ أصوات... ويمكن تلخيص مضمون القرار فيما يلي:

«إن إسرائيل قد خرقت اتفاقية الهدنة، وارتكبت كل من فرنسا وبريطانيا عدواناً صريحاً... وإن مجلس الأمن يطالب بوقف إطلاق النار فوراً، وبانسحاب القوات المعتدية فيما وراء خطوط الهدنة».

وبعد ذلك بثلاثة أيام، وبناء على فكرة سابقة لجمال عبد الناصر، تشكلت قوة الطوارئ الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة . ولكن ذلك كان يتطلب بضعة أيام، وقد انتهز المعتدون هذه المهلة، ليمضوا في قصف القاهرة، ومنطقة الجيزة، والإسكندرية ومنطقة القناة حيث أنزلت قوات المظلات في ٥و ٦

نوفمبر، واستطاعت بصعوبة وبعد معارك دامية، خصوصاً في بور سعيد حيث دافع الشعب عن مدينته ببسالة (على عكس تقديرات «الخبراء» الغربيين)، أن تحتل المنطقة ...وفي مساء ٥ نوفمبر، بعث الاتحاد السوفيتي بإنذار إلى كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، يهدد فيه بضرب لندن بالصواريخ، ويشكك بشرعية وجود إسرائيل بالذات... وكانت واشنطن قد بعثت بالبرقية التالية للحكومة البريطانية:

«إذا تدخل المسلمون في الاتحاد السوفيتي بإرسال المتطوعين المسلحين (وكانوا جميعاً على أهبة الاستعداد) إلى مصر، فلن نتدخل بصفة آلية...»

وفي الوقت نفسه، كانت المملكة العربية السعودية وسوريا تقطعان البترول عن المعتدين... وتعرض الجنية الإسترليني لهجوم عنيف من جانب بعض الاحتكارات المالية الضخمة في الولايات المتحدة... وفي ٧ نوفمبر، وجهت الأمم المتحدة نداء جديداً، تشير فيه إلى قرارها السابق بالنسبة لوقف إطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية، وتضيف بأن بريطانيا قد خرقت، للمرة الرابعة، اتفاقية عام ١٨٨٨ الخاصة بقناة السويس... وأخيراً علمت لندن، بذهول، أن الهند كانت تفكر في الانسحاب من الكومونولث... وخضع المعتدون، واستطاع جمال أن يحتفل بعيد النصر في ٢٣ ديسمبر.

نتائج «حملة السويس»

هذا الإنتصار الذي أحرزه الضمير العالمي، وهذا الدليل على فعالية منظمة للأمم المتحدة، عادا بمكاسب كبيرة على مصر، كما أنهما أطاحا بمكانة فرنسا وبريطانيا كدولتين كبيرتين. كان الإستعمار الفرنسي قد رفع القناع، وكشف عن وجهه الحقيقي العنصري، والمناهض للعرب..

فباستثناء حفنة من الضمائر الكاثوليكية الكبيرة وبعض الأفراد المستنيرين، وباستثناء الشيوعيين، لم يُسمع في فرنسا كلها صوت واحد يرتفع دفاعاً عن تلك الدولة الصغيرة المعتدى عليها بغدر، بل كانت فرنسا مسرحاً لحملة إعلامية ضخمة ومثيرة، تحاول أن تخدع جزءاً كبيراً من الرأي العام الفرنسي.. وما من شك أن هذه الحملة سوف تواصل جهودها في السنوات القادمة، وأخيراً، وبالنسبة لفرنسا، كانت «حملة السويس» بمثابة إعلان لعودة الجنرال ديغول إلى الحكم.

أما الاتحاد السوفيتي، الذي كان بتدخله عاملاً حاسماً بالتأكيد، فقد كسب المزيد من الحظوة، وأما أمريكا فسرعان ما فقدت حظوتها بإطلاقها «مشروع ايزنهاور»، الذي كان يهدف إلى مد النفوذ الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط كلها، بما كان يتضمنه من النصوص التي تكفل للبلدان العربية التي تبدي الرغبة بذلك، جميع المساعدات المادية الأمريكية. كما تضمن لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية حق التدخل العسكري في الشرق الأوسط بحرية تامة، دون استشارة أية جهة من الجهات، وذلك في حالة «اعتداء سوفيتي»...

وسارع جمال عبد الناصر، الذي كان قد اجتمع في القاهرة بالرئيس السوري شكري القوتلي، سارع يعترض إزاء هذه الجملة الغريبة... لماذا «سوفيتي» فقط؟ ... إن روسيا لم ترتكب قط أي عدوان على أي بلد عربي، بينما تاريخ إسرائيل، وفرنسا وبريطانيا، حافل بالاعتداءات المتكررة على العرب.. فلماذا لم يذكرهم «مشروع ايزنهاور»...؟

وعليه، فإن هذا الأسلوب الأمريكي في التدخل، الذي يحمل طابع العداوة للشيوعية من «صنع أمريكا»، أفقد الولايات المتحدة، في ظرف بضعة أسابيع، ذلك الرصيد من الود العربي الذي كانت قد حصلت عليه بحكم موقفها إزاء العدوان الثلاثي....

ومن الناحية المادية، بلغت خسائر الغرب من جراء حرب السويس، ألوفاً من الملايين من الفرنكات القديمة... فبالإضافة إلى الأموال الفاحشة التي أنفقت على تنفيذ خطة العدوان وحدها (بما في ذلك حشد القوات، وتسليحها، واستخدام أعداد ضخمة من الطائرات والسفن الحربية، وصيانة جميع هذه القطع الخ...)، ظلت قناة السويس مغلقة لمدة خمسة أشهر، وظل البترول مقطوعاً، ثم وضعت جميع الممتلكات الفرنسية والبريطانية في مصر تحت الحراسة. وكما كتب بيار ديسريا في صحيفة «منبر الأمم» (La Iribune des Nation) عام ١٩٦١: «لا بد يوماً من محاسبة جميع الذين حققوا إفلاس بلدنا على الأرض الإسلامية، بسبب عماهم أو بسبب تجاهلهم للتاريخ أو لحياة الشعوب.. إن جميع ممثلينا الدبلوماسيين في مختلف العواصم العربية، والذين لم يستمع أحد إلى نصائحهم، لاقوا جزاء وضوح رؤيتهم في الأوامر التي صدرت بنقلهم وبتوزيعهم على مختلف السفارات في العالم، دون أقل مراعاة لهم»...

ولننتقل الآن إلى المكاسب التي عـادت على مصـر مباشـرة، نتيجـة للعـدوان الثلاثي عليها.

فقد استطاع جمال عبد الناصر أن يحقق، على الفور، هدفـاً كـان لا يمكـن أن يتحقق قبل مرور سنوات طويلة، وهو تمصير الإقتصاد الوطني الذي كان يخضـع لسيطرة الفرنسيين والإنجليز والإيطاليين وبعض الأجانب الآخريـن الذيـن كـانوا يشرفون على الجزء الأكبر من الصناعة إلى جانب قطاع التأمينات والبنوك. وقد نال الفرنسيون أكبر نصيب من الأضرار، إذ أنهـم كـانوا يمثلـون الأغلبيـة. وإذا كان مساهموا شـركة القنـاة المؤممة قـد حصلـوا علـى تعويضـات معقولـة، فـإن الآخرين من الرأسماليين قد تحملوا أضراراً جسيمة... فبالنسبة لهم، كان «العهـد الذهبي» قد انتهى، وحان موعد وداع شمس مصر الدافئـة وابتسـامة أبـي الهـول الساحرة.

ومن ناحية أخرى، كانت نتيجة تأميم المؤسسات الأجنبية أن حصلت مصـر، بسرعة، على التعويضات المستحقة لها للأضرار الخطـيرة الـتي لحقـت بهـا نتيجـة العدوان. وكان يتعين علـى أصحـاب رؤوس الأمـوال الفرنسـية الـتي خضعـت للإجراءات المصرية أن يواجهوا بغضبهم نحـو المسـؤولين عـن إحـدى الكـوارث الأكبر خطورة... منذ عام ١٩٤٤ بالنسبة للدول الغربية المنتفعـة، بـدلاً مـن أن يشكوا من مصيرهم الأسود، ويلعنوا جمال عبد الناصر.

عودة الحياة النيابية إلى سوريا

١٠ أيلول ١٩٥٤–٣١ كانون الأول ١٩٥٦

بعد تجمع النواب في كتل وأحزاب داخل المجلس الجديد، بدأ رئيس الجمهورية مشاوراته لتأليف وزارة جديدة، فكلف السيد «خالد العظم» باعتباره رئيس أكبر كتلة برلمانية، لكن موقف الحزبين التقليديين ونواب العشائر حال دون نجاحه.

كادت البلاد تواجه أزمة وزارية، فبادر رئيس الجمهورية إلى دعوة الأحزاب والكتل النيابية لإرسال مندوبين عنها للإجتماع في القصر الجمهوري والاتفاق على مرشح لرئاسة الوزارة.

ـ اتفق المجتمعون على تكليف السيد «فارس الخوري» بتشكيل الوزارة الائتلافية فجاءت خليطاً من نواب حزبي الشعب والوطني وكتلة العشائر. وكان في مقدمة المواضيع التي واجهت الوزارة، نيل ثقة البرلمان بالتعهد بعدم الإنضمام إلى الأحلاف العسكرية.

وزارة فارس الخوري وحلف بغداد:


فارس الخوري

أ ـ كان النص المتعلق بالسياسية العربية في بيان الحكومة عائماً، فاشار إلى أن مهمة سورية هي عدم إيثار فريق على آخر في الجامعة وإلى رفض الأحلاف التي تضر بمصلحة البلاد أو تحد من سيادتها واستقلالها... وهذا يعني بأن حلفاً ما لا يضر بالمصلحة أو بالسيادة سيكون مقبولاً.

نتيجة لذلك طلب السيد «خالد العظم»، خلال جلسة الثقة، أن يتعهد رئيس الوزراء صراحة بعدم الإرتباط بأي حلف، وعدم الطلب من المجلس تفويضه بالدخول بأية مفاوضات مع دول أجنبية لإقامة حلف، فأكد «فارس الخوري» عبارته المشهورة «لن نرتبط بأحلاف» فكسب ثقة مجلس النواب بحكومته.

ب ـ عقد وزراء الخارجية العرب إجتماعاً في القاهرة (كانون الأول ١٩٥٤) فاقروا التوصيات التالية:

١ ـ ترتكز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين الدول الغربية، وعلى ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ولا تقر عقد أحلاف.

٢ ـ التعاون مع الدول العربية على الأسس التالية:

حل القضايا العربية حلا عادلاً وإتاحة القوة اللازمة للبلاد العربية كي تحافظ على سلامتها وكيانها ضد أي عدوان دون أن يكون في ذلك أي انتقاص من سيادتها.

اجتمع وزير الخارجية (فيضي الاتاسي) بعد عودته من القاهرة بلجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب فأغفل البند الثاني من توصيات وزراء الخارجية العرب وأنكر وجود توصيات مدونه، بل أوهم لجنة الشؤون الخارجية بأن جميع الدول العربية سائرة بركاب الغرب إلا سورية فأنها باقية في عزلة مخيفة.

ج ـ بتاريخ ١٩٥٥/١/١٣ تم في بغداد التوقيع على الميثاق العراقي ـ التركي (حلف بغداد)، وفي ١٩٥٥/١/١٤ وصل إلى دمشق السيد (عدنان مندريس) رئيس وزراء تركيا لدعوة الحكومة السورية للانضمام إلى هذا الحلف سارعت حكومة «فارس الخوري» للإعلان بأنها فوجئت بمرور الوفد التركي في سورية، بينما أكد السيد «خالد العظم» بأن الترتيبات لزيارة رئيس وزراء تركيا جرت مسبقا بين الحكومتين السورية والتركية.

د ـ في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥ عقد اجتماع بالقاهرة على مستوى رؤساء الوزارات تلبية لدعوة رئيس وزراء مصر (جمال عبد الناصر)، تألف الوفد السوري من السادة (فارس الخوري رئيس الوزراء ـ فيضي الأتاسي وزير الخارجية ونجيب الارمنازي) بينما اعتذر العراق عن حضور الإجتماع بحجة مرض نوري السعيد.

عقد رؤساء الوزارات العرب (١٥) جلسة عمل استغرقت أكثر من أسبوع لاتخاذ موقف موحد من حلف بغداد. كان موقف الوفد السوري في القاهرة كمايلي:

١ ـ أكد السيد فارس الخوري وجوب جعل الوحدة العربية حقيقة واقعة، وقال: «إن سورية تدعو إلى حياد العرب أيام السلم، أما في حالة الحرب فعليهم أن يتبعوا ما يتفق مع صالحهم وما ينجي قاربهم من الغرق.»

٢ ـ احتج السيد فارس الخوري بأن البحث فيما جرى في بغداد يستلزم وجود من يمثل العراق في الاجتماع لشرح وجهة النظر العراقية، ولهذا اقترح إرسال برقية إلى بغداد لإيفاد وزير الخارجية (فاضل الجمالي) لشرح موقف العراق.

٣ ـ أكد السيد فارس الخوري: «بأن الحرص على الوحدة موجود في فكر كل منا، وعندما نسمع رأي العراق قد يتبين لنا بأن الخطر غير عظيم، بل قد نقتنع أن الاتفاق بينه وبين تركيا أمراً مفيداً، فالعراق مرتبط أصلاً باتفاق مع بريطانيا، فماذا يضر العراق إذا ارتبط بميثاق مع تركيا». وقال: «إذا استمعنا إلى رأي العراق قد نصل إلى الموافقة على ما أنجزه.

٤ ـ أكد بأن لسورية حدودا طويلة مع تركيا والعراق وهي حريصة على علاقات حسن الجوار مع البلدين.

٥ ـ أكد السيد فيضي الأتاسي وزير الخارجية بأن توصيات وزراء الخارجية نصت على عدم الدخول في أحلاف لهذا لا ترى سورية ضرورة لذكر الميثاق العراقي التركي صراحة، لأن النص كما ورد في التوصيات يعتبر كافياً.

٦ ـ أكد السيد فارس الخوري بأن حكومته لا تستطيع إلزام نفسها بأي حلف أو معاهدة يقرها المجتمعون ما لم تعرض ذلك على مجلس النواب.

٧ ـ كان القرار الوحيد الذي أقره المجتمعون إرسال وفد عربي إلى بغداد لمطالبة حكومتها بعدم التوقيع على الحلف في الوقت الحاضر.. تألف الوفد من (سامي الصلح، فيضي الأتاسي، وليد صلاح، وصلاح سالم) لكن جهود الوفد لم تثمر في بغداد، لأنه لم يحصل على وعد من نوري السعيد بتأجيل عقد الحلف مع تركيا، بل حاول نوري السعيد التهجم على وزير الإرشاد المصري (صلاح سالم) بحجة موافقة الأخير في اجتماع «سرسنك» على قيام الحلف التركي ـ العراقي.

مما سبق يمكن القول بأن حكومة السيد «فارس الخوري» لم تنضم إلى حلف بغداد، ولكنها سهلت مهمة العراق للتوقيع عليه وذلك عندما خلقت الإرتباك داخل اجتماعات القاهرة. وهذا ما يثير الشكوك حول حقيقة علمها المسبق بخطة الحلف ويشير إلى وجود تنسيق سوري ـ عراقي، يسهل توقيع الحلف من قبل العراق أولاً، ثم تنضم إليه سورية والأردن ولبنان بعد ذلك... وقد نفذت الحكومة السورية دورها على مرحلتين:

الأولى: تضليل الرأي العام ومجلس النواب ولجنة الشؤون الخارجية فيه حتى يتم الإعلان عن قيام حلف بغداد.

الثانية: الوقوف في الجامعة العربية وأثناء التوقيع على الحلف موقفاً عائماً أو محايداً يمنع بالنتيجة اتخاذ قرار موحد من الحكومات العربية برفض حلف بغداد ويقطع عليها إمكانية منع نوري السعيد من تنفيذه.

وعندما تنبه مجلس النواب إلى خطة الحكومة بصدد حلف بغداد، طلبت لجنة الشؤون الخارجية من رئيس الوزراء إرسال وفد برلماني سوري إلى القاهرة للإعلان عن رفض سورية لحلف بغداد أو إرسال تعليمات صريحة إلى وزير الخارجية بذلك. لكنه تأخر بالأخذ بهذا الإقتراح، فعندما عرض الوفد الأردني مقترحات محددة في الجلسة الختامية لاجتماع القاهرة من بينها عدم الإنضمام إلى الحلف التركي ـ العراقي، ووضع معاهدة الدفاع العربي المشترك موضع التنفيذ، وقف السيد «فيضي الأتاسي» وقال: «لا أملك صلاحية التوقيع».

أدى موقف السيد فارس الخوري في اجتماع القاهرة. وسيطرة حزب الشعب على سياسة حكومته العربية، إلى تذمر كبار ضباط الجيش وتحرك السياسيين بهدف تشكيل وزارة جديدة، ساهم في ذلك، النشاط الملحوظ الذي قام به السيد «محمود رياض» السفير المصري الجديد في سوريا حيث نقل إلى بعض الأوساط استياء الرئيس عبد الناصر من موقف رئيس الحكومة خلال اجتماع القاهرة.

بعد نضوج المشاورات السياسية التي رشحت السيد صبري العسلي لرئاسة الحكومة الجديدة، اجتمعت قيادة الحزب الوطني وقررت سحب أعضائها من الحكومة، فاستقالت وزارة السيد فارس الخوري في مطلع شباط ١٩٥٥

حاول حزب الشعب إقناع رئيس الجمهورية (هاشم الأتاسي) بضرورة تشكيل وزارة من الحزب وأنصاره لكن أحزاب المعارضة وجهت مذكرة إلى رئيس الجمهورية احتجت فيها على سياسة حزب الشعب، ونقلت نتائج المشاورات التي تمت بين الكتل البرلمانية، ورشحت السيد صبري العسلي لرئاسة وزارة ائتلافية تضم جميع الكتل والأحزاب بما فيها حزب البعث.

كلف رئيس الجمهورية السيد «صبري العسلي»بتشكيل الوزارة الجديدة، وصدرت مراسيم تأليفها بتاريخ ١٣ شباط ١٩٥٥.

المذكرة الأمريكية:

في ٢٦ شباط ١٩٥٥، استقبل رئيس الوزراء بحضور وزير الخارجية السفير الأمريكي بدمشق، الذي نقل إلى الحكومة السورية مذكرة أمريكية تتضمن موقف الإدارة الأمريكية من حلف بغداد. جاء في المذكرة: «مساندة الحكومة الأمريكية لجهود دول المنطقة بهدف تعزيز تعاونها للوصول إلى أعلى درجة من الاستقرار والأمن، وتعزيز قدراتها لصد أي عدوان شيوعي، وترحيبها بالاتفاق التركي ـ العراقي وهي على استعداد لمساندة جهود الدولتين الرامية إلى إقامة ترتيبات دفاعية فعالة».

وتحدثت المذكرة عن ضرورة تحسين العلاقات العربية ـ الإسرائيلية لأن الحكومة الأمريكية لا تستطيع أن تبدد مواردها في قوى غير متجانسة، وإنها تعترف بقيمة ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الضمان الجماعي، لكنهما لا يلغيان الحاجة إلى أنظمة دفاع فعالة، وأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعطي أية نصيحة عن الطرق التي تختارها الدول العربية بخصوص سياسة الدفاع العربي، لكنها تأمل أن لا تشترك سورية بأي جهد يجعل موقف العراق صعباً، وأن تتصرف بشكل يجعل الطريق مفتوحاً لإمكانية انضمامها بالمستقبل إلى منظمة الدفاع النامية.

جاءت المذكرة الأمريكية بعد يومين فقط من تصديق البرلمان العراقي على الاتفاق التركي ـ العراقي، وبعد حصول حكومة السيد «صبري العسلي» على ثقة مجلس النواب. كان الرهان قائماً على فشلها بسبب مقاطعة حزب الشعب لها، واستبدالها بحكومة يسيطر عليها حزب الشعب، مما يسهل على أطراف حلف بغداد جر سورية إلى الحلف.

لم تكتف الحكومة الأمريكية بالترحيب علناً بالاتفاق التركي ـ العراقي، بل حثت سورية على جعل الطريق مفتوحاً لإمكانية انضمامها في المستقبل لهذا الحلف أو لمنظمة الدفاع النامية، التي تنوي الولايات المتحدة إنشاءها لربط حلف بغداد بها. وإذا كان هذا الأمر لا يكفي لإيضاح التدخل الأمريكي بشؤون سورية الداخلية، فإن أملها في أن لا تشترك سورية بأي جهد يجعل موقف العراق صعباً لدليل واضح على هذا التدخل لأنه يحدد مساراً لسياسة دولة مستقلة هي عضو مؤسس في الأمم المتحدة .

لم تخف الولايات المتحدة أهدافها من سياسة الأحلاف في المنطقة، فهي إلى جانب ما تؤمنه الأمم المتحدة من مصالح عسكرية وسياسية للولايات المتحدة، جزء من الجهد الأمريكي لتطويق الإتحاد السوفيتي عن طريق إقناع العرب بأن الخطر الشيوعي هو الخطر الأساسي في المنطقة، أما إسرائيل وهي ما يعتبره العرب خطراً أساسياً فقد أكدت المذكرة الأمريكية على ضرورة تحسين العلاقات العربية معها، وربطت بين شحنات الأسلحة للدول العربية بهذا الشرط، بحجة عدم تبديد مواردها في قوى غير متجانسة في المنطقة.

التصريح الثلاثي:

في ٢٦ شباط وصل إلى دمشق «الصاغ صلاح سالم» وزير الإرشاد المصري، فأكد بأن ميثاق الجامعة العربية لم يعد مواتيا لمواجهة الحالة الحاضرة التي تشهدها الساحة العربية بعد التوقيع على الحلف العراقي ـ التركي، وأكد أيضاً بأن الهدف من حلف بغداد هو إدخال تركيا ضمن بوتقة الدول العربية وربط الجميع بميثاق يكون همزة الوصل بين حلف الأطلسي وحلف جنوب أسيا وجعل الشرق الأوسط رأس جسر للجيوش الغربية.

وعرض المسؤول المصري ضرورة عقد حلف عربي يحل محل الضمان الجماعي يتمكن العرب بواسطته من مواجهة عدوهم الرئيسي إسرائيل.

اقترح «سالم» أن تبدأ سوريا ومصر بعقد اتفاق ثنائي يشبه الإتفاق التركي ـ العراقي ثم يعرض هذا الإتفاق على الدول العربية الأخرى لدعوتها الإنضمام إلى هذا الحلف، وتنفيذاً لهذه الخطة التي وافقت عليها سورية صدر في ٢ آذار ١٩٥٥ بيان مشترك أكد على عدم انضمام الدولتين إلى الحلف العراقي ـ

التركي، ورغبتهما في إقامة منظمة دفاع وتعاون إقتصادي عربي مشترك ترتكز على التزام بالتعاون في صد أي عدوان يقع على إحدى دول المنظمة، وإنشاء قيادة مشتركة دائمة، وعدم قيام أي دولة مشتركة بالحلف بعقد اتفاقيات دولية أو عسكرية أو سياسية دون موافقة بقية الأعضاء.

أراد «سالم» تتويج نجاح دمشق، بنجاحات أخرى تجعل من الإتفاق الثنائي السوري ـ المصري حلفاً يتصدى لحلف بغداد فاقترح على وزير الخارجية السوري (خالد العظم) القيام بجولة عربية مشتركة يزوران فيها الأردن والسعودية ولبنان لدعوتها للإنضمام إلى الحلف الجديد.

في عمان أكد الملك حسين تمسك بلاده بالتضامن العربي، وتحدث عن أهمية القومية العربية في مواجهة إسرائيل، وبعد جلستي عمل مع الوفد السوري ـ المصري المشترك، سمع الوفد تأكيدات أردنية صريحة بدراسة البيان بروح إيجابية وأخوية تنطلق من سياسة الأردن تجاه الأشقاء.

وفي الرياض رحب الملك سعود ووزير خارجيته فيصل بالبيان السوري ـ المصري واقتراح تسميته بالتصريح الثلاثي أو الميثاق نظراً لرغبة السعودية في الإنضمام إليه.

وبعد محادثات مثمرة صدر في الرياض ٥ آذار ١٩٥٥ بيان ثلاثي مشترك أعلن فيه الملك سعود باسم المملكة العربية السعودية موافقته التامة على ما جاء في البيان السوري المصري، واتفق على أن تبدأ الدول الثلاث ومن ينضم إليها من الدول العربية بمشاورات عاجلة لوضع الميثاق الثلاثي موضع التنفيذ.

وفي بيروت أكد الرئيس شمعون بأن إقامة هذا الحلف الجديد الذي يستبعد العراق أصلاً، واستمرار العمل بحلف بغداد الذي يستبعد مصر أصلاً سيؤدي إلى تفرقة الصف العربي ولهذا فإن لبنان الذي لن ينضم إلى أي من الحلفين على استعداد للتوسط بين مصر والعراق لإعادة العلاقات بينهما إلى مجاريها وإعادة اللحمة إلى الصف العربي.

عاد الوفد السوري إلى دمشق وسط حملة إعلامية عراقية ـ تركية مضادة، ومصاعب داخل مجلس النواب بسبب موقف أعضائه من حزب الشعب من موقف الحكومة المؤيد لمصر والسعودية ضد العراق، ورافق ذلك حشود عسكرية تركية وتبادل للمذكرات بين الحكومتين فيما بدا استعداداً تركيا لغزو سوريا.

أرادات الحكومة موازنة موقفها، بإيفاد السيد خالد العظم وزير الخارجية إلى بغداد حيث بدأ زيارة رسمية في ١٤ آذار ١٩٥٥فأجرى محادثات مع نوري السعيد الذي أبدى امتعاضه من البيان الثلاثي مذكراً بموقع العراق الإستراتيجي وحدوده وتسهيل نقل المعدات والتشاور إزاء الخطر الشيوعي، وجدد الدعوة لانضمام سورية إلى الحلف، لكن «العظم» جدد حرص سورية على التضامن العربي لمواجهة إسرائيل باعتبارها العدو الرئيسي للأمة العربية وأعلن رفض سورية الإشتراك في أي حلف وشدد على أن التصريح الثلاثي غير موجه ضد العراق.

ردود الفعل الدولية على البيان الثلاثي:

فرنسا:

تحدث السيد خالد العظم عن تفاصيل لقائه مع وزير الخارجية الفرنسي (رينيه) كمايلي: «أكد الوزير الفرنسي أن سياسة فرنسا تستهدف استتباب الأمن والاستقرار في الشرق الأدنى دون أي تدخل أجنبي، وأنها ما تزال متمسكة بالتصريح الثلاثي الصادر عام ١٩٥٠ مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وهي في هذا السبيل تدعم رفض سورية الإشتراك في الحلف التركي ـ العراقي. وقال: إن وزارة الخارجية متفقة مع وزارة الدفاع على بذل كل جهد لتزويد الجيش السوري بما يحتاج إليه للدفاع عن كيان بلاده». وقال العظم: «في اليوم التالي قدم لزيارتي السيد (ماسيفلي) وكيل الخارجية فبدأ حديثاً ملتوياً فهمت منه أن بريطانيا والولايات المتحدة تعترضان على سياسة فرنسا الرامية إلى تسليح سوريا طالما رفضت الإشتراك إلى أي حلف أو منظمة للدفاع عن الشرق الأدنى وأن هذا الإعتراض يجعل موقف فرنسا حرجاً تجاه أصدقائها.»

بريطانيا:

ذكر خالد العظم عن اجتماعه في لندن مع «ماكميلان» وزير خارجية بريطانيا مايلي:

١ ـ لن تضغط بريطانيا على سوريا للإشتراك في الحلف التركي ـ العراقي.

٢ ـ لكنها تصر على أن لا تكمل مشروع اتفاقها مع مصر ـ والسعودية وأن لا تشترك فيه لأنه موجه ضد العراق.

٣ ـ رغبة بريطانيا إقامة منظمة للدفاع عن الشرق الأدنى ضد الخطر الشيوعي ولذلك فهي متعاقدة مع العراق والأردن.

٤ ـ ضرورة تحسين العلاقات بين إسرائيل والدول العربية وإن لم تعقد صلحاً بينها.

وأشار «العظم» إلى فشل مفاوضاته مع أوساط وزارة الدفاع البريطانية للحصول على وعد أو اتفاق لتسليح الجيش السوري ما لم تلتزم سورية بأهداف السياسة البريطانية في المنطقة.

تركيا:

بعد التوقيع على الميثاق الثلاثي وجهت الحكومة التركية بتاريخ ١٣ آذار ١٩٥٥ مذكرة إلى الحكومة السورية جاء فيها:

«إن الميثاق السوري ـ المصري يهدف إلى عزل تركيا عن العالم العربي بينما يهدف الحلف التركي ـ العراقي إلى إعداد واستخدام العراق ضد أي هجوم سوفيتي وترى الحكومة التركية أنه لولا وجود هذا الحلف الذي يضع إمكانيات تركيا والعراق تجاه أي اعتداء إسرائيلي لكان محو سورية من الخارطة السياسية استغرق أياماً.

إن الحكومة التركية ستعيد النظر في سياستها وفي موقفها حيال سوريا المجاورة في حالة تحقيق هذا الميثاق من قبل سورية. وهذا ما يحمل تركيا على اعتبار هذا العمل كعمل معاد لها.

حشدت تركيا قواتها على الحدود مع سورية بهدف الضغط عليها لانتهاج سياسة أكثر تقارباً مع أطراف الحلف التركي ـ العراقي. فعلى الرغم من التصريحات السورية المتكررة التي تضمنت التزام سورية بسياسة الحياد الإيجابي، وبأن التصريح السوري ـ المصري ثم السعودي ليس موجهاً ضد تركيا أو العراق لكن الحشود التركية تواصلت معها حملة إعلامية تهدد باجتياح سورية عسكرياً، فقد وجهت الحكومة التركية مذكرة ثانية جاء فيها:

«إن استمرار موقف العداء وسياسة الخصومة التي بدت ضد تركيا منذ اليوم الأول الذي ظهرت فيه بوادر الصداقة التركية ـ العراقية تبرهن على أن الحكومة السورية الحاضرة تستهدف الحكومة التركية بعدائها بدون سبب وبدون مناسبة الأمر الذي جعل العلاقات بين الدولتين تدخل في طور بالغ الخطورة.»

انتهت أزمة الحشود التركية بعد تصميم سورية على مواصلة سياستها الخارجية المتحررة من الضغط الخارجي (قرار مجلس النواب السوري بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٥٥) ونتيجة البيانات السوفيتية التي أكدت وقوف الإتحاد السوفيتي إلى جانب الشعب السوري.

عقد مجلس النواب جلسة استثنائية لمناقشة بيان وزير الخارجية حول اتصالاته بالعواصم العربية بشأن حلف بغداد والبيان الثلاثي، وفي ٢٩ آذار ١٩٥٥ وافق مجلس النواب بالإجماع على قرار لجنة الشؤون الخارجية التالي: «اتفقت جميع الأحزاب والهيئات على اختلاف مناهجها مع الحكومة بأن تقف البلاد موقفاً موحداً في وجه الضغط الذي تستهدف له سورية اليوم، وفي مقاومة كل تدخل أجنبي يرمي إلى الحد من سيادة سورية وحريتها في رسم سياستها،

ويعلنون بشدة أن سياسة سورية العليا والمصلحة العربية والقومية لا يمكن أن تتأثر بأي ضغط خارجي».

وفي ٢٢ نيسان ١٩٥٥ اغتيل في الملعب البلدي بدمشق العقيد عدنان المالكي ومن التحقيقات الأولية التي جرت، اكتشفت سلطات الأمن أن الحزب القومي السوري الإجتماعي هو المدبر لهذا الإغتيال، فصدر مرسوم كلف بموجبه السيد «جلال عقيل» بالتحقيق مع عناصر الحزب المذكور.

في ٢٩ حزيران ١٩٥٥ نُشر قرار الإتهام الموجه ضد ١٤٠ عضوا من أعضاء الحزب القومي السوري اعتبروا مسؤولين عن ارتكاب جنح وجنايات تتعلق بمقتل المالكي، اتهم البيان ثلاثين منهم بجرائم عقوبتها الإعدام منها جرائم القتل، والإتصال بدولة أجنبية وتعريض سورية لأعمال عدوانية، وحض أفراد الجيش على العصيان، وتضمن القرار اتهام أعضاء الحزب بالاتصال مع العراق لتنفيذ السياسة العراقية في سورية، وبإجراء اتصالات مع الحكومة الأمريكية بغرض القيام بانقلاب في سورية وفرض سياسة ترضى عنها الولايات المتحدة.

أدى اغتيال العقيد عدنان المالكي إلى استئصال الحزب القومي السوري من الحياة العامة في سورية، فقد أعدم من أعدم، وأعتقل من اعتقل، وفر إلى لبنان عدد كبير من أعضاء الحزب بينما أصبح الفقيد بطلاً قومياً في سوريا فاقيم له متحف ونصب تذكاري.

«مشروع دالس» ٢٦ آب ١٩٥٥

شعرت الدول الغربية بأن الميثاق الثلاثي (سورية ـ مصر ـ السعودية) قد أفسد عليها سياستها التي بدأت بحلف بغداد، وأيقنت عجزها عن جر حكومات الهلال الخصيب إلى الحلف، ولما كانت السياسة الأمريكية تعتبر دعم إسرائيل من أسس سياستها في المنطقة، في فقد أعلن «دالس» بيانه عن الشرق الأوسط في ٢٦آب ١٩٥٥، فسارع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا لتأييده.

قال دالس في بيانه: هناك مشكلات ثلاث تحتاج إلى تسوية بشكل بارز في الشرق الأوسط.

الأولى: محنة ٩٠٠ ألأف لاجئ الحزنة ممن كانوا في الماضي يسكنون المنطقة المحتلة من قبل إسرائيل، ولحل هذه المشكلة يجب إيجاد أراضي صالحة للزراعة يستطيع اللاجئون أن يجدوا فيها منازل دائمة وأن يكسبوا رزقهم بكدهم وعرقهم، التعويض واجب على إسرائيل للاجئين غير أن إسرائيل قد لا تستطيع من غير معونة أن تدفع تعويضاً كافياً وبالإمكان تدبير قرض دولي لإسرائيل يمكنها من دفع هذا التعويض.

الثانية: ستار الرعب الذي يخيم فوق الشعبين العربي والإسرائيلي على السواء: ولحل هذه المشكلة يجب التأكد من أن الأمن لا يستقر إلا في إطار إجراءات جماعية تكفل قمع أي عدوان، وقد سمح لي ايزنهاور أن أعلن بأن الولايات المتحدة مستعدة لأن تنضم الآن إلى معاهدة رسمية لمنع عرقلة أي مجهود

من قبل أي جانب لإجراء تغييرات بطريق القوة في الحدود بين إسرائيل وجيرانها العرب.

ثالثاً: عدم وجود حدود ثابتة بين إسرائيل وجيرانها العرب:

ولحل هذه المشكلة من الطبيعي أن يكون هناك تصور مسبق حول ما هي هذه الحدود. أن الخطوط الحالية التي تفصل بين إسرائيل والدول العربية الموضوعة بموجب اتفاقيات الهدنة ١٩٤٩ لم يقصد بها حدوداً دائمة، كانت انعكاس لمركز كل جانب القتالي. إن مهمة رسم الحدود مهمة شاقة ولا بد من إجراء التعديلات الضرورية لتحويل خطوط الهدنة إلى حدود دائمة. وستكون الولايات المتحدة على استعداد للمساعدة في البحث عن حل إذا أراد الفرقاء ذلك.

اتبع وزير الخارجية الأمريكي «دالس» في مشروعه هذا نهجاً جديداً في معالجة الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون المنطقة، نهجاً يختلف في أسلوبه عن جميع مشاريعه السابقة إذ لم يسبق للغرب أن صارح العرب مباشرة وفي أي مشروع رسمي بالصلح مع إسرائيل وإنما كان يقدم مشاريعه تارة باسم الدفاع المشترك وأخرى باسم المساعدات العسكرية أو الاقتصادية كمشروع جونسون أو باسم حلف بغداد، ولكن المشاريع كلها تنبع من معين واحد هو فرض الصلح على العرب بعد التسليم لإسرائيل بجميع ما احتلته من الأراضي العربية، بل لقد وضع «دالس» نفوذ أمريكا وقواها العسكرية ضمانة لتنفيذ هذا الصلح داعياً بقية الدول والأمم المتحدة للإسهام فيه.

لقد برزت الغاية من مشروع دالس من المعطيات التالية:

أولاً: تسوية قضية فلسطين على أساس التسليم الكامل بجميع أطماع إسرائيل وإعطائها الفرصة لتنظيم شؤونها لإفساد الحياة العربية وبسط نفوذها الإقتصادي عليها.

ثانياً: تحقيق الأطماع الأمريكية الرامية إلى الإنفراد بالمنطقة العربية عن طريق المعاهدات الثنائية التي تجعل من الولايات المتحدة حارساً لحدود إسرائيل تحت ستار ردع العدوان وحفظ الأمن في هذه المنطقة.

ثالثاً: ترتيبات الأمن الجماعية المقترحة هي سلسلة مكملة لسياسة الأحلاف التي بدأت في المنطقة بحلف بغداد.

رابعاً: ينكر دالس جملة وتفصيلاً حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم وإنما يبحث في وسائل التعويض عليهم فكأن الأرض والوطن هما موضع بيع وشراء.

خامساً: إن ما يطرحه دالس من معونات إقتصادية إنما تشترط على موافقة الدول العربية على مشروع جونسون لتحويل مجرى نهر الأردن، إن تنفيذ هذا المشروع سيكون مقدمة للتعاون الإقتصادي المنتظر الذي تخطط الولايات المتحدة لإقامته بين العرب وإسرائيل.

انتخاب القوتلي رئيسا للجمهورية:

حدد مجلس النواب تاريخ ١٥ آب ١٩٥٥ موعداً لانتخابه رئيس الجمهورية الجديد خلفاً للسيد هاشم الأتاسي الذي تنتهي ولايته في أيلول ١٩٥٥.

وحتى يضمن الجيش سير الإنتخاب حسب الأصول الديمقراطية، أعلن اللواء شوكت شقير بأنه ليس للجيش مرشح لرئاسة الجمهورية، بينما عاد القوتلي من الإسكندرية إلى دمشق لبدء حملته الإنتخابية بسلسلة من التصريحات طالب فيها بالإسراع بتوقيع الميثاق الثلاثي وفي ذلك مؤشر على تأييد مصر والسعودية لترشيحه، بينما أعلن السيد خالد العظم ترشيه لرئاسة الجمهورية وبدأ سلسلة من الإتصالات مع أعضاء الحزب الوطني مثل صبري العسلي وميخائيل اليان.

وسارع العراق بالإتصال مع زعامة حزب الشعب لترشيح رشدي الكيخيا لكنه رفض الترشيح فأعلن السيد «لطفي الحفار» نفسه عن حزب الشعب.

في ٦ آب اجتمع مجلس الحزب الوطني وأعلن بالإجماع تأييده لترشيح السيد شكري القوتلي لرئاسة الجمهورية، بينما أعلن السيد «رشدي الكيخيا» بأن حزب الشعب لن يقدم مرشحاً إلى الرئاسة وسيترك لأعضائه حرية التصويت.

وفي ١٠ آب أقام التجار والصناعيون حفلة أعلنوا فيها تأييدهم لترشيح السيد شكري القوتلي، وفي ١٣ آب صرح الرئيس جمال عبد الناصر، بأن الحكومة السورية هي التي هدمت الميثاق الثلاثي وبأنها قللت من قيمته.

وفي ٢٠ آب أعلنت الكتلة الدستورية (منير العجلاني ـ سهيل الخوري) تأيدها لترشيح القوتلي بينما أعلن حزب البعث والحزب الشيوعي وأعضاء الكتلة الديمقراطية (٢٨ نائباً) تأييدهم لترشيح خالد العظم. وفي ٢٥ آب وبعد ثلاث عمليات للتصويت (حسب الدستور) فاز الرئيس شكري القوتلي بأغلبية الأصوات (٩١صوتاً) على أن يباشر مهام منصبه الجديد اعتباراً من ٦ أيلول ١٩٥٥.

بدأ رئيس الجمهورية مشاوراته لتشكيل حكومة جديدة، كلف السيد «ناظم القدسي» من حزب الشعب لكنه اعتذر قائلاً: إن العقبة الرئيسية في تأليف الوزارة هي السياسة السورية بحد ذاتها.

وأصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بياناً أعلن فيه رفضه الإشتراك في الائتلاف الحكومي لأن الائتلاف غير ممكن بين التقدمية والرجعية، وأكد الحزب التزامه المعارضة البناءة.

وفي ١٣ أيلول ١٩٥٥ ألف السيد «سعيد الغزي» الوزارة الجديدة على شكل ائتلاف بين أحزاب اليمين والمستقلين. وبعد يومين من صدور مراسيم هذه الوزارة رفض حزب الشعب ممارسة مهامهم إلا إذا حصلوا على حقيبة الداخلية، فجرى تعديل وزاري أصبح بموجبه ميرنا وزير للزراعة وعلي بوظو للداخلية وعبد الوهاب حومد للمالية ورزق ا لله انطاكي للاقتصاد.

ولدت هذه الوزارة وهي تحمل علل ضعفها، وعدم قدرتها على انتهاج السياسة السليمة في الحقلين الداخلي والخارجي، فهي تتألف من مجموعة من

الكتل والأحزاب ذات المصالح المتعارضة، فالخلافات القائمة بين حزب الشعب والحزب الوطني واضحة، أما بين الكتل الديمقراطية والحزبين التقليديين فهي أعمق.

وفي ٩ أيلول ١٩٥٥ ناقش مجلس النواب البيان الوزاري، الذي تحدث عن قيام الحكومة كعامل وئام بين الأشقاء، وأعلنت رفضها الإشتراك في حلف بغداد وأكدت عزم سورية على تعزيز علاقاتها مع جميع الدول الأجنبية.

اتفاقية الدفاع السورية المصرية:

في ٢٠ تشرين الأول وقع في دمشق على معاهدة الدفاع السورية ـــ المصرية التي كان السيد «خالد العظم» قد بـدأ المفاوضات بشأنها في حزيران ورفض خلالها المقترحات المصرية.

في الثامن من تشرين الثاني تبودلت وثائق هذه المعاهدة، فأعلن الرئيس عبد الناصر «أن هذه الإتفاقية هي فاتحة مستقبل جديد، فالتاريخ يرينا أنه إذا ما اتحدت سورية ومصر فإنهما ستحميان العالم الشرقي من جميع الأخطار التي يمكن أن تهدده، وهذا ما حدث بالضبط أيام الصليبيين فعندما تحالفت سورية مع مصر استطاعتا أن تقوما معاً بحماية العالم الإسلامي من الأخطار التي كان يخشاها أما اليوم فستحمي سورية ومصر العالم العربي من الصهيونية».

لم تنفذ معظم بنود هذه المعاهدة وخاصة العسكرية منها، ولكنها أعطت مصر بعداً سياسياً متميزاً في السياسة السورية، نفذه السفير المصري بدمشق (محمود رياض) كما أعطت هذه المعاهدة دعماً سعودياً نتج عنه التوقيع على اتفاقية سورية ـ سعودية حصلت بموجبها سورية على قرض سعودي بقيمة (١٠) ملايين دولار (تشرين الثاني ١٩٥٥) وكانت هذه الإتفاقية مقدمة هامة للتوصل فيما بعد إلى الميثاق الثلاثي بين سورية ومصر والسعودية.

أرادت إسرائيل اختبار مدى تطبيق البنود العسكرية في هذه الإتفاقية، فقامت في شهر كانون الأول بهجوم واسع على المراكز السورية في بحيرة طبريا، فخرجت ـ بالنتيجة المطلوبة. لكن الهجوم الإسرائيلي أحدث ردود فعل سورية

حيث ازدادت الرغبة في شراء الأسلحة من الإتحاد السوفيتي، واجتاحت البلاد موجه عارمة من العداء للغرب باعتباره السند الرئيسي لإسرائيل.

كسر طوق السلاح الغربي:

في ٢٥ حزيران ١٩٥٥ اجتمع السيد «خالد العظم» وزير الخارجية في مبنى الأمم المتحدة (سان فرنسيسكو) مع السيد «مولوتوف» وزير الخارجية السوفيتي بمناسبة الإحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس الأمم المتحدة .

شرح الوزير السوري الوضع في سورية، وسياستها المناهضة للإستعمار، وعزمها على توقيع الميثاق الثلاثي مع مصر والسعودية، ووقوفها بحزم ضد حلف بغداد وقلقها من الحشود التركية، وأشار إلى حملة الضغط الإقتصادي والعسكري التي تتعرض لها سورية وركز على إغلاق أبواب الغرب أمام تسليح الجيش السوري، كما أكد الوزير السوري رغبة سوريا وحاجتها من السلاح السوفيتي أو الدول الإشتراكية الأخرى، وعرض الوضع الإقتصادي وبحث إمكانية التعاون مع الإتحاد السوفيتي.

أكد «مولوتوف» بأن تركيا لن تهاجم سورية، وأشار إلى استعداد الإتحاد السوفيتي لتأمين حاجة الجيش السوري من السلاح والعتاد بأسعار معتدلة ودون شروط سياسية وأعلن عن رغبة بلاده في تقديم المعونة الإقتصادية لسورية.

كانت هذه المقابلة بداية العلاقة الوطيدة التي استمرت بين سورية والإتحاد السوفيتي، لكنها جاءت وليدة ظروف سبقتها، منذ عام ١٩٥٠ وقف الإتحاد السوفيتي في المحافل الدولية إلى جانب القضايا العربية، لقد أدان التصريح الثلاثي

عام ١٩٥٠ واعتبره محاولة غربية لإعادة توزيع مناطق النفوذ في الشرق الأوسط، وفي عام ١٩٥٣ أصدرت وزارة الخارجية السوفيتية بياناً حول مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وتبادلت مذكرات الاحتجاج مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا ووقف الإتحاد السوفيتي إلى جانب القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة ، وبرز موقفه خلال الشكوى السورية بشأن تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن. على الرغم من هذه المواقف الإيجابية، ظلت العلاقات العربية مع الإتحاد السوفيتي تسير بوحي الخوف من خطر الشيوعية الدولية، ولكن بعد فرض الحصار الغربي على سورية ومصر بسبب مواقفهما المعادية للإستعمار لم يجد القطران من سبيل إلا كسر طوق السلاح الغربي بصفقات السلاح التشيكي والسوفيتي.

في مطلع شهر تشرين الثاني وقعت سورية على صفقة السلاح الأولى مع تشيكوسلوفاكيا بينما وقعت مصر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥ على صفقة مماثلة.

وصف السيد «خالد العظم» صفقات السلاح التي اشتراها من الإتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا، بقوله «كانت نوعاً من المساعدة لا من حيث مجانية الصفقة ولكن من حيث رخص أسعار وطول آجال دفع الأقساط، والاهم من ذلك، لا يستطيع أحد أن يدعي أن سورية ومصر بعقدها هذه الصفقات تنازلتا عن جزء من سيادتهما.

لقد برزت أهمية الصداقة العربية ـ السوفيتية، خلال أزمة الحشود التركية على سورية عامي ١٩٥٥ -١٩٥٧، خلال العدوان الثلاثي على مصر ـ

الإنذار السوفيتي ـ والأهم من ذلك كله، منع الإتحاد السوفيتي الإستفراد الأمريكي بالمنطقة. كان رد الفعل الغربي على صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا غاضباً وسريعاً، اجتمع في جنيف وزيرا خارجية بريطانيا والولايات المتحدة (ماكميلان ـ دالس) في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٥، ودرسا الخطط الكفيلة بتعزيز حلف بغداد، وأعربا عن قلقهما من زيادة النفوذ السوفيتي في سورية حيث تنتشر الدعاية السوفيتية ويتضاعف النفوذ الشيوعي فيها، أعربت الولايات المتحدة عن قلقها لفشل الجهود البريطانية في إيجاد تسوية تركية ـ يونانية حول قبرص فأصرت على ضرورة سد هذه الثغرة التي تضعف حلف شمال الأطلسي، وبحثا مسألة السودان فأصر البريطانيون على ضرورة عدم ربط السودان بمصر بينما أعرب الوزيران عن قلقهما لزيادة النفوذ السوفيتي في ليبيا وعزمه إرسال مبعوثين دبلوماسيين إلى طنجة.

واتفقتا على خطة لتعزيز حلف بغداد، فتقرر أن تلعب بريطانيا الدور الحاسم في هذا الصدد، على أن تشترك الولايات المتحدة في اجتماعات مجلس الحلف بصفة مراقب، وأن تزيد شحنات الأسلحة لدول الحلف وأعلن «دالس» تأييده للخطط البريطانية لمواجهة انتشار النفوذ السوفيتي في سورية ومصر، لكنه أكد بأن الولايات المتحدة لا تنوي القيام بأي عمل من شأنه إبعاد سورية ومصر نهائياً عن الغرب.

تنفيذاً للخطة البريطانية ـ الأمريكية، غادر ماكميلان وزير الخارجية البريطاني فجأة إلى بغداد، واشتركت الولايات المتحدة بواسطة سفيرها في بغداد كعضو مراقب في مجلس الحلف.

خلال الإجتماع، استعرض الوزير البريطاني الخطط البريطانية لتعزيز حلف بغداد عن طريق تكثيف شحنات الأسلحة البريطانية والأمريكية لدول الحلف بينما أكد المندوب الأمريكي رغبة بلاده بإنشاء لجنة ارتباط عسكرية بين حلف بغداد والولايات المتحدة.

وتحدث الوزير البريطاني عن اتفاق وجهات النظر البريطانية والأمريكية لتحويل التمويل الذي كان مقرراً لبناء السد العالي في مصر. إلى معونات اقتصادية تمنح للأردن لتطوير مشاريع الري في غور الأردن، وإلى العراق لتطوير مشاريعه الزراعية في حوض الفرات وإلى لبنان لتعزيز قدراته الدفاعية. بينما اقترح المندوب الأمريكي على مجلس الحلف إنشاء لجنة اقتصادية تابعة للحلف تشترك فيها الولايات المتحدة كعضو مؤسس، وتقرر إطلاع الأردن على مقررات بغداد ودعوته للإشتراك في حلف بغداد.

أوفدت بريطانيا بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٥ الجنرال «تمبلر» رئيس أركان القوات البريطانية إلى عمان، التي كان فيها اللواء «عبد الحكيم عامر» قائد القوات السورية ـ المصرية المشتركة بهدف إقناع الملك حسين للإنضمام إلى معاهدة الدفاع السورية ـ المصرية.

مهد الملك حسين لزيارة «تمبلر» بإصدار إرادة ملكية تتضمن إحالة اللواء «أحمد صدقي الجندي» نائب رئيس أركان الجيش الأردني ومجموعة من ضباطه على التقاعد بسبب تأييدهم لانضمام الأردن إلى المعاهدة السورية ــ المصرية، فقرر «عامر» قطع زيارته للأردن في اليوم الذي وصل إليه «تمبلر» وأذاعت السفارة البريطانية في عمان بياناً جاء فيه: «إن محادثات الجنرال تمبلر في عمان

ستتناول شؤون الدفاع عن الأردن» وذكرت صحيفة فلسطين «أن كلوب باشا قائد القوات الأردنية خشي من قيام الجيش الأردني بحركة عسكرية بعد إقالة اللواء أحمد صدقي الجندي وزملائه فاتخذ التدابير العسكرية المشددة في جميع البلاد قبل الإعلان عن الإرادة الملكية».

لم يعلن الملك حسين موافقته الإنضمام إلى حلف بغداد ولا إلى معاهدة الدفاع السورية- المصرية، لكنه انتهج سياسة منسجمة مع سياسة الحلف، بينما أبقت بريطانيا إشرافها على تسليح وتدريب وتمويل الجيش الأردني.

وبتاريخ ١ شباط ١٩٥٦ اجتمع في واشنطن «ايدن» رئيس الوزراء البريطاني مع الرئيس ايزنهاور وصدر بعد المحادثات بيان مشترك تحدث عن الشرق الأوسط، فأكد بأن الحاجة الأكثر إلحاحاً هي إجراء تسوية بين العرب وإسرائيل، وأكد بأن الخطر في المنطقة ناجم عن استخدام القوة والتهديد باستخدامها، ولهذا فقد اتخذا التدابير اللازمة لعقد اجتماعات بريطانية - أمريكية - فرنسية لدراسة كيفية تدخل الدول الثلاث لفض النزاعات في المنطقة.

وجاء في البيان: «تؤمن الولايات المتحدة وبريطانيا بأن، سلامة دول المنطقة لا يمكن أن تقوم على تسلحها بل على احترام القانون الدولي وإقامة علاقات حسن الجوار. وتؤكدان بأن عمل الكتلة السوفيتية فيما يخص تزويد دول الشرق الأوسط بالأسلحة قد زاد من حدة التوتر في هذه المنطقة ومن خطر نشوب حرب وأن الهدف البريطاني - الأمريكي هو تجنب ذلك الخطر».

الميثاق الثلاثي (مصر - سورية - السعودية):

استمرت الجهود والإجتماعات بين الحكومات السورية والمصرية والسعودية لتحويل التصريح الثلاثي إلى ميثاق ثلاثي يحدد التزامات كل طرف ويضع الأسس الكفيلة بمواجهة حلف بغداد، ويقنع الدول العربية الأخرى بوجود بديل عربي عن حلف بغداد.

وفي ٦ آذار ١٩٥٦ اجتمع في القاهرة كل من الملك سعود بن عبد العزيز والرئيس شكري القوتلي مع الرئيس جمال عبد الناصر، وبعد سلسلة من المداولات استمرت أسبوعاً توصل الأقطاب الثلاثة إلى صيغة مشتركة للميثاق الثلاثي، فصدر بيان مشترك يتضمن (١١) قراراً شملت التعاون الإقتصادي والسياسي والعسكري بين الأقطار الثلاثة، تنفيذاً لشعار الدفاع عن العالم العربي يجب أن ينبثق من داخل الأمة العربية. كان أبرز هذه القرارات:

١ - تم وضع خطة شاملة لتدعيم الأمن العربي والعمل على حفظ كيان الأمة العربية.

٢ - تم وضع خطة شاملة لتنسيق خطط الدفاع العربي لمواجهة أي عدوان يقع على أية دولة عربية.

٣ - تم وضع خطة شاملة لمواجهة موقف بعض الدول التي تسمح بتجنيد رجالها في الجيش الإسرائيلي.

٤ ـ تم وضع خطة شاملة لمواجهة المحاولات التي تبذل عن طريق حلف بغداد للضغط على البلاد العربية.

٥ ـ الإتفاق على مساندة الأردن ضد أي ضغط خارجي.

في مطلع عام ١٩٥٧ أعلن الرئيس ايزنهاور مشروعه، ووجه دعوة إلى الملك سعود لزيارة واشنطن بهدف الإطلاع على أهداف المشروع الأمريكي، ووجه دعوة مماثلة إلى الأمير عبد الله الوصي على عرش العراق، وهناك رتبت الحكومة الأمريكية اجتماعاً بين الملك والوصي لإزالة الخلافات العائلية بين الأسرتين الهاشمية والسعودية التي انعكست بصورة سلبية على مجمل الأوضاع العربية التي ساءت بعد الحرب العالمية الثانية. إن التحولات التي طرأت على السياسة السعودية بعد اجتماع واشنطن أكدت نجاح هذا الإجتماع في إنهاء الخلافات السعودية ـ الهاشمية الأمر الذي انعكس سلبا على الميثاق الثلاثي فبات حبراً على ورق.

البعث يدخل الحكومة الجديدة:

ولدت وزراة السيد «سعيد الغزي» ومعها أزمتها، فلم تستطع الوقوف أمام التيار الجديد الذي تميز بصفقات السلاح مع الإتحاد السوفيتي، وبالتوقيع على الميثاق الثلاثي، وإقامة جبهة حزبي البعث والشيوعي، بدأ الصراع الداخلي بين اليسار واليمين بينما ناشد الرئيس «القوتلي» جميع الأحزاب لنبذ خلافاتها والإنضواء في ظل جبهة وطنية تضم جميع الأحزاب بهدف وضع ميثاق وطني يتضمن مبادئ مقبولة للجميع تكون بمثابة مرشد للحكومات المتعاقبة.

كانت محادثات الأحزاب حول الميثاق الوطني طويلة وشاقة، اعتبرت أحزاب اليمين، الشيوعية عدواً رئيسياً للعرب، ورأى البعثيون في الإمبريالية والصهيونية عدواً وحيداً... وفي شهر آذار تم التوصل إلى مشروع للميثاق وقعت عليه جميع الأحزاب.

ظلت حكومة «الغزي» تترنح عبر هذه التيارات الجديدة، لكنها فوجئت باستقالة السيدين منير العجلاني وأسعد هارون (٢٤ أيار ١٩٥٦) ثم بإضراب طلاب الجامعة احتجاجاً على قرار الحكومة برفع المفروض على تصدير الحبوب إلى فرنسا والجزائر، اعتصم الطلاب في مقر مجلس الوزراء، مما اضطر رئيس الحكومة إلى عقد اجتماع طارئ للوزارة، قرر فيه إبقاء الحظر، وقدم استقالة حكومته بعد ساعات من هذا الإضراب وذلك بتاريخ٣ حزيران ١٩٥٦.

طلب الرئيس من السيد «رشدي الكيخيا» تأليف حكومة وطنية، لكنه رفض ثم طلب إلى السيد «لطفي الحفار» تشكيل هذه الحكومة، لكن حزب البعث رفض التعاون معه فاعتذر عن تشكيلها. كلف السيد «صبري العسلي» بتأليف الحكومة الجديدة وصدرت مراسيم تشكيلها في ١٠ حزيران ١٩٥٦.

محادثات الوحدة مع مصر واستقالة رئيس الأركان:

ركز حزب البعث العربي الإشتراكي منذ مطلع حزيران ١٩٥٦على موضوع الوحدة مع مصر، وكشفت صحيفة البعث في مقال افتتاحي أن الحزب اشترك في الحكومة الراهنة على أساس تعهد رئيسها ببدء محادثات الوحدة مع مصر.

واستناداً إلى تعهد رئيس الحكومة، أعلن «السيد صبري العسلي» أمام مجلس النواب في ٢٧ حزيران سنشرع في توثيق علاقاتنا مع مصر من خلال محادثات فورية نأمل أن تؤدي إلى سياسة مشتركة بين البلدين، وندعو الدول العربية المتحررة إلى اتباعها كما يصبح بالإمكان تحقيق وحدة عربية شاملة.

وفي ٢٨ حزيران وقع أكثر من ثلاثة آلاف طالب جامعي على عريضة طالبت مجلس النواب بإقامة وحدة فورية مع مصر.

وفي ٥ تموز ١٩٥٦ أعلن السيد صبري العسلي عن تشكيل لجنة وزارية (صبري العسلي ـ صلاح البيطار ـ أحمد قنبر) مهمتها القيام بمفاوضات مع مصر من أجل الوحدة وقد أيد مجلس النواب قرار الحكومة وتمنى عليها إتباع الطريق المقدس الذي يقرب شعبنا من الهدف الذي انتظره طويلاً.

في ٧ تموز ١٩٥٦ قدم رئيس الأركان شوكت شقير استقالته من رئاسة الأركان وغادر سورية إلى قرية القرعون اللبنانية للإقامة في منبت رأسه، حيث اختلفت الآراء حول الأسباب الكامنة وراء استقالته. قيل بأنه متعاطف مع الحزب القومي السوري وقد عارض الأحكام الصادرة بحق أعضاء الحزب بعد اغتيال العقيد عدنان المالكي وقيل بأن الإستقالة كانت احتجاجاً على النهج السياسي للحكومة بسبب تعميق علاقات سورية مع الإتحاد السوفيتي واعترافها بالصين الشعبية حيث اشتدت الحملة الغربية عليها ووصفتها بأنها قاعدة للشيوعية، وقيل أيضاً أنه احتج على عدم ضمه إلى اللجنة الوزارية التي شكلت بشأن محادثات الوحدة مع مصر، على كل حال استقال شقير وعين اللواء توفيق نظام الدين رئيساً لأركان الجيش السوري.

تأميم قناة السويس:

في ٢٦ تموز ١٩٥٦ أعلن الرئيس عبد الناصر تأميم قناة السويس رداً على سحب الولايات المتحدة لقرض بمبلغ ١٠٠٠ مليون دولار لبناء السد العالي.

سارعت الحكومة السورية بإعلان تأييدها القوي لموقف مصر، وعقدت اجتماعات شعبية في الملعب البلدي، وتألفت قوات المقاومة الشعبية التي شملت جميع فئات الشعب وتنظيماته السياسية، وأعلنت سورية التزامها باتفاقية الدفاع المشترك مع مصر.

عندما وقع الهجوم الثلاثي على مصر في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦، سافر الرئيس شكري القوتلي إلى موسكو، بينما نسفت مجموعة من الشباب الوطني خطوط الأنابيب العراقية (تابعة لشركة نفط العراق البريطانية).

وعلى الصعيد العسكري وضع الجيش السوري في حالة التأهب انتظاراً لأوامر القيادة المشتركة بالهجوم على الأراضي المحتلة بسبب اضطرار مصر سحب قواتها من سيناء بعد التدخل الفرنسي ـ البريطاني في قناة السويس، لمنع الحملة الثلاثية من تطويق القوات المصرية في الصحراء.

وفي ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٦ اشترك الرئيس القوتلي باجتماع الملوك والرؤساء العرب الذي عقد في بيروت للتداول بشأن العداون الثلاثي على مصر، وقد وصف السيد خالد العظم اجتماع بيروت بقوله:

«كان موقف شمعون والملك حسين ونوري السعيد بصورة خاصة، موقفا عدائياً من مصر، حتى أن شمعون لم يلب مطالبة سائر الدول بقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا وفرنسا. وكان المؤتمر أسوأ مؤتمر عقد في أزمة خطيرة.»

صدر بعد الإجتماع بيان مشترك تضمن ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن انسحاب الجيوش المعتدية من مصر، والحرص على فصل قناة السويس عن الظروف التي رافقت العدوان على مصر واعتبارها قضية مستقلة قائمة بذاتها.

وتحدث البند الثالث عن تأييد نضال الشعب الجزائري، ثم وجه المجتمعون التحية للرئيس عبد الناصر والقوات المسلحة المصرية والشعب المصري الصامد.

المؤامرة العراقية ضد سورية:

في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ اجتمع مجلس النواب في جلسة سرية، للإستماع إلى بيان رئيس الوزراء حول المؤامرة التي اكتشفت فأدت إلى اعتقال بعض النواب (منير العجلاني ـ عدنان الأتاسي ـ هايل سرور فرزت المملوك ــ محمد سليمان الأحمد ـ حسن الاطرش ـ نوري مهيد ـ فيصل العسلي).

بدأت خيوط المؤامرة منذ شهر آذار ١٩٥٦ واستمرت حتى تشرين الأول ١٩٥٦ واشترك فيها:

١ ـ جماعة العقيد محمد صفا (حكومة سورية الحرة)

٢ ـ الحزب القومي السوري.

٣ ـ أديب الشيشكلي ومجموعة من أنصاره.

٤ ـ الجهاز العسكري للسفارة العراقية بدمشق وبيروت (اللواء غازي الداغستاني العقيد صالح السامرائي).

مرت هذه المؤامرة عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى: نيسان ـ تموز ١٩٥٦. بدأ الإتصال مع الشيشكلي في سويسرا حيث التقى مع اللواء الداغستاني فأكد ضرورة القيام بانقلاب في سورية وطلب مساعدة مالية قدرها (٣٠) ألف دينار كدفعة أولى.

وصل الشيشكلي إلى بيروت في تموز واتصل بالحزب القومي السوري وبعض الضباط السوريين الذين كانوا في العراق بعد الإطاحة بالحناوي، فاتفق على القيام بسلسلة من الإغتيالات في سورية (الحوارني ـ السراج ـ بكداش)، لكن الشيشكلي بعد استلامه مبلغ (١٠) آلاف دينار سراً تخلى عن دوره في المؤامرة.

المرحلة الثانية: كانت بريطانيا والولايات المتحدة على علم بكل الترتيبات.

ألفت لجنة إنكليزية أمريكية ـ عراقية في بيروت لتبادل المعلومات ومناقشة الوجوه الدولية للمؤامرة، كان الدور البريطاني الأمريكي كما أوضحه الداغستاني في محاكمات بغداد ١٩٥٨ يشمل منع أي تدخل إسرائيلي، فرنسي ـ تركي في سورية.

وروى الداغستاني أن المتآمرين طلبوا (١٠ ألف قطعة سلاح ومليون دينار بينما كان الحزب القومي السوري يدرب عناصر المؤامرة في معسكراته بلبنان وكشف أن الولايات المتحدة قدمت قسماً من السلاح بينما تم شراء القسم الآخر من إيطاليا باعتمادات وزارة الخارجية العراقية.

لم يستطع أطراف المؤامرة تحديد ساعة الصفر.. حدد ثم بدل مرات عديدة بسبب اختلاف المتآمرين على توزيع أموال المؤامرة فيما بينهم، وتسابق العقداء (صفا، جديد، معروف) لنيل الحظوة لدى العراقيين، وبسبب عدم قيام كل من بريطانيا والولايات المتحدة والعراقين بتنسيق الجهود ضمن اللجنة المشتركة، كان لكل منهم اتباعه المفضلون من السوريين المنفيين في لبنان وكان الحزب القومي السوري الإجتماعي منشق على نفسه بين أنصار «أسد الأشقر» الذين يطالبون بتقديم «جورج عبد المسيح» للمحاكمة لتدبيره اغتيال عدنان المالكي وتوريط الحزب، وبين أنصار «عبد المسيح» الذين انخرطوا بالمؤامرة للانتقام والعودة إلى سورية.

حاول «ميخائيل اليان» تسوية كل هذه الخلافات، واتفق على تحديد ساعة الصفر يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦، لكن المتآمرين اختلفوا مجدداً على توزيع المناصب فيما بينهم. اقترح القوميون السوريون استلام السلطة المدنية بينما يتسلم العسكرين الجيش، أما العسكرين فقد رفضوا إعطاء الحزب القومي السوري أي منصب مدني حتى لا يثور الرأي العام في سورية ضد الإنقلاب، وإنما سيسمح للحزب بمارسة نشاطه في سورية بصورة مشروعة.

تدفقت الأسلحة العراقية والأمريكية عبر البادية وعبر لبنان، وبدأ المتسللون بالتوجه نحو سورية، وحشد العراق لواء مشاة من جيشه على الحدود مع سورية، وبدأ النواب المؤيدون للمؤامرة يضعون العراقيل أمام الحكومة في مجلس النواب، فاشتروا مجموعة من الاقلام الصحفية لمساندة حملتهم، ولما اقتربت ساعة الصفر وبدأ الهجوم الإسرائيلي ثم البريطاني ـ الفرنسي على مصر، سارع المكتب الثاني في الذي دس مجموعة من عناصره في صفوف المتآمرين، بمسك

خيوط المؤامرة قبل استفحالها، فالقى القبض على المتسللين، وضبط شحنات الأسلحة، ورفعت الحصانة عن النواب والوزراء المتآمرين وزج بعضهم في السجن وفر البعض الاخر.

وفي ٢٢ كانون الأول ١٩٥٦ نشرت قائمة الإتهام التي تضمنت أسماء ٤٧ متهماً بينهم نواب ووزراء وضباط في الجيش السوري مما أضطر السيد «صبري العسلي» إلى تقديم استقالة حكومته، فكلف بإعادة تشكيلها على أن يستبعد منها أعضاء حزب الشعب والكتلة الدستورية لتورطهما في المؤامرة، فصدرت مراسيم الوزارة الجديدة في ٣١ كانون الأول ١٩٥٦ وجاءت كمايلي:

صبري العسلي (الحزب الوطني) رئيساً للوزارة والداخلية، صلاح الدين البيطار (البعث) وزيراً للخارجية، خليل كلاس (البعث) وزيراً للإقتصاد، خالد العظم (الديمقراطية) وكيلاً لوزارة الدفاع، حامد الخوجا (الديمقراطية) وزيراً للزراعة، صالح عقيل (الديمقراطية) وزير دولة، فاخر الكيالي (الوطني) للأشغال، أسعد هارون (الوطني) للصحة، هاني السباعي (مستقل) للتربية، أسعد محاسن (مستقل) للمالية، مأمون الكزبري (حزب التحرير العربي) للعدل.

حفزت المؤامرة، وتفاصيل المحاكمات التي جرت بصورة علنية على مدرج جامعة دمشق، الجماهير التي التهبت مشاعرها ضد العراق وبريطانيا والولايات المتحدة، وازداد الخط المؤيد لمصر والإتحاد السوفيتي عمقاً، فتعهد العسلي ببدء مفاوضات فورية مع مصر لإقامة وحدة فيدرالية بين البلدين وجرت محاولات لإخراج الأردن من معاهدته مع بريطانيا بتعويضه عن المساعدة البريطانية

بمساعدة عربية، فتعهدت سورية ومصر والسعودية في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٧ بدفع مبلغ ١٢ مليون جنيه مساعدات سنوية للأردن.

وفي ٢٧ شباط ١٩٥٧ وأثناء وجود الرئيس القوتلي في القاهرة، أصدرت المحكمة العرفية برئاسة عفيف البزري أحكامها بإعدام ١٨ من المتآمرين وأحكاماً أخرى على البقية. ثم واستجابة للوساطة العربية (أصدر وزير الدفاع قراراً باستبدال أحكام الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة).

ماذا في العراق...؟

قبل أن نتابع سردنا لمجريات الأمور في كل من سوريا ومصر التي استقطبت أحداثها في تلك الفترة كافة المؤرخين. دعونا نعود قليلاً إلى الوراء لنرى ماذا حدث في العراق. وكيف باتت حكوماتها معادية للقومية العربية التي كانت منشودة في تلك الآونة.

بعدما كان الشعب العراقي لازال يعاني من الإستعمار البريطاني.

العراق والمد الإستعماري الحديث

نفذ الإنكليز حملتهم الإنتقامية الإرهابية بكل دقة وأعادوا النظر في مؤسسات العراق جميعاً من الأندية الرياضية إلى الثقافية والإجتماعية والخيرية، وعمدوا إلى مناهج الدراسة فانتزعوا منها كل ما يمت إلى التوجيه العربي بصلة، وأعادوا النظر بكتب التاريخ فبدلوا وشوهوا حتى الأحداث والوقائع كتبوها حسب مصالحهم الإستعمارية، بعد أن أبعدوا كل الأحرار عن وزارة المعارف، فكانت حرباً سافرة ضد القومية العربية، حرب دعاية وثقافة لا حرب إرهاب وإقفار وتجويع وزج الأحرار بالسجون فحسب، واستمرت هذه السياسة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

بعد الحرب مباشرة:

وما أن وضعت الحرب أوزارها، حتى بدأ الحركات القومية التحررية نشيطة فعالة بين الشعوب المستعمرة جميعاً ولا سيما الشعب العربي، فشهد الوطن العربيَ مداً ثوريا رائعاً.

أما في العراق، فقد تظاهر الإنكليز أول الأمر أنهم يرغبون في إطلاق الحرية الحزبية فسمحت وزارة توفيق السويدي سنة ١٩٤٦ بتأليف خمسة أحزاب هي حزب الإستقلال وحزب الأحرار والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الشعب وحزب التحرر الوطني.

وبوجود هذه الأحزاب تمتع الشعب في العراق ببعض الحرية واستطاع أن يتنفس قليلاً ويستأنف نضاله، فقامت حركات عمالية في وزارة أرشد العمري التي أعقبت في العام ذاته وزارة توفيق السويد، وقاد العمال العراقيون نضالاً صلبا من أجل الحياة النقابية والمطاليب العمالية، حيث قام عمال النفط في كركوك يطلبون زيادة الأجور وبيوتاً للسكن، وقام عمال الخطوط الحديدية وغيرهم يطالبون بتطبيق قانون العمال وممارسة حقوقهم النقابية.

والتهب العراق كله بالروح القومية فانهلعت قلوب الإنكليز وأجرائهم وعمد العمري إلى قمع الحركة الوطنية والقومية بالقوة، فكانت مذابح جماعية، منها مذبحة (مكاور باغي) في كركوك، ومذبحة عمال الخطوط الحديدية ببغداد، ثم تبع ذلك حملة وحشية على الأحزاب والمؤسسات والأندية انتهت عام ١٩٤٧ بمجيء نوري السعيد. ففهم الشعب في العراق أن هناك أشياء جديدة

يريد الإستعمار تنفيذها، فقد كان يلجأ إلى نوري السعيد مباشرة كلما كانت هنالك خطة استعمارية كبرى.

كان قد مضى عامان على نهاية الحرب وكان الإستعمار الغربي قد بدأ يضع الخطط لتحقيق غايتين استعماريتين:

١ ـ الوقوف في وجه القومية العربية المتوثبة في كل مكان من الوطن العربي.

٢ ـ إنشاء حلقات «دفاع مشترك» ضد الإتحاد السوفيتي حليفهم ضد الألمان بالأمس القريب، وكان على الإستعمار الغربي ـ الأنكلو ـ أمريكي أن يسعى إلى تسوية تحقيق هاتين الغايتين في كل المناطق التي يستطيع نفوذه إليها سبيلاً.

بدأ رئيس الولايات المتحدة ترومان بدعوته في أوروبا بينما راحت إنكلترا تطبق الخطة الجديدة في الوطن العربي فتمخضت عن معاهدة صدقي ـ بيفين التي أحبطها الشعب في مصر، فعمدت إلى تنفيذها في العراق ولذلك أتت بنوري السعيد إلى الحكم عام ١٩٤٧ فأجرى كعادته انتخابات مزورة مزيفة أدت إلى مجلس نيابي يقبض نوري على ناصيته بكلتا يديه.

وانتهت مهمة نوري السعيد التمهيدية وأتت وزارة صالح جبر للتطبيق والتنفيذ، تطبيق وتنفيذ التجربة التي فشلت في مصر، وانبرى فاضل الجمالي وزير خارجية هذه الوزارة يدعو إلى «الدفاع المشترك» متخذاً إلى ذلك سبيل الدعوة إلى تبديل معاهدة ١٩٣٠ ولكن المؤامرة لم تغب عن بصيرة الشعب الذي أصبح بحسه السليم وعفويته ووعيه يدرك حقيقة ما يريده الساسة المنحرفون. وتحرك الطلاب أول الأمر وخرجوا بمظاهرات سلمية كبيرة، وكان

رد فعل صالح جبر عليها القمع الوحشي وإطلاق الرصاص على الطلاب ثم تعطيل الدراسة لأجل غير مسمى. ولكن رد الفعل الشعبي كان عنيفاً، فتضامن الطلاب جميعاً وخرجوا بمظاهرات أعنف يهتفون بسقوط المعاهدة والوفد العراقي المفاوض في لندن والذي تشكل بصورة مشبوهة سرية.

وتظاهرت الحكومة باستجابتها لبعض المطالب وأطلقت سراح الموقوفين وفتحت كلية الحقوق فاستطاعت أن تمضي بمفاوضاتها السرية في لندن وكان مشروع المعاهدة المعروفة بمعاهدة بروتسموث «أو جبر - بيفن» نشرتها صحف العراق في ١٥ شباط ١٩٤٨ ورأى الشعب فيها قيوداً دونها قيود المعاهدات السابقة جميعاً: فهي «تحدث لجنة دفاع مشترك» تقوم بتنسيق شؤون الدفاع وتربط الجيش العراقي بالجيش الإنكليزي وتلزم الوحدات العسكرية العراقية بالتعاون مع الوحدات العسكرية الإنكليزية داخل العراق وخارجه وهي تحتم على العراق أن يمد الجيوش البريطانية بكل إمكانياته في البر والبحر والجو. إلى غير ذلك من القيود. انتقض الطلاب وبدأت مظاهراتهم تخترق شوارع بغداد وتنادي بسقوط المجلس الذي لا يمثل إرادة الشعب. وتقدم الطلاب تحت وابل الرصاص المنهمر فسقط منهم عدد من الشهداء وجرح عدد كبير ولما أتوا في اليوم التالي لاستلام جثث رفاقهم الشهداء هاجمهم البوليس برصاصه داخل مستشفى كلية الطب وقتل عدداً منهم.

اندلعت الثورة في بغداد وهبت جماهير الشعب تشارك الطلاب مظاهراتهم وشعورهم وحيال هذا الشعور العارم تظاهر الوصي بالتراجع فجمع بعض رؤساء الوزارات السابقة ورؤساء مجلس الأعيان والنواب وممثلي الأحزاب وانتهى الإجتماع ببيان جاء فيه: قد أبدى المجتمعون آراءهم بمسودة معاهدة

بورتسموث ـ العراقية ـ الإنكليزية واجتمعت الآراء عل أنها تحقق أماني البلاد وليست دعائم صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين ووعد البيان بأن «الوصي لن يقوم بإبرام أي معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وأمانيها الوطنية».

ولكن صالح جبر أصدر وهو في لندن بياناً قال فيه أنه موقن بأن البرلمان والشعب سيجدان في المعاهدة ما يحقق الأماني القومية وأن بعض العناصر الهدامة من الشعوبيين والنازيين الذين اعتقلهم عام ١٩٤١ استغلوا غيابه عن العراق وأحدثوا القلاقل والإضرابات في البلاد. وأنه سيعود إلى البلاد ويسحق رؤوس هذه العناصر الفوضوية.

وحقق صالح جبر القسم الأول من وعده وعاد من لندن وأذاع مساء يوم عودته بيان مدح فيه المعاهدة وهدأ الشعب وطلب إليه الإخلال إلى السكينة، ثم اتخذ التدابير الشديدة:

من احتلال مفارق الطرق، إلى السيارات المصفحة تتجول في الشوارع، إلا أن الشعب لم يعبأ بكل هذه التدابير وتحدى الرصاص والاستحكامات والمصفحات وتحولت بغداد إلى ساحة حر ب واخترقت صفوف الطلاب والشعب جدران الشرطة غير عابئة برصاصها وتقدمت إلى الجسر وقد أتى بعضها من الرصافة وبعض أخر من الكرخ واقتحموا قوات صالح جبر التي حاصرتهم ولكن رغم الحصار والرصاص المنهمر تقدم الأحرار صفوفاً متراصة مقتحمة خطوط النار... وكان كل صف يحتل مكان صف شهيد إلى أن تدركه الشهادة..

وكانت مذبحة الجسر الجماعية التي لم يعرف مثيل لها في تاريخ المذابح والمجازر.


نوري باشا السعيد

النتائج:

استقال رئيس المجلس ووزيران من وزراء صالح جبر وتبعهم بعض النواب، وهكذا أكره صالح جبر على الإستقالة... فشيع الشعب المؤامرة الثانية لمعاهدت الدفاع المشترك في الوطن العربي وأملى الشعب العربي فيها إرادته.

تلت هذه الوثبة فترة قصيرة من الهدوء أنهتها الأحكام العرفية المعلنة في ١٥ آذار ١٩٤٨ بحجة حماية الجيش المحارب في فلسطين، وعاد الإضطهاد الرهيب مرة ثانية، اضطهاد رهيب، ساد فيه حكم البوليس مستهيناً بأرواح الشعب ولا سيما بعد أن عاد إلى ترؤس الوزارة نوري السعيد، فشن الحملات الإنتقامية ونصب المشانق تنفيذاً للأحكام والقوانين التعسفية وملأ السجون، وكان كالمجنون تزيد فيه رؤية دم الضحايا شهوة الدم.

وفي معركة فلسطين اطلع الشعب في العراق على تآمر الوصي والحكومة مع الملك عبد الله ليحولوا دون تدخل الجيش العراقي تدخلاً فعالاً مثمراً... فازدادت النقمة وازداد معها الإرهاب والتنكيل، وكما كانت كارثة فلسطين مريرة قاسية على الشعب العربي كله، فتحت عيونه على حقيقة الطبقات

الحاكمة في وطنه، كذلك كانت في العراق تجربة عنيفة تركـت في النفوس أبلـغ الجروح وأقوى الآثار.

استمرت الحال على هذا المنوال في العراق حتى عـام ١٩٥٠ وهـي بـين مـد وجزر، لا يكاد الشعب ينكفئ على جروحـه يضمدهـا، فيسـود الهـدوء، بعـض الشيء ، حتى ينتفض ويعود إلى النضـال.

كان البيان الثلاثي في ٢٥ أيار ١٩٥٠ الذي أعلن فيه مثلث واشـنطن لنـدن باريس أن الدول الثلاث ستتخذ في نطاق هيئة الأمم المتحدة وخارجها التدابير اللازمة للحؤول دون استعمال العنف والقوة بين دول منطقـة الشـرق الأوسـط ثم اتبعته الدول المذكورة مع تركيا في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥١ بمشروع آخـر يقول بتأليف منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

وجوبه المشروعان بمعارضة قوية في العراق وسورية ومصر.

وفي هـذه المرحلـة بـين ١٩٥١-١٩٥٥، خيـم الإرهـاب والإضطهـاد علـى العراق بأبشع طرقهمـا وصورهمـا. حتـى كـانت انتفاضـة تشـرين الأول بدأهـا الطلاب بسبب قانون تعسفي أريد فرضه عليهم، وانضمت إليهم جماهير الشعب في المقاومة، فاندحر البوليس أمام جموع الشعب الزاحفة المغضبة، وتمكن الشعب رغـم المواكـب المتسـاقطة مـن شـهدائه، أن يحـرق مكتـب المعلومـات الأمريكـي ومكتب جريدة عراق تايمس البريطانية ومقر حزب نوري السعيد.

وطلب إلى الجيش أن يحتل الشوارع ولكن الجيش أبى إطلاق الرصاص علـى الجموع المتظاهرة الناقمة وصعد المتظاهرون إلى ظهور المصفحات يهتفـون بحيـاة الجيش حامي الوطن وانهلعت قلوب الحكام الذين أرادوا استخدام جيش الوطن

ضد الوطن والشعب فلجأوا في ظلام الليل الدامس (والتجول ممنوع) إلى اعتقال المئات والآلاف من الأحرار، وأعلنت الأحكام العرفية وبدأت المحاكم العرفية عملها الرهيب التعسفي بإصدار الأحكام على كل متهم بالدعوة إلى القومية العربية والشعور الوطني.

في هذه المرحلة، انبرت أمريكا رافعة يديها بمشروع للدفاع المشترك جديد في سبكه وشكله، قديم في حقيقة مراميه وأهدافه، وأتى وزير خارجيتها دلس إلى المنطقة داعيا للبضاعة القديمة ـ الجديدة، وأدت المحاولة إلى وجه جديد في الحكم هو وجه فاضل الجمالي (١٩٥٣) الذي جاء فدشن النفوذ الأمريكي إلى جانب النفوذ البريطاني في العراق، وأخذ على عاتقه إدخال العراق بالأحلاف العسكرية الأمريكية ونجحت أمريكا بسهولة في وضع أول دعامة من دعائم أحلافها العسكرية بعقد ميثاق عسكري بين الباكستان وتركيا وبدأت الجهود والإستعدادات لضم العراق إليه، وكانت الظواهر تنم على نجاح فاضل الجمالي بمساعيه ولكن المقاومة الشعبية وتكتل العناصر القومية والوطنية في جبهة واحدة وقفت في وجهه، فأجبر على الإستقالة واتجهت الطبقة الحاكمة إلى إجراء انتخابات جديدة (١٩٥٤) بعد حل المجلس النيابي. واختير أرشد العمري لهذا الغرض وجرت الإنتخابات في جو الإضطهاد والتنكيل والتزوير، ورغم ذلك نجح ١٢ نائباً من الجبهة الوطنية وأدى هذا الكسب الشعبي إلى مجيء نوري السعيد إلى الحكم وبدأ حملته المنكرة الهائلة على الحريات والمنظمات الحزبية والأفراد، تمهيداً لحلف بغداد ولنصرة الأحلاف العسكرية وتحقيقها. بينما كان مندريس رئيس وزراء تركيا يقوم بجولته في العراق وسورية ولبنان يرافقه إينما حل الضغط الأمريكي لقبول هذه الأحلاف.

وكان ما هو معروف من موقف الشعب والمجلس النيابي في سورية وحتى في لبنان من الدعوة إلى الأحلاف، مما أدى إلى فشل مساعي أمريكا وتركيا وبريطانيا.

وكان لمصر الثورة كلمتها وأثرها البالغ في هذا الفشل ولاسيما في المؤتمر الذي عقد في القاهرة وحضره رؤساء الدول العربية إلا نوري السعيد الذي امتنع عن حضوره خوفاً من مجابهة المجتمعين بمقاصده ونواياه. فكان يدعو مجلس النواب العراقي إلى الاجتماع ويعرض على المجلس الذي صنعه بيديه جزءاً من اتفاق الحلف طالباً إليه المصادقة على مواده بسرعة وعجلة.. إلى أن تم له تنفيذ المشروع الإستعماري ضد القومية العربية وضد سياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز التي نادت به سورية ومصر.

وفي نيسان ١٩٥٥ عقد مجلس العموم البريطاني جلسة وافق بها على انضمام بريطانيا إلى الميثاق التركي العراقي أي إلى حلف بغداد ثم تبعتها الباكستان بعد ثلاثة أشهر أي في تموز ثم إيران بعد خمسة أشهر في تشرين الثاني من العام ذاته (١٩٥٥).

وخلال هذه المرحلة أي منذ بدء الدعوة إلى الحلف العسكري الإستعماري حتى أواخر عام ١٩٥٥ ظلت أمريكا تدعو إليه وتبذل الجهود الجبارة وتحيك المؤامرات في السر والعلن، ومنها مؤامرة (اغتيال العقيد الشهيد عدنان المالكي)، ولكن هذه الجهود الهائلة والمؤامرات المتتابعة ذهبت أدراج الرياح ولم تتم الحلقة المعدة للاطباق على القومية العربية ولإتمام الحزام الذي تريد الولايات المتحدة تطويق الإتحاد السوفيتي به.

ففي الأردن أطاح الشعب العربي بحكومة هزاع المجالي التي شكلت لقبول الحلف، بعد ٧٢ ساعة من تشكيلها، ثم تمكن من طرد كلوب ملك الأردن غير المتوج. وفي مصر كان الموقف صلباً في رفض الحلف المشؤوم ومعارضته، وفي السودان أعلنت حكومة الأزهري أنها ضد الأحلاف.

أما سورية فقد صمدت أمام المؤامرات المتتابعة...

وهكذا استطاع الشعب العربي في العراق أن يستثمر هذه المكاسب وأن يمضي في نضاله ضد حكم نوري السعيد وضد حلف بغداد والسياسة الأنكلو أمريكية.

ومضت القومية العربية في انطلاقتها من نصر إلى نصر، ومبادئ باندونغ تمهد السبيل أمامها، والشعب في العراق يزداد مضاء في نضاله، يزيده موقف مصر وسورية قوة وعزيمة، إلى أن كان الإعتداء الثلاثي المجرم أثر تأميم القناة...

وموقف حكومة نوري السعيد من العدوان وتزويدها الطائرات البريطانية بالمحروقات، وكانت الإنتفاضة الرائعة للشعب العربي في العراق ـ الإنتفاضة ـ قبل الأخيرة والتي دفع فيها الشعب بكل قواه ليحول دون استخدام ثرواته ضد إخوته المعتدى عليهم في مصر.

وخرجت المظاهرات بصورة لم يعرف لها مثيل، وتتابعت مواكب الشهداء تمهد للإنتفاضة الأخيرة التي أطاحت بأكبر معقل للإستعمار الغربي في العالم، فكانت ضريبة الدم الأخيرة التي سبقت ثورة العراق وإعلان الجمهورية والعودة إلى مكان العراق في الطليعة من وثبة القومية العربية وانطلاقها إلى توحيد العرب وتحررهم الكاملين.

ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨

لم يضع الضباط الأحرار حتى مطلع عام ١٩٥٨ أي خطة لتنفيذ الثورة، وكان أهم ما يشغلهم الاتفاق على التوقيت. وبالرغم من أن بعضهم كان يستعجل الأمور إلا أن البعض الآخر كان يتحلى بالصبر والأناة والتروي.

فتقدير الموقف السيء سيكون كارثة عليهم وسيقضي على كل أمل لمن سيقفون خطاهم في المستقبل. وما أن جاء منتصف عام ١٩٥٨ حتى كانت الشائعات قد انتشرت في جميع أنحاء العراق عن قرب قيام ثورة عسكرية، فأصبح لزاما على الضباط الأحرار أن يضعوا خطتهم وأن يوقتوا تنفيذها، وهكذا بدأوا يعملون دون توقف لتحقيق هدفهم.

ومن حسن طالع الضباط الأحرار أن تلوح لهم فرصة لم يكن لها وجود في حسابهم فكانت بحق فرصة نادرة. ففي أول تموز من سنة ١٩٥٨ أصدرت هيئة الأركان أمرا للواء العشرين جلولاء - وهو معسكر للجيش يقع على نهر دجلة إلى الشمال الشرقي من بغداد- بالتوجه إلى الأردن يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ بقيادة قائد اللواء الزعيم أحمد حقي لتعزيز موقف الجيش الأردني في وجه تهديدات مزعومة كانت إسرائيل توجهها ضد الأردن. وبما أن العقيد عبد السلام عارف، وهو نائب قائد اللواء العشرين، كان قائد اللواء أنئذ فقد اتفق مع عبد الكريم قاسم، قائد اللواء التاسع عشر، المتمركز في معسكر المنصور

على مقربة من بغداد، على أن يوجه اللواء العشرين لاحتلال بغداد بدلا من التوجه به إلى الأردن. كذلك تم الإتفاق بين الإثنين على أن يتحرك عبد الكريم قاسم، مع لوائه التاسع عشر المستنفر والمتمركز في معسكر المنصور نحو بغداد ولكن ببطء وبحذر وذلك لحماية مؤخرة اللواء العشرين ضد أي هجوم يقع عليه من المؤخرة، وبدا أن المخطط محتمل التنفيذ، وأن فرص نجاحه كبيرة جداً، شريطة أن يكون الملك وعبد إلاله ونوري السعيد في الوقت ذاته في بغداد. فأقر عبد الكريم قاسم وزملاؤه في معسكر المنصور الخطة ووافقوا على التوقيت. ولكن كان عليهم أن يحصلوا على موافقة المنظمة المركزية في بغداد ليضمنوا مساندة الحاميات المتمركزة في بغداد وضواحيها عندما يبدأ الزحف من المنصور ومن معسكر جلولاء على العاصمة.

وفي الرابع من تموز، أي بعد أربعة أيام من صدور الأمر إلى اللواء في جلولاء بالتحرك إلى الأردن، جاء عبد الريم قاسم إلى بغداد، وعقد اجتماعا مساء ذلك اليوم للمنظمة المركزية في بيته حضره سبعة من الضباط الأربعة عشر. واتخذ المجتمعون آنذاك قراراً يقضي بتنفيذ خطة احتلال بغداد في ١٤ تموز. وهذه الخطة، التي كانوا يسمونها «عملية صقر» أصبحت تعرف في ما بعد بثورة الرابع عشر من تموز. ولم يكن الباقون من الضباط الأربعة عشر يعلمون بهذه الخطة ولا بتوقيتها مع أن بعضهم كان قد بلغه خبرها في ما بعد، وذلك لأن عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ارتأيا أن يظل الأمر محصورا بأقل عدد من الضباط خوفا من تسرب الأخبار إلى المراجع العليا.

وعندما بدأت ساعة الصفر تقترب أخذ كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف يروجان أخباراً مفادها أن عملية صقر لن تنفذ في ١٤ تموز، وقد

أنكرا أمر توقيتها حتى على زملائهما. بل لقد ذهبا إلى أبعد من ذلك حين أعلنا في اجتماع عقدته المنظمة المركزية قبيل الثورة بانهما قد عدلا تنفيذ الخطة وأن الموضوع كله قد تأجل. وعندما دخل الجيش مدينة بغداد في صباح ١٤ تموز وأذيع خبر الثورة فوجئ عدد كبير من الضباط على الرغم من أنهم كانوا يتوقعون حدوثه.

وقد أبدى كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف نشاطاً متزايداً بعد صدور الأمر إليهما من قبل هيئة الأركان للتوجه بالقوة التي تحت أمرتهما إلى الأردن. وسارعا إلى انتهاز الفرصة لتنفيذ خطتهما، مما جعلهما يضمنان زعامة الثورة، لأن عبد الكريم قاسم، على الرغم من أنه كان رئيس المنظمة المركزية، لم يكن بعد قد اثبت زعامته الحقة للحركة. وهكذا ودون أن يضيعا أي وقت باشرا على الفور بأعداد التفاصيل الدقيقة لتنفيذ الخطة، وصياغة البلاغات التي ينبغي أن تذاع على الشعب بعد إعلان الثورة. كذلك اختارا الأشخاص الذين سيشكلون الحكومة والضباط الذين سيتولون المناصب الرفيعة في الدولة، وكان عدد من هؤلاء المرشحين من ضمن قائمة أعدت من قبل الضباط الأربعة عشر ووافقوا عليهم في أحد اجتماعاتهم السابقة. أما تفاصيل شكل العهد الجديد الذي سيحل محل العهد السابق فقد بحثها عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في الأسبوعين اللذين سبقا بدء الثورة دون استشارة الآخرين، باستثناء بعض معاونيهم الذين معهم في خلية معسكر المنصور. وقد كانت السرية والسرعة في اتخاذ القرارات الحاسمة تحتمان عليهما أن يضعا تفاصيل (عملية صقر) دون الرجوع إلى المنظمة المركزية. ولكن هذا التفرد بالعمل استمر بعد نجاح الثورة،

وهو ما أدى الى التصادم بين الشخصيات، لأن القـرارات لم تكـن تتخـذ جماعيـا كما كان منتظرا.



الزعيم الركن عبد الكريم قاسم



العقيد الركن عبد السلام عارف

الزحف إلى بغداد

إن زحف أي جيش على عاصمة ما يعني أن هوة سحيقة تفصل بين الحاكم والمحكوم، وأن الجيش قرر أخيرا أن يحسم الأمر بقوة السلاح. ففي سنة ١٩٥٨ قاد عبد الكريم قاسم جيشا ثائرا واستولى على الحكم كما فعل ذلك قبل عشرين عاما ضابط آخر زحف على رأس جيش ليحتل بغداد. ودخول الجيش مدينة بغداد يعني انتقال السلطة من فئة إلى فئة أخرى، كما أن استسلام العاصمة حمل سائر المدن العراقية على الاستسلام أيضا.

كان الزعيم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، قد أكملا عشية الزحف على بغداد وضع جميع الترتيبات اللازمة التي كانا قد بدأ في تحضيرها قبل ذلك الوقت بأسبوعين. أما الزعيم أحمد حقي الذي لم يكن من جماعة الضباط الأحرار والذي كان يعد العدة للتوقف في بغداد ليشرف على مرور لوائه، فقد أرغمه ضباط لوائه على التوجه إلى الفالوجة، وهي مدينة على الفرات ليودعهم قبل أن يعبروا الصحراء في طريقهم إلى الأردن.

كان لواء الزعيم أحمد حقي يتألف من ثلاث كتائب، يقود إحداها العقيد عبد اللطيف الدراجي، ويقود الثانية العقيد ياسين محمد رؤوف ويقود الثالثة العقيد عبد السلام عارف. ولما لم يكن ياسين محمد رؤوف عضوا في جماعة الضباط الأحرار فقد تم الإتفاق على أن يعتقله الدراجي وعبد السلام عارف في أثناء الزحف على بغداد إن هو أبى الإنصياع إلى التعاون معهما. وكانت إحدى المشكلات التي كان على عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف حلها مشكلة الذخيرة اللازمة لاحتلال بغداد في ١٤ تموز، لأن النظام المتبع في الجيش العراقي

لايجيز تسليم الذخيرة إلى الضباط إلا بموجب أمر صادر إليهم للقيام بعملية عسكرية معينة. ولكن عبد السلام عارف استطاع أن يحصل سراً على الذخيرة ويحتفظ بها إلى اليوم الذي يتمكن هو وزملاؤه الضباط من إعلان الثورة العسكرية فيه.

في ١٣ تموز توجه كل من عبد الكريم قاسم و عبد السلام عارف إلى بغداد في زيارة خاطفة. وفي تلك الزيارة استنفرا الزملاء الذين كان لا مندوحة من تعاونهم عند الزحف على بغداد. ولكنهما ارتأيا ضرورة كتم موعد الزحف عن سائر الضباط برغم أن الجميع كانوا يتوقعون إعلان الثورة في أية لحظة. وعند الساعة التاسعة من مساء يوم الثالث عشر من تموز، بدأ اللواء العشرون بقيادة الزعيم أحمد حقي، بالتحرك نحو بغداد من معسكر جلولاء الواقع على مسافة مئة كيلومتر إلى الشمال الشرقي من بغداد، سالكاً الطريق إلى الفالوجة وفق الأوامر الرسمية التي صدرت إليه. أما لواء الزعيم عبد الكريم قاسم التاسع عشر المرابط في معسكر المقدادية بين جلولاء وبغداد، فلم تكن قد صدرت إليه أوامر رسمية بالالتحاق بلواء أحمد حقي. ولكن الزعيم قاسم بالاتفاق مع عبد السلام عارف، كان يراقب تحركات عبد السلام عارف بعين يقظة، ووعد أن يهب إلى نجدته إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. أما أولئك الذين لم يكونوا يعلمون شيئا عن خطة الزحف على بغداد، فان تحركات الجيش لم تكن تعني بالنسبة إليهم، سوى أنها تحركات أمرت بها هيئة الأركان للتوجه إلى الأردن عن طريق بغداد.

ولكن ما أن وصل عبد السلام عارف إلى مركز كاسل بوست على مسافة ثلاثين كيلومترا من بغداد حتى أخذت خيوط الثورة تبرز إلى العيان. وكان قائد اللواء أحمد حقي، الذي وافق على التوجه إلى الفالوجة، قد اجتاز بغداد كما

اعتقل العقيد ياسين محمد رؤوف لانه أبـى التعاون معهـم، وعـين مكانـه المقـدم عادل جلال. أما العقيد عبد السلام عـارف الـذي كـان قـد تـولى قيـادة اللـواء العشرين، فقد شرع في إحداث تغييرات في قيادتـه. وتقـرر أن يخلفـه في القيـادة العقيد الدراجي بعد الاستيلاء على بغداد، كما أنه أوكل إليـه أيضـا التوجـه إلى دار الإذاعة وإعلان الجمهورية إلى الشعب العراقـي. وعـين المقـدم فـاضل محمـد علي، وهو من الضباط الأحرار، قائدا للكتيبـة الثالثـة. وأصـدر العقيـد عـارف، بوصفه قائدا للواء العشرين التعليمات الآتية:

أولا: على الكتيبة الأولى، بقيادة الدراجي، أن تطوق مركز الشرطة في الباب الشرقي جنوبي بغداد، وأن تتصل بالضباط الأحرار في معسكر الرشـيد الـذي لم يكن قد أعلم بقيام الثورة في الليلة السـابقة وأن تطلـب مسـاندتهم في السـيطرة على الجزء الجنوبي من بغـداد. علـى هـذه الكتيبـة أيضـاً أن تحتـل الإذاعـة، وأن تطوق قصر الرحاب ـ حيث تقيم العائلة المالكة ـ وأن تلقي القبض علـى نـوري السعيد. (وبعد أن حل الدراجي محل عبد السلام عارف، أسند منصبـه بالوكالـة إلى المقدم عبد ا لله الخالدي، وهو من الضباط الأحرار).

ثانياً: على الكتيبة الثانية، بقيادة عادل جلال، أن تحتل مركز وزارة الدفـاع، وأن تطوق الديوان الملكي (مكتب الملك) الواقع في شارع الأعظمية، وأن تشـل حركة الحرس الملكي.

ثالثاً: على الكتيبة الثالثة، بقيادة فاضل محمد علي، أن تعبر دجلة إلى الكرخ، وهو الجزء الغربي من بغداد، وأن تحتله بالتعاون مع الجنود في معسـكر الوشـاش الذين هم تحت أمرة العقيد عبد الرحمن شـقيق عبـد السـلام عـارف، وعليهـا أن

تتعاون مع القوة الكائنة في كلية المشاة حيث يوجد الرائد عبد الستار السبع الذي هو أحد الضباط الأحرار.

في الساعة الرابعة صباحا، بعد أن كان العقيد عبد السلام عارف قد وضع اللمسات الأخيرة وهو في معسكر كسل بوست، أخذ يوزع الذخيرة وأمر بالزحف على بغداد. وفي خلال نصف ساعة دخل العاصمة وشق طريقه إلى قلب المدينة. وعند الخامسة صباحا عبر نهر دجلة وتوجه لاحتلال الإذاعة حيث أقام مركز قيادته. ثم دعا الأهلي بواسطة الإذاعة أن يهرعوا إلى الشوارع وأن يقوموا بتظاهرات دعما للثورة. كان عبد السلام عارف يخاطب الناس قائلا: «هذه هي ثورتكم، وإن العائلة المالكة قد أطيح بها وانهار العهد السابق وانهارت معه مفاسده ومساوئه».

وأصدر عبد السلام عارف أوامره إلى الرائد عبد الجواد حامد أن يتوجه على رأس سرية ويحاصر قصر الرحاب حيث يقيم الملك وولي العهد، وأن يحول دون فرارهما من البلاد. ثم أوكل إلى الرائد بهجت سعيد يعاونه المقدم وصفي طاهر، مهمة إلقاء القبض على نوري السعيد رئيس الوزراء ورئيس الإتحاد الفيدرالي بين العراق والأردن. غير أن الرائد عبد الجواد حامد اصطدم بمقاومة عنيفة في محاولته الوصول إلى قصر الرحاب. عندها طلب عبد السلام عارف إلى عبد الستار السبع، أحد الضباط الأحرار من معسكر الوشاش إرسال النجدة. فتوجه السبع على رأس قوة مدرعة لتنفيذ المهمة. ويبدو أنه أعطي الصلاحيات المطلقة لتصفية العائلة المالكة، وعلى الرغم من مساعدة العقيد وصفي طاهر العسكرية فإن الرائد سعيد فشل في إلقاء القبض على الرئيس نوري السعيد الذي فر من البيت قبل الهجوم عليه بوقت قليل. وهذان الحادثان كان بالإمكان

أن يؤثرا تأثيرا عكسيا على مجرى الثورة لو لم تتخذ إجراءات فورية حاسمة. ولـو أن أحد الثلاثة الكبار استطاع أن ينجو بنفسه ولاسيما إذا كان نـوري السـعيد، فإن بعض قوات الجيش التي لم تكن قـد انضمـت بعـد إلى الثـورة قـد تهـرع إلى مساندته، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية قبل أن تستطيع الثـورة إعـلان تأييد البلاد لها.

أما الزعيم عبـد الكريـم قاسـم، الـذي كـان ينتظـر سـير الأمـور في معسـكر المقدادية، فإنه رسمياً كان لا يزال قائد اللواء التاسع عشر. ولكن عندمـا اسـتولى عبد السلام عارف على بغداد تولى الزعيم قاسم القيـادة الفعليـة لقـوات الثـورة وكان متأهبا لحماية مؤخرة جيش الثورة في ما لو وقع هجوم مضاد.

وعندما شرع بالتوجه إلى بغداد سمع صوت عبـد السـلام عـارف مـن راديـو سيارته يذيع من محطة بغداد سقوط الملكية وإعلان الجمهوريـة. فـراح يسـرع في سيره نحو العاصمــة، إلا أن المدينـة كـانت قـد استسـلمت؛ فتوجـه نحـو الإذاعـة جنوبي العاصمة، لمقابلة عبد السلام عارف الذي أقام مقراً مؤقتاً لقيادتـه هنـاك وبعد أن هنأه على نجاحه في احتــلال المدينـة توجـه إلى وزارة الدفـاع الـتي كـان الدراجي قد احتلها وهناك أقـام مقـر قيادتـه. في تلـك اللحظـة لا بـد أن يكـون الزعيم قاسم قد أحس بشيء من المرارة لما أحرزه أحد القادة الأدنى منه رتبة من التصار في زحفـه علـى العاصمـة والإسـتيلاء عليهـا، بينمـا كـان بوسـعه هـو أن يدخلها دخول الفاتح فيصبح بطل الثورة. ولايستبعد أن يكون هذا هو السـبب في التحاسد الذي وقع بين الرجلين القويين اللذين خططا لثورة تموز ونفذاها.

القضاء على الملكية

يعتبر نظام الحكم الملكي – كحكم علماني– نظاماً مستحدثاً في العالم العربي. فقد كان رئيس الدولة، قبل الحرب العالمية الأولى، يتمتع بالسلطة الدينية والزمنية المطلقة، سواء بوصفه سلطانا ام خليفة (أمير المؤمنين). ولكن ما أن ألغيت الخلافة بعد الحرب العالمية الأولى حتى أطلق سلطان مصر على نفسه لقب ملك، وكذلك فعل رؤساء دولتين أو ثلاث من الدول العربية الجديدة. إلا أن هذا النظام الملكي الجديد لم يتأصل في المجتمع العربي حتى أخذت العقائد الثورية الجديدة التي كانت تؤكد فكرة الحكم الجمهوري تنتشر في البلدان العربية التي بلغت مستوى أعلى في التطور العلماني. وكان بين الأسباب التي أثرت سلبيا على التأييد الشعبي للحكم الملكي هو الغزو العقائدي الذي اجتاح المجتمع العربي في كل مكان.

بعد الحرب العالمية الثانية عمرت الملكية في العراق أكثر قليلا مما عمرت الملكية في مصر، لأنها في العراق لم تتورط بالشؤون الحزبية كما كانت عليه الحال في مصر. كذلك كانت للعلاقات الودية التي أقامتها الملكية العراقية مع رجالات العراق الوطنيين ما رفع من مكانتها في أعين الشعب. وعلى الرغم من أن الملك العراقي كان يحظى بمحبة الشعب، فإن الضباط الأحرار آثروا الحكم الجمهوري وقرروا القضاء على الملكية.

وتتعدد الآراء حول مقتل جميع العائلة المالكة بمن فيهم الملك، وحول الأشخاص الذين اتخذوا مثل هذا القرار الحاسم. فيروي البعض أن التعليمات التي صدرت إلى الضابط الذي أوكل إليه أمر إحتلال قصر الرحاب كانت

تقضي باعتقال الملك وولي العهد ومنعهما من الهرب من البلاد. أما إذا أبديا مقاومة فلا مفر عند ذلك من الإعدام. ويقول أصحاب هذه الرواية أن مقتل أفراد العائلة المالكة يعود إلى أن الملك أو ولي العهد أو كليهما، أمر الحرس الملكي بإطلاق النار على الضباط الذين قدموا لاعتقالهما، وفي أثناء تبادل النيران قتل بعض أفراد العائلة وأعدم الآخرون رمياً بالرصاص بمن فيهم الملك وولي العهد.

ويروي آخرون بأن إعدام أفراد العائلة المالكة كان قد تقرر قبل الزحف على بغداد، وأن القول بأن الملك وولي العهد رفضا الإستسلام لا علاقة له بالموضوع. ويقال أن الملك وولي العهد بعثا برسالة إلى الضابط الذي كان يحاصر القصر يقولان فيها أنهما لا يرغبان في المقاومة وأنهما على استعداد لتسليم نفسيهما وأهلهما. ولكن ما أن استسلموا حتى أعدموا جميعا رمياً بالرصاص. وبما أن المسؤولين عن قرار تصفية أفراد العائلة المالكة قد توفوا جميعا فإنه من العسير جداً الحصول على إثباتات وبينات موثوقة حول ما جرى. وقد يكون في استقصاء طبيعة الأحداث التي أدت إلى نهايتهم المفجعة ما يلقي بعض الضوء على طبيعة المهمة التي أنيطت بالضباط الذين كانوا على رأس القوة التي هاجمت القصر. وهذه الأحداث يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أوكل العقيد عبد السلام عارف مهمة إلقاء القبض على أفراد العائلة المالكة إلى الرائد عبد الجواد حامد قبل أن يتوجه العقيد عارف إلى محطة إذاعة بغداد لإعلان الجمهورية. غير أن عبد الجواد حامد طلب النجدة من العقيد عبد السلام عارف لأن ذخيرة قوته كانت قد نفذت ولأنها لاقت مقاومة عنيفة. وسرعان ما جرت اتصالات بمعسكر الوشاش، الذي كان بإمرة شقيق عبد

السلام عارف، فأرسل مدافع وسيارات بقيادة عبد الستار السبع . ولا يستبعد ان تكون المعلومات التي نقلت إلى العقيد عبد السلام عارف عن حقيقة الوضع في قصر الرحاب كانت معلومات خاطئة مما جعله يصدر أوامر إلى السبع تقضي بمعالجة القضية بحزم كلي وإعدام أفراد العائلة المالكة إذا اضطر إلى ذلك.

عند نحو الخامسة صباحا استيقظ أفراد العائلة المالكة على صوت إطلاق النار قريبا من القصر. ولما كان الملك وولي العهد يجهلان خبر أي تحرك عسكري فقد ظنا أن الرصاص ينطلق من معسكر الوشاش حيث تجري عادة تمارين عسكرية. وعندما تحققا من أن الرصاص كان يطلق بالقرب منهما وعندما رأيا بعض الجند يقتربون من القصر التفت ولي العهد للملك وقال «يبدو أن الجيش قد تمرد وهو أمر لم يكن بعيد الإحتمال» وهنا يستحيل التكهن بما جرى في تلك اللحظة ولا التأكد من تصرفاتهم. فالبعض يقول بأنهما أرادا المقاومة ثم الهرب، ويقول البعض الآخر بانهما كانا على استعداد للاستسلام لو أنهما بقيا على قيد الحياة.

ولكن يبدو أن وصول السبع المفاجئ لم يترك مجالا للعائلة المالكة كي تهرب، هذا إذا كانوا قد فكروا بالهرب، ولا يعرف كذلك إذا كان طه البامرني، قائد الحرس الملكي قد أحجم عن مقاومة السبع بأمر من الملك وولي العهد كما يدعي البعض، كما لا يعرف إن كان قد انحاز إلى الثورة وسمح لجنود السبع بدخول قصر الرحاب دون مقاومة كي ينجو بنفسه. وتطلع الملك وولي العهد حولهما ليجدوا نفسيهما وحيدين بعد أن تخلى عنهما الحرس فعهدا إلى أحد أفراد الحاشية بمفاوضة السبع على الإستسلام. ولكن الرسول بعد حديث عاصف مع السبع قتل على الفور دون أن يعرف الملك وولي العهد شيئا عن الأمر، وظن أفراد العائلة المالكة أن حياتهم قد أنقذت بعد أن عرضوا الاستسلام. واقتحم

الجند القصر وأخرج أفراد العائلة المالكة من باب خلفي إلى باحة القصر الأمامية، وقد أوهموا بالإبقاء على حياتهم، لكن فجأة خرج السبع من القصر بعد أن كان يفتش أرجاءه بحثا عنهم، وما أن وقع نظره عليهم حتى انهال عليهم بالرصاص فأرداهم جميعا قتلى.

وليس من الواضح إذا كان السبع قد تصرف بحسب تعليمات صدرت إليه من العقيد عبد السلام عارف أو فعل ذلك للقضاء على أي أمل في النجاة. ثم لا يعقل أن يكون الملك وولي العهد قد قاوما بعد أن تحققا من أن القصر قد سقط في أيدي الثائرين.

وأخيرا من المحتمل أن يكون الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف قد اتخذ القرار الحاسم بقتل الثلاثة في أثناء الأسبوعين الذين سبقا إعلان الثورة، ذلك لأن بعض القرارات المتعلقة بتنفيذ الثورة كان يتخذها الإثنان وحدهما ومن المرجح أن يكون قرار إعدام أفراد العائلة المالكة أحد القرارات التي اتخذاها كي يضمنا نجاح الثورة ويتجنبا إمكانية وقوع أي تدخل. ويقال بأن قاسم استشار أحد الساسة المدنيين قبل اتخاذ القرار بشأن مصير العائلة المالكة ولكن هذا أمر غير مؤكد. أما المؤكد، فهو أن أكثرية الضباط الأحرار كانوا ضد إعدام الملك، ولكنهم فوجئوا بالأمر الواقع فلم يكن أمامهم غير السكوت.

حكومة الثورة

أصبحت التغييرات الثورية الـزي العصـري لـدى الجيـل الجديـد، وقـد تبنتـه الدوائر العسكرية وتقبلته باعتبار أن الثورة دواء ناجح يشفي جميع أمراض الأمة وعللها. أما الضباط الأحرار، وعلـى الرغـم مـن أنهـم تداولـوا في أمـر أهـداف الثورة وبحثوها في ما بينهم، فانهم لم يعالجوا تفاصيل الحكومة الثورية التي كـانت لتحل محل العهد السـابق. وكـان بعـض الضبـاط يـرون أن مهمتهـم تنتهـي فـور نجاحهم في قلب نظام الحكم القديم، وعندها يسـلمون الأمـر إلى المدنيـين الذيـن سيضعون دستورا جديـدا للبـلاد. وكـان البعـض الأخـر يـرى تشـكيل حكومـة عسكرية مؤقتة تتمثل فيها عناصر مدنية وعسكرية إلى أن يدعى مجلس تأسيسـي وطني لوضع الأسس التي تنهض عليها حكومة برلمانية.

ومهما يكن من أمر فان الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف كانا يعرفان ماذا يجب أن تكون عليه حكومة الثـورة، ويبـدو أنهمـا وضعـا بعـض التفـاصيل بشـأن الحكومـة العتيـدة قبـل نشـوب الثورة بقيـل. وكـان بعــض هــذه الآراء كمجلس السيادة، مسـتمدة مـن الميثـاق الوطـني، أو مـن آراء بعـض زملائهـم. ولكن يبدو أنهما كانا يتجـاهلان عـدداً مـن الإقتراحـات الـتي كـان يتقـدم بهـا الضباط الأحرار، كتشكيل مجلس للثورة. وهكـذا فـانهم بعـد ثـورة تموز أعلنـا تشكيل حكومة لم يكن الضباط الأحرار الأربعة عشـر يعرفـون شيئا عـن طبيعـة تركيبها. ويقال أن الزعيم قاسم كان قد استشار عددا قليلا من الضبــاط الذيـن كان يثق بهم، بل يقـال أنـه استشـار بعـض الزعمـاء المدنيـين، ولكـن يبـدو مـن التحليل الأخير أن الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف همـا اللـذان وضعـا تفاصيل المخطط الكامل للثورة وما بعدها.

وأخذت خطة قاسم- عارف التي كانا قد وضعاها لتشكيل الحكومة تظهر رويدا رويدا عبر بلاغات تولى العقيد عارف إذاعتها من محطة بغداد. وكان أهم هذه البلاغات البلاغ رقم واحد الذي صدر يوم ١٤ تموز، وفيه شرح لأهداف الثورة كما أقرها وعدل فيها كل من الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف معا.

هذا ولم يقتصر البلاغ على إعلان الجمهورية وحسب، بل أعلن أيضا أنها جمهورية الشعب التي ينتخبها الشعب للشعب. ولم يشر البلاغ إلى إقامة نظام حكم برلماني، ولأن الحكم سيكون رئاسيا، وسيمارس صلاحيات الرئيس مؤقتا مجلس سيادة. ولم تكن الإشارة إلى «الوحدة العراقية» أقل أهمية من غيرها إذ كان من الواضح أن حكومة الثورة لم تعتبر وجودها بأنه مجرد مرحلة إنتقال في طريق الإتحاد الكامل مع الجمهورية العربية المتحدة، كما كان دعاة الوحدة العربية الشاملة يتوقعون، بل أكدت على أن العراق سيحتفظ بكيانه المستقل المنفصل، على الرغم من الكلام المعسول الذي وجه إلى الدول العربية والإسلامية. وأن التأكيد الواعي على «الوحدة العراقية» كان يعكس الشعور السائد لدى الضباط الأحرار من أن الإتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة في هذه المرحلة بالذات من شأنه أن يخلق مشكلات داخلية، ناهيك عن أن الضباط الأحرار كانوا يرغبون في أن يكونوا أسياداً في وطنهم لا أن يسلموا الزعامة والقيادة إلى الرئيس جمال عبد الناصر كما فعل السوريون.

أما من صاغ هذا البلاغ الجدير بالملاحظة فشيء يستحيل معرفته ذلك لان الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف كان كل منهما يدعي بأنه هو واضع البلاغ. ولكن استنادا إلى الخلاف الذي نشأ بينهما في ما بعد حول الوحدة

العربية، يبدو أن مضمون البلاغ يتفق مع آراء عبد الكريم قاسم أكثر منه مع آراء عبد السلام عارف.

ما أن وصل الزعيم قاسم إلى وزارة الدفاع حيث أقام مقر قيادته حتى شرع على الفور بتشكيل الحكومة. وكان عارف قد تسلم نص البلاغ «رقم اثنين» وفيه أسماء الأعضاء الثلاثة الذين سيشكلون مجلس السيادة الذي أذاعه على الشعب. كما أنه أذاع بلاغين أو ثلاثة قبل مغادرته محطة الإذاعة والالتحاق بالزعيم قاسم. وبما أن البلاغ الأول نص على قيام حكم جمهوري تأسس في البلاد على يد الثورة فإن البلاغات التي كانت تتضمن تشكيل الحكومة، ومنح الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف جميع السلطات المدنية والعسكرية كانت تصدر على أنها أوامر جمهورية موقعة باسم مجلس السيادة. وقد نص الأمر الأول، الذي تضمن منح الزعيم عبد الكريم قاسم كامل الصلاحيات العسكرية على أنه قد عين كذلك قائداً أعلى للقوات المسلحة، وأن العقيد عبد السلام عارف قد عين مساعداً له. ونص الأمر الثاني، الذي تضمن منح السلطة المدنية إلى حكومة يرئسها الزعيم عبد الكريم قاسم، على تعيين الزعيم قاسم رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع بالوكالة، كما نص على أن يكون العقيد عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة.

وبدا واضحا أن وزارة قاسم كانت جماعة من الذين كرسوا أنفسهم لخدمة البلاد. وكان معظمهم من الشخصيات المعروفة أما بحرصها على إجراء الإصلاح المنشود، أو بمعارضتها الشديدة لمساوئ الحكم السابق. وهكذا انتقلت الزعامة والقيادة إلى الزعيم قاسم والعقيد عارف. وكان تعاون الإثنين بإخلاص – هو تعاون ضروري لتحقيق مكاسب الثورة وأهدافها – يتوقف على مدى

الإنسجام بينهما واستمراره. ومثل هذا الإنسجام كان متوفراً في السابق، ولكن تحت وطأة الأحداث الجديدة وبسبب الدور الذي حاول كل منهما أن يقوم به مستقلا. نشأت أوضاع جديدة وخلافات في الرأي بين الاثنين، وإن بحث تشكيل الحكومة الثورية وعملها أمر ضروري لفهم السياسة العراقية بعد الثورة.

الإنتفاضة الشعبية

كانت الإنتفاضات الشعبية التي تنم عن قلق اجتماعي، وما رافقها من تظاهرات وإضرابات تتتالى قبل ثورة تموز. ولكن الفئة الحاكمة لم تكن تعرف كيف تعالج الأمور في مثل هذه الأوضاع، فكان اعتمادها على القوة البوليسية في أعمال القمع، دون أن تعالج المشكلة الإجتماعية معالجة جذرية. وفي الوقت الذي كانت فيه النقمة تزداد انتشارا، كانت الإجراءات التي تتخذها الفئة الحاكمة لقمع الإنتفاضات الشعبية تترك في الأذهان انطباعا بأن الحكومة تتصور بأن مصدر هذه النقمة الشعبية فئة قليلة من الشباب غير المسؤول الذي يحاول أن يثير حساسيات الأميين من الجماهير الذين لم يتفهموا معنى الشعارات المثيرة التي كان المحرضون يطلقونها. والواقع أن قمع الإنتفاضات الشعبية من قبل الحكومة شجع العسكرين على إسقاط الحكم الذي أصبح في نظرهم رمزا للطغيان والظلم، ولأن المدنيين عجزوا عن إسقاط الفئة الحاكمة لتخليص الشعب من محنته. حتى أن رجال الشرطة أنفسهم الذين كانوا ينجحون في قمع الإضطرابات كانوا يشعرون في قرارة أنفسهم بأنهم أصبحوا أداة تستخدم للدفاع عن مصالح شخصية لفئة من الحكام. ولذا فإنهم لم يتصدوا لمقاومة الجيش عندما دخل بغداد، مع العلم بأن جهاز الشرطة كان قد بلغ حداً من

القوة يستطيع معها المحافظة والدفاع عن المراكز الحيوية ضد القوة الصغيرة من الجيش التي احتلت العاصمة في ١٤ تموز دون أن تلقى أية مقاومة حقيقية.

وما أن أعلن العقيد عبد السلام عارف سقوط الملكية وقيام الجمهورية حتى بادر الشعب في بغداد إلى التعبير عن ترحيبه بالثورة، وإن كان ترحيبه يشوبه بعض التردد لقد كان الخبر في بادئ الأمر مفاجئا للناس عامة. ولكن عندما استمر العقيد عارف في إذاعته على الناس مذكرا إياهم بأنه قد تم القضاء على القصر الملكي ومن فيه، وعندما استمر في تحريض الناس للإسهام في إلقاء القبض على الطغاة والخونة وعملاء الإستعمار، خرج الناس إلى الشوارع يتظاهرون تضامنا مع الثورة، وراحوا يرددون الشعارات ذاتها التي كان العقيد عارف يطلقها من الإذاعة ومنها «عدو الله» «والخونة» إشارة إلى حكام العهد السابق. وعند الثامنة صباحا ازدحمت الشوارع بجماهير الناس من جميع الفئات والطبقات، بمن فيهم فقراء الفلاحين والبدو الذين جاءوا بغداد من الضواحي. هذه الجماهير التي الهب شعورها العقيد عارف بنداءاته التي كان يذيعها باسم الثورة، بدأت تنكشف عن غوغائية غاضبة ما لبثت أن استحالت إلى قوة خطرة مدمرة. لم تكتف الجماهير بالتظاهر في الشوارع ومهاجمة كل من كانت تعتبره مناصرا للعهد السابق، بل زحفت إلى القصر الملكي وإلى بيت نوري السعيد والساحات العامة وشرعت تخرب وتعتدي على كرامات الناس وأملاكهم دون أي رداع. وإظهاراً لمدى غضبها حطمت تمثال مود، الجنرال الإنكليزي الذي احتل بغداد سنة ١٩١٧ وتمثال فيصل الأول الذي كان يرمز إلى العهد السابق. ثم اتجهت نحو السفارة البريطانية حيث قتلوا رجلا ظنوه خطأ أنه السفير البريطاني، ثم أشعلوا النار في بناية المحكمة العليا.

وأفظع من هذا كـان هجـوم الجماهـير علـى القصـر الملكـي ونهـب محتوياتـه وتدمير ما فيه من متاع وأثاث. وكان الجيش قبل ذلـك قـد دفـن جثـة الملـك في المقبرة الملكية. أما جثـة الأمـير عبـد الأله ولي العهـد فقـد سـلمت إلى الجماهـير الغاضبة فمثلت فيها أشنع تمثيل، ولم تكتف بذلـك بـل راحـت تجرهـا عـبر أحـد الجسور حتى بلغت بها مبنى وزارة الدفاع لتعلق مشنوقة. وفي أثناء ذلك كـانت الجماهير تردد: «هذا مصير الطاغي الباغي هذا مصير الخائن ومضطهد الوطنيـين الأحرار» وأمثال هذه العبارة الـتي كـانت تـدوي بهـا حنـاجر الجماهـير. وكمـا كانت المقصلة أداة العقاب في الثورة الفرنسية هكذا كان السـحل في الشـوارع عقاب أعـداء الشـعب العراقـي. وحـدث أن كـان أحـد وزراء الأردن في زيـارة لبغداد ذلك اليوم فظن الناس خطأ أنه أحد الوزراء العراقيين فقطعوه إربا. وعبثا فتشت الجماهير عن كبار الوزراء العراقيين الذيـن لـو وقعـوا في قبضتهـم لكـان مصيرهم أسـود كغـيرهم، ولكـن خلاصهـم جـاء علـى يـد الجيـش حـين جمعهـم واحتجزهـم في مبنـى وزارة الدفـاع بانتظـار المحاكمـة لأن هـذه، كمـا رأى المسؤولون كانت الطريقة المثلى لمعاملتهم. وكان بين الذين قبض عليهـم الجنـود عدد من الزوار الأجانب ورجال الأعمال فاختطفتهم الجماهير من أيدي الجنـود وقتلوهم في الشوارع. وعند الظهيرة بلغ الوضع حداً من الخطـورة حمـل الزعيـم قاسم القائد الأعلى للقوات الوطنية المسلحة على إصدار أمـر مسـتعجل بفـرض منع التجول قبل أن يفلت زمام الأمر من يد السلطة.

هـذه الإنتفاضـة الشـعبية كـانت تتمـة للثـورة العسـكرية لأن الطبقـات الإجتماعية الدنيا كانت منذ زمن وهي في حال من التململ الإجتماعي المسـتمر المعرض للإنفجار في أية لحظة. وكثيراً ما كان المراقبون الأجانب يصرحـون بـأن جماهير الشعب في العـراق قـد أصبحـت سـلبية في مواقفهـا وأنهـا بالتـالي لم تعـد

لتستجيب لزعماء المعارضة. ولكن مظهر هذه السلبية لم يكن يعني أن الجماهير كانت راضية عن أوضاع الفقر والتفسخ والإنحطاط. كما أن تجاوب الجماهير مع تحريض الشباب في أوقات الإنتفاضات والإضطرابات لا يعني غير إبداء التذمر والنقمة المكبوتة في صدر الطبقات الدنيا، وليس تجاوباً مع العقائدية التي لم يكن مفهومها لدى الجماهير الشعبية واضحاً. كان شباب الجيل الجديد، ولا سيما العقائديون منهم، يوفرون للناس القيادة والشعارات، بينما كانت الجماهير توفر القوة البشرية والعواطف الملتهبة التي كانت شوارع العاصمة تفيض بها كلما وقعت انتفاضة شعبية. ومع أن الإنتفاضة الشعبية في الماضي كانت تسفر عن إزهاق الأرواح وتدمير الممتلكات إلا أنها نادرا ما أسفرت عن قلب الحكومات. كانت هذه الإنتفاضات في طبيعتها أشبه بفيضانات دجلة المدمرة، إلا أنها كانت قصيرة الأجل سريعة التلاشي، وكانت القلة الحاكمة تدرك حق الإدراك طبيعية هذه الإنفجارات الشعبية، وتعرف كيف تعالجها، فقد كانت تسمح لطوفان الجماهير الزاخرة أن تتدفق سريعا. وكان عمل الشرطة مواكبة هذه الجماهير ثم إزالة ما خلفته وراءها من حطام. إلا أن ثورة تموز كانت تجمع هذه المرة بين الثورتين، ثورة الجيش، وثورة الجماهير الغاضبة. أما ثورة الجيش فقد كان في مقدورها، بفضل ما لدى الجيش من سلاح، أن تقضي على الفئة الحاكمة بسهولة. وأما ثورة الجماهير، فإنها غضبة الدماء التي سببت ، ولا سيما في غياب الشرطة، خراباً لم تعرف له بغداد من قبل مثيلاً. وهذه المشاهد أصبحت تتكرر بعد الآن، وبأشكال متنوعة: مواكب وتظاهرات في الشوارع والانقلابات مضادة. ذلك لأنها كانت تعبيراً ظاهراً عن رغبة في مداواة أعراض وعلل اجتماعية بوسائل ثورية. وما لم تحقق معالجة هذه الأمراض والعلل فلا يبعد أن يستمر حدوث مثل هذه الإنتفاضات الشعبية من حين لأخر.

الزعيم نوري السعيد

لقد اشتهر نوري السعيد بكونه الزعيم السياسي الكهل الذي حكم العراق بقبضة حديدية. فقد مارس الحكم مدة طويلة من الزمن ـ ترأس الوزارة أربع عشر مرة، وعمل وزيرا لسنوات عديدة ـ بحيث أصبح الرجل الذي يتحكم بسياسة العراق أكثر من أي رجل أخر. كان يتمتع بنفوذ واحترام لم يتمتع بمثله أحد من معاصرية في العراق. وكان اعظم الساسة القدامى نفوذا وأكثرهم حنكة واختبارا وكان الضباط الأحرار يخشون بأسه أكثر من أي إنسان آخر. ففي أكثر من مناسبة أرغم الضباط على تأجيل تنفيذ الثورة، كما ذكرنا من قبل، لأن الجنرال نوري السعيد كان يعدل في أخر لحظة عن الإنضمام إلى الملك وولي العهد لحضور احتفال عام.

وقد عرف عنه بأنه رجل عسكري ورجل دولة. واقترن اسمه بحقبة طويلة من تاريخ العراق المعاصر امتدت ما بين ١٨٨٨-١٩٥٨.

واعتبر سقوطه في العام ١٩٥٨ نهاية أحد أهم رموز السيطرة الأجنبية في الوطن العربي.

ولد نوري السعيد في مدينة «بغداد» في العام ١٨٨٨،وتخرج في الأكاديمية العسكرية العثمانية (اسطنبول) في العام ١٩٠٩ (أو ١٩١٠) برتبة ضابط. شارك في حرب البلقان (١٩١٢–١٩١٣)، وانضم إلى جمعية «العهد» التي أنشأها البكباشي (المقدم) عزيز علي المصري في «اسطنبول» عام (١٩١٤).

وقد لفت أنظار الإتحادين (أقطاب جمعية الإتحاد والترقي العثماني الحاكمة) عند اعتقال «عزيز المصري»، واضطر في ربيع ١٩١٤ إلى الفرار من الجيش ومغادرة «اسطنبول» متنكراً على ظهر باخرة فرنسية متجهة إلى مصر. وفي حزيران (يونيو) ١٩١٤ انتقل إلى «البصرة»، حيث احتمى بحاكمها الفعلي «طالب النقيب». وحاول التقرب من البريطانيين عقب سقوط «البصرة» في يدهم في أوائل العام ١٩١٥، ولكن «بيرسي كوكس»، المقيم السياسي البريطاني في خليج البصرة، نفاه إلى الهند، حيث بقي هناك ١١ شهراً، ثم عاد إلى مصر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٥ بعد أن اشترط عليه البريطانيون الإبتعاد عن العمل السياسي.

وعند اندلاع الثورة العربية الكبرى في حزيران (يونيو) ١٩١٦، كان نوري السعيد أحد الضباط الخمسة الذين أرسلتهم السلطات البريطانية من مصر إلى الحجاز في ١٩١٦/٨/٢، للقتال مع قائد الثورة «الشريف حسين». ومن أبرز المعارك التي خاضها تحت قيادة الأميرين «فيصل» و«زيد» (ولدي الشريف حسين) معركتا «الطفيلة» (١٩١٨/١/١٤)، و«معان» (١٩١٨/٤/١١)..

كما أنه شارك في معركة «درعا» (ايلول ـ سبتمبر، ١٩١٨) كقائد لقوات فيصل النظامية، وعلا شأنه حتى حمل رتبة لواء وغدا رئيساً لأركان قوات «الشريف حسين»، تحت قيادة نسيبه «جعفر العسكري».

انتقل بعد الحرب العالمية الأولى إلى العمل السياسي، حيث أصبح مرافقاً للأمير «فيصل»، وعنصراً أعلى في المحادثات التي نشطت بين الأميرين «فيصل» و«زيد» من جهة، والبريطانيين (اللورد كرزون) والفرنسيين (الجنرال غورو) من جهة ثانية.

وكان بعد إعلان البلاد السورية دولة مستقلة في آذار (مارس) ١٩٢٠، من الذين كُلفوا بالتعبير عن رأي العرب في سوريا إبان انعقاد مؤتمر (سان ريمو) (١٩٢٠). وظل من المقربين إلى «فيصل» إلى ما بعد تنصيبه الأخير ملكاً على العراق تحت اسم «فيصل الأول» في حزيران (يونيو) ١٩٢١، حيث أسندت إليه مناصب هامة، كرئاسة أركان الجيش (١٩٢١) ووزارة الدفاع (١٩٢٢–١٩٢٤، ١٩٢٦–١٩٢٨)، ورئاسة الوزارة (١٩٣٠–١٩٣٢). وكان تكليفه بتشكيل الوزارة في ١٩٣٠/٣/٢٣ استجابة من الملك لطلب المندوب السامي البريطاني، الذي استهدف من ترشيح نوري السعيد لهذا المنصب الإفادة من ميوله الغربية، ومن النفوذ الذي كان يتمتع به في القصر والجيش. وكانت أول خدمة كبرى قدمها نوري السعيد إلى البريطانيين في ١٩٣٠/٦/٣٠ توقيع معاهدة مدتها ٢٥ عاماً، حصل البريطانيين بموجبها على حق استخدام السكك الحديدية والمطارات والموانئ والأنهار، والإحتفاظ بقاعدتي «الحبانية» و«الشعبية» العسكريتين، عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم. ودعم خطوته هذه بتأليف حزب «العهد»، لكي يضمن موافقة أكثرية الأصوات داخل

البرلمان. وتبع توقيع المعاهدة العراقية ـ البريطانية تظاهرات احتجاج شعبية، وقيام معارضة سياسية بقيادة «حزب الإخاء الوطني»، الذي ضم أقوى العناصر الوطنية المتطرفة برئاسة «ياسين الهاشمي».

وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٢ أجبر على الإستقالة، واستبعد عن رئاسة الوزارة حتى نهاية العام ١٩٣٨. وكان في خلال تلك الفترة قد لجأ إلى مصر هرباً من بطش «بكر صدقي»، زعيم انقلاب ١٩٣٦، ثم عاد إلى العراق في عهد حكومة «جميل مدفعي» (١٩٣٧). وأخذ فور عودته يخطط لتسلم رئاسة الوزارة من جديد، متبعاً كل المناورات السياسية الكفيلة بذلك، حتى أضحى في العام ١٩٣٨ مرشح أبرز ضباط الجيش للوزارة، رغم تعارض خطه السياسي الموالي لبريطانيا مع خط أولئك الضباط (الذين عرفوا باسم «الضباط السبعة»).

وفي ١٩٣٨/١٢/٢٥ ألف نوري السعيد وزارته الثانية، وبدأ محاولاته لإبعاد ضباط الجيش الوطنيين عن الشؤون السياسية، لكي يثبت بأنه مستقل عن نفوذ الضباط السبعة (اللواء حسين فوزي، والعقيد عزيز ياملكي، والفريق أمين عمري، والمقدمين صلاح الدين الصباغ، ومحمود سلمان، وكامل شبيب، وفهمي سعيد).

وتعززت سلطة نوري السعيد بموت الملك «غازي» في حادث مفاجئ (١٩٣٩/٤/٤) وارتقاء الملك «فيصل الثاني العرش تحت وصاية الأمير «عبد الإله» وتلا ذلك اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩، وإعلانه (بصفته رئيسا للوزراء) مساندة العراق لبريطانيا، من الأسباب التي أدت

إلى حدوث انقسام داخلي في العـراق، ونجاح بريطانيا في التستر وراء معاهدة العراق لاستخدام الأراضي العراقية ضد ألمانيا.



الملك غازي. توفي في حادث مفاجئ عام ١٩٣٩ وخلفه ابنه فيصل الثاني تحت الوصاية.



فيصل الثاني

ابن الملك غازي الذي ارتقى إلى سدة الحكم تحت الوصايا.

اتخذ نوري السعيد من حادثة اغتيال وزير المالية «رستم حيدر» (١٩٤٠/١/١٨) ذريعة للتخلص من معارضيه، الذين كان يتهمهم بالتعاطف مع النازية ولكن حكومته ضعفت إزاء حدة المعارضة السياسية، فاقترح التفاهم مع المعارضة بإعادة تشكيل الوزارة وإدخال بعض المعارضين فيها، بل إنه أعلن

في ١٩٤٠/٢/١٤ قراره بالاستقالة، واقترح أن يكون خلفه «رشيد عالي الكيلاني». وكان اقتراحه الأخير مناورة سياسية ترمي إلى إيقاع «الكيلاني» في فخ الإختبار بين الولاء لبريطانيا والولاء للمعارضة السياسية والجيش. ورغم أن «الكيلاني» رفض تأليف الوزارة، فإن نوري السعيد نجح في تحقيق الإنقسام بين الضباط السبعة وقادة فرق الجيش (كان الجيش العراقي آنذاك مؤلفاً من ٤ فرق)، مما أدى إلى ظهور تكتل عسكري جديد من ٤ ضباط بقيادة «صلاح الدين الصباغ». وواصل نوري السعيد جهوده لتكليف «الكيلاني» بتشكيل الوزارة واستعان هذه المرة بمفتي القدس «الحاج أمين الحسيني»، الذي كانت تربطه بالكيلاني والصباغ علاقات متينة.

وفي ١٩٤٠/٣/٣١، تولى «الكيلاني» الوزارة، في حين أصبح نوري السعيد وزيرا للخارجية، لقد استغل منصبه هذا لتعميق الخلاف بين الوزارة الجديدة والضباط الأربعة، مستفيداً من تطور وقائع الحرب.

ففي أثناء انعقاد مجلس الدفاع الأعلى (صيف ١٩٤٠)، اقترح نوري السعيد (بوصفه وزيرا للخارجية) قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا بسبب دخولها الحرب إلى جانب ألمانيا، وتقديم تسهيلات لتحشد القوات البريطانية وتحركاتها في العراق. وحين أخفق اقتراحه اتجه نحو الضغط على «الكيلاني» لدفعه إلى الإستقالة. وقد نجح فيما أراد، ولكنه لم يلبث أن اضطر إلى مغادرة «بغداد» إلى «البصرة»، ثم إلى الأردن، بعد نجاح ثورة «رشيد عالي الكيلاني» في ١٩٤١/٤/٣.

وبقي في الأردن طوال فترة الحرب التي دارت بين القوات البريطانية والجيش العراقي ثم عاد إلى بلاده بعد فشل الثورة وقام بتشكيل وزارته الثالثة في بداية العام ١٩٤٢ تحت حماية قوات الإحتلال البريطاني.

وكان نوري السعيد في خلال الأربعينات مدركا للمنافسة القديمة مع مصر، ومعادياً للأفكار التقدمية وللإتحاد السوفيتي، كما كان يحبذ توحيد دول الهلال الخصيب (سوريا ولبنان وفلسطين والأردن) داخل دولة فدرالية واحدة بزعامة العراق، مع منح اليهود في فلسطين نوعاً من الإدارة الذاتية والثقافية. وكان قد عرض هذا المشروع على البريطانيين والدول العربية في أواخر العام ١٩٤٢، إلا أنه جوبه بمعارضة عربية قوية.

وحاول نوري السعيد، بعد تسلمه رئاسة الوزراء في مطلع ١٩٤٦ توحيد عمل الأحزاب السياسية تحت إشراف حكومته، وذلك من خلال إجراء انتخابات عامة، ولكن الأحزاب قاطعت الإنتخابات، واضطرته في آذار (مارس) ١٩٤٧ إلى الاستقالة حيث خلفه «صالح جبر»، الذي توصل في ١٩٤٨/١/١٥ إلى عقد معاهدة جديدة مع بريطانية (معاهدة بور تسموث). الأمر الذي أدى إلى اندلاع عدة انتفاضات شعبية، ووقوع صدامات دامية بين الجماهير وقوى الأمن، مما أرغم الأمير عبد الإله إلى إلغاء المعاهدة بعد ستة أيام (١/٢١). بيد أن النزاع استمر في العراق في خلال عام ١٩٤٩، مع عودة نوري السعيد إلى السلطة على رأس عدد من السياسيين التقليديين المتعاطفين مع بريطانيا، وتفاقم الوضع بقيام انتفاضة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢، وما رافقها من قمع السلطات للتيارات السياسية المعارضة للسياسة النظام الإجتماعي والإقتصادي. وقد عرف عن نوري السعيد في خلال تلك الفترة

عدم اقتناعه بالديقراطية البرلمانية، وافتقاره إلى الفهم الحقيقي لحركة القوى الإجتماعية والسياسية التي سادت في المنطقة العربية لاسيما في مصر وسوريا.

حافظ نوري السعيد على خطه السياسي ذي النزعة الغربية إبان توليه رئاسة الحكومة في العام ١٩٥٤، وكرسه في شباط (فبراير) ١٩٥٥ بضم العراق إلى حلف بغداد الذي رأى فيه حلاً يضمن أغراض المعاهدة البريطانية العراقية دون تجديدها، ووسيلة لتوفير الأسلحة للجيش العراقي، ولم يتردد في حث دول عربية أخرى للإنضمام إلى الحلف، وذلك بهدف تدعيم نفوذ النظام العراقي داخليا وخارجيا. ولكن المشاعر المعادية للغرب كانت قد انتشرت لدرجة حالت دون تحقيق ذلك، وبخاصة عقب الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٥٦.

حلف بغداد «الحلف المركزي. سنتو»

أما حلف بغداد فهو بالأصل حلف إمبريالي، أخذ في البداية إسم حلف بغداد (١٩٥٥)، وكانت مهمته تطويق الإتحاد السوفيتي من الجنوب، ثم أخذ إسم الحلف المركزي بعد ثورة تموز (يوليو) في العراق، وخروج بغداد من الحلف.

ظهرت الخلافات والتناقضات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بين حلفاء الأمس. وكانت دول الكتلة الشرقية تحت قيادة الإتحاد السوفيتي تنظر إلى الحلفاء الغربيين نظرة شك وحذر، على حين كان الغربيين يرون أن الحرب أعطت الإتحاد السوفيتي زخماً كبيراً، ومدت نفوذه في أوروبا الشرقية وآسيا، وجعلته يشكل مع الصين الشعبية ودول أوروبا الشرقية الإشتراكية قوة هائلة لا

بد من احتوائها ومحاصرتها ومنعها من مد نفوذها في أوروبا وآسيا. ولقد أدى هذا الشك المتبادل إلى ظهور سياسة الحرب الباردة التي كان من مظاهرها إقامة طوق يحيط بالمعسكر الإشتراكي، وتألف من حلف شمال الأطلسي NATO ، وحلف جنوب شرقي آسيا CEATO، وحلف البلقان الذي كان يضم تركيا واليونان ويوغسلافيا في ٢٨ شباط ١٩٥٣.

ولقد رأت الدولتان الغربيتان الكبيرتان (أمريكا والمملكة المتحدة) أن من الضروري تطويق الإتحاد السوفيتي من الجنوب بحلف يضم دول شرقي البحر الأبيض المتوسط، والتي كان بعضها مشتركاً أصلاً في حلف شمال الأطلسي (تركيا) ولكن رفض الدول العربية لفكرة الحلف نتيجة لنمو الوعي القومي وكراهية الشعوب العربية للإستعمار في جميع ظواهره وأشكاله، والخوف من انضمام إسرائيل إلى الحلف بحكم موقعها الجغرافي، حملت أمريكا وإنكلترا على التركيز لضم تركيا واليونان إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، مع وضع مشروع تبادلي أعطي اسم «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط». ولكن هذه المحاولة فشلت بدورها أيضاً. وكانت وجهة النظر العربية «بإن هذه المنطقة لا يدافع عنها إلا أبناؤها، وفقاً لما تمليه عليهم مصالحهم وظروفهم ومستقبلهم».

ونتيجة لهذا الفشل، بدأ وزير الخارجية الأمريكية دالاس برحلة إلى الشرق الأوسط، ثم وضعت خطة جديدة تستند إلى نقاط خمس: أولها، استخدام التسهيلات التي تتوفر لبريطانية في المنطقة، مثل القواعد الأمريكية في الظهران بالمملكة العربية السعودية، وأضنه بتركية، والقواعد الإنكليزية في الأردن وليبيا، وذلك للإطلاع بمتطلبات الدفاع. والنقطة الثانية هي دعم الدول التي تقبل التعاون مع الغرب في الدفاع عن العالم العربي وفي طليعة هذه الدول تركيا.

والنقطة الثالثة هي تقديم توصية لدول المنطقة من أجل إقامة (منظمة إقليمية) للدفاع عن الشرق الأوسط دون أن تشترك فيها الدول الغربية، وهذه المرحلة التي بدأ على صورتها حلف (تركيا ـ باكستان)، والذي تطور وأخذ صورة أخرى بانضمام بغداد إليه فيما بعد. وإذا ما نجح الغرب في تكوين هذه المنظمة الجديدة، فإن باستطاعة أمريكا وبريطانية عندها الإشتراك بالمنظمة كأعضاء للمساهمة بواجب الدفاع، وهذه هي النقطة الرابعة. أما النقطة الخامسة والأخيرة فهي الإنضمام إلى حلف شمال الأطلسي عندما يكتمل تنظيم الحلف، وبذلك تتم عملية إحكام طوق الحصار حول الإتحاد السوفييتي.

وعلى الرغم من اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بالنسبة إلى استراتيجية المنطقة، فقد كانت بينهما اختلافات في وجهات النظر، إذ كانت إنكلترا ترى عدم اشتراك دول الشرق الأوسط في الدفاع عن المنطقة، بسبب تخلف هذه الدول إقتصادياً وعسكرياً، كما ترى ضرورة احتفاظ بريطانية بقوات لها في الشرق الأوسط لضمان مصالحها على أن تقوم أمريكا وتركيا وإسرائيل بالدفاع عن المنطقة، على أساس أن الدفاع يتركز في مجابهة العدوان السوفييتي بقوات ميكانيكية ؟ يتم نقلها جواً تدعمها القوات الجوية وتتواجد هذه القوات في قواعد لها في مصر والعراق وشرق الأردن.

أما وجهة النظر الأميركية فكانت تختلف تماماً، ذلك أن أمريكا كانت ترغب في أن تقوم دول المنطقة بالدفاع عن نفسها في إطار منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط. وعلى هذا يجب وضع حل لمشكلتي البترول الإيراني وقناة السويس. وقد ساعدت أميركا فعلاً في حل المشكلتين المذكورتين.

وكانت هذه إحدى نقاط اللقاء مع استراتيجية الإتحاد السوفييتي بالنسبة إلى المنطقة. وقد ظهر ذلك فيما بعد، خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ حيث طالبت الدولتان (الإتحاد السوفييتي وأمريكا) بإيقاف العدوان فوراً وسحب قوات العدوان من مصر.

وكانت وجهة الحكومة العراقية بالنسبة للأحلاف (في تلك الفترة) تختلف عن وجهة نظر البلدان العربية الأخرى. وكان العراق يرى أن أي نظام دفاعي منبثق عن إرادة الدول العربية وحدها لا يمكن له النهوض والتسلح الكامل والتدريب المنظم للقوات المسلحة. وإن ذلك غير ممكن إلا إذا أمكن الإفادة من مساعدات الغرب. وإن لمعسكر الغرب مصالحه في البلدان العربية، وله استراتيجيته ومخططاته ضد الإتحاد السوفيتي الذي يرغب في الوصول إلى البلدان العربية الغنية بمواردها (البترول بصورة خاصة).

ولهذا فإن بالإمكان استثمار هذا الموقف لدعم اقتصاد البلدان العربية، وزيادة تسلحها وقوتها. وعلاوة على ذلك فقد كان نوري السعيد يرى أن بلاده قريبة من الإتحاد السوفيتي، وأن الأكراد الذي يشكلون غالبية السكان في شمال العراق، يخضعون لمؤامرات الإتحاد السوفيتي، وما يبثه الشيوعيون من دعوات إنفصالية ضد نظام الحكم في العراق. وأن الموقف يتطلب ارتباط العراق بالغرب لمجابهة هذا الخطر.

وواضح من خلال عرض وجهات النظر المختلفة إنها تنطلق كلها من منطلق واحد، هو تطوير الوسائط والمخططات الإستعمارية بما يتوافق مع معطيات ما بعد الحرب، ومع ما أخذت تتردد اصداؤه في ضمير الجماهير من حاجات

التحرر والإستقلال والبناء اعتماداً على القوة الذاتية. والملاحظة الثانية هي التشابة الكبير في مبادئ الأحلاف وأهدافها ووسائل عملها وتنظيماتها، ذلك لأنها ولدت كلها في ظرف واحد، وفي فترة زمنية متقاربة، هي أوائل الخمسينات.

ولقد ركزت أمريكا وبريطانيا في دعايتها للحلف على فكرة الدفاع المشترك ضد التغلغل السوفيتي، ومنع تسلل الأفكار الشيوعية إلى البلدان التي ستنضم إلى الحلف. وأفادت من تخلف بلدان المنطقة، فوعدتها بالمساعدات العسكرية والإقتصادية. ووجدت هذه الدعاية صدى كبيراً في الأوساط الحاكمة في بلدان المنطقة نظراً لسيطرة البرجوازية الكبيرة على الحكم فيها، وارتباط هذه البرجوازية مصلحياً وثقافياً بالغرب، وخوفها من انتشار الأفكار الشيوعية أو اليسارية عموماً بين صفوف الجماهير. وبعد مداولات، ووعود، وزيارات ضمنت الدول الغربية اشتراك العراق وإيران وتركيا وباكستان في الحلف، وعقد في بغداد يومي ٢١و٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ اجتماع برئاسة نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية. وحضر عن إيران رئيس الوزراء حسين علاء، وعن تركيا رئيس الوزراء عدنان مندريس، وعن باكستان رئيس الوزراء جودري محمد علي، وعن المملكة المتحدة وزير خارجيتها هارولد ماكميلان، وأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية ممثلين عنها، فحضر سفيرها في بغداد المؤتمر بصفة مراقب، كما حضر ممثل للقوات الأمريكية إجتماع اللجنة العسكرية. وقد رحب المؤتمرون برغبة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في وضع لجنة ارتباط سياسية وعسكرية دائمة بالمجلس، وأن يكون لها مراقب في الإجتماع التأسيسي للجنة الإقتصادية. وأعلنت الحكومة العراقية في المجلس بأن

مسؤولياتها تجاه الحلف وعضويتها بالمجلس الوزاري كما ورد في الميثاق (الفقرة الرابعة) لا تتعارض أو تتناقض مع التزاماتها تجاه معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية. وأكدت الحكومات الخمس (العراق وإيران وتركيا والباكستان والمملكة المتحدة) رغبتها في العمل لإقرار السلام والأمن في الشرق الأوسط والدفاع عن بلادها ضد العدوان والأعمال التخريبية وفق نص المادة (٥١) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، مع العمل لزيادة رفاهية شعوب المنطقة. وتقرر في الإجتماع الأول وعلى ضوء الوضع الدولي المتوتر (آنذاك) الإبقاء على الإتصال الدائم وتنسيق التعاون المستمر لمجابهة كل تهديد لمصالح الدول المشتركة. كما تقرر جعل بغداد مقراً دائماً للحلف، على أن تعمل كل دولة على تعيين مندوب عنها برتبة سفير، وتم تنظيم سكرتارية للمجلس، وتعين مجلس دائم لدراسة المواضيع السياسية والإقتصادية والعسكرية، وتم في أول اجتماع للجنة العسكرية وضع الجهاز العسكري الذي سيعمل على وضع الأسس لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة.

وكانت حكومتا العراق وبريطانيا قد وقعتا اتفاقا بموجب ميثاق الرابع من نيسان (إبريل) ١٩٥٥ . أخذ العراق على عاتقه بموجب هذا الإتفاق مسؤولية الدفاع عن الإقليم، وحماية المواقع الدفاعية في العراق، وبدأت عملية جلاء القوات البريطانية عن قاعدتي الشعبية والحبانية، وبذلك أعلن إلغاء معاهدة ١٩٣٠ المعقودة بين العراق وبريطانيا، وتم توقيع اتفاقية تنص على قيام التعاون والإرتباط العسكري والسياسي بين العراق وبريطانيا، مع حق استخدام المطارات والقواعد العسكرية العراقية من قبل الجيش البريطاني. ومقابل ذلك

فقد عملت بريطانيا على تقديم مساعدات عسكرية للعراق بغية بناء قواته المسلحة وتوفير الإمكانات اللازمة للدفاع المشترك.

وقد أعلن مجلس الحلف في اجتماعه عن تقديره للمساعدات الكبرى التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للدول المنضمة للحلف بشكل معدات عسكرية وأسلحة. وأعلنت حكومة المملكة المتحدة عن استعدادها لتجهيز أقطار الحلف بالطاقة الذرية، وتزويدها بالخبرة العلمية والفنية في هذا المجال، لمساعدتها في تأسيس مشاريع الطاقة الذرية للأغراض السلمية. كما أعلنت أنها ستجهز دول الحلف بالخبرة الذرية التي هي ذات فائدة لحل (المشاكل المحلية والإقليمية). وقد أعلن المجلس عن تقديره لهذا الموقف البريطاني، ووجه اللجنة الإقتصادية للنظر في الطلب العلمي.

ومقابل ذلك فقد حصلت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على فرصة توسيع شبكة قواعدها العسكرية في دول الشرق الأوسط التابعة للحلف، ومن بين القواعد البحرية التي أصبحت تحت تصرف الحلف: موانيء جلجوك واستانبول وأزمير واسكندرونه بتركيا، وكراتشي وشينا جونج بباكستان، وبوشير وبهلوي في إيران، والبصرة في العراق، وفاماغوستا بقبرص، وقاعدة عدن، وبنتيجة توقيع ميثاق الحلف، أخذت أمريكا وبريطانيا في توسيع القواعد البحرية والجوية لدول الحلف ومنها قاعدة كراتشي البحرية، كما حصلت باكستان من البنك الدولي للتعمير على ١٤ مليون دولار لتحقيق هذه الغاية، بالإضافة إلى عشرين مليون دولار حصلت عليها الباكستان في عام ١٩٥٧ لمتابعة تطوير القواعد. وشهدت مطارات دول الحلف وقواعدها البحرية تطوراً كبيراً في تنظيمها وتجهيزها.

وقد انبثقت عن الحلف لجنة إقتصادية مهمتها تطوير ودعم الموارد الإقتصادية والمالية للمنطقة، والإفادة من الخبرات المشتركة وتوجيهها في سبيل التطور الإقتصادي والتعاون في ذلك مع الهيئات والمنظمات الدولية، كبنك الإعمار والإنشاء الدولي، وعقدت اللجنة الإقتصادية لميثاق بغداد في قصر الزهور اجتماعها في يوم ١٩٥٦/١/١٠، وذلك لمدة يومين، وصدر بيان عن أعمال المؤتمر الأول جاء فيه أن اللجنة وضعت مخططاً للإعمار تنفق الحكومة بموجبه ما يزيد على ثلاثة وخمسين مليون جنيه في السنة للإعمار، مما يساعد على رفع المستوى الحياتي للمنطقة، مع دراسات للمشاكل الإقتصادية وتنظيم العلاقات التجارية والمواصلات والزراعة واستثمار الأرض والتعليم والصحة والتعريب، وتقديم اقتراح لتأسيس مركز للتدريب على شؤون الطاقة الذرية في بغداد، بالإضافة إلى تقديم مقترحات لإجراء تنسيق للتعاون في عدد من المجالات المختلفة وتبادل الخبرة بين دول الحلف.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أكثر أطراف الحلف تقدماً في المجال التقني والعلمي. ولهذا فان مضمون تبادل الخبرة يعني تقديم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة خبراتها تلبية لمتطلبات الحلف الدفاعية بالدرجة الأولى.

وحاولت الولايات المتحدة وبريطانيا استمالة البلدان العربية والإسلامية للحلف، ولكن موقف البلدان العربية كان مخالفاً لسياسة الأحلاف. وقد ظهرت حملة من الضغط لدفع البلدان العربية نحو الأحلاف لاسيما بعد العام ١٩٥٦. ولكن فشل العدوان الثلاثي على مصر أعطى جماهير الأمة العربية زخماً قوياً وثقة كبرى بقدراتها وإمكاناتها على مجابهة التحديات. وقد حاولت تركيا الضغط

على سوريا بصورة خاصة على اعتبار أن انضمام سوريا للحلف سيضمن نجاح تكتل المنطقة، كما سينجح في تقسيم العالم العربي إلى كتل متعددة، مما يجهض فكرة الوحدة العربية، ويحطم الإرادة المتصاعدة للقومية العربية. وقد كانت ضغوط تركيا من بعض الأسباب المباشرة لتحقيق مزيد من التلاحم بين مصر وسوريا، ثم انضمام السعودية واليمن إليهما.

وقد أجريت بعض المحاولات لضم الأردن إلى الحلف، ولكن الشعب الأردني أعلن الثورة على سياسة الأحلاف، وسقط هزاع المجالي، وتم طرد غلوب من الأردن، وسار الأردن مع الدول العربية المتحررة.

وقد أنتقل الصراع إلى لبنان بين تياري الإنضمام للحلف ومعارضة الحلف وتفجر هذا الصراع في العام ١٩٥٨ على شكل معارك دموية شملت الإقليم اللبناني وكان من نتيجة هذه الهبة الشعبية في لبنان تجميد طرح موضوع الحلف بالنسبة إليه. وكانت هذه الأحداث كلها تسير جنباً إلى جنب مع المعارضة المنضمة للدول العربية المتحررة التي وضعتها مصر وسوريا، والتي انتهت بإقامة وحدة سوريا ومصر في شباط (فبراير) ١٩٥٨. وكان قيام هذه الوحدة، وتأييد الجماهير لها، من العوامل التي أحبطت عملية امتداد حلف بغداد عربياً. ورغم ذلك فقد تابعت دول الحلف مخططاتها. ونظمت قواتها العسكرية، فأصبحت تزيد على مليون مقاتل (تركيا نصف مليون، وباكستان أربعمائة ألف، وإيران مائة وسبعين الفاً، والعراق خمسين الفاً)، بالإضافة إلى القوات البريطانية التي كانت تزيد من قوتها عن طريق تنظيم القواعد الجوية والبحرية. وقد حاولت بريطانيا بعد أن أرغمت على الجلاء عن مصر مرتين: (في العام ١٩٥٤، وبعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦) أن تجد في عدن والعراق مرتكزات جديدة، وأن

تدعم من وضع قواتها في الخليج العربي، ولكن ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ أخرجت العراق من حلف بغداد الذي أخذ بعد خروج بغداد منه اسم الحلف المركزي CENTO.

لقد كانت إنكلترا العضو المشترك في الأحلاف التي ظهرت خلال تلك الفترة، فكان حلف شمال الأطلسي يضم إليه إنكلترا وكندا، وكان الحلف المركزي يضم إنكلترا وإيران وباكستان، كما كان حلف جنوب شرقي آسيا يضم إنكلترا ونيوزيلندا واستراليا وباكستان. وإن وجود إنكلترا في هذه الأحلاف هو ظاهرة من ظواهر تطوير الأساليب الإستعمارية البريطانيا بما يتوافق مع روح العصر.

ولكن تجارب الشعوب مع الإستعمار أصبحت دليلا واضحاً يوجه خطوات الجماهير والشعوب للإبتعاد عن التحالفات المشبوهة، وهذا ما دفع جماهير الشعب العربي إلى رفع شعار نبذ الأحلاف. والوقوف منها موقف العداء والمقاومة، مما انتهى إلى إحباط هذه الأحلاف في الوطن العربي. وكان البديل لهذه الاستراتيجية الغربية المعاصرة، العمل الجاد لتحقيق الوحدة العربية، وتعزيز تضامن القوى العربية على المستوى المحلي، ودعم استراتيجية الحياد الايجابي وعدم الانحياز الذي تمثل بمؤتمرات باندونغ وبريوني، ودعم حركات التحرر في العالم، وتأييد التنظيمات الإقليمية للقوى المتحررة من الإستعمار حديثاً

مصرع نوري السعيد

بعد هذه التوطئة نستطيع الآن أن نسرد خبر مصرع نوري السعيد. كان العقيد عبد السلام عارف قد أوكل إلى ضابط يدعى بهجت سعيد أمر إلقاء القبض على نوري وقتله فورا إذا حاول الهرب. وكان بيت نوري يقع في محلة الكرخ جنوبي بغداد على الضفة الغربية لنهر دجلة. وليل الثالث عشر من شهر تموز أوى نوري إلى فراشه باكرا، على أمل السفر في الصباح المبكر مع الملك وولي العهد إلى استنبول لحضور الإجتماع التمهيدي لمجلس حلف بغداد. وكان قد طلب إلى العقيد وصفي طاهر، أحد الضباط الأحرار، أن يرافق بهجت سعيد لأن وصفي عمل مرافقا لنوري مدة من الزمن ويعرف منزله حق المعرفة. فوصل الإثنان مع جنودهما عند الساعة الخامسة صباحاً وأحاطا بالمنزل. ويبدو أن أحد خدام المنزل أيقظ نوري السعيد من نومه عندما سمع طلقات نارية وسرعان ما غادر المنزل بثياب النوم من باب خلفي لم يكن الجند قد طوقوه بعد. وهذا الباب يؤدي إلى نهر دجلة. ويبدو أن وصفي طاهر، الذي كان أول من دخل البيت، اكتشف اختفاء نوري فسارع ينقل الخبر إلى زميله، واقتحم الجند البيت إلا أن نوري كان قد غادر المحلة في زورقه.

عبر نوري النهر إلى الرصافة، في الضفة المقابلة، التي كانت تعج بجماهير الناس الذين الهبت الثورة مشاعرهم. عندها استدار يتجه صوب الناحية الشمالية من بغداد على الضفة الغربية. ومن هناك توجه إلى الكاظمية، وهي ضاحية تقع في الشمال الغربي من بغداد، متخفياً بزي إمرأة. وراح يتنقل من بيت إلى بيت إلى أن وصل أخيراً بيت محمود الإستربادي أحد أصدقائه

القدامى. ويبدو أن الرجال الذين أقلوه بزورقهم عبر النهر قد أذاعوا خبر هربه واختفائه. وما أن ترامى الخبر إلى حكومة الزعيم قاسم حتى ثارت في نفوسهم مخاوف من احتمال هجوم يقوم به الأردن. وأعلن عن تقديم جائزة قدرها عشرة آلاف دينار لمن يعثر عليه حياً أو ميتاً. وظل نوري في منزل الإستراباذي حتى الساعات الأولى من النهار عندما أخذت القوة التي كانت تفتش عنه تقترب من المنزل. عندها غادر المنزل سعياً وراء ملجأ آخر. أما لماذا لم يحاول مغادرة البلاد، وقد كان في وسعه ركوب سيارة من الكاظمية التي تقع على طرف الصحراء فأمر لا يزال غامضاً. ولكن يبدو أنه آثر البقاء معللاً النفس أما بفشل الثورة من الداخل، أو بهجوم مضاد من الأردن. وذلك لأن الملك حسين، ملك الأردن، أصبح بعد مقتل الملك فيصل رئيس دولة الإتحاد العربي.

غادر نوري منزل الإستراباذي برفقة زوجة مضيفه بسيارة، أملاً أن يلجأ إلى بيت في جنوبي بغداد على الضفة الشرقية بالنهر يملكه محمد العريبي وهو من كبار شيوخ قبيلة البو محمد. ويبدو أنه بينما كان بانتظار جواب من العريبي غادر المنزل أحد الشباب الموالين للثورة لينقل خبر وصول نوري السعيد هناك. إلا أن نوري كما يبدو كان قد قرر فجأة مغادرة المكان مشياً على الأقدام برفقة زوجة الإستراباذي متخفياً بزي إمراة (لان السيارة التي أقلته إلى هناك كانت قد غادرت المكان.) لكنه ما أن غادر المكان حتى كان خبر وجوده في بيت من بيوت أحد أحياء بغداد الجنوبية قد ذاع. وعندما رأى الناس سيدتين تمشيان على الرصيف وإحداهما ملتفة بالعباءة وقد تدلت من تحتها (البيجاما) صرخ أحد الشبان: هذا هو نوري السعيد! وعندها أدرك نوري أن أمره افتضح ولم يعد يستطيع إخفاءه فتناول مسدسه وأطلق منه الرصاص على نفسه. فهرع

جمهور من الناس إلى المكان، وكـان بينهـم ضـابط سـارع إلى إطـلاق النـار على زوجة الإستربادي فأرداها قتيلة. وقبل أن يصل خبر مصـرع نـوري إلى مسـمع الزعيم قاسم كان قد أرسل وصفي طـاهر لإلقـاء القبـض عليـه، ولكـن وصفي وجد نوري ميتاً، فنقل جثته إلى وزارة الدفـاع. وبعـد أن تفحـص الزعيـم قاسـم الجثة مع بعض الضباط نقلت لتدفن سـراً في مقـبرة الأعظميـة. وفي اليـوم التـالي (١٧ تموز) توجه جمهور من الدهماء كان أعداء نوري قد ألهبـوا شـعورهم، نحـو القبر فنبشوه وأخرجوا الجثة وراحوا يسحلونها في شـوارع بغـداد حتـى وصلـوا أمام مبنى السفارة المصرية حيث أحرقوها.

لم يحتج أحد من الناس، لا من داخل البـلاد ولا مـن خارجهـا، على مصـرع نوري والعائلة المالكة. كان نوري يتوقع تدخـل الأردن المسـلح ولكـن عندمـا لم يلح في الأفق ما يدل على ذلك، راح - كما يروى - يتفوه بعبارات تنم عن خيبة أمله في أصدقائه وحلفائه. والواقع أن عواصم البلدان التي كان نـوري قـد ربـط العراق بمعاهدات معها لم تحتج على الأمر. «كان نوري عجوزاً طيباً» هكذا قـال أصدقائه عنه في لندن ويزيدون:«ولكنه كان بمعـزل عـن سـير الحـوادث. وعلـق آخرون دون مبالاة: «لقد نال نوري كل ما يصبو إليه مـن جـاه». وهـم يعنـون بذلك انه آن الأوان للجيل الجديد لأن يتسلم مقاليد الحكم. غير أن عدداً قليـلاً من أصدقائه المخلصين في لندن أقاموا صلاة تذكارية له وللملك ولولي العهد.

صدى المضاعفات الدولية

جاءت ثورة تموز العراقية مفاجأة تامة للعالم الخارجي في الأوساط الرسمية وغير الرسمية، على الرغم من أن ممثلي الدول الغربية في بغداد كانوا يتوقعون قيام إضطرابات في البلاد. وقد علق الرئيس إيزنهاور صبيحة ١٤ تموز على الأحداث بقوله: «هذه هي البلاد التي كنا نعتمد عليها اعتماداً كلياً في أن تكون الحصن المنيع للاستقرار والإزدهار في تلك المنطقة». وسرعان ما أدركت إنكلترا والولايات المتحدة أنهما إذا لم يتدخلا في الأردن ولبنان، وهما البلدان اللذان كانا هدف القوى الثورية العربية، فسينهار الحكم في البلدين قريباً. وكان رئيس الجمهورية اللبنانية، كميل شمعون، قد ألح في الطلب على الولايات المتحدة لإرسال قوات تدعيم الكيان اللبناني في وجه مد متزايد من الحركات الثورية، ولكن الولايات المتحدة كانت تتردد في الإستجابة اعتقاداً منها بأن الأحداث في لبنان، في ذلك الحين، كانت مسألة داخلية لا تعدو كونها صراعاً على تولي الحكم. وقبل اندلاع الثورة كان العراق يهتم اهتماماً شديداً بالوضع الداخلي في كل من لبنان والأردن. وكان القصد من إرسال اللواء من جلولاء، كما ذكرنا آنفا في أول تموز، ١٩٥٨، إيقاف الحركة الثورية في الأردن، أو التدخل العسكري إذا اقتضت الحالة. غير أن خصوم نوري كانوا يدعون أن الغرض من إرسال الجيش العراقي إلى الأردن هو التوجه إلى لبنان لدعم حكومة الرئيس شمعون. ومهما يكن من أمر، فإن هذا كان رأي الضباط الأحرار في أمر إرسال الجيش العراقي إلى الأردن. فاغتنم الزعيم قاسم الفرصة السانحة وغير وجهة مسيرة الجيش وزحف به على بغداد.

وما أن وصلت أخبار الثورة إلى القاهرة ودمشق حتى كانت الجماهير تتظاهر في الشوارع. وأرسلت كل من القاهرة ودمشق برقيات تهنئة إلى الزعيم قاسم

وحكومته. وكان أول بلد اعترف بحكومة الثورة العراقية الجمهورية العربية المتحدة. فقد أرسلت برقية تعترف فيها بالحكم الجديد في اليوم الذي نشبت فيه الثورة. أما خارج العالم العربي فكانت الكتلة الشيوعية، من بين الدول التي اعترفت بحكومة بغداد الثورية.

وقد تخوف كل من لبنان والأردن من عواقب الثورة العراقية، فبعثا يطلبان إلى الولايات المتحدة وبريطانيا إرسال قوات عسكرية لحمايتهما، فاستجابت بريطانيا إلى طلب الملك حسين بإرسال المد العسكري واستجابت الولايات المتحدة إلى طلب الرئيس كميل شمعون. وإنزال الأسطول الأميركي السادس في المتوسط جنود البحرية في بيروت يوم الخامس عشر من تموز. وفي ١٧ منه أنزل البريطانيون فرقة مظلات في عمان. وكان التدخل الأميركي البريطاني، في لبنان والأردن إنذاراً إلى الكتلة السوفياتية بأن الغرب لن يسمح بتوسيع رقعة النفوذ الشيوعي في المنطقة.

أما الحكم الجديد في العراق فقد اعتبر إنزال الجيوش في الأردن ولبنان مقدمة لغزو الأردن البلاد العراقية، إذ انه كان من حق الملك حسين الشرعي، بوصفه وريث الملك فيصل الثاني وحاكم دولة الإتحاد العربي أن يزحف على بغداد، غير أن بريطانيا والولايات المتحدة أبلغتا الزعيم قاسم بواسطة سفارتيهما أنهما لا ينويان التدخل في شؤون العراق الداخلية. وقد أكد الزعيم قاسم من جانبه لكل من بريطانيا والولايات المتحدة بأن حكومته ستحترم تعهدات. العراق للدول الأجنبية بما في ذلك اتفاقيات النفط، كما انه تعهد لهما بأن يدفع التعويضات عن الأضرار التي لحقت بالأملاك والمؤسسات الأجنبية. لقد كان الزعيم قاسم متلهفاً لأن يحظى باعتراف إنكلترا والولايات المتحدة بحكومته الجديدة وفي أقرب وقت ممكن كي يتمكن من ضبط أموره الداخلية. وفي أول

آب (أغسطس) من سنة ١٩٥٨، أي بعد الثورة بأسبوعين اعترفت كل من بريطانيا والولايات المتحدة بالعهد الجديد في العراق، على الرغم من أن الملك حسين وغيره ممن كانوا يتعاطفون مع العهد السابق في العراق، لم يتوقعوا أن يكون الإعتراف بهذه السرعة. وكانت تركيا، وهي إحدى الدول التي وضعت صيغة حلف بغداد، قد اعترفت بالزعيم قاسم وحكومته في ٣١ تموز (يوليو).

ولو أن التدخل الأميركي في لبنان قد تم قبل ثورة تموز لما كان العراق شعر بضرورة إرسال جيش إلى الأردن ولما كانت الثورة قد وقعت في ١٤ تموز. ولكن تدخلاً كهذا التدخل كان من شانه أن يلهب الشعور في العالم العربي ضد الغرب وأن يمهد السبيل لانتشار النفوذ الشيوعي. ثم لو أن التدخل حدث لما أوقف الضباط الأحرار حركتهم السرية، ولكانوا قاموا بثورتهم عند أقرب سانحة ممكنة، مالم تكن قد اتخذت مقابل ذلك إجراءات جذرية حاسمة. وإن الفئة الحاكمة في بغداد لم تكن على إطلاع واسع في ما يخص بخطورة الوضع، كما أنها لم تكن على استعداد للتنازل عن بعض سلطاتها للجيل الجديد. أما نوري السعيد الذي تقدم في السن، فكان منهمكاً بالقضايا الخطيرة المتعلقة بالسياسة الخارجية، فضلاً عن انهماكه بالإنماء الإقتصادي، بحيث أنه لم يكن ليكترث لأمور الأمن الداخلي واستقراره. وقد سئل ذات مرة عن المعارضة فأجاب بايجاز:«إن المعارضة لا تتعدى كونها معارضة من بضع مئات من الطلبة والمحامين، وهذا أمر تستطيع الشرطة أن تعالجه». لقد كان نوري كما يبدو راضياً عن حالة الأمن الداخلي واستقراره حتى ذهب إلى حد التصريح: «لم يخلق بعد الرجل الذي سيجرؤ على اغتيالي».

التأييد العربي للثورة

رحبت معظم الدول العربية بثورة تموز. أما عبد الناصر فقد رحب بها على أمل أن ينضم العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة. وعند نشوب الثورة لم يكن جمال عبد الناصر في القاهرة، بل كان في زيارة رسمية ليوغسلافيا حيث التقى تيتو في جزيرة بريوني. وكان قد سمع خبر الإنقلاب من الراديو، ثم تلقى بعد ذلك برقيات رسمية من بغداد والقاهرة تتضمن خبر الإنقلاب ونجاحه، كما كانت تتضمن طلباً إليه بأن يعترف بالحكومة الجديدة. ولكن ناصر كان يريد تقديم عون إلى العراق يفوق كثيراً الإعتراف بالحكم الجديد. فما أن نزل الجيش الأميركي على الشاطئ اللبناني في ١٥ تموز، الذي اعتبر بادئ الأمر أنه مقدمة للهجوم على العراق، حتى سارع جمال عبد الناصر إلى اتخاذ قرار بالوقوف إلى جانب العراق. فغادر بريوني متوجهاً إلى موسكو في ١٦ تموز (يوليو)، وبعد أن تشاور مع خروتشوف حول الوضع في الشرق الأوسط، عاد إلى دمشق في يوم ١٨ تموز (يوليو). ولسنا نعلم يقيناً ماذا جرى من حديث بين ناصر وخروتشوف، ولكن عبد الناصر، في الخطاب الذي ألقاه في دمشق في ١٨ تموز (يوليو)، ألمح إلى أن أي هجوم على العراق يعتبر هجوماً على الجمهورية العربية المتحدة. وفي الخطاب الذي ألقاه في القاهرة بمناسبة ذكرى ثورة مصر في ٢٢ تموز(يوليو) أعلن بأن خروتشوف وعد بتقديم العون للمحافظة على السلام والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وعلى استقلال البلدان العربية. غير أن خروتشوف نفسه لم يوجه أية تهديدات، ربما لإن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا قد أعلنتا أنهما لن تتدخلا في شؤون العراق الداخلية. ولكنه دعا الدول

الغربية إلى اجتماع قمة يعقد في جنيف لبحث إقرار السلام والمحافظة على الأمن في الشرق الأوسط.

ولم يقتصر الأمر على هذا، بل أن جمال عبد الناصر تعهد بتقديم العون العسكري للعراق حين أعلن ذلك في عبارته التي قال فيها«إن أي هجوم ضد العراق يعتبر هجوماً على الجمهورية العربية المتحدة»؟. لقد كان هذا تعهداً جدياً ورسمياً ولم يكن مجرد مجاملة. وفي ١٩ تموز (يوليو) بادر العراق رسمياً إلى الدخول في مفاوضات لعقد اتفاقية للمساعدات العسكرية، وذلك بعد يومين من إنزال البريطانيين جنوداً في الأردن، وقررت حكومة الثورة إرسال وفد إلى دمشق حيث كان الرئيس عبد الناصر يقوم بزيارة لسوريا. وفي اليوم ذاته وقعت الإتفاقية. ونصت الإتفاقية على أن البلدين، العراق والجمهورية العربية المتحدة، يؤكدان من جديد احترامهما للمواثيق السابقة ولاتفاقيات التعاون بينهما في المجال السياسي والعسكري والإقتصادي والثقافي، ويعلنان تمسكهما بميثاق جامعة الدول العربية، وبمعاهدة الأمن الجماعي وبشرعية هيئة الأمم المتحدة. ويعلنان عن تعاونهما ضد أي هجوم عليها أو على إحداهما. وفي الخطب التي تبودلت بين عبد الناصر والوفد العراقي أعلن أيضاً أن الجمهورية العربية المتحدة على استعداد لمساندة الثورة العراقية بقوة السلاح إذا اقتضى الأمر. وكان الوفد العراقي يضم أعلى الضباط رتبة بعد الزعيم قاسم، فكان يرئس الوفد المؤلف من ثلاثة وزراء من كبار الضباط العقيد عبد السلام عارف، معاون رئيس الأركان ونائب رئيس الوزارة. وكانت الخطب التي تبادلها الفريقان مفعمة بروح الوطنية الملتهبة. وبدا كأن البلاد العربية الرئيسية ــ مصر وسوريا والعراق ـ اجتمعت أخيرا لوضع صيغة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة

التي كانوا يحلمون بتحقيقها منذ أمد طويل. وأعلن الفريقان بأنهما مستعدان للتوقيع على أي اتفاق يعرضه أحد الفريقين على الآخر.

يبدو أن عبد السلام عارف هو الذي فاتح جمال عبد الناصر بأمكانية انضمام العراق إلى الجمهورية العربية وذلك في أثناء الحديث الخاص الذي دار بينهما، ألا أنه لم يصدر بيان رسمي بهذا الشأن. لقد كانت القضية عرضة للجدل والنقاش، فضلاً عن الخلاف في وجهات نظر الفريقين مما أدى في النهاية إلى انقسام داخلي، ترك أثراً بالغاً في العلاقات العراقية مع الجمهورية العربية المتحدة.

كان للتعهد الذي قطعته الجمهورية العربية المتحدة على نفسها بتقديم العون العسكري للعراق أثره في دعم الثورة وتعزيز مركزها أكثر مما كان له أثره في دعم العراق ضد هجوم خارجي. فقد وصلت إلى بغداد بعثة عسكرية مصرية بعد الثورة بأسبوع واحد، ثم تلا ذلك إرسال عون عسكري، لم يكشف النقاب عن نوعه أو حجمه.

كان من الطبيعي أن يشجع دعم ناصر للعراق الدول العربية الأخرى على الإعتراف بالحكم الجديد فيه. فاليمن ـ التي أصبحت عضوا مؤسساً في الجمهورية العربية المتحدة ـ كانت البلد العربي الثاني الذي اعترف بالحكم الجديد في العراق وفي وقت واحد تقريباً مع مصر. وبعد انقضاء أسبوع كان السودان وتونس والمغرب والعربية السعودية قد اعترفت جميعاً بحكومة العراق الجديدة. ولعل السعودية كانت على استعداد لأن تعترف بحكومة الثورة في العراق قبل هذا الحين، ولكن ولي العهد فيصل، وكان رئيس للوزارة آنذاك آثر

التريث قليلاً ليتأكد من رسوخ قدم الحكم الجديد، واهم من ذلك حتى لا يقال بأن التسرع في الإعتراف عمل ينطوي على الحقد والشماتة بما حل بالعائلة المالكة في العراق.

أما الحكومات العربية التي ترددت في الإعتراف بالحكم العراقي الجديد فقد تريثت مدة أطول. والسبب في ذلك يعود، إما إلى أن هذا الحكومات أرادت أن تعبر عن أسفها للطريقة التي قتل فيها أفراد العائلة المالكة، وإما لأن العراق قد انضم إلى حركة ثورية كانوا يخشون امتدادها إلى بلدانهم، فموقف الأردن كان موقفا عدائيا بسبب القرابة التي تربط الملك حسين والعائلة المالكة في العراق، وسبب ذلك أن الأردن كان فريقا في الإتحاد العربي الذي أنشئ بين العراق والأردن. وأما ليبيا، وعلى الرغم من أن عامة الشعب هناك كانوا يتعاطفون مع كل ثورة. فإنها لم تستعجل الأمور، لأن الملك إدريس كان يعطف على العائلة المالكة في العراق. ومع هذا فإنه لم يكد ينقضي شهر على قيام الثورة بالعراق حتى اعترف بالحكم الجديد أكثر من خمسين دولة من كلا المعسكرين الشرقي والغربي. ثم لم يمض وقت طويل حتى برهن الحكم الجديد في العراق أنه حكم راسخ ثابت الأركان كأي حكم عربي آخر.

عودة إلى الساحة السورية

عاشت الجماهير العربية نشـوة انتصارهـا... موجـة عارمـة مـن البشـر ترفـع رايات القومية العربية وتبارك انتصار مصر ـ بعد انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية من قناة السويس ـ وراحت تنادي بالوحدة الفورية بين سورية ومصر.

عاشت الولايات المتحدة بالمقابل قلقاً عميقاً بعد أن فقد النفوذ الغربي جذوره في هذه المنطقة ذات الموقع الإستراتيجي والغنية بالثروة النفطية.

أجهضت كل المؤامرات في سورية، وفشلت محاولات جرها وإلحاقها بالتاج الهاشمي، وبحلف بغداد، وانحسر النفوذ البريطاني ـ الفرنسي عن المنطقة إلى غير عودة، ووجد العرب أنفسهم لأول مرة منذ انبعاث قوميتهم متحررين من النفوذ الغربي.

هدد إغلاق قناة السويس، وتفجير أنبوب النفط العراقي في سورية، إمدادات النفط العربي المتجهة إلى أوربا، بينما حيت الجماهير الصداقة العربية ـ السوفييتية، وباركت إنذار بولفانين إبان أزمة السويس، وهتف القادة العرب تحية للموقف السوفييتي، ووصلت شحنات الأسلحة السوفييتية إلى اللاذقية والإسكندرية، ووصل معها إلى المكتبات عشرات المؤلفات السوفييتية بالعربية، ونشط الحزب الشيوعي السوري بصورة لامثيل لها، وتحالف أعداء الأمس

لإقامة الجبهة البعثية ـ الشيوعية، والتحمت الجماهير مع البعث والتحم البعث والجماهير مع عبد الناصر.

كانت هذه مؤشرات كافية، لتعميق القلق الأمريكي حول مستقبل المنطقة، فلقد ذاق العرب الأمرين من العهود المظلمة التي حملت وصاية غربية على مقدراتهم.. كانوا لايصدقون ما يحاول الغرب غرسه في أذهانهم، حول خطر الشيوعية الدولية، لكنهم اليوم يؤمنون بأن تكالب أمريكا على المنطقة هو الخطر الحقيقي على حريتهم.

في غمار هذه الدوامة الأمريكية القلقة، وما حملته أجهزة الإعلام الغربية من مقالات مطولة حول شحنات الأسلحة السوفييتية إلى سوريا ومصر، وجدت إدارة ايزنهاور أن المناخ مناسب لطرح نظرية الفراغ في الشرق الأوسط.

مبدأ ايزنهاور:

في ١٩٥٧/١/٥ وجه الرئيس الأمريكي إيزنهاور رسالة إلى الكونغرس الأمريكي جاء فيها:

"يشغل بال الولايات المتحدة الوضع غير المستقر في الشرق الأوسط الذي يتزايد فيه يوماً بعد يوم عدم الإستقرار حيث تستغل الشيوعية العالمية هذا الوضع لفرض هيمنتها على شعوب هذه المنطقة، وبما أن الشرق الأوسط هو المعبر الوحيد الحر بين القارات الثلاث (آسيا وافريقيا وأوربا) لذا فإن تسلط الإتحاد السوفييتي على هذا المعبر الوحيد بين القارات يخنق الحياة الإقتصادية في أوربا الغربية، ويعرضها للخطر، ويقضي على آثار مشروع مارشال، ونظام

الدفاع عن شمال الأطلسي. إن البلدان الحرة في الشرق الأوسط تحتاج إلى القوة للدفاع عن استقلالها، وجلها تتلهف للحصول على هذه القوة من الغرب، ولهذا إني أقترح أن تقوم الولايات المتحدة بما يلي:

١ـ التعاون مع جميع الدول في الشرق الأوسط أو مجموعات هذه الدول وتقديم المعونة لها منفردة أو مجتمعة، ودعم قدراتها الإقتصادية.

٢ـ وضع برنامج للمساعدات العسكرية يستند على دعم قدرات البلدان الحرة الذاتية.

٣ـ القبول بفكرة أن المساعدات العسكرية والتعاون العسكري يعني استخدام الولايات المتحدة جيوشها لحماية أراضي بلدان الشرق الأوسط والدفاع عن استقلالها ـ في حال طلبها ـ ضد أي عدوان عليها من قبل جيش مسلح من الخارج يستهدف تحقيق السيطرة الشيوعية العالمية على شعب من شعوب الشرق الأوسط.

٤ـ استخدام الأموال المخصصة في قانون الأمن القومي لعام ١٩٥٤ لتحقيق أهداف هذا البرنامج.

وافق الكونغرس الأمريكي على "مبدأ ايزنهاور" ورصد مبلغ ٢٠٠ مليون دولار كمساعدات إضافية لدول الشرق الأوسط (الأردن ــ لبنان ــ العراق) ونتج عن إجتماع "برمودا" بين "ايدن وايزنهاور" انضمام الولايات المتحدة إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد. كما صدرت الأوامر للإسطول السادس في

المتوسط لتنفيذ "المبدأ" وأعطيت للرئيس سلطات إستثنائية لإستخدام القوات الأمريكية دون موافقة مسبقة من الكونغرس.

أعلن العراق ولبنان تأييدهما لمبدأ "ايزنهاور" بينما بقيت الموافقة الأردنية ضمنية بسبب الوضع الداخلي، أما السعودية فقد استنكفت عن إعطاء رأي محدد بينما رفضت كل من سوريا ومصر مشروع ايزنهاور.

وعلى الصعيد الدوبلوماسي وجه ايزنهاور دعوة للملك "سعود" لزيارة واشنطن نيابة عن العرب لبحث تفاصيل المشروع: فدعا الملك رؤساء سوريا ومصر والأردن للإشتراك في مؤتمر بالقاهرة لبحث الموقف العربي الموحد.

١ـ دعوة الولايات المتحدة إلى تأييد إسرائيل.

٢ـ القبول بمبدأ المساعدات غير المشروطة.

في واشنطن نجحت الدوبلوماسية الأمريكية في توقيت زيارة الملك "سعود" مع زيارة "الأمير عبد الإله" الوصي على عرش العراق، كما نجحت في ترتيب اجتماع تاريخي بين قائدي السعودية والهاشمية، لإزالة خلافات تاريخية كادت تودي بالمصالح الأمريكية في المنطقة، ويبدو من مجمل الأحداث التي تلت اجتماع (سعود ـ عبد الإله) نجاح الوساطة الأمريكية في إحداث تنسيق سعودي ـ عراقي ـ أردني في وجه التنسيق السوري ـ المصري، فأصبح البيان الثلاثي الذي صدر بالقاهرة ١٩٥٦/٣/١٢ حبراً على ورق.

شهد لبنان في شهر أب ١٩٥٨ أول تطبيق عملي لمشروع ايزنهاور، في ١٦ آذار ١٩٥٧ أعلن شمعون موافقته على مشروع ايزنهاور، وفي حزيران عام

١٩٥٨ منحت الولايات المتحدة لبنان مساعدات اقتصادية (٢٠ مليون دولار) لتمكين الرئيس شمعون من تعديل الدستور وضمان انتخابه لفترة رئاسية ثانية. فأثار هذا التوجه نزاعاً مسلحاً داخلياً بين أنصار شمعون والمعارضين له، في ٢٥ تموز ١٩٥٨ أعلن شمعون وجود "اعتداء خارجي على لبنان" وطالب ايزنهاور بتنفيذ مشروعه لحماية النظام في لبنان، فجرى إنزال ١٠ آلاف من مشاة البحرية الأمريكية مع إيفاد وسيط أمريكي (روبرت مورفي)، لكن المقاومة اللبنانية أفشلت مخطط " شمعون ـ دالاس" واستطاع الجيش اللبناني بقيادة "فؤاد شهاب" حسم الموقف باستخدامه الدستور القائم وتم انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية خلفاً "لكميل شمعون".

إذا كان مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وحلف بغداد، قد انتهيا إلى ذلك الفشل، فإن أمريكا على ما يبدو وجدت فرصتها، بعد الإنهاك النفسي والإقتصادي التي وصل إليها الصراع الدامي بين الاستعمارين الإنكليزي والفرنسي من جانب وشعوب آسيا وإفريقيا من جانب آخر، فتدخلت لإزاحة بريطانية وفرنسا، حتى تمسك وحدها بالشعوب المكافحة قبل أن تتمالك نفسها، وتسترد عافيتها، وهذا ما يفسر توقيت الإعلان عن مشروع ايزنهاور.

لكن أمراً غاب عن فكر مدبري السياسة الأمريكية وهو: إذا كان الصراع قد أنهك قوى الإستعمار لأنها قوى تحركها أطماع ولاتحركها قضية، لكنه ضاعف من قوة الشعوب المكافحة من أجل حريتها، لقد وجدت الإدارة الأمريكية في الوطن العربي منطقة ضعف في حلقة الأحلاف التي تقيمها حول الدول الإشتراكية، إذا امتنعت معظم الدول العربية على كل الأحلاف العسكرية التي طرحت عليها لسد الثغرة بين حلفي الأطلسي وجنوب شرق

آسيا، فجاءت تطرح مشروع إيزنهاور لسد الفراغ الذي أحدثه الموقف العربي الرافض للإستعمار.

آل مشروع إيزنهاور إلى الفشل، فقد حققت القومية العربية، وفكرة الحياد الإيجابي، تطوراً ثورياً، حول ميزان القوى داخل الدول العربية وفي آسيا وإفريقيا حدث تحولاً محسوساً نحو التحرر والوحدة.

قبل عام واحد كان الإتجاه الذي تمثله سوريا ومصر يتمتع بتأييد أقلية مهددة بالتطويق من قبل الحكومات الرجعية المحيطة، لكنه اكتسب التفافاً جماهيرياً سريعاً حتى أصبحت الحكومات الرجعية تخشى التطويق وتحاول مهادنة سوريا ومصر والسير معها، إلى منتصف الطريق حتى تتجنب الإنهيار أمام الضغط الشعبي العارم. إن ما فعله مشروع إيزنهاور وما أنتجته سياسة القوة الأمريكية تجاه المنطقة، كان عكس ما هدفت إليه. ازداد تلاحم الجماهير مع حكومة التجمع القومي في سوريا، وازداد الإلتفاف حول الثورة المصرية، وتعمقت الصداقة العربية ـ السوفييتية، فشملت إلى جانب شحنات السلاح، مجالات التعاون الإقتصادي والفني والثقافي، فلم يبق أمام الولايات المتحدة إلا التآمر والغزو العسكري من الخارج حتى تمنع الوحدة المصرية ـ السورية وتمنع انتشار الصداقة العربية ـ السوفييتية.

الإنتخابات التكميلية:

كان الإعلان عن بدء الإنتخابات التكميلية بتاريخ ١٧ أيار ١٩٥٧ في محافظات دمشق وحمص والسويداء، إثر محاكمة أربع نواب، بعد ثبوت إدانتهم في المؤامرة العراقية ـ البريطانية ـ الأمريكية لقلب نظام الحكم في سوريا، المختبر

الحقيقي لمدى تعلق الجماهير بالسياسة التحررية التي انتهجتها حكومة التجمع الوطني بتأثير من حزب البعث والحزب الشيوعي السوري.

إن وصفاً للمعركة الإنتخابية التي جرت في دمشق بين رياض المالكي مرشح حزب البعث ومصطفى السباعي مرشح أحزاب اليمين (الشعب ـ الإخوان المسلمين) مؤشراً على نتائج الإختبار... لقد برهنت الجبهة (البعثية ـ الشيوعية) على التفاف جماهيري لم يسبق له مثيل، برهن عليه فوز ثلاثة مرشحين من حزب البعث، في الإنتخابات التكميلية، بينما فاز المرشح الرابع عن كتلة العشائر.

عزز حزب البعث مركزه داخل مجلس النواب، بينما فقدت أحزاب اليمين ثلاثة مقاعد فشعرت بالخطر، في مطلع حزيران هدد "رشدي الكيخيا" زعيم حزب الشعب بالإستقالة مع مؤيديه من مجلس النواب، وذلك رداً على خطاب السيد "خالد بكداش" الذي هاجم فيه حزب الشعب واتهمه بالتبعية للرجعية والإستعمار، بينما وقف السيد "أحمد قنبر" مكيلاً للحكومة بسبب تغاضيها عن تصريحات "بكداش" الذي اتهمه باستخدام المنبر النيابي للدعاية الشيوعية، وأشار "قنبر" إلى أن حكم إرهاب خطير يسيطر على المجلس وهو يقف معارضاً لهذا الإرهاب وللحكومة ويتحداهما.

أراد نواب حزب الشعب إحداث بلبلة في مجلس النواب بانسحابهم الجماعي منه، لكنهم سرعان ما أدركوا أن محاولتهم كانت غير ناجحة، استمرت حكومة العسلي التي حققت استقراراً لم تشهده البلاد من قبل، وباشرت خططاً للتنمية تفوق كثيراً إمكانيات الإستثمارات الفردية التي اعتمدت عليها تنمية البلاد في

الماضي، حيث اتضح للحكومة أن بناء السدود وإقامة المصانع واستصلاح الأراضي لايتم إلا في إطار خطة اقتصادية تنفذها الدولة.

الإتفاقات الإقتصادية مع الإتحاد السوفييتي:

لم يأت التعاقد الإقتصادي مع الإتحاد السوفيتي إلا بعد حين من صفقات الأسلحة، فقد لمس المسؤولون خطر الحصار الإقتصادي الذي أقامته الدول الغربية حول سوريا لإجبارها على الخضوع، حاولت سوريا فك هذا الحصار بإرسال وفود إلى دول أوربا الغربية، فأوفدت السيد فاخر الكيالي إلى بلجيكا، والسيد خالد العظم إلى ألمانيا الغربية، لكن محادثاتهما كانت غير مجدية، رفضت كل الدول الغربية تقديم مساعدات إقتصادية أو منح البلاد قروض لإجال طويلة تستطيع بواسطتها النهوض.

كانت الأسلحة السوفييتية تتكدس في العراء، فالجيش بحاجة إلى أبنية وتجهيزات، بينما أصيب الإستثمار الفردي بالكساد بالإضافة إلى عجزه عن الإستثمار في المشارع الحيوية التي تتطلبها البلاد، كإقامة شبكة المواصلات لنقل المحاصيل من الجزيرة إلى اللاذقية، واستثمار الثروة البترولية والمعدنية، وتنفيذ خطة إقتصادية طموحة من شأنها رفع المستوى الإقتصادي للبلاد.

في شهر آذار ١٩٥٧ تعاقدت الدولة مع شركة "تكنواكسبورات" التشيكوسلوفاكية لإنشاء مصفاة حمص، وفي مطلع شهر أب وصل إلى موسكو السيد خالد العظم على رأس وفد إقتصادي وعسكري، فأجرى محادثات مع

السيد "كوسيغين" نائب رئيس الوزراء السوفييتي عرض خلالها الجانب السوري:

١ـ إطالة أمد استحقاقات صفقات السلاح إلى عشر سنوات أخرى.

٢ـ تنفيذ المشاريع العمرانية في البلاد بالإتفاق على تسديد نفقاتها على أقساط.

٣ـ تنفيذ مشاريع أبنية الجيش وتسديد نفقاتها على أقساط.

٤ـ مساعدة الحكومة السورية في عمليات التبادل التجاري وخاصة بالنسبة للمحاصيل الزراعية.

وافق الجانب السوفييتي على المقترحات السورية، وتم التوقيع على الإتفاقيات الخاصة بها في ٦أب ١٩٥٧، مما أثار حملة إعلامية غربية مركزة ضد سورية، وصفتها بأنها قاعدة للشيوعية الدولية، بينما لم تجد الولايات المتحدة أمامها. وقد استفردت بالمنطقة سوى التآمر لقلب نظام الحكم، أو غزو سورية من الخارج.

المؤامرة الأمريكية على سورية:

بعد أسبوع واحد من التوقيع على الإتفاقيات مع الإتحاد السوفييتي أصدرت الحكومة السورية بياناً بتاريخ ١٢/٨/ ١٩٥٧ بعنوان "تفاصيل المؤامرة الأمريكية على سورية" جاء فيه:

"لم يرق للإستعمار الأمريكي أن تظل سورية حرة طليقة. فسعت مرات عديدة إلى قلب نظام الحكم في سورية حتى يحل محله حكم يستند إلى حراب

الأجنبي فينكل بأفراد الشعب ويكيد لهم ويمتص خيراتهم، أرسل الأمريكيون أمهر خبرائهم بالتآمر "هوارد ستون" فبدأ بإجراء اتصالات مع بعض رجال الحزب القومي السوري الإجتماعي للإحتكاك بضباط الجيش بهدف تبديل الأوضاع في سورية، بالتعاون مع العقيد ابراهيم الحسيني الملحق العسكري السوري في رومة وذلك تمهيداً لإعادة الشيشكلي إلى البلاد.

أكد "الحسيني" لأحد ضباط الإستخبارات الذي دس بين المتآمرين أنه اتفق مع السلطات الأمريكية للحصول على معونة مالية قدرها ٢٠٠ــ ٤٠٠ مليون دولار لقاء تصفية الحكومة الراهنة في سورية وعقد صلح مع إسرائيل.

ولخص "الحسيني" خطته للإستيلاء على السلطة بقوله: "تقوم بعض قطعات الجيش بالتحرك إلى العاصمة لإحداث انقلاب عسكري بينما يقوم عملاء أمريكيون باغتيال مجموعة من الضباط ضماناً لنجاح الإنقلاب.

أما "أديب الشيشكلي" فقد تسلل متنكراً إلى سورية وأقام في منزل أحد الدوبلوماسين الأمريكين لإجراء اتصالات مع الضباط لضمان انضمامهم إلى الحركة. ولما لمس عدم جدوى الخطة، فر من دمشق إلى مكان مجهول بعد استلامه جزءاً من أموال المؤامرة.

كشفت السلطات السورية المؤامرة قبل استفحال خيوطها، وطردت ثلاثة من الدبلوماسين الأمريكين لثبوت اشتراكهم في المؤامرة، بينما ردت الولايات المتحدة على ذلك، بطرد السفير السوري من واشنطن «فريد زين الدين» وتحرك الأسطول السادس إلى الشواطىء السورية، فنظمت المقاومة الشعبية،

وحمل الشعب السلاح للتصدي للغزو الأمريكي، لكن الغزو لم يحـدث... حيـث صدرت الأوامر للأسطول السادس بالعودة إلى برنامجه الروتيني.

تعيين اللواء عفيف البزرة رئيساً للأركان:

في مطلع شهر حزيران قدم رئيس الأركان العامـة اللـواء توفيـق نظـام الديـن مشروع مرسوم بإحداث تنقلات في صفوف بعض الضباط، فرفض السيد خـالد العظم هذا الإجراء ووصفه «بأنه حدث كبـير لا أوافـق عليـه فأنـا لا أقبـل بـأن يعمل في الوزارة وزير يغير الإتجاه الذي تسير عليه الحكومة».

عـرض السـيد خـالد العظـم بوصفـه وزيـراً للدفـاع، الموضـوع علـى مجلــس الوزراء، فأكد رئيس الوزراء استغرابه لهذه الخطوة التي تتضمن إبعاد «للسراج» الذي كشف المؤامرة العراقية ضد سورية عام ١٩٥٦

أصر رئيس الأركان على موقفه بحجة انقسام الضباط على أنفسهم، السراج والضباط البعثيون في جهة، والمقدم النفوري والبزرة وغيرهما في جهة أخرى.

في ٢ حزيـران أعلنـت بعـض القطعـات العسـكرية في قطنـا تمردهـا ومنعــت الضباط الذين أوفدهم رئيس الأركان من دخول القطعات، بينما أعلنت قطعات حوران عزمها الزحف إلى قطنا لإنهاء هذا العصيان، وجندت الشرطة العسكرية عناصرها وبدأت بإقامة المتاريس والحواجز على طريق دمشق ـ قطنا.

بادر وزير الدفاع إلى دعوة الضباط لإجتماع حضره: «نظام الدين، البزري، النفوري، السراج، ومصطفى حمدون، بالإضافة إلى رئيس الوزراء وبعض الوزراء، اتفق في الاجتماع على إصدار قرارات بتعيين البزري رئيساً للشعبة الأولى، والسراج رئيساً للشعبة الثانية، والنفوري رئيساً للشعبة الثالثة، وحمدون رئيساً للشعبة الرابعة، وبقي اللواء توفيق نظام الدين رئيساً للأركان.

وفي ١٤ آب قدم اللواء نظام الدين استقالته من الجيش بعد وضوح الصورة التي تؤكد سيطرة الضباط الأربعة على شؤون الجيش، صدر مرسوم بتعيين اللواء عفيف البزرة رئيساً للأركان، وقد وصفته صحيفة النيويورك تايمز بأنه شيوعي ومؤيد للسوفييت.

أثار تعيين اللواء البزرة استياء الأوساط الأمريكية، فازدادت السماء السورية تلبداً في وجه السياسة الأمريكية، وبات تطبيق مبدأ ايزنهاور ضد سورية أمر لا مفر منه.

بعثة اندرسون ومحاولة تطبيق مبدأ ايزنهاور:

في مطلع شهر أيلول وصل إلى العاصمة التركية «لوي اندرسون» وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، وأجرى محادثات عاجلة مع السيد «عدنان مندريس» رئيس وزراء تركيا بهدف الحصول على معلومات حول الوضع في سورية، ووصل إلى أنقرة أيضاً الأمير «عبد الإله» الوصي على العرش العراقي، مع رئيس أركانه الفريق رفيق عارف، والملك حسين مع وزير خارجيته السيد سمير الرفاعي، عقد الجميع «طاولة مستديرة» لدراسة الوضع في سورية، أثناء هذا

الإجتماع الرباعي طار اندرسون إلى بيروت، وتحدث سريعاً إلى «كميل شمعون» ثم عاد إلى أنقرة لإطلاع حلفائه على الموقف اللبناني.

ماذا جرى في اجتماع أنقرة؟

١ـ كشف الفريق رفيق عارف رئيس الأركان العراقي، الموقف الأمريكي كما عكسه أندرسون بقوله: «ستصبح سورية جهاز إرسال للنفوذ السوفييتي في المنطقة، فقد استلمت وسوف تستلم شحنات كثيرة من الأسلحة السوفيتية، ووصل معها مجموعة من الخبراء السوفييت الذين سيحولون سورية إلى معسكر سوفييتي، وأكد أندرسون بأن هدف مهمته هو مناقشة الوضع في سورية وطلب مساعدتهم في منع التهور السوري، وقال: «إذا قررنا اتخاذ عمل عسكري ضد سورية، فيجب إيجاد المبررات له، لكي يصبح من الممكن الدفاع عنه في الأمم المتحدة، وعلينا تطمين الدول العربية الأخرى بأن ما نقوم به ليس حرباً ضد سورية، وإنما هو إجراء ضد حالة شاذة، ونصح اندرسون العراق بعدم المطالبة بوحدة سورية- عراقية فورية حتى لاينكشف الغرض من هذه الخطة».

٢ـ عقد السيد «لوي أندرسون» بعد عودته إلى واشنطن مؤتمراً صحفياً قال فيه:

«إن الوضع في سورية خطير جداً، والولايات المتحدة مهتمة اهتماماً عميقاً بما يجري في سورية ومصر اللتين أصبحتا فريسة للشيوعية الدولية»، وقال: «لقد رفعت تقريري إلى وزير الخارجية «دالس» في إطار هذه الروح».

٣ـ نشرت صحيفة النجم الأحمر السوفيتية تعليقاً على إجتماع أنقرة جاء فيه:

تتلخص أهداف جولة أندرسون بغزو سورية حسب الخطة المتفق عليها وهي:

ـ قيام إسرائيل باستفزازات عسكرية على الحدود مع سورية.

ـ حشد القوات التركية على الحدود الشمالية لسورية، بهدف المناورات العسكرية.

ـ حشد القوات العراقية على الحدود الشرقية لسورية بهدف صد العدوان الإسرائيلي.

ـ البدء بالغارات الجوية العراقية ـ التركية على القرى السورية بحجة خرق القوات السورية لحدود البلدين.

ـ بدء الزحف العراقي التركي باتجاه سورية.

ـ مناشدة الولايات المتحدة للتدخل والمساندة لصد الهجوم السوري على البلدين.

تتجلى دقة هذه المعلومات بالحشود التركية التي اتجهت نحو الحدود السورية بحجة البدء بمناورات الخريف، حيث سارع الزعيم السوفييتي «بولفانين» باتهام تركيا بأنها حشدت قواتها على الحدود السورية للقيام بهجوم مبيت على سورية، بالتعاون مع الولايات المتحدة، وحذر «بولفانين» من أن النزاع المسلح مع سورية لن يقتصر على المنطقة فقط.

إن قصة الحشود التركية على سورية قديمة، تعيد للأذهان الحشود التركية إبان التوقيع على التصريح الثلاثي المصري ـ السوري ـ السعودي (آذار عام ١٩٥٥). في ذلك الحين فشلت هذه الأداة في تحقيق أهداف السياسة التركية، لكنها اليوم فشلت فشلاً ذريعاً.

أما الأردن فقد أعلن السيد «سمير الرفاعي» وزير الخارجية، بأن الأردن لا يفكر بالتدخل العسكري ضد سورية، بينما أوفد العراق رئيس وزرائه وأعلن بعد محادثاته مع القوتلي بأن سورية والعراق وصلتا إلى تفاهم تام.

أثارت بعثة أندرسون وبيان وزير الخارجية الأمريكية في ٥ أيلول ١٩٥٧، رد فعل رسمي وشعبي غاضب، فقد أصدرت الحكومة السورية بياناً ردت فيه على بيان الحكومة الأمريكية، فأعربت عن استغرابها لمضمون هذا البيان، إذ كيف يعرب العرب عن قلقهم إزاء ما يجري في سورية دون أن يتصلوا بسورية لبحث كل ما يتعلق بعلاقاتهم معها حسب ميثاق الجامعة العربية، وجاء في البيان توضيح لنية العدوان الأمريكي المبيت على سورية الذي لا يحتاج إلا لخلق الأجواء الدولية المناسبة.

وتبادلت الحكومة السورية مع الحكومة الأردنية مذكرة دبلوماسية أعربت فيها عن استغرابها لموقف الأردن وعتبها على الحكومة الشقيقة التي ذهبت تشتكي للولايات المتحدة دون إطلاع سورية على شكواها، ردت الحكومة الأردنية على هذه المذكرة بأسلوب يؤكد عدم إشتراك الأردن فيما خطط في أنقرة ضد سورية، وينكر إجراء أي محادثات مع «لوي أندرسون» باعتباره لم يزر عمان.

وفي المملكة العربية السعودية سارع الملك سعود إلى زيارة بيروت وبعث رسالة عاجلة إلى الرئيس الأمريكي إيزنهاور ناشده فيها سلوك الإعتدال تجاه سورية، ثم أوفد ولي العهد ورئيس الوزراء (الأمير فيصل) إلى واشنطن حيث صرح بعد اجتماعه مع ايزنهاور في ٢٣ أيلول بأنه بحث مع الرئيس الأمريكي الوضع في سورية وقال :«إن سورية بلد شقيق وهي دولة مستقلة متحررة من أي سيطرة أجنبية، وأن السعودية ليست قلقة بشأن موقف سورية، إذ لاصحة للشائعات عن تغلغل النفوذ الشيوعي فيها».

وفي ٢٧ أيلول وصل إلى دمشق الملك سعود فصرح للصحفين: «أرغب أن أعلن دون لبس أو غموض وبالصدق والإخلاص.. أنني أستنكر كل اعتداء على سورية، وعلى أي بلد عربي آخر مهما كان مصدره، وإنني سأقاوم مع أشقاءي السوريين والعرب أي اعتداء يقع عليهم بصرف النظر عن مصدره.

ورفعت سورية شكوى إلى هيئة الأمم المتحدة بشأن الحشود التركية على أراضيها، فقررت الأمم المتحدة إرسال لجنة تحقيق دولية بهذا الصدد.. ولم يأت مطلع تشرين الأول حتى بدأت الحشود التركية بالإنسحاب.

وفي ٣ تشرين الأول أكد الرئيس الأمريكي أن الوضع السوري آخذ بالإستقرار وبدأ يخف الخطر الذي شعرت به دول عربية مثل لبنان والأردن والعراق والسعودية.

وفي ١١ تشرين الثاني زار دمشق وفد مجلس الأمة المصري، برئاسة «أنور السادات» وفي جلسة مشتركة مع النواب السوريين أعلن نواب البلدين قيام الإتحاد السوري ـ المصري.

هكذا فشلت بعثة أندرسون وسحبت الحشود التركية، ولعبت السعودية دوراً دبلوماسياً بارزاً إلى جانب سورية، بينما برهنت مصر على مساندتها العسكرية لسورية.

استهدف التكالب على سورية بصورة خاصة، وعلى المنطقة بصورة عامة، تحقيق ثلاثة أهداف:

-١- تصفية مشكلة إسرائيل على أساس الأمر الواقع أي تحويل خطوط الهدنة إلى حدود دائمة.

-٢- فرض تنظيم دفاعي يخدم المصالح الأمريكية وحدها.

-٣- انحياز العرب إلى السياسة الأمريكية في جميع المسائل الدولية حتى تتحول إلى منطقة النفوذ الأمريكي.

لكن المشاريع الأمريكية والأحلاف واحتكار السلاح، والضغط الإقتصادي والحرب النفسية، والإشتراك بالتآمر لقلب نظام الحكم في سورية، والتخطيط لغزو سورية بعد العدوان الثلاثي على مصر، لم تؤد كلها إلا إلى زيادة التلاحم الوطني والقومي للشعب السوري، وتعميق الصداقة العربية ــ السوفييتية، وترسيخ التوجه الوحدوي مع مصر، إنه درس قديم حديث، يجب على الإدارات الأمريكية المتعاقبة إدراكه وإلا كان مصير السياسة الأمريكية الفشل المستمر في الإمتحان السوري الصعب.

على طريق الوحدة

على الرغم من الضغط الأمريكي علـى سورية، ومحاولـة قلـب نظام الحكـم بالقوة للقضاء على حكومة التجمع القومي في البلاد، وتحطيـم الجبهـة البعثيـة ـ الشيوعية فيها، كان حماس الجماهـير كافياً لإظهـار مـدى تماسـك سـورية علـى الساحة الدولية، وإخفاء واقع الخلافات القائمة بين أطراف التجمع القومي مـن جهة، وبين ضباط الأركان من جهـة ثانيـة، وبـين المدنـين والعسـكرين مـن جهـة ثالثة، فلم يجد هؤلاء جميعاً طريقاً إلا طريق الوحدة، ترسـو علـى شـاطئها سـفينة البلاد، فهي الهدف والأمل قبل كل شيء، وهي الأمان والطمأنينة على مسـتقبل البلاد، وهي منجاة من سطوة الجيش على السلطة، ومنجاة من حكـم الائتـلاف القومي، نظرت كل فئة سياسة سورية إلى الوحدة بمنظارهـا الخـاص، بينمـا نظـر إليها الشعب علـى أنهـا النتيجـة الحتميـة لكـل حكـم تقدمـي، علـى الرغـم مـن إختلاف المناظير، شـهد قيـام الوحـدة بـين سـورية ومصـر إجماعـاً رسمياً وشـعبياً وحزبياً لم يشذ عنه إلا الحزب الشيوعي السوري لأسباب سنشرحها بعـد قليـل، بالإضافة إلى بعض السياسيين ممـن كـانوا في السـلطة أو خارجهـا، الذيـن خـافوا على كيان البلاد وظنوا أن الوحدة تتحق بالإبقاء على الكيانات.

قد لا يكون الطرح الوحدوي ناجحاً، وقـد لا تكـون مصـر شـعباً وحكومـة مستعدة له كل الإستعداد، وقد لا تكون الممارسـات الـتي طبقـت بعـد الوحـدة

ممارسات وحدوية، أو ربما بدأت العلة من دستور الوحدة ومحاولة عبد الناصر تطبيق تجربته في مصر على سورية، وأخطاء أخرى ارتكبت أثناء السير على الطريق لتحقيق الوحدة، أو خلال الوحدة ذاتها، لكن تلك الأخطاء مهما كثرت، فإنها لا تلغي الحقيقة، وهي: الوحدة هي السبيل الوحيد أمام العرب للنهوض، وللتحرر ولبناء مجتمعهم الموحد، ومن هنا فإن ما سنقوله في هذا الفصل لا يقصد الوحدة كهدف آمنت به الجماهير، بل يستهدف الذين سلكوا الدرب نحو قيام الجمهورية العربية المتحدة، منهم من آمن بالوحدة وناضل في سبيلها، ومنهم من وجدها المخرج والملجأ، ومنهم من أراد بها شراً وسوءاً، الحكم على الوحدة لا يأتي نتيجة انتكاستها، وإنما يجب أن ينبع من كونها الهدف...

أولاً: التجمع القومي:

عناصر التجمع القومي هي: حزب البعث العربي الإشتراكي، الحزب الشيوعي، الحزب الوطني، الكتلة الديمقراطية.

١- حزب البعث العربي الإشتراكي:

الوحدة هي مقدمة الثالوث المقدس للحزب منذ بداياته في الأربعينات وحتى تأسيسه ٧ نيسان واستمرت كذلك حتى اليوم، لكن الحزب نظر إلى الثورة المصرية في بداياتها (٢٣ تموز ١٩٥٢) نظرة سلبية لم تنجل إلا في مطلع عام ١٩٥٥، عندما حققت الثورة المصرية جلاء القوات البريطانية عن مصر، ونالت السودان استقلالها، ثم نص الدستور المصري على أن مصر هي جزء من الأمة العربية.

في مهرجان البعث بمناسبة الذكرى العاشرة للجلاء، طرح الحزب شعار وحدة سورية ومصر باعتبارها نواة للوحدة العربية الشاملة، وأكد بأن الشعب يريدها وحدة كاملة وعاجلة.

وعندما قرر البعث الإشتراكي في الوزارة الإئتلافية أصدر بياناً بعنوان: «الضرورة القومية فرضت على حزبنا مغامرة الإشتراك في الحكم»، فقد اشترط الحزب على رئيس الوزراء (صبري العسلي) أن يتضمن البيان الوزاري فقرة تلتزم بها الحكومة تتعلق بتنفيذ الإتحاد بين سورية ومصر، لكن حزب الشعب وبعض أعضاء الحزب الوطني والمستقلين هددوا بحجب الثقة عن الحكومة، إذا تضمن البيان الوزاري هذه الفقرة، فاكتفى رئيس الوزراء بالتصريح أمام مجلس النواب في ٢٧ حزيران ١٩٥٦ بأن الحكومة ستشرع في توثيق العلاقات مع مصر من خلال محادثات فورية، تؤدي إلى سياسة مشتركة بين البلدين تنضم إليهما فيما بعد الدول العربية المتحررة حتى يصبح بالإمكان تحقيق وحدة عربية شاملة.

وفي ٥ تموز تقرر تشكيل لجنة وزارية برئاسة السيد «صبري العسلي»، وعضوية صلاح البيطار وأحمد قنبر، ومهمتها القيام بمفاوضات مع مصر من أجل الوحدة.

في ٦ تموز عام ١٩٥٦ ألقى السيد صلاح البيطار وزير الخارجية بيان أمام مجلس النواب شكر فيه إجماع النواب على تأييد قرار الحكومة بتشكيل لجنة وزارية لبحث الوحدة مع مصر وقال: «إذا كنا جادين في تقرير عظم الأخطار المحيطة بنا، فهذا الإتحاد هو سبيل للوقاية والدفاع، وإذا كنا واثقين بإمكانيات

شعبنا، مؤمنين بنزوعه الصادق إلى الحرية والعدالة والوحدة، فهذا الإتحاد سيكون المحرك الفعال لتلك الإمكانيات».

لم تحقق اللجنة الوزارية هدف الإتحاد المنشود، بسبب تأميم عبد الناصر لقناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦، وانشغال مصر بمعركة القناة الدبلوماسية والعسكرية. في مطلع عام ١٩٥٧ تألفت وزارة السيد صبري العسلي الثانية، فأكد البعثيون مجدداً ضرورة المثابرة على تحقيق الإتحاد مع مصر، واقترحوا تشكيل لجنة وزارية للسفر إلى القاهرة بشأن الوحدة، لكن وجهة نظر عبد الناصر عاجلتهم قبل مغادرة اللجنة إلى القاهرة، كان يرى أن الشعب المصري غير مستعد للوحدة، وبأنه يرى ضرورة التدرج بالتقارب بين القطرين بعقد اتفاقيات عسكرية وثقافية واقتصادية وقضائية. بعد ظهور نتائج بعثة أندرسون والحشود التركية على سورية، وصل إلى البلاد في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٧ وفد مجلس الأمة المصري برئاسة السيد «أنور السادات» وأعلن في جلسة مشتركة الإتحاد بين سورية ومصر، وصفت جريدة البعث هذا القرار التاريخي بقولها: «نسير اليوم نحو تحقيق خطوة تاريخية كبرى، ليس في حياة قطرين عربيين فحسب، وإنما في حياة الشعب العربي كله، هذه الخطوة هي اتحاد سورية ومصر».

كان البعث يمثل الرغبة الشعبية الجامحة لتحقيق الوحدة مع مصر كنواة للوحدة العربية، وفي سبيل هذا الهدف، انطلق قادة الحزب وبأقصى سرعة نحو عبد الناصر، كانوا يتطلعوا نحو الوحدة دون التوقف عند مقوماتها الدستورية، كانوا يرون فيها حدثاً ثورياً وليس فقهياً، فوافقوا دون تردد على شروط عبد الناصر بحل الحزب واندماجه بالإتحاد القومي، ظنوا بأن عبد الناصر سينفذ

فلسفة البعث فتنتشر في الوطن العربي من خلال موقع عبد الناصر بين الجماهير العربية، فلم يتوقفوا عند إرساء الجذور الصلبة لكيان الوحدة الجديد، كانت الوحدة بالنسبة للبعث هدفاً قبل كل شيء، ثم منجاة من هيمنة الشيوعيين، وفرصة لتحقيق قفزة نوعية في كيان البلاد الإقتصادي والإجتماعي.

ب ـ الحزب الشيوعي السوري:

وضعت قضية الوحدة العربية أمام الحزب الشيوعي السوري منذ نعومة أظفاره، في الثلاثينات ناقش السيد «ديمتر وف» مع قادة الأحزاب الشيوعية العربية موضوع الوحدة العربية فقال:

«إن البلاد العربية خاضعة للإستعمار المباشر، فكيف ينمو شعار الوحدة مثلاً بين بلاد مثل سورية يحكمها الإستعمار الفرنسي، وعراق نوري السعيد الذي يحكمه الإستعمار الإنكليزي.. إن الوقت غير مناسب لمناقشة هذا الشعار، من الأفضل في هذه المرحلة رفع شعار التضامن العربي أو تضامن الشعوب العربية في سبيل الإستقلال، إنه شعار عملي ومفهوم من قبل الجماهير الشعبية، دون أن ينفي فكرة الوحدة العربية، وإمكان تطورها».

بعد الحرب العالمية الثانية كانت سورية أول بلد عربي تحرر وحقق الجلاء عن أراضيه، فنشطت المشاريع الهاشمية لتحقيق الوحدة العربية، (الهلال الخصيب) و(سورية الكبرى) هذه المشاريع حاربها الحزب الشيوعي وكشف الأصابع البريطانية التي تحركها.

في مطلع الخمسينات برز شعار الوحدة بشكله الحقيقي المعبر عن آمال الجماهير العربية، فأيد الحزب الشيوعي السوري الوحدة العربية. وجرى حوار طويل بين البعثيين والشيوعيين حول مفهوم الوحدة ومفهوم الإشتراكية، فبرز الخلاف الجوهري بين الحزبين: رأى البعثيون عدم إمكانية تحقيق الإشتراكية في قطر عربي واحد، ولهذا قالوا أن الطريق إلى الاشتراكية هو الطريق إلى الوحدة، عارض الشيوعيون ذلك وقالوا بإمكان تحقيق الاشتراكية في قطر واحد ورفعوا شعار: عبر الاشتراكية تتحقق الوحدة العربية، وبرهن الشيوعيون على مقولتهم بأن البورجوازية هي التي تحول دون قيام الوحدة العربية، ولهذا يجب أن تزاح ويزاح نفوذها، وأن تصل إلى الحكم الفئات التي لا تتناقض مصالحها مع تحقيق الوحدة وفي طليعتها الطبقة العاملة.

وفي عام ١٩٥٧ برز الخلاف بين البعثيين والشيوعين على أشده ـ رغم حرص الطرفين على التجمع القومي. وكان الخلاف حول أسس قيام الوحدة بين سورية ومصر، نادى البعثيون بالإندماج الكلي أي ذوبان الكيانين السوري والمصري في كيان واحد جديد، أما الشيوعيون فكان لهم رأي آخر، قالوا بوجوب الأخذ بالظروف الموضوعية في كل بلد عربي وعلى أساس ذلك تقوم الوحدة، وقالوا بأن أي وحدة تقوم على غير ذلك الأساس لن يكتب لها البقاء.

وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٥٨ أصدر الحزب الشيوعي السوري بياناً حول الوحدة بين سورية مصر، اقترح فيه قيام إتحاد فيدرالي بين البلدين، يأخذ بعين الإعتبار الشروط الخاصة في كل بلد، وجاء في البيان بأن هذا الشكل الوحدوي سوف يقدم فرصاً لتعزيز الحرية والديمقراطية.

كان الموقف النهائي للحزب الشيوعي السوري من موضوع الوحدة ينادي بضرورة استنادها إلى النضال ضد الإستعمار، وعلى أساس الديمقراطية التي تأخذ الظروف الموضوعية في كل بلد بعين الإعتبار، وصف السيد «خالد بكداش» اشتراك الشيوعيين بالتجمع الوطني بقوله: «إذا أخذنا سنة ١٩٥٤ وما بعدها نجد أن التعاون بين القوى التقدمية أعني الشيوعيين والبعثيين وفئات البورجوازية الوطنية النيرة مكن من عودة الديمقراطية الحقيقية للبلاد.

على الرغم من هذه النظرة الإيجابية للتجمع الوطني، كما يقول عنه الشيوعيون، أو التجمع القومي كما يقول عنه البعثيون، فإن الشكوك سادت بين الطرفين، وتعمقت بعد وصول اللواء عفيف البزرة إلى رئاسة الأركان، واعتبر بعض المؤلفين (خالد العظم ــ باتريك سيل) بأن الخوف من سيطرة الشيوعيين على مقدرات الجيش كان من بين العوامل التي عجلت بالوحدة، التي لم يوقع السيد خالد بكداش على وثيقة إعلانها.

ج- الحزب الوطني:

قلنا بأن الحزب الوطني هو الوريث الشرعي للكتلة الوطنية، تولى زعامته السيد «شكري القوتلي» الذي ربطته علاقات ؟ عميقة الجذور بالمصرين والسعوديين أدت إلى وقوف الكتلة الوطنية ثم الحزب الوطني ضد مشاريع الوحدة الهاشمية.

كان أعضاء الحزب الوطني منقسمين متفككين لا يوحدهم رأي، وهذا نابع من طبيعة تكوينهم، كانوا من فئات متضارية المصالح جمعتها الظروف، فمنذ

انتخابات عام١٩٤٧ والحزب يعاني انقساماً حاداً بين التيار الذي يقوده السيد «شكري القوتلي» وبين التيار الأخر الذي يقوده «ميخائيل اليان».

في عام ١٩٤٩ وبسبب وجود القوتلي في الاسكندرية، فاز جناح «ميخائيل اليان» فعدل الحزب نظامه الداخلي وأدخل فيه مادة تنص على النظام الملكي في سورية، تمهيداً للإتحاد مع العراق.

في عام ١٩٥٤ دخل الحزب الوطني ممثلاً بالسيد «صبري العسلي» بمحادثات مع خالد العظم، وصلاح الدين البيطار، لتشكيل جبهة وطنية تهدف إلى إسقاط وزارة السيد فارس الخوري، فأدى ارتباط العسلي بهذه الجبهة إلى انفصال كل من لطفي الحفار، وبدوي الجبل، وسهيل الخوري وميخائيل اليان.

اندمج السيد «صبري العسلي بالتجمع القومي مقابل حصوله على رئاسة الوزارة، فأحدث انقساماً جديداً في صفوف الحزب، قسم من أعضائه ارتبط بالسعوديين، والقسم الآخر (صبري العسلي، فاخر الكيالي» عزز من أواصر تعاونه مع المصرين.

حرص السيد «صبري العسلي» على بقاء مركزه في رئاسة الوزارة، وعندما شعر أن خصومه داخل الحزب الوطني، بالإضافة إلى خصومه الأصليين «حزب الشعب» قد تكتلوا ضده لإسقاط وزارته، بل وتأمر قسم منهم لإسقاط نظام الحكم، وضع كل ثقله إلى جانب البعثيين والشيوعيين والكتلة الديمقراطية باعتبارهم أغلبية في مجلس النواب، هكذا نبع حماس الحزب الوطني ممثلاً بالسيد «صبري العسلي» للوحدة مع مصر.

د ـ الكتلة الديمقراطية:

تألفت هذه الكتلة برئاسة السيد خالد العظم بعد انتخابات عام ١٩٥٤ فوصل أعضاؤها في مجلس النواب إلى ٣٨ نائباً، ثم انخفض إلى ٢٨ نائباً، بسبب عدم تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة وعدم قدرته على توزيع الحقائب الوزارية على أعضاء كتلته.

قامت هذه الكتلة من النواب المستقلين الذين لم يرتبطوا لا بأحزاب اليمين، رغم انتمائهم لليمين، ولا بأحزاب اليسار وهذا أمر مفروغ منه.

وقف السيد خالد العظم بصلابة ضد مشاريع الوحدة الهاشمية، كان من المؤمنين بالكيان السوري وبنظامه الدستوري الجمهوري الديمقراطي، تمتع بفكر إصلاحي واقتصادي لكنه نظر إلى الوحدة من خلال الإبقاء على الكيانات، ولهذا طرح مشروع الإتحاد الفيدرالي بين سورية ومصر، ووقف إلى جانب تعزيز العلاقات مع مصر والسعودية في مختلف المجالات، بادر إلى فتح قناة العلاقات السورية ـ السوفيتية، وكان وراء توقيع الإتفاقيات الإقتصادية مع الإتحاد السوفييتي.

للسيد العظم رأي بالوحدة أعلنه في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٥٨ جاء فيه: «ما هو جدوى قيام الوحدة طالما أن في سورية ائتلاف وطني برلماني» وكان من بين المنتقدين لحماس حزب البعث للوحدة الفورية مع مصر، حاول وضع العراقيل في وجه الإندفاعة الوحدوية لكنه كان وتراً وحيداً في مجلس الوزراء، حاول تنظيم مؤيديه وتحويل كتلته النيابية إلى حزب سياسي يعارض فكرة الوحدة الإندماجية، لكن قيام الوحدة سبقه، ولما

وجد أن الأمور تجري متسارعة، تقدم بدارسة مفصلة حول الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، حاول فيها تهدئة العاصفة، ولكن أحداً لم يأخذ بآرائه.. فما كان منه إلا أن وقع مع الموقعين على ميثاق الوحدة.

ثانياً - العسكريون:

برهنت مجموعة الضباط القوميين التي أطاحت بنظام الشيشكلي عن تجردها ونبل مقصدها عندما سلمت السلطتين التنفذية والتشريعية في البلاد إلى السياسيين فازداد الدور الذي لعبته هذه المجموعة بازدياد الدور الذي لعبه حزب البعث العربي الاشتراكي، على الساحة السياسية والنيابية، واتسعت قاعدة مؤيدهم وأنصارهم في أوساط القوات المسلحة.

في ٢ حزيران ١٩٥٧ وبعد أزمة الأركان التي أحدثها اللواء توفيق نظام الدين، تقرر تعيين البزرة رئيساً للشعبة الأولى، السراج رئيساً للشعبة الثانية، النفوري للشعبة الثالثة، حمدون رئيساً للشعبة الرابعة، وفي ١٤ أب ١٩٥٧ قدم رئيس الأركان «نظام الدين» استقالته، فعين اللواء البزرة رئيساً للأركان فتمت لهؤلاء الضباط السيطرة التامة على شؤون الجيش السوري.

كانوا منقسمين على أنفسهم: البزرة والنفوري من جهة، والسراج وحمدون من جهة ثانية، ولكل منهم مجموعة كبيرة من الضباط تسانده، كان إيمان كل فريق منهم بالوحدة والقومية العربية متفاوتاً، بحسب إرتباطاته الحزبية والعقائدية، ولكنهم رأوا في الوحدة السبيل الوحيد لايصال البلاد إلى شاطىء الأمان.

ظهر لهم التباين الشديد القائم بين عناصر التجمع القومي (الحزب الوطني، حزب البعث، الحزب الشيوعي، الكتلة الديمقراطية) ولمسوا عدم القدرة على توحيد صفوفهم، وبالتالي توحيد صفوف أتباعهم من الضباط، لأنهم لم يتفقوا على رأي موحد، وشعروا بأن أي خلل في السلطة المدنية نتيجة الشكوك السائدة بين عناصر التجمع سيؤدي إلى انهيار الحكومة وبروز حزب الشعب الذي يكرهون..ولهذا ألفت بين قلوبهم فكرة واحدة وهم الذين أبهرتهم انتصارات عبد الناصر، واحتكوا أكثر من غيرهم بالجيش المصري من خلال القيادة المشتركة، وهي التوجه إلى القائد العام «عبد الناصر» لرجائه إعلان الوحدة مع سورية فوراً.

ثالثاً ـ حزب الشعب:

ارتبط اسم حزب الشعب بصفتين: الأولى السعي لإنجاز الإتحاد مع العراق، والثانية تآمر بعض عناصره لقلب نظام الحكم في سورية، لتحقيق الهدف الذي سعى إليه الحزب منذ تأسيسه في منتصف شهر أيار ١٩٥٧ حدثت مشادة برلمانية بين «رشدي الكيخيا» و«خالد بكداش»، هدف حزب الشعب من ورائها إحداث أزمة سياسية في البلاد تنهار من جرائها حكومة التجمع القومي، انسحب السيدان «رشدي الكيخيا» و«أحمد قنبر» من مجلس النواب، وغادرا إلى حلب، لكن الأزمة لم تحدث ، وسارت أمور الحكومة ومجلس النواب سيرها الطبيعي.

في نهاية عام ١٩٥٧ زار السيد رشدي الكيخيا القاهرة بدعوة من الرئيس «عبد الناصر»، لم تنشر تفاصيل هذه المحادثات، أما ثمارها فقد تمثلت بتخلي الكيخيا عن عزلته البرلمانية، فحضر جلسة النواب التي صوت خلالها على ميثاق الوحدة مع مصر.

لابد لكل من قرأ تاريخ حزب الشعب ولمس عمق ارتباطه مع العراق، من أن يقف عند الأسباب التي دفعت رئيس حزب الشعب حضور جلسة الوحدة والتوقيع على وثيقتها.

حلل السيد خالد العظم موقف حزب الشعب بقوله:

١ـ أراد حزب الشعب ألا يفوته قطار الوحدة فيزيد من عزلته السياسية؟

٢ـ أراد حزب الشعب أن يوقع على صك تحطيم التجمع القومي وانهيار حكومته.

٣ـ أراد حزب الشعب أن يوقع على صك إنهاء سيطرة العسكريين على شؤون البلاد.

٤ـ أراد حزب الشعب الذي وصل إلى نهاية المطاف بعد ملاحقة معظم رجالاته في المؤمرات التي عرفتها البلاد، أن يرى انهيار الأحزاب الأخرى التي كان لها الدور البارز في انهياره.

لهذه الأسباب أيد حزب الشعب الوحدة مع مصر، دون أن يتخلى عن حقيقية عواطفه مع العراق.

الوحدة

١٢ كانون الثاني ١٩٥٨ ـ آذار ١٩٥٩

في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٨ توجه أربعة عشر ضابطاً إلى القاهرة دون علم الحكومة تاركين ورائهم الزعيم النفوري نائب رئيس الأركان، لتقديم مذكرة إلى الحكومة لشرح أسباب رحلة الضباط المفاجئة إلى القاهرة وقد ضم الوفد العسكري كل من:

عفيف البزرة رئيس الأركان، مصطفى حمدون رئيس الشعبة الأولى، أحمد عبد الكريم رئيس شعبة العمليات، أحمد الهنيدي، طعمة العودة ا لله، حسن حدة، عبد الغني قنوت، محمد النسر، ياسين فرجاني، عبد ا لله جسومة، جادو عز الدين، مصطفى رام حمداني، أكرم الديري، جمال الصوفي.

وفي صباح اليوم المذكور استقبل وزير الدفاع «خالد العظم» الزعيم النفوري الذي سلمه مذكرة الضباط المؤرخة في ١١ـ ١ـ ١٩٥٨ أكدت المذكرة أن الوحدة بين سورية ومصر ضرورة مستمدة من ماض وحاضر ومستقبل مشترك، عبر القطران عن إرادتهما في الوحدة الكاملة، وخاضا المعارك ضد الرجعية الداخلية، والإستعمار الخارجي، حتى توصلا إلى هذه المرحلة التي مكنتهما من إعلان إرادتهما رسمياً على لسان ممثليهما في الجلسة التاريخية المنعقدة بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٧ في دمشق، وحددت المذكرة شكل الوحدة بأنها إندماجية لها دستور واحد ورئيس واحد، وسلطتان تشريعيتان وتنفيذيتان موحدتان، وقائداً أعلى للقوات المسلحة ومجلس دفاع أعلى.

وحملت المذكرة كل حكومة أو فئة تتهاون في تنفيذ هذه الوحدة خطورة ونتيجة عملها أمام الشعب.

اجتمع مجلس الوزراء الذي أذهلت بعض أعضائه المفاجأة، وناقش مذكرة الضباط، وقرر إيفاد وزير الخارجية «البيطار» إلى القاهرة للإطلاع على محادثات الضباط مع الرئيس عبد الناصر، دون تخويله سلطة البحث في أي مشروع للوحدة مع مصر.

فلم يجد البيطار بداً من الإنضمام إلى وفد الضباط احتراماً للتنسيق المسبق بين حزب البعث وهؤلاء الضباط القوميين. وصل «البيطار» القاهرة في ١٦ كانون الثاني واشترك في المحادثات التي جرت مع الجانب المصري، وفي ٢٠ كانون الثاني أعلنت الأهرام القاهرية «أن قراراً تاريخياً قد اتخذ بعد اجتماع طويل، تم بين عبد الناصر وكل من البيطار وعفيف البزرة، وأكدت بأن الوحدة دخلت مرحلة حاسمة وعميقة».

ونقلت الأهرام عن البيطار قوله «تم الإتفاق على شكل ومحتوى الإتحاد العضوي بين مصر وسورية».

وفي ٢٢ كانون الثاني اجتمع مجلس الوزراء للإطلاع على محضر الإجتماع الذي عقد بين البيطار والضباط من جهة، والرئيس عبد الناصر من جهة ثانية، فوجئ بعض الوزراء بنص المحضر الذي جاء فيه «تتحد سورية ومصر في دولة واحدة نظامها جمهوري رئاسي، يتولى السلطة التنفيذية فيها رئيس الدولة، والتشريعية مجلس تشريعي واحد منتخب انتخاباً حراً مباشراً من الشعب».

ونص المحضر على المراحل التنفيذية لتحقيق الوحدة كما يلي:

١- اجتماع الرئيسين والحكومتين في القاهرة لإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة

٢- اجتماع المجلسين التشريعيين في دمشق والقاهرة لإصدار القرارت التالية:

أ- قيام الدولة العربية الواحدة.

ب- ترشيح رئيس الجمهورية الجديد.

ج- تفويض رئيس الجمهورية المنتخب بإصدار دستور مؤقت.

٣- استفتاء الشعب على القرارات التشريعية وانتخاب رئيس الجمهورية.

٤- يعلن رئيس الجمهورية المنتخب الدستور المؤقت.

٥- يتم تشكيل الوزارة الجديدة.

٦- يضع رئيس الجمهورية الخطوات التنفيذية للدستور الدائم، الإتحاد القومي، الإنتخابات لمجلس الأمة الجديد، توحيد مرافق الدولة.

حاول بعض الوزراء «خالد العظم» التأثير على اتجاهات مجلس الوزراء بتفويض وزير الخارجية التفاوض مع الرئيس عبد الناصر حول مشروع للإتحاد الفيدرالي، وفي ٢٥ كانون الثاني غادر البيطار إلى القاهرة، وبعد يومين عاد

بالجواب المصري: «الرئيس عبد الناصر غير موافق علـى الإتحاد الفيـدرالي، إما قيام وحدة كاملة وفق شروطه المبلغة للضباط أو لا شيء على الإطلاق»

في ٣٠ كانون الثـاني بـدأت الخطوة التنفيذيـة الأولى لقيـام الوحـدة، انتقـل رئيس الجمهورية «شكري القوتلي» ومجلس الـوزراء ومجموعـة مـن الضبـاط إلى القاهرة، تمهيداً لإعلان الجمهوريـة العربيـة المتحـدة، وبعـد اجتمـاع مطـول مـع القيادة المصريـة، وزع الرئيـس عبـد النـاصر مشـروع الدسـتور المؤقـت للدولـة الجديدة، ودون محضر الإتفاق على قيام الجمهورية العربية المتحدة.

في ١ شباط ١٩٥٨ كلف الرئيـس عبـد النـاصر السـيد «صـبري العسـلي» تقديراً لخدماتـه الوحدويـة، أن يعلـن مـن شـرفة قصـر شـويكار محضـر اجتمـاع الوفدين السوري والمصري أمام الجمهـور المصـري المحتشـد، فجـاء في الإعـلان: «بأن الوحدة هي ثمرة القومية العربية وهي طريـق العـرب إلى الحريـة والسـيادة، ولهذا وجد المجتمعون أن من واجبهم الخروج من نطاق الأمـاني إلى حـيز التنفيـذ فأعلنوا اتفاقهم التـام وإيمـانهم الكـامل وثقتهـم العميقـة بوجـوب وحـدة مصـر وسورية في دولة واحدة اسمها الجمهورية العربيـة المتحدة».

وفي ٥ شباط اجتمع مجلـس النـواب السـوري لتنفيـذ الخطـوة الثانيـة، تليـت رسالة رئيس الجمهورية فوقـع النـواب علـى مضبطـة إعـلان الوحـدة، وترشـيح السيد جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهوريـة، وإجـراء الإسـتفتاء العـام لانتخـاب رئيس الجمهورية، ومنحه صلاحية إصـدار الدسـتور المؤقـت، حضـر الإجتمـاع جميع نواب المجلس ما عدا السيد خـالد بكـداش الـذي غـادر البـلاد إلى إحـدى الدول الاشتراكية، كان في مقدمة الحضور السيد رشدي الكيخيا، رئيس حـزب

الشعب الذي كان مقاطعاً جلسات المجلس منذ أربعة أشهر بسبب المشادة الكلامية مع خالد بكداش.

تحولت جلسة مجلس النواب إلى مظاهرة شعبية تعالت فيها الهتافات والتصفيق وحيا النائب سهيل الخوري الرئيس عبد الناصر.

بعث السيد أكرم الحوراني رئيس مجلس النواب رسالة إلى السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة المصري، تضمنت قرارات مجلس النواب، اتخذ مجلس الأمة المصري الخطوات ذاتها، وتحول اجتماعه إلى مظاهرة لم تقل حماساً عن المظاهرة البرلمانية السورية.

في ٢٢شباط ١٩٥٨ تم الإستفتاء في سورية ومصر على انتخاب رئيس الجمهورية ومنحه صلاحية إصدار الدستور المؤقت فجاءت نتيجة الإستفتاء ٢٥ ,٩٩٪.

في ٢٢ شباط وصل إلى دمشق الرئيس عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، فقدمت الوزارة السورية استقالتها لإتاحة المجال أمام الرئيس لإصدار الدستور المؤقت، وتشكيل الحكومة الجديدة.

في ٥ آذار ١٩٥٨ أعلن رئيس الجمهورية الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، وأصدر في اليوم التالي مراسيم تشكيل أول وزارة للجمهورية العربية المتحدة.



عبد الناصر وشكري القوتلي يوقعان ميثاق الوحدة بين مصر وسوريا



الأيدي متشابكة بعد توقيع ميثاق الوحدة

مقتل الإمام يحيى في اليمن

في الوقت الذي بدأت الشعوب العربية تستيقظ فيه من غفوتها وتتعلم معنى الحرية والإستقلال الحقيقي. وبعدما استمر الإمام يحيى في حكم اليمن التسلطي لمدة ثلاثين عاماً، حدثت على الصعيد الداخلي هناك كثير من المعطيات أدت في النهاية إلى قتل الإمام يحيى.

فلقد أحس الضباط اللذين تلقوا تدريباتهم العسكرية في بغداد وكذلك المدنيين اللذين تلقوا تعاليمهم في الخارج وخاصة بمصر بالفروقات الشاسعة بين بلادهم والبلاد الأخرى.

إضافة إلى أن أسلوب الحكم الطائفي الذي يفرضه الإمام والذي يصادر بموجبه أراضي الشافعيين ويوزعها على اليزيديين على شكل هبات وعطايا جعل الشافعة يحقدون عليه. فقد تعرضت مصالحهم الإقتصادية للخطر. وخاصة رجال الدين الشافعي فقد زاد أستياءهم عندما وجدوا أن كافة الموظفين والعمال في مناطقهم زيديين. ثم أن الملك توج جشعه الإقتصادي عندما نقل التجارة الخارجية إلى بيته لمنع الشافعيين من ممارستها.

ثم ألحق ذلك بنظام ضرائبي قاسي أرهق كواحل الفقراء والفلاحين بالذات مما دفع بهم إلى الهجرة خارج البلاد. وقد أدى ذلك كله إلى تنامي حركة المعارضة بين عامة الشعب.

ولعل أكبر خطأ ارتكبه الإمام عندما أراد تعديل نظام الحكم في بلاده من إمامياً إلى ملكياً وراثياً. حيث أراد أن يجعل إبنه أحمد ولياً للعهد مما أشعل نار الغيرة في نفوس اليزيديين بالذات لأن الكثيرين منهم كان تواقاً للعرش. مما جعل الجميع يسخطون عليه.

وقد أدى ذلك بدوره إلى قيام أول تنظيم سياسي في البلاد سمي بحزب الأحرار اليمني.

وبتاريخ العاشر من شباط. وبينما الإمام عائد بسيارته في إحدى إقطاعياته الزراعية أقدم علي ناصر القردعي على قتل الإمام ورئيس وزراءه عبد الله العمري وحفيده الحسين بن حسن.

لكن سيف الإسلام أحمد ولي العهد استطاع وبواسطة الذهب والمال تجنيد القبائل اليزيدية الشمالية للقضاء على النظام الجديد. وأباح العاصمة لهم بعد الزحف عليها.

وقد فشلت الحركة بسبب سوء التخطيط لها من جهة. وتدخل الملك عبد العزيز آل سعود ضدها من جهة أخرى.

إضافة إلى أن الإمام أحمد صور حادثة قتل أبيه على أنه حرب ضد الإسلام يقوم به الكفرة والنصارى.

ويقدر الباحثين أن حوالي ربع مليون مقاتل من القبائل دخلوا صنعاء وقد سبق وقلنا أن رجال القبائل يكرهون سكان المدن. ويعتدون عليهم، وقد

سنحت لهم الفرصة الآن. فدخلوا المدينة ولاهَمَّ لهم سوى القتل والسلب والتدمير. واستمرت تلك الحالة الهمجية سبعة أيام متوالية.

وبعد ذلك استولى الإمام أحمد على السلطة فملاء السجون بالرجال وقطع رؤوس الزعماء منهم. ومات منهم الكثيرين في السجن. ولم يطلق سراح أي منهم حتى قامت ثورة ١٩٦٢.

أما منظمة الأحرار اليمنيين فقد تبعثرت وتشتت فصائلها ودخل الخوف والإحباط في قلوب قادتها.

انقلاب ١٩٥٥

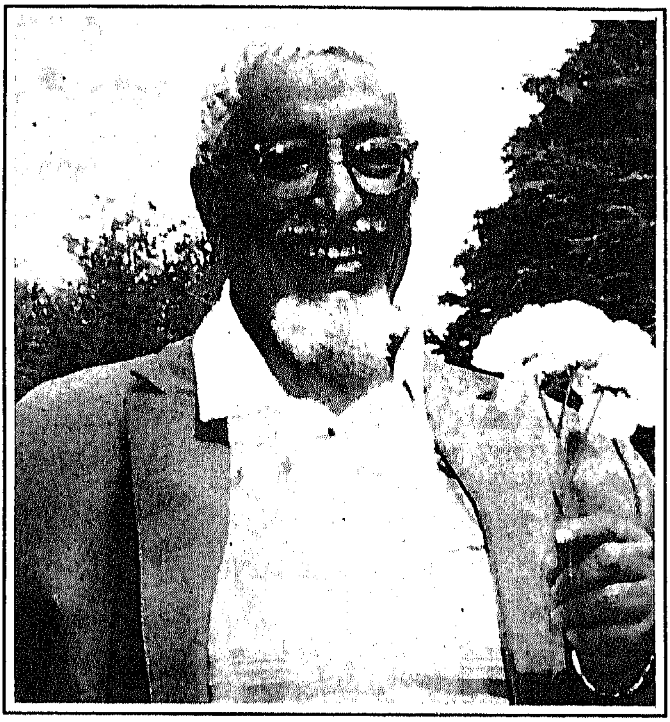
كل ذلك كان يزيد في حقد الشعب اليمني على السلطة ويجعله ينتظر الفرصة السانحة بفارغ الصبر حتى وقعت أحداث الإنقلاب في عام ١٩٥٥.

وللحق نقول أن تلك الحركة الإنقلابية كانت وليدة ساعتها. ولقد لعبت فيها النخوة العربية إذا جاز التعبير الدور الرئيسي في إشعال جذوتها.

فبينما كان ثلاثة من جنود الإمام يجبون الأموال من قبيلة النجدة نشأ خلاف بين الجباة وأهل القرية فقتل أهل القرية الجباة الثلاثة. ووصل الخبر إلى الإمام أحمد فاشتد غضبه وطلب من نائبه محافظ تعز والكولونيل أحمد يحيى الثلايا بتأديب تلك القبيلة.

لكن الثلايا. وبدلاً من أن يذهب بقواته لتأديب القبيلة قام بمحاصرة قصر الإمام أحمد بـ ٦٠٠ جندي وطالبه بالتنازل عن العرش لأخيه سيف الإسلام عبد الله الذي أنضم إلى الثلايا طمعاً في السلطة.

وفي هذه الأثناء كان البدر قد فر إلى حجة وجمع هناك قوة قبلية عددها ٨٠٠ رجل اتجه بها نحو قصر أخيه المحاصر لمحاربة قوات الثلايا النظامية.



الإمام البدر

إضافة إلى هذا فقد كان الإمام أحمد أكثر دهاء حيث طلب من الثلايا أن يرسل له إلى داخل القصر بعض الجنود لمساعدة أفراد العائلة من نساء وأطفال بالخروج.

وعندما دخل إليه الجنود استطاع إغوائهم بالمال وضمهم إلى جانبه. كما أنه أرسل مع النساء رسائل وأموال إلى من يثق بهم خارج القصر لينضموا إليه.

وسرعان ما أنضم إليه الجنود المحاصرين له في الخارج حيث لم يبق مع الثلايا سوى ٤٠ أربعين مقاتلاً فقط.

فقتل الثلايا. وسيف الإسلام عبد الله. والعباس. وستة آخرين.

وقد أدرك الوطنيون حينها أنه لا خلاص لهم إلا بإلغاء حكم الإمامة نهائياً.

الحركة العمالية

ظهر التنظيم النقابي في المملكة مع بداية الستينيات. على هيئة تجمعات عمالية معظمها من العائدين من المهجر أو من جنوب الوطن.

أما العمال القادمين من الأقطار العربية فقد تمكنوا من نشر الأفكار القومية التي تأثروا بها في البلدان التي كانوا يعملون بها.

وأسسوا لأنفسهم نقابات تحولت إلى منظمة سرية حصرت أعضائها في البداية على أعضاء حركة القوميين العرب. ثم توسعت لتشمل كل المؤمنين بنضالها السياسي السري.

ويبدو أن الماركسيين لم يستطيعوا أن يجذبوا أعـداداً كبـيرة لتنظيمهـم بسـبب تدني الوعي العمالي آنذاك الحاصل نتيجة انتشار الأمية الواسعة بينهم. مما جعل منافسيهم من القوميين العرب ينشؤون أول تنظيم نقابي في العهد الجمهـوري في منطقة تعز. وكان ذلك التنظيم يضم إلى جانب العمال موظفي بعض المؤسسـات الحكومية وأصحاب الدكاكين والمطاعم والمخابز.

ومن البديهي أنه لم يكن بالإمكان تأسيس تنظيم عمالي راسخ بالمفهوم العلمي المعاصر بسبب انعدام الصناعات الكبيرة نوعاً ما.

هذا بالإضافـة إلى أن ارتبـاط العمـال بنظـامهم القبلـي كـان يجعلهـم يعطـون الأولوية لمصلحة القبيلة قبل أي اعتبار آخر لذلك فإن تلك التشـكيلات لم تكـن بالنضوج المطلوب. ممـا أدى إلى تعـدد التنظيمـات حيـث بلغـت أربعـين تنظيمـاً صغيراً عام ١٩٦٠.

وككـل التنظيمـات العماليـة في العـالم. فقـد كـان سـلاحها الإضرابـات لقـد أضرب عمال الموانىء عام ١٩٥٦ لمدة ٣٢ يوماً وكان يوآزرهم عمال مصـافي النفط. وكانوا يطالبون بوحدة اليمن في وقت كانت تسوده شعارات إنفصاليـة مثل «عدن للعدنيين» والشمال للشماليين. وما شـابه ذلـك. كمـا أنهـم طـالبوا بتحديد ساعات عملهم ثماني ساعات.

عهد ما قبل الثورة

وتحديداً منذ منتصف الخمسينيات. اشتدت الأزمة الإقتصادية والإجتماعية على الواقع اليمني. وتأثرت بذلك قوى المعارضة تأثيراً كبيراً ووجدت فيما يحدث حولها من حركات ثورية عربية وعالمية حافزاً لها لإثبات وجودها. فقد تأثرت كثيراً بالثورة المصرية على سبيل المثال. وبدأ الشعب يدرك الدور الأمريكي في المنطقة. ويكره أمريكا لأنها تساعد حلفاءها ضد شعوبهم. لهذا طالبت القوى الوطنية في الشمال والجنوب بتصفية الأستعمار البريطاني من جنوب اليمن.

التأثر بالثورة المصرية:

كانت القوى الوطنية اليمنية ترى في الثورة المصرية انعطاف في مسيرة الحركة التحررية العربية ككل. وعلى اليمن بشكل خاص. فقد تعلم منها اليمنيون أن الشعوب تستطيع الوقوف بوجه الإستعمار. بل وبتصفيته نهائياً من خلال إزاحته عن بلدانها. كما تعلموا من الثورة المصرية أنها وبرغم ضعفها وقفت ضد الإقطاع ورأس المال. وطورت الإقتصاد الوطني عبر قانون الإصلاح الزراعي أو قوانين التأميم.

لذلك جعلوا من شخصية عبد الناصر مثالاً يحتذى به. وكانوا يعتبرونه المناضل الحق من أجل تحقيق الوحدة العربية.

التيارات الأخرى:

إضافة لذلك كانت هنالك تيارات سياسية أخرى تتسرب إلى المملكة تدريجياً ومنها:

حركة القوميين العرب:

وهي حركة فلسطينية الأصل كان شعارها «وحدة ـ تحرر ـ ثأر» وكانت في البداية تعادي الشيوعية إلا أن أفكارها تطورت في الستينيات وأصبح شعارها «الوحدة ـ الإستقلال ـ الإشتراكية»

حزب البعث:

كذلك فقد دخلت أفكار حزب البعث العربي الإشتراكي إلى اليمن عام ١٩٥٦ على يد موسى الكاظم. ولكونه لم يكن يملك أية خبرة تنظيمية كان نشاطه محدوداً للغاية حتى عام ١٩٥٩ حيث أسس أول فرع للتنظيم البعثي في عدن. وأبتدأت حلقاته الأولى بالتكوين عام ١٩٦٠ في صنعاء. وأنضم إليه عدد من الضباط اللذين لعبوا دوراً بارزاً في الثورة عام ١٩٦٢.

ولكن، وعند انفصال الوحدة السورية المصرية انحصر دور البعثيين على انتقاد عبد الناصر الذي كانت شعبيته تتزايد باستمرار مما جعل الكثيرين يبتعدون عن التنظيم. وهذا بدوره أتاح الفرصة للتنظيمات الأخرى لكي تتبلور على الساحة.

الإتحاد الشعبي الديمقراطي:

وكان أول تنظيم سياسي يمني له منهاج خاص به تحت أسم «الميثاق الوطني. كما أسس منظمة للشبيبة اليمنية كرديف للحزب. وقد تأسس في بداية الستينيات وطرح شعار له «نحو يمن ديمقراطي موحد».

وتلخصت مواد ميثاقه إلى أربعة بنود:

١- الكفاح المسلح ضد الإستعمار والإقطاع والرجعية وعملائهم وأعوانهم من أجل صيانة واستقلال الشمال. وإقامة حكم ديمقراطي يعبر عن إرادة الشعب ويخضع لرقابته.

٢- النضال من أجل تدعيم وصيانة وحدة كفاح الشعب اليمني وإقامة جبهة وطنية واسعة على أسس ديمقراطية.

٣- الكفاح بحزم ضد الإستعمار وعملائه بالجنوب من أجل التحرر الوطني والوحدة اليمنية.

٤- العمل على تدعيم التضامن الكفاحي بين الشعوب العربية خاصة. وشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وجميع قوى التحرر والسلم في العالم وتأييد الجهود الرامية إلى صيانة السلم العالمي.

الضباط الأحرار وثورة ١٩٦٢

في منتصف عام ١٩٦٠ تقرر تكوين منظمة الضباط الأحرار من عدة شرائح ثورية متباينة في الأرستقراطية القبلية. ومن عائلات الملاكين ومن الفئات الوسطى في المدنية ومن أشخاص ذوي انحدار عمالي وفلاحي.

وكان التنظيم يجمع العديد من أعضاء الفئات السياسية المتواجدة في الساحة آنذاك كالناصريين والبعثيين والقوميين العرب. إلا أنهم كانوا يشترطون على الراغبين في العضوية إلغاء ارتباطهم بتنظيمهم الأساسي حتى لا يفضح أمرهم. وقد بلغ عددهم حوالي /٦٠/ ستين ضابطاً. ومعظمهم ممن أنهوا دراستهم العسكرية في مصر والعراق واليمن. وقد أدركوا بأنه لم يعد يوجد قوة في البلاد قادرة على إنقاذها سواهم. فاتفقوا على تحقيق المجتمع الديمقراطي والعدالة الإجتماعية وإنهاء الإستغلال.

واعتبروا منظمتهم واحدة من حركات القومية العربية. ولهذا السبب قرروا إقامة علاقات وطيدة مع مصر عبد الناصر.

وكانوا يضعون نصب أعينهم أن أهم عمل يتوجب عليهم القيام به هو قتل الإمام أحمد. وكسر الطوق الديني المقدس الذي أحاط به نفسه بعد ما حور المثل الدينية والآيات القرآنية لخدمة مصالحه.

وقد نفذ عملية الإغتيال هذه ثلاثة من الضباط الأحرار وذلك بأن أطلقوا عليه تسع رصاصات. ومع ذلك فقد عاش ثمانية أشهر ثم توفي بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م.

وكما حدث في الثورة المصرية عندما استعان الضباط الأحرار باللواء محمد نجيب ليتصدر السلطة لبعض الوقت. فإن الضباط الأحرار اليمنيين كانوا أيضاً صغار السن والمراتب العسكرية. وعديموا الخبرة فاستعانوا بالمشير عبد الله السلال كواجهة للحكم وذلك لكونه معروفاً كقائد عسكري للحرب وقائد لفوج البدر ومسؤول عن قصر السلاح. إضافة لكونه قام بدور هام في الثورة. ولولا مساعدته لقضي عليها.

فبعد ما توفي الإمام أحمد وخلفه ابنه البدر بأقل من عشرة أيام وفي صباح ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ قام الضباط فجراً بتطويق البلاط الملكي بستة دبابات مصفحة. وأربع مئة جندي وأربعين ضابطاً.

وكاد الإنقلاب أن يفشل. فقد حدث صدام مسلح كبير بين القوة الملكية الحامية للقصر وبين قوات الثورة. وكادت ذخيرة الثوار أن تنفذ لولا أن عبد الله السلال. وبصفته مسؤولاً عن قصر السلاح، أمر بفتح المخازن وتزويد الثوار بما يريدون من ذخيرة وعتاد قلب وجه المعركة. فقد كان الثوار يتوقعون استسلام الحراس دون مقاومة. خاصة وأنهم كانوا قد كلفوا قبل قليل أحد أعضائهم في اغتيال البدر داخل القصر. إلا أن الرصاصة الأولى خانته وقبض عليه. ولكن وبعد اشتداد القصف الخارجي على القصر وتهدم طوابقه العلوية استطاع البدر الفرار من القصر مع جميع حاشيته وحراسه.

بينما قامت مجموعة أخرى من الضباط باحتلال مبنى إذاعة صنعاء لتبدأ بزف أخبار الثورة للشعب.

وقد أجمع الخبراء العسكريون أنذاك أن الإنقلاب لم يكن مخطط له بما يكفي. وإن الصدفة والحظ ساعدا على نجاحه.

أهداف الثورة:

وفي اليوم التالي للإنقلاب في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ أصدر مجلس قيادة الثورة البيان المتضمن القضاء على الحكم الفردي المطلق. وعلى النفوذ الأجنبي، وإنهاء الحكم الملكي، وإقامة نظام حكم جمهوري ديمقراطي إسلامي، أساسه العدالة الإجتماعية، وإحياء الشرعية الإسلامية الصحيحة. وتنظيم الجيش على أسس حديثة. وإحداث ثورة ثقافية تعليمية تقضي على مخلفات العهود البائدة.

وتحقيق العدالة الإجتماعية عن طريق نظام إجتماعي يتلائم مع واقع الشعب اليمني وروح الشريعة الإسلامية. وتشجيع رأس المال الوطني، على أن لا يتحول إلى احتكار واستغلال. وتشجيع عودة المهجرين إلى الداخل والاستفادة من خبراتهم وأموالهم.

وعلى الصعيد القومي:

الإيمان بالقومية العربية، والعمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

والعمل على تدعيم الجامعة العربية، وإنشاء علاقات اقتصادية مع جميع الدول العربية دون استثناء.

وعلى المستوى الدولي:

الالتزام بسياسة عدم الإنحياز في الأمم المتحدة وتأييد الأمم المتحدة مواقفها من أجل السلام.

وعلى ضوء بيان مجلس قيادة الثورة أصدر السياسي التقدمي العدني عبد الله باذيب بيان له حول المتطلبات الداخلية للدولة مطالباً فيه:

١ً– بتصفية جميع العناصر الرجعية من أعمدة الحكم البائد والوقوف بحزم ضد العناصر الإنتهازية التي تحاول التمسح بالثورة بهدف حرفها عن اتجاهها الصحيح وسلبها محتواها الديمقراطي ونسفها من الداخل.

٢ً– تكوين فرق للمقاومة الشعبية في كل مدينة وقرية للوقوف في وجه أية محاولة إستعمارية رجعية لإعادة النظام الملكي البائد.

٣ً– مصادرة أراضي وممتلكات المالكين، وكل من ارتبط بهم، واستغل نفوذه لتكوين إقطاعيات وثروات غير مشروعة.

٤ً– إطلاق الحريات الديمقراطية، وفي مقدمتها حرية الكلمة الكتابة والتظاهر والأحزاب والتنظيم السياسي، والنقابي، لحماية النظام الجمهوري الثوري وتحقيق أهدافه التقدمية.

٥ً– القضاء على فلول ومخلفات الرجعية، واستئصال تركتها الفاسدة.

٦ً- الاستناد الكامل على الجماهرية الشعبية، وتعبئة طاقاتها الثورية في خدمة الجمهورية في الداخل، وعلى الأصدقاء الحقيقيين لشعبنا اليمني في الخارج.

٧ً- إعادة النظر في الإتفاقيات المعقودة بين الحكومة البائدة والدول الأخرى، وإلغاء كل اتفاقية تمس بكرامة واستغلال مصالح الشعب.

٨ً- مساندة نضال الشعب في الأجزاء المختلفة. والعمل على إثارة قضيته في هيئة الأمم المتحدة والمحافل الدولية.

٩ً- التمهيد لوضع دستور للبلاد، تضعه جمعية تأسيسية انتخاباً عاماً حراً مباشراً تتحول منها فيما بعد إلى مجلس نيابي تكون الحكومة مسؤولة أمامه.

١٠ً- الوقوف بحزم ضد الشركات والبنوك والإحتكارات الأجنبية وضد المشايع والمساعدات التي يتخفى وراءها الإستعمار الأمريكي الذي يتآمر مع الإستعمار البريطاني والرجعية العربية.

١١ً- التعجيل بتنفيذ الإتفاقيات الإقتصادية المعقودة مع الدول الاشتراكية وعلى الخصوص الخاصة بتعمير اليمن. وتوثيق وتوسيع التعامل معها.

١٢ً- إنشاء بنك مركزي للدولة، وعملة جديدة لليمن، ورسم سياسة سليمة.

١٣ً- بناء القطاع العام وتشجيع رأس المال الوطني وتحقيق التعاون بين القطاعين العام والخاص.

١٤ً- تحقيق النهضة التعليمية والثورة الفكرية، وإنشاء المدارس على نطاق واسع. والقضاء على الأمية. وتأسيس الجامعات. وإحياء التراث اليمني الخالد، وتشجيع رجال الفكر والقلم.

١٥ً- إصلاح الجهاز الإداري، وإيجاد نظام قضائي سليم، ومنع استخدام الشرعية كأحيولة لإبتزاز أموال الناس وأفكارهم.

١٦ً- إلغاء الخطاط والتنافيذ وجميع الأنظمة المحجمة البالية وغير الإنسانية.

١٧ً- الإسراع بإصلاح الطرقات. وإيجاد شبكة مواصلات تربط كل أجزاء البلاد، ربطاً وثيقاً.

١٨ً- إنشاء مشاريع الري، وتحقيق الإصلاح الزراعي بالقضاء على الإقطاع وتوزيع الأراضي على الفلاحين. وتوفير وسائل الإستثمار والري لهم.

أما على النطاق الخارجي:

١- سلوك سياسة خارجية متحررة ومعادية للإستعمار والرجعية والحرب.

٢- توطيد العلاقات مع جميع الدول العربية المتحررة والدول الإشتراكية وجميع الدول الصديقة.

٣- التضامن مع جميع الشعوب العربية في كفاحها المشترك من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم. وتحقيق الوحدة العربية الشاملة على أسس ديمقراطية محررة.

٤- التضامن مع جميع الشعوب العربية وشعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول المحبة للسلام من أجل تصفية الإستعمار وصيانة السلام العالمي.

٥- إتباع سياسة الحياد الإيجابي، والتعايش السلمي، والتعامل مع جميع الدول على أساس المساواة والإحترام والنفع المتبادل.

وعلى ضوء ذلك البيان يمكننا أن نستخلص الصورة التي كانت تعيشها اليمن قبل الثورة. فكل المطالب المطروحة على الصعيد الداخلي، كانت مفقودة في الأصل، بحيث يؤكد لنا أن اليمن آنذاك كانت مثل القارة المهجورة التي لازالت تعيش في القرون الوسطى.

أضف إلى هذا أن الصيغة التي أعد فيها البيان تدل على النضوج السياسي السابق لأوانه في منطقة كهذه. مما يثير الشك بأنه أعد بإشراف جهة خارجية. وعلى الأرجح أنه صياغة مصرية طنانة. إذا ما قورن مع أسلوب إذاعة صوت العرب في تلك الفترة.

الملف العربي في القرن العشرين

الجزء السادس

د. سليمان المدني

المنارة

الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨

الواقع إن الأحداث التي جرت في لبنان عام ١٩٥٨، نبتت جذورها من ظروفها السياسية والإجتماعية والطائفية التي تعطي للبنان نكهة مميزة عن باقي الدول العربية. ولذا ينبغي على المرء حينما يقيم أحداث لبنان أن ينظر إليها من هذه الزاوية. ولا يتغافل عن تلك العوامل.

كان شمعون في ذلك الوقت رئيساً للبنان، وكان يعتبر نفسه زعيماً لمجتمع مسيحي هدته النزاعات الطائفية سواء داخل المسيحيين أو بين المسلمين الذين تتنازعهم أيضاً الخلافات المذهبية.

وكان شمعون تزعجه سياسات عبد الناصر الخارجية المتعلقة بالشؤون العربية، ويظن أن عبد الناصر يهدف إلى تدمير النفوذ المسيحي في لبنان لمصلحة المسلمين، مما جعل شمعون يكن العداء لأي مد عربي، ولا يكترث بتهديد الشيوعية الدولية في المدى الطويل.

ويقينا إن شمعون كان ينحاز إلى الغرب بالرغم من محاولاته التدثر بمسوح الحياد، في الوقت الذي كان لا يميل فيه إلى الملك حسين أو نوري العراق خشية التكتل الإسلامي.

ويؤكد هذا الرأي أن شمعون لم يعارض قط حلف بغداد، أو يقاوم أية دولة عربية انضمت إليه، طالما كانت الولايات المتحدة وراء مثل هذه التكتلات.

وساعد شمعون في سياساته «شارل مالك» وزير خارجيته الذي كان يكن كراهية شديدة للشيوعية، ويحبذ انضمام لبنان إلى أي تحالف ضد السوفيت، وكان ينظر إلى مبدأ ايزنهاور كغيث من السماء يحمي لبنان، ويهيئ الفرص لحصول لبنان على معونات غير محدودة.

ولم تكن موسكو هي «البعبع» الوحيد لمالك فحسب. بل كان معادياً أيضاً للقاهرة منذ شبابه حينما عمل في ميدان الصحافة بالقاهرة. وكان رأيه المعلن آنذاك أن أي تجمع عربي يهدف إلى قيام إمبراطورية إسلامية تمتد من المحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي. تصبح بموجبه الأقليات المسيحية داخلها تتلقى الإحسان والغفران من حكامهم المسلمين.

وهكذا كان يرى في قيام وحدة مصر ـ سوريا بداية لهذا المخطط، وأن الوحدة سوف تعمل على تنفيذ هذا المخطط على قرب سوريا من لبنان.

وزاد التيار اشتعالاً، قيام إذاعة القاهرة منذ عام ١٩٥٥ بحملة هجوم مستعرة على لبنان، وبخاصة أثناء العدوان الثلاثي. ذلك أن لبنان كانت الدولة الوحيدة التي رفضت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع لندن وباريس خلال العدوان الثلاثي، بحجة أنها كانت لا تزال ترتبط مع فرنسا بعلاقات وثيقة، كما أبدت أنها كانت مدينة بكثير لبريطانيا التي ساعدتها في الحصول على استقلالها.

ولذا لم يكن مفاجئاً أن تصبح لبنـان في أوائـل عـام ١٩٥٨ الدولـة الوحيـدة التي قبلت المعونة الأمريكية في ظل مبدأ ايزنهـاور، بحجـة أن هـذه المعونـة تحمـي لبنان من الشيوعية الدولية، أو «العربية الدولية»!.

كان شمعون يعتقد أن السبيل الوحيد لحماية لبنان من الشيوعية الدولية والمـد العربي هو أن يحتمي في ظل قوة أمريكا المطلقة، ولذا كان لهذا العامل اثـر فعـال في توجيه سياسته التي أدت بلبنان في النهاية إلى ما يقرب من الحرب الأهلية.

وجاءت زيارة عبد الناصر إلى الإتحـاد السـوفيتي في أواخـر شـهر إبريـل عـام ١٩٥٨، لتزيد هواجس شمعون ووزير خارجيته من عواقب تقارب عبـد النـاصر وموسكو، فقرر أن السبيل الوحيد لإنقاذ لبنان من هذا التحالف هو اللجـوء إلى الولايات المتحدة.

وكان شمعون على وشك أن تنتهي مـدة رئاسته الثابتـة بعـد أشـهر، ويطمـح بصورة ما أن يرشح نفسه لمدة ثانية، وكان هذا الأمر يحرمه دستور لبنان.

وأعد مالك خطة لتنفيذ ذلك، فأسـرع إلى واشـنطن وعـرض مشـروعه علـى الخارجية الأمريكية والمخابرات المركزية. وبين لها الخطر الذي يهدد لبنان، وأخذ يذكر الأمريكيين أن لبنـان كـانت الدولـة الوحيـدة الـتي اشـتركت في مشـروع إيزنهاور. وأن المنطقة العربية بدون شمعون سوف تعرضها للغزو الشيوعي.

وكان ثمة خطورة تهدد المجتمع اللبنـاني نتيجـة محاولـة شمعـون إعـادة ترشـيح نفسه لمنصب الرئاسة. ذلك أن هـذا التحـرك سـوف يسـتعدي العنـاصر المواليـة

لعبد الناصر، والتي كانت منتشرة بين غالبية المسلمين، فضلاً عن أن هـذا الأمر سيؤدي إلى تشقق المجتمع المسيحي في لبنان نتيجة النزاع الذي سينشأ بين أتباعه وبين أتباع منافسه البطريرك المعوشي.

ومع أنّ الولايات المتحدة أبـدت تعاطفاً إزاء إقتراح مالك بمد مـدة رئاسة شمعون لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات، فإن الخارجيـة الأمريكيـة لم تعط وعوداً مفتوحة لهذا الإقتراح.

وتردد شمعون في اتخاذ قرار حاسـم نتيجـة للظـروف السـابقة، ولكـن شـارل مالك وزير خارجيته نشر نشاطه في الأوساط اللبنانية لاكتسـاب تـأييد شمعـون، وسرعان ما انتشرت الشائعات على نطاق واسع تقول بـأن شمعـون يعمـل علـى تجديد رئاسته، وأن البرلمان اللبنـاني سـوف يطلـب منـه تقريبـاً أن يصـادق علـى التعديلات الضرورية للدستور، التي تتيح لشمعون فرصة تنفيذ مخططه.

وعلـى الفـور تكتلـت الكتـل الإسـلامية معارضـة لـه، ومتعاونـة مـع أتبـاع البطريرك المعشوي، لمقاومة هذه المناورة.

وصاحب هذه الظـروف اغتيـال الصحفـي اللبنـاني نسـيب المتـني في بـيروت وذلك في الثامن من مايو عام ١٩٥٨م، وكـان هـذا الصحفـي مـن الموالـين لعبـد الناصر. كان هذا الحادث بمثابة الشرارة التي أشعلت الوقـود الكـامن في لبنـان، وبدأت أعمال المقاومة المسلحة.

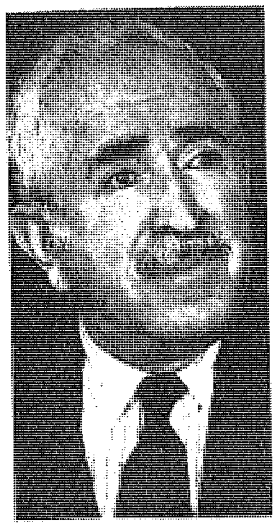
وتناسى المسلمون في المدن ـ سنيون وشيعة ـ خلافاتهم المذهبية، واتحدوا على



صائب سلام

شمعون تحت رئاسة رشيد كرامي وصائب سلام الذي كان قد استقال من رئاسة الحكومة عقب خلافاته مع شمعون لرفضه قطع العلاقات الدبلوماسية مع لندن وباريس في ٦ نوفمبر عام ١٩٥٦.

أما في المناطق الجبلية الريفية فقد تركزت المقاومة حول كمال جنبلاط الزعيم اللبناني الإشتراكي بواسطة أتباعه من الدروز.



رشيد كرامي

في خضم هذه الظروف وجد عبد الناصر أنه لا يستطيع أن يقف مكتوف الأيدي. ومن ثم لم يتردد في معاونة المقاومة اللبنانية بالسلاح والمال والدعاية.

وقام عبد الحميد السراج بمعاونة المكتب الثاني السوري بهذه المهمة، فاتصل السراج بصائب سلام وكرامي وعرض عليهما مساعدة الجمهورية العربية

المتحدة فقبلا على الفور، وكان برهان أدهم ضابط المخابرات في المكتب الثاني السوري محور هذا النشاط.

ومن ناحية أخرى خرج دروز كمال جنبلاط من مخابئهم في الجبال وسيطروا على الحدود اللبنانية - السورية، ومن ثم قاموا بتأمين تدفق السلاح من سوريا إلى رجال كرامي وسلام، كذا إلى مخابئ الدروز السرية.

وفضلاً عن ذلك فقد قام السفير المصري عبد الحميد غالب في بيروت بنشاط آخر في الإتصال بزعماء المعارضة وتوزيع الأموال، والنشاط الدعائي.

وفي ١٣ مايو ١٩٥٨ استدعى شمعون سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأبلغهم أن لبنان واقع تحت هجوم أجنبي ومادي ودعائي من مصر.

ولم يحل نهاية مايو حتى كانت إذاعة كل من القاهرة ودمشق تحرض المسلمين على الثورة. وسادت أعمال العنف كل أنحاء لبنان، وحاولت أن تتدخل الجامعة العربية لتهدئة الموقف، ولكنها أخفقت في إرضاء بيروت، فتوجه شارل مالك وزير خارجية شمعون إلى نيويورك حيث اتهم عبد الناصر أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتدبير تمرد على السلطة الشرعية، وذلك بقيامه بإمداد المتمردين بالسلاح، وتدريب ما أطلق عليهم إسم «الإرهابيين».

وقامت الأمم المتحدة بتعيين فريق من المراقبين ضم ممثلين من الهند والنرويج واكوادور، وسافر المراقبون إلى لبنان لبحث شكوى لبنان، ولكن نظراً لعدم إمكان المراقبين التحرك ليلاً لدواعي الأمن - حيث كانت تتم عمليات شحن

السلاح من سوريا، فإن المراقبين لم يستطيعوا أن يتنبهوا حقيقة الأشياء، فكتبوا إلى همرشولد سكرتير الأمم المتحدة تقريراً جاء به انهم لم يجدوا أي دليل على شحن أسلحة على مستوى كبير.

ومن ثم قام همرشولد بعد ذلك بزيارة لبنان بنفسه وذلك في منتصف شهر يونيو، وعاد إلى نيويورك مقتنعاً بما كتبه المراقبون من قبل، ورسخ في ذهنه أن اتهامات مالك كان مبالغاً فيها.

وصدم شمعون من موقف همرشولد، فأعلن أنه سوف يبحث عن المساعدة من أي جهة أجنبية أخرى بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وفعلاً اتصل بالولايات المتحدة لتقديم معونة عاجلة تتضمن إرسال قوات مسلحة، لمعاونة لبنان في محنتها.

والواقع أن أمريكا لم ترحب كثيراً بطلب شمعون، ويبدو أنها تذكرت عواقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، فنصحت شمعون بالتريث والبحث عن حلول أخرى، وطلبت منه أن يكون إرسال القوات الأمريكية إلى لبنان بمثابة الحل الأخير للازمة.

واستمرت المناوشات بين حكومة شمعون التي كانت تدعي الغالبية من المسيحيين، وبين الثوار المسلمين والدروز تدعمهم أقلية مسيحية.. كان الموقف أقرب لنوع غريب من الحرب الأهلية.

ولم يشترك الجيش اللبناني تحت قيادة فؤاد شهاب في هذا الصراع، عدا بعض الإشتباكات العنيفة التي دارت بين الثوار وقوات الجندرمة، حينما قام الثوار بتدمير نقط الحدود الواقعة عند شتورة، والتي أدت إلى قتل جميع رجال الجندرمة بها.

واستمرت المناوشات، حتى وهنت في بداية يوليو ١٩٥٨، إذ وجد شمعون في مقاومة المسلمين إصراراً عنيفاً، كما رأى المسيحيين منقسمين إلى شيع متناحرة، فقرر فجأة أن يتخلى عن فكرة التجديد. وفي ٣٠ من يونيو عام ١٩٥٨ أعلن ذلك رسمياً.

الخلاف العراقي الكويتي عام ١٩٦١

كان ارتقاء الكويت إلى كيان الدولة في سنة ١٩٦١ مرحلة مهمة أخرى في تطور البلدان العربية من كيان إتكالي دولي. وكانت إسمياً ولاية عثمانية سابقة تقع على رأس الخليج العربي ولا تزيد مساحتها على ٦,٠٠٠ ميل مربع معظمها أرض صحراوية، وازداد عدد سكانها بسرعة بعد الحرب العالمية الثانية بحيث اصبح ٣٥٠,٠٠٠ نسمة. ولم تكد الأسرة الدولية ترحب بهذه الدولة الجديدة في المنطقة العربية وفي العالم أجمع حتى طالب عبد الكريم قاسم بها دون سابق إنذار، وأعلن في مؤتمر صحفي عقده في ٢٥ حزيران (يونيو) سنة ١٩٦١ أنها جزء لا يتجزأ من العراق. وبعد أن أفضى ببيان مفصل عن أرتباط الكويت التاريخي بالعراق قال:

«إن جمهورية العراق قررت حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التي يسيطر عليها الإستعمار بصورة تعسفية، والتي تخص العراق بوصفها جزءا من محافظة البصرة... وسنصدر وفقاً لذلك مرسوماً نعين بموجبه شيخ الكويت قائم المقام بالكويت في بيانات عدة أخرى عامة، وأوضح بصورة لا تقبل الشك، انه لا يعتزم استخدام القوة وأنه سيلجأ إلى الوسائل السليمة، مع أنه صرح بأن في استطاعته تحقيق غايته بالقوة. ولو أراد استعمال القوة لحرك

قواته واستولى على البلاد بشكل مباغت، كما اقترح عليه بعض مستشاريه. غير أن الشيء الذي يصعب تصديقه هو أن يذعن شيخ الكويت أو بريطانيا لمشيئة عبد الكريم قاسم ويتركاه يستولي على البلاد بالقوة. ظل عبد الكريم قاسم، حتى نهاية حكمه، يؤكد حق العراق في الكويت ويصر على أنه سيصل إلى هذا الحق بالوسائل السليمة.

ومع ذلك فان مطالبة قاسم بالكويت لم تكن شيئاً جديداً فالرابطة الوثيقة بين شعبي الكويت والعراق ومصالحهما المشتركة تشير طبعاً إلى أن البلدين قد يحققان فوائد متبادلة في حال اتحادهما. فقبل اكتشاف النفط في الكويت أوعزت بعض الشخصيات الكويتية للملك غازي (١٩٣٣ - ١٩٣٩) بالمطالبة بضمها في بيانات عامة، وحاول الملك إثارة الكويتيين على حاكمهم بواسطة محطة إذاعة خاصة من قصره. وفي أوائل سنة ١٩٥٨ حين أنشئ الإتحاد العربي بين العراق والأردن دعا الجنرال نوري شيخ الكويت إلى الإنضمام إلى الإتحاد دون إكراه ودون أن يحدث ذلك تغييراً في شؤون الكويت الداخلية أو الخارجية. وقد استندت مطالبة العراق من جهة إلى التصاق الحدود الجغرافية، ومن جهة ثانية إلى أسباب عرقية واقتصادية. غير أن حجة قاسم الرئيسية استندت إلى اعتبارات تاريخية وقانونية، وربما لأن الكويت كان يحكمها في العهد العثماني قائم مقام كان يخضع إدارياً لوالي البصرة. وكان قاسم يرى أن الإتفاق بين الكويت وبريطانيا في ٢٣ كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٩٩ باطل المفعول، لأنه عقد سراً ودون تفويض مسبق من السلطان. وكان يرى كذلك أن الكويت بحسب القانون جزء لا يتجزأ من العراق.

وتحولت الكويت كغيرها من الولايات العثمانية السابقة من مدينة صغيرة بناها مؤسس الأسرة الحاكمة في منتصف القرن الثامن عشر إلى قضاء كامل يتمتع بحكم ذاتي. ولم يكد القرن التاسع عشر يشرف على نهايته حتى كان لها كيان مستقل وبات الشيخ يتمتع بحرية كاملة تقريباً في عقد اتفاقيات مع جارته ثم مع الحكومة البريطانية. ورأى قاسم أن الشيخ لم يكن يتمتع بصلاحية عقد اتفاق مع بريطانيا دون تفويض مسبق من السلطان العثماني، وألقى بعض المؤلفين شكا على شرعية اتفاق سنة ١٨٩٩ وفاعليته. غير أن ممارسة حق حاكم في عقد اتفاقيات مع بلدان أجنبية لم يكن أمر مستحدثاً في العهد العثماني، كما يشهد على ذلك ما صنعه محمد علي وغيره من حكام شمالي إفريقيا. ويبدو أن تركيا اعترفت ضمناً بفاعلية اتفاق سنة ١٨٩٩ في وثيقة وقعتها مع بريطانيا سنة ١٩١٣ على الرغم من أن هذه الوثيقة ظلت دون إبرام.

ولابد عند التحليل الأخير من اعتبار هذه الاتفاقات جميعها خارجة عن الموضوع إذا استعيض عنها بمعاهدات صلح بعد الحرب، تخلت تركيا بموجبها عن جميع حقوق سيادتها على الأراضي التي سلخت عنها بعد الحرب العالمية الأولى. وقد تخلت تركيا في معاهدة سيفر (١٩٢٠)، وتكرر ذلك في معاهدة لوزان (١٩٢٣) عن جميع حقوقها وسيادتها على جميع الأراضي التي كانت ملكاً لها خارج الحدود التي نصت عليها هاتان المعاهدتان. وألف العراق دولة من ثلاث ولايات سلخت عن تركيا هي الموصل وبغداد والبصرة. غير أن الكويت لم تكن ضمن ولاية البصرة بشكل واضح، ذلك لأن تركيا كانت قد منحت السلطة التي

استولت على الكويت حق السيادة الكاملة. ولما كان العراق من الدول الوارثة فانه لا يجوز له أن يطالب بحق السيادة على أرض لم تتنازل تركيا عنها. ولذلك لم يكن في مقدور عبد الكريم قاسم أن يبرر طلبه بالإستناد إلى القانون، وظلت مطالبته بالكويت تتراوح بين اعتبارات قانونية وأخرى تاريخية وسياسية.

أما ما هو الدافع الذي جعل عبد الكريم قاسم يطالب بالكويت؟ فقد كان عبد الكريم قاسم، بصفته قائداً عسكرياً، يصدر أوامر إلى مرؤوسيه المدنيين والعسكريين على السواء. ويعاقب كل من يتمرد على هذه الأوامر أما بالسجن أو الإعدام. وإذا كان مثل هذا الأسلوب أمراً يتحمله شعب لا يستطيع تحدي سلطته، فهو مرفوض قطعاً في العلاقات الخارجية بين الدول. وجاءت مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت في الوقت الذي ظهر فيه الإنقسام واضحاً في صفوف الشعب العراقي، واعتقاداً منه أن الشعب سيقف وراءه في هذه المطالبة، فقد حاول أن يحول اهتمام بلد منقسم على نفسه عن الشؤون الداخلية إلى الشؤون الخارجية.

وهناك سبب آخر لا يقل أهمية عن السبب الأول طبعاً، وهو موارد النفط الغنية في الكويت. فالكويت لم تكن تملك ١٥ بالمئة من احتياطي النفط الثابت في العالم وحسب، بل إن إنتاج النفط هناك كان يتم على أسهل وجه. وفي سنة ١٩٣٤ منحت شركة نفط الكويت التي أنشئت بعد توحيد شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية (التي كانت تمتلك فيها بريطانيا حصة الأسد) وشركة

نفط الخليج الأمريكية حقوق امتياز شاملة. ومنذ سنة ١٩٥١، ونتيجة لخطوة إيران في تأميم صناعة النفط، تم الإتفاق بين الكويت والشركة على اقتسام الأرباح الفعلية على أساس الأسعار المعلنة. وارتفعت صادرات الكويت في غضون ذلك من ١٧,٠١٨,٦٦٠ طناً في سنة ١٩٥٠ إلى ٣٧,٠٤٢,٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٢.

وفي سنة ١٩٦٠ بلغ مجموع الإنتاج رقماً خيالياً هو ٨٠,٥٧٣,٦٢٧ طناً وأثارت هذه الإيرادات حسداً في العالم العربي وفتحت عيون الغيرة عند الزعماء العرب الذين كانوا يسعون لتحقيق أهداف قومية عربية عن طريق التوسع الإقليمي.

ولم يكن العراق الوحيد الذي طمع في الكويت، بل كذلك المملكة العربية السعودية وعبد الناصر الذي كان ينادي باسم القومية العربية بوحدة عربية من المحيط إلى الخليج، حتى يتمكن العرب من أن يلعبوا دوراً رئيسياً في شؤون العالم. وتستطيع الكويت بمواردها الغنية تحقيق هذا الهدف الجوهري إن هي دارت في فلك نفوذه. وفي الوقت الذي كانت تتحرك فيه الكويت نحو وضع جديد في علاقاتها مع بريطانيا كان من الطبيعي أن يذهب القوميون العرب إلى القول بأن الكويت بصفتها بلداً عربياً يجب أن تتحمل مسؤوليتها نحو البلاد العربية الأخرى. وساد القلق النفوس أثر شائعة تقول بأن بريطانيا تفكر في إدخال الكويت بعد استقلالها حظيرة الكومنولث. ولا يبعد أن يكون قاسم قد فكر في ضم

الكويت إلى العراق في ذلك الحين لأنه ندد بالشائعة في خطاب ألقاه في ٣٠ نيسان (إبريل) سنة ١٩٦١. وحث شيخ الكويت على مقاومة هذه المشاريع الإستعمارية واعداً إياه بتأييد العراقيين بوصفهم إخواناً عرباً ضد أية تهديدات خارجية، لأنه لا توجد حدود بيننا وبين الشعب الكويتي. وأوضح عبد الناصر بدوره أنه يتطلع بقلق إلى احتمال إدخال الكويت دائرة النفوذ البريطاني. وقيل أنه إذا كان لا بد للكويت من أن تنضم إلى وحدة إقليمية فعليها أن تنضم إلى وحدة عربية لا أن تدور في فلك بريطانيا.

ولكن قاسم كان أول من تحرك، فما أن أنهت بريطانيا حمايتها على الكويت في ١٩ حزيران (يونيو) سنة ١٩٦١ حتى أعلن قاسم مطالبة بلاده بها. وتقدمت الكويت بطلب الإنضمام إلى جامعة الدول العربية وتلقت التهاني بمناسبة استقلالها من عدة بلدان عربية. وبعث قاسم ببرقية في ٢٠ حزيران (يونيو) يقول فيها أنه ليسعده أن يعلم أن بريطانيا أنهت اتفاق سنة ١٨٩٩ الذي عقد بصورة غير مشروعة مع الشيخ مبارك الصباح «دون علم إخوانه في الكويت أو علم السلطات الشرعية في العراق حينذاك». وأثار عدم ورود أية كلمة تهنئة في هذه البرقية شكوك الشيخ، مما حمله على استشارة السير وليام لوس المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي. ويقال أن السير وليام قال «إن الحاكم أوضح لي حينذاك أنه إذا رأى أن هذه التهديدات ستؤدي إلى تطور ما

فانه سيطلب تنفيذ الفقرة د». ونصت الرسائل المتبادلة بين الكويت وبريطانيا في ١٩ حزيران (يونيو) استناداً إلى الفقرة «د» على انه «ليس هناك في هذه الإتفاقات ما يؤثر في استعداد حكومة صاحبة الجلالة لمساعدة حكومة الكويت إذا ما طلبت هذه الأخيرة مثل هذه المساعدة».

ولعلع صوت قاسم عالياً دون أن يأتي بأية حركة رغم ما تردد من شائعات عن حشد قوات. واستناداً إلى تلك الأنباء غير الموثوقة بعث شيخ الكويت في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦١ يطلب مساعدة بريطانيا العسكرية، وأبلغ الحكومات العربية بما فعل. وفي أول تموز (يوليو) حطت قوات بريطانيا في الكويت كانت وصلت في حاملة بريطانية. ولم تندفع بريطانيا إلى هذا العمل بسبب التزامها ببنود المعاهدة وحسب، بل بسبب مالها من مصالح في الكويت كذلك، فضلاً عما للكويت من موقع استراتيجي في الخليج، والتقصير في الدفاع عن الكويت إضعاف لذلك الموقع. وفي الثاني من تموز (يوليو) طلبت بريطانيا عقد اجتماع لمجلس الأمن دعيت الكويت إلى حضورها وتقدمت بشكوى ضد العراق لتهديده استقلالها. وطلب العراق بدوره اجتماعاً مماثلاً حيث تقدم بشكوى ضد بريطانيا لتهديدها «استقلال العراق وأمنه». غير أن المباحثات انتهت دون تبني مشروع رسمي. ومن المشكوك فيه أن تكون بريطانيا قد توقعت حلاً في الأمم المتحدة، بل لعلها أرادت أن تشرح للرأي العام الأسباب التي حملتها على إنزال قواتها في الكويت.

وفي الجامعة العربية، التي طلبت الكويت الدخول في عضويتها اتخذت مقررات خطيرة لحل المشكلة. ودارت مباحثات تمهيدية قبل انعقاد مجلس الجامعة في ٢٠ تموز (يوليو) تركزت في نقطتين رئيسيتين هما سحب عبد الكريم قاسم طلبه ضم الكويت، وتشكيل قوة عربية تحل محل القوة البريطانية. ولما لم يظهر أي دليل يشير إلى استعداد قاسم لسحب طلبه فقد كان من الطبيعي أن تتركز المباحثات في النقطة الثانية. وتبنى مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه في ٢٠ تموز (يوليو)، الذي رفض العراق حضوره، القرار التالي الذي أعدته اللجنة السياسية:

أولا: (أ) ــ تتعهد الحكومة الكويتية بطلب سحب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية بأسرع وقت ممكن.

(ب) ــ تتعهد الحكومة العراقية بعدم اللجوء إلى القوة لضم الكويت إلى العراق.

(ج) ــ تؤيد الجامعة العربية أية رغبة تبديها الكويت في الوحدة (أو الاتحاد) مع أية دولة أخرى عضو في الجامعة.

ثانيا: (أ) ــ ترحب (الجامعة) بدولة الكويت عضواً في جامعة الدول العربية.

(ب)ـ تؤيد الدول العربية طلب دولة الكويت الإنضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

ثالثاً: تتعهد الدول العربية بناء على طلب الكويت بتقديم مساعدات فعالة لحماية استقلال الكويت والدفاع عن استقلالها. ويخول المجلس الأمين العام صلاحية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأسرع وقت ممكن.

أدخلت الكويت عضواً في جامعة الدول العربية وحضر السيد عبد العزيز حسين سفيرها لدى مصر وممثلها لدى الجامعة اجتماع الجامعة المنعقد في ٢٠ تموز (يوليو) وأعلن عن استعداد بلاده لتنفيذ التزاماتها بموجب الميثاق .

وأنيطت مسؤولية تقديم المساعدة للكويت، وفقاً لقرار المجلس، بالسيد عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة. وكانت الكويت قد وجهت مذكرة إلى الجامعة في ١٨ تموز (يوليو) تشير فيها إلى رغبتها في أن تحل قوة عربية محل القوة البريطانية. وفي ١٢ آب (أغسطس) تم اتفاق بين شيخ الكويت والأمين العام للجامعة على الطبيعة الفنية للقوة المقترحة. وفي اليوم ذاته طلب شيخ الكويت من بريطانيا سحب قوتها لتحل محلها قوة عربية. وكان مجموع القوة التي وصلت ثلاثة آلاف جندي معظمهم من المملكة العربية السعودية والباقي من الجمهورية

العربيــة المتحــدة وســوريا والأردن. وفي ١٠ تشــرين الأول (أكتوبــر) أعلنت الكويت انتهاء انسحاب القوة البريطانية.. وبعد مضي يومين قررت الجمهورية العربية المتحدة سحب قواتها من الكويت، بسبب خلافات بين الدول العربية. ولكن بقية القوات العربية ظلت في الكويت سنة أخرى قدمت خلالها دعماً معنوياً إن لم يكن دعماً عسكرياً فعالاً ضد أي هجوم. وعلى كل حال فإن عبد الكريم قاسم بالرغم من استمراره في ترديد مطالبته بالكويت، لم يأت بأية حركة يشتم منها على أنه ينوي استعمال القوة، إلا انه قطع علاقاته مع البلدان التي اعترفت باستقلال الكويت منفذاً بذلك تحذير وزير خارجيته الذي أعلنه في نهاية شهر كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٦١. وهكذا فقد عزل نفسه بدلاً من أن يعزل تلك البلدان التي قصد إلحاق الضرر بها عن طريق العمل الدبلوماسي.

وانتهت مغامرة قاسم الكويتية بفشل ذريع، لأن البلد الذي طالب به وجد حماية فردية أو حماية جماعية. وكان من نتيجة تهديده أن منح شيخ الكويت شعبه حريات ديمقراطية مدللاً بذلك على أن ما يناله شعبه في ظل حكمه قد حرم منه شعب العراق. وفضلاً عن ذلك فقد أدرك الشيخ، وهو يبدي إعجابه بالقوى الجديدة التي دخلت بلاده، أن النظام السياسي في إمارته يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع التقدم الإجتماعي والإقتصادي.

وما أن آل حكم قاسم سنة ١٩٦٣ إلى الزوال حتى بعث شيخ الكويت ببرقية إلى العقيد عبد السلام عارف الرئيس العراقي الجديد يهنئه فيها بسقوط حكم قاسم، ورد عارف على البرقية بلهجة مماثلة، واعتبر تبادل البرقيتين إعراباً عن رغبة البلدين في إعادة العلاقات الودية بينهما إلى سابق عهدها وفي ٤ تشرين الأول (أكتوبر) صدر بيان في أعقاب مفاوضات بين البلدين تضمن اعتراف العراق باستقلال الكويت كما نص على تعزيز العلاقات الإقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين. وفي الرابع من أيار (مايو) ١٩٦٣ أدخلت الكويت حظيرة الأمم المتحدة.

المشكلة الكردية

شددت السياسة البريطانية في العراق قبل استقلاله وإرضاء للوطنيين العراقيين، على تطوير دولة مركزية موحدة خلافاً للسياسة الفرنسية في سوريا ولبنان التي كانت تشجع على اللامركزية والحكم الذاتي المحلي. فقد اعتمد الفرنسيون على الأقليات للمحافظة على وضعهم بينما التمس البريطانيون نفوذهم بالتحالف مع الطبقة الحاكمة على الرغم من أن الأكراد كانوا يعتبرون في الأصل من صنائعهم. ويبدو أن البريطانيين كانوا يعتقدون أن العرب والأكراد والأقليات الأخرى قد ينصهرون في بوتقة واحدة ليخرجوا منها بهوية قومية جديدة تقوم على المفهوم الإقليمي لدولة عراقية جديدة تربطهم فيها المصالح المشتركة. وكانت بريطانيا تعتقد أن نخبة جديدة من الأكراد والعرب هي التي تؤلف طبقة حاكمة تحاول بريطانيا الإبقاء على علاقات ودية معها بعد الإستقلال تعتمد عليها وحدة البلاد في المستقبل.

ولكن لا القومية المشتركة الجديدة ولا الإستقرار الداخلي الذي اعتمدت عليه علاقات بريطانيا الودية برز إلى عالم الوجود. ولعل الأكراد والعرب على السواء كانوا مستعدين للإنصهار في قومية واحدة لو بذل جهد صادق لخلق هوية قومية جديدة. وعلى الرغم من ذلك فهناك بعض العوامل التي أهابت

بالعرب ـ على غير قصد منهــم ــ أن لا يتحركـوا بسـرعة نحـو تحقيـق مثـل هـذا الهدف. ونذكر هنا عاملين، الأول: هو أن المجتمع العربي المنقسم إلى سنة وشيعة لأسباب تاريخية ودينية، مجتمع أقوى من أن يتقبل هوية قومية جديـدة. فقـد رأى الشيعة وهم يمثلون نصف سكان البـلاد تقريبـاً أن أنصـار الأكـراد وهـم طائفـة سنية متعصبة مع العرب السنيين يزعزع كيانهم فقاوموه. أما العامل الثاني: فهـو أن السنيين أنفسهم عزفوا عن الإنصهار مع الأكراد بسبب مد القوميـة العربيـة، على الرغم من حرصهم البالغ على المحافظة على وحدة البلاد الإقليمية. وفوجئ العرب العراقيون بعـد الإستقلال بحركـة الوحـدة العربيـة الشـاملة الـتي كـانت تهدف إلى تحقيق وحـدة عربيـة تنهـض علـى أسـس إتحادية أو وحدوية. وهـذه الحركة جعلت الأكـراد يحجمـون عـن الإتحـاد مـع شـعب لـيس عنـده استعداد للإبقاء على اسـتقلال البـلاد السياسـي أو المحافظـة علـى الجنسـية الـتي يحملهـا، وهكذا حال هذا التناقض دون تطوير قومية عراقية صحيحة.

لا شك أن إخفاق العرب في خلـق هويـة وطنيـة جديـدة تتميـز عـن القوميـة العربية كان السبب الرئيسي في اعتماد الأكراد على القومية الكرديـة مـن أجـل البقاء. وبدأت القومية الكردية، التي كانت تتفاعل قبل وجود الدولـة العراقيـة، بالنمو وقد وجدت الحافز في ما كانت تشـهد مـن نمـو القوميـة العربيـة دون أن تبدر من أحد أية محاولة للحد من أي من الإتجـاهين أو لإفهـام العـرب والأكـراد على السواء معنى التمسك بسمو الهوية القومية العراقية. بل لقد كـان الأمـر في الواقع على العكس من ذلك إذ حـاولت الحكومـة عمـداً في كثـير مـن الأحيـان الحد من القومية الكردية أو قمعهـا عـن طريـق فـرض قيـود إداريـة معينـة بينمـا

سمحت بنشر الدعاية للوحدة العربية الشاملة و كانت النتيجة أن راح الأكراد يبدون باستمرار تحفظات على سياسة الحكومة كما أنهم لم يستطيعوا اعتبار الهوية الوطنية العراقية بديلاً عن القومية الكردية.

لقد كان في الإمكان أن يتحسن الوضع بعد الحرب العالمية الثانية لو أن الحكومة عمدت إلى تخفيف القيود على الأحزاب السياسة وانتهجت سياسة متسامحة. ذلك لأن العرب والأكراد على السواء، كانوا يتطلعون، وكلهم أمل، إلى نظام حكم يتمتع فيه الجانبان بالحريات الديمقراطية التي وعدا بها خلال الحرب. وطلب الأكراد في سنة ١٩٥٦ السماح لهم بإنشاء حزب سياسي كردي، ولكن طلبهم رفض بحجة أن مثل هذا الحزب «قومي» ولا يتجانس مع الأحزاب الأخرى في البلاد. ولما كان حزب الإستقلال والأحزاب الأخرى تشدد على القومية العربية فقد كان من الطبيعي أن يفسر رفض الطلب الكردي بأنه انتقاص من الحقوق الكردية. وهكذا لم يستطع الأكراد الإشتراك إلا في الأحزاب اليسارية، سواء المرخص منها أو غير المرخص دون أن يضطروا إلى التخلي عن طابعهم القومي. واجتذبت هذه الأحزاب الشبان الأكراد بينما لم تكن الأفكار اليسارية لتستطيع ذلك قبل الحرب العالمية الثانية، وهكذا انتشرت الأفكار الإشتراكية والشيوعية بينهم بصورة أوسع بعد الحرب، ولما كان أمام الشبان العرب مجال للإختيار بين الأحزاب اليمينية، التي تنادي بالوحدة الشاملة، وبين الأحزاب اليسارية ـ الإشتراكية والشيوعية ـ فان الأكراد لم يكن أمامهم إلا التعاون مع الأحزاب اليسارية، مع أن بعضهم أيد الحركات السرية التي كانت تنادي بالقومية الكردية. وقد اتخذت الإنتفاضات الكردية قبل

الحرب العالمية الثانية وخلالها شكل اضطرابات قبلية، إلا ان السلطات كانت تقمعها بالقوة باعتبار أنها حركات تمرد يتزعمها قائد قبلي يتحدى سلطة الحكومة المركزية. ومع هذا فأنه لم يتخذ أي إجراء بناء لكسب ثقة الأكراد وظل مصدر التذمر الأساسي قائماً بالفعل.

وكانت ثورة تموز (يوليو) موضع ترحيب من جانب الشبان العرب والشبان الأكراد على السواء، حتى الجيل القديم من الأكراد الذين كان في مقدورهم انتهاز الفرصة وإعلان التمرد قبل أن يتمكن نظام الحكم الجديد من السيطرة على البلاد انضموا إلى تأييد النظام الثوري. وعطف الضباط الأحرار على الأكراد، وعرض عبد الكريم قاسم التعاون مع قادتهم بوصفهم شركاء العرب في إطار الوحدة العراقية، ولم يقف الأمر عند تعيين كبار الأكراد في مناصب عالية بل أعيدت إليهم بعض الإمتيازات. فسمح لعدد كبير من الأكراد المبعدين بالعودة، وأفرج عمن كان منهم في السجن. وأهم من هذا كله السماح بعودة الملا مصطفى البرزاني من روسيا في ٥ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٥٨ حيث بقي في المنفى منذ سنة ١٩٤٦ على أثر انهيار ثورته. وكان قد بعث فور بلوغه نبأ ثورة تموز ببرقية تهنئة إلى قاسم يطلب إليه فيها السماح له ولرفاقه بالعودة إلى البلاد ـ وسارع قاسم من ساعته إلى إصدار الأوامر اللازمة لضمان عودة جميع المبعدين السياسيين على نفقة الحكومة العراقية، بمن فيهم الشيوعيون الذين كانوا قد جردوا من جنسيتهم. وكان في استقبال الملا مصطفى في المطار لدى عودته إلى

بغداد وزراء وضباط وعدد كبير من أصدقائه، ونزل في العاصمة ضيفا على الحكومة. ومنحت له ولأفراد عائلته والمقربين من أنصاره علاوات شهرية. وظلت الوفود ترد طوال عدة أيام من مختلف أنحاء البلاد للترحيب بالملا مصطفى والسلام عليه. وقام الملا مصطفى بعدد من زيارات المجاملة للزعيم قاسم هنأه فيها بنجاح الثورة وشكره على مبادرته بالسماح للمبعدين بالعودة إلى وطنهم. وكان واضحاً أن الاثنين قد توصلا إلى تفاهم تام حول شؤون التعاون بين العرب والأكراد. لقد أظهر قاسم عناية كبيرة بالملا مصطفى بوصفه حليفاً لنظام حكمه إلا انه أخفق في تفهم قوى القومية الكردية.

ولم يمض طويل وقت حتى نشط الشبان الأكراد في بغداد وعمد كثير منهم، ممن كانوا يتعاطفون مع الحركة الشيوعية، أما إلى الانضمام إلى الحزب الشيوعي أو إلى التعاون معه. وكان هؤلاء يرون أن القومية الكردية والشيوعية ليستا عنصرين متناقضين متضاربين، حتى أن إحدى المجلات الشهرية المعروفة باسم (هوا) فسرت القومية الكردية علناً بعبارات ماركسية، ولم يمض زمن حتى ظهرت صحف كردية أخرى كصحيفة (خباط) التي أظهر صاحبها اهتماماً كبيراً باللغة والثقافة الكرديتين. وفي غضون ذلك راح الشبان الأكراد في أوروبا والغرب يؤيدون التعاون العربي ــ الكردي. وعقدت اجتماعات ومؤتمرات اتخذت فيها قرارات تؤيد النظام الثوري الجديد إلا انه كانت قرارات مبطنة بلهجة تشدد على الثقافة الكردية واللغة الكردية، ومع هذا فانها لم تخل قط من التطلعات والأماني السياسية.

وبدأ الحزب الديمقراطي الكردستاني، كغيره من الأحزاب، العمل قبل أن يرخص له في سنة ١٩٦٠، وكان بعض أعضائه على صلة وثيقة بالحزب الشيوعي إلا أنه كوحدة سياسية كان يؤكد في الدرجة الأولى على الأماني القومية الكردية، التي لا يخلو تعدادها بإيجاز من فائدة. لقد كانت الشخصية الرئيسية في الحزب، قبل أن يصبح الملا مصطفى رئيساً له، إبراهيم أحمد. وأما منصبه الرسمي فهو منصب الأمين العام للحزب، ولكنه أثبت كذلك أنه أكثر أعضاء الحزب نشاطاً. ولد إبراهيم أحمد سنة ١٩٢٠ في السليمانية في عائلة متوسطة الحال، وهناك تلقى تعليمه الإبتدائي. ثم توجه إلى بغداد حيث أنهى تعليمه الثانوي ثم دخل بعد ذلك كلية الحقوق. وانهمك، كالكثير من أبناء جيله، في النشاط الوطني قبل تخرجه حتى أنه اصطدم وهو ما زال فتى يافعاً سنة ١٩٣٧ مع السلطات الرسمية. وقد أمضى مرة ثلاث سنوات في السجن خرج بعدها ليصبح أميناً عاماً للحزب الديمقراطي الكردستاني، وكان ذلك في سنة ١٩٢٥. وشارك الشبان العرب من أبناء جيله تذمرهم واستياؤهم من طبقة الحكام المستبدة ونادى مع غيره من المتحررين بوجوب إقامة نظام ديمقراطي صحيح. وكانت مثل هذه الأفكار تعتبر في العهد السابق أفكاراً شيوعية، ولا بد أن حكام العراق رأوا في ميول إبراهيم الإشتراكية راديكالية متطرفة. أما بالنسبة إلى الشيوعيين فكان إبراهيم في نظرهم برجوازياً ذا نظرة كردية ضيقة. وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني كنظيره الحزب الوطني الديمقراطي زميلاً في جبهة وطنية متحدة وليس حزباً شيوعياً حقيقاً.

ويبدو ان لا عبد الكريم قاسم ولا نظام الحكم الجديد حاول تنفيذ ما ورد في الدستور المؤقت من أن الأكراد سيمنحون الحرية وسيعاملون على قدم المساواة مع إخوانهم العرب. وظن الأكراد أن ذلك يعني حكماً ذاتياً في كردستان ونصيباً أوفى في مشاريع التنمية الإقتصادية والشؤون الإجتماعية وتعزيز اللغة الكردية والثقافة الكردية. ولكن النظام الثوري لم يفعل شيئاً لتحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في كردستان. وهكذا زال وهم الأكراد وخاب رجاؤهم، ولكن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يدع إلى الثورة من أجل تحقيق أهدافه. أما نشوب الحرب الكردية بعد مرور سنتين على الثورة فيعود إلى عوامل أخرى لم يكن للحزب الديمقراطي الكردستاني يد فيها.

ولما كان الملا مصطفى الذي اختير على كره من بعض الأعضاء من الشبان، زعيماً للحزب الديمقراطي الكردستاني، ولما كان أبوه شيخ قبيلة يدين أفرادها بالولاء القبلي فقد جاءت آراؤه في القومية الكردية مختلفة عن آراء الشبان الأكراد. وفضلاً عن ذلك فانه كان قد درس الدين مما جعله أهلاً لأن يحمل لقب «الملا». إلا أن زياراته لإيران وإقامته الطويلة منفياً في الإتحاد السوفياتي حيث منح رتبة جنرال فخرية، لا بد وأن تكونا قد وسعتا من مداركه وأثرتا في نظرته إلى الشؤون العامة. وبعد رجوعه من روسيا وكان ذلك أبان انبعاث القومية الكردية، ارتفع مقامه الوطني على الرغم من خلفيته القبلية الضيقة. وكان من الطبيعي أن ينتظر منه الأكراد تحسين العلاقات بينهم وبين العرب. غير أن الزعيم قاسم لم يستطع إنعاش آمال الأكراد بالنسبة لمستقبل مشرق، ولا تحقيق تطلعاتهم نحو الحكم الثوري الجديد في تحقيق هذه الآمال.

وما أن عاد الملا مصطفى إلى برزان حتى بدأ يعـزز موقفـه بـين أفـراد قبيلتـه، وحاول قاسم كسب تأييد الأكراد من خـلال زعيمهـم، إلا أن سياسـته لم تكـن أبداً سياسة يطمئن إليهـا الأكـراد. وبـدأ المـلا مصطفـى، بعـد أن توافـرت لديـه الموارد، يثبت نفوذه السياسي على حساب مشايخ قبائل أخرى، وعلى الأخـص قبائل الزيبري أعداء البرازنيين التقليديين. ولا بد أن تكون تلـك التصرفـات قـد أثارت فزع قاسم الذي رأى في زعامة الملا تحدياً لنفوذه في المحافظات الكردية.

وفي سنة ١٩٦٠ قبـل المـلا مصطفـى دعـوة مـن الإتحـاد السـوفياتي لحضـور الإحتفال بذكرى أكتوبر في موسكو، وعاد إلى العراق في شهر آذار (مارس) من سنة ١٩٦١ بعد أن مكث هناك زهاء أربعة أشهر. وخلال غيابـه سـحب قاسـم بعض منافسي الملا مصطفى وبينهم أخوه الشيخ أحمد إلى بغـداد ليعلنـوا ولاءهـم للزعيم الأوحد. ولدى عودة الملا مصطفى أعلن هؤلاء الزعمـاء بصراحـة عـدم موافقتهـم علـى زعامتـه، ولهـذا قـرر المـلا في سـبيل ترسـيخ قوتـه قهـر خصومـه وتكريس جهوده وطاقاته لمواجهة الخطر الذي يتهدده من موقف الزعيـم قاسـم. وفي شهر تموز (يوليو) بدأ بالقوة يوسع نفوذه في المحافظات الشمالية، حتى أنـه لم يتورع في سبيل ذلك عن الإشتباك مع رجال الشرطة العراقيين. وأول ما بدأ بـه كان مهاجمته قبائل الزيبري وأنصارها وكـان ذلـك في أوائـل سـنة ١٩٥٩ حـين علم أن هذه القبائل تستعد بتشجيع من حكومة بغداد إلى ضرب قبائل البرزاني. وهزمت قبائل الزيبري بعد أن منيت بخسائر فادحة وفر كثيرون مـن أفرادهـا إلى تركيا. ولم يجد الملا مصطفى صعوبة في فرض نفوذه وسلطانه على منطقة امتـدت

من الحدود التركية إلى السليمانية منتهزاً بذلك فرصة انشغال قاسم بالأزمة الكويتية، ورأى قاسم في هذا العمل خطراً ماحقاً يتهدد نظام حكمه.

أما السبب المباشر لنشوب القتال فكان حادثاً تافهاً وقع في بلدة رانية الكردية الصغيرة في أعقاب شكاوى من تصرفات موظفي الحكومة ورجال الشرطة، رفعت مذكرة إلى الحكومة نشرتها الصحف وعلقت عليها. وبدلاً من أن يحاول الزعيم قاسم التحقيق في أسباب الشكاوى الكردية عمد إلى إصدار أوامره إلى رجال الشرطة لمعالجة الموقف بحزم. كما أمر قواته بقمع ما اعتبره تمرداً على الدولة. وقد جر الملا مصطفى، الذي لم يكن له علاقة بحادث رانية، إلى النزاع لأنه كان ملزماً بتاييد الزعماء الأكراد في تلك المنطقة. وفي نهاية شهر آب (أغسطس) بعث مذكرة إلى قاسم يطلب إليه فيها إعادة الحريات الديمقراطية والإعتراف بالحكم الذاتي لكردستان.

وفيما كانت هذه الأحداث تدور في الشمال امتنع زعماء الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد، على الرغم من تعاطفهم مع الملا مصطفى، عن الإشتراك في الحرب. وكانوا قد تقدموا في أوائل حزيران (يونيو) سنة ١٩٦١ بسلسلة من المطالب إلى قاسم مستندين فيها إلى الدستور المؤقت. وقد تناولت تلك المطالب أموراً معينة، كتوفير المدارس والتوسع في استخدام اللغة الكردية، وشق الطرق، وبناء المستشفيات. وكان رد قاسم، وخصوصاً بعد بدء الصراع المسلح مع الملا مصطفى، تعطيل الصحف الكردية، وأعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني حزباً غير مشروع، وأمر باعتقال الزعماء الأكراد. فاختفى بعضهم أول الأمر

كإبراهيم أحمد، بيد أن معظمهم فروا في وقت لاحق إلى المحافظات الكردية. ومن المفيد أن نذكر هنا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي كان ينادي بالوسائل السليمة في الماضي، مال الآن إلى تأييد حركة الملا مصطفى. وظهر الملا مصطفى، الذي لم يكن سياسياً، على حقيقته، وعزم على تحقيق الحكم الذاتي للأكراد بالقوة، مادام الزعيم عبد الكريم قاسم قد أهمل تنفيذ الوعد الذي قطعه على نفسه.

ترى ما هي آراء الملا مصطفى وأهدافه السياسية؟ لقد سأله مراسل إحدى الصحف إن كان هو رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني فأجاب الملا «أنا لست رئيساً للحزب الديمقراطي». ويبدو من الواضح انه كان على خلاف مع هيئات الحزب التي وصفها بأنها كانت أكسل من أن تستطيع تحمل المسؤولية في ما يتعلق بوسائل تحقيق الحكم لذاتي، إلا أن ذلك لم يكن يعني بالضرورة أنه كان معارضاً لسياسة الحزب أو أهدافه المطلقة. وبدأ الملا مصطفى يعتبر نفسه، بعد صراعه مع قاسم، زعيماً للشعب الكردي كله، وليس مجرد زعيم لمنظمة معينة. وتشبها بالضباط الأحرار، ظن أنه يقود حركة «ثورية» ستحقق الأماني القومية الكردية. وكان هدفه المباشر تحقيق «الحكم الذاتي» أما هدفه الفاصل فلم يكن واضحاً لأن مفهومه للحكم الذاتي لم يشرح بعد بالتفصيل. إنه (كما يقول ادامسون) يتصور كردستان تفوز بثلث عائدات العراق من النفط ـ وهي حصة تتفق ونسبة سكان كردستان ـ وبحصة مماثلة في مقاعد المجلس الجديد في بغداد، على أن تترك الإدارة الذاتية وشؤون

المال والتنمية والتعليم في المنطقة للحكومة المحلية. كما تترك لها شؤون الشرطة وقواعد دفاعها الخاصة.

ومع أن الحكم الذاتي، وفقاً لهذه الشروط العريضة، قد يكون قريباً من الإستقلال، إلا أن الملا مصطفى كان يصر على أنه سيقنع بالحكم الذاتي. أما ما الذي يعنيه الحكم الذاتي على وجه التحديد عند التنفيذ، فأمر لم يوضحه الملا مصطفى، إلا أن مطالبه كما يبدو كانت تزداد بعد نجاح كل خطوة، إن هدف الملا مصطفى المباشر، بصفته زعيماً ثورياً، هو تحقيق الحكم الذاتي، ولكن بوصفه رجلاً عملياً فانه يدرك كذلك أن تحقيق هذا الهدف قد يستغرق وقتاً طويلاً. ومع هذا فإنه لم يضع خططاً محدودة للمستقبل. وسئل عما سيعمل في حال تحقيق الحكم الذاتي فأجاب بأنه سيعتزل. ثم أن البرزاني الذي يتمنى من صميم قلبه الإلتزام بالشكل التقليدي للسلطة، يدرك أن القومية الكردية تعتمد في النهاية على الجيل الصاعد، ويبدو مستعداً للتخلي عن الشؤون الكردية العامة لقادة الحزب الديمقراطي الكردستاني. إلا أن قادة الحزب لا يرضون أن يتولوا زعامة الحركة بدل الملا مصطفى، ذلك لأن زعامته باتت شيئاً له أهمية عظمى بالنسبة إلى الأكراد. ويمكن القول بأن أهداف الحزب الديمقراطي الكردستاني قد تضمنتها مقترحات زعمائه الذين بدأوا، بعد الإطاحة بقاسم في سنة ١٩٦٣، يعدونها ويصيغونها في مذكرات رسمية وبيانات شعبية.

لم يكن في المستطاع التفكير في تسوية خلال وجود قاسم في الحكم على الرغم من أن بعض الأحزاب السياسية تقدمت بمقترحات لحل سلمي، ذلك لأن قاسماً كان قد عقد العزم على سحق الملا مصطفى، ولكن يظهر أنه أساء تقدير قوة الأكراد القومية التي جعلتهم يلتفون حول زعيمهم. واستمرت العمليات العسكرية طوال سنتين ألحق فيها الملا مصطفى خلال المراحل الأولى من القتال، وفي فصل الشتاء بوجه خاص، خسائر فادحة بالجيش العراقي. غير أن الجيش أرغم قوات الملا مصطفى على الإنسحاب إلى المناطق الجبلية الوعرة وساد العمليات العسكرية جو من التحفز والجمود. وهنا لا بد من القول بأن الحرب وإن كانت خطراً على قاسم إلا أنها أتاحت له الفرصة للتخلص من العسكريين الذين كان يشك فيهم وذلك بتوجيههم إلى منطقة القتال. إلا أن الحرب في الوقت ذاته استنزفت إقتصاد البلاد وأثارت نقمة شعب فقد ما كان يؤمله في العهد الجديد وزعيمه، وهذا شجع العناصر المعادية لقاسم على التحرك بسرعة للإحاطة به إدراكاً منها بأن الشعب ليس معه. ولذلك يمكن اعتبار الحرب الكردية من الأسباب المهمة التي أدت إلى سقوط عبد الكريم قاسم.

سقوط عبد الكريم قاسم[1]

تم وضع خطة القضاء على عبد الكريم قاسم بتنسيق مشترك بين المدنيين والعسكريين وكان الهدف هو الإستيلاء على الإذاعة ووزارة الدفاع حيث كان يقيم قاسم معظم الوقت فيما يشبه حصناً يضم ٣ كتائب مشاة، ١٨ مدفعاً مضاداً للدبابات، ومدفعية مضادة للطائرات.

نقطة الإنطلاق كانت من الحبانية وساعة الصفر كانت التاسعة صباحاً وهو توقيت يتناسب مع أسلوب عبد الكريم قاسم الذي كان لا ينام إلا في الخامسة صباحاً.

وفي يوم ٨ فبراير الموافق ١٤ رمضان وهو يوم جمعة كان عبد الكريم قاسم نائماً في منزل والدته.

وفي الثامنة والنصف صباحاً، اندفع بعض الضباط إلى منزل الزعيم (الاميرالاي) الأوقاتي قائد القوات الجوية وقتلوه أمام أولاده.. وفي نفس الوقت تحركت بعض المدرعات الخفيفة حيث احتلت الإذاعة، وقصفت الطائرات مبنى وزارة الدفاع بالصواريخ.

(١) ثورة ٢٣ يوليو أحمد حمروش ج١

أعلنت القوات التي احتلت الإذاعة في التاسعة والأربعين دقيقة صباحاً خبر إعدام عبد الكريم قاسم بعد أن شوهد يعبر شوارع بغداد من منزل والدته حيث كان ينام، إلى مبنى وزارة الدفاع والناس تصفق له في الشارع.

وبدأت معركة بين المعتصمين في مبنى وزارة الدفاع بقيادة قاسم وبين الزاحفين على بغداد من الخارج... ولم يقف إلى جانب قاسم إلا الشيوعيون الذين حاول تمزيق وحدتهم ولم يتعاون معهم في إخلاص كامل... واطلقوا نداءات إلى جماهيرهم تقول (إلى السلاح للقضاء على مؤامرة الإمبريالية والرجعية.... استقلالنا الوطني ومنجزات ثورتنا في خطر جسيم... خذوا السلاح من مراكز الشرطة أو من أي مكان واضربوا المتآمرين عملاء الإستعمار).

المعركة مستمرة بين قوات الجيش الزاحفة والمدافعة... ومستمرة أيضاً بين مليشيا الشيوعيين وحرس قومي البعثيين وخاصة في الأحياء الشعبية.

سقوط الإذاعة جعلها تثير الفزع في نفوس الجماهير إذ تعلن أن المجلس الوطني لقيادة الثورة يطالب بإبادة الشيوعيين.. والإذاعة المصرية تذيع بيانات المجلس الوطني الجديد في حماس شديد.

الحرب الأهلية المحدودة لم تكن كافية لحسم الموقف.... قوات الجيش وحدها هي القادرة.. والقتال يشتد في الشوارع وفي وزارة الدفاع.

الثوار معهم عبد السلام عارف الذي أفرج عنه عبد الكريم قاسم بعد تخفيف حكم الإعدام إلى المؤبد. وكـان قد أمضى ليلة الجمعة في منزله ثم خرج في الثامنة صباحاً إلى معسكر أبو غريب حيث ركب هو وأحمد حسن البكر دبابة في قيادة الطابور المدرع كما تقول بعض الأخبار التي نشرت، بينما يقول البعثيون أنه خرج من منزله في الحادية عشرة صباحاً دون أن يكون على علم كامل بما يدور.

وفي المساء اتصل قاسم تليفونياً بعبد السلام عارف وأبلغه استعداده للتسليم على أن يخرج بملابسه العسكرية من وزارة الدفاع ليغادر العراق... ولكن عارف طالبه بتسليم غير مشروط.

كان قاسم يريد أن يحتفظ بكرامته العسكرية إلى اللحظة الأخيرة. ولكن عارف قال له أنه لن يكون مثل تشومبيي ولن تكون العراق مثل الكنغو.

واستمرت المقاومة طوال يوم الجمعة وليلة السبت.. وفي الصباح اتصل عبد الكريم قاسم بعبد السلام عارف وتم الإتفاق بينهما على أن يكون التسليم في مبنى مجلس الشعب الملاصق لوزارة الدفاع.

ووصل قاسم إلى الإذاعة في مدرعة ومن خلفه في سيارة مصفحة فاضل المهداوي وطه الشيخ أحمد مدير المخابرات وضابط رابع.

وحدثت مواجهة بين عبد الكريم قاسم وزملائه وبين عبد السلام عارف وأعضاء المجلس القومي لقيادة الثورة، انتهت إلى صدور قرار بإعدامه وإطلاق

الرصاص على الأربعة في إحدى غرف الإذاعة، ونقل صورة الجثث إلى المشاهدين في التلفزيون. وعندما وصلت الصور إلى القاهرة وظهرت على شاشة التلفزيون أصدر جمال عبد الناصر أمراً بوقف إذاعتها لبعدها عن الإنسانية.

المجلس الوطني لقيادة الثورة يستمر في الحكم من الإذاعة لمدة ثلاثة أيام ثم ينتقل إلى الجامعة ومنها إلى المجلس الوطني.

عين عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية، وأحمد حسن البكر رئيساً للوزراء، والمقدم مهدي صالح عماش وزيراً للدفاع وهم جميعاً من العسكريين.. وعين على صالح السعدي أحد قادة البعث نائباً لرئيس الوزراء واللواء طاهر يحيى رئيساً لأركان الحرب وعلى رشيد مصلح حاكماً عسكرياً.

فرض المجلس الوطني الذي لم تعلن أسماء أعضائه منذ البداية حظر التجول من الثالثة مساء حتى الفجر واستمرت الفترة تتناقص حتى ألغى الحظر في أول مارس ١٩٦٣.

عمليات تصفية واعتقال الشيوعيين مستمرة والإذاعة تطالب بإطلاق النار عليهم في كل مكان.. واعتقل عزيز شريف الحائز لجائزة لينين للسلام عام ١٩٦٠.. ونشرت برافدا بياناً تهاجم فيه قمع الشيوعيين في العراق، وثارت المنظمات العالمية والصحافة التقدمية والأحزاب الشيوعية والإشتراكية ضد ما يدور في العراق.

البعث يحكم العراق:

كان انعكاس الموقف في مصر تأييداً كاملاً وسريعاً للموقف.. واعترفت سوريا والأردن بعد ذلك، رغم الشعور بأن نظام الحكم الجديد في العراق يظهر في مظهر متعارض مع نظام الحكم في البلدين وقتئذ.

أول خطاب لعبد الناصر بعد الثورة كان في عيد الوحدة ٢١ فبراير ١٩٦٣ وظهر ما نشيت الأهرام (الحمد لله) بخط أحمر كبير... فهكذا بدأ جمال عبد الناصر خطبته، وكرر نفس التعبير وهو يتحدث عن انتصارات ثورة اليمن والجزائر ثم العراق بعد الإنفصال.

وحضر من العراق وفد برئاسة علي صالح السعدي وصالح عماش وطالب شبيب وزير الخارجية وفؤاد عارف (كردي) وعقيد خالد مكي الهاشمي معاون رئيس أركان الحرب ومقدم جوي حردان التكريتي..

وحضر أيضاً وفد شعبي عراقي برئاسة حسين جميل.

خطب في عيد الوحدة على صالح السعدي، ثم سافر الوفد العراقي إلى الجزائر لمدة ليلة واحدة عاد بعدها إلى القاهرة.

وطلب على صالح السعدي من جمال عبد الناصر أن يناقش مع الأكراد الحاضرين مع الوفد الشعبي مشكلتهم... وبعد عودته من الجزائر أبلغه عبد الناصر بأنه يرى أن يكون هناك تفكير في نوع ما من الحكم الذاتي.

واعتبر علي صالح السعدي بينه وبين زملائه أن ذلك نوع من التفكير الإنقسامي.

وأهدى عبد الناصر إلى الحرس القومي الذي كان يرأسه علي صالح السعدي ٢٠,٠٠٠ مدفع رشاش مصري سافرت فوراً إلى العراق لتسليح الحرس القومي بعد أن بدأ يلعب دوراً هاماً وبارزاً في إشاعة الإرهاب بين الجماهير.

كان الحرس القومي تنظيماً عسكرياً بلا ضبط ولا ربط... تولى قيادته منذر الونداوي أحد قادة البعث.

وصدر قرار بتعيين أمين هويدي سفير مصر في الرباط سفيراً في العراق وكان قد سبق له أن عمل نائباً لرئيس المخابرات ثم قدم استقالته لتناقضات في التفكير والأسلوب بينه وبين صلاح نصر، وبقي في منزله ستة شهور قبل تعيينه سفيراً في المغرب.

وكان تعيين أمين هويدي وهو واحد من الضباط الأحرار الذين وثق بهم عبد الناصر دليلاً على الإهتمام بالعراق في مرحلته الجديدة.

المجلس الوطني لقيادة الثورة كان يضم ١١ منهم ٩ بعثيين وعبد السلام عارف وطاهر يحيى.. وكان عارف في البداية يؤدي دوراً قريب الشبه من الدور الذي قام به محمد نجيب في ثورة يوليو.

وتشكلت الوزارة من ١١ بعثياً، ٩ قوميين مستقلين، ٢ من الأكراد.

كان البعث هو العنصر المسيطر في الحركة، ولكن كانت هناك عناصر أخرى من خارج البعث سبق لها أن ارتبطت بالعمل السياسي.

اللجنة الأولى للحركة كانت مشكلة من الضباط أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وحردان التكريتي وصبحي عبد الحميد وعبد الستار عبد اللطيف وابراهيم جاسم وخالد حسن فريد وخالد مكي الهاشمي وعبد الكريم فرحان.

انسحب صبحي عبد الحميد من هذه المجموعة في نهاية عام ١٩٦٢ وكون تنظيماً آخر كانت قيادته منه ومن عارف عبد الرزاق ومحمد مجيد وعبد الكريم فرحان وجاسم الغمراوي وهادي خماس وعرفان وجدي وعدنان أيوب صبري وفاروق صبري.. وحددت آخر رمضان توقيتا للإنقلاب.

عين المجلس الوطني لقيادة الثورة صبحي عبد الحميد مديراً للتحركات في الجيش وهو من المناصب الهامة بينما أحال عارف عبد الرزاق إلى المعاش رغم ما قدمه من مساعدة بالطيران من قاعدة الحبانية.

كان انتصار ثورة البعث في العراق باعثاً في سوريا على الحركة وضرب الإنفصال فكانت حركة ٨ آذار... وبادرت العراق بإرسال وفد برئاسة علي صالح السعدي إلى دمشق للتهنئة.. بينما لم ترسل مصر وفداً.

بعد ذلك بدأت مباحثات الوحدة الثانية بالقاهرة...

كان جمال عبد الناصر يرغب في أن تكون خطوات الوحدة مع جبهة تمثل الشعب كله وليس مع البعث وحده.. وكان قادة العراق يرسمون خطتهم على أساس انفراد البعث بالحكم، ولذا فانهم لم يرتاحوا لإصرار القاهرة على زيادة العناصر القومية في اللجان المختلفة.

عندما حاول فؤاد الركابي العودة إلى العراق يوم ٢٣ مارس أعيد من مطار بغداد.


محمد حسنين هيكل

وعندما نشر محمد حسنين هيكل مقالاً في الأهرام بعنوان (اني اعترض) دعي أمين هويدي لمقابلة عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر وطالب شبيب في الواحدة بعد منتصف الليل، حيث استمر الإجتماع إلى الرابعة صباحاً، وكانت الدعوة من أجل الإحتجاج على المقال لنشره هجوماً على البعث.

وشعر القوميون بضعف موقفهم في حركة النظام فآثر بعضهم الإستقالة، وأعيد تشكيل الوزارة، وأصبح علي صالح السعدي وزيراً للإرشاد بدلاً من الداخلية، وتألفت وزارة لشئون الوحدة.

وفي يوم ٢٠ مايو قرر جمال عبد الناصر أن يلقي خطاباً يهاجم فيه بعض تصرفات سوريا، ولما علم عبد السلام عارف بذلك اتصل به تلفونياً ورجاه تأجيل ذلك، فاستجاب عبد الناصر.. ولكن لم تكد تمضي عدة أيام حتى أعلن عن مؤامرة في مايو اعتقل فيها كثير من القوميين.

المقاومة للنظام الجديد مستمرة أيضاً من جانب الشيوعيين الذين حاول بعضهم يوم ٣ يوليو الإستيلاء على معسكر الرشيد واقتحام السجن رقم (١) للإفراج عن ٣٠٠٠ سجين... وأثناء المحاولة التي قتل فيها ٢٣ شخصاً واعتقل المئات في النادي الأولمبي وصل عبد السلام عارف بنفسه حيث انتهت المحاولة.

ويقول أمين هويدي أنه عند الإحتفال بعيد الثورة في سفارة الجمهورية حضر جميع المدعوين عدا الضباط الذين تنبه عليهم بذلك.

وكان القتال مع الأكراد قد استؤنف في شهر يونيو وأعلنت الحكومة أن الهدوء يعود إلى الشمال في نهاية الخريف... ولكن ذلك كان حلماً وخيالاً.. فقد طلب وزير الدفاع صالح مهدي عماش في شهر سبتمبر معونة عسكرية من سوريا، وأعد مشروع لوحدة عسكرية بين البلدين تعقبها وحدة دستورية بعد شهرين أو ثلاثة... وعندما عرض المشروع على اجتماع مشترك للمجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء طلب وزير الصناعة ضرورة عرض الأمر على جمال عبد الناصر، وسافر إلى مصر يوم ٢ أكتوبر وفد برئاسة محمود شبيب خطاب وعضوية صبحي عبد الحميد وحردان التكريتي، ولكن عبد الناصر كان غاضبا

من إصدار البعث لبيان يوم ١٧ سبتمبر يتهم فيه مصر بالإنفصالية وهو اليوم الذي كان محدوداً لإستفتاء الإتحاد.

كانت إذاعة صوت الجماهير العراقية تتبادل الهجمات مع إذاعة صوت العرب.. واستدعى السفير المصري إلى القاهرة.

ويوم ٨ أكتوبر ١٩٦٣ أعلن عبد السلام عارف الوحدة العسكرية بين سوريا والعراق وتشكيل مجلس دفاع أعلى مؤلف من القائد العام للجيش الموحد الذي تولى منصبه صالح مهدي عماش، وثلاثة من كل قطر واتخذت دمشق مقراً للقيادة العامة.

ووصلت إلى العراق فعلا قوات سورية محدودة بقيادة المقدم فهد الشاعر.

لم تكن مشكلة الأكراد والحرب معهم هي الهم الوحيد لنظام الحكم في العراق... تكاثفت الهموم في التناقضات المتزايدة مع القوميين والمقاومة المستمرة من الشيوعيين، والخلاف المتزايد وتبادل الحملات الإعلامية مع مصر.

الإنقضاض على البعث:

ولم تكن هذه هي الهموم الوحيدة أيضاً.. نبتت في صفوف البعث نفسه تناقضات حادة تجسمت بين الجيش والحرس القومي.

ونظام الحكم كان يحاول أن يخلق جيشاً عقائدياً عن طريق إلحاق دفعات كاملة من الطلبة البعثيين بالكلية الحربية، وترقية الضباط البعثيين وتوليتهم المراكز القيادية، فقد فصل عارف عبد الرزاق الذي أسهم في ضرب وزارة الدفاع بالطائرات، وعين بدلاً منه حردان التكريتي لأنه بعثي.. كما كانت تمنح الرتب العسكرية لبعض المدنيين.

ولكن الفترة لم تكن كافية لتكوين عقائدي. وظروف الجيش تختلف عن الحرس، حيث يسود في الجيش الإنضباط والضبط والربط والتقاليد العسكرية... أما في الحرس القومي الذي أعطيت له مهمتان رئيسيتان هما معاونة القوات المسلحة للدفاع عن الوطن وصيانة الأمن الداخلي فإن الأمور كانت تمضي بطريقة عفوية إرتجالة تستهدف إرهاب الناس وتجميع عناصر تتدفق في تيار المولاة للحزب بلا فكر ولا وعي عميق.

وبدأت الخلافات تنمو بين الجيش والحرس القومي حتى أرسل صالح مهدي عماش برقية في ١١ يونيو ١٩٦٣ يمنع فيها منعاً باتاً تدخل الحرس القومي في أي قضية إطلاقاً مهما كان موضوعها إلا إذا طلب

منه ذلك.. وكان ذلك رداً على إجبار الحرس القومي لبعض مديري البلديات على الإستقالة ورفض الوزير لذلك.

وأصدر الحاكم العسكري الزعيم رشيد مصلح بياناً في ١٩ اكتوبر ٦٣ يقول فيه (كثرت الشكايات من جراء التصرفات اللا قانونية من قبل التحقيق الخاص للحرس القومي).

كان هذا تعبيراً عن الإنقسام داخل حزب البعث... علي صالح السعدي يعتمد على منذر الونداوي والحرس القومي.. وحازم جواد يعتمد على الجيش.

وكانت انتخابات القيادة للبعث تجري يوم ١١ نوفمبر عندما هجم ٢٠ ضابطاً من سرية الإنضباط العسكري واقتحموا قاعة الإنتخابات مهاجمين علي صالح السعدي.

كان هؤلاء الضباط يتحركون بتعليمات من حازم جواد وطالب شبيب وبمعرفة صامتة من عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر وطاهر يحيى.

وكانت نتيجة الإقتحام ترحيل علي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد وهاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي وعبد المطلب الهاشمي أعضاء القيادة القطرية للحزب إلى مدريد.

كانت الظروف تخدم عبد السلام عارف دون جهد.

حزب البعث يمزق نفسه بتناقضاته وصراعاته الداخلية.

عندما علم الحرس القومي بترحيل علي صالح السعدي وزملائه خرج إلى الشوارع بأسلحته واحتل الكباري والجسور، وحاصر قاعدة الحبانية مصرحاً للقوات بالتحرك منها إلى بغداد معترضاً طريق المتحركين إلى القاعدة من بغداد... وتطورت الأمور إلى حد قصف وزارة الدفاع والقصر الجمهوري ومعسكر الرشيد وإحراق طائرات ميج ١٩.

إنقلاب على إنقلاب... والموقف في الجيش لم يعد يحتمل تحركات الحرس القومي.. وعبد السلام عارف يصدر قراراً بمنع التجول في بغداد وحل الحرس القومي وتجريده من السلاح ونزول الجيش إلى الشوارع.

رفض صالح مهدي عماش تنفيذ الأمر طالباً عرضه على أحمد حسن البكر الذي اتصل بقيادة الحزب في بغداد التي أصرت على إبعاد كل من حازم جواد وطالب شبيب كشرط لإعادة الحرس القومي إلى مقره.

وافق عبد السلام عارف وأبعد الإثنين إلى بيروت تحت وعد منه بعودتهم بعد أيام.

وهرع إلى بغداد يوم ١٣ نوفمبر كل من ميشيل عفلق وأمين لحافظ وصلاح جديد ونسيم مجدلاني وأدانوا حازم جواد وطالب شبيب.

كانت الفرصة متاحة أمام عبد السلام عارف لضرب ضربته وامتلاك السلطة بين يديه، وإبعاد سيطرة حزب البعث... فكلف صبحي عبد الحميد مدير التحركات العسكرية بوضع خطة تدخل الجيش تحت إسم

كودي ـ (سلام) وافق عليها طاهر يحيى وعين حردان التكريتي وسعيد صليبي آمر الإنضباط العسكري.

تم اعتقال صالح مهدي وعماش في مكتبه بوزارة الدفاع بواسطة سعيد صليبي وسكرتيره الخاص... وعين عارف نفسه رئيساً للمجلس الوطني لقيادة الثورة وقائداً عاماً للقوات المسلحة وشكل وزارة برئاسة طاهر يحيى وعين حردان التكريتي نائباً للقائد العام.. وأصدر أمراً بحل الحرس القومي وكافة الأنظمة والتعليمات التي أصدرها... ومصادرة الأسلحة التي كانت في يده والتي صنعت في مصر باسم رشاش بورسعيد.

واعتقد حازم جواد وطالب شبيب أن الفرصة قد عادت لهما فرجعا من بيروت ولكنهما أعيدا على نفس الطائرة.

وانتهت صفحة في تاريخ ثورة ٨ فبراير ١٩٦٣.

وانتهت أيضاً للمرة الثانية مشاركة حزب البعث في حكم العراق. وتشتت أعضاؤه انقسامات وخلافات.

وحزب البعث في حياة المشرق العربي السياسية يشكل المصدر الذي تفرعت منه التنظيمات المسماة بالقومية... معظم المنشقين عليه لم يطلقوا السياسة وإنما شكلوا تنظيمات متعددة اعتمدت أساساً على جماهير الحزب.

وأصبحت الحياة السياسة منقسمة تقريباً إلى ثلاثة أقسام.. أحزاب تقليدية تأسست على أفكار وطنية بلا مضمون إجتماعي مثل حزب الشعب والحزب

الوطني في سوريا وحزب الإستقلال في العراق. وأحزاب قومية في مقدمتها البعث.. وأخيراً الأحزاب الشيوعية واليسارية.

وما كاد الحكم يستقر لعبد السلام عارف رئيساً لمجلس قيادة الثورة حتى سعى على إنهاء دور البعثيين الذين تعاون معهم... فأقال حردان التكريتي كوزير للدفاع وعينه سفيراً في السويد.

ولم يركن حزب البعث إلى السكون... بدأت محاولات جديدة لتكوين الحزب بعد عشرة شهور في مايو ١٩٦٤ عندما أعيد تكوين القيادة القطرية بعبد الكريم الشيخلي أميناً عاماً للسر وصدام حسين عضواً ومسؤولاً عن الجناح العسكري وحسن العامري عضواً عن فرع بغداد. اتجهت القيادة الجديدة إلى الجيش وركزت عليه بعدة تنظيمات: مكتب عسكري مركزي، وتنظيم للضباط ذوي الرتب الكبيرة، وتنظيم ثالث للضباط ذوي الرتب الصغيرة، ثم تنظيم لضباط الإحتياط يضم الضباط الإحتياط المسرحين وطلبة الكلية العسكرية المطرودين.

اكتشف الحزب أن الطعنة قد وجهت إليه من الجيش الذي ما زال يعيش في ظل النظام والعقلية السابقة... وأن فرصتهم المتاحة في الحكم لم تكن كافية لتحويله إلى عقائدي لنفور أغلبية الضباط من الإلتزام بأي تنظيم خلاف الجيش... ولاقتناع معظمهم بأن دورهم الرئيسي في العسكرية وليس في السياسة، وأخيراً لما تعرض له الجيش من صدامات مسلحة بذرت في النفوس نفوراً من السبب الذي يدفع إلى ذلك.

حكم عبد السلام عارف:

وخلال فترة محاولة البعث إعادة تنظيم قوته، بدأت التنظيمات القومية التي طفت على السطح تحاول تشكيل جبهة موحدة ثم انتهى الأمر إلى تشكيل الإتحاد الإشتراكي في اجتماع عقد بقاعة الخلد في بغداد في الفترة من ١٤ إلى ٢٤ يوليو ١٩٦٤.

تولى الأمانة العامة عسكري هو عبد الكريم فرحان، وانتخب فؤاد الركابي أميناً مساعداً.. وصدر له ميثاق يكاد يكون صورة طبق الأصل من ميثاق مصر.

وبدأ الإتحاد الإشتراكي العربي في العراق نشاطه بلقاء مع الإتحاد الإشتراكي في مصر خلال إبريل ١٩٦٥... كان الوفد المصري مشكلاً من أربعة من العسكريين هم كمال رفعت رئيساً وشعراوي جمعة وكمال الحناوي وفتحي الديب وأربعة من المدنيين هم الدكتور حسين خلاف والدكتور إبراهيم سعد الدين وعلي السيد علي وجميعهم أعضاء في الأمانة العامة ثم أحمد بهاء الدين عضو أمانة الصحافة.

كان تنظيم الإتحاد الإشتراكي شكلياً وغير مؤثر وعاجزاً عن توحيد التنظيمات القومية التي كانت تتشرذم وتتضاعف مع مرور الوقت.

كان عبد السلام عارف يحاول الإعتماد على شخصيته دون الإعتماد الجدي على التنظيمات مكتفياً بسيطرته على الجيش والشرطة وأجهزة الأمن ولو أنه لم يبالغ نسبياً في استخدامها.

كما أن عبد السلام عارف كان يتعثر في خطواته نحو الوحدة وهو الذي هرع يروج لها في الأيام الأولى من ثورة ١٤ يوليو. صحيح أنه بدأ تنسيق سياسي بين مصر والعراق يوم ٢٦ مايو ١٩٦٤ بعد زيارة عارف لمصر لحضور احتفال تحويل مجرى النيل عند السد العالي في أسوان مع خروشوف وأحمد بن بيلا وهي الزيارة التي تهجم فيها خروشوف على عارف متهماً إياه بشنق الشيوعيين، وما تبع ذلك من حوار طويل عن قضية وحدة الطبقة العاملة والوحدة العربية كلها كما روى محمد حسنين هيكل في كتابه (عبد الناصر والعالم).

وصحيح أنه شكل لذلك مجلس رئاسة من جمال عبد الناصر وعبد السلام عارف كان مفروضاً أن يجتمع مرة كل ٣ شهور... وكان الأعضاء من الجانب المصري هم عبد الحكيم عامر وعلي صبري والدكتور محمود فوزي ومحمود رياض وأمين هويدي (وهم جميعاً عسكرين عدا واحد فقط) ومن الجانب العراقي صبحي عبد الحميد وعبد الرزاق محي الدين وشكري صالح زكي (وهم جميعاً عسكريون).

كما عين ٣ وزراء للوحدة مع العراق... من مصر شعراوي جمعة وكمال الحناوي وعلي السيد علي.. ومن العراق ناجي طالب وأديب الجادر وعبد الستار الحسين... وعين فتحي الديب أميناً عاماً للمجلس.

وفي ١٦ أكتوبر انبثقت قيادة سياسية موحدة من رئيسي الجمهوريتين.

ولكن ظلت هذه التنظيات شكلية المظهر محدودة الأثر... الوحدة الوطنية في العراق لم تكتمل.

عدم إعتماد نظام الحكم على حزب ثوري، والتمزق الذي شمل القوميين، والضعف النسبي لشخصية عبد السلام عارف، واشتعال العداء ضده من جانب الحزب الشيوعي وحزب البعث... كل هذه العوامل أخرت تحقيق الوحدة الوطنية، وكانت بالتالي دافعاً إلى شكلية إجراءات الوحدة مع مصر. ولم يقف الخلاف والتناقض بين عبد السلام عارف وأعوانه من جهة والمختلفين معه من جهة أخرى.. وإنما امتد إلى دائرة السلطة، تماماً كما حدث مع البعث ولكن بصورة أخرى.

كان عبد السلام عارف قد تأخر متعمداً في تشكيل مجلس قيادة الثورة، الأمر الذي أثار حفيظة المقربين إليه.

وعندما قرر عبد السلام عارف تعيين شقيقه عبد الرحمن رئيساً للأركان اعترض على ذلك كل من صبحي عبد الحميد وعارف عبد الرزاق وعبد الكريم فرحان وهادي قماش (رئيس المخابرات) لأنه لم يكن مؤهلاً أو حاصلاً

على شهادة كلية أركـان الحـرب. وزادت التناقضات بين الشخصيات الملتفة حول عارف... واستقال وزير الإعلام عبد الكريم فرحان فيما سمي بأزمة الإذاعة عندما رفض مدير الإذاعة عمل دعاية سافرة لعبد السلام عارف وتضامن معه الوزير.

سافر عبد الكريم فرحان إلى مصر يوم ٣٠ يونيو واستقال تضامناً معه ودون وجود أية رابطة تنظيمية كل من صبحي عبد الحميد وزير الداخلية، وأديب الجادر وزير الصناعة وفؤاد الركابي وزير الشئون البلدية وعزيز الحافظ وزير الإقتصاد وعبد الستار الحسين وزير العدل.

لم يكن هذا التضامن قائماً على أسس تنظيمية وإنما كان عفوياً وحماسياً.

وعندما رفض المستقيلون العودة شكل عبد السلام عارف وزارة جديدة برئاسة طاهر يحيى يوم ١١ يوليو ١٩٦٥.

ولم يلبث عبد السلام عارف أن كلف عارف عبد الرزاق بتشكيل وزارة جديدة مستهدفاً إبعاده عن قيادة القوات الجوية أولاً وعزله عن الفئات القومية ثم تصفيته ثانياً.

رفضت التنظيمات القومية الإشتراك في وزارته.

وكان عارف عبد الرزاق قد قرر القيام بانقلاب ضد عبد السلام عارف، ولذا قبل الوزارة واستجاب لطلبات عبد السلام عارف بنقل عدد من الضباط خارج بغداد وذلك تفادياً للاصطدام، وكشف خطة الإنقلاب مبكراً.

ولكن استمرار نقل الضباط كان يعني ابتعاد العناصر التي يمكن الإعتماد عليها، ولذا قرر الإسراع بالانقلاب ليكون ليلة ١٤ ــ ١٥ سبتمبر ١٩٦٥ أثناء وجود عبد السلام عارف في الدار البيضاء بالمغرب بعد أسبوع واحد من تعيينه.

كانت شخصية عارف عبد الرزاق لا تؤهله لمثل هذا العمل رغم أنه كان رئيساً للوزراء.. فهو لم يبلغ صبحي عبد الحميد، وأفرج عن سعيد صليبي آمر الإنضباط العسكري بعد صدور الأمر باعتقاله... الأمر الذي كتل ضده قوات الإنضباط، وعزله عن أصدقائه الذين انفرد دونهم بالعمل.

وعندما شعر عارف عبد الرزاق بفشل خطته ركب طائرة حربية صباح يوم ١٥ سبتمبر وهرب إلى القاهرة. لم يكن عبد السلام عارف يعرف شيئاً عما يدور في بغداد إلا بعد أن أبلغه جمال عبد الناصر من القاهرة.

ورتب السفير المصري أمين هويدي إجراءات عودة عبد السلام عارف إلى العراق في طائرة حربية... ويقول أمين هويدي أنه لم يبلغ عبد الرحمن بخبر عودة شقيقه إلا في المطار عند وصوله عصر يوم ١٦.

أول قرار لعبد السلام عارف كان تحديد إقامة صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان في منزليهما وتكليف الدكتور عبد الرحمن البزاز بتشكيل الوزارة الجديدة.

كانت هذه التغييرات قد أضعفت قدرة النظام في نظر الجماهير ولم تعدله شعبية مطلقاً... التنظيمات القومية مشغولة بخلافاتها الخاصة... الحزب الشيوعي يحاول استجماع قوته ومواصلة نضاله.. وحزب البعث يعيد تنظيم نفسه وخاصة بعد الضربة التي وجهتها له أجهزة الأمن في سبتمبر ١٩٦٤، عندما اكتشفت محاولة إعادة تنظم الحزب واعتقال عدد كبير من الأعضاء.

كان موقف القاهرة من عبد السلام عارف موقف التأييد المصحوب بالحيرة، فهو في تصرفاته الداخلية يتناقض مع بقية القوميين ويعطى الفرصة لضعف النظام لإعدائه وأعداء القاهرة.

وحدث انقلاب عسكري في سوريا في فبراير ١٩٦٦ أطاح بأمين الحافظ، وأصبح نور الدين الأتاسي رئيساً للجمهورية ويوسف زعين رئيساً للوزراء وإبراهيم ماخوس وزيراً للخارجية وحافظ الأسد وزيراً للدفاع.

وكان الإنقلاب في حقيقته انفجاراً داخل حزب البعث وتغليباً للاتجاه الحزبي.. وقد انعكس ذلك على حزب البعث في العراق فاضعف من موقفه، وخلق له جناحين، الضعيف منهما مرتبط بسوريا وعطل بالتالي فرصة القضاضه على النظام الضعيف.

مصرع عبد السلام عارف

ولم تكد تمضي عدة أسابيع حتى لقي عبد السلام عارف حتفه في حادث سقوط طائرة هيلوكوبتر في إبريل ١٩٦٦ أثناء جولة فوق منطقة البصرة، وانتهت حياة الرجل الذي بدأ مع ثورة يوليو نائباً لرئيس مجلس الثورة ثم أمضى في السجن ثلاث سنين وعشرين يوماً بعد تغيير حكم الإعدام حتى عاد رئيساً للجمهورية مع ثورة ٨ فبراير ١٩٦٣. كان اختفاء عبد السلام عارف صدمة مفاجئة لجمال عبد الناصر وضعت النظام كله في وضع حرج، وتحملت القاهرة جانباً من مسؤولية استمرار النظام فقد كانت هناك قوات عسكرية مصرية استدعاها عبد السلام عارف. وبلغت حوالي ١٢٠ طقماً كاملاً للدبابات ولواء مشاة من الطيارين.

وتقرر سفر بعثة مصرية للعزاء يرأسها المشير عبد الحكيم عامر وتضم عبد الحميد السراج وأمين هويدى وعبد المجيد فريد. وحدد جمال عبد الناصر موعداً يلتقي فيه بالمشير والسفير بالعراق أمين هويدى الذي أصبح وزيراً للإعلام... ولكن المشير لم يحضر في الموعد، رغم انتظار جمال عبد الناصر وهويدى لمدة تزيد على الساعة.

انتهت المقابلة دون حضور المشير وعبد الناصر يردد (أعمل ايه المشير بتاعكم ده ...حتى المواعيد لا يحترمها).

كانت هذه ظاهرة من الظواهر التي توضح مناطحة المشير للرئيس ودخوله مرحلة عدم الإكتراث وفرض سلطته الذاتية.

سافر الوفد إلى العراق بغير خطة منسقة.

وكان موضوع خلافة عبد السلام عارف في قائمة الموضوعات المطروحة.

واستقر رأي المشير والسراج على تعيين عارف عبد الرزاق رئيساً لجمهورية العراق... وأرسل المشير برقية إلى القاهرة يطلب إرساله على طائرة خاصة حيث كان يقيم فيها بعد انقلابه الفاشل.

ولم يكن هذا الرأي متفقاً مع تفكير السفير السابق أمين هويدى لاعتقاده أن عارف عبد الرزاق عاجز عن إدارة الدولة إلى جانب أنه رجعي ويميني بالسليقة... فبادر بإرسال برقية إلى عبد الناصر يحذر فيها من هذا التعيين ويوضح أخطاره ويطلب عدم إرسال عارف عبد الرزاق تفادياً لحدوث كارثة على حد تعبيره.

وافق عبد الناصر على فكرة أمين هويدى التي عرضت عليه بعد نومه في الثانية بعد منتصف الليل. وبعد أن كان سامي شرف قد أبلغ عارف عبد الرزاق الذي استعد فعلاً للسفر عاد فتراجع عن الإتصال به.

ووافق جمال عبد الناصر أيضاً على تعيين عبد الرحمن عارف في منصب شقيقه.

وعندما بلغ المشير عامر ثار وقرر مغادرة بغداد قبل وصول عبد الرحمن عارف من موسكو حيث كان في زيارة لها... وعند وصوله إلى مطار بغداد أبلغه عبد المجيد فريد عضو بعثة العزاء المصرية أنه مرشح للرئاسة، فغادر المطار إلى القصر الجمهوري فوراً.

وهكذا انتهت صفحة عبد السلام عارف الذي لم تعلن دمشق وتونس الحداد عليه من بين كل الدول العربية.

وبدأت صفحة جديدة في حياة الجمهورية العراقية.... كانت أكثر ضعفاً... فشخصية عبد الرحمن كانت أقل لمعاناً من شخصية شقيقه.

دور مصر المؤثر خلال هذه المرحلة على السياسة العراقية كان ناتجاً من ضعف رؤساء الجمهورية وعدم اعتمادهم على تأييد شعبي جارف أو تنظيم حزبي صلب...ووجود تناقضات وخلافات حادة بين جهاز الحكم وبين الأحزاب والتنظيمات الثورية مثل الحزب الشيوعي وحزب البعث... وعدم القدرة على ربط كافة الخيوط في قيادة واحدة متماسكة... الأمر الذي اقتضى وجود قوات عسكرية مصرية في العراق، لم يقبل جمال عبد الناصر أن تشترك في أي عمليات ضد الأكراد في الشمال، كما أنه أعطى لها تعليمات بألا تستفز مشاعر

المواطنين بالظهور بالملابس الرسمية أو الإقامة في معسكرات داخل بغداد... ولكنها في النهاية كانت تحت تصرف رئيس الجمهورية لحمايته.

هكذا كانت العلاقة وثيقة بين السلطة في القاهرة والسلطة في بغداد، ولكنها كانت تعتمد على جسر عسكري وليس على جسر تنظيم شعبي.

لم يكن سهلاً عقد صلة تنظيمية من أي نوع بين مصر والعراق، فان شرذمة وتمزق التنظيمات القومية كان قد وصل إلى حد مذهل إذ بلغت ٢٨ تنظيماً مختلفاً حتى أصبح اختيار الأسماء لها عملية معقدة متشابكة... والحساسية من البعث مازالت قائمة.... والعداء للحزب الشيوعي لم يتغير.

أيام الوحدة السورية المصرية



صلاح الدين البيطار

بعدما تم التوقيع على اتفاقية الوحدة السورية المصرية كما ذكرنا سابقاً تقرر أن يلقى جمال عبد الناصر وشكري القوتلي بيانين أمام مجلس الأمة المصرية ومجلس النواب السوري لشرح أسس الوحدة على أن يتم الإستفتاء عليها خلال ثلاثين يوماً... وقد كتب البيانين صلاح البيطار وفتحي رضوان وعفيف البزري.

ولذا أسرع الملك سعود بمحاولة وقف الوحدة قبل إتمامها وهدمها قبل إعلانها والاستفتاء عليها. واتصل الملك سعود بعبد الحميد السراج يغريه بأي مبلغ يطلبه ليمنع الإستفتاء على الوحدة.

ولم يكن هذا هو الإتصال الأول في محاولة إقامة نظام موال للغرب.

اتصل يوسف ياسين مستشار الملك سعود بالرئيس شكري القوتلي يعرض عليه إقامة حلف إسلامي والإبتعاد عن الإتحاد السوفييتي. وكان القوتلي على علاقة طيبة مع السعوديين وخاصة في فترة ابتعاده عن رئاسة الجمهورية.

لم يستجب القوتلي لذلك فقد كان الأمر أقوى من الرغبة الشخصية، وتيار التحول الوطني الجارف كان يلتقي مع الدول الاشتراكية في مسار واحد... وسوريا كانت قد عقدت – بعد مصر – صفقة من الأسلحة السوفيتية في ربيع ١٩٥٦ ووقف الإتحاد السوفيتي إلى جانبها وقفة حازمة أثناء الحشود التركية على حدودها.

وبعد عرض يوسف ياسين اتصل الملحق العسكري الأمريكي بعبد الحميد السراج وأبلغه أن حكومة الولايات المتحدة قد زهقت من الأحزاب.

وربط السراج هذه الخيوط ببعضها البعض وعندما أبلغ صلاح البيطار بذلك نصحه بمقابلة جمال عبد الناصر فسافر إلى مصر في خريف ١٩٥٥.

ومع ذلك لم يصدق جمال عبد الناصر في البداية محاولة الملك سعود الأخيرة والتي علم بها عن طريق تقرير حمله رسول خاص من السراج وصل إلى القاهرة يوم توقيع شكري القوتلي وعبد الناصر على بيان الوحدة. كان الملك سعود قد كتب شيكاً لعبد الحميد السراج رقم ٨٥٩٠٢ مسحوباً على البنك العربي بالرياض بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥٨ بمبلغ مليون جنيه إسترليني.

وطلب عبد الناصر من السراج صرف المبلغ فعلاً فصرفه ووضعه في البنك العربي بدمشق وصرف شيكين آخرين رقم ٨٥٩٠٣ بمبلغ ٧٠٠ ألف جينه إسترليني، ٨٥٩٠٤ بمبلغ ٢٠٠ ألف إسترليني.

وكانت فضيحة للنظام السعودي المتآمر بالمال.

محاولة لم تمنع الإستفتاء... ولم تمنع الوحدة.

تم الإستفتاء يوم الجمعة ٢١ فبراير ١٩٥٨ على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية... وكانت النتيجة الموافقة بنسبة تتجاوز ٩٨٪ على الوحدة... وعلى انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً... وأصبح شكري القوتلي المواطن الأول.

وزار جمال عبد الناصر سوريا يوم ٢٤ فبراير لأول مرة، وكان استقباله فيها تعبيراً قوياً عن الإرادة الشعبية الجارفة نحو الوحدة.

ولم يكن خالد بكداش سكرتير الحزب الشيوعي موجوداً بدمشق عند زيارة عبد الناصر لها.. كان قد غادر سوريا بعد جلسة مجلس النواب السوري التي استعرض فيها مشروع الوحدة، والذي وجد الشيوعيون فيه تنافراً شديداً مع أفكارهم ومعتقداتهم عن الوحدة.

قال خالد بكداش مجيباً على تساؤل عن موقف الحزب الشيوعي السوري من قضية الوحدة:

– لقد أبدى حزبنا منذ زمن طويل رأيه بأن شعار الوحدة العربية ليس وليد نشاط أو دعاية حزب من الأحزاب...بل هو منبثق من الواقع الموضوعي للبلدان العربية، فتحليل الوضع في العالم العربي على أساس الماركسية اللينينية يؤدي حتماً إلى اعتناق شعار الوحدة العربية... فهو إذن شعار تمليه علينا مبادئنا نفسها... وكل ادعاء آخر حول موقفنا نحن الشيوعيون من الوحدة العربية هو كلام باطل.

ويمكن تلخيص رأي الشيوعيين السوريين في قضية الوحدة بما قاله خالد بكداش أيضاً:

– لقد دعونا دائماً إلى أن تؤخذ في كل مشروع أو سعي إلى الوحدة الظروف الموضوعية في كل بلد عربي بعين الإعتبار... ولا نزال عند رأينا. فحتى بعد إزالة الإقطاعية والبرجوازية الكبيرة من الحكم تبقى لكل بلد ظروفه الموضوعية وإن تغير محتواها، أو طرأ عليه بعض التعديل من الناحية الإقتصادية والإجتماعية... وعلى كل حال يجب التمهيد للوحدة العربية لإقامة علاقات إجتماعية أخوية بين البلدان العربية المتحررة تخلق جواً من الثقة المتبادلة التي يجب أن تتعاظم خلال التعاون السياسي والثقافي والإقتصادي.

إتمام الوحدة بين مصر وسوريا تم في عجلة شديدة تحت ضغط العسكريين السوريين المدفوعين بالروح الوحدوية والذين تأثر بعضهم بمعتقدات حزب البعث والذين اتفقت آراؤهم مع اختلاف وجهات أنظارهم على أن الوحدة فيها تحقيق لهدف تتطلع إليه الجماهير.

وفي فترة الإتفاق على الوحدة كانت مصر وسوريا تعيشان في ظل النظام الرأسمالي مع فوراق محدودة.

ولم تكن مصر قد تجاوزت مرحلة الحيرة والبحث عن الطريق الجديد، ولم تكن قد لجأت إلى أية إجراءات تحد من النمو الرأسمالي.

كل الإجراءات التي اتخذت حتى ذلك الوقت كانت تمصير الشركات الإنجليزية والفرنسية والتركية.

كانت الإشتراكية الديمقراطية التعاونية هي الشعار المرفوع. وكانت المصالحة الإجتماعية وحشد كل الطبقات في تنظيم الإتحاد القومي هي الوسيلة السائدة.

ومع ذلك لم توظف البرجوازية المصرية أموالها في التصنيع لما لمسته من تصميم العسكرين على احتكار السلطة وتوجيهها ووضعها تحت وصايتهم... وذلك بعد إنشاء وزارة الصناعة ومجلس التخطيط الأعلى والمؤسسة الإقتصادية ولجنة التخطيط القومي.

كان هناك تهيب فرضته السلطة حال دون انطلاق البرجوازية المصرية في التصنيع والاستثمار.

أما سوريا فان فرص البرجوازية كانت متاحة ومطلقة إلى أبعد الحدود... والأحزاب الحاكمة (الشعب الوطني) لم يكن التغير الإجتماعي وأراد في برامجها... وحزب البعث رغم زيادة نفوذه وتولي قادته بعض المراكز الرئيسية في الدولة (رئاسة المجلس النيابي ووزارة الخارجية) إلا أنه كان بعيداً عن النفوذ الحقيقي القادر عل توجيه السلطة.

تمت الوحدة في وقت كـانت البرجوازيـة المصريـة فيـه تميـل إلى الانكمـاش.. بينما البرجوازية السورية لم تعرف بعد أية قيود.

والنظـرة إلى الواقـع الإجتمـاعي في مصـر وسـوريا كـانت تشـير إلى العراقـة النسبية للبرجوازية المصريـة وقدرتهـا العاليـة علـى التصنيـع والـتي وصلـت مـع طلعت حرب وبنك مصر إلى مستوى إقتصادي لم تصل إليه البرجوازية السورية.

الإمكانيات المتاحة للبرجوازية المصرية من الأمـوال والسـوق والخـبرة كـانت أكثر توافراً، ولكن البرجوازية السـورية وجـدت في الوحـدة فرصـة للنشـاط في سوق كبير... حيث أعطيت تسهيلات كبيرة في العمل بمصـر، وانتهـزت فرصـة إلغاء الجمارك وتحديد سعر تشجيعي للعملة «الجنيه المصـري والـليرة السـورية» وغزت أسواق القاهرة بمنتاجتها وزاحمت بذلك البرجوازيـة المصريـة.. والغريـب أن مجموعة من أصحاب المصانع العاملين في مصر قد توجهـوا إلى الدكتـور عبـد المنعم القيسوني مطالبين بتكافؤ الفرص في التعـامل والحصـول علـى التسـهيلات الممنوحة للبرجوازية السورية النشطة.

وتبين أن المعارضين والمطالبين بحقوق متساوية هم من العائلات السـورية الـتي بدأت نشاطها الصنـاعي في مصـر قبـل الثـورة مثـل سماقيـة والشـوربجي وقبـاني وأخرون.

والواقع أن الفرصة التي أتيحت لنشاط البرجوازية السورية كـانت دافعـاً لهـا على التسلل إلى مصر بينما لم تتحه البرجوازية المصرية إلى أي نشاط في سوريا.

ومع ذلك فان مستوى دخل الفرد في سوريا كان مرتفعاً عن مستوى دخله في مصر، كان مرتب خريج الجامعة في سوريا يصل إلى حوالي ضعف مرتب زميله الخريج في مصر... ولذلك كانت الفروق الإجتماعية في سوريا أقل حدة وأقل وضوحاً عنها في مصر.

وهموم السلطة الثورية في مصر من ناحية التغير كانت تؤثر في حركتها وفي قرارتها... بينما لم تكن هذه قد استولت على أحد بعد في سوريا.

منهاج الوحدة تُرك للدستور الذي فُوض جمال عبد الناصر لوضعه وكان البعث يرى في عبد الناصر الزعيم الذي نقل الوحدة العربية من الفكرة النظرية إلى الواقع التطبيقي.

ولذلك قبل حزب البعث أن يحل نفسه تنظيمياً في سوريا. وكان هذا أمراً جديداً في تاريخه.. إذ لم تكد تمضي سبع سنوات على دمج وتأسيس الحزب حقق فيها انتصارات واضحة في مجال السياسة الداخلية حتى جابه موقفاً يفرض عليه انتهاء وضعه التنظيمي.

وقال أكرم الحوراني رداً على سؤال عن الأسباب التي دفعته إلى التضحية بالكيان التنظيمي لحزب البعث، أنه وزملاءه قد قبلوا حل الحزب في سوريا لثقتهم الشديدة بعبد الناصر واقتناعهم بأن خطوة الوحدة أثمن من أن تنهض أمامها أية عراقيل.

ولم يقبل الحزب الشيوعي السوري مبدأ حل التنظيمات وهو الذي يتحرك سرياً بواجهة علنية.. وسافر خالد بكداش إلى الخارج فور إقرار الوحدة تحاشياً لصدام مباشر مع السلطة الجديدة وتمسكاً بتنظيم الحزب و دوره.

وكان قد سبق له أن سافر في فترة إنقلاب حسني الزعيم.


المشير عبد الحكيم عامر

الوزارة الجديدة للجمهورية العربية المتحدة التي شكلت يوم ٦ مارس ١٩٥٨ ضمت أربعة نواب لرئيس الجمهورية: مصريان هما عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وسوريان وهما أكرم الحوراني وصبري العسلي.

كانت وزارة الوحدة بداية لعهد جديد تغيرت فيه سبع وزارات خلال أربع سنوات بالتحديد منذ خروج الشيشكلي.

وهكذا ومنذ الوزارة الأولى للوحدة بدأ العسكريون السوريون الذين كانوا بعيدين عن السلطة التنفيذية وعن مناصب الوزراء حتى ذلك الوقت يدخلون إلى قمة السلطة.

ثم أصبح الموقف في سوريا امتداداً للموقف في مصر... اختيار العسكريين لممارسة أعمال سياسية وإدارية ليسوا مؤهلين لها... وما يعتقد أن ضباط الجيش كانوا أقدر من يتولى مسؤولية الشؤون الإجتماعية أو الشؤون البلدية أو

المواصلات أو غيرها. والضباط الذين دعوا للوحدة وتحمسوا لها من مواقعهم السياسية المختلفة، كانوا أشد حرصاً على تحقيقها كهدف وطني أكثر من حرصهم أو تطلعهم إلى المناصب الوزارية.

ولكن أسلوب اختيار الطريق الأسهل والإعتماد الرئيسي على الضباط في تسير المجتمع هو الذي أدى إلى سلوك هذا السبيل. وعندما يفرغ المجتمع من التنظيمات السياسية وتلغى الأحزاب، بسبب تكوين الكادر السياسي القادر على القيادة، يصبح الإعتماد على العسكريين هو الطريق الأسهل. وما دام بعض العسكريين قد وصل إلى منصب الوزارة فلابد من إرضاء الأخرين... وأعد عبد الحكيم عامر نشرة عسكرية يرقي فيها الضباط، أعضاء المجلس الثوري السوري الذين لم يعينوا وزراء، ترقيات استثنائية إلى رتبة عميد مثل (أكرم ديري وطعمة العودة ا لله وأحمد جنيدي وجادو عز الدين وعبد الغني قنوت وغيرهم)... ولكن الضباط أقنعوا عبد الحكيم عامر بعدم ضرورة ذلك.

وتضمنت النشرة أيضاً تسريح ٩٤ ضابطاً سورياً.

وهكذا سرت عدوى التخلص من الضباط غير الموالين.

والولاء مسألة نسبية تبعاً للظروف وتتحدد تبعاً للحركة السياسية... كان حزب البعث ـ كما يقول أكرم ديري ـ وراء تحديد أسماء هؤلاء الضباط الذين تقرر تسريحهم. وكان مصطفى حمدون قد أعد كشفاً للتسريحات يتخلص فيه من الضباط غير البعثيين ويقسم الضباط إلى كتل شيوعية وإخوان مسلمين وشوام وحلبيين وعلويين.

كانت قد تشكلت لجنة ضباط للجيش الأول (تعبيراً عن الجيش السوري) من ضباط سوريين ومعهم العميد عبد المحسن أبو النور حيث كان يعمل معاوناً لقائد الجيوش بعد أن كان ملحقاً عسكرياً لمصر في سوريا.

وحدث صدام بين عبد الحكيم عامر وعفيف البزري قائد الجيش الأول عندما اعترض المشير على نشرة تنقلات للضباط بناء على تقرير رفعه عبد المحسن أبو النور وقال فيه أن النشرة تضع ٢٠ ضابطاً شيوعياً في أماكن قيادية.

لم يكن الأمر صحيحاً على إطلاقه، فلم يكن هناك ٢٠ ضابطاً شيوعياً في سوريا ممن يمكن أن يعينوا في مراكز قيادية... ولكن القضية كانت تتلخص في رغبة ضباط البعث ـ وهم منتشرون في الجيش ـ في أهمية التواجد في المراكز القيادية. وتكمن أيضاً في رغبة مندوب القيادة المصرية في أن يكون متواجداً عند كل قرار ذي دور نافذ في التوجيه.

رفض عفيف البزري أي تغير في نشرة التنقلات واحتج على المشير غاضباً .. ولكنه فوجى في صباح اليوم التالي بخبر تعينه مستشاراً في شؤون التخطيط مكتوباً في الصفحات الأولى واستقبله عبد الناصر في محاولة لترضيته ولكن الطعنة كانت أقوى من أن تبرأ بكلمات فقط تركت أثر في تصرفاته دفعته في النهاية إلى الخروج من سورية و الذهاب إلى العراق بعد ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨

أمكن التغلب، اذن، على قيادة الجيش ذات الميول اليسارية وأصبح البعث بحكم كونه التنظيم الوحيد المتواجد داخل صفوف الجيش، صاحب تأثير فعال في تحريك الأمور .

و كانت ثورة العراق التي انفجرت بعد خمسة شهور من الوحدة وأطاحت نهائياً بالعرش الهاشمي ذات تأثير كبير على الموقف في سوريا ودفعت إلى الحذر من نمو الأفكار الإشتراكية الحقيقية، وخاصة بعد أن لعب الحزب الشيوعي العراقي دوراً عملياً في الحياة السياسية العراقية .

وقد تفاقمت هذه الحساسية ونمت خلال تقارير أجهزة الأمن وانتهت إلى اعتقال الشيوعيين السوريين في خريف ١٩٥٨.

ولم يقف تأثير الموقف في العراق عند هذا الحد، ولكنه تجاوزه إلي ماكشفت عنه محاكمات بغداد من أن صبري العسلي نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة كان قد تقاضى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه من حكومة نوري السعيد .

نشر صبري العسلي بياناً قال فيه أنه قبض المبلغ عام ١٩٥٤ (وفي ظروف مقاومة حكم أديب الشيشكلي وتدبير الثورة ضده) وتقدم إلى جمال عبد الناصر يطلب إعفائه من منصبه حتى تنتهي اللجنة التي شكلت لدراسة حلف بغداد من مهمتها.

وتشكلت حكومة جديدة ذات ثلاثة مجالس في أكتوبر ١٩٥٨.. حكومة مركزية في القاهرة تضم ٣ نواب لرئيس الجمهورية هم عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وأكرم الحوراني.. وعدد الضباط فيها ١٢ من مجموع أعضائها ٢٤– ومجلس تنفيذي في سوريا يرأسه نور الدين كحالة وهو غير بعثي وتضم ٦ ضباط من مجموع أعضائها .. ومجلس تنفيذي في مصر يرأسه الدكتور نور الدين طراف ويضم ٥ ضباط من مجموع أعضائها ١٥.

زاد عدد أعضاء الضباط السوريين في المناصب الوزارية، وانتهى تواجد الأحزاب السورية القديمة، ولم يقبض البعث على السلطة الحقيقية.

كان حل الحزب قد تم من الوجهة القانونية والتنظيمية فعلاً ولكن زمالة الماضي كانت تجمع بين الأعضاء السابقين للحزب مما دفع عبد الحميد السراج وزير الداخلية إلى ملاحقتهم، واشتكى صلاح البيطار إلى جمال عبد الناصر فاستدعى السراج من دمشق وعقدوا اجتماعاً ثلاثياً لتصفية الخلافات والحساسيات.

ولكن الأمور لم تمض كما تخيل قادة حزب البعث عند إعلان الوحدة.

كان هو الحزب الوحيد المؤهل من وجهة نظره للمشاركة الفعلية في السلطة، فهو صاحب الإنقلاب الذي أطاح بالشيشكلي، وهو صاحب الإغلبية في المجلس الثوري للضباط، وهو الحزب الذي يرفع الوحدة العربية شعاراً يتحمس لها ويعمل من أجلها.

وقد نجح خلال شهور الوحدة الأولى في إزاحة عفيف البزرى من قيادة الجيش وتولى بعض المناصب الوزارية.

المناصب الوزارية لم تكن جديدة على أعضاء الحزب.. فصلاح البيطار مثلاً كان وزيراً للخارجية وأكرم الحوراني كان رئيساً لمجلس الشعب.

وجهات نظر.. وخلافات

ولكن أعضاء الحكومة المركزية الذين كان لهم نظراء في الإقليمين لم تكن لهم عملية تنفيذية، وقد اشتكى من ذلك أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية ووزير العدل، وصلاح البيطار وزير الثقافة والإرشاد، وكانت الوزارة المركزية قد احتلت مبنى فندق(هليوبوليس بالاس) الكبير في ضاحية مصر الجديدة بعيداً عن مكاتب العمل للوزارات المختلفة.

وفي لقاء مع جمال عبد الناصر اقترح أكرم الحوراني تشكيل قيادة سياسية للجمهورية العربية المتحدة من ثلاثة سوريين رشح لها ميشيل عفلق وصلاح البيطار وهو. وثلاثة مصريين ويختارهم جمال عبد الناصر على أن تكون قيادة غير معلنة.

كانت هناك لجنة شكلت برئاسة عبد اللطيف البغدادي وعضوية زكريا محي الدين وأكرم الحوراني لقيادة سوريا، ولكنها ظلت لا تعمل لأنها كانت بلا سلطات.

استهدف أكرم الحوراني من ذلك خلق شعور بالمشاركة الفعالة في مركز السلطة وإتاحة فرصة عودة النبض لتنظيمات حزب البعث.. ولكن جمال عبد الناصر الذي كان ينفرد بالحكم والتوجيه في قمة السلطة رفض هذا التشكيل غير المعلن الذي يفرض نوعاً من المشاركة غير المرغوب فيها.

وكان حزب البعث نفسه قد أسهم في إطلاق يد جمال عبد الناصر في تشكيل مجلس الأمة بناء على التفويض الممنوح له في المادة ١٣ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادرة في إبريل ١٩٥٨.

ولم يتم تشكيل المجلس خلال الشهور الأولى للوحدة

رفض إقتراح القيادة السياسية غير المعلنة الذي تقدم به أكرم الحوراني بذر بذور الخلاف المستمر بين القيادة ممثلة في جمال عبد الناصر وبين حزب البعث.. وتجسدت الخلافات في عدة نقاط رئيسية:

أولاً: عضوية الإتحاد القومي.

كانت العضوية مفتوحة للجميع وكان من رأي البعث أن تحرم العضوية على الرجعين والعملاء.

ثانياً: تعيينات الضباط.

كانت تعيينات الضباط في المراكز القيادية الحساسة محل اعتراض الضباط البعثيين أو ذوي الميول البعثية... ومثلاً عندما صدر قرار بتعيين المقدم عبد الكريم النحلاوي في إدارة كاتم أسرار الجيش الأول اعترض على ذلك مصطفى حمدون وكان وزير الإصلاح الزراعي. ولكن عبد المحسن أبو النور قال للمشير عامر أنه ليس حزبياً، ومتدين... وكانت هذه هي الصفات التي تعتبر جواز مرور للمراكز القيادية.

ثالثاً: تحويل مجرى نهر الأردن.

اختلفت وجهات نظر جمال عبد الناصر وحزب البعث في هذه القضية اختلافاً كبيراً.

كان البعث يرى ضرورة التصدي لإسرائيل ومنعها بقوة السلاح من تحويل مجرى النهر، وخاصة أن الجيش السوري سبق له أن قام بذلك قبل الوحدة عام ١٩٥٣ ومنع إسرائيل فعلاً من عملية التحويل التي تتم على بعد ٦ كيلو مترات فقط من الحدود في المنطقة المجردة من السلاح.. وكان جمال عبد الناصر يخشى أن يتحول الصدام المحدود إلى حرب كبيرة، كان يرى أن قواته المسلحة ليست مهيأة لها.

كان جمال عبد الناصر يفرق بين التصدي لإسرائيل إذا حاولت تحويل مجرى النهر، وبالنسبة للمنطقة المجردة من السلاح كان الجيش الأول السوري عنده تعليمات صريحة بأن يقاوم بالقوة كل محاولة لتحويل مجرى نهر الأردن من المنطقة المجردة عند جسر بنات يعقوب. وهي نفس المنطقة التي أطلق عليها الجيش السوري مدافعه عام ١٩٥٣ الأمر الذي جعل كبير المراقبين يتدخل ومجلس الأمن يقرر وقف أعمال التحويل.

أما إذا حاولت إسرائيل تحويل مجرى النهر من داخل أراضيها فإن الأمر عندئذ يختلف لأنه سوف يكون بعيداً عن المنطقة المجردة وهي حالة لا تنطبق على اتفاقية الهدنة.

وتشكلت لجنة فرعية لبحث الموضوع وتقديم تقرير بذلك.. من البغدادي والحوراني والبيطار وعلي صبري والشبرباصي وأحمد عبد الكريم ومحمود رياض وصلاح الطرزي... وعقد بعد ذلك اجتماع أخير للرئيس ونواب الرئيس والوزراء.. وارتفعت فيه حرارة الجدل بين أكرم الحوراني الذي تحدث عن مشروع جونستون ووقوف سوريا ضده حتى رفض نهائياً، وبين جمال عبد الناصر الذي أراد أن يفرق بين إطلاق النار على المنطقة المجردة وبين القيام بعمليات محدودة غير محسوبة بدقة، كما طالب الحوراني مؤيداً رأيه بأن مجلس الأمن سوف يتدخل ويمنع التحويل كما حدث في عام ١٩٥٣.

وارتفعت حرارة المناقشات حتى اختلط الحديث وأخذ طابعاً إقليمياً إستفزازياً وخاصة عندما ألمح جمال عبد الناصر إلى احتمال ضرب دمشق بالطائرات. وانبرى أمين النفوري مؤكداً أن دمشق لم تهب أبداً قصف طائرات العدو وأنها مستعدة لتحمل كل التضحيات... وعندئذ قال جمال عبد الناصر

(وا لله يأخ عبد الحكيم إذا كان البحث يجري على هذا النحو فلتقم قواتك بالهجوم على إسرائيل منذ الغد).

انتهت الجلسة بعد مناقشات عاصفة لم يضع أثرها من النفوس ولاشك أن وقوع هذا الخلاف في عام ١٩٥٩ وهو العام الذي ساد فيه الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الإتحاد السوفييتي... أو بين جمال عبد الناصر وخروشوف شخصياً. كان عاملاً من العوامل الهامة التي أثرت في تقدير جمال

عبد الناصر للموقف.. إذ أنه كان في وقت كانت فيه علاقاته مع الأصدقاء يشوبها التوتر، وعلاقته مع الأعداء لم تتحسن...

وتجمعت هذه الخلافات لتظهر في موقف إيجابي اتخذه مصطفى حمدون... الذي كان وزيراً للإصلاح الزراعي، وكانت له وجهة نظر في أن الملاك لا يجوز لهم تحديد أرضهم المطبق عليها القانون في أكثر من موقعين وهي بحد أقصى ٤٠٠٠ دونم سوري، ويقول مصطفى حمدون أن جمال عبد الناصر كان يؤيد في الرأي بينما كان عامر وزكريا محيي الدين يعارضان رأيه.

وأعطى مصطفى حمدون تصريحا لوكالة أنباء الشرق الأوسط بوجهة نظره... واعتبر عامر ذلك تحدياً له، فسافر إلى القاهرة وغاب أسبوعاً ثم عاد إلى دمشق لينشر في جريدة الأيام أن لجنة برئاسة مصطفى حمدون وعضوية ٣ وزراء سوف تناقش مشاكل الإصلاح الزراعي.

اعتبر ذلك حمدون إهانة له. وأصر على تقديم استقالته، فقال له المشير عامر أن الإستقالة تعني مؤامرة على الوحدة.

كان المشير قد عين نائبا وحيدا لرئيس الجمهورية في سوريا بصلاحيات الرئيس في أكتوبر ١٩٥٩.

ولم يستقل مصطفى حمدون وحده... وإنما استقال عبد الغني قنوت أيضاً.

واستدعاهما جمال عبد الناصر لمقابلته في القاهرة.

عندما حضر الإثنان لم يكن في استقبالهما أحد في مطار القاهرة.

ويقول مصطفى حمدون أنهما وقفا أمام ضباط الجوازات في صف الركاب حتى تنبه لأنهما من الوزراء.

وليس معروفاً ما إذا كانت القاهرة قد علمت بموعد حضورهما، وما إذا كان الموقف متعمداً أو غير متعمد، ولكن الحساسية كانت قد تأججت في النفوس.

وفي صباح يوم وصولهما كان أكرم الحوراني وصلاح البيطار قد أرسلا أيضا خطابات استقالتيهما لجمال عبد الناصر، رغم أنهما كانا معا في احتفالات الجلاء ببور سعيد، وتناولا الغداء معا في القطار أثناء عودتهم... وكانت مفاجأة لعبد الناصر.

وجد أكرم الحوراني وصلاح البيطار أنه يجب اتخاذ موقف التضامن مع الزملاء العسكريين في الحزب.

ووجد جمال عبد الناصر أمامه إستقالة جماعية من أربعة وزراء... وبعد أن كان مصراً على رفض استقالة حمدون وقنوت... قرر أن يلتقي بالمستقيلين واحداً بعد الآخر... ويوم بعد يوم.

ودارت في المقابلات مناقشات عن الأوضاع، أساساً حول الخلافات المشار إليها.

ثم انتهى الأمر بقبول استقالة الوزراء البعثيين الأربعة في ٣١ ديسمبر ١٩٥٩.

يقول مصطفى حمدون أن اللقاء الأخير مع عبد الناصر كان جياشاً بالعواطف التي دفعتهم إلى البكاء.

وعاد الوزراء إلى دمشق مواطنين عاديين... وكان طلبهم الأخير من عبد الناصر أن يستدعيهم إليه إذا ما شوهت تقارير أجهزة الأمن صورتهم لديه.

وهكذا انطوت صحيفة البعث في حياة الجمهورية العربية المتحدة... وتمزق الحلم الذي راود قادته وجماهيره، في أداء دور فعال لدعم دولة الوحدة الأولى.

ويقتضي الموقف تفسير العلاقة بين البعث وبين القادة في مصر.

ليس من شك في أن البعث كان حزباً جماهيرياً، فرض نفسه على الجماهير العربية مع الحرب العالمية الثانية، عندما قدم أفكاراً قومية واجتماعية أثارت الإنتباه والإهتمام وجذبت طموح الناس إلى حياة أفضل.

وليس من شك أيضاً في أن الحزب كان يمثل تياراً جديداً في الحياة السياسية العربية يشق طريقه وسط أحزاب رجعية ثم ديكتاتوريات عسكرية في ظروف كانت بالغة الصعوبة أحياناً. ولكن حزب البعث كان يتبنى عقيدة كونه الحزب الوحيد المؤهل لقيادة الأمة العربية... يرفض الأحزاب والأنظمة الحاكمة لأنها رجعية.

ويرفض التيارات اليسارية والشيوعية بمنطق أنها ترتوى من نبع غير عربي.... وهو منطق لم تثبت الأيام صحته على مدى التجارب التاريخية.

هذه العقيدة جعلته يحاول فرض نفسه بها على الأمة العربية وحده... ولكن فكرته لم تنتشر إلا في المشرق العربي (سوريا والأردن والعراق ولبنان)... وبقيت قيادته القومية بعيدة عن تمثيل شعب مصر والسودان وشعوب المغرب العربي.

البعث والعسكريين المصريين:

لم يحدث اتصال حقيقي بين البعث وبين الشعب المصري... فقد كانت هناك أحزاب وطنية تقود النضال الوطني مثل حزب الوفد، وأحزاب أخرى تبشر بأفكار إجتماعية تقدمية مثل الحزب الإشتراكي والوطني الجديد إلى جانب التنظيمات الشيوعية التي استقطبت أنصار التقدم الإجتماعي.

لم تكن فرصة البعث سهلة في الوصول إلى مصر لأن هذه الأحزاب المصرية سبقت تكوين البعث في أواخر الأربعينات كحزبين أو في أوائل الخمسينيات كحزب موحد.

ويبدو أن تركيز قادة البعث كان قاصراً على المشرق العربي.... إن أكرم الحوراني زار مصر للمرة الأولى ضمن الوفد البرلماني السوري الذي مهد للوحدة في ديسمبر ١٩٥٧... ولم يفكر في الإقتراب سياسياً من العسكرين أو السياسيين المصرين الذين التقى بهم.

أول اتصال لأكرم الحوراني مع العسكرين المصرين كان في معسكر قطنة عام ١٩٤٨ مع اللواء صالح حرب الذي ذهب إلى هناك لدراسة إمكانيات المساهمة في حرب فلسطين.

ويقول أكرم الحوراني أن صالح حرب قد استلفت نظره بتقشفه ونومه على الأرض مثل العساكر في البرد القارس.

والتقى أكرم الحوراني أيضاً بأحمد حسين زعيم مصر الفتاة في ذلك الوقت ولكنه لم يتناقش معه في فكرة التعاون السياسي، ولهذا فقد بقي البعث بعيداً في المشرق العربي لم تجذبه أحداث مصر كما جذبته أحداث العراق مثلاً عندما قامت ثورة رشيد عالي الكيلاني وانضم إليها عدد من السوريين كان في مقدمتهم أكرم الحوراني أيضاً والضباط توفيق شانيلا ومحمد صفا الذين سلكوا طريق الصحراء، واستقبلوا في العراق استقبالاً طيباً، لأنهم كانوا قادرين على استخدام الأسلحة الفرنسية التي أمدتهم بها حكومة فيشي بناء على أوامر من ألمانيا النازية.

وبعد فشل ثورة رشيد عالي الكيلاني وعودتهم إلى سوريا اعتقلتهم القوات الفرنسية في دير الزور مع بعض ضباط الجيش العراقي ثم نقلوا إلى حلب حيث أطلق سراحهم بعد انهيار حكومة فيشي واقتراب البريطانيين.

ومضت حرب فلسطين أيضاً دون أن تعقد صلة بين البعث ومصر... ويقول أكرم الحوراني (أن فرصة العمر قد ضاعت لأننا لم نتصل بالضباط المصريين في الجنوب) وذلك لأن السوريين كانوا في الجليل.

الصلة غائبة بين البعث والحركة الشعبية المصرية... وقد أيد الحزب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولكنه عارض خطواتها غير الديمقراطية في ضرب الأحزاب الوطنية وقسوتها في محاكمات الإخوان... وكان الحزب ينظر إليها نظرته إلى أديب الشيشكلي ونظامه وخاصة بعد استقباله والترحيب به في القاهرة. وكان أول لقاء بين ثورة يوليو والبعث بمبادرة مصرية من جمال عبد الناصر الذي أرسل كمال رفعت وأكد للدول العربية خلال معركته ضد حلف بغداد... وهناك تم أول لقاء بين قادة البعث ومندوبي قيادة مصر. وكانوا من العسكريين.

بعد زيارة الحوراني الأولى لمصر تكررت زيارته وتعدد معارفه ونشطت محاولاته للتأثير في الحياة السياسية المصرية.

وكان الحزب يكسو تفكيره دائماً رداء قومي... ولذا فانهم عندما فكروا في تقديم الإستقالة لم يرغبوا في أن تكون إقليمية الطابع بل أرادوا لها أن تكون قومية المظهر... فاتصل ميشيل عفلق مع الصاغ داوود عويس من مكتب المشير عامر بمصر (وهو ضابط بدا صاحب افكار يسارية من المرشحين لقسم الضباط في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني ثم مضى به التيار وحده) وقال داوود عويس لميشيل عفلق أنه يمكن اقتناع عباس رضوان وتوفيق عبد الفتاح بالإستقالة المشتركة.. ولكن هذا كان جموحاً وراء السراب... فإن العسكريين

المصريين ماكانوا ليستقيلوا من أجل البعث أولاً، وليس من أسلوبهم الإستقالة ثانياً.

فقد كانت لهم طبيعة الموظفين أكثر من طبيعة الثوريين. وكما صدرت نشرات فصل بعض الضباط من الجيش بتهمة الشيوعية، بدأت تظهر نشرات فصل بتهمة الإنتماء لحزب البعث.

الضباط المصريين:

العجلة تدور... والأحزاب مرفوضة... وسلطة الجيش هي الوحيدة التي تشكل مصدر الخطر.

الإتحاد القومي تنظيم من ورق.

الضباط المصريون يتولون مناصب قيادية في الجيش السوري.... اللواء أنور القاضي رئيساً لأركان حرب الجيش، والعميد أحمد علوي كاتم أسرار الجيش والعميد أحمد زكي عبد الحميد مسئولاً عن التنظيم والإدارة.

لم يكن تعيين الضباط المصريين في الجيش السوري خطأ من ناحية المبدأ فهم مؤهلون لذلك عسكرياً ولهم زملاء من الجيش السوري درسوا معهم في كلية أركان الحرب بالقاهرة قبل الوحدة مثل مصطفى حمدون وعبد الغني قنوت وأحمد عبد الكريم وغيرهم كثيرون.

والمفروض أن تتدرج الوحدة حتى يتم الدمج.

ولكن حركة تنقلات الضباط المصريين أضعفت من ثقة زملائهم السوريين بهم، فبعد أن كان الانتداب إلى سوريا قاصراً على أصحاب الكفاءات تجاوز ذلك بعد الوحدة إلى الوساطة كمساعدة مادية لظروف الزواج أو عذر مالي مما جعل بعض الضباط من رتبة الملازم ثان ينتقلوا إلى سوريا.

وكانت هذه التنقلات سواء من سوريا إلى مصر أو من مصر إلى سوريا تكلف الكثير.

قال أحمد كامل رئيس المخابرات السابق وقائد وحدة مدفعية مضادة للطائرات في حلب عام ١٩٥٩ أن الرائد المصري في سوريا كان يحصل على ١٥٠٠ ليرة شهرياً كبدل سفر والرائد السوري في مصر يحصل على مرتب ٢٠٠ جنيه شهرياً، وبدأ بعض الضباط المصريين يتمركزون في مراكز القيادة وتطعم وحداتهم بضباط مصريين...عبد المحسن أبو النور مثلاً أصبح نائب قائد الجيش الأول ومطلق الصلاحيات وزاد من شعور الجفاء للضباط المصريين وضع علامات خاصة على عربات الضباط المصريين مما جعل حركتهم مرصودة في المجتمع.

وكذلك فان إنفراد عبد الحكيم عامر بالسلطة في سوريا إلى جانب عمله قائداً عاماً للقوات المسلحة ووزيراً للحربية.، كان يشكل استمراراً للأسلوب القديم الذي يزداد الإعتماد فيه على الشخص كلما زاد قربه من الزعيم، وتأكدت ثقة الزعيم في ولائه.

تتعدد مناصب الشخص بما يفوق طاقته ويتجاوز حدود قدراته دون النظر إلى ذلك على المصلحة العامة.

طلب أحمد كامل مقابلة المشير عامر في نوفمبر ١٩٥٩ وشرح الأخطاء التي تشكل في مجموعها خطراً يهدد الوحدة... واستمع المشير إليه ثم قال له (يبدو أن أعصابك مرهقة) وأصدر قراراً بتعيينه ملحقاً عسكرياً في باكستان.

وعبد الحكيم عامر بحكم طيبة شخصيته والتجارب التي مر بها تثبت أنه لم يكن عسكرياً من الطراز القادر على إحداث ثوري في صفوف الجيش، أحاط نفسه بعدد من الضباط الذين استمرأوا السلطة والفساد وانتهزوا طيبته فولغوا في الأموال العامة بلا حساب. وانجرفوا نتيجة ذلك إلى جانب بعيد عن الحس الشعبي الصحيح، وقريب من الحياة الناعمة اللاهية التي يسهل توافرها في سوريا.

كان انفراد عامر بالسلطة امتداد لأسلوب تعيينه مشرفاً على اللجنة الإقتصادية والسد العالي والطرق الصوفية كما حدث يوم ١٨ مارس ١٩٥٥، وامتداداً أيضاً لتولي كمال الدين حسين في نفس الفترة مسئولية تسعة مناصب في وقت واحد.

الإعتماد على العسكريين هو الطريق الأسهل... وتركيز المناصب في شخص واحد أسلوب لم يتغير. القضية لم تكن في تواجد الضباط المصريين في الجيش

السوري وإنما كانت في نوعية هـؤلاء الضباط الذين كانت تدفعهم الظروف المحبطة دفعاً إلى الفساد والإنحلال.

ليس هذا موقفاً أخلاقياً....لأنه كانت له انعكسات سياسية سهلت لبعض الضباط من ذوي الميول الرجعية والمحافظة فرصة التسرب للمراكز القيادية الحساسة تحت شعار بعدهم عن التنظيمات السياسية وأن بعضهم متدينون كما سبق أن قال عبد المحسن أبو النور للمشير عامر.

مطاردة البعث:

العلاقة بين القيادة في مصر وبين البعث لم تنته في سلام.

تبادل الإتهامات مستمر.

أصبحت العناصر البعثية مطاردة، تماماً كما هو الحال مع العناصر الشيوعية التي مازالت خلف قضبان السجون والمعتقلات منذ خريف ١٩٥٨.

عبد الحميد السراج وزير داخلية الإقليم السوري ينفرد بسلطة تكاد تكون مطلقة في أعمال الأمن... ويرتكب بعض رجاله جرائم بشعة منكرة... أشدها هولاً وإثماً قتل المناضل الشيوعي اللبناني فرج الله الحلو وإذابة جثته في الحامض بعد إخراجها من القبر حتى لا تترك عليه أو على رجاله أثراً أو دليلاً.

الإعتقالات تلحق بعض البعثيين... والموقف الذي اتخذوه في عداء الحزب الشيوعي ارتد عليهم.

لم يدركوا في هذه المرحلة طبيعة الحلفاء والأعداء... ولم يعتقدوا أن تغيير المجتمع يحتاج إلى جبهة تحالف من كل القوى وتنظيمات التقدم التي تمثل البرجوازية الصغيرة والفلاحين والطبقة العاملة...

وإذا كان عبد الكريم النحلاوي قد وصل إلى مركز قيادة الجيش في مكتب المشير عامر... فان مأمون الكزبري رئيس مجلس النواب في عهد الشيشكلي ورئيس الجمهورية لمدة ٢٤ ساعة بعد هرب الشيشكلي قد أصبح أميناً عاماً للإتحاد القومي في مدينة دمشق.

عبد الحميد السراج وزير الداخلية كان رجلاً وطنياً بلا نظرة إجتماعية تستهدف تغيير المجتمع إلى أفضل... وكان قادراً على الإستماع إلى دبيب النمل كما كان الناس يقولون في سوريا... ولكنه لم يستشعر الخطر في الرجعية التي لعبت دور النفاق والمداهنة والتربص.

تغيرت الحكومة بعد خروج البعثيين بالإستقالة.. تولى نور الدين كحالة رئاسة المجلس التنفيذي في سوريا، ودخل عدد آخر من الضباط السوريين في مناصب الوزراء (أحمد جنيدي للإصلاح الزراعي وأكرم ديري للإقتصاد والعمل وجادو عز الدين وزير دولة وجمال الصوفي وزيراً للتموين).

القوات المسلحة مازالت مصدراً رئيسياً لتوريد الوزراء.

وبعد خروج البعث، صدر قرار بتشكيل مجلس الأمة من ٤٠٠ عضو مصري، ٢٠٠ عضو سوري، وانتخب أنور السادات رئيساً له ومحمد فؤاد

جلال وكيلاً مصرياً، وراتب الحسامي وكيلاً سورياً... وعقدت الجلسة الأولى للمجلس عام ١٩٦٠.

الإنتماء للأحزاب غير موجود في المجلس... النواب جميعاً أعضاء في الإتحاد القومي الذي تتسع ساحته لكل الإتجهات.

الشيوعيون والبعثيون لم يعد لهم صوت في مؤسسات الدولة الرسمية.. والمدافعون عن الوحدة والحرية والإشتراكية لجأوا إلى الإتصالات السرية.

الحزب الشيوعي ظل محتفظاً بقواعده السرية وأسلوب عمله الذي اعتاد عليه في ظل فترات الضغط.

حزب البعث لم يشكل رسمياً من جديد... ولكن لم تتوقف الإتصالات..

عبد الحميد السراج الذي كان ياوراً لحسني الزعيم ومقرباً من الشيشكلي يقبض على الدولة بيد من حديد.. وعدد المعتقلين يزداد.

العسكريون أيضاً يسيطرون على الإتحاد القومي. ولجنته العليا في سوريا كانت تضم عبد الحميد السراج وأكرم ديري.

وخلت الحياة السياسية في هذه الفترة من أي تنظيم قادر على ملء الفراغ...ولكن قدرة جمال عبد الناصر على التأثير في الجماهير ظلت قائمة.. عن طريق كلماته المباشرة. عندما زار سوريا يوم ١٤ فبراير ١٩٦٠ بعد إقصاء البعث خطب ٢٣ خطبة في ٢٣ يوماً قضاها هناك بمعدل خطبة واحدة في اليوم

في اللاذقية والحسكة والقامشلي ودير الزور وحلب وحمص ودمشق وقطنة والشيخ مسكين.

كان جمال عبد الناصر يعرض وجهات نظره على الجماهير مباشرة ويعتمد على تأثير أجهزة الإعلام أكثر مما يعتمد على تنظيم الأحزاب... ولذا كانت صلته بالجماهير لا سلكية وليست سلكية. الجماهير تنفض بعد الخطب.. ولا أحد يتابع الإتصال بها في مثابرة وإخلاص.

القوانين الاشتراكية:

واقترب جمال عبد الناصر بعد ذلك من الفترة التي شعر فيها بحصار البرجوازية التي لم تكتف بالإستقرار الذي هيأه لها الحكم العسكري وإنما أرادت المشاركة في السلطة ووقف تدخل الدولة.

واستقر رأي جمال عبد الناصر على إصدار القوانين الإشتراكية كما أطلق عليها.

كان الإشتراكيون الحقيقيون مطاردين وفي السجون والمعتقلات، ولكنه استدعى أكرم ديري باعتباره وزيراً للإقتصاد وناقش معه تأميم الشركة الخماسية التي بلغ رأس مالها ٣٠ مليون جنيه وأخذت من البنك المركزي ١٨ مليون جنيه وتسيطر على خمس الإقتصاد السوري.

كانت مفاجاة لأكرم ديري.

الإشتراكية لم تكن مطروحة في فترة الوحدة بطريقة عملية. وكان الحديث لا يتجاوز حدود العدالة الإجتماعية... أما شعار الإشتراكية الديموقراطية التعاونية فلم يكن له صدى مؤثر في سوريا، وعندما لمس جمال عبد الناصر أن هناك تساؤلات من الوزراء السوريين، طلب إلى العسكريين منهم الإجتماع معه ومع المشير عبد الحكيم عامر، وفي هذه الجلسة دارت المناقشات حرة.

اعترض عبد الحميد السراج على فكرة التأميم أصلاً وتساءل البعض عما إذا كانت الظروف الراهنة هي أنسب الظروف لزيادة معسكر المعارضين.

وتساءل آخرون عن السبب في تحديد الحد الأقصى من الدخل صناعياً بمبلغ مليون ليرة سنوياً بينما لم يحدد من ناحية الزراعة، وقال جمال عبد الناصر (أنا كان عندي ١٠ – ١٢ مليونير أصبحوا حوالي ٣٠٠ – ٤٠٠ والبرجوازية في مصر اتسعت قاعدتها ولا بد من ضربها).

وعقدت في فندق شبرد بالقاهرة جلسة امتدت ست ساعات بين الوزراء السوريين واستقروا فيها على تعديلات فيما يتعلق بقوانين التأميم صدرت بها دون تغيير.

ومع ذلك حدثت بعض المفارقات... فقد أعاد البنك المركزي مبلغ ٤ ملايين ليرة للبنك الصناعي بعد تأميمه حيث ثبت أنها أموال المواطنين التي كانت تستثمر بـ ٤ في المائة.

ولم تستقبل البرجوازية السورية قرارات يوليو بالتقوقع والإنكماش كما حدث في مصر... فأنها لم تتعرض لضربات الحكم العسكري كما حدث في ثورة يوليو... ولم تفتح المعتقلات والسجون لرجال الأحزاب القديمة، وإنما فتحت لليسار من الشيوعيين ثم البعثيين.

كانت البرجوازية السورية أكثر نشاطاً وتشعباً في حياة المجتمع، وكان الإعتماد على التجار مصدراً رئيسياً من مصادر الرزق.. ونسبة التجارة تفوق نظائرها في مصر.

وخلال فترة الوحدة لم يصل إلى سوريا تجار مصريون ولم تستثمر فيها أموال مصرية خاصة... وعلى العكس من ذلك حدث تماماً في مصر... فقد هاجرت رؤوس أموال سورية كثيرة لتستثمر في مصر حيث السوق الإستهلاكي متوافراً، وفتحت محلات تجارية كثيرة وأنشئت شركات ومصانع خاصة.

عندما حاول بعض المصريين الفقراء بيع بعض المنتجات المصرية على الأرصفة في دمشق ثار التجار هناك وأبلغوا المشير عامر الذي قرر ترحيلهم لمصر، فاعتقلوا ووضعوا في السجن حتى تم ترحيلهم على طائرات حربية.

قانون ١١٧ للتأميم لم يؤمم في سوريا سوى ٣ شركات: الخماسية، وشركة الأخشاب الأسمية، وشركة الحرير في حلب، وكان الفارق كبير جداً بين عدد الشركات التي تأممت في مصر وعدد الشركات التي تأممت في سوريا. ومع ذلك كان التيار المضاد للتأميم قوياً في سوريا، وكانت مشاكل أخرى قد بدأت تظهر في طريق الوحدة.

بوادر ذلك ظهرت خلال رحلة عبد الناصر إلى سوريا في عيد الوحدة الثالث ٢١ فبراير ١٩٦١، خطب في اللاذقية وهاجم الذين يعترضون على قرارات كانت قد صدرت بحظر خروج النقد من سوريا، وحظر الإستيراد إلا بشروط.

كان التيار المضاد لهذه القرارت قوياً وواضحاً. فمعظم نشاط الحياة السورية يعتمد على التجار... وحظر خروج النقد يتيح الفرصة للتهريب، وقال جمال عبد الناصر في خطبته أنه يستهدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات، وإنه لن يتوقف عن تنفيذ ذلك (أما المضاربون والمهربون فلا دعوة لنا بهم) وكان ذلك بعداً عن الواقع، فقد زادت المقاومة لهذه العملية... وكانت قصة مدير الجمرك السوري الذي تحداه تاجر لبناني في أن يشتري منه ثلاجة في الصباح ليجدها في منزله بدمشق بعد الظهر بلا قيد ولا جمرك قصة حقيقية ومتداولة... كما كان تصرف بعض الضباط يؤدي إلى الإساءة إلى العسكريين بتهريب بعض المواد والأجهزة في طائرة المشير الشخصية مسألة معروفة يتندر بها الجميع في سهراتهم الخاصة.

الحدود بين سوريا ولبنان تجعل تنفيذ هذه القوانين عملية بالغة الصعوبة وخاصة في ظروف تتطاحن فيها أجهزة الأمن، واعتماد بعض العسكريين في قمة القيادة على الحياة الناعمة البعيدة عن القيم، وخلال هذه المرحلة التي خطب فيها جمال عبد الناصر ١٠ مرات في ١٢ يوماً.

هاجم أنور السادات في اللاذقية الذين أسماهم باسم أعداء الوحدة. وناشد جمال عبد الناصر بالقضاء عليهم قائلاً (اسحقهم ياجمال).

مأساة الإنفصال

كان الموقف في سوريا ينبىء بحدث ما... التناقضات تزيد في كل اتجاه بين النظام الحاكم والتنظيمات المعارضة من بعثيين وشيوعيين فتحت لهم المعتقلات، بين السلطة القائمة والبرجوازية التي زحفت عليها. التأميمات... بين المشير عامر وعبد الحميد السراج والإثنان نواب لرئيس الجمهورية... بين العسكريين المصريين والعسكريين السوريين.

كانت هناك علامات تشير إلى أن خطر حقيقياً يهدد تجربة الوحدة، ولكن الإجراءات التي اتخذت لم تكن كافية لإزالة التناقضات... ولم تتوافر القدرة على وضع حلول جذرية للمشاكل.

كانت الصورة معروفة عند جمال عبد الناصر.

فقد قال أمين شاكر أنه كان في زيارة لسوريا بصفته رئيساً لجمعية الأمن القومي... وهناك سمع من الدكتور نور الدين حاطوم عن تصرفات بعض الضباط فأبلغ ذلك للمشير عامر الموجود في دمشق، فهاج عليه وهدده بالضرب، وأخرجه من مكتبه... فاستدعاه جمال عبد الناصر وسمع منه ما قاله للمشير... وكان الصمت هو التعليق الوحيد.

حسين عرفة مدير المباحث الجنائية العسكرية قال أنه التقى بأحد الضباط البعثيين في القاهرة الذي نبه لإحتمال حدوث انقلاب في سوريا... وأسرع حسين عرفة فاتصل لاسلكياً بعلي شفيق في دمشق. الذي أخذ الموضوع باستخفاف منكراً قدرة أحد على الحركة. ومنهياً حديثه بسؤال حسين عرفة عما إذا كان يطلب شيئاً من دمشق!

كل شيء متوفراً عند علي شفيق... وكان معروفاً أن عربات رسمية تنقل كل شيء مطلوب وغير مطلوب من بيروت... وأن الطائرات الحربية غالباً ما كانت تحمل شحنات خاصة من الثلاجات والسخانات وغيرها.

وكانت المخابرات العامة توضح الصورة أيضاً... وفي هذه الفترة قدم أمين هويدي أحد نواب مدير المخابرات الثلاثة (طلعت خيري وشعراوي جمعة وأمين هويدي) استقالته وبقي في منزله ٦ شهور بلا عمل أو ارتباط بالإدارة.

ومكتب الإتصال المصري في دمشق استشعر الخطر قبل وقوعه. واتصل بهم ضابط سوري مجهول عن طريق مفتش وحدوي في وزارة الداخلية السورية وأبلغهم أن هناك خطة مدبرة للإنقلاب بتحرك القوات من معسكر قطنة واعتقال المشير كرهينة لفرض إرادتهم وتنفيذ أغراضهم.

حمل العقيد محمود الحمزاوي ومعه الرائد أحمد رشدي من المباحث العامة التقرير إلى استراحة المشير حوالي منتصف الليل... وقابلهما أحمد علوي وعلي شفيق وهما ضابطان من قيادة المشير وأظهرا استخفافاً بما ورد في التقرير من

معلومات... وكانت كل رغبتهما كامنة في معرفة إسم المصدر الذي رفض الحمزاوي أن يفضح عنه.

ودخل التقرير إلى المشير وعاد وعليه تأشيرة تقول (من هو المصدر)؟!

المعلومات تتجمع بأن شيئاً ما في الأفق.

ولكن القدرة على مقاومة العاصفة كانت محدودة.

التناقضات الثانوية بين الأشخاص طغت على التناقض الرئيسي بين الوحدة وأعدائها.

كان جمال عبد الناصر قد استشعر الخطر... وجمع الوزراء السوريين والمصريين في استراحته بالإسكندرية حيث صارحهم قائلاً أنه لا يستطيع أن يترك الأحوال في الإقليم السوري تمضي على ما هي عليه.

وقال لهم في هذه الجلسة صراحة أن تناقضات دعاة الوحدة وخلافاتهم تسبب له المتاعب أكثر مما يسبب له أعداء الوحدة.

وأعلن أيضاً أنه سيعيد تشكيل أجهزة الحكم ليكون له الإشراف الكامل على ما يحدث في سوريا.

ودخل شكل الحكم تجربة جديدة يوم ٦ أغسطس ١٩٦١. أصبح هناك ٧ نواب لرئيس الجمهورية... عبد اللطيف البغدادي للتخطيط وعبد الحكيم عامر

للحربية، ونور الدين كحالة للإنتاج، وزكريا محي الدين للمؤسسات العامة، وحسين الشافعي للمؤسسات العامة أيضاً، وكمال الدين حسين للإدارة المحلية، وعبد الحميد السراج للداخلية. وزارة واحدة مقرها القاهرة حيث يستقر الوزراء جميعاً. نواب الرئيس جميعاً من العسكريين عدا نور الدين كحالة.

عبد الحكيم عامر استمر نائباً لرئيس الجمهورية مسئولاً عن سوريا. وعبد الحميد السراج غادر مكتبه في دمشق لأول مرة منذ الوحدة.

ولم يحقق هذا التغيير أثره المطلوب.... بل بدأت تلاحقه تناقضات جديدة... فقد كان الوزراء السوريون عموماً والعسكريون خصوصاً ضد هذا النوع من الحكم المركزي.

كانت تجارب تنفيذ لمجابهة مواقف شخصية... دون دراسة موضوعية...وكان ذلك نابعاً من الإعتماد على عناصر من العسكريين دون الإهتمام بتكوين جهاز دولة وجهاز سياسي سليم.

السحب تتكاثف والجو يبدو شديد العتامة... وأخطاء التجربة تكاد تعصف بها.. وأعداء الوحدة يجسمون التناقضات ويبذرون الخلافات.

أثاروا الشكوك حول الضباط المصريين في سوريا الذين بلغ عددهم حوالي ٥٨٠ ضابطاً... وصوروا ذلك كأنه نوع من الإحتلال... كما أثاروا الشكوك في نفس الوقت من وجود عدد من الضباط السوريين في مصر وقد تجاوز عددهم ٢٠٠ ضابطاً وصوروا الأمر كأنه إبعاداً لهم.

والحقيقة أن الجيش السوري كان يحتاج لعدد من الضباط المصريين بعد التسريحات التي تمت فيه... وأن بعض الضباط السوريين في مصر كانوا يؤدون دوراً هاماً في قيادة القوات المسلحة.

ولكن تصرفات بعض الضباط في المراكز القيادية هي التي أساءت إلى وضع الضباط عامة، ومنهم من أمضى وقته في الجبهة أمام إسرائيل ومنهم من أدى دوراً بارزاً في التدريب.

لعبة العسكريين لم تتوقف طوال عهد الوحدة... كل العناصر التي برز خطرها، أو ظهر انتماؤها لتنظيمات سياسية، أو اتضحت اتجاهاتها الفكرية سرحت من القوات المسلحة أو أبعدت عنها إلى مناصب مدنية... تماماً كما حدث في الجيش المصري خلال السنوات الأولى لثورة يوليو حيث تجاوز عدد الخارجين من الجيش ١٠٠٠ ضابط.

ولم يعد خافياً على أحد أن هناك حساسيات تنمو وتزيد بين الضباط السوريين والقيادات التي يسيطر عليها مصريون.

وقد أسرعت التناقضات في الظهور والتجسيم بعد صدور القرارات الإشتراكية، وأثارت الرجعية حولها اتهامات بالتسرع.

ووصل الأمر ذروته بعد نقل الوزارة إلى القاهرة، وتصادم عبد الحميد السراج مع المشير عامر.

كانت أجهزة الأمن التابعة للداخلية قد خلقت خلال سنوات الوحدة جواً من الإرهاب الشديد... وجه أساساً إلى العناصر الشيوعية ثم البعثية... وأخيراً بدأت تحرك عناصر من التجار ضد القرارات الإشتراكية، كما روى أكرم ديري وزير الإقتصاد والخزانة في آخر وزرات الوحدة... وينطبق هذا على موقف السراج من قوانين التأميم قبل صدورها.

وكان انتقال عبد الحميد السراج من دمشق إلى القاهرة ضربة شديدة موجهة إلى نفوذه وسلطته... تحركت بعض العناصر البوليسية السورية، تقاوم هذا النقل عن طريق إثارة التجار وبعض العناصر السياسية.

وطلب جمال عبد الناصر من عبد الحميد السراج أن ينقل معه هذه العناصر إلى القاهرة، ولكنهم تلكئوا في تنفيذ القرار.

وأدرك جمال عبد الناصر أن قنبلة الخطر التي تهدد الوحدة هي الثورة ضد الإرهاب... فطلب من المشير عامر أن يحسم هذه المشكلة. وخاصة أنه قد بدأت في مصر بعض الإفراجات عن عدد من الشيوعيين والإخوان المسلمين.

وأصدر المشير عامر في ١٨ سبتمبر ١٩٦١ قراراً نص على (توقيف اعتقال أي شخص إلا بمذكرة من النيابة العامة. أي انه لايجوز لأي سلطة من سلطات الأمن توقيف أي مواطن إلا إذا كان هذا التوقيف عن طريق السلطة القضائية، أي النيابة العامة).

وفي نفس الوقت أصدر المشير عامر قراراً بتعيين وزير جديد للأمن العام بدلاً من العقيد مروان السباعي الذي كان السراج قد عينه ومنحه سلطات كبيرة تصل إلى حد الإعتقال لدواعي الأمن.

ولم يجد عبد الحميد السراج أمامه من سبيل إلا الاستقالة التي قبلت يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦١ بعد محاولات متكررة من جمال عبد الناصر لإقناعه بالتراجع عنها وعين بدلاً منه في الداخلية عباس رضوان.

كان عبد الحميد السراج يريد أن ينفرد وحده بالإشراف على الأمن في سوريا، لا يشترك في ذلك أحد معه من مصر... سبق له أن طلب إبعاد العميد محمد سيف اليزل خليفة الذي كان يعمل مديراً لمكتب الإتصال المصري في دمشق ومعه خمسة ضباط شرطة مصريين... ولكن جمال عبد الناصر رفض ذلك هو وزكريا محي الدين حتى لا تكون هذه سابقة له يفرض من خلالها رأيه.

واستخدم السراج أسلوباً جديداً هو مراقبة تحركات واتصالات سيف اليزل حتى حدثت بينهما مشادة انتهت بسفر سيف اليزل للقاهرة وطلبه عدم العودة إلى سوريا... وافق زكريا على ذلك وأرسل بدلاً منه العقيد الحمزاوي في يوليو ١٩٥٩.

ورغم أن العلاقات بين السراج والحمزاوي لم تكن طيبة، وأن السراج قد صارحه بأنه لا يرغب في تعدد أجهزة الأمن ولا في وجود مصريين بشرطة سوريا ولو على هيئة مكتب اتصال..إلا أن مكتب الإتصال المصري نفسه أعد تقريراً

عاجلاً خلاصته أن السراج هو الوحيد القادر على السير بسوريا وأنه يجب عودته وعدم قبول استقالته ضمانا لعدم حدوث إنقلاب.

وكانت أجهزة الإتحاد القومي تابعة تماماً لسيطرة السراج، وقد استخدمها لإحراج المشير عامر قبل سفره للقاهرة بإعداد مظاهرة من العربات يركبها المسؤولين في الإتحاد القومي ومعهم وكيل الداخلية اللواء محمد الحجاج لتقديم طلبات للمشير عامر.

التناطح بين المشير والسراج كان قد وصل نقطة اللا عودة... والخلافات بينهما عبرت عن وجود موقفين متعارضين يصعب الجمع بينهما.

أصبح الموقف مهيأ تماماً لحركة مضادة للوحدة متخفية تحت شعار ضرب النفوذ المصري في سوريا... في وقت كانت الأخطاء فيه قد فرضت على المسئولين أن يتخذوا خطوات العلاج.

تطورات الأزمة:

اعتبر عبد الكريم النحلاوى عودة السراج من القاهرة بعد استقالته تمثل ذلة سوريا أمام مصر، وأن الوحدة لم تعد شركة تضامنية وإنما أصبحت تحكما... وذلك حسب رواية لأكرم ديري بعد الإنفصال بستة أشهر... هذا بينما يؤكد مصطفى حمدون أن هناك علاقة وثيقة كانت تربط بين عبد الحميد السراج وكل من عبد الكريم النحلاوي ومأمون الكزبري.

وبدأ الانقلاب بفكرة ملحة على بعض الضباط السوريين... وتحول إلى حدث متوقع عند الجماهير.

وتجمع بعض الضباط... عبد الكريم النحلاوي مدير مكتب المشير عامر وموضع ثقته... حيدر الكزبري الشاويش السابق في الجيش الفرنسي والذي ترقى ضابطاً من غير طريق الكلية الحربية وعبد الغني الدهمان وموفق عصاصة من القوات الجوية.

ووصلت أنباء إلى المشير عامر من احتمال حدوث انقلاب... ولكنه لم يصارح بذلك الوزراء السوريين وإنما حصر مناقشة الأمر في دائرة محددة من ضباط القيادة... وطلب من أكرم ديري الذي كان موجودا في دمشق لحضور مؤتمر النقد الدولي بعد مناقشة صريحة عن اضطراب الموقف في سوريا... طلب منه الإتصال بنقابات العمال بعد أن كان التوتر قد وصل إلى صفوفها على اعتبار أن استقالة السراج كانت تعبيرا عن خلاف عميق بين مصر وسوريا.

أمضى أكرم ديري مع قيادات العمال أربع ساعات حتى الثانية بعد منتصف الليل يوضح لهم أن الخلاف محصور بين السراج وعامر، وأن الأخير قد بدأ يتخذ خطوات لحماية أمن المواطن ومحاولة إصلاح الأخطاء السابقة.

كان عامر يحاول كسب الرأي العام... ولكن الوقت كان متأخرا... والمدبرون للإنقلاب انتهزوا فرصة الخلاف، وقرروا توجيه ضربتهم.

قوات البادية التي يقودها حيدر الكزبري توجهت ليلة ٢٧/ ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ إلى القيادة تسأل عن المشير عامر، وقال لهم الحارس أنه في بيته فاتجهوا إلى هناك وانطلقت القذائف تدمر المنزل وتوقظ دمشق وتقتل الحراس.

ولكن المشير وقتها كان في القيادة العامة في قاعة الأركان مع بعض الضباط السوريين... وحول القيادة القوات المتمردة.

كان موجوداً مع المشير جاسم علوان بينما كانت قواته قد تحركت من قطنه بعد مغادرتها لها في الثانية بعد منتصف الليل، وهذا دليل على أن خطة الإنقلاب كانت مدبرة من وقت وفي خفية عن القيادات المتمسكة بالوحدة.

طلب عامر من أكرم ديري الذي كان قد حضر للقيادة بعد اجتماعاته مع العمال أن يقابلوا الضباط المتمردين... وذهب أكرم ديري وجاسم علوان وأحمد زكي عبد الحميد فوجدوا عبد الكريم النحلاوي عند ناصية الشارع المقابل لمبنى الأركان.

ودارت مناقشة عنيفة كان محورها هو رأى أكرم ديري في أنه ليس من حق هؤلاء الضباط فصم الوحدة بالدبابات... ورد المتمردين بأنهم ضد ضغط وتسلط الضباط المصريين.

واستمرت المناقشة نصف ساعة في الشارع، والمشير عامر ينتظر في مكتبه لا يتوقف عن التدخين ولا عن الحركة كالأسد الحبيس.

وتم الاتفاق مع النحلاوي وموفق عصاصة وزهير عقل على الصعود لمقابلة عامر وتقديم مطالبهم على أساس حل المشاكل العسكرية ضمن الجمهورية العربية... كانوا في خوف من الإعتقال أو القتل إذا ما دخلوا القيادة.

وفي نهاية المناقشة وصل حيدر الكزبري الذي ثار على الإتفاق وحدثت مشادة اتهمه فيها أكرم ديري بالخيانة، فأطلق دفعة من مدفعه الرشاش جرحت شظاياها رجل أكرم.

ودارت اتصالات تشبه المفاوضات بين المشير وضباط الإنقلاب تعالت خلالها إذاعة البيانات من الإذاعة السورية... وحاول أنور القاضي وأكرم ديري إعطاء تعليمات بتحريك وحدات من حمص التي كان يقودها العميد مطاع صفدي... ولكن عبد الكريم النحلاوي صارحهم أنه لن يتحرك أحد.

البيانات تتوالى من الإذاعة السورية... والخبر يصل إلى جمال عبد الناصر فيهرع بنفسه إلى مبنى الإذاعة المصرية لأول مرة منذ الثورة ويلقي في التاسعة صباحاً بياناً يدين فيه الإنفصال... ويعد في نفس الوقت خطة لإرسال قوات نجدة إلى سوريا.

ودخلت المفاوضات إلى نقطة لقاء تتشبث بالوحدة، وصدر البيان رقم ٩ يقول (أن القيادة الثورية العربية دفعها الشعور بالخوف على وحدة الصف العربي وحماسها للقومية العربية وتأييدها لها عن مقوماتها لتعلن أنها لا تنوي المساس بما أحرزته القومية العربية من انتصارات ولتعلن أنها لمست عناصر مخربة

إنتهازية تريد الإساءة لقوميتنا فقامت بحركتها تلبية لرغبة الشعب، وإنها عرضت قضايا الجيش وأهدافه على سيادة المشير نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة الذي تفهم الأمور على حقيقتها، واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها لمصلحة الوحدة، وقوة القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة، وقد عادت الأمور العسكرية إلى مجراها الطبيعي استناداً على ثقتها بحكمة القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش الأول اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة.

كان مطلوباً أن يذاع البيان ليعلن انتهاء الأزمة، ولكن عبد الحكيم عامر رفض إذاعته بعد اتصاله بجمال عبد الناصر في القاهرة.

الإتصال بينهما لم ينقطع لحظة.

والسبب في رفض إذاعة البيان ولو كسبنا للوقت ومحاولة لرأب الصدع عبر عنه عبد الناصر الذي أذاعه في السابعة مساء نفس اليوم وهو أن المشير عامر كان تحت الحراسة، وأن الإنفصاليين كانوا يسيطرون على القيادة.

ولا يمكن الآن تحديد النتائج التي كان يمكن أن تنجم عن إذاعة هذا البيان.

وهكذا لم تعد هناك نقطة لقاء... وتم الإنفصال فعلاً.

الجماهير في الخارج مبلبلة... مظاهرات تهتف للوحدة... ومظاهرات تهتف لعبد الحميد السراج وتحمل صورته. وغالباً ما كانت من تدبير بقايا أجهزته بينما هو في منزله بعيد... ولعل ذلك كان سبباً في سرعة اعتقاله بسجن المزة.

رفض المشير لحل المشكلة كما أذيع في البيان رقم ٩ كان نتيجة لتوجيه جمال عبد الناصر الذي اعتبر أن ما حدث كان تحطيماً لفكرة الوحدة وانقلاباً يصعب معالجته إلا بالقوة، وخاصة بعد أن كان المشير عامر رقد أصدر خلال المفاوضات قراراً بحل لجنة الضباط التي أثارت تصرفاتها اعتراضات المتمردين، وشكل لجنة جديدة. كما قرر إعادة الضباط المصريين العاملين في الأركان. وأعادهم فعلاً للقاهرة بالطائرات تحت الحراسة.

المشير عامر أصبح محاصراً وحده تقريباً، رغم وجود وحدات كثيرة من الجيش المصري وكثير أيضاً من الضباط المصريين... ولكن الصلة كانت مقطوعة ولا حركة في الجيش دون أمر أو تعليمات، كما أن وحدات الإنقلاب كانت قد تنبهت لذلك فحاصرت بعض الوحدات التي يسيطر عليها المصريون.

الظاهرة المؤكدة أن أحد من الضباط أو جنود البعث لم يسهم في الحركة الإنفصالية... لم يكن لهم تنظيم قائم.

الموقف لم يعد يحتمل بقاء المشير وقادة الإنقلاب الجديد في مكان واحد... وفي الثالثة مساء طلب منهم عبد الكريم النحلاوي أن يغادروا مبنى الأركان.

وخرج الوزراء السوريون العسكريون الذيـن تواجـدوا هنـاك (أكـرم ديـري وطعمة العودة الله وأحمد جنيدي) وذهبوا إلى مطار دمشق مباشرة حيث وصلوا القاهرة في الخامسة والنصف مساء... ووصل عبد الحكيم عامر ومعه علي شفيق في السابعة والنصف حيث كان جمال عبد الناصر في انتظارهم بالمطار.

المأساة تبعث على الأسى... والكلمات التي قالها خروشوف لصلاح سالم في موسكو يوم ٩ نوفمبر ١٩٥٩ من أن عبد الحكيم عـامر يجلـس في سـوريا علـى خازوق قد تحققت... وهو يعود اليوم مطروداً بعد أن كان في قمة السلطة.

وقد نشر محمد حسنين هيكـل في كتابـه (عبـد النـاصر والعـالم) رسـالة كـان خروشوف قد بعث بهـا إلى جمـال عبـد النـاصر مـع السـفير كسـليف في إبريـل ١٩٥٩ جاء فيها:

«تذكرون أنكم في إحدى محادثاتنا أثناء زيارتكم الأخيرة لموسكو أعربتم عـن الإستياء من حكومات الأقطار العربية المجاورة وسـألتني عمـا يجـب عملـه لتغيـير الوضع الداخلي في تلك الأقطار التي تقف موقف العداء من الجمهوريـة العربيـة المتحـدة وعـن المعونـة الـتي يمكـن للإتحـاد السـوفييتي أن يقدمهـا إليكـم في هـذا الصدد.

وكما تذكرون فقد أجبتكم بأنه يجب إظهار التسامح والإمتناع عـن التدخـل في شؤون البلاد الأخرى، إنما يجـب التأثـير في تلـك الأقطـار عـن طريـق القـدوة الصالحة والمثل الطيب من جانب الجمهورية العربية المتحدة، وذلك برفع مستوى

اقتصاد شعب جمهوريتكم ومستوى ثقافته ورفاهيته وإنشاء نظام من شأنه تمكين كل القوى الوطنية ضمن الجمهورية من إظهار مبادأتها، وأشرت عليكم أن تسعوا إلى أن تقيموا في الجمهورية العربية المتحدة ذلك النوع من الكيان الإقصادي والنظام الحكومي اللذين من شأنهما أن يستهويا الأقطار العربية الأخرى من أجل الفوز بالحظوة لدى الشعوب بهذا المدى الإيجابي.

وقد ابتسمتم بعدئذ وقلتم إنني غير واقعي في استقرائي للوضع في الأقطار العربية وأضفتم أن الأمر يتطلب تدابير أكثر حزماً.

وأجبتكم حينئذ قائلاً «إن التدخل في شؤون الدول العربية هو شيء خطر جداً وأنه ليس من شأنه أن يؤدي إلى الوحدة»، وإنما من شأنه على العكس أن يؤدي إلى تفكك جهود الأقطار العربية».

فشلت الجمهورية العربية المتحدة فعلاً في تكوين نموذج خاص يجذب إليه الأقطار العربية الأخرى وتلاشت قوة ثورة يوليو على أن تكون مغنطيساً جذاباً.

هاجمت قوات البادية بقيادة حيدر الكزبري منزل عبد الحميد السراج في الخامسة من مساء يوم ٢٨ سبتمبر بعد أن كانت بعض المظاهرات قد طافت به تهتف باسمه... وبعد أن كان الحرس المعين على منزله قد أخذ يرقص ويصفق... ولن السراج عاد إلى منزله بعد ساعتين عقب مقابلته لقادة الإنقلاب.

وفي حديث له بعد ذلك في سجن المزة مع العميد ماجد مميش قائد كلية الضباط الإحتياط في حلب أجاب عن سبب اعتقاله بأنه في دهشة من ذلك لأنه

أيد الإنقلاب وأبلغ الإنفصاليين بأنه كان سيقوم بهذه الحركة إذا لم يكونوا هم قد بادروا بها.

كان انعكاس الموقف في دمشق على المناطق السورية متبايناً... قوات حمص وقفت مع الإنفصال، وقوات قطنة كذلك... أما حلب فقد رفضت بعض الوحدات فيها موقف الإنفصاليين وأعلنت إذاعة حلب موقفها في ضرورة التمسك بقيام الجمهورية العربية المتحدة، ولعب العميد ماجد مميش قائد كلية ضباط الإحتياط دوراً بارزاً في تجميع الضباط وإعلان الرفض في صورة بيانات أيدتها قوات اللاذقية ودير الزور.

عاد المشير إلى القاهرة على استحياء.

وخطة الإنقاذ مازالت تحت التنفيذ.

محاولة لم تتم:

القوات المصرية والسورية المشتركة التي وضعت الخطة لإرسالها إلى اللاذقية للهبوط جواً تأخرت في الذهاب لبطء إجراءات القوات الجوية... ويقول عبد اللطيف البغدادي أنهم اعتبروا الفريق محمد صدقي محمود مسؤولاً عن هذا التأخير.

اختلفت أفكار أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين في خطة إرسال القوات إلى سوريا... ولكنها بعد أن تحركت جواً وبحراً وتحرك فيها كمال الدين حسين

وعبد المحسن أبو النور، صدرت إليها التعليمات بالعودة، من جمال عبد الناصر، بعد أن تبين أن حرباً أهلية لا يمكن أن تفرض الوحدة بالقوة، وأن مشاعر الكبت والضغط التي تعرضت لها بعض الفئات قد انفجرت مؤثرة في الجماهير.

جمال عبد الناصر يذيع بياناً ثانياً في السابعة من نفس اليوم يفسر فيه رفضه لما ورد في البيان رقم ٩، موضحاً أن المشير عامر وقائد الجيش الأول اللواء جمال فيصل كانا تحت الحراسة المسلحة...وأنه رفض إذاعة بيان بأن الأمور انتهت لأنه لا يقبل المساومة ولا الحلول الوسط.

كان جمال عبد الناصر صريحاً... أعلن رفضه لهذا المنطق وقال إن النضال عندما تدخل إليه المساومات يفقد كل قداسته.

المشير يصل إلى القاهرة بعد إذاعة البيان الثاني بنصف ساعة... والأوامر تصدر بعودة القوات بعد أن كانت بعض قوات المظلات قد هبطت في اللاذقية (قوات خمس طائرات).

هبطت القوات بعد أن كانت قوات الإنفصال قد عملت إنقلاباً ضد قائد البحرية واعتقلته في مغرب يوم ٢٨ سبتمبر.

وكان الموقف في حلب مازال متأرجحاً... بعض قوات حلب بقيادة العقيد جورج محصل استولت على دار الإذاعة في التاسعة مساء وأعلنت تأييد الإنفصال... ولكن قوات أخرى هجمت على الإذاعة في الثانية بعد منتصف الليل وعادت تؤيد الوحدة من جديد.

معارك مسلحة حدثت بين القوات السورية في حلب وسقط حسب رواية العميد ماجد مميش حوالي ١٢٠ قتيلاً، ٧٠٠ جريح.... وفي حماة أيضاً التي قاومت الإنفصال حتى هبوط الليل سقط حوالي ٤٠ قتيلاً.

قائد قوات الصاعقة المصري جلال هريدي سلم نفسه لقوات حمص وتحول إلى داعية لها.

واللواء عبد الكريم زهر الدين يتصل تليفونياً أكثر من مرة مع العميد ماجد مميش ويطلب منه وقف المذبحة التي تقود إلى حرب أهلية... ويسلم ماجد القيادة ويغادر حلب التي حاصرتها قوات حمص المدرعة، ليصل إلى قيادة الأركان في دمشق حيث منها إلى سجن المزة وذلك تنفيذاً لوعد اللواء زهر الدين له بضمان سلامته.

ودخل سجن المزة ١٢٠ ضابطاً سورياً من قوات حلب.

وجمال عبد الناصر يلتقي مع الشعب للمرة الثالثة في يومين متتاليين. عقد مؤتمراً شعبياً بميدان الجمهورية في اليوم التالي للإنفصال ٢٩ سبتمبر... وفسر في هذا المؤتمر قرار إرساله للقوات المصرية السورية المشتركة.... ثم قراره الثاني بعد نزول بعضها (١٢٠ جندياً) في اللاذقية بعدم الإشتباك وتسليم نفسها لقائد البحرية في الميناء.

عادت الطائرات التي اتجهت إلى سوريا للتدخل وانتهت مقاومة الوحدات... وحصلت قوات الإنفصال على تأييد إذاعة حلب بعد هجوم عسكري عليها.

لكن الوحدة لم تتحول فوراً إلى جثة هامدة... عندما تكشفت الأمور خرجت بعض المظاهرات في حلب وديرالزور واللاذقية وغيرها... ولكن الموقف كان قد تجدد... السلطة العسكرية الجديدة ضد الوحدة... إذاعات سوريا تدين الفترة بأنها كانت فترة طغيان وإرهاب... وفتحت المعتقلات للعناصر الوحدوية النشطة.

مأمون الكزبري يعين رئيساً لوزراء سوريا... وهو الذي تولى منصب رئاسة الجمهورية لمدة ٢٤ ساعة بعد انقلاب الشيشكلي.... وهو الذي كان صديقاً عبد الحميد السراج وأميناً للإتحاد القومي في دمشق.

بدأت عودة الضباط المصريين من سوريا في طائرات حربية يوم أول أكتوبر... البعض منهم كان في ملابس الميدان على جبهة القتال... حوالي ٧٠٠ ضابط مصري أساء إليهم بعض عناصر الفساد في قمة القيادة... وأساء إليهم أيضاً ضباط الإنفصال المتمردين.

انتهت تجربة الوحدة العربية الأولى في القرن العشرين.... وتمزقت الجمهورية العربية المتحدة.

تم ذلك بانقلاب عسكري... كانت طبيعة الحكم والنظام تهيئ له الظروف المناسبة.

أول محاولة انقلابية ضد الوحدة نجحت... لم تكن هناك محاولات جادة سابقة ولم يحاكم ضابط بهذه التهمة.

لم يكن الأمر كما حدث مع ثورة يوليو التي استطاعت أن تقضي على عدد من الإنقلابات في المهد قبل أن تتحرك القوات ويصدر البيان الأول.

الحذر الذي عاشت عليه القيادة العسكرية لثورة يوليو خوفاً من انقلابات سوريا، وجعلها تقضي على محاولات الإنقلاب في الجيش المصري بوسائل مختلفة، وتفصل من الجيش كل الضباط الذين يمكن أن يشكلوا خطراً على النظام... هذا الحذر لم ينفع عندما تمت الوحدة مع سوريا نفسها.

والشرط الذي اشترطه جمال عبد الناصر بإبعاد الجيش السوري عن السياسة.. والخطوات التي اتخذها المشير عامر في سبيل ذلك لم تنفع في القضاء على ثورة الإنقلابات العسكرية في سوريا.

الأعوام التي سبقت الإنفصال في مصر وما صحبها من إنجازات وانتصارات وطنية وقومية واجتماعية أضعفت فرص تفريخ الإنقلابات العسكرية... ولكن أعوام الوحدة في سوريا لم تضعف هذه الفرص رغم إخراج الضباط الشيوعين والبعثيين والمهتمين بالسياسة... لأنها تركت الجيش في فراغ كبير... معظم الضباط أو أغلبيتهم الساحقة من غير المهتمين بالعمل السياسي الذين اختاروا السلبية وغلبوا الإهتمامات الذاتية واستتر الخوف في نفوسهم من إعلان الرأي أو القيام بأية حركة إيجابية... وهذا الموقف له وجه أخر، هو إعطاء الفرصة لأية أقلية تستطيع التجمع سراً من فرض إرادتها على أغلبية القطيع بطريقة مفاجئة... كما حدث تماماً في انقلاب الإنفصال الذي ركب موجة السخط على الإتجاهات الإرهابية. عدد الضباط الذين أسهموا في الإنقلاب كان ٣٧ ضابطاً

فقط... وهي قلة ضئيلة جداً ما كان يمكن لها أن تنجح لو كان في الجيش ضباط ثوريون من ذوى المبادىء الوحدوية أو المعادين أصلاً لأسلوب الإنقلابات العسكرية.

القضاء على ثورة الإنقلابات العسكرية ثبت أنه لا يكون بوجود حكم عسكري... وإنما بتثبيت دعائم نظام يعتمد على تنظيم سياسي له إيديولوجية واضحة وتتوافر له كإدارات قيادية صالحة.

فكرة تسيس الجيش أو ربطه بالتنظيم السياسي لم تظهر في مصر إلا عام ١٩٦٢ مع صدور الميثاق، وتكوين الإتحاد الإشتراكي...ومع ذلك ظلت كلماته مدونة وغير مطبقة.

وثورة يوليو ظلت رغم الوحدة بعيدة عن اعتناق فكرة التنظيم السياسي.... اقتصرت في حركتها الوحدوية على الإتحاد القومي وهو كما قلنا تنظيم هش من ورق.

قال جمال عبد الناصر بعد ذلك في محادثات الوحدة – الإجتماع الأول – ناقداً فكرة حل الأحزاب،« في الحقيقة سنة ١٩٥٨ العملية سارت بسرعة شديدة، تبين مثلاً، احنا بعد كده نقول أن عملية حل كل الأحزاب في سنة ١٩٥٨ ما كانتش صح... كان لازم اتبعنا أسلوب آخر، وهو حل الأحزاب التي لا تتفق في الهدف ثم تجميع الأحزاب

الأخرى التي تجمعها وحدة الهدف... الأحزاب القومية تكون هي الطلائع الثورية في جبهة قومية ثم تسير على هدف واحد».

الفراغ السياسي في المجتمع أو في الجيش، على قدر ما يعطى القيادة فرصة الحكم والسيطرة، فانه يحمل بذور الخطر من وجود قلة تستطيع أن تثب إلى السلطة عن طريق الإنقلاب أو المؤامرة... بعيداً عن إرادة الشعب.

كان الإنفصال أكبر ضربة سياسية وجهت ضد قيادة جمال عبد الناصر... وكان تعبيراً عن أن قواعد النظام لم تستقر على أسس ثابتة... وتأكيداً بأن الرجعيين الذين عارضوا قرارات يوليو قد رفضوا الإستكانة على الإستقرار والنمو الذي أتاحه النظام للبرجوازية، فقرروا أن ينقضوا عليه.

وثبت بعد ذلك أن حيدر الكزبري كان على صلة وثيقة بالنظام الأردني والملك حسين الذي أمده بالمال والتأييد... وعندما انكشف ذلك قرر الذين خرجوا معه ليلة الإنقلاب أن يعتقلوه... وتم ذلك عن طريق خدعة قام بها عبد الكريم النحلاوي إذ قال له أن عبد الحميد السراج يهدد بالإنتحار في سجن المزة وإن أحداً لا يستطيع أن يقنعه بغير ذلك سواه، لما يتهدده لو حدث هذا من خطر... ركب الكزبري عربته ودخل سجن المزة ليقنع السراج ولكنه لم يخرج منه أبداً.

كان الإنفصال صدمة للدول العربية عدا الأردن والسعودية... وكان صدمة أيضاً للدول المتحررة.

عندما أرسل مأمون الكزبري برقية إلى غينيا يطلب الاعتراف بالنظام الجديد أرسل إليه سيكوتورى برقية تاريخية قال فيها:

(إنني لا أسمح لك أن توجه خطاباً إلي، وفيما يتعلق بي فإني أعتبرك متمرداً وخائناً ولا يمكن أن تكون لنا أية علاقة إلا مع الحكومة الشرعية للجمهورية العربية المتحدة).

كان هذا موقف سيكوتورى.... ولكن بعض زعماء البعث لم يتخذوا هذا الموقف بل وقعوا على بيان الإنفصال.... أكرم الحوراني وصلاح البيطار... وكان هذا خطأ سياسياً جسيماً أنهى دورهما الحزبي.... وإن أحداً من العسكريين في الحزب لم يشترك في عملية الإنفصال، وجماهير الحزب كانت تعتنق الفكرة القومية والوحدوية.

أنهى جمال عبد الناصر خطبه الخمس في أسبوع الإنفصال ببيان أذيع يوم ٥ أكتوبر ١٩٦١ وقد ناقش البيان قبل إذاعته الوزراء السوريون الذين اقترح بعضهم رفع عبارات منه تشككاً فيما قدمه القيسوني من معلومات... ولكن جمال أصر على قراءته وأعلن فيه بقاء الجمهورية العربية المتحدة (رافعة أعلامها مرددة نشيدها مندفعة بكل قواها إلى بناء نفسها لتكون سنداً لكل كفاح عربي ولكل أمل عربي)... وطلب إلى الجامعة العربية تشكيل لجنة تحقيق للتأكد من:

أولاً: أن مصر قدمت لسوريا فور الوحدة مبلغ قدره ١٣,٥ مليون ليرة سورية لمواجهة عجز الميزانية السورية وأنها كانت تقدم ٣ ملايين جنيه سنوياً... كما قدمت تحويلات نقدية قيمتها ٩ ملايين جنيه إسترليني.

ثانياً: ان إعدد المعتقلين لم يتجاوز ٩٥ شخصاً وأنه حجب عن المحاكمة عدد من قضايا التآمر.

ثالثا: التحقق من أن قوات المظلات التي هبطت في اللاذقية مساء يوم الخميس ٢٨ سبتمبر لم يكن معها ملايين الليرات المزيفة وإنما بضعة آلاف فقط من الليرات الصحيحة.

رابعاً: إن المصريين الذين ذهبوا إلى سوريا لم يستهدفوا اللإستغلال وإنما ليسهموا في عجلة التطوير وكانت مصر هي التي تتحمل مرتباتهم.

واتخذ جمال عبد الناصر موقفاً سياسياً سليماً فوق كل عواطفه وجروحه الشخصية.... إذ نادى بأهمية الوحدة الوطنية في سوريا وأعلن أنه لن يقف في وجه قبول سوريا في هيئة الأمم المتحدة. وذكر جمال عبد الناصر في بيانه أيضاً أن مجموع الإتفاق الفعلي بوساطة الدول في سوريا من يوم إتمام الوحدة إلى نهاية السنة المالية الحالية بلغ ٢٨٦٢ مليون ليرة.

كانت سيول الإتهامات قد بدأت تتدفق من إذاعة دمشق وصحافة سوريا ضد تجربة الوحدة.

كانت صدمة الوحدة مفاجئة رغم أن المعلومات كانت متوافرة عن احتمالات الخطر...ولما كان الإنفصال قد انطلق من معقل رحب في سوريا فان وزارة الداخلية في مصر بادرت باعتقال ٤٥ من السياسيين القدامى مثل فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج وسليمان غنام ولم يفرج عنهم إلا في فبراير ١٩٦٢.

وأصبح موقف الوزراء السوريين بعد الإنفصال وبعد بيان ٥ أكتوبر حرجاً وليس له تبرير.. جمال عبد الناصر قال لهم (أنا مسؤول عنكم وعن مستقبلكم السياسي وهذا قرار اتخذته وأنا مسؤول عنه) وذلك كما روى لي ديري الذي رفض البقاء وزيرا حتى لا يساء موقفه في سوريا.

وقدم الوزراء السوريون جميعا استقالتهم من الوزارة يوم ١٠ أكتوبر وشكلت وزارة مصرية جديدة وتولى زكريا محيي الدين وزارة الداخلية من جديد بعد عبد الحميد السراج وعباس رضوان.

الإتهامات المتبادلة بين صوت العرب وإذاعة دمشق تزداد حدة...

والمدهش أن أقرب الضباط إلى قلب المشير والذي عينه قائداً لفرق الصاعقة وهو الرائد جلال هريدي كان أول المتهجمين على مصر في الإذاعة السورية... سجلوا له أحاديث في جلسات خاصة فيها إساءة إلى جمال عبد الناصر شخصياً.

وكانت الإذاعة المصرية تتهم ضباط الإنقلاب بأنهم يسيئون معاملة الضباط المصريين ويعذبونهم... والواقعة غير صحيحة فلم يكن هناك ضرب ولا تعذيب، وإنما كانت ظروف اعتقال قاسية من ناحية الأكل والنوم والغسيل.

الوحيد الذي جرح كان طياراً مصرياً حاول أن يهرب إلى طائرته ويحلق بها فوق الأركان ليضربها من الجو ولكن طلقات بعض الجنود أوقفت العملية وأذاعت له الإذاعة حديثاً يشيد فيه بالمعاملة الطيبة في المستشفى وبجواره زوجته.

ثورة آذار في سوريا

في صبيحة الثامن من آذار عام ١٩٦٣ استيقظ الشعب العربي في سوريا على الأناشيد الوطنية الحماسية المنطلقة من إذاعة دمشق التي كانت تبث البلاغات العسكرية بين وقت وآخر. وقد جاء في البيان الأول ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها المواطنون... أيها العرب في كل مكان:

لقد انطلق صوت الحق يعلن كلمة الحق في صبيحة هذا اليوم الأغر، فانهزم الباطل وتساقط دعاته على درب أمتنا الطويل، وانتصرت إرادة الجيش والشعب وانهزم عملاء الرجعية وإجراؤها، واندحر دعاة الإنفصالية الذين حرفوا سورية عن طريق الوحدة الصحيح، وكرسوا الإنفصال بكل مظاهره وأشخاصه، وحاولوا أن يحلوا الديمقراطية محل الوحدة، فكانت ديمقراطية أعداء الشعب ودعاة الشعوبية والإنتهازية.

لقد ظن حكم العمالة الذي انتهى بنهاية يوم الأمس ــ إلى غير رجعة ــ أن إرادة الشعب ستقهر وأن الغلبة للباطل المسلح، فراح يسرح ضباط الجيش

الأشاوس ويقيم المحاكم الصورية ليسوق إليها الضباط زرافات ووحدانا، ولبس ثوب الشرعية ـ شرعية أبي رمانة مهزلة التاريخ والديمقراطية ـ فنكل بالطلبة الأحرار وافتعل الحوادث معهم واستهان بكرامة المواطنين، فسرح من سرح من المعلمين والموظفين، ونقل من نقل، وحل النقابات العمالية ليقيم على أنقاضها نقابات تأتمر بأمره، وشرد العمال وهجر الفلاحين وأفسد محاسن قانون الإصلاح الزراعي، وانقض على كل مكسب عمالي أو فلاحي، وسخر أجهزة إعلامه لخدمة مآربه، وأطلق للصحف الصفراء المأجورة ألسنتها خدمة لمآربه، فأفسد على الصحافة مهمتها وأغلق كل صحيفة حرة لا تأتمر بأمره، وأقفل المدارس والجامعات ليفسح له مجال التآمر بعيداً عن عيون شبابنا وطلائع زحفنا، وأخرج إخواننا العرب من بلدنا ـ بل بلدهم ـ خلافا لكل عرف ولكل مبدأ قومي وعقيدة عربية وخلق رفيع، فمس بهذا كبرياء الشعب وكرامته واستهان بكل تقليد عربي، وتنكر للعروبة بالقول الفعل، وبدا انطلاقته الشعوبية لتجميد النضال الوحدوي، ولضرب فكرة الوحدة الصحيحة وفكرة القومية العربية الصادقة.

واستنفرت حكومة الإستنفار الصحافة والإنتهازية السياسية ورأس المال الإحتكاري في سبيل الإغتناء والكسب والتسلط، ولجأت إلى التلويح لشبح الناصرية، في كل مناسبة جاعلة منه قميص عثمان لتدعيم حكمها وسلطانها وتعزيز فرديتها وديكتاتوريتها وإلهاء الشعب عن إدراك حقيقتها وحقيقة أهدافها، وعن متابعة الأزمة السياسية العميقة التي تعيشها. ولكن أسطورة

الحكومة القومية المنحلة لم تستطع أن تخفي حقيقتها، فكانت كالنعامة التي تخفي وجهها في التراب هرباً من الصياد.

ولكن الصياد، الشعب أدركها فقامت انتفاضة جيشه الباسل لتصحح الأوضاع وتقوم الإنحراف وتضع سورية العربية في طريقها الصحيح، طريق الوحدة والحرية والإشتراكية.

أيها المواطنون... أيها العرب في كل مكان...

لقد عانينا طويلا وأفسحنا المجال أمام كل الحكومات التي تعاقبت بعد الإنفصال لنعمل من أجل الشعب ، فكانت المآسي التي عشناها، وكان الغلاء الذي اكتوى الشعب بناره، فقامت ثورتنا المظفرة، ثورة الجيش، ثورة العامل والفلاح، وثورة الطفل والشاب، ثورة المناضلين المكافحين، ثورة الثأر من حكم العملاء والمرتدين والمرتزقة.

وفي صبيحة اليوم الثاني للثورة وجه الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلي مجلس قيادة الثورة في سوريا الرسالة التالية:

المجلس الوطني لقيادة الثورة ـ دمشق.

أحمد ا لله الذي نصر شعب سوريا وجيشها على كل باطل، وأزاح بهما كل ضلال، وأيد بهما الحق، ونصر بثورتهما حركة النضال العربي الشامل من أجل الحرية والإشتراكية والوحدة... ولقد تحمل شعب الجمهورية العربية المتحدة كل

ما تحمل منذ مؤامرة الإنفصال إنتظارا لهذا اليوم، لا لشيء إلا ليرتفع صوت الشعب السوري وجيشه بالإرادة الحرة النابعة من أعماق الضمير الوطني السوري.

وأننا لنحمد الله أن شعب سوريا فرض قوته على كل إرهاب، وأعلى كرامته فوق كل سلاح، ومشى بإصرار على طريقه فوق كل الحواجز الإنفصالية التي أقامتها الرجعية المتعاونة مع الإستعمار والإنتهازية المرتدة.

أن شعب الجمهورية العربية المتحدة الذي لم يتأثر إيمانه لحظة بمقدرة الشعب السوري وصلابته، والذي لم يتأثر إيمانه لحظة بحتمية الوحدة بين شعوب الأمة العربية يعتبر يوم الثامن من مارس ١٩٦٣ يوما من أغلى أيام تاريخه. وإني لأعبر بأمانة عن شعب الجمهورية العربية المتحدة وعن ضميره وفكره إذا ما قلت هذه اللحظات أننا نعتبر أحداث دمشق التاريخية أمس رداً كاملاً وحاسما على كل حملة السموم، التي شنتها علينا القوى التي تحكمت في دمشق الحبيبة من لحظة الإنفصال إلى مأساة شتورة. وحتى أخر يوم من حكم النظام الرجعي الإنفصالي والإنتهازي الذي توهم في نفسه القدرة على قهر الشعب السوري حتى صرعه يقين هذا الشعب العظيم وجيشه في ثورة الثامن من مارس ١٩٦٣.

ولقد كانت علي مسؤولية تقديم بيان في أعقاب مؤامرة الإنفصال أذعته بنفسي إلى الأمة العربية كلها في يوم ٥ أكتوبر ١٩٦١ أوضحت فيه موقف الجمهورية العربية المتحدة من كل ما جرى ويجري في ذلك الوقت.

وأننا لنعتبر أن بيانات المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا ومواقف الشعب السوري العظيم مساندة لها قد وضعت الأمور في نصابها، وأجابت على كل سؤال، وبالتالي حددت لكل المؤمنين بوحدة الهدف العربي ووحدة المصير طريق الواجب.

وإنه لشرف لي، وأنا أقدم التهنئة القلبية إلى شعب سورية وجيشها بنجاح الثورة، أن أنقل إعتراف الجمهورية العربية المتحدة بنظام الحكم الوطني الجديد في سوريا.

وأننا لنعتبر ذلك انتصارا مؤكدا لقضية الوحدة، لإيماننا العميق بها كما أكده ميثاق العمل الذي أقره المؤتمر الوطني المنتخب ديمقراطياً لقوى الشعب العاملة بالجمهورية العربية المتحدة.

ولقد كانت تجربة الوحدة بين مصر وسوريا كما قلت في بيان ٥ أكتوبر ١٩٦١ تجربة عملية رائدة استفدنا منها الكثير وسيكون ما استفدناه ذخيرة المستقبل العربي والوحدة العربية، وأنــي لأعود مرة أخرى إلى حمد الله الذي حقق لنا الآن في هذه اللحظة من لحظات الفرح الكبير دعاءنا إليه في لحظة الألم العميق، وأنه بفضله وحكمته قد أعان سوريا الحبيبة على أمورها وسدد خطاها وبارك شعبها.

جمال عبد الناصر

رد المجلس الوطني لقيادة الثورة السورية على رسالة الرئيس جمال عبد الناصر

دمشق ٩/٣/١٩٦٣ (الأهرام ١٠/٣/١٩٦٣)

السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة المحترم

في هذه الأيام التاريخية بعد أن استطاعت ثورة الشعب والجيش في سوريا الإطاحة بحكم الرجعية والإنتهازية والخيانة، وأن تثأر للإنفصال وتغسل عاره، وأن تعيد إلى سوريا وجهها العربي التقدمي الأصيل، يفخر المجلس الوطني لقيادة الثورة بأن يؤكد لسيادتكم أن حملات التضليل والتزوير التي شنها الحكم الرجعي الإنفصالي في سوريا لم تستطع أن تحجب الحقيقة عن أنظار الشعب العربي في هذا البلد، بل كشفت نوايا الإستعمار الرامية إلى تمزيق وحدة الأمة العربية وإلى قتل شعوره القومي. وعلى العكس من ذلك لقد عززت هذه الحملات إيمان الشعب بالوحدة والحرية والإشتراكية.

إن الشعب العربي في سوريا يحمد الله في هذه اللحظات التاريخية من حياة الأمة العربية على أنه استطاع جنبا إلى جنب مع جيشه إحباط مؤامرات الإستعمار الرامية إلى تكريس الإنفصال وتعميقه، وعلى أنه

عاد إلى طريقه الصحيح. الطريق الوحدوي الإشتراكي مساهماً في حمل راية النضال العربي الخفاقة.

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يؤكد لسيادتكم أن ما تحمله الشعب العربي في الجمهورية العربية المتحدة هو عين ما تحمله الشعب السوري من مرارة. ولكن الشعب العربي في سوريا وجيشه الباسل لم يفقدا تفاؤلهما في لحظة من اللحظات ولم يستسلما لليأس، بل ظلا على إصرارهما المطلق وإيمانهما العميق بحتمية الوحدة. وبأن نضال الشعب العربي في جميع أقطاره سيؤدي قطعاً إلى تحقيق وحدته وبناء مجتمعه الإشتراكي.

والمجلس الوطني لقيادة الثورة يشارككم الإعتقاد، بأن الوحدة، التي حققتها إرادة الشعب العربي عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا، كانت خطوة ثورية رائدة، خدمت التجربة النضالية، في الأمة العربية، وأن نكبة الإنفصال درس مليء بالعبر، ولئن حاول الاستعماريون وعملاؤهم الرجعيون والإنفصاليون، أن يستغلوا كارثة الإنفصال لتصفية التيار الوحدوي، وإدخال اليأس إلى النفوس.

فقد خرج الشعب من كارثة الإنفصال، وهو أشد أيمانا بالوحدة، غنيا بالخبرة التي تسدد الخطى وتنير الطريق.

إن حملة التضليل اللئيم، والتدجيل الرخيص، التي عمدت إليها الرجعية المدعومة من الإستعمار لم تنطل أكاذيبها على شعبنا ولم تغفل عيون الجماهير العربية عن الجوهر الثوري، في الجمهورية العربية المتحدة.

وظلت الخيوط القوية التي تشد قلوب الشعب العربي في مصر إلى قلوب الشعب العربي في سوريا كما تشد قلوب أفراد الشعب العربي بعضها إلى بعض في جميع أقطاره كأقوى ما تكون.

فمن فوق الحواجز المصطنعة التي حاول الإنفصاليون إقامتها كان يتطلع الشعب العربي بعضه إلى بعض، ويعد عدته ليوم النصر، الذي تستأنف فيه سوريا سيرها في طريق النضال العربي الوحدوي.

إن المجلس الوطني يعتبر الإعتراف بالحكم الوطني الجديد في سوريا بداية للقضاء على الإنفصال واستئصال أسبابه من الجذور إلى الأبد وبناء وحدة عربية قوية الأركان، تقدمية المحتوى راسخة في جذورها الشعبية حاملة ضمانات حمايتها وتطويرها.

المجلس الوطني لقيادة الثورة

وفي نفس الوقت أصدر المجلس الوطني لقيادة لثورة في العراق عدة بلاغات عسكرية تأييداً لثورة الثامن من آذار وقد جاءت على النحو التالي:

البيان الأول للمجلس الوطني لقيادة الثورة العراقي بتأييد ثورة ٨ آذار في سورية

بغداد ١٩٦٣/٣/٨

إيمانا بالحركة الثورية التي انبثقت فجر هذا اليوم في ٨ آذار، فقد استنفر الجيش العراقي يسانده الملايين من أبناء الشعب دفاعاً عن الثورة السورية وحمايتها من الأخطار.

وأن المجلس الوطني لقيادة الثورة يعلن أن كل تدخل في شؤون سورية يعتبر عدواناً على العراق يرده بشدة ويعتبره إعلاناً للحرب على العراق.

البيان الثاني للمجلس الوطني لقيادة الثورة العراقي بتأييد ثورة ٨ آذار في سورية

بغداد ١٩٦٣/٣/٨

وقوفا على أهبة الإستعداد تلغى كافة إجازات الضباط وضباط الصف والجنود وتدخل كافة قطاعات الجيش بالإنذار لإسناد ثورة الشعب في سورية الحبيبة وتتهيأ كافة القواعد الجوية والأسراب الفعالة وأسراب النقل والمواصلات على المدارج استعداداً للطيران.

البيان الثالث للمجلس الوطني لقيادة الثورة العراقي بتأييد ثورة ٨ آذار في سورية

بغداد ١٩٦٣/٣/٨

إلحاقا بياننا المرقم ٢ الصادر صباح اليوم لقد تم استنفار كافة قطعات الجيش العراقي بقواته البرية والبحرية والجوية وأن الجيش العراقي على أتم الأهبة لتلبية نداء واجبه لإسناد ثورة الشعب في سوريا الحبيبة.

وإن المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق يخول المجلس الوطني لقيادة الثورة في سوريا حق استخدام الجيش العراقي حسبما يراه مناسباً.

وبعد أيام قليلة. وتحديداً في ١٩٦٣/٥/١٩ أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في دمشق بيانا توضيحياً حول كيفية قيام الثورة جاء فيه:

أيها المواطنون

في هذه الفترة الحرجة الحاسمة من تاريخنا نرى لزاماً علينا أن نوضح لكم الحقائق حتى لا نتركم في بحر من الشائعات والتضليل . لقد طولبنا بذلك أكثر من مرة فكنا نلجأ إلى الصمت حتى لا نثير أجواء نحن في غنى عنها، ولكننا نرى أن اللجوء إلى الصمت يعرض قضية الوطن الكبرى وقضية الثورة إلى الأخطار.

إن إلحاح الشعب على ضرورة إطلاعه على كل ما يحيط به إنما يدل على أنه يمسك بقضيته بكلتا يديه وأنه ضنين بها، يريد أن يعرف تفاصيلها حتى يكون إيمانه بصيرا واعيا ونحن مؤمنون بضرورة مشاركة الشعب، مؤمنون بإن معرفته بما يجري هو حق له، ومعاذ تاريخنا أن نضن على الشعب بحق من حقوقه.

لقد استثمرت فئات من أجل مصالحها بعض القضايا الداخلية للجيش فجعلت من سمعته بضاعة للمزايدة، ومحال علينا أن نسمح للمصالح الخاصة أن تنال من الجيش أو تمسه بأذى.

دفعا للشائعات، وإيضاحاً للشعب نقدم هذا البيان الذي ستتلوه بيانات أخرى.

لم تقم ثورة الثامن من آذار اعتباطا، بل لم تكن مفاجأة لكل العسكريين الذين يعرفون جيشنا حق المعرفة.

لقد كانت نتيجة دراسة وتحضير طويل لكل الإمكانيات، وقبل كل هذا هي ثورة مبدأ لا انقلاباً مسروقاً كما يدعي المدعون.

إنها الثورة التي تعبر عن أماني الشعب في الوحدة والحرية والإشتراكية. ولقد أعلنت ذلك منذ -لحظاتها الأولى واعتبرت أن واجبها الأول هو في أن تخطو للوحدة مع الأقطار العربية الأخرى.

ولقد جابهت هذه الثورة منذ قيامها- بل قبل ولادتها- التآمر والمناورات. إلا أن الروح الثورية، وأقدام الثوار كانا ضمانة النجاح وكفيلان بإيصال الشعب إلى أمانيه وإليك أيها الشعب شيئاً عن قصة الثورة، وبعضاً من نضالها المستميت ضد أعداء يعملون في العلن وأعداء يعملون في الخفاء لقد بدأت الإتصالات السرية بين ضباط الجيش الأحرار منذ قيام العهد الإنفصالي الأسود.

لقد اعتبروا أن الإنفصال جريمة وطنية تلحق بالشرف العسكري، وهيهات أن ينصاع جيشنا للعار. إن مواقفه البطولية في ساحات فلسطين، وضد المؤامرات الإستعمارية ووقفته إلى جانب الجيش المصري في معارك القنال ـ لا تسمح له أبداً أن يقف مكتوف اليدين من عار لحق بأمتنا من المحيط إلى الخليج، فكانت هناك حلقات تنظيمية شهدتها الجبهة والسويداء واللاذقية، ثم امتدت إلى كل المناطق الأخرى، وهي تستهدف غسل العار وإعادة سورية إلى وجهها العربي الأصيل وإقامة الوحدة ثانية مع مصر الشقيقة على أسس سليمة مدروسة متينه، يعيش تحت لوائها أجيالنا في ظل الحرية والاشتراكية. وكانت المحاولة الأولى في مطلع نيسان حيث تم الاتفاق بين هؤلاء الضباط وفق أسس وشروط معروفة على الوقوف في وجه انقلاب الثامن والعشرين من آذار الذي قام به النحلاوي ورفاقه.

وقامت حركة الإعتصام في حمص ودير الزور، وكانت مغامرة جريئة تليق بشعبنا العربي وانتهت هذه الحركة إلى مؤتمر حمص الذي اجتمع فيه ممثلوا القوى

المختلفة في الجيش، وخرجوا بقرارات تعالج الوضع العسكري والوضع السياسي.

وهذه البنود التي هي معروفة من الشعب . ولكن الفئات التي كانت تهمها مصالحها الذاتية رفضت مؤتمر حمص الذي أجمع عليه الجيش، ومكنت الفئات الرجعية من التنصل منه وحولت المعركة الرئيسية إلى معركة جانبية وتحولت المعركة من تنفيذ مؤتمر حمص إلى معركة الضباط الذين سجنوا وكيفية إخراجهم من السجون هذه العناصر هي نفسها التي كانت أيام وحدة ١٩٥٨ تحتل مكانة الصدارة في الجيش، وتتربع على مواطن القوة فيه، والتي كانت لا تجروء على تنبيه المسؤولين عن الأخطاء التي كان يعاني منها العسكريون نفس هذه العناصر عجزت عن أن تحمي الوحدة عندما ضربتها الرجعية في ٢٨ أيلول. وإن الوحدات التي قادتها طوال أيام الوحدة كانت هي بالذات القوة التي قوضت الوحدة لأن هذه العناصر قصرت بواجبها عن توعية الوحدات وكانت أضعف من أن تسيطر عليها وأول شرط بالقائد أن يسيطر على وحداته، لقد وضعت تحت يد هذه العناصر كل الإمكانيات للدفاع ضد أعداء الوحدة، ولكنها فشلت في مهمتها وكانت أعجز من الإضطلاع به فباتت موضع سخرية الجيش بعد أن كانت موضع الثقة والتقدير، لقد شاركت هذه العناصر مشاركة فعلية في تخريب الوحدة لعدم إدراكها لمسؤولياتها ولقد ساهمت في ضرب مؤتمر حمص.

لقد تذرعت بالوحدة لأنها ترى في رفع هذا الشعار طريقاً للوصول إلى مغانم كثيرة والدليل على ذلك إنها لم تترك وسيلة لضرب ثورة آذار إلا ولجأت إليها مع أنها متأكدة من أن الثورة تشق طريق الوحدة بإيمان وإصرار.

لقد لعبت هذه العناصر في حركة أول نيسان دوراً عجيباً لقد فر قسم من المعركة وقسم أخر لم ينفذ المهام الموكولة إليه فتم بذلك توريط العناصر المؤمنة في عملية إجهاض واقتصرت في النهاية على منطقتي حلب ودير الزور وفي حلب قام البعض بنقض الإتفاقات ولم تتخلص البلاد من مجزرة دامية إلا بوجود قائد حكيم متزن هو الفريق لؤي الأناسي وكانت نتيجة كل ذلك أن زجت العناصر المؤمنة بالسجون واختفى أدعياء الوحدة والوحدة منهم براء.

وهرب قسم منهم إلى خارج القطر فاراً من المعركة وتحمل مسؤولياتها بينما اتفق قسم منهم بكل خور وجبن مع القيادة الإنفصالية فمثلوا أمام المحاكم بشهادات مزيفة يندى لها جبين العسكري كانت الرجولة تقضي عليهم أن يقفوا موقف الرجال وأن يقولوا الكلمة الجريئة وأن يتحدوا ضد أعداء الشعب والجيش ولكنهم نفذوا رغبات القيادة الخائنة الإنفصالية المزيفة والقوا بعبء المسؤولية على صغار الضباط.

رغم كل ذلك استمر النضال الثوري السري يشق طريق النصر بصبر وعناد غير آبه بالصعوبات وغير وجل ولا متردد. وفي الرابع عشر من رمضان ثار العراق الشقيق وطرح شعار الوحدة مع أول رصاصة أطلقتها ثورته وكان تفاعل الضباط والعسكريين مع تلك الثورة بالغاً أقصى درجاته واخذ ضغط

الضباط على قادتهم يزداد يوما بعد يوم لأن ثورة رمضان كسرت طوق العزلة عن العراق وشدته إلى بقية الأقطار العربية المتحررة برباط الوحدة والحرية والإشتراكية فكان من البديهي أن يستقبل الشعب العربي في سورية وفي مقدمته الجيش تلك الثورة بما تستحقه من فرح وإعجاب وإيمان وبرزت فكرة الوحدة الثلاثية وتكونت ركائزها لدى الشعب والجيش. وقبل الثامن من آذار بأيام قلائل تم الإتفاق بين اللواء زياد الحريري في منطقة الجبهة وبين الفريق محمد الصوفي واللواء راشد قطيني على القيام بثورة حدد تاريخها في السابع من آذار وشرح اللواء زياد الحريري في اجتماع ضم الفريق الصوفي واللواء راشد قطيني والعميد جميل فياض في بيت اللواء راشد قطيني أن القوة هي الوسيلة الوحيدة لإصلاح الأوضاع وأن الجيش مهيأ للتنفيذ وأن الخطة جاهزة للتنفيذ ووافق المجتمعون على ذلك. وبعد مدة طالب اللواء الحريري اللواء القطيني وكان ذلك خلال عيد الفطر السعيد واللواء القطيني يريد الذهاب إلى بلدته ــ بأن يمر بحمص ويؤكد على الفريق الصوفي قضية تنفيذ الثورة والاهتمام خاصة بمدينة حلب إذا دعت لذلك الضرورة، وبعد عودة اللواء قطيني من إجازته قابل اللواء الحريري وسأله عن النتيجة فأجابه أن الفريق الصوفي مستعد على أن تعلموه قبل ٢٤ ساعة من بدأ التنفيذ وذهب بعد ذلك اللواء قطيني إلى الأردن حيث كان ملحقاً عسكرياً ثم عاد بعد مدة ليستلم عمله في القيادة العامة رئيساً لشعبة المخابرات. وتم بعد ذلك الإتفاق على أن يتم التنفيذ صبيحة اليوم السابع من آذار المصادف يوم الخميس وفي صبيحة السادس منه هتف اللواء قطيني إلى اللواء حريري يدعوه إلى مقابلته في القيادة وتمت المقابلة ولشدة ما دهش اللواء الحريري عندما أنبأه اللواء القطيني أنه انسحب من الإتفاق وقال مخاطباً اللواء

الحريري أن الخطة كشفت وأنا اناشدك باسم الصداقة وباسم هذا اللباس وأشار إلى لباسه العسكري ألا تنفذ شيئاً فأجابه اللواء الحريري وهل تعتقد أن وجودك رئيساً للمخابرات ضمان للسير في طريق مستقيم وإصلاح الأوضاع فأجاب:

ليس إصلاحاً مائة في المائة ولكن ربما ٤٠ إلى ٥٠ ٪ وهكذا انسحب اللواء القطيني ومعه الفريق الصوفي بنفس الطريق التي انسحبا به يوم أول نيسان ولقد أصر على ذلك الفريق محمد الصوفي رغم إلحاح الضباط عليه بتمسكه بموقفه من الإتفاق ولكنه أصر على الإنسحاب من مسؤولية الإشتراك بالثورة. وتبين في نفس اليوم أي يوم ٦ آذار أن كثيراً من أسماء ضباط الثورة قد كشف كما كشف بعض من مخططها واعتقل أحدهم فعلاً فعاشت الثورة أخطر لحظاتها. كانت أعواد المشانق قريبة من الرقاب وكان مصير الثورة على حافة الهاوية وكادت الآمال بالوحدة والحرية والإشتراكية أن تنهار وهنا أعاد الثوار في الجبهة وعلى رأسهم اللواء الحريري النظر في خطتهم وقرروا تنفيذها بعد ٢٤ ساعة فقط من التوقيت السابق، بالرغم من انسحاب الآخرين وتخاذلهم وانطلقت جحافلهم المظفرة من الجبهة والسويداء واللاذقية مع مطلع الثامن من آذار ترفع لواء الوحدة والحرية والإشتراكية وعندما تحقق النصر لم ينفرد اللذين تحملوا أعباء الثورة تخطيطاً وتنفيذاً وبذلوا أرواحهم في سبيل قضية الشعب وحدهم بالقيادة بل التفتوا إلى رفاق الأمس فذهبوا إلى اللذين يغطون في نوم عميق فأيقظوهم من ثباتهم وطلبوا إليهم الحضور ليشاركوا. بشرف المسؤولية، ولكن هؤلاء الضباط لجوءا منذ اللحظات الأولى إلى الطرق الملتوية محاولين تفريق ضباط الثورة الحقيقيين ليتسنى لهم السيطرة على القيادة، وعندما يئسوا

من الوصول إلى ذلك أخذوا يتآمرون، وقرروا أن ينقضوا على الثورة في يومها الثالث. نعم بعد ثلاثة أيام من قيام الثورة والأخطار ما زالت تجثم على صدر البلاد ومصير الوطن كله في مهب الرياح، قرروا قصف قيادة الجيش بالمدافع المضادة للطائرات إلا أن القيادة اكتشفت الأمر قبل وقوعه بساعات قليلة ونرجو ألا نضطر لذكر تفاصيل محرجة تدفعنا إلى مواقف نحن بغنى عنها.

كل ذلك وضع القيادة أمام الحل العملي الوحيد لإنقاذ الجيش والثورة من صدام مسلح أكيد فقررت إبعاد بعض الضباط من الجيش بنقلهم إلى الوزارات الأخرى بعد أن ضمنت لهم كل ما يؤمن مصلحتهم المادية والمعنوية لأنها رأت أن وحدة الجيش هي الأساس الأول في بنيان هذا الوطن واستقراره والسبيل الوحيد لتحقيق الوحدة الثلاثية المرتقبة التي نص عليها ميثاق القاهرة.

أيها الأخوة المواطنون

هذا بيان عن قصة الثورة وهنالك أشياء نضرب الآن عن ذكرها لأنها قد تؤدي إلى نتائج لا نريدها، إننا لا نريد أن ندخل في تيه المهارات الذي لا يربح منه إلا الخط الإنفصالي لقد آلت الثورة على نفسها أن تحتمل كثيراً في سبيل الوحدة والحرية والإشتراكية ولن نتنكر أبداً لهذه الدروب مهما قيل عنا. إننا سنسير في هذه الطريق فهي بالنسبة إلينا قضية حياة أو موت قضية شرف، لقد أقسمنا بالشرف العسكري أن نحقق الوحدة الثلاثية ومحال أن نتنكر لهذا القسم أو نتخلى عنه.

إن نضالنا عبر سنوات طويلة هو مصير اخترناه لأنفسنا إنه رسالة الجيش أفراداً وصف ضباط وضباط. أننا نهيب بالفئات الوحدوية أن لا تزج الجيش بمشاكلها السياسية وخلافاتها وألا تتخذ من الضباط المنقولين إلى الوزارات الأخرى مادة دعائية فلديهم ألف وسيلة غير هذه. إن تسريح الضباط ليس مشكلة وطنية، إن الأشخاص فانون ويبقى الوطن والجيش، والمهم أن نحافظ على وحدة الجيش ومتانته وألا نتركه في مهب الرياح أن القول بأن الوحدة مرهون تحقيقها بأشخاص هو خيانة لقضية الوحدة، إن الجيش مؤمن كله بمبادئ الثورة مصمم على تحقيقها وهو يلح على الفئات التي تؤمن بالثورة أن تعود إلى نفسها وتوحد جهودها للسير في طريق ثورة الثامن من آذار، ثورة الوحدة والحرية والإشتراكية.

وا لله اكبر والعزة للعرب.

وكان قد سبق صدور هذا البيان محادثات حول الوحدة بين كل من سوريا ومصر والعراق ابتدأت من ١٤/٣/١٩٦٣ واستمرت حتى تاريخ ١٧/٤/١٩٦٣ خرجت باتفاق على إقامة الوحدة بين الأقطار الثلاثة حيث جاء البيان الختامي على النحو التالي:

باسم ا لله العلي القدير

وباسم الشعب العربي

التقت في القاهرة الوفود الممثلة للجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق.

وامتثالاً لإرادة الشعب العربي في الأقطار الثلاثة وفي الوطن العربي بدأت المباحثات الأخوية بين الوفود الثلاثة يوم السبت السادس من شهر إبريل (نيسان) وانتهت يوم الأربعاء السادس عشر من إبريل (نيسان) سنة ١٩٦٣.

لقد استلهمت الوفود في كل مباحثاتها الإيمان بإن الوحدة العربية هدف حتمي، يستمد مقوماته من وحدة اللغة التي تحمل الثقافة والفكر، ووحدة التاريخ التي تصنع الوجدان والضمير ووحدة الكفاح الشعبي التي تقرر وتحدد المصير، ووحدة القيم الروحية والإنسانية النابعة من رسالات السماء ووحدة المفاهيم الإجتماعية والإقتصادية القائمة على الحرية والإشتراكية.

واسترشدت بإرادة الجماهير الشعبية العربية التي تطلب الوحدة وتناضل لإدراكها وتضحي حماية لها وحفاظا عليها، وهي تعلم أن نواة الوحدة الصلبة تتكون من توحيد أجزاء الوطن التي امتلكت حريتها واستقلالها وقامت فيها حكومات قومية عقدت عزمها على القضاء على تحالف الإقطاع ورأس المال والرجعية والإستعمار وتحرير القوى العاملة من أبناء الشعب لتقيم تحالفها وتعبر عن إرادتها الحقيقية.

لقد كانت ثورة الثالث والعشرين من يوليو (تموز) نقطة تحول تاريخي اكتشف فيها الشعب العربي في مصر ذاته واستعاد إرادته فسلك طريق الحرية والعروبة والوحدة.

وجلت ثورة الرابع عشر من رمضان وجه العراق العربي الصريح وأنارت سبيله إلى أفاق الوحدة التي استهدفها المخلصون في ثورة الرابع عشر من تموز، ووضعت ثورة الثامن من آذار سورية في رحاب الوحدة التي اغتالتها ردة الإنفصال الرجعي بعد أن حطمت هذه الثورة كل العقبات التي ركزها الإنفصاليون والإستعمار بتصميم في طريق الوحدة.

والتقت الثورات الثلاث لقاءها هذا الذي أكد من جديد أن الوحدة عمل ثوري يستمد مفاهيمه من إيمان الجماهير وقوتها من إرادتها وأهدافها من أمانيها في الحرية والاشتراكية إن الوحدة ثورة، ثورة لأنها شعبية لأنها تقدمية وثورة لأنها اندفاع قوي في تيار الحضارة والوحدة خاصة ثورة لأنها مرتبطة ارتباطا عميقا بقضية فلسطين والواجب القومي بتحريرها، فنكبة فلسطين هي التي كشفت تآمر الطبقات الرجعية ورفضت خيانات الأحزاب الشعوبية العميلة وتنكرها لأهداف الشعب وأمانيه وهي التي أظهرت ما في الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية التي كانت سائدة في البلاد من ضعف وتخلف، وهي التي فجرت طاقات جماهير شعبنا الثورية وأيقظت روح التمرد على الإستعمار والظلم والفقر والتخلف، وهي التي دلت بوضوح على طريق الخلاص وطريق الوحدة والحرية والإشتراكية.

لقد كان ذلك ماثلاً أمام الوفود في مباحثاتها، فلئن كانت الوحدة هدفاً مقدساً فهي أيضاً عدة النضال الشعبي ووسيلته لتحقيق أهدافه الكبرى في الحرية والأمن وفي تحرير جميع أجزاء الوطن العربي وفي إرساء مجتمع الكفاية والعدل

مجتمع الإشراكية وفي استمرار التيار الثوري في اندفاعه دون انحراف أو انتكاس وامتداده ليشمل الوطن العربي الكبير وفي الإسهام في تقدم الحضارة الإنسانية ودعم السلام العالمي.

فاجتماع الرأي على أن تقوم الوحدة بين الأقطار الثلاثة كما يريدها الشعب العربي على أسس الديمقراطية والإشتراكية وأن تكون وحدة حقيقية متينة تراعي الظروف القطرية لتحكم عرى الوحدة على أساس من الفهم الواقعي، لا لتكرس أسباب التجزئة والإنفصال وتجعل من قوة كل قطر قوة للدولة الإتحادية للوطن العربي ومن الدولة الإتحادية قوى لكل قطر فيه وللأمة العربية كلها.

فالوفود الثلاثة تعلن باسم الشعب العربي في مصر وسوريا والعراق إرادة هذا الشعب في قيام الوحدة الإتحادية على الأسس التالية:

أولاً ـ في مجال العمل القومي

ـ وضع ميثاق للعمل القومي تلتقي عليه القوى الشعبية التقدمية الوحدوية يحدد لها المبادئ والأهداف والفلسفة الإجتماعية ويكون أساس لتعاونها واتحادها.

ـ حرية تكوين المنظمات الشعبية في الأقطار الأعضاء:

لتجد الإرادة الشعبية الحرة تعبيراً عن نفسها منظماً، كل ذلك في إطار جبهة سياسية تجمع هذه المنظمات الشعبية.

- توحيد القيادات السياسية على المستوى الإتحادي:

ضماناً لتنسيق نشاط المنظمات الشعبية وتوحيده لأن وحدة العمل السياسي والنضال الشعبي هي الكفيلة بحماية الوحدة وتوطيدها ونموها (دعم الأجهزة الإتحادية).

ثانياً - في بناء الدولة

- دعم الأجهزة الإتحادية لتؤكد قدرتها على التخطيط.

- المناهج التعليمية.

- ضمانات وحدة الفكر والإتجاه القومي العربي الوحدوي والإعداد الروحي والعلمي والأخلاقي للأجيال الصاعدة التي تبني الوحدة الشاملة وتقيم المجتمع العربي الإشتراكي الحر الموحد.

- إدارة المؤسسات الإتحادية لأي من شؤون التربية والتعليم والبحث.

العدل وتنسيق القوانين

أ ـ أسس موحدة للعدالة (وضع المبادئ الأساسية للقوانين مثل قوانين العقوبات والقانون المدني والقانون التجاري وقانون الإجراءات وقوانين العمل والتأمينات الإجتماعية...الخ).

ب ـ التنسيق بين القوانين بغية الوصول إلى توحيدها على مراحل.

ج ـ القضاء الإتحادي.

المواصلات الإتحادية

جميع طرق وسائل النقل والمواصلات الإتحادية والمشتركة البرية والبحرية والجوية كالسكك الحديدية والبواخر والطائرات والبريد والبرق والهاتف واللاسلكي والأرصاد على المستوى الإتحادي.

ما يستجد طبقا للطريقة التي يحددها دستور الدولة الإتحادية

أ ـ جميع الشؤون والمشروعات المشتركة بين الأقطار.

ب ـ السلطات الإستثنائية أثناء الحرب والطوارئ على الأقطار (طبقا لقانون إتحادي).

ج ـ إلزام الأقطار بتنفيذ القوانين والقرارات الإتحادية أو الوفاء بالتزام معين وإعطاء التعليمات للأقطار لضمان التنفيذ الجبري لقرار صادر من سلطة إتحادية.

د ـ الفصل فيما يقع بين الأقطار من خلاف.

هـ ـ المجالس المشتركة لأنواع الخدمات المختلفة طبقا لتشريع إتحادي.

و ـ حق العفو الشامل عن الجرائم تمارسه الدولة الإتحادية طبقا لقانون إتحادي.

ز ـ حق العفو الخاص لرئيس الجمهورية.

ثالثا ـ إختصاصات للأقطار

١ ـ يبقى في اختصاص الأقطار جميع السلطات التي لا تدخل في اختصاص الدولة الإتحادية.

٢ ـ تفوض السلطات الإقليمية بقانون إتحادي في ممارسة بعض اختصاصات السلطات الإتحادية لأجل معين وتكون الدولة الإتحادية مسؤلة حينئذ عن تصرف الأقطار بغير حاجة إلى التصديق عليها، ويكون لسلطات الإتحاد الإشراف على السلطات الإقليمية عند مباشرة هذه الإختصاصات.

٣ ـ يمكن الإتفاق على أن يوكل إلى السلطات الإقليمية أمر تنفيذ بعض القوانين الإتحادية.

مؤامرة ١٨ تموز

لم تكد الثورة تستقر ومباحثات الوحدة تنتهي حتى تعرضت البلاد لمأساة جديدة تمثلت بحركة إنقلابية فاشلة وصفها بيان المجلس الوطني لقيادة الثورة على النحو التالي:

أيها الشعب الكريم إن المجلس الوطني لقيادة الثورة إيماناً منه بأن ثورة الثامن من آذار هي ثورة الشعب وأن من حق هذا الشعب أن يصل إلى الحقائق مهما كانت مريرة، وأن يعرف ما يدبر ضده من تآمر وغدر وخداع وتحريض وتخطيط للقتل والدمار وإغراق البلاد في فتنة هوجاء وفي بحر من الدماء، لهذا كله فإن المجلس الوطني لقيادة الثورة يضع أمام الشعب العربي كله هذه الوقائع الرهيبة التي هي خاتمة لسلسلة من المؤامرات بدأت في الساعات الأولى لقيام الثورة وانتهت ظهر أمس.

إن هذه المؤامرة لم تكن لتنفذ لو لم تعبأ لها وسائل الدعاية والنشر ولو لم يشترك في تخطيطها والتحريض عليها في داخل البلاد وخارجها أناس اعتادوا على المتاجرة بقضية الوحدة للقضاء على ثورة الشعب والجيش ثورة الثامن من

آذار، إليك يا شعبنا العربي، هذه الوقائع الصارخة التي تشرح حقيقة المؤامرة القذرة التي قضى عليها جيشنا الباسل.

في الساعة العاشرة والربع من صباح أمس بدأت تتوافد بعض العناصر المدنية وعلى رأسها النقيب المباحثي المسرح محمد نبهان إلى سرية خدمات الأشغال العسكرية بالتواطؤ مع عناصر من هذه السرية وزعت الأسلحة على هذه العناصر المدنية، كما تجمعت بنفس الوقت عناصر أخرى مسلحة من المدنيين وبعض العسكريين المسرحين في البساتين المقابلة لمبنى القيادة العامة من الجهة الشمالية الغربية وقامت هذه العناصر جميعاً بمهاجمة حراسة الأركان وبمهاجمة الإذاعة وسرية المراقبة كما كانت هنالك بعض العناصر العسكرية المأجورة في مدرسة الإشارة قامت بالتشويش واعتقال قادتها، وبناء على أوامر القيادة تمت الإجراءات التالية:

١ ـ قوبلت هذه العناصر بنيران حامية من سرية المراقبة وسرية دبابات الأركان بقيادة النقيب سليمان حداد والنقيب محمود حمرة ومن قبل عناصر المغاوير المتمركزة حول الإذاعة بقيادة النقيب سليم حاطوم ومنعوا العناصر المتآمرة من التسرب إلى الشوارع المؤدية إلى مبنى القيادة العامة والإذاعة.

٢ ـ وفي نفس الوقت الذي كانت تجري فيه هذه الأعمال حول القيادة حاولت بعض العناصر الموتورة من الضباط المسرحين الدخول إلى معسكر المعظمية ومعسكر القابون فالقي القبض عليهم قبل تمكنهم من ذلك.

٣ ـ تحركت سرية دبابات من معسكر القابون يامرة النقيب صبحي إبراهيم وتمكنت من القضاء على العناصر المتآمرة في مدرسة الإشارة.

٤ ـ كما تحركت كتيبة المغاوير ٢٢ بأمرة النقيب سليمان العلي وطوقت العناصر التي تجمعت في البساتين المذكورة سابقاً وتمكنت من إلقاء القبض عليها.

٥ ـ تحركت قوات من اللواء ٧٠ بقيادة الرائد علي مصطفى وتمكنت من القضاء على العناصر المتمردة في كتيبة الإشارة خلال دقائق معدودة. كما تحركت عناصر عسكرية أخرى للقيام بواجبها ونيل شرف الدفاع عن ثورة الثامن من آذار تساندها قوات الحرس القومي في دمشق.

هذا وقد كشفت التحقيقات الأولية أن وراء هذه المؤامرة فئات متعددة تبين منها حتى الآن المجرمون. جاسم علوان، محمد الجراح، يوسف مزاحم، ورائف المعري.

أيها الشعب الكريم لم تكن هذه هي المحاولة الأولى التي يقوم بها أعداء ثورة الثامن من آذار ولم تكن هذه أولى مؤامرات أدعياء الوحدة إلا أن تسامحنا ووساعة صدرنا ورغبتنا في حقن الدماء شجعت الخونة على القيام بهذه المؤامرة التي لم تتدبر داخل سورية فقط وإنما اشتركت في التخطيط لها وفي تمويلها عناصر سورية هاربة مأجورة كالسراج وجماعته.

أيها الشعب العربي لقد زين للخونة المتآمرين خيالهم أنهم يسهل عليهم الإنقلاب على ثورة الثامن من آذار وظنوا لغبائهم أنهم مازالوا في زمن

الإنفصاليين الجبناء أمثال النحلاوي وزمرته، ونسوا أن جيشنا العقائدي الباسل جيشنا المؤمن البطل وحرسنا القومي الظافر وكافة جماهير شعبنا ساهرة على حماية الثورة ومستبسلة في الدفاع عنها.

لقد ظن الخونة الأغبياء أنه يمكن تنفيذ انقلاب عن طريق مال مشبوه يقضون به على ثورة الثامن من آذار الجبارة الراسخة جذورها في أعماق الشعب المنظم، المحمية بسواعد الطبقات الكادحة من عمال وفلاحين وجنود ومثقفين وثوريين، وكافة العناصر المؤمنة القائم على حراستها بجرأة ورجولة واستبسال جيشنا العظيم وحرسنا القومي الباسل.

لقد تناسى الخونة الأغبياء هذه الحقائق الصارخة فنالوا جزاء ما قدمت أيدهم ولطخوا جباههم إلى الأبد بوصمة الخيانة والإنحراف، وكسب شعبنا العربي عندما فضح الخيانة وطهر صفوفه منها.

أيها الشعب إن كافة التسريحات التي تمت في الجيش لم تكن عبثاً أو تشفياً أو تحزباً وإنما كانت بعد افتضاح التآمر وتجنباً لسفك الدماء البريئة.

لقد بلغ حقد الخونة وطيشهم أنهم بدأوا التآمر منذ الساعات الأولى لقيام الثورة ولم يكفوا عن التآمر فغرروا ببعض صغار الضباط وبعض صف الضباط وعدد من طلبة الكلية العسكرية.

وعندما اتخذ المجلس الوطني لقيادة الثورة قرارات التسريح لم يكن يبغي إلا حماية الثورة دون إراقة الدماء ولكن الخونة ظنوا أن التسامح ضعف منا، وأن

السكوت عنهم جهل بنواياهم الدنيئة فقاموا بمحاولتهم الأخيرة الفاشلة فكانت نهايتهم العادلة.

أيها الشعب العربي العظيم إن ثورة الثامن من آذار لا تزال عند عهدها أمامك وأمام الأجيال العربية وأمام تاريخ أمتنا المجيد في أن تصون الثورة من كل عبث وأن تطهر الصفوف من كل خائن وأن تركز إلى الأبد رايات الوحدة والحرية والإشتراكية.

المجلس الوطني لقيادة الثورة

وفي اليوم التالي ١٩/ ٧/ ١٩٦٣ صدر بيان تنفيذ حكم الإعدام بعدد من المشتركين في تلك المؤامرة جاء فيه:

قل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا. إن حماية الشعب من أولى مهام الثورة ورعاية أمنه وأمواله، وإن إقرار استقراره النفسي هو من أولى واجبات الثورة أيضاً. لقد روعوا الأمن وعبثوا وتعابثوا، واستهتروا فحق عليهم الجزاء.

إن وطننا العربي يحيا معركته القومية الكبرى ويعيش في نضاله وصراعه الحقيقي هذه الأيام، ففي الجنوب تتوثب الصهيونية، وفي الشمال يخوض عراقنا الحبيب معركة فاصلة مع الخونة البرزانيين، أفليس هذا اعتداء وتحالفاً مباشراً أو غير مباشر مع الصهيونية والإستعمار وعملائهما أنهم يتشدقون بالوحدة

وبالعروبة وهم على حلف صريح مع أعداء الوحدة ومع أعـداء العروبـة، فحق فيهم القول واللعنة وحد السيف.

لهذه الأسباب القومية مجتمعة وحماية لأهداف الشـعب العربـي في كـل مكـان وسعياً لتحقيق أهدافه في الوحدة والحرية والإشتراكية وصوناً لكرامة العروبة من أدعيائها والمتآمرين عليها والمتحالفين مع أعدائها في أدق مرحلـة تاريخيـة نضاليـة تخوضها الأمة العربية اليوم، فقد باشر المجلس العرفي الذي شكله المجلـس الوطـني لقيادة الثورة والمنعقد في سجن المزة العسـكري منـذ فجـر اليـوم برئاسـة المقـدم صلاح الضللي باشر جلساته وأصدر حكماً بالإعدام رمياً بالرصـاص علـى كـل من العقيد هشام شبيب رئيس أركـان سـلاح الإشـارة والمسـاعد بحـري كلـش، والمسـاعد شـحادة مسـعود والرقيـب سـلطان محمـد سـلطان، والرقيـب جهـاد الأطرش والمساعد حسين غنيم جميعهم من سلاح الإشارة وقـد نفـذت الأحكـام بهؤلاء الخونة في تمام الساعة الثانية عشرة من هذا اليوم الموافق للتاسع عشر مـن تموز سنة ١٩٦٣.

وإن المجلس العرفي ما يزال بحالة انعقاد دائم للنظر في بقية القضايـا المعروضـة والمتعلقة بالفتنة المسلحة ومحاولة التطاول على الثورة وعلى كرامة الشعب وأمـن الجيش وسلامة الوطن العربي وإغراق البلاد بالفوضى والدماء وتعريض أبنائهـا للإقتتال.

ألا فليعلم الكفرة المرتديـن، وليعلـم موقظـو الفتنـة ومنفذوهـا والنـافخون في رمادها، أن الجيش العربي السوري بكافة أسلحته هو اليـوم أشـد قـوة ومضـاء،

وأكثر تماسكاً بمناقبه العسكرية وأعظم تمسكاً بتقاليده البطولية الموروثة من كل ما مضى مؤمنا با لله وبالوطن وبرسالة العروبة يقظاً حذراً بطاشاً بتاراً للخونة مترصداً للمتآمرين.

اللواء أركان حرب أمين الحافظ

رئيس الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة نائب الحاكم العرفي.

بلاغ لاحق رقم ١ من نائب الحاكم العرفي

لقد أصدر المجلس العرفي المنعقد في سجن المزة العسكري حكمه بالإعدام على كل من المدنيين أحمد ياسين مفلح ويوسف محمد عطا الله، ولطفي محمود قادرية وعلي محمد أبو عيسى وجرى تنفيذ الأحكام فيهم بتمام الساعة الواحدة والربع من ظهر هذا اليوم الموافق ١٩ تموز ١٩٦٣ وما زال المجلس العرفي بحالة انعقاد دائم للنظر في بقية القضايا المعروضة أمامه والمتعلقة بالفتنة المسلحة ومحاولة إغراق البلاد بالدماء وتعريض أبناء الشعب للإقتتال.

بلاغ لاحق رقم ٢ ـ براءة المتهم غازي يوسف

أصدر المجلس العرفي المنعقد في سجن المزة العسكري برئاسة المقدم صلاح الضللي حكمه ببراءة المتهم صلاح يوسف لعدم كفاية الأدلة.

بلاغ لاحق رقم ٣

أصدر المجلس العرفي المنعقد في سجن المزة العسكري برئاسة المقدم صلاح الضللي حكمه بالإعدام رميا بالرصاص، على كل من العسكريين المساعد محمد عبد الله اليوسف من السرية الإدارية بإدارة الأشغال العسكرية، والمساعد عمر إسماعيل برغلي من مكتب ٤٦٢، وقد نفذت الأحكام في الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة من بعد ظهر هذا اليوم الموافق في ١٩ تموز ١٩٦٣.

بلاغ لاحق رقم ٤

أصدر المجلس العرفي المنعقد في سجن المزة العسكري برئاسة المقدم صلاح الضللي حكمه ببراءة العسكريين والمدنيين الواردة أسماؤهم أدناه لعدم كفاية الأدلة وهم:

الملازم الأول إبراهيم بركة من مستودعات رقم ٤٣٠.

الملازم الأول حنين حاتم من فرع المخابرات شعبة التحقيق.

الملازم الأول إبراهيم الشعار من الفرقة ٩ الفوج ٢١١.

والمدنيون تيسير عقيل، فؤاد شحادة، عادل منجد، محمد نذير سادات، والسيدة نعمة فوق العادة.

بلاغ لاحق رقم ٥

أصدر المجلس العرفي المنعقد في سجن المزة العسكري حكمه بالإعدام رميا بالرصاص على كل من المدنيين:

سليمان محمود الأحمد، محمود محمد همدك، عيسى محمود عيسى، محمد أحمد مصطفى، موسى خزاعي حمد، محمد عبد الهادي، علي قاسم دخل الله، صالح شعبان.

وقد نفذ الحكم فيهم في الساعة الثالثة والنصف من تاريخ اليوم الواقع في ٦٣/٧/١٩

التوقيع: اللواء أركان حرب أمين الحافظ
رئيس الأركان العامة للجيش والقوات
المسلحة نائب الحاكم العرفي

وإثر وقوع هذه المؤامرة وإعدام عدد من القائمين فيها بدأت إذاعة دمشق تتهم عبد الناصر بالوقوف مع المتآمرين وتحريضهم مما فتح صفحة جديدة من الخلافات بين البلدين استمرت طيلة حكم أمين الحافظ.

انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦

وفي صبيحة الثالث والعشرين من شباط عام ١٩٦٦ استيقظ الناس على البلاغات العسكرية من إذاعة دمشق وكانت حسب التسلسل التالي:

بلاغ رقم ـ ١ـ

«يمنع التجول في كافة أنحاء القطر العربي السوري اعتبارا من الساعة السادسة من صباح اليوم الأربعاء ١٩٦٦/٢/٢٣ وحتى إشعار أخر».

بلاغ رقم ـ ٢ـ

«تغلق الحدود والمطارات والموانئ البحرية في القطر العربي السوري اعتبارا من لحظة إذاعة هذا البلاغ وحتى إشعار أخر.»

بلاغ رقم ـ ٣ـ

في صبيحة هذا اليوم تم إلقاء القبض على كل من: أمين الحافظ، ميشيل عفلق، منيف لرزاز، محمد عمران، منصور الأطرش، صلاح البيطار، شبلي العيسمي.

وسيقدمون لمحاكمة أمام محكمة حزبية خاصة لمحاكمتهم على ما اقترفوه بحق الحزب والثورة.

القرار رقم ٤ :

قررت القيادة الموقتة لحزب العبث العربي الإشتراكي في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٣ مايلي:

مادة أولى: وقف العمل بالدستور الموقت وحل المجلس الوطني للثورة.

مادة ثانية: يعين اللواء حافظ أسد وزيرا للدفاع ويباشر عمله فوراً.

مادة ثالثة: يرفع العقيد أحمد سويداني إلى رتبة، لواء ويعين رئيساً للأركان العامة ويباشر عمله فوراً.

بعد ذلك أصدرت القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الإشتراكي بياناً خاصاً بشرح الأسباب الداعية للإنقلاب جاء فيه:

يا جماهير شعبنا الكادحة: أيها الرفاق المناضلون في كل مكان من أرجاء وطننا العربي الكبير.

قامت ثورة الثامن من آذار لتكون ثورة حقيقية على التخلف والتجزئة وحرباً على الإستعمار والرجعية وانتصارا لإرادة جماهير الشعب الكادحة على مستغليها وتحقيقاً لأهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والإشتراكية.

وإن حزب البعث العربي الإشتراكي الذي فجر هذه الثورة وخاض معارك قاسية مع أعداء الشعب لحمايتها كان يتوقع أن يلجأ أولئك الأعداء إلى التسلل خلف الصفوف والإستعانة بمن ركبوا المد الثوري دون قناعة أو إيمان.

ومن خلال نزعات التسلط والفردية ومن خلال المترددين الجبناء والمرتبطين فكريا وتاريخياً مع مدارس الإحتراف السياسي.

لقد حاولت قوى الرجعية والتخلف أن تنفذ إلى قلب الثورة لتحرفها عن طريقها الحتمية وتقودها إلى هاوية الحكم الفردي وأسلوب المساومة والإرتماء. وإن استطاعت هذه القوى أن تنفذ إلى الحزب عن طريق فردية أمين الحافظ وتخاذل محمد عمران ويمينية صلاح البيطار وأنانية ميشيل عفلق.

وتمكنت من جر الحزب خلال الأشهر الأخيرة إلى حافة التمزق والضياع فإن الحزب الذي حمى ثورته من كل خصومه لم يكن غافلاً عن تآمر هؤلاء. فبعد أن حذر ونبه وأنذر متبعاً في ذلك الأساليب الحزبية والدستورية الممكنة قرر أن يخوض المعركة معهم ويسحقهم إلى الأبد ليكونوا عبرة لكل من يفكر بضرب هذا الحزب أو تخريب ثورته سواء من الداخل أو الخارج.

لقد صبر الحزب على هؤلاء شهرين يحذر وينبه. قدمت إليهم المذكرات من جميع فروع الحزب المدنية والعسكرية داخل القطر وخارجه، فأصموا آذانهم عنها. طلب منهم عقد مؤتمر قطري لمعالجة ما اقدموا عليه فرفضوه وهددوا بفصل كل من يحضر المؤتمر.

طلب منهم عقد مؤتمر قومي كأعلى سلطة في الحزب فرفضوا، طلب منهم عقد دورة إستثنائية للمجلس الوطني، فرفضوا وكان جوابهم دائماً مزيداً من الإمعان في تخريب الحزب والثورة. مزيدا من الإمعان في العبث بمؤسسات الحزب ونظمه بل ازدادوا تآمراً وتخريباً. وبدأ كل من الحافظ وعمران على تناقضهما الأكيد يغذيان الطائفية والعشائرية والإقليمية في الجيش ويقيمان التكتلات والتحالفات مع خصوم الثورة وأعدائها لضرب الثورة وحزبها القائد. لم يكن يهمهم أن يمزقوا وحدة الشعب في سبيل تحقيق أغراضهم. لم يكن يهمهم أن يمزقوا وحدة الجيش لتنفيذ مأربهم في تمزيق الثورة.

وازداد عفلق والبيطار تآمراً وتخريباً على الصعيد السياسي والشعبي فاتهموا الحزب وزرعوا التفرقة في صفوفه.

ومدوا يدهم الملوثة إلى كل انتهازي رخيص، أو عدو متآمر واستعانوا بهم على الحزب وثورته.

لقد ظنوا أنهم في تحالفهم قادرون على الإجهاز على الحزب. لقد ظن عفلق والبيطار أن عسكرية الحافظ وعمران قادرة على حمايتهم. وأنهم قادرون على تغطية الحافظ وعمران حزبيا فقاموا في الحزب تخريبا وتمزيقا.

إن من يخون البعث لا بد أن يخون شعبه. إن من يستهتر بإرادة شعبه ويفرط بمقدرات وطنه. أن من يخشى تطبيق الديمقراطية ضمن الحزب ومواجهة مؤتمراته لا يستطيع أن يحقق الديمقراطية للشعب.

لقد ظن أمين الحافظ أنه قادر عن طريق المخابرات وحفنة من الإنتهازيين المرتزقة أن يضرب الحزب ويحقق حكما ديكتاتورياً عسكرياً.

لقد ظن أمين الحافظ أنه بجهاز المخابرات قادر على تشويه سمعة الحزب تمهيداً لتيئيس الشعب من امتلاك حركته الثورية وضرب الحزب ومناضليه.

لقد نسي أمين الحافظ أن الحزب الذي آمن بالقيادة الجماعية قادر على تحطيم أي فرد تسول له نفسه إقامة حكم دكتاتوري فردي. لقد نسي أمين الحافظ أن الحزب الذي فجر ثورة آذار وحطم أعداء الشعب قادر على تحطيم كل منحرف أو متسلط.

لقد نسي أمين الحافظ أن من يخون الحزب الذي رعاه سيقود نفسه إلى المصير الأسود. لقد نسي أمين الحافظ أن الحزب لن يسمح بظهور عارف جديد فيه. لقد تجاهل كل هذا فحقت عليه لعنة الحزب وجماهيره الكادحة إلى الأبد.

أما محمد عمران الذي سبق وأدانه الحزب وأبعده عن القطر عندما مد يده ليساوم على الثورة والحزب ويخرب وحدة الجيش ويفسخها فقد وجد أعداؤه إمعاناً منهم في تحدي إرادة الحزب ومناضليه لينفذوا عن طريقه وينفذ بدوره عن طريقهم مخططات أعداء الحزب والثورة أعداء الشعب. ولكن الثورة كانت له بالمرصاد ولسوف يحصد ما زرعت يداه.

يا جماهير شعبنا الكادحة: لقد عانى الحزب في مسيرته النضالية صراعاً عنيفاً مع العفلقية البيطارية التي كانت تحاول باستمرار الوقوف في وجه تطوره

ومسيرته الثورية بضرب مناضليه وإبعادهم. وبث روح الإستزلام والإنتهازية. والآن وبعد حدوث الإنشقاقات التي أعاقت مسيرتها سواء على الصعيد القومي أو الداخلي.

واليوم وقد تحققت هذه الثورة وانتصر الحزب على من تآمر عليه من داخله تمسكنا بوحدة الحزب القومية والعودة إلى الشرعية التي تجاوزتها العقلية العفلقية وعبثت بها.

أيها العمال - أيها الفلاحين - يا جماهير شعبنا الكادحة: إن الثورة التي قامت من أجلكم في الثامن من آذار تقوم اليوم لتضرب من أراد خيانتكم والتآمر عليكم. لتضرب من مد يده إلى الرجعية الإقطاعية والرأسمالية التي كانت تستغلكم. إن الثورة إن لم تكن أداتها العمال والفلاحون والحرفيون وصغار الكسبة لا يمكن أن تكون ثورة عدالة وتقديم.

إن الطبقة الكادحة مدعوة لخوض معركتها ضد مستغليها مدعوة لبناء مجتمعها الإشتراكي الديمقراطي مدعوة لتجنيد نفسها لخوض معركتها القومية الكبرى. واليوم وقد وضع الحزب حداً نهائياً لكل من حاول أن يعبث بثورتكم يدعوكم لحمل أعباء الثورة ومسؤولياتها ويحذر مستغليكم مصاصي الدماء من أن أي تحرك يحاول عرقلة الثورة أو إثارة الشعب سوف يضرب بلا رحمة ولا شفقة.

يا جماهير شعبنا العربي: إن حزب البعث العربي الإشتراكي إنطلاقاً من مقررات مؤتمرات الحزب القومية والقطرية يعلن أن الثورة لن تكون إلا مع الطبقات الكادحة المحرومة ضد مستغليها. مع القوى الوحدوية ضد القوى الرجعية الإنفصالية. مع القوى الثورية الإشتراكية ضد القوى الصهيونية الإستعمارية. وإن الحزب والثورة سيقفان بحزم ومهما تكن التضحيات ضد جميع الأحلاف التي تحاول تطويق الأنظمة التقدمية والحركات الثورية في الوطن العربي. إن حزب البعث العربي الإشتراكي إذ يطرح اللقاء الثوري بين جميع الحركات والمنظمات الثورية في الوطن العربي كحل لا بد منه لإنقاذ الأمة العربية من قوى الإستعمار والصهيونية وتحرير الأجزاء المغتصبة ومواجهة تحديات التخلف والتجزئة وبناء المجتمع العربي الإشتراكي الموحد يطرحه بوعي وإيمان ويعمل له بكل ما يملك من طاقات ومبادهة وصبر. إن معركة قومية كبرى لا بد من خوضها لتحرير وتوحيد أمتنا العربية. وإن الإنفصال العقائدي وانغلاق الحركات الثورية على نفسها وتخوفها من اللقاء وصب طاقاتها في المعركة سيكون سببا رئيسيا في تفسيخها والقضاء عليها الواحدة تلو الأخرى. إن التقاء القوى والمنظمات الثورية في الوطن العربي حول استراتيجية عربية توحد المعركة القومية وتحدد أسلوبها. تجعل الوحدة أمرا حتميا بين الأقطار التي يتحقق النصر فيها.

إن القوى اليسارية في الوطن العربي مدعوة لتوحيد جبهتها وخوض معركة حاسمة ضد القوى الرجعية التي يساندها الإستعمار العالمي.

يا جماهير شعبنا العربي: إن حزب البعث العربي الإشتراكي الذي كان دائما ضد حكم الفرد بجميع صوره وأشكاله وضد أي تسلط عسكري مهما كان نوعه ولبوسه يعتبر أن الجيوش في البلدان المختلفة أما أن تكون جيوشاً محترفة تستخدمها الإحتكارات الأجنبية والمحلية لسحق تطلعات الجماهير وإما أن تحولها الحركات الثورية إلى جيوش شعبية ملتصقة بمصالح الجماهير. وإن تجربة الجيش العقائدي هي الحل الثوري لتحويل الجيش إلى طليعة مناضلة في سبيل تحقيق أهداف الأمة العربية وجماهيرها دون أن يكون ذلك سببا في انصرافه عن عسكريته وانضباطه والسبيل إلى ذلك لا يكون إلا بربط الجيش بالحزب ربطاً عضوياً مصيرياً يثبت من خلاله مفهوم ثوري جديد للإنضباط يقوم على أساس، الإيمان بالقيم لا الخوف من القتل.

أيها الاخوة أيها الرفاق: إن الثورة ليست أمراً طارئاً بحياتنا إنها مصيرنا وسبيلنا الوحيد لتحقيق أهداف أمتنا في الوحدة والحرية والإشتراكية، إنها تتطلب من حزب الطليعة سلوكاً مثالياً وإيماناً ثورياً يبلغ حد التصوف لترى الجماهير من خلال هذا السلوك طيف المستقبل الرائع فتتخلى بذلك عن الكثير من مطالبها اليومية في سبيل القضية المصيرية الكبرى قضية تحرير وبناء الوطن العربي الإشتراكي الديمقراطي الموحد قضية انتصار الكادحين العرب مرة واحدة وإلى الأبد على جميع مستغليهم ومظاهر الإستعمار القديم والحديث وعلى ركيزته الأساسية إسرائيل.

إن الثورة ليست مواقف بطولية وفردية عابرة وإنما هي توتر مستمر في النفس وإيمان واع صبور بقضية الشعب والتزام قاس بين السلوك والمبدأ ورفض طوعي من قبل المناضلين لجميع معطيات الحياة اليومية ومبادئها والتي تجوز للأناس العاديين والمغامرين ولكنها محرمة على أصحاب الرسالة. وإن الحزب بعد أن وضع حداً نهائيا لمن كان يحمي الإنتهازيين والوصوليين ولمن كان يحمي المنتفعين والمرتشين فإنه يعلن عزمه الأكيد على محاسبة كل من حاول الإساءة للشعب وكرامة المواطنين ومحاسبة كل من أساء للتحويل الإشتراكي أو أثرى على حساب الثورة.

يا جماهير شعبنا الكادحة أيها الرفاق: إن القيادة القطرية بعد أن تسلمت قيادة الثورة تعلن مايلي:

أولا ـ التزامها التام بمقررات الحزب القومية والقطرية والمنهاج المرحلي والبيان الوزاري للحكومة السابقة.

ثانيا ـ محاسبة كل الذين أساؤوا للثورة والشعب.

ثالثا ـ إحالة المعتقلين إلى محكمة حزبية عليا خاصة.

رابعا ـ المبادرة الفورية إلى معالجة الوضع الإقتصادي الذي أصابه الإهمال نتيجة التناقضات التي كانت قائمة في قيادة الثورة، وذلك بترسيخ وتطوير الخطوات الإشتراكية على أسس علمية مدروسة.

خامسا ـ إعتبار نفسها قيادة مؤقتة حتى انعقاد أول مؤتمر قطري يحدد موعد انعقاده مع أمناء فروع الحزب المدنية والعسكرية.

سادسا ـ دعوة ممثلي منظمات الحزب في الوطن العربي لعقد مؤتمر قومي يحدد موعده من قبل لجنة تحضيرية منبثقة عن هذه المنظمات ولرسالتنا الخلود.

مؤامرة ٨ أيلول ١٩٦٦

في التاسع من أيلول عام ١٩٦٦ كشفت القيادة القطرية لحزب البعث النقاب عن مؤامرة إنقلابية جديدة أعد لها سليم حاطوم وقد جاء في البيان الذي أصدرته في ٩ ايلول ١٩٦٦ مايلي:

يا جماهير شعبنا الكادحة:

لقد كشفت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي في بيانها منذ أيام أبعاد المؤامرة الرجعية اليمينية التي قام بها الحاقدون من الاستعماريين والرجعين والمنحرفين عن الطريق الثوري لعرقلة المسيرة الجبارة التي خاضها حزبنا وطبقات شعبنا الكادحة في مختلف المجالات الإشتراكية والقومية والعالمية، وللغدر بمكاسب العمال والفلاحين.

والتزمت القيادة باسم الجماهير ومصالحها المقدسة أن تتابع خيوط التآمر المتشعبة وتكشفها وأن تضرب بيد الشعب الجبارة على الرؤوس

المدبرة للجريمة. مما جعل العناصر المتآمرة تشعر بأن مصيرها قد تقرر وأن أمرها قد افتضح فلجأت إلى محاولة إجرامية يائسة لم تكن سوى الحلقة الأخيرة من المؤامرة السابقة الأساسية الفاشلة.

فبتاريخ ١٩٦٦/٩/٨ قام نفر من المغامرين على رأسهم سليم حاطوم بتدبير مكيدة لبعض الرفاق العسكريين وقد ساعده في حبك المؤامرة والتحريض عليها نفر من الذين خانوا النضال النقابي والطبقي مثل هلال رسلان صاحب المآسي المعروفة في حلب وخالد الحكيم ذلك المنبوذ من الأوساط العمالية ونبيل شويري الإنتهازي المحترف والمتلاعب بأموال التأمينات الإجتماعية. ومضى المغامرون في تحقيق خديعتهم بشقين:

الأول: إنهم استغلوا تلبية بعض الضباط لدعوة غداء في بيت زميل لهم ليغدروا بهم ويلقوا القبض عليهم وهم عزل من السلاح.

والثاني: إن المغامرين توجهوا إلى قاعة اجتماع حزبي وخرقوا حرمته وتطاولوا على المجتمعين وفرقوا الإجتماع وكانت العملية في نظرهم نقطة انطلاق للتمركز والعصيان في السويداء تنفيذا لجزء من المخطط الرجعي الإستعماري الذي تحركه وتحرض عليه وتموله الفئات الحاكمة العميلة في كل أنحاء الوطن العربي ولا سيما في الأردن غير أنهم لم يحسبوا حساباً للإستجابة الثورية السريعة والحاسمة لمناضلي الحزب المدنيين والعسكريين ولقوى وكتائب العمال والفلاحين وسائر عناصر

الشعب التقدمية التي استند إليها جيشنا العقائدي ليحبط مؤامراتهم الغادرة الدنيئة فوراً وبدون شهر السلاح وبالإعتماد على روح الإنضباط العالية التي يتمتع بها أفراد الجيش وضباط صفه وقادته.

وهكذا لم تلق تلك المغامرة المعزولة المجرمة إلا رداً ثورياً جارفاً واستنكارا شديدا وإدانة كاملة من جميع القوى الشريفة المناضلة وقد رافق ذلك استجابة خاطفة لقواتنا الباسلة التي خنقت المؤامرة في مهدها مما أدى إلى انهيار أعصاب المغامرين المتآمرين فألقى القبض على أكثرهم وفر بعض منهم باتجاه الأردن الوكر الرئيسي للتآمر الرجعي.

أيها الشعب العربي:

لم تكن تلك المحاولة المبتورة مفاجأة للثورة لأنها تدرك مع أبناء الطبقة الكادحة من شعبنا الإرتباطات القائمة بين الإستعمار وعملائه ومدى الحقد الإستعماري الرجعي على الثورة العربية الإشتراكية في القطر العربي السوري نتيجة للمكاسب الإشتراكية التي حققتها جماهيرنا وبسبب المواقف التحررية الحازمة سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد العربي والعالمي وبسبب الخط الوحدوي التقدمي الذي رسخته ثورة آذار والقوى العربية التقدمية في الوطن العربي.

إن الإستعمار الذي فشل في استخدام أداته إسرائيل لتهديد الجمهورية العربية السورية قد ركز على العناصر المغامرة والإنتهازية

لاستخدامها كواجهة تقدمية كاذبة في محاولة يائسة للغدر بالثورة وقد خيل إليه أنه وجد ضالته المنشودة في أولئك الذين سقطوا على طريق الحزب بعد أن حاولوا امتهان كرامة الشعب والإساءة لجميع القيم الإنسانية بتصرفاتها الفردية ولكن الإستعمار لم يفطن إلى أنهم لم يسقطوا إلا بعد أن كشفتهم القواعد الحزبية للشعب وأصبحوا عاجزين عن تضليله. إن الزمرة الإنتهازية شعرت بخطر الخط الثوري الأخلاقي على ما خيل إليها أنه مكاسب فردية لها فأوقعها ذلك في حمأة الإنحراف والمغامرة والتآمر ووصلت إلى أن جعلت من نفسها أداة منفذة للمؤامرة الأخيرة التي كشفتها القيادة قبل أيام، أداة مستترة وراء الطرح الكاذب للشعارات ومنفذة في الوقت نفسه للمخطط اليميني التقليدي في المنطقة، ذلك المخطط الذي يتآمر على قضايا العرب وفلسطين ويعمل على استرجاع النفوذ الإمبريالي كما هو واضح من خلال التحركات والحشود والمنطق الإعلامي لإسرائيل والرجعية الأردنية.

يا جماهيرنا الكادحة:

إن المناضلين الحزبيين المدنيين والعسكريين الأمناء على أهداف الحزب وأخلاقية النضال والملتزمين بمصالح الكادحين قد أصبحوا اليوم بتلاحمهم العضوي مع العمال والفلاحين والتقدميين الحقيقيين قاعدة

صلبة جبارة للثورة وتياراً كاسحاً لا يمكن أن تقف في وجهه أية قوة غادرة.

لقد استؤصلت تلك الجيوب من جسم الثورة وقضي على أطماع تلك الزمرة الإنتهازية المغامرة وبرهنت جماهير الحزب والثورة مرة أخرى على قدرتها على ضرب التآمر وتجاوز جميع الصعاب والأزمات بالتخطيط الثوري الدقيق وبالإعتماد الكامل على قوى الشعب الكادحة إن المؤامرات لن تزيد الثورة إلا قوة وعمقاً ووضوحاً ووعياً لذاتها ولمصالح الجماهير، ليس ما برهنت عليه من قدرة في القضاة على جميع المؤامرت سوى دليل على مدى ارتباطها بالكادحين وصدق تعبيرها عن أهداف الشعب.

أيها الشعب العربي:

إن كل شيء الآن في حالته الطبيعية حيث يسود الأمن والاستقرار والنظام وسلطة الدولة والحكم الثوري وسوف يقدم المغامرون إلى المحاكمة وينالون العقاب الرادع ليكونوا عبرة لغيرهم ونهاية لعقلية المغامرة والإنتهاز.

والنصر والخلود لجماهير شعبنا المناضلة.

مؤتمرات القمة العربية

وهي اجتماعات سياسية على مستوى ملوك ورؤساء الدول العربية. تعقد لمعالجة مسائل ذات أهمية وطبيعة مشتركة في إطار الجامعة العربية وتحت إشرافها التنظيمي. وكان مؤتمر بيروت في ١٢ تشرين الثاني- نوفمبر سنة ١٩٥٦ لبحث آثار العدوان الثلاثي على مصر أول هذه الإجتماعات. أما المؤتمرات الأخرى فهي أما مؤتمرات محددة. أو على مستوى رؤساء الوزارات. ولكن الإتجاه السائد هو إطلاق تعبير مؤتمرات القمة على الإجتماعات التي جرت في إطار الجامعة العربية والتي بدأت في الستينات.

قمة القاهرة الأولى:

كان الكيان الصهيوني بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية قد قطعا شوطاً كبيراً في الإعداد لمشروع استغلال مياه نهر الأردن وروافده. ويقضي هذا المشروع بإيجاد نوع من التعاون في تنفيذ المشروع بين الكيان الصهيوني، وبين الدول العربية الثلاث لبنان وسوريا والأردن.

وعرف هذا المشروع، باسم مشروع جونستون، نسبة إلى أريك جونستون، الذي حمله إلى المنطقة في تشرين الأول ـ أكتوبر عام ١٩٥٣.

وكانت أولى العقبات التي واجهها المشروع، رفض الدول العربية قبول مشاركة العدو في الإنتفاع من مياه النهر، سواء بصورة مبدئية، أو بصورة نهائية.

وأخذت الدول العربية الثلاث، تدرس المشاريع لتحويل روافد نهر الأردن، التي تنبع من أراضيها للإستفادة من مياهها في مشاريع الري داخل البلاد، والحيلولة دون العدو وإمكانية الإستفادة من تلك المياه في مشاريعه. ويذكر أن صعوبات عديدة وقفت في وجه مشاريع تحويل مياه نهر الأردن منها ما هو مادي، ومنها ما قاله السيد فيليب تقلا وزير خارجية لبنان آنذاك في عام (١٩٦٤) (وهي عقبة حماية العمل عند حصوله).

وقامت لجان عربية بإعداد مشروع لوقف تدفق مياه رافدي بانياس واليرموك السوريين في الأردن، عبر الأراضي الإسرائيلية، فيما كان العمل جارياً في مشروع تحويل نهر اليرموك بالإشتراك بين الأردن وسوريا.

أما الصهاينة، فكانوا من جانبهم مصممين على تحويل روافد نهر الأردن، وحاولوا امتصاص التوجه العربي عندما صرح ناطق بلسان مجلس الوزراء الإسرائيلي، بأن غولدمائير وزيرة الخارجية ستقوم بحملة دعائية، تستهدف طمأنة العرب، وإبعاد مخاوفهم بصدد مستقبل مياه نهر الأردن.

في هذه الأجواء المتوترة، دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى عقد مؤتمر قمة عربي شامل في القاهرة، لتدارس التهديد الصهيوني، وانعقدت القمة العربية

الشاملة في العاصمة المصرية، في الفترة من (١٣) إلى (١٧) كانون الثاني - يناير ١٩٦٤ بعد أن وجه الرئيس عبد الناصر الدعوة إلى الزعماء العرب في خطاب له في مدينة بورسعيد أثناء الإحتفال بعيد الجلاء هناك.

وشاركت في المؤتمر (١٣) دولة عربية، والتأم شمل الملوك والرؤساء والأمراء العرب، في أول مؤتمر قمة شامل حسب التقويم الدارج حالياً.

وتنفيذاً لقرارات قمة القاهرة، عقد ممثلو الشعب الفلسطيني أول مؤتمر لهم في مدينة القدس في ٢٨ أيار - مايو ١٩٦٤. أي بعد أربعة أشهر من انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول. وأعلنت قمة القاهرة قيام منظمة التحرير الفلسطينية، التي ستكون مسؤولة عن نضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرير وطنه المحتل، وبالتعاون مع الدول والشعوب العربية، وتم إقرار الميثاق الوطني الفلسطيني، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وجيش التحرير الفلسطيني.

وفي هذا المؤتمر، تمت تسوية الخلافات العربية، وأعيدت العلاقات التي كانت مقطوعة بين ثمانية دول عربية، واقترح الرئيس جمال عبد الناصر، أن تدفع الدول العربية نفقات الدعم العسكري لسوريا ولبنان والأردن.

هذا وكان المؤتمر قد أصدر بياناً ختامياً عن جدول أعماله على النحو التالي:

مقررات مؤتمر القمة العربية الأول

إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، في دورته الأولى المنعقدة بمقر الجامعة في القاهرة منذ الثالث عشر حتى السابع من يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦٤، بناء على اقتراح السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

وقد تدارس التهديدات، وأعمال العدوان المتصلة التي مارستها إسرائيل منذ إخراجها الشعب العربي الفلسطيني من وطنه، وقيامها قوة إحتلال إستعمارية لإراضية، تمارس التمييز العنصري ضد الأقلية العربية، وتتخذ سياسة العدوان والأمر الواقع قاعدة لها، وتصر على التنكر لقرارات الأمم المتحدة المؤكدة لحق هذا الشعب الطبيعي في العودة إلى وطنه، وتستهين بالإدانات المتكررة التي سجلتها عليها أجهزة المنظمة العالمية.

وبعد أن بحث ما أوشكت عليه إسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الأردن، والإضرار البالغ بحقوق المنتفعين بهذه المياه، استهدافا منها لتحقيق المطامع الصهيونية التوسعية بجلب المزيد من قوى العدوان، وإقامة مراكز تهديد أخرى لأمن البلاد العربية وتقدمها وسلام العالم.

وقياما بواجب الدفاع المشروع.

وإيمانا بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره والتحرر من الإستعمار الصهيوني لوطنه، وبأن التضامن العربي هو السبيل إلى درء المطامع الإستعمارية وتحيق المصالح العربية المشتركة، ورفع مستوى العيش للسواد الأعظم وتنفيذ برامج الإنشاء والإعمار.

وقد اتخذ القرارات العملية اللازمة لتفادي الخطر الصهيوني الماثل، سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره.

كما أسفرت إجتماعاته عن إجماع الملوك والرؤساء العرب على إنهاء الخلافات وتصفية الجو العربي من جميع الشوائب وإيقاف جميع حملات أجهزة الإعلام، وتوثيق العلاقات بين الدول العربية الشقيقة، ضماناً للتعاون البناء الجماعي، ودرءاً للمطامع التوسعية العدوانية التي تتهدد العرب جميعاً على السواء. ورأى أن عقد مزيد من هذه الإجتماعات على أعلى المستويات أمر تقضيه المصلحة العربية العليا. وقد قرر أن يجتمع الملوك والرؤساء مرة في السنة على الأقل، على أن يكون الإجتماع المقبل في الإسكندرية في أغسطس (آب) ١٩٦٤ . ويعلن الملوك والرؤساء العرب أن الأمة العربية تهيب بدول العالم وشعوبها التي تقدس حقوق الأفراد في أوطانها، والشعوب في الإنتفاع بمواردها وتقرير مصائرها، أن تكون خير عون لها في دفع العدوان الإسرائيلي الجديد.

وهم يؤكدون أن العرب في موقفهم الدفاعي العادل، سينظمون علاقاتهم السياسية والإقتصادية بالدول، على أساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية في العالم العربي. ويأملون أن الدول الإفريقية والآسيوية التي آمنت بمبادئ باندونج وارتبطت بميثاق أديس أبابا، وضحت بالكثير في محاربة الإستعمار، وكافحت التمييز العنصري، وتعرضت ولا تزال للأخطار والمطامع الإستعمارية الصهيونية وخاصة في إفريقية ـــ هذه الدول جميعاً ستقدم صادق التأييد والعون للعرب في نضالهم العادل.

كما يأملون تأييد جميع الدول الحرة المؤمنة بالسلام القائم على العدل.

كذلك يؤمنون بعدالة الكفاح العربي وواجب تأييده ضد الإستعمار في الجنوب اليمني المحتل وعمان، وبعدالة الكفاح الوطني في أنجولا وجنوب إفريقية وكل مكان بالعالم فقضايا الحرية والعدل وحدة لا تتجزأ.

ويؤكدون الإيمان بحل المشاكل الدولية بالوسائل السليمة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، وبالتعايش السلمي بين الدول.

وبوحي من هذا الإيمان ترحب الدول العربية باتفاقية موسكو للحظر الجزئي للتجارب النووية، ومبادرتها إلى التوقيع عليها، وتأييدها السعي

الحثيث للوصول إلى نزع السلاح نوعاً شاملاً كاملاً بالطرق التي تحفظ السلام الدولي.

كذلك استوحت الدول العربية من وفائها للسلام المبني على الحق والعدل، وتصميمها على المساهمة في تقدم اقتصاد العالم والقضاء على التخلف الإقتصادي والإجتماعي، أن قامت بدور رئيسي في مؤتمر التنمية الإقتصادية الذي عقد بالقاهرة في ربيع سنة ١٩٦٣، زيادة على أنها مقبلة بنفس الروح والعزم على مؤتمر التنمية والتجارة العالمي الذي سينعقد في هذا العام.

ويرحب الملوك والرؤساء العرب بميثاق الوحدة الإفريقية، ويرون فيه أملاً جديداً للسلام والحرية - والمساواة في إفريقية والعالم.

ويؤكدون تصميهم على تدعيم التعاون الآسيوي الإفريقي، الذي بدأ خاصة منذ مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥.

ويعبر الملوك والرؤساء العرب في كل هذا عن وفائهم لواجبهم نحو أمتهم العربية ونحو كرامة الأسرة البشرية وخدمة السلام والرفاهية في العالم.

قمة الإسكندرية

بعد ثمانية أشهر فقط من انعقاد قمة القاهرة عقد ثاني مؤتمر قمة عربي في مدينة الإسكندرية في الفترة ما بين ٥-١١ أيلول ـ سبتمبر ١٩٦٤ وذلك تنفيذاً للمادة السابعة من قرارات القمة الأولى التي نصت على «اجتماع مجلس الملوك ورؤساء جامعة الدول العربية مرة كل سنة على أن يكون الإجتماع القادم في شهر آب ـ أغسطس من عام ١٩٦٤ في الإسكندرية».

وثمة أمر آخر عجل في انعقاد القمة تمثل في تصميم الكيان الصهيوني على تحويل مجرى نهر الأردن بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا ثاني مؤتمر يعقد لنفس السبب على مستوى الرؤساء والملوك الذين حضروا جميعاً لتدارس الوضع الجديد.

ونلاحظ مدى استعداد القادة العرب آنذاك للعمل العربي المشترك إذ شهد عام واحد فقط مؤتمري قمة وهو ما لم يحدث في تاريخ العرب الحديث.

وقد صدر عن المؤتمر المذكور البيان التالي:

بيان مؤتمر القمة العربي الثاني

إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، في دور اجتماعه الثاني بقصر المنتزه بالإسكندرية، منذ الثامن والعشرين من ربيع الثاني حتى الخامس من جمادى الأولى ١٣٨٤ هجرية، الموافق الخامس حتى الحادي عشر من سبتمبر أيلول ١٩٦٤ ميلادية. حيث التقى الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والسيد الباهي الأدغم نائباً عن فخامة رئيس الجمهورية التونسية، والرئيس أحمد بنبلا رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والرئيس إبراهيم عبود رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة لجمهورية السودان والرئيس المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية، والأمير فيصل آل سعود نائب ملك المملكة العربية السعودية، والرئيس الفريق محمد أمين الحافظ رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة للجمهورية العربية السورية، والرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، والرئيس المشير عبد ا لله السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية، والأمير الشيخ عبد ا لله السالم الصباح أمير دولة الكويت، والرئيس شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية المنتخب، والملك إدريس الأول ملك المملكة الليبية، والأمير عبد ا لله نائباً عن جلالة ملك المملكة المغربية، والسيد أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد تدارس المجلس تقرير الأمين العام، عن المبادئ والقرارات التي صدرت في الدورة الأولى، وسير تنفيذها ووسائل دعمها. وأعرب عن ارتياحه بوحدة كلمة العرب، والسير في تنفيذ المقررات السابقة، وبداية المشاركة في الأعمال البناءة الجماعية التي من شأنها كفالة تقدمهم، ونصرة قضايا الحرية التي يناضلون في سبيلها.

وحقق المجلس في هذه الدورة، إنجازات جديدة في دعم التضامن والعمل العربي المشترك، وأصدر قرارات تكمل قرارات الدورة السابقة وتزيدها قوة وفعالية.

وأجمع المجلس على تحديد الهدف القومي في تحرير فلسطين من الإستعمار الصهيوني وعلى الإلتزام بخطة للعمل العربي المشترك. سواء في المرحلة الحالية التي وضعت مخططاتها أو في المحلة التالية التي تقرر الإعداد لها.

وأكد المجلس وجوب استخدام جميع إمكانيات العرب وحسب طاقاتهم ومقدراتهم بمواجهة الإستعمار والصهيونية وإصرار إسرائيل على المضي في سياستها العدوانية والتنكر لحقوق عرب فلسطين في وطنهم

واتخذ المجلس القرارات الكفيلة بتنفيذ المخططات العربية، وخاصة في الميدانين العسكري والفني. ومن بينها بداية العمل الفوري في المشروعات العربية باستغلال مياه نهر الأردن وروافده.

ورحب المجلس بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعماً للكيان الفلسطيني، وطليعة للنضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين واعتمد قرار المنظمة إنشاء جيش التحرير الفلسطيني. وعين التزام الدول الأعضاء لمعاونتها في ممارسة مهامها.

وعني المجلس بالبحوث السياسية والإقتصادية الخاصة بعلاقات الدول العربية بالدول الأجنبية، ونتائج رحلات وزراء الخارجية العرب. وأعرب عن التقدير لمواقف الدول التي أبدت تأيدها للقضايا العربية وخاصة قضية فلسطين. وقرر متابعة الإتصالات واستكمال الدراسات تمهيداً لتنفيذ المبدأ المقرر في الدورة الأولى والمتضمن تنظيم علاقات الدول العربية بالدول الأجنبية على أساس مواقفها من قضية فلسطين والقضايا العربية الأخرى .

وأكد المجلس الإرادة العربية في مواجهة القوى المناوئة للعرب. وفي مقدمتها بريطانيا لاستعمارها لبعض المناطق العربية واستقلال ثرواتها وبإعمال الإبادة التي تمارسها في الجنوب المحتل متحدية ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، وحق الشعوب في تقرير مصيرها وقرارات الجمعية العامة ولجنة تصفية الإستعمار.

وقرر المجلس مكافحة الإستعمار البريطاني في شبه جزيرة العرب. وتقديم المساعدات لحركة التحرير في الجنوب المحتل وعمان.

كما عني المجلس بدعم العلاقات العربية الأخوية بإمارات الخليج العربي كفالة للحرية العربية التي لا تتجزأ وتحقيقاً للمصالح المشتركة.

وبحث المجلس وسائل دعم العمل العربي الموحد في نطاق الجامعة سياسياً ودفاعياً واقتصادياً واجتماعياً وتكريس الجهود المشتركة لبناء التقدم العربي.

ووجه المجلس عناية خاصة إلى دعم التعاون الإقتصادي العربي وتنفيذ الإتفاقات الخاصة به بوصفه الأساس الأول للقوة والتقدم العربيين والمقدرة على مواجهة التحديات الأجنبية فضلاً عن أنه الهدف الأول للتجمعات الدولية المعاصرة.

وأكد ضرورة مضاعفة التعاون وزيادة الإسناد الإقتصادي لدول المغرب العربي، وقرر المجلس تأليف مجلس عربي مشترك للبحوث الذرية للأغراض السلمية في نطاق الجامعة وإنشاء محكمة العدل العربية. وأن يكون إجتماع مجلس الملوك والرؤساء العرب دورياً في شهر سبتمبر أيلول من كل عام.

كما قرر أن تستمر لجنة المتابعة في عملها بحيث تجتمع مرة كل شهر على المستويات الموجودة، على أن تجتمع كل أربعة أشهر على مستوى رؤساء الوزارات أو نواب الرؤساء في إحدى البلاد العربية وأن يكون هذا الإجتماع بمستوى رؤساء الوزارات أو نواب الرؤساء هيئة تنفيذية لمجلس الملوك والرؤساء يبت في الأمور العاجلة تمشيا مع قرارات الملوك والرؤساء العرب ويتولى مباشرة تنفيذ الخطط المقررة ورفعها.

كما يقوم بإعداد المقترحات التي تعرض على مؤتمر الملوك والرؤساء وله أن يطلب اجتماعا استثنائيا للملوك والرؤساء إذا كانت هناك حالة عاجلة أو أي أحداث تستدعي اجتماعا سريعا.

ورحب بانضمام باقي الأعضاء إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك واستكمال المعاهدة أساس فعاليتها في الوطن العربي الكبير من المحيط إلى الخليج العربي.

وأكد الملوك والرؤساء العرب أن أي اعتداء على أي دولة عربية يعتبر اعتداء على الدول العربية كلها تلتزم جميعا برده فوراً.

والمجلس في إيمانه بالتضامن الإفريقي الآسيوي يؤيد ما أسفر عنه مؤتمر القمة الإفريقي الثاني بالقاهرة في شهر يوليو الماضي، ويستبشر بنمو الوحدة الإفريقية، وبما كشفت عنه الأحداث من أن الإستعمار الجديد يتخذ من إسرائيل أداة لتحقيق مطامعه في الدول النامية محاربة لآمال هذه الدول في التقدم والقوة والوحدة وطمعاً في استمرار الإستغلالات غير المشروعة.

وهو يؤكد أن قضايا الشعوب العادلة وحقها في الحرية وتقرير المصير والتخلص من الإستعمار والتفرقة العنصرية كل لا يقبل التجزئة وأن التعاون العربي الإفريقي قاعدة للسياسة العربية بحكم التاريخ والموقع والمصالح والأهداف المشتركة.

ولهذا يؤيد المجلس كفاح شعوب أنجولا وموزمبيق وروديسيا الجنوبية وغينيا المسماة البرتغالية وجنوب إفريقيا للحرية كما يستنكر محاولات التدخل الأجنبي في الكونجو.

وإيماناً من الدول العربية بأن التعاون الدولي والسلام العالمي من القواعد الأساسية لرخاء العالم وسعادة البشرية يبدي المجلس أسفه لما نجم في الفترة

الأخيرة من التظاهر الإستعماري بالقوة والمناداة باستخدامها في حل المنازعات الدولية خروجا على ما ساد الأعوام الأخيرة من اتجاه عالمي نحو تأكيد سياسة التعايش السلمي وتخفيف حدة التوتر الدولي.

وأكد المجلس ضرورة تصفية القواعد الإستعمارية التي تهدد أمن المنطقة العربية وسلامتها وخاصة في قبرص وعدن.

ويناشد المجلس الدول الكبرى أن تستلهم في سياستها وتصرفاتها إرادة الشعوب ومبادئ السلام القائم على العدل وحق الأمم في الإستقلال وتقرير المصير.

ويعلق المجلس أهمية على أعمال مؤتمر التجارة والتنمية الدولية راجياً أن يطرد التعاون الدولي في الميدان الإقتصادي لخير البشرية جمعاء.

وأن الملوك والرؤساء العرب، وقد تعاهدوا على العمل العربي الجماعي خدمة لقضايا الحرية والتقدم في الوطن العربي الكبير بالسلام والتعاون العالميين، ليهيبون في هذه المرحلة الحاسمة بكل مواطن عربي أن يؤدي واجبه. ويرجون الله أن يسدد خطا أمتهم في نضالهم العادل المشروع وأن تعلو في العالم كلمة الحق والعدل والسلام.

وتلبية لدعوة جلالة الملك الحسن الثاني قرر المجلس عقد دورته المقبلة في شهر سبتمبر أيلول لعام ١٩٦٥ بالمملكة المغربية.

قمة الدار البيضاء

بعد ذلك انعقد مؤتمر القمة الثالث في الدار البيضاء بالمغرب وحضره جميع ملوك ورؤساء الدول العربية الأعضاء في الجامعة باستثناء تونس.

وافتتح جلسة المؤتمر الرئيس جمال عبد الناصر باعتبار أن رئاسة الدورة الحالية لمجلس الجامعة العربية هي للجمهورية العربية المتحدة، وقدم السيد عبد الحق حسونة أمين عام الجامعة الذي ألقى بدوره كلمة قصيرة أكد فيها أهمية المؤتمر وأشار إلى اتفاق جدة باعتباره بادرة جيدة، ولفت النظر إلى أن الإعتداءات المتزايدة على وحدة العمل العربي تقتضي استجابة عاجلة من الزعماء العرب ودعا إلى تنقية الجو العربي.

جيش التحرير الفلسطيني

شهد العمل الوطني الفلسطيني عام ١٩٦٤ أوسع تحرك على نطاق العمل الجماعي العربي الرسمي منذ حرب ١٩٤٨. ففي ١٩٦٤/١/١٣ عقد أول مؤتمر قمة عربي ـ أثر خطاب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ـ لبحث الموقف الذي ينبغي أن تواجه به المؤامرة الإسرائيلية لتحويل مجرى مياه نهر الأردن.

وقد صدر عن هذا المؤتمر قراراً يقضي بتخويل السيد أحمد الشقيري، ممثل فلسطين في الجامعة العربية آنذاك، صلاحية الإتصال بالدول العربية وشعب فلسطين أينما وجد لبحث الطريقة المثلى لتنظيم هذا الشعب تمهيداً لإتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك.

وفي ١٩٦٤/٢/٢٠ بدأ الشقيري جولته العربية بزيارة عمان ثم دمشق وبغداد والكويت وبيروت، وفي ١٩٦٤/٥/٢٨ عقد في القدس مؤتمر فلسطيني وختم أعماله في ١٩٦٤/٦/٢ بإصدار عدة قرارات على الأصعدة العسكرية والإعلامية والتنظيمية. وكان من أهم القرارات المتعلقة بالناحية العسكرية:

المباشرة فوراً بفتح معسكرات لتدريب جميع القادرين على حمل السلاح من الشعب الفلسطيني رجالا ونساء، وبصورة إلزامية ودائمة، تهيء إعداد كل فرد منهم ليكون على مستوى معركة التحرير. وتشكيل كتائب فلسطينية عسكرية نظامية وكتائب فدائية قادرة وفعالة.

وإنشاء جهاز عسكري متخصص في القيادة العربية الموحدة يساهم فيه الفلسطينيون لتنظيم الإفادة من طاقات الشعب الفلسطيني في الميدان العسكري على النطاق الواسع.

وقد تم بالفعل إنشاء أول معسكر للتدريب العسكري في شهر أيار سنة ١٩٦٤ في قطاع غزة، ثم أعلنت الجزائر عن افتتاح معسكر تدريب أبناء فلسطين. وقد اشتركت وحدات رمزية باسم جيش فلسطين لأول مرة في

العرض العسكري بمناسبة احتفالات عيد الثورة ٢٣ تموز (يوليو) سنة ١٩٦٤ في الجمهورية العربية المتحدة. وفي ١٩٦٤/٩/٥ عقد مؤتمر القمة العربي الثاني واتخذت فيه قرارات الموافقة على إنشاء منظمة التحرير، وقيام جيش فلسطيني تابع لها، ورصد ميزانية خاصة بهذا الجيش. وفي جلسة المؤتمر الختامية أعلنت ليبيا تبرعها بنصف مليون جنيه لميزانية هذا الجيش.

وبتاريخ ١٩٦٤/٩/١٥ أعلن الشقيري بدء العمل بإنشاء «جيش التحرير الفلسطيني» وتعيين المقدم وجيه المدني أول قائد لهذا الجيش ومنح فيما بعد رتبة لواء لتيسير مسؤولياته الإدارية والعسكرية كقائد لهذا الجيش. وقبيل إنتهاء عام ١٩٦٤ كانت الخطط الكاملة لإنشاء جيش التحرير قد وضعت بالإشتراك مع القيادة العربية الموحدة، وأعلن أنه ليس تابعا لأية حكومة عربية. وقد مر جيش التحرير الفلسطيني بعد إنشائه بمراحل عدة:

المرحلة الأولى (١٩٦٥-١٩٦٦): أهم ما فيها تشكيل فرق خاصة بالجيش هي قوات حطين في سورية، وقوات القادسية في العراق، وقوات عين جالوت في مصر، وفتح باب التطوع أمام الفلسطينيين أينما كانوا للإنضمام إليه. وقد بدأ ذلك في غزة ثم في العراق وسورية والأردن ولبنان والكويت.

وفي ١٩٦٥/٥/٣١ عقد المؤتمر الفلسطيني الثاني في القاهرة وكان من أهم القرارات العسكرية التي صدرت عنه: الإسراع في تحصين القرى والخطوط الأمامية، وإنشاء إدارة للتعبئة العامة في المنظمة، وتسهيل مهمة قيادة جيش التحرير في اختيار وانتقال الضباط والعناصر العسكرية الأخرى في وحدات

الجيش المختلفة وفقاً للحاجات العسكرية للجيش. وتمكين القيادة من تدريب الفلسطينيين في أراضي تلك الدول. وقد تم على أثر المؤتمر تعيين السيد علي الحياري مديرا عاماً للدائرة العسكرية للمنظمة في القدس.

المرحلة الثانية (عام ١٩٦٦): وقد بدأت تظهر في هذه المرحلة أزمة حقيقية بالنسبة للعمل العربي الجماعي الموحد، الذي بدأت معه ولادة منظمة التحرير الفلسطينية وجيشها، من حيث ازدياد الشكوك العربية بقدرة مؤسسات مؤتمر القمة على تلبية مهمات المرحلة التي كانت تجتازها الأمة العربية آنذاك وكان من الطبيعي أن تتأثر المنظمة بهذه الأزمة، الأمر الذي زاد الصعوبات التي واجهت تنفيذ مخططاتها ونقلها إلى حيز الممارسة العملية، ومن ضمنها السير قدماً في دعم جيش التحرير. وفي هذا العام عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثالثة في غزة في ١٩٦٦/٥/٢٠، وكان من أبرز قراراته العسكرية مناشدة الدول العربية الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه قيادة جيش التحرير واعتبار مخصصات الجيش التزامات على الدول العربية وليست وفورات من القيادة العربية الموحدة، وتحويل جميع إيرادات الصندوق القومي لحساب الجيش، ووضع الدائرة العسكرية تحت إشراف قيادته. وعلى أثر المؤتمر قام الأردن بقطع علاقته مع المنظمة. وبالرغم من سوء الأحوال المالية للمنظمة والجيش، وسوء علاقاتهما ببعض الدول العربية فقد تمت إنجازات إيجابية تتلخص في تحسين مستوى الجيش تدريبياً وتسليحياً، وتخريج دفعة من الضباط الفلسطينيين من الكلية الحربية العراقية بعد أن مكثوا في دوراتهم مدة ثلاث سنوات، وقيام المنظمة بتخصيص ٨٥٪ من ميزانيتها للجيش، وتحديد مدة الخدمة الإجبارية

للفلسطينيين في جيش التحرير بسنتين بدلاً من ثلاث سنوات، وإرسال دورات لتلقي التدريب في الصين الشعبية، وتطوير علاقاتها مع دول الكتلة الشرقية (الصين، روسيا، وفيتنام) وكان ذلك دافعاً إلى ظهور أول رد فعل أمريكي على لسان الناطق الصحفي للبيت الأبيض الذي أعلن أن الولايات المتحدة ستقطع عن أعضاء جيش التحرير إعاشات وكالة غوث اللاجئين. كذلك شهد هذا العام منعطفاً خاصا في تاريخ نشأة الجيش. ففي ١٩٦٦/٦/٧ أصدر الشقيري قراراً بوضع جيش التحرير في سورية تحت أمرة القيادة السورية، وذلك أثر التهديدات والتحرشات الإسرائيلية على الجبهة السورية. وأخيراً فقد كانت العقبة المالية التي واجهت المنظمة سبباً في توقف المرحلة الثانية من خطة إنشائه في نهاية ١٩٦٦.

المرحلة الثالثة (عام حرب حزيران ١٩٦٧): وقد تميزت هذه المرحلة بحديثين هامين، أولهما:

هزة داخلية تعرض لها الجيش في شباط (فبراير) ١٩٦٧ كشفت عن وجود خلافات في وجهات النظر بين قيادة الجيش من جهة وبين القيادة السياسية لمنظمة التحرير من جهة ثانية. وثانيهما: أن اشتراك جيش التحرير في معركة حزيران كان بمثابة نقطة تحول جذري في مسيرته، إذا استنفرت قواته استنفاراً عاماً، ووضعت وحداته في سورية والعراق تحت أمرة كل من البلدين، كما وضعت في قطاع غزة تحت أمرة مصر في ١٩٦٧/٥/٢١.

وكان عدد قوات جيش التحرير في ذلك الوقت ـ بحسب تقديرات معهد الدراسات الإستراتيجية البريطاني ـ حوالي ٣٠ ألف جندي نظامي منهم حوالي ١٠ آلاف فقط كانوا مرابطين في الخنادق الأولى من الجبهة الجنوبية في قطاع غزة عشية حرب حزيران. وعند انفجار الجبهة في صباح الخامس من حزيران اختارت قوات الغزو الإسرائيلية بقيادة الجنرال «تال» مهاجمة مدينة رفح من جهة خان يونس فتصدت لها قوات جيش التحرير الفلسطيني في أول مواجهة واسعة وشاملة. وبرغم القتال الدامي سقطت مدينة رفح بيد القوات المعادية وفي صباح اليوم الثاني قام لواءان مصفحان إسرائيليان يدعمهما غطاء جوي كثيف بمهاجمة العريش، كما قامت القوات الإسرائيلية التي كانت تهدد غزة وخان يونس بالهجوم على مواقع جيش التحرير. وقد وصف الجنرال «تال» هذه المعركة «بأنها كانت وحشية، فالمواقع العربية كانت مخبأة بأحكام والنيران المضادة للدبابات بصورة خاصة بالغة الدقة، لكن التفوق الجوي الإسرائيلي الكامل هو وحده الذي جعل من الممكن الإستيلاء على خط رفح ـ العريش بعد ٢٦ ساعة من القتال المستمر». ولم تنته مقاومة أفراد جيش التحرير في القطاع بعد الإحتلال الإسرائيلي. ورغم أنه لا توجد تفصيلات عن دور الجيش الفلسطيني خلال معارك حزيران، إلا أن المصادر الغربية والإسرائيلية أجمعت على أن القوى التي قاتلت في القطاع هي قوى جيش التحرير الفلسطيني، وأن هذا الجيش قاتل ببطولة حتى الموت.

المرحلة الرابعة (ما بعد الحرب حتى نهاية سنة ١٩٦٨): بعد انتهاء الحرب كانت الهزيمة العسكرية والسياسية التي ألحقتها إسرائيل بالدول العربية

قد أدت ـ على الصعيد الفلسطيني ـ إلى إعادة النظر في أوضاع منظمة التحرير. ومع بداية شهر كانون الأول سنة ١٩٦٧، بدأ وضع المنظمة الداخلي يتأثر بفعل التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية. وكان من نتيجتها استقالة الشقيري وتولي السيد يحيى حمودة ـ أحد أعضاء اللجنة التنفيذية ـ رئاسة المنظمة بالوكالة. كما أدت الهزيمة إلى اتساع نطاق الدعوة إلى الكفاح المسلح القائم على الحرب الفدائية، الأمر الذي تأثر به جيش التحرير بصورة خاصة بعد ظهور إتجاه في منظمة التحرير ولدى الرأي العام الفلسطيني يدعو إلى تطوير الجيش واستخدام كافة إمكاناته الفنية والبشرية والمادية بما يخدم خط الكفاح الشعبي المسلح، وقيام المنظمة بإعادة تنظيمه وتدريبه على عمليات قوات الصاعقة وتسليحه بأسلحة تلقتها من دول عدة بينها الصين الشعبية. وكان لبروز دور المنظمات الفدائية الفلسطينية بعد ذلك أثر في تبني الجيش لفكرة الكفاح المسلح من خلال إنشاء قوات فدائية هي «قوات التحرير الشعبية» التي تم تشكيلها في شباط ١٩٦٨، وأعلن عنها في بيان وجهته قيادة الجيش إلى مؤتمر المحامين العرب الذي عقد في أيلول سنة ١٩٦٨.

وقد تميزت هذه المرحلة أيضاً بدخول القيادة العامة للجيش في صراع مع القيادة السياسية للمنظمة بدأ مع أول مؤتمر وطني فلسطيني بعد الهزيمة، في ١٠/٧/ ١٩٦٧، الذي صدرت عنه قرارات عسكرية منها «العمل على تدعيم جيش التحرير وزيادة حجمه وتطويره وجعله حر الإرادة والقيادة وتكليف اللجنة التنفيذية باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لذلك، والعمل على تمكين قوات جيش التحرير من أن ترابط في الأماكن التي ينبغي أن ترابط فيها لصالح الثورة

الفلسطينية»، ومنها تعديل المادة (٢٢) من النظام الأساسي للمنظمة بحيث أصبحت كما يلي: «تكون لجيش التحرير الفلسطيني قيادة مستقلة تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية وتنفذ تعليماتها وقراراتها الخاصة والعامة». ثم قامت اللجنة التنفيذية على أثر ذلك بإقرار بعض التغيرات، منها منصب رئاسة الأركان، وإجراء بعض التنقلات في صفوفه جوبهت بمعارضة داخلية انتهت باستقالة العميد الركن عبد الرزاق اليحيى وتعيين العميد العميد الركن مصباح البديري رئيساً للأركان العامة، ومنحه اختصاصات القائد العام للجيش في ١٩٦٨/١٢/١٤.

المرحلة الخامسة (١٩٦٩– حرب تشرين ١٩٧٣): حين عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الخامسة في القاهرة في الفترة ما بين الأول والرابع من شباط (فبراير) سنة ١٩٦٩، شهدت هذه الدورة تبدلاً هاماً في تركيب المنظمة وذلك بانتخاب لجنة تنفيذية جديدة برئاسة السيد ياسر عرفات (أبو عمار) وتضم ممثلين عن معظم التنظيمات الفلسطينية، كما أسند إلى السيد ياسر عرفات رئاسة الدائرة العسكرية علاوة على رئاسة المنظمة.

وبعد إنهاء جلسات المجلس الوطني قام السيد ياسر عرفات يرافقه أعضاء اللجنة التنفيذية بزيارات تفقدية لجيش التحرير من جبهة السويس والأردن وسورية، وأعلن أن قطاعات من جيش التحرير الفلسطيني سوف تنتقل بمعداتها ورجالها إلى الأرض الفلسطينية وإن الجيش سيحول إلى جيش ثوري وسيتم

تطويره وزيادة عدده وأنه لن يكون مجرد جيش نظامي تقليدي بل سيكون النواة المركزية الأساسية لجيش الثورة.

وقد قوبل هذا التصريح بالإستجابة في أوساط الجيش. وفي أوائل شهر حزيران ١٩٦٩ أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قراراً يقضي بقبول استقالة العميد مصباح البديري وتعيين العقيد الركن عثمان حداد رئيساً للأركان خلفاً له، وقراراً بتعيين العميد عبد الرزاق اليحيى قائداً عاماً للجيش والعميد فتحي سعد الدين نائباً للقائد العام.

وتتميز هذه المرحلة بأن جيش التحرير الفلسطيني في ظل قيادته الجديدة أصبح أكثر التصاقاً بالأحداث الفلسطينية، كما شارك قوات الفدائيين الفلسطينيين عملياتهم ضد إسرائيل بشكل مادي ومباشر ومنها عملية «الحزام الأخضر» في آب ١٩٦٩ وعملية «البكر» في أيلول ١٩٦٩. وشارك في صد الهجمات الإسرائيلية التي شنتها إسرائيل على القوات الفلسطينية في جنوب لبنان وعلى المخيمات الفلسطينية، كما شارك مشاركة إيجابية في الدفاع عن حركة المقاومة الفلسطينية خلال أزمات نيسان وتشرين الثاني من سنة ١٩٦٩ في لبنان، وشباط وحزيران وأيلول سنة ١٩٧٠ في الأردن، وأيلول سنة ١٩٧٢ في لبنان، وأيار سنة ١٩٧٣ في لبنان.

وعلى صعيد العلاقات الداخلية الفلسطينية شهدت هذه المرحلة أيضاً فصلاً من النزاع بين القيادة الجديدة لجيش التحرير والقيادة السياسية للمنظمة حول وجهات نظر كل منهما: ومنها إعادة النظر في تشكيل المجلس الوطني

الفلسطيني. وفي النصف الأول من تموز ١٩٧١ عقد المجلس الوطني دورته التاسعة بعد أن أعيد تشكيله «تلبية لرغبة جماهير الشعب واستجابة لطلب القوى العاملة في الساحة الفلسطينية والمذكرات التي تقدم بها جيش التحرير».

وقد ألغى هذا المؤتمر منصب القائد العام للجيش وأبقى على منصب رئيس الأركان ومنحه صلاحيات القائد العام، كما عين المجلس العميد مصباح البديري رئيسا للأركان ومنحه صلاحيات قائد الجيش العميد عبد الرزاق اليحيى الذي قدم استقالته. ولكن الخلاف في وجهات النظر استمر وتبدل نوعياً إثر قيام العميد البديري بشجب عملية مقتل السيد وصفي التل رئيس وزراء الأردن السابق في أواخر تشرين الثاني ١٩٧١ التي نفذتها المقاومة الفلسطينية ومنذ ذلك الحين لم يجر أي تبديل في موقف جيش التحرير من القضايا الفلسطينية والعربية غير عودة قوات القادسية إلى العراق، وقوات عين جالوت إلى السويس، وبقاء قوات حطين في مواقعها في الأراضي السورية. كما أن هناك كتيبة من قوات جيش التحرير في الأردن بقيادة العقيد نهاد نسيبة وكتيبة أخرى في جنوب لبنان.

المرحلة السادسة (حرب تشرين ١٩٧٣): تميزت هذه المرحلة بدخول جيش التحرير الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل تحت قيادة البلاد العربية المضيفة. وعندما دخل الجيش هذه الحرب.كان عبارة عن وحدات مشاة نظامية خفيفة مسلحة بأسلحة خفيفة ومتوسطة، تتمتع بمعنويات عالية وتدريب راق ومعرفة جيدة بالأراضي المحتلة، وتستطيع القيام بمهمات وحدات المغاوير المحمولة

بالهليكوبتر ومهمات المشاة المرافقة لدبابات الإقتحام ومهمات التخريب وحرب العصابات وراء خطوط العدو. وقد أسهمت قواته إسهاماً جيداً إلى جانب الجيوش العربية وذلك بهدف تصعيد الحرب والمحافظة على استمرارها، ففي جبهة القناة ساهمت قوات عين جالوت (٣ كتائب مغاوير ووحدات إسناد ودعم) وعملت مع قطعات الجيش المصري وبقيت متمركزة عندها بعد وقف إطلاق النار. وفي الجولان قاتلت قوات حطين (٣ كتائب مغاوير ووحدات إسناد ودعم) إلى جانب قطعات الجيش السوري وساهمت في تحرير رؤوس الجبال على حدود الأرض المحتلة وهي لا تزال متمركزة معها على الجبهة السورية، كما انتقلت قوات القادسية (كتيبتا مغاوير ووحدات إسناد ودعم) برفقة قطعات الجيش العراقي إلى سوريا وشاركت في القتال وبقيت متمركزة على الجبهة السورية حتى الآن ولم تعد إلى العراق بعد وقف إطلاق النار، واشتركت كتيبة جيش التحرير المتمركزة في لبنان في العمليات عبر الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية، على حين أدى الموقف الأردني، وعدم فتح الجبهة الشرقية إلى تجميد كتيبة جيش التحرير المتمركزة في الأردن.

المنظمات الفلسطينية:

في الوقت الذي تأسس فيه جيش التحرير الفلسطيني كما رأينا سابقاً كانت هناك عناصر فدائية فلسطينية ترسم مستقبل الكفاح المسلح بعيداً عن الأنظمة العربية كافة.

وقد بلغ عدد التنظيمات الفدائية أكثر من عشرين تنظيماً مقاتلاً. ومع ذلك سوف نتحدث عن أكثرها شهرة لكونها فرضت نفسها على الساحة العربية والدولية ورسمت فيما بعد طريقها بأنفسها باستقلالها عن الأنظمة العربية.

١ـ حركة التحرير الوطني الفلسطيني:

حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، تنظيم فلسطيني نشأ في شهر تشرين الأول ١٩٥٧ وظل يعمل سراً حتى ١٩٦٨، حين اذيع أن ياسر عرفات، أبا عمار، وهو الناطق بلسانه. وقد توافرت المعلومات عن التنظيم ومؤسسيه وقياداته وبرنامجه وأفكاره وخطط عمله من خلال نشاط التنظيم وبياناته وكتبه ووثائقه المنشورة. ولكن قسماً من المعلومات لا يزال سراً.

ولفتح جناح عسكري إسمه «قوات العاصفة» أعلن بدء نشاطه في ١٩٦٥/١/١.

أ ـ النشأة: كانت نشأة التنظيم نتيجة اتفاق مجموعات من الشبان الفلسطينيين الذين عاشوا النكبة في صباهم، واكتسبوا بعض الخبرات التنظيمية

في اتحادات ورابطات الطلاب الفلسطينيين، أو في أحزاب قومية عربية. وكان بعضهم أكتسب خبرات عسكرية ترجع إلى العمل الفدائي الذي انطلق من قطاع غزة سنة ١٩٥٣.



ياسر عرفات «أبو عمار»

تمّ في الكويت اللقاء الأول بين ممثلي هذه المجموعات في تشرين الأول ١٩٥٧، فاتفقوا وتعاهدوا على العمل من أجل تحرير فلسطين وتجسيد هوية الشعب العربي الفلسطيني ووجوده وشخصيته المستقلة. وكانت هذه القاعدة التنظيمية الأولى لحركة فتح، وكان لأعضائها امتدادات تنظيمية في مصر وغزة والاردن (وفي الضفة الغربية) وسورية ولبنان والسعودية وقطر والكويت. وقد بدأ التوسع في الإتصالات سراً ولم يكن هناك شروط لاكتساب العضوية في التنظيم سوى التوجيه نحو فلسطين، وعدم الإلتزام بتنظيم آخر.

في الأشهر التالية للقاء الكويت نوقش اسم التنظيم، واتفق على اختيار اسم «حركة التحرير الوطني الفلسطيني»، ثم جرى فيما بعد، اختصار الاسم في كلمة «فتح» عكس «حتف»، الأحرف الأولى لأسم التنظيم.

بدأ التنظيم الجديد يصدر نشرة لأعضائه تحمل اسم «فلسطيننا» ما لبثت أن اتخذت شكل مجلة شهرية. وصدر البلاغ العسكري الأول لفتح في بداية ١٩٦٥ معلناً انطلاقة الثورة الفلسطينية المسلحة. وكانت الإنطلاقة الثانية في ١٩٦٧/٨/٢٧ بسلسلة من العمليات العسكرية داخل فلسطين المحتلة بعد حرب ١٩٦٧.

جاء تكوين حركة فتح رداً على نكبة ١٩٤٨ وما تلاها من أحداث ولدت في النفوس شعوراً بالمرارة من عدم قدرة الزعامات الفلسطينية التقليدية على التحرك في ظل تلك الظروف، وشعوراً بخطر ذوبان الطلائع الفلسطينية في التنظيمات القطرية العربية التي انشغلت بمشكلاتها القطرية أكثر من انشغالها بقضية فلسطين. وقد دفع إلى تشكيلها نجاح الكفاح المسلح الأول في قطاع غزة (١٩٥٣–١٩٥٥)، وصمود جماهير المدينة للعدوان الصهيوني (١٩٥٥). وتعززت ثقة المجموعات التي شكلت فتح بانطلاقة الثورة الجزائرية، وبهزيمة العدوان الثلاثي على مصر في حرب ١٩٥٦، وبقيام الوحدة السورية ـ المصرية، وبثورة العراق (١٩٥٨)، وازدهار النشاط القومي العام.

وبالمقابل كان للإنتكاسات التي تعرض لها مسار النضال القومي، واتساع رقعة الخلاف بين الأنظمة العربية في أوائل الستينات، أثر في نفوس المجموعات

التي شكلت تنظيم فتح، إذ أكدت ضرورة التحرك فلسطينياً دون انتظار اتفاق الأنظمة العربية على خطة ما لتحرير فلسطين، في وقت كان يسيطر فيه على الرأي العام العربي شعار يقول إن الوحدة هي طريق فلسطين، ولذا يجب البدء بالنضال من أجل الوحدة وتأجيل العمل المباشر لتحرير فلسطين.

ب ـ تطور حركة فتح:

١ـ سياسياً: لظروف نشأة فتح أثر في تطور برنامجها السياسي وشكلها التنظيمي. ومنذ البداية استعبد التصنيف على أساس الخلفية الفكرية، وتم التأكد على ثلاثة مبادئ هي: تحرير فلسطين، والكفاح المسلح هو أسلوب التحرير، والإستقلالية التنظيمية عن أي نظام أو تنظيم عربي أو دولي. ولم يحدث فيما بعد أي تغيير جوهري في هذه المبادئ الثلاثة.

ففي المرحلة الأولى (١٩٥٨-١٩٦٤) تولت افتتاحيات «فلسطيننا» تفصيل هذه المبادئ واشتملت وثيقة «هيكل البناء الثوري» إلى جانب ذلك على شعارات سياسية محددة وقواعد تنظيمية تحدد العلاقة بين المجموعات.

وبين عامي ١٩٦٤-١٩٦٨ عبرت الحركة عن آرائها السياسية في مذكراتها إلى مؤامرات القمة العربية ومنظمة التحرير، وقد جمعت هذه المذكرات فيما بعد في سلسلة «دراسات وتجارب ثورية».

تمت في المؤتمر الثاني للحركة ١٩٦٨ صياغة وثيقة «مبادئ وأهداف وأساليب حركة فتح»، وهي وثيقة فكرية سياسية تعد دستور حركة فتح

الأساسي، وقد أقرها فيما بعد المؤتمر الثالث (١٩٧١) والمؤتمر الرابع (١٩٨٠). وإلى جانب هذه الوثيقة أصدرت أجهزة حركة فتح الكثير من البيانات السياسية والكتب والوثائق التي تناقش مختلف القضايا المرحلية على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية. ومن أبرز ما أكدته:

١ـ إن تحرير فلسطين هو الطريق إلى توحيد الوطن العربي، فهي جزء من هذا الوطن، وشعبها جزء من الأمة العربية، وكفاحه جزء من كفاحها.

٢ ـ إن حرب الشعب الطويلة الأمد هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين.

٣ ـ ضرورة تحرير الإرادة الفلسطينية والمحافظة على استقلاليتها في القرار وفي القتال.

٤ ـ إن الوحدة الوطنية الفلسطينية هي شرط تحقيق الإنتصار، وإن لمعركة التحرير الأولوية على أي تناقضات فكرية وسياسية واجتماعية.

٥ ـ إن الثورة الفلسطينية هي حركة تحرر وطني عربية، وهي طليعة الأمة العربية في معركة التحرير المصيرية، وإن نضال الشعب الفلسطيني هو جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الصهيونية والإستعمار والإمبريالية العالمية، وإن معركة تحرير فلسطين واجب عربي وديني وإنساني.

٦ ـ إن حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، حركة وطنية ثورية مستقلة تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني.

٧ ـ إن الكيان الصهيوني مؤسسة عنصرية عسكرية متكاملة دخيلة وغازية، وبقاؤه يشكل عدواناً مستمراً على الأمة العربية، وإن قيام دولة فلسطينية عربية ديمقراطية ـ يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بحقوق وواجبات متساوية ـ على أنقاضه أمر حتمي.

وقد أضاف إلى ذلك المجلس الثوري لحركة فتح، بعد حرب ١٩٧٣:

٨ ـ إن للشعب الفلسطيني وحده حق ممارسة السيادة الوطنية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره.

وفي عام ١٩٨٠ أكد المؤتمر الرابع لحركة فتح أن البرامج السياسية التي قررتها المجالس الوطنية الفلسطينية هي ـ بالإضافة إلى البرنامج السياسي لفتح ـ ملزمة للحركة لأنها مبنية على أساس هذا البرنامج.

وتتصف برامج فتح وخططها السياسية بالمرونة، وعدم الخوض في التفاصيل، وقبول الحد الأدنى. وهي تصرح بأنها تفضل الجوانب العملية على القضايا المجردة، وتدعو إلى تناسي الصراعات النظرية والتنظيمية في سبيل الوحدة الوطنية.

٢ ـ تنظيمياً: تنوعت أشكال العلاقات التنظيمية داخل فتح من مرحلة إلى مرحلة، ومن ساحة إلى ساحة، وراحت بين السرية المطلقة والعلنية والمؤسسية. وغلب عليها جانب اللامركزية بسبب ظروف الشتات والنشأة، وبسبب الإطار السياسي الذي يقول: «كل فلسطيني ليس منظماً في تنظيم أخر هو من فتح».

تميزت المرحلة الأولى (١٩٥٨–١٩٦٨) باللامركزية مع انتقالية عالية حفاظاً على السرية. ولكن الظروف بعد معركة الكرامة (١٩٦٨) كانت مناسبة للعمل العلني، فقبلت فتح في صفوفها الآلاف من مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني، إلى جانب عدد من أبناء الأقطار العربية الأخرى.

ومع هذا النمو العددي والسياسي أقر المؤتمر الثالث للحركة نظاماً داخلياً ترجح بنوده جانب المركزية على الشكل المعروف في الأنظمة الداخلية للأحزاب الحديثة. وقد أكد المؤتمر الرابع فكرة المركزية الديمقراطية أساساً للنظام الداخلي.

ولحركة فتح قيادة مركزية هي اللجنة المركزية التي ينتخب المؤتمر العام أكثر من ثلثي أعضائها. ويليها المجلس الثوري الذي يتألف من مسؤولي وقادة الأجهزة والأقاليم والقوات، إلى جانب ٢٥ عضواً منتخباً من المؤتمر العام وعشرة أعضاء من ذوي الكفايات تضمهم اللجنة المركزية. ويلي المجلس الثوري لجان الأقاليم التي يفترض أن تنتجها مؤتمرات إقليمية تنعقد كل عامين، ثم المناطق، فالشعب، فالاجنحة، فالحلقات التي تعينها لجان الأقاليم.

وتعرف القوات العسكرية لحركة فتح باسم «قوات العاصفة» وتتبع في تكوينها وتحركها وجميع شؤونها القيادة العامة لقوات العاصفة التي تؤلفها اللجنة المركزية. وقد أقر المؤتمر الرابع أن ينتخب القائد العام لقوات العاصفة ونائبه المؤتمر العام بشكل مباشر. ثم قررت اللجنة المركزية أن تضم القيادة العامة لقوات العاصفة ثلاثة من أعضاء اللجنة. ولقوات العاصفة مجلس عسكري أعلى

يمارس بعض السلطات الإدارية بالإضافة إلى واجباته العسكرية، ويضم إلى جانب القيادة العامة قادة القوات ونوابهم.

ولها مجلس عسكري موسع يضم إلى المجلس الأعلى قادة الكتائب ونوابهم.

يتبع القيادة العامة جهاز للتعبئة والتوجيه السياسي يضم المفوضين السياسيين للقوات (مفوض لكل كتيبة، ولكل قوة، ومفوض عام). ويتبعها أيضاً جهاز الإستخبارات والأمن العسكري، وأجهزة أخرى تقوم بالواجبات المختلفة كالتموين والنقل والخدمات الطبية. وتربط بالقيادة العامة أيضاً مؤسسة الشؤون الإجتماعية ورعاية أسر الشهداء والأسرى، بالإضافة إلى قوات التنظيم الشعبي المسلح (الميليشيا). وتضم هذه القوات العناصر المسلحة المتفرغة وغير المتفرغة من أعضاء التنظيم غير العسكري. وتعين القيادة العامة قادة قوات الميليشيا وقيادتها، وهذه تعين قادة الميلشيا في المناطق والشعب. كذلك تتبع القيادة العامة لقوات العاصفة «مؤسسة الأشبال» التي تتولى أمور نشاط الأشبال والزهرات. والقيادة العامة تعين قيادة مؤسسة الأشبال وتفرز لها العسكريين والمشرفين اللازمين لمختلف ألوان نشاطها.

السلطة العليا في حركة فتح هي للمؤتمر العام الذي ينعقد كل ثلاثة أعوام. ولا تذكر البيانات والوثائق تاريخ المؤتمر الأول. وقد انعقد المؤتمر الثاني عام ١٩٦٨ في دمشق، وانعقد المؤتمر الثالث فيها أيضاً عام ١٩٧١، ثم عقد المؤتمر الرابع في دمشق عام ١٩٨٠، بعد تسع سنوات، وحظي بتغطية إعلامية فلسطينية وعربية ودولية واسعة.

والمجلس الثوري ـ في حال انعقاده ـ سلطة أعلى من اللجنة المركزية. وأما اللجنة المركزية فيتوزع أعضائها من غير المشاركين في عضوية القيادة العامة لقوات العاصفة، يتوزعون بينهم المسؤوليات السياسية والتنظيمية والإعلامية والمالية والأمنية والإجتماعية والعلاقات الخارجية وشؤون الوطن المحتل. وهم لا يتجمعون في عاصمة واحدة أو في مكان واحد. وتتبع حركة فتح أسلوب الفصل بين الأجهزة والمؤسسات، وعند تداخل الإختصاصات يتم التنسيق في المستوى الأعلى مركزيا. وقد يُتبع أحياناً التقسيم الجغرافي في بعض المجالات (التعبئة والأقاليم)، وفي حين يُتبع في بعضها الآخر بحسب المهام (الأرض المحتلة والأمن). ولكن يتم في معظم الأحيان الجمع بين الأسلوبين، مع تحديد الإختصاص بسلطة القرار لأحدهما.

ولحركة فتح مكاتب مختصة بمجالات النشاط الفلسطيني والعربي والدولي المختلفة، ولاسيما مجالات النشاط الفلسطيني الشعبي، كمكاتب المرأة، والعمال، والطلاب، والفنانين، والعلاقات الخارجية، والعلاقات مع حركات التحرير الوطني، والشؤون الدينية، والعشائر، والإتصالات الخاصة، وهذه المكاتب استشارية من الناحية التنظيمية.

وللعضو في حركة فتح، سواء أكان في قوات العاصفة أم في التنظيم، أم في أي جهاز أو مؤسسة من أجهزة ومؤسسات الحركة، التزام تنظيمي يضمن أمنه الإجتماعي، فيخصص له راتب إن شاء التفرغ، وتقدم له ولأسرته الخدمات الصحية والإجتماعية. كذلك يُضمن أمنه السياسي، فيُدافع عنه إن اعتقل، أو

أسر، وتُساعد أسرته، ويُضمن أيضاً أمن أسرته إن استشهد. وتعد قيادة فتح هذه الضمانات من أسس العلاقات التنظيمية فيها.

٣ ـ عسكرياً: تطور النشاط العسكري لحركة فتح من قاعدة ارتكاز واحدة تضم نحو خمسين مقاتلاً متفرغاً في بلدة الهامة، إحدى ضواحي دمشق، إلى قوات يقدر عددها بالآلاف منتشرة في الكثير من القواعد وحول المخيمات الفلسطينية وداخل الأرض المحتلة وترى فتح أن النشاط العسكري هو النشاط الأساسي، وأن استمرار القتال مع العدو الصهيوني هو السبيل لتوحيد القوى الثورية، وأن الخلافات السياسية والفكرية بينها وبين المنظمات الفلسطينية الأخرى لا تعوق «اللقاء على أرض المعركة، ووحدة البنادق المقاتلة».

وقد تزايد النشاط العسكري لفتح من ست عمليات تمت في كانون الثاني ١٩٦٥، إلى مواجهة حربية مع القوات الصهيونية في معارك الكرامة وغور الصافي والعرقوب، وإلى مشاركة في حرب تشرين ١٩٧٣ في الجبهة الشمالية، ثم إلى حرب مواجهة شاملة للعدو الصهيوني حين حاول اجتياح جنوبي لبنان في ١٩٧٨/٣/٢٣.

واستطاعت قوات الثورة الفلسطينية فيها، إلى جانب القوات الوطنية اللبنانية، الصمود وتكبيد العدو خسائر فادحة. وبعد أن كانت العمليات قليلة العدد بلغت أكثر من ألفين عام ١٩٦٩.

وانخفضت بعد أحداث الأردن ١٩٧٠، ولكنها عادت ترتفع فبلغت ٣٦٠ عملية عام ١٩٧٨. وقد تطورت من عمليات فردية إلى حرب عصابات استخدمت فيها أحدث الأساليب ومختلف أنواع الأسلحة. وكان من أبرز عمليات المجموعات الخاصة لقوات العاصفة سافوي في تل أبيب وعملية كمال عدوان على طريق حيفا - تل أبيب بقيادة المناضلة دلال المغربي (آذار ١٩٧٨)، وبلغت فيها خسائر الصهاينة أكثر من مائتين بين قتيل وجريح.

وشمل التطور التسليح، وبلغ مستوى الآليات الثقيلة وصواريخ أرض ــ جو، والصواريخ المضادة للدروع والطيارين المدربين. وتقوم قوات العاصفة بتصنيع بعض قطع السلاح الخفيف، وأهمها القاذف المضاد للدروع «ب ٧». وتلبية لاحتياجات النشاط العسكري في ظروف وساحات مختلفة تختلف أشكال تنظيم القوات بين مجموعات سرية داخل الأرض المحتلة لا يزيد عدد أفرادها على ثلاثة كتائب وألوية منظمة على الطريقة الحديثة.

وتشير إحصاءات مؤسسة الشؤون الإجتماعية ورعاية أسر الشهداء والأسرى إلى أن عدد شهداء قوات العاصفة وميليشيا فتح يبلغ ٥٦٪ من مجموعة شهداء الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وإلى أن نسبة الأسرى من فتح في الأرض المحتلة هي بين ٧٠-٨٠٪. وقد استشهد عدد من القيادين الشبان من أعضاء المجلس الثوري للحركة.

جـ - فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية: اتخذت حركة فتح موقفاً متحفظاً تغلب عليه السلبية من قرار مؤتمر القمة العربي الأول (القاهرة ١٩٦٤)

القاضي بضرورة إبراز الكيان الفلسطيني وتكليف أحمد الشقيري الإتصال بالفلسطينيين لهذا الغرض. وكانت فتح تخشى أن يصبح هذا الكيان أسير الإرادة الحكومية العربية التي أصدرت قراراً إبرازه، وهذا يعارض مبدأ الاستقلالية الذي دعت إليه الحركة. كذلك خشيت أن يكون المراد من ذلك خلق كيان سياسي يلتف ويطوق إمكانات الكفاح المسلح.

على الرغم من ذلك حضر المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول (القدس ١٩٦٤) ممثلو فتح بصفتهم الشخصية كأعضاء مستقلين.

واشتركت فتح إلى الوقت نفسه في الهيئة المشتركة التي تألفت في بيروت من عدد من المنظمات الفلسطينية السرية باسم «المكتب السياسي للقوى الثورية للعمل الفلسطيني الموحد». وقد أصدر المكتب بياناً دعا إلى توحيد الطاقات الفلسطينية الثورية، وإلى إيجاد كيان فلسطيني ثوري فعال. وأظهر البيان تحفظ فتح والمنظمات الأخرى المشاركة في إصدار البيان على الأثر الحكومي الرسمي في ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى طريقة تشكيل المؤتمر الوطني واختيار اللجنة التنفيذية. وكان بدء فتح عملياتها العسكرية في مطلع عام ١٩٦٥ دليلاً على اقتناعها بخطة قيادة منظمة التحرير القائمة آنذاك على تشكيل كتائب فلسطينية مسلحة تتبع استراتيجية العمل العربي الموحد.

ولما عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثانية (أيار ١٩٦٥) لم يحضر ممثلو فتح بصورة رسمية. وقد وجهت الحركة إلى المجلس مذكرة باسم «القيادة العامة لقوات العاصفة» بينت فيها وجهة نظرها وشرحت نقاط الخلاف بين الخطة

السياسية للمنظمة التي تضمنها الميثاق القومي الفلسطيني ومبادئ حركة فتح وأهدافها وأساليبها. وناقشت المذكرة مسألة توقيت بدء الكفاح المسلح، وفكرة «التوريط الواعي» للدول العربية في الصراع ضد العدو الصهيوني، وأكدت أن الكفاح المسلح كفيل بتعبئة الجماهير حول الثورة، وأن هذه الجماهير هي الحامية للثورة. كذلك أبرزت أهمية الوحدة الوطنية شرطاً لتحقيق الإنتصار، واعتبرت الضفة الغربية قاعدة لانطلاق الكفاح المسلح مخالفة بذلك مضمون الميثاق القومي الفلسطيني. وانتقدت المذكرة بشدة خضوع جيش التحرير الفلسطيني لقيادات الجيوش المحلية، وأكدت أهمية استقلال دور الشعب الفلسطيني.

ودعت فتح إلى العمل من داخل المنظمة ومن خارجها أيضاً لأن ذلك هو الحل الوحيد لمنع إجهاض الثورة، ولأنه إذا اقتصر العمل على المنظمة فستموت الثورة قبل ولادتها، ولذا لابد من البدء بالعمل المسلح ليكون دليلاً عملياً على الجدية في تحرير فلسطين.

وعندما انعقدت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثالثة (غزة ١٩٦٦) كان نفوذ فتح قد قوي وازداد على الساحة الفلسطينية وداخل المنظمة، وظهر ذلك في قرار المجلس الذي يطالب «بالاهتمام بقوات الفدائيين وزيادة أعدادها بالشكل الذي يتيح لها العمل السريع بما يتفق مع أبعاد المعركة واحتمالاتها والإستفادة من خبرات المجاهدين»

دخلت علاقة فتح ببعض الدول العربية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ مرحلة جديدة وكسبت تأييدها في الوقت الذي قويت فيه الدعوة إلى تطوير أوضاع المنظمة. واتخذت قيادة فتح قراراً بقبول قيادة المنظمة على أن يتم التبديل داخلها. واتفق على أن يكون المجلس الوطني الفلسطيني من ١٠٠ عضو بدلاً من ٤٠٠، وتمثلت المنظمات الفدائية بثمانية وثلاثين عضواً معظمهم من فتح، بالإضافة إلى أعضائها الذين تمثلوا في المجلس مستقلين أو ممثلين لمنظمات شعبية.

وفي دورة المجلس الوطني الفلسطيني الرابعة (١٩٦٨) عدل الميثاق القومي وأصبح اسمه الميثاق الوطني الفلسطيني، وأصبح أقرب إلى نظرة فتح للأوضاع الفلسطينية والعربية والدولية. وعدل أيضاً النظام الأساسي فأصبح المجلس ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية بدل تسميتهم من قبل الرئيس المنتخب. وتم تعديل البند الخاص بجيش التحرير فأصبحت له قيادة مستقلة تحت إشراف اللجنة التنفيذية.

تولت فتح رئاسة اللجنة التنفيذية في الدورة الخامسة للمجلس الوطني (شباط ١٩٦٩) وتوزعت مقاعدها مع منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) وعدد من المستقلين. وتم التركيز في هذه الدورة على رفض الحلول الإستسلامية.

وقد أضافت قرارات الدورة السادسة للمجلس الوطني (أيلول ١٩٦٩) فكرة فلسطين الديمقراطية التي طرحتها فتح، وفكرة تصنيف القوى العربية إلى تقدمية ورجعية، وهو ما كانت فتح ترفضه. وأكدت الدورة أن منظمة التحرير

الفلسطينية هي الإطار الوطني لجميع القوى الفلسطينية، وهو ما تطور بعد ذلك إلى شعار «الممثل الشرعي والوحيد». وتشكلت في هذه الدورة «اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية» التي ضمت فيمن ضمت ممثلاً قيادياً لكل منظمة من المنظمات الفدائية العشر التي وافقت على قرارات المجلس.

بذلت فتح جهدها لتأكيد شعار دولة فلسطين الديمقراطية ورفض إقامة دولة فلسطين فوق جزء من التراب الوطني الفلسطيني، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة التي عقدت في القاهرة في شباط ١٩٧١ بعد أشهر معدودة من أحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن. وتبنت الدورة الشعار الذي طرحته فتح بالعمل على بناء جبهة عربية مساندة للثورة الفلسطينية. ولما قررت هذه الدورة إنشاء «القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية» أصبح ياسر عرفات (فتح) يحمل لقب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية بالإضافة إلى رئاسة اللجنة التنفيذية.

وعارضت فتح في الدورة التاسعة للمجلس الوطني (القاهرة، تموز ١٩٧١) شعار إسقاط النظام الأردني، واقترحت بديلاً له شعار الجبهة الوطنية الأردنية. ولكنها تنازلت عن تحفظها على شعار الإسقاط في دورة المجلس الوطني العاشرة الإستثنائية التي عقدت في نيسان ١٩٧٢ إثر إعلان مشروع المملكة العربية المتحدة.

استقرت علاقات فتح مع المنظمات الأخرى داخل اللجنة التنفيذية على أساس التمثيل الجبهوي في الدورة الحادية عشرة (كانون الثاني ١٩٧٣)

فاحتفظت فتح برئاسة اللجنة وقيادة القوات، وتمثلت كفيرها بعضو واحد بالإضافة إلى المستقلين.

وفي الدورة الثانية عشرة (حزيران ١٩٧٤) التي شهدت مناقشات واسعة حول برنامج النقاط العشر، وانسحاب ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من اللجنة التنفيذية، حاولت فتح منع الإنقسام بين الاتجاهات الرافضة لمرحلة الأهداف الفلسطينية والأطراف الراغبة في ذلك.

يلاحظ مما سبق أن علاقة فتح بمنظمة التحرير الفلسطينية بدأت سلبية يسيطر عليها الشك، وبلغت في الآونة الأخيرة مرحلة أقرب إلى التطابق الكامل، وأصبح عدد من مسؤولي فتح يجمعون بين مسؤولياتهم في منظمة التحرير ومسؤولياتهم في الحركة. وغدت قيادة قوات العاصفة منذ ١٩٧١ تصدر بياناتها العسكرية باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية وتؤكد بيانات فتح التمسك بمنظمة التحرير إطاراً للوحدة الوطنية وممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب العربي الفلسطيني. وعلى الرغم من ذلك ما يزال الكثير من الجوانب المالية والعسكرية غير موحد. وتلعب فتح في القيادة المشتركة للقوات الفلسطينية والوطنية اللبنانية، دوراً يتناسب وحجمها.

د- فتح والدول العربية: تنطلق فتح في علاقاتها مع الدول العربية من أن فلسطين فوق الخلافات العربية لأنها قضية العرب الأولى، ومن إيمانها بضرورة إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية واستقلال نضالها. ولذلك لا تتدخل في الشؤون المحلية للدول العربية، ولا تسمح لهذه الدول بالتدخل في شؤونها،

وتحرص على حرية العمل الفدائي. وعلى الرغم من ذلك أعلنت استعدادها للتنسيق مع الجيوش العربية.

لكن فتح واجهت، منفردة أو ضمن إطار منظمة التحرير، مشكلات كثيرة في علاقاتها بالدول العربية. وقد نجحت فتح منذ ١٩٦٢ في إقامة علاقات إيجابية مع القيادة السورية ومع جبهة التحرير الجزائرية، وتم افتتاح أول مكتب لحركة فتح، خارج المشرق العربي، في مدينة الجزائر سنة ١٩٦٤.

وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ أصبحت علاقة فتح بجمهورية مصر العربية طيبة، الأمر الذي ساعد الحركة على الظهور العلني في عدد من الأقطار العربية الأخرى.

أما العلاقة بالحكومة الأردنية فقد شهدت توترات مبكرة ظهرت في صدامات مساحة بلغت أعلى أشكالها في صدامات أيلول ١٩٧٠ التي انتهت باتفاقيات القاهرة وعمان. وفي الوقت نفسه تزايد العمل الفدائي والوجود السياسي على الساحة اللبنانية، ووقعت صدامات بين المنظمات الفلسطينية، وفيها فتح، والسلطات اللبنانية ترسخ عبرها وجود الكفاح الفلسطيني المسلح واشتركت الجماهير اللبنانية في تأييد العمل الفدائي الفلسطيني. وانتهت اشتباكات شباط ١٩٧٠ بعقد اتفاقية القاهرة بين منظمة التحرير والحكومة اللبنانية.

وكانت فتح تحرص على أن تكون لها مكاتبها التمثيلية المستقلة عن منظمة التحرير في العواصم العربية التي سمحت للمنظمة بافتتاح مكاتب تمثيلية لها فيها. أما بعض البلدان العربية التي لم تعترف بمنظمة التحرير، كالمملكة العربية السعودية، فقد قام مكتب فتح فيها بمهام منظمة التحرير أيضاً.

وقد كان قوام علاقة فتح بالدول العربية الحياد بين هذه الدول، والحرص على الحصول على الدعم المادي والمعنوي للقضية الفلسطينية، والحذر من محاولات فرض الوصايا على القرارات الفلسطينية.

هـ ـ فتح والعلاقات الدولية: تنطلق فتح في علاقاتها الدولية من مبادئها التي تقول إن نضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الصهيونية والإستعمار والإمبريالية العالمية، وإن تحرير فلسطين واجب قومي إنساني. وأكدت فتح ضرورة إقامة أوثق الصلات مع القوى التحريرية العالمية المناهضة للصهيونية والإمبريالية التي تدعم كفاح الشعب الفلسطيني المسلح العادل.

كانت علاقات فتح بالقوى السياسية العالمية تتم من خلال ممثليها في الإتحادات والروابط الطلابية والعمالية، باستثناء زيارة وفد منها لجمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٦٤ ولقائه الرئيس شو إن لاي، وافتتاح مكتب للحركة في بكين ما يزال يقوم بعمل منظمة التحرير.

وباستثناء لقاء عدد من قيادي فتح سنة ١٩٦٥ بأرنستو تشي غيفارا في الجزائر.

لم تأخذ العلاقات شكلاً رسمياً إلا ابتداء من عام ١٩٦٨ حين توثقت صلة فتح بعدد من الأحزاب الأوربية اليسارية، ولاسيما في فرنسا وإيطاليا، ونجحت بإقامة أول معسكر دولي للتضامن عام ١٩٧٠، وزار قواعدها في الأردن وفود من الصين وكوريا الديمقراطية وفيتنام وكوبا، وبدأت الحركة ترسل أعداداً من مقاتليها للتدرب في الصين وكوبا وفيتنام.

قويت صلة فتح بيوغسلافيا وبرئيسها تيتو ووصلت إلى درجة افتتاح مكتب لمنظمة التحرير وتقديم منح دراسية ومدنية وعسكرية للمنظمة. وبعد عام ١٩٧٠ تطورت علاقات فتح مع الإتحاد السوفيتي من خلال لجنة التضامن الآسيوي ـ الأفريقي، ودعي وفد قيادي من الحركة لزيارة الإتحاد السوفيتي وأجرى حواراً فكرياً مع مسؤولين في الحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٧٧. كذلك نجحت فتح، من خلال ممثليها أو من خلال وجودها في إطار منظمة التحرير، في إقامة علاقات ثنائية مع عدد من الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية، ولاسيما في النسما والسويد والسنغال. وقد تضمن البرنامج السياسي الذي أقره المؤتمر الرابع لحركة فتح (١٩٨٠) فقرة خاصة تظهر أثر هذا التطور في العلاقات الدولية وتشدد على تدعيم التحالف الإستراتيجي مع الدول الإشتراكية،

والعلاقات مع حركات التحرر في العالم، والعلاقة مع الشعوب والدول الإسلامية والإفريقية ودول عدم الإنحياز.

ومن الصعب الإحاطة بجميع علاقات فتح الدولية، لسرية بعضها، ولتداخل بعضها الآخر مع علاقات منظمة التحرير الفلسطينية. وتمارس فتح هذه العلاقات بأجهزة خاصة، كمكتب العلاقات الخارجية والإعلام الخارجي، أو بمكاتب منظمة التحرير التي يتولاها مسؤولين من فتح، كوفد المنظمة الدائم لدى منظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس، أو يقوم بها قياديون من فتح لا يتولون مسؤوليات رسمية محددة.

و ـ خاتمة: قد تكون حركة فتح استطاعت، بعد أكثر من عشرين عاماً من تأسيسها، تحقيق الكثير من تصورات مؤسسيها عن شكل التنظيم وأسلوبه وأسلوب النضال. ولكن تصور أن الحركة ستكون «الجبهة» والإطار العام لنضال الشعب الفلسطيني لم يتحقق. وقد تطور هذا التصور إلى أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي التجسيد العملي والرسمي لهذا الإطار، وأن تقودها حركة فتح وتشكل عمودها الفقري. غير أن حركة فتح حافظت على التصور الأول في تكوينها الداخلي وكسب إسم فتح في ذاته مدلولاً جبهوياً واسعاً. وإذا كانت الحرب الشعبية الفلسطينية قد تحققت فعلاً فإن تصور فتح تفجير حرب شعبية عربية عامة بنتيجة الحرب الشعبية الفلسطينية لم يتحقق حتى الآن.

٣ ـ الجبهة الشعبية التحرير فلسطين:

منظمة فدائية فلسطينية انبثقت عن حركة القوميين العرب. وأمينها العام هو الدكتور جورج حبش. أعلن عن تشكيلها في تشرين الثاني ــ نوفمبر عام ١٩٦٧ على إثر الإتفاق بين منظمة «أبطال العودة» وشباب «الثأر» وجبهة تحرير فلسطين التي كان يقودها الضابط الفلسطيني السابق في الجيش السوري أحمد جبريل وقد انشق هذا الأخير بعد اقل من مضي عام على تشكيلها وشكل «الجبهة الشعبية القيادة العامة» وقد تبنت الجبهة الشعبية «الإشتراكية العلمية» كدليل نظري لها في مؤتمر آب/غسطس ١٩٦٨ إلا أن فريقاً منها إنشق عنها على أساس أنه أكثر يسارية وشكل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حواتمة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢١.

اتخذت الجبهة موقفاً سلبياً من منظمة التحرير الفلسطينية والأطر التنفيذية المنبثقة عنها، فلم تشارك في أعمال مؤتمري المجلس الوطني الفلسطيني الخامس والسادس. إلا أنها بدأت تتخذ مواقف أكثر إيجابية بعد أحداث شباط ــ فبراير ١٩٧٠ من موضوع العمل الفلسطيني الموحد، وشاركت في أعمال المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ولم تنسحب منها إلا في الفترة التي أعقبت تشكيل اللجنة الجديدة في حزيران ـ يونيو ١٩٧٤.

اشتهرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعملياتها الخارجية التي بدأت بخطف طائرة «إلعال» الإسرائيلية من مطار روما في ١٩٨٦/٧/١٥ كما كان لها نشاطها الهام والملحوظ في الأرض المحتلة ولاسيما في قطاع غزة (١٩٦٨-١٩٧٢) لها صلات وثيقة ببعض المنظمات الثورية العالمية في أوروبا واليابان وتصدر عنها مجلة الهدف اللبنانية. أسست مع بعض فصائل حركة المقاومة الفلسطينية الأخرى «جبهة القوى الرافضة للحلول الإستسلامية» التي تسمى اختصاراً «جبهة الرفض».

٣ ـ الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:

منظمة فدائية فلسطينية تشكلت في ١٩٦٩/٢/٢١ بقيادة نايف حواتمة على أثر انشقاق في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سببه خلاف عقائدي بين اليمين واليسار. حتى بعد أن تبنى مؤتمر الجبهة الشعبية «الإشتراكية العلمية» في آب ١٩٦٨. وقد تعاونت الجبهة الديمقراطية منذ البداية مع «فتح» والصاعقة، ودخلت منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها المختلفة، وهي ممثلة في المجلس الوطني وفي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث يمثلها أديب عبد ربه الأمين العام المساعد للجبهة. حاولت الجبهة الديمقراطية أن تميز نفسها بيساريتها المتطرفة حتى أنها أقامت بعض الصلات مع اليساريين الإسرائيليين، وأيدت قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وهي

تنظر إلى مستقبلها على أساس أنها سوف تكون جزء من حزب شيوعي فلسطيني تحاول إقامته بالتحالف مع راكاح، ومع شيوعيي الضفة الغربية وأبرزهم عربي عواد. أشهر عملياتها عملية «معلوت» في الجبل الأعلى وتصدر في لبنان مع منظمة العمل الشيوعي اللبنانية مجلة «الحرية».

٤ ـ الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة:

تنظيم فدائي فلسطيني انشق عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تشرين الأول ١٩٦٨ بقيادة أحمد جبريل الضابط الفلسطيني السابق في الجيش السوري. شددت القيادة العامة «على أهمية العمل العسكري ومارست منه نوعاً معيناً، وكانت رائدة في عملية «الخالصة» (١٩٧٤) عندما اقتحم فدائيوها مستعمرة صهيونية في الجليل الأعلى قرب الحدود اللبنانية، وأخذوا بعض الرهائن، وقدموا مطالبهم بالإفراج عن عدد من المعتقلين في سجون إسرائيل. عندما رفضت السلطات الإسرائيلية طلباتهم، فجروا أنفسهم مع رهائنهم، الأمر الذي شكل نمطاً جديداً من أنماط العمل الفدائي، كان له أثر كبير في نفسية العدو الصهيوني. أما الإتجاه العام للقيادة العامة فهو يساري وهي على علاقة طيبة بكل من العراق وسورية وليبيا والكويت. مشاركة في جبهة القوى الرافضة للحلول الإستسلامية، وفي الجبهة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتصدر في بيروت مجلة «إلى الامام» الأسبوعية.

٥- جبهة التحرير العربية

تنظيم فدائي عربي المنطلق والتكوين انبثق بمبادرة من حزب البعث العربي الإشتراكي سعياً وراء إنشاء منظمة فدائية تمارس الكفاح الفلسطيني المسلح وتكون ذات طابع جبهوي وتركيب قومي عربي وفكر ثوري تقدمي استناداً إلى تحليل علمي لواقع الأمة العربية في مواجهتها للعدوان الصهيوني - الإستعماري - الرجعي الذي يستهدف وجودها. وتعبر أفكارها عن الترابط الوثيق بين النضال المسلح من أجل فلسطين والنضال الجماهيري العربي من أجل الوحدة والتحرر والنهضة الحضارية : «فلسطين طريق الوحدة والوحدة طريق فلسطين» .

ظهر هذا التنظيم علناً في مطلع نيسان - إبريل ١٩٦٩ وبرز كأحد التنظيمات الرئيسة من خلال عملياته داخل الأرض المحتلة ومن حيث عدد مقاتليه واستناده إلى قواعد حزب البعث الإشتراكي في العراق والوطن العربي. لعب دوراً داخل حركة المقاومة من خلال مواقفه النضالية والموضوعية ومساهمته الجادة في رص صفوف المقاومة الفلسطينية ورصيد قادته. وبعد سنوات قليلة أصبح للتنظيم مكانته في حركة المقاومة الفلسطينية.

شارك في المجلس الوطني الفلسطيني وفي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. لعب دوراً في مقاومة كل الصدامات المسلحة مع المقاومة في عمان وجرش (١٩٧٠- ٧١) ثم في مقاومة الإعتداءات الإسرائيلية في جنوب لبنان وساهم في توثيق عرى الوحدة النضالية بين الجماهير اللبنانية وحركة المقاومة الفلسطينية. يتولى حالياً أمانة سرها عبد الرحيم أحمد. أشهر عمليات التنظيم

عملية «كفاريوفال» و«مسكاف عام ». وهو ممثل في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي جبهة القوى الرافضة للحلول الإستسلامية. وله مجلة نصف شهرية تنطق باسمه هي «الثائر العربي».

٦ـ الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية

هي جبهة عربية شعبية تضم معظم القوى التقدمية والوطنية على امتداد الوطن العربي انبثقت عن المؤتمر الشعبي لنصرة الثورة الفلسطينية الذي انعقد في بيروت في ٢٧ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٢.

وقد مهد لهذه الجبهة المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي انعقد في القاهرة في شهر نيسان– إبريل ١٩٧٢ وصدرت فيه عن الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية العربية المشاركة مبادرة بالدعوة إلى مؤتمر شعبي عربي لنصرة الثورة الفلسطينية. ثم تشكلت إثر ذلك لجنة تحضيرية أخذت على عاتقها تحضير هذا المؤتمر وتنظيمه. وقد ضمت هذه اللجنة الأحزاب والمنظمات التقدمية العربية التالية:

الإتحاد الإشتراكي العربي في مصر ـ حزب البعث العربي الإشتراكي في العراق ـ الإتحاد الإشتراكي العربي في ليبيا ـ الجبهة القومية في اليمن الشعبية الديمقراطية ـ الحزب الحاكم في سوريا ـ الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان ـ حزب جبهة التحرير الجزائرية ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـ حزب العمل الإشتراكي العربي ـ الحركة الوطنية في المغرب.

وقد خرج المؤتمر بقرار إقامة (جبهة من الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية التقدمية والعربية على اختلاف منطلقاتها الفكرية والإجتماعية للمشاركة في كفاح الشعب العربي الفلسطيني انطلاقاً من ضرورة تغليب التناقض الرئيسي، أي التناقض مع القوى المعادية، على التناقضات الثانوية القائمة بينها)

أهم منطلقات هذه الجبهة:

ـ «مقاومة كل المشاريع التصفوية التي تقوم على تكريس الكيان الصهيوني والإعتراف بدولة إسرائيل ضمن ما يسمى بالحدود الآمنة وتحويل القضية الفلسطينية من قضية تحرير قومية إلى مشكلة لاجئين»

ـ«ان القوى الوطنية والتقدمية ليست مدعوة فقط لدعم الثورة الفلسطينية، بل لها أيضاً الحق وعليها نفس الواجب للمشاركة فيها جنباً إلى جنب مع الشعب الفلسطيني».

ـ «ضمان حرية المقاومة العسكرية والتنظيمية والسياسية».

ـ «ضرورة النضال من أجل إسقاط النظام الهاشمي العميل في الأردن».

«إقرار لائحة داخلية تحدد قيام مؤسسات الجبهة الوطنية وطريقة عملها وإنعقادها وتصميمها في كل قطر عربي».

وتتكون إطاراتها من الأمانة العامة، وقد انتخب كمال جنبلاط زعيم الحركة الوطنية اللبنانية، أميناً عاماً للجبهة، وفي المجلس العام الذي انعقد في بداية عام ١٩٧٤ في الجزائر، والمؤتمر الشعبي، والمكتب التنفيذي الذي يتخذ بيروت مقراً له في الوقت الراهن.

وتضم الجبهة ٤٧ منظمة عربية من أحزاب حاكمة وهيئات رسمية وأحزاب شعبية وحركات تحرير.

٧- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

منظمة فدائية فلسطينية. نشأت في الأرض المحتلة (القدس) كمجتمع مناضل، وتبلورت في مرحلة لاحقة، ولو أنها لا تعتبر من المنظمات الفلسطينية الرئيسية.

تشارك في المجلس الوطني الفلسطيني وفي اجتماعات قيادة المقاومة الفلسطينية. قامت ببعض العمليات الخاصة.

فكرها عربي تقدمي. أبرز قادتها د. سمير غوشه – أمينها العام، وبهجت أبو غربية ذو الماضي النضالي المعروف، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني. لها مجلة دورية وهي مشاركة في جبهة القوى الرافضة للحلول الإستسلامية.

الحسين بن طلال
ملك الأردن



الحسين بن طلال
ملك الأردن

ملك المملكة الأردنية الهاشمية وحفيد الملك عبد الله بن الحسين. ولد في عمّان وتلقى علومه في الإسكندرية وهارو وساندهرست العسكرية البريطانية.

كان مع جده في القدس أثناء حادثة اغتياله عام ١٩٥١.

تولى العرش بعد اضطرار والده طلال بن عبد الله التخلي عن العرش عام ١٩٥٣. تزوج قريبته الأميرة دنيا عبد المجيد عام ١٩٥٥. وطلقها بعد عامين. ثم تزوج إبنة أحد الضباط الإنكليز وأنجب منها عدة أولاد، إلا أنه مع ذلك قام بتسمية أخيه الأمير حسن بن طلال ولياً للعهد عام ١٩٦٥.

على أثر فشل خطة الدول الإستعمارية في جر الأردن إلى صفوف حلف بغداد في منتصف الخمسينات. ساير الملك الحركة الوطنية وضباطها في الجيش ووافق على طرد غلوب باشا القائد البريطاني للجيش الأردني عام ١٩٥٥. ثم على تعيين سليمان النابلسي رئيساً للوزراء بعد النجاح الذي أحرزته الحركة الوطنية في الإنتخابات النيابية عام ١٩٥٦، والحكم الوطني في سورية. ولكنه ما لبث أن اختلف مع الحركة الوطنية الأردنية في مطلع عام ١٩٥٧. فقام بمحاكمة قيادتها وأنهى خدمات عدد من كبار الضباط. وقد اعتمد في ذلك كله على ولاء الضباط والجنود البدو والقبائل والعشائر. وعلى عدم استعداد مصر وسورية لتحمل أعباء الأردن إقتصادياً ودفاعياً ولاسيما وأن للأردن أطول حدود عربية مع الكيان الصهيوني.

وعندما قامت الوحدة السورية ـ المصرية عام ١٩٥٨، أقدم مع أبن عمه الملك فيصل بن غازي على إنشاء الإتحاد العربي الهاشمي (الأردني ـ العراقي) في شباط ـ فبراير ١٩٥٨، إلا أن هذا الإتحاد انهار مع انهيار النظام الملكي في العراق صبيحة ثورة ١٤ تموز ـ يوليو ١٩٥٨. ودفع اندلاع الثورة في العراق

الملك حسين إلى طلب إنزال قوات بريطانية في الأردن. واستطاع نظام الحكم في الأردن الثبات في وجه الأحداث في العراق ولبنان، ورغم قيام الجمهورية العربية المتحدة للأسباب المذكورة آنفاً.

وعندما قررت جامعة الدول العربية إقامة منظمة التحرير الفلسطينية، اتخذ الملك حسين موقفاً متحفظاً وحاول أن يحدّ من تأثيرها على مملكته المتكوّنة من أغلبية فلسطينية. وقد نجح في ذلك إلى حد بعيد كما تمكّن من الحيلولة دون اتخاذ الأردن قاعدة للعمل الفدائي على يد منظمة «فتح» بعد انطلاقها في مطلع عام ١٩٦٥.

على أثر توالي الأحداث في مطلع ربيع ١٩٦٧. وإقدام الرئيس عبد الناصر على طلب سحب القوات الدولية المتمركزة على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية، وقّع الملك حسين حلفاً دفاعياً مع مصر ووضع قواته بإمرة القيادة العربية الموحدة وتصالح مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن ذلك الإجراء بقي شكلياً، إذ اجتاحت القوات الإسرائيلية الضفة الغربية والقدس دون كبير عناء. وبعد هزيمة ١٩٦٧. سار الملك وفق خط المطالبة بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧.

ولكن دون أن يتمكن من الحصول على تسوية معقولة لمستقبل الضفة الغربية. وعندما ألهبت هزيمة حزيران ـــ يونيو المشاعر القومية العربية وغذت إقبال عرب فلسطين على النضال والمقاومة المسلحة. حاول الملك احتواء العمل الفدائي لمصلحته. وعندما أفسح الملك حسين المجال للممارسات الطفولية

والخاطئة لفئات المقاومة المتعددة ولا سيما إزاء ضباط القوات الأردنية المسلحة، الأمر الذي مكّن الملك من مجابهة قوى المقاومة الفلسطينية بالسلاح في أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٠ بعد قبول الرئيس عبد الناصر لمشروع روجرزوبداية التناقض بينه وبين الفصائل الفلسطينية. وعلى الرغم من الصمود العسكري للقوى الفدائية الفلسطينية، فإن ضعف الإستراتيجية عند قيادة المقاومة وموقف معظم الأنظمة العربية، أدّيا في نهاية المطاف إلى انسحاب المقاومة من عمّان أولاً، ثم من جرش في تموز ـ يوليو ١٩٧١، وبالتالي انسحبت القوات الفدائية من الأردن وسيطر الملك حسين على الموقف تماماً.

وقد أعقب ذلك عودة تدريجية للعلاقات الطبيعية بين عمّان ودمشق وعندما نشبت حرب تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٧٣ شارك الملك حسين فيها مشاركة رمزية بإرسال أحد ألوية الجيش الأردني إلى الجبهة السورية.

وبعد الحرب عقد اتفاقيات تعاون مع حكومة دمشق ووافق على مقررات الرباط بخصوص اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

وعندما أقدم محمد أنور السادات على زيارة القدس المحتلة ، ومن ثم التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد، رفض الملك حسين تأييدها أو العمل من ضمن إطارها.

وقد شارك في مؤتمر قمة بغداد وأيد قراراتها المعارضة لخط كامب ديفيد. وحصل الأردن بموجبها على مساعدات إقتصادية كبيرة أغنته عن المساعدات الأمريكية. وقوّت الإقتصاد الأردني ومهدت الطريق أمام تقاربه مع منظمة التحرير الفلسطينية والعراق.

وقف الملك حسين بقوة إلى جانب العراق في قضية الحرب العراقية ـ الإيرانية ومنذ اندلاعها أيد مطالب العراق وحقوقه القومية المشروعة وقام بعدة زيارات للعراق في بداية الحرب وفتح ميناء العقبة للسفن التي تحمل البضاعة للعراق. ثم استضاف الملك حسين مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان والذي اتخذ قرارات سياسية واقتصادية هامة.

وليس هناك شك بأن الملك حسين يتمتع بحنكة سياسية نتجت عن الممارسة والخبرة. وهو يجيد فن التوازنات الداخلية والتقرّب من القوات المسلحة والعشائر وأصحاب المصالح الاقتصادية. وقد وجد الملك حسين في مؤتمر قمة بغداد الإستراتيجية العربية والدولية الملائمة وتفاهم بموجبها مع منظمة التحرير الفلسطينية واستغنى عن المساعدات الأجنبية ووقف إلى جانب العراق منذ مطلع الحرب العراقية ـ الإيرانية.

«مشروع النقاط الست»

وكان الملك حسين قد أعلن مشروعاً للسلام مع (إسرائيل) اشتهر لاحقاً باسم «مشروع النقاط الست». وقد اغتنم الملك فرصة وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون فاقترح أمام نادي الصحافة الوطني في واشنطن في ١٠/٤/١٩٦٩ خطة من ست نقاط حرص على التوكيد بأنه لا يطرحها باسمه فحسب، وإنما أيضا باسم الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، وبتفويض منه.

وتستند خطة الملك حسين إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢/١١/١٩٦٧. وتهدف إلى إقامة سلام «عادل ودائم» على أساس شرط وحيد هو سحب (إسرائيل) «قواتها المسلحة من جميع الأراضي التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧، وتنفيذ جميع بنود قرار مجلس الأمن الأخرى». وتتلخّص خطة السلام المقترحة في النقاط الست التالية:

١) إنهاء حالة الحرب كليا.

٢) احترام سيادة جميع الدول في المنطقة، وسلامة أراضيها، واستقلالها السياسي، والإعتراف بذلك.

٣) الإعتراف بحق الجميع في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ومتحررة من التهديد أو أعمال الحرب.

٤) ضمان حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس.

٥) ضمان عدم انتهاك حرمة أراضي جميع دول المنطقة بأية إجراءات ضرورية، ومن ضمنها تعيين مناطق مجردة من السلاح.

٦) قبول تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ولم يكد يمضي يومان على إعلان الملك حسين مشروعه حتى رفضته (إسرائيل) على لسان غولدا مائير رئيسة الوزراء عندئذ.

ومن ناحية أخرى أصدرت معظم المنظمات الفدائية الفلسطينية الرئيسة بيانا مشتركا في ١٥/٤/١٩٦٩ أعلنت فيه رفضها مشروع الملك الخاص بالتفاوض مع (إسرائيل) عن طريق السفير غونار يارنغ وعلى أساس قبول (إسرائيل) بوضوح قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وهذه المنظمات هي: قوات العاصفة التابعة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقوات التحرير الشعبية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وقوات الصاعقة التابعة لطلائع حرب التحرير الشعبية.

وفي الوقت الذي أشارت فيه بعض المصادر المطلعة إلى ارتياح بريطانيا لمشروع الملك حسين، وبعد إعلان يوسف سالم وزير الخارجية اللبناني عن تأييده للمشروع في ١١/٤/١٩٦٩، انضمّت سورية على لسان رئيسها الدكتور نور

الدين الأتاسي يومئذ إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في رفض مشروع الملك الأردني.

ولم يصدر عن الدول العربية الأخرى أو غيرها ما يفيد رفضها أو قبولها للمشروع.

المملكة العربية المتحدة

كما أعلن الملك حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية عن مشروعه الخاص بإقامة «المملكة العربية المتحدة» يوم ١٩٧٢/٣/١٥. وقد أشار في معرض إعلانه إلى أن اقتراحه يأتي نتيجة «مباركة لسلسلة من الأبحاث المتصلة والمشاورات المستمرة» عقدت مع «ممثلي الشعب ورجالاته في الضفتين، وقادة الرأي ورجال الفكر فيهما» وحدّد الملك مشروعه في النقاط التالية:

١) تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة، وتسمى بهذا الإسم.

٢) تتكّون المملكة العربية المتحدة من قطرين:

(١) قطر فلسطين: ويتكون من الضفة الغربية وأية أراض فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها في الإنضمام إليها (أي المملكة المقترحة).

(٢) قطر الأردن: ويتكون من الضفة الشرقية.

٣) تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة، وفي الوقت نفسه تكون لقطر الأردن.

٤) تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين.

٥) رئيس الدولة هو الملك. ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ومعه مجلس وزراء مركزي. أما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك، وبمجلس يعرف باسم مجلس الأمة. ويجري انتخاب أعضاء هذا المجلس بطريق الإقتراع السري المباشر، وبعدد متساوٍ من الأعضاء لكل من القطرين.

٦) تكون السلطة القضائية المركزية منوطة بمحكمة عليا مركزية.

٧) للمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الأعلى الملك.

٨) تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة، وبما يكفل سلامة المملكة واستقرارها وازدهارها.

٩) يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام من أبنائه ومجلس وزراء قطري من أبنائه أيضا.

١٠) يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يعرف باسم مجلس الشعب ويتم انتخابه بطريق الإقتراع السرّي المباشر. وهذا المجلس هو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر.

١١) السلطة القضائية في القطر هي محاكم القطر، ولا سلطان لأحد عليها.

١٢) تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر جميع شؤون القطر، باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية. ومن الطبيعي أن يصار في تنفيذ هذه الصيغة ومرتكزاتها إلى الأصول الدستوريه المتبعة فتحال إلى مجلس الأمة ليتولى اتخاذ الإجراءات لوضع الدستور الجديد للبلاد»

وقد أثار مشروع الملك حسين هذا زوبعة سياسية كبيرة. في الوقت الذي راجت فيه شائعات عن أن عددا من الدول العربية التي اعتصمت بالصمت، علاوة على الولايات المتحدة الأمريكية، قد وافقت ضمنيا على المشروع تحدثت إشاعات أخرى عن أن المشروع قد تمّ بمباركة أجنبية. ومع ذلك، وعلى أثر حملة دبلوماسية قادها الأردن لصالح مشروع الملك، وحملة فلسطينية مضادة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أعلنت بعض الدول العربية والأجنبية وبعض القوى السياسية الفلسطينية والعربية مواقف محددة.

فعلى الصعيد العسكري الفلسطيني أجمعت فصائل المقاومة الفلسطينية، ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، على رفض مشروع «المملكة العربية المتحدة» وقد اعتبرت هذه الفصائل ومعها العديد من المؤسسات والهيئات الشعبية الفلسطينية ذلك المشروع جزءاً من مؤامرة تستهدف تصفية قضية فلسطين، وسلب منظمة التحرير الفلسطينية أهليتها كممثل لشعب فلسطين. وقد تجلّى الموقف الفلسطيني الرافض للمشروع في البيانات المشتركة التي أصدرتها منظمة التحرير الفلسطينية مع عدد من الدول والقوى السياسية العربية، كما تجلى في

البيانات الرسمية التي أصدرتها كل من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، والجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير العربية، وطلائع حرب التحرير الشعبية ـ الصاعقة. وتبدّى أيضاً ذلك الموقف الفلسطيني الرافض في البيانات التي أصدرتها الهيئة العربية العليا لفلسطين وكل من الإتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين، والإتحاد العام لطلبة فلسطين، والإتحاد العام لعمال فلسطين، والاتحاذ العام للمرأة الفلسطينية، والإتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، واتحاد الفنانين الفلسطينيين، والهلال الأحمر الفلسطيني، والمجلس الأعلى لرعاية الشباب الفلسطينيين، والمؤتمر الشعبي الفلسطيني.

وعلى الصعيد العربي. باستثناء جمهورية السودان الديمقراطية التي دعت إلى عدم التسرع في الحكم على مشروع الملك حسين وإلى عقد مؤتمر قمة عربي لدراسته. تفاوتت مواقف الدول العربية بين الصمت ومجرد التشديد على تأييد كل ما يرتضيه الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية والرفض القاطع لذلك المشروع. وقد تبدى الموقفان الأخيران فيما أعلنته كل من جمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية اليمنية، والجمهورية العراقية، والكويت. ومن ناحية ثانية أصدر عدد من الأحزاب والقوى السياسية العربية، علاوة على بعض الإتحادات النقابية العربية، بيانات أعلنوا فيها تأييدهم

للثورة الفلسطينية ولمنظمة التحرير، ورفضهم مشروع الملك حسين. ومن الأمثلة على ذلك البيانات التي أصدرتها الجبهة الوطنية الأردنية. وكل من الحزب الشيوعي الأردني. وحزب الجبهة القومية في اليمن الجنوبي، والحزب السوري القومي الإجتماعي في لبنان، وحزب التحرر والاشتراكية في المغرب، وحزب البعث الإشتراكي في سورية, وحزب البعث الإشتراكي في العراق، والإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، واتحاد الصحفيين العرب، والإتحاد المهني العربي لعمال البناء.

وعلى الصعيد الدولي اختارت الولايات المتحدة الأمريكية عدم التعليق رسميا على مشروع الملك حسين، في حين راجت تكهنات عن موقف بريطاني متعاطف معه. ومن ناحية ثانية أعلن الإتحاد السوفيتي، والصين الشعبية، وفرنسا، تضامنها مع رغبات الشعب الفلسطيني. وبالتالي رفضها مشروع المملكة العربية المتجدة.

وأما (إسرائيل) فقد أعلنت على لسان غولدا مائير رئيسة الحكومة آنذاك رفضها القاطع للمشروع، ورغم أن بعض المصادر الصحفية الإسرائيلية اعتبرته خطة تهدف إلى «إنزال ضربة سياسية قاضية» بالفدائيين الفلسطينيين.

ثورة ظفار (١٩٦٥)

تقع ظفار على شاطئ بحر العرب (على مسافة ٦٤٠ ميلا غربي مسقط) بين المحافظة السادسة (المهرة) في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية غرباً، وصحراء جدة الحراسيس شرقاً. وتحدها من الشمال صحراء الربع الخالي في المملكة العربية السعودية.

وتبلغ مساحة ظفار ٣٨ ألف ميل مربع، ويبلغ طول شريطها الساحلي ٢٠٠ ميل بين رأس الشوامية شرقاً ورأس خربة علي غرباً. وتقع عليه المدن الرئيسية. وظفار جغرافياً، عبارة عن سلسلة جبال تنحدر نحو البحر إلى الشرق والغرب، وتنفرج عند سهل ساحلي ضيق، لكنه بالغ الخصوبة هو سهل صلالة (ويسمى أيضاً سهل جربيب) تشمخ فوقه جبال القرى (بفتح القاف ـ وسميت كذلك نسبة إلى قبيلة القرى التي هي أكبر وأقوى القبائل العربية في ظفار)، وهي المنطقة الوحيدة في جنوب الجزيرة العربية التي تهطل فيها الأمطار بانتظام، إذ تجتذب سفوحها الجنوبية غيوم «الموسم» الهندية التي تتساقط مطراً غزيراً خلال أشهر الصيف، وهذا ما يجعل منها تلك «الجنة الكلسية» من الكهوف والمغاور والبحيرات والشلالات والأدغال التي فتنت الرحالة منذ القديم بروعتها. وترتفع بين جبال القرى وصحراء الربع الخالي سلسلة أخرى من الجبال.

يقدر عدد سكان ظفار بحوالي ٢٠٠ ألف نسمة، يعيشون في الريف على الزراعة الموسمية ورعي الإبل والبقر والماعز. غير أن اقتصاد الريف ليس ذا اكتفاء ذاتي، مما يضطر سكانه للإعتماد على السهل والساحل لمقايضة منتجاتهم الزراعية بالمواد الغذائية الإضافية والمنتجات الصناعية. ويعيش السكان في السهل وعلى الشاطئ على الزراعة والتجارة وصيد الأسماك.

ويسكن في مدن ظفار خليط بشري من العمانيين والأفارقة والهنود والإيرانيين والصوماليين والبلوش، بالإضافة إلى سكان ظفار الأصليين.

ويشكل العمانيون الفئة الممسكة بالسلطة، وهم إما موظفوا إدارة وإما قبائل مسلحة. والأفارقة هم الأرقاء (المملوكون) وأحفادهم. والبلوش سكان بلوشستان (الواقعة على حدود إيران وباكستان) هم جنود المرتزقة في جيش السلطان. أما الهنود والإيرانيون والصوماليون فيتعاطون التجارة والخدمات والربا.

ويعتبر اقتصاد ظفار بدائياً تقليدياً، بمعنى أن مورد الطاقة الرئيسي، ووسيلة الإنتاج الرئيسية ـ إن لم نقل الوحيدة ـ هي العمل البشري. إنه اقتصاد يكاد ينعدم فيه تراكم رأس المال، ينتج للإستهلاك المباشر ولا يستعين بأية أدوات، أو هو يستخدم أدوات جد بدائية. وتكاد تنعدم التمايزات الإجتماعية بين مختلف الفئات المهنية بسبب التخلف الشديد لقوى الإنتاج، بالإضافة إلى أن هذه التمايزات تخالطها تكوينات قائمة على القرابة، أو عائدة إلى «نظام الطوائف المغلقة».

وقد جرى إلحاق ظفار رسمياً بسلطنة عمان خلال الأعوام ١٨٧٧-١٨٧٩، غير أن تدخل مسقط في شؤونها يعود لبداية القرن التاسع عشر.

وقد مارس السلاطين. منذ ذلك الوقت بتأييد من الفرس والإنكليز، سياسات لا إنسانية ضد سكان ظفار، فعاملوهم كالعبيد وفرضوا عليهم ضرائب فاحشة، وضيقوا سبل العيش في وجوههم، وحرموهم من أدنى حقوقهم الإنسانية، فعمت البطالة وسيطر الجهل (لم يكن يوجد في المنطقة كلها سوى مدرسة واحدة في صلالة لا يدخلها إلا أبناء المقربين من السلطان). وكانت إحدى نتائج هذا الوضع المزري أن التقى - لأول مرة - أبناء الريف مع أبناء المدن وأفراد من القبائل المتنازعة، وأعلنوا الكفاح المسلح للتخلص من العدو المشترك المتمثل بحكم آل «بو سعيد».

ويعتبر التاسع من حزيران (يونيو) ١٩٦٥ يوماً تاريخياً بالنسبة إلى منطقة عمان كلها حيث أعلن فيه الكفاح المسلح ضد الحكم الإستعماري البريطاني الذي امتد أكثر من قرن ونصف تبعاً لتفاوت الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وتشتت القوى الوطنية في كل إقليم.

وكان النضال الوطني قبل عام ١٩٦٥ يواجه كثيراً من الصعوبات والعثرات، وكانت الجماهير - وعلى فترات متقطعة- تهب في انتفاضات عفوية، ما تلبث أن تخمد لعدم التخطيط من جهة، وبسبب تمزق الحركة الوطنية من جهة أخرى، بالإضافة إلى الشراسة التي كانت قوات الإستعمار البريطاني تواجه بها تلك الإنتفاضات. والحقيقة أن تلك الإنتفاضات كانت ذات طابع إصلاحي

في الأساس، فهي لا تنطلق من نقطة افتراق كامل عن معطيات النظام القائم، ولا من تحليل دقيق للقوى المستفيدة منه أو تقف وراءه كما أنها ليست نتيجة نضج في وعي العلاقات الأجنبية والطبقية التي تتحكم بالمنطقة. ولم تكن اللإنتفاضات تلجأ إلى الإصطدام المباشر بالوجود الإستعماري، الذي كان يتستر بأنظمة الحكم التي يتحالف معها ويربطها بمعاهدات الحماية، مما يجعل وجوده غير واضح المعالم، كوجود عسكري فعال (تستثنى من هذه الناحية مياه الخليج حيث كانت البوارج الحربية، وقطع الأسطول البريطاني تتواجد بشكل دائم). ولم يكن هناك تنسيق مشترك بين الإنتفاضات، أو حتى مجرد استفادة من التشابه في الإنتفاضات، مما جعل الإنتفاضات والتحركات معزولة ومتفرقة ومحصورة ضمن المناطق التي تحدث فيها.

وخلال هذه الفترة تمكنت بريطانيا من تثبيت سيطرتها على الوضع السياسي والإقتصادي لنهب ثروات المنطقة المعدنية والبترولية، والإستفادة من ممراتها التجارية البحرية والجوية، وتحويلها إلى سوق لتصريف منتجاتها.

وكي تضمن بريطانيا استتباب الأوضاع لها في منطقة الخليج، فقد أنشأت هناك عدة قواعد عسكرية: جوية وبحرية، لتكون منطلقاً للأسطولان البريطاني والأمريكي في المحيط الهندي، ومنطلقاً لسلاح الجو الملكي البريطاني في عملياته العسكرية ضد شعب ظفار، بالإضافة إلى أن تلك القواعد كانت تشكل محطات ارتباط للقواعد البريطانية في الشرق الأقصى وقبرص.

ومن أبرز تلك القواعد: قاعدة بيت الفلج الجوية البرية، وهي مقر القيادة العامة للقوات البريطانية، وقاعدة السيب الجوية البرية وهي تعد لتكون البديل للقاعدة الأولى في بيت الفلج. وقاعدة الدقم البرية المقابلة لجزيرة مصيره. وقاعدة أم الغوارف البرية قرب صلالة وهي قيادة القوات البريطانية في ظفار، ومنها توجه العمليات ضد الثورة. وقاعدة بيت نزوى. وقاعدة رأس الحد البحرية الجوية، وهي من القواعد الجديدة التي يجري تطويرها. ومراكز عسكرية عديدة في عبرى وبدبد، ومطارات عسكرية بريطانيا في قلية، وخبية، وجبل الفهود، وتمريت، ومرباط، وحبروت.

ورغم هذا الوجود العسكري المكثف (وربما نتيجة لوجوده) فقد قرر فرع حركة القوميين العرب في الخليج العربي أن يبدأ الكفاح المسلح في الإقليم الجنوبي من عمان (إقليم ظفار)، وذلك رداً على الأوضاع المتردية تحت حكم سعيد بن تيمور، ولطرد الإستعمار البريطاني من المنطقة كلها. وقد حاول فرع حركة القوميين العرب في ظفار الإفادة من تجارب الإنتفاضات السابقة، عن طريق تعبئة أوسع الجماهير، والإتصال بكافة التنظيمات القائمة لتوحيد الجهد وضمان شمول الثورة والتحالف مع القوى الوطنية الأخرى.

وهكذا تم الإتصال مع «الجمعية الخيرية الظفارية» وتنظيم «الجنود الظفارين» من أجل القيام بعمل مشترك، وتشكيل جبهة نضالية واحدة تفجر الكفاح المسلح. وعقد المؤتمر التأسيسي الأول في «وادي نحيز» حيث تم تشكيل

«جبهة تحرير ظفار» التي قرت بيان إعلان الكفاح المسلح في ٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٥.

ويرجع اختيار الحركة لإقليم ظفار كمنطلق للثوار إلى عدة أسباب، من بينها نضوج الأوضاع الجماهيرية والسياسية لحركة مسلحة ضد الإستعمار البريطاني حيث بلغ السخط الشعبي أقصى مداه. وبعد المنطقة، نسبياً، عن قواعد الإنكليز العسكرية، ومراكز إمداداتهم، بالإضافة إلى صلاحية المنطقة لقيام حرب العصابات.

ونتيجة لرفع شعار إقليمية الثورة، مراعاة لموقف شريكي «الحركة» في الكفاح المسلح، فقد عانت الثورة كثيراً من حالات الجمود والإنغلاق، واستمر الوضع كذلك إلى أن عقد المؤتمر الثاني للجبهة في وادي «حمرين» في الفترة الممتدة من ٦٨/٩/١ وحتى ١٩٦٨/٩/٢٠، حيث توصل المؤتمر إلى نتائج عدة هي:

- انتخاب قيادة جديدة، معظم عناصرها مؤيدة لحركة القوميين العرب واتجاهاتها الفكرية والطبقية.

- وضع ميثاق وطني للجبهة.

- إعلان التزام الجبهة بالعمل الثوري المنظم، باعتباره المسلك الوحيد لدحر الإمبريالية وحلفائها

وقد أدركت بريطانيا خطورة الوضع الناجم عن تفجير الثورة في عمان الداخل، بالإضافة إلى إقليم ظفار. وفي تلك الظروف خلع السلطان سعيد بن تيمور إبنه الأكبر «قابوس» بعد أن ساد انطباع عام بأن كل الويلات التي حلت بالبلاد كانت بسببه، وطرح «قابوس» برنامجاً إصلاحياً بغية سحب الأرض من تحت أقدام «الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي» التي لم يكن قد مضى على إعلان قيامها سوى أيام قليلة، مما اضطر الجبهة لإيقاف النضال العسكري الذي أعلنت عنه، والرجوع إلى العمل السياسي السري مؤقتاً.

ولكن الوضع الجديد لم يؤثر كثيراً على الإقليم الجنوبي (ظفار) حيث نجحت «الجبهة الشعبية لتحرير الخليج» في تحرير الجزء الأكبر من الريف، واستطاعت أن تلف الجماهير حولها.


السلطان قابوس

وإزاء الوضع الجديد الناشئ عن تعيين السلطان قابوس بن سعيد خلفاً لوالده المخلوع، فقد أدركت الجبهتان أهمية توحيد القوى الوطنية في عمان.

ولهذا تداعت الجبهتان للقاء. وعقد مؤتمر توحيدي في (اهليش) المنطقة المحررة، في

نهاية عام ١٩٧١ لتوحيد الجبهتين ودمجهما في جبهة واحدة، كي تصب كل المجهودات والطاقات من أجل تصعيد النضال ضد الإستعمار البريطاني وعملائه. وقد توصل المؤتمرون إلى القرارات والإنجازات التالية:

- دمج «الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل»و «الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي» في جبهة واحدة تحت إسم «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي».

- مناقشة وإقرار برنامج العمل الوطني الديمقراطي والنظام الداخلي المقدم من قبل اللجنة التحضيرية.

- إنتخاب قيادة موحدة للجبهة الجديدة.

ولقد وضعت «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» أمامها عدة أهداف. وكانت أهدافها على الصعيد المحلي: تحرير المنطقة من كافة أشكال الوجود الإستعماري، وتحقيق الإستقلال الناجز، والقضاء على أنظمة الحكم العشائرية الإوتوقراطية، والقضاء على التجزئة وتحقيق وحدة المنطقة السياسية، والقضاء على الإقطاع بكافة أشكاله، وتوزيع الأراضي على الفلاحين المعدمين، وإقامة التعاونيات والمزارع الجماعية، وتحطيم العبودية، وتصفية كافة بقايا علاقات الرق، وبناء نظام سلطة الديمقراطية الشعبية، وإنهاء سيطرة واستغلال الطبقة البرجوازية، وتصفية الإحتكارات الأجنبية بكافة أشكالها مع تحرير السوق الوطنية من الارتباط بعجلة السوق الرأسمالية العالمية، وبناء اقتصاد وطني مستقل

ذي قاعدة صناعية وزراعية ثقيلة، وإطلاق حريات الجماهير ومبادراتها، وتعبئة طاقات الشعب سياسياً وعسكرياً، وبناء جيش ثوري قوي، والعمل على إلغاء فوارق التخلف بين الأرياف والمدن، ومكافحة الثقافة الإستعمارية الرجعية وبناء ثقافة وطنية ثورية، والعمل على تحرير المرأة من كافة أشكال الإضطهاد السياسي والإجتماعي والعائلي، ومحاربة أسباب الفساد الخلقي والإداري والسياسي ومحاربة الجهل والمرض وكافة مظاهر التخلف في المجتمع، وضمان الحقوق الكاملة للأقليات والجاليات الأجنبية، وتأمين حرية العقائد والمذاهب الدينية.

أما أهدافها على الصعيد العربي فكانت تتمثل في تعزيز العلاقة الكفاحية بين الثورة في عمان والخليج العربي مع حركة التحرر الوطني العربية وفصائل الثورة الفلسطينية، وشن حرب الشعب ضد الدولة الصهيونية والإمبريالية العالمية من أجل إنهاء الإستعمار والكيان الصهيوني.

وكانت مواقفها على الصعيد العالمي: اعتبار الثورة الوطنية الديمقراطية في عمان والخليج العربي جزءاً من حركة الثورة الوطنية الديمقراطية العالمية، والالتزام بدعم ومساندة نضالات الشعوب في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، في صراعها العادل ضد قوى الإستعمار والإستعمار الجديد، والكيانات والحركات العنصرية في العالم، والوقوف إلى جانب القوى الإشتراكية والتقدمية في العالم في صراعها التاريخي ضد قوى الإمبريالية والرأسمالية العالمية.

وقد ترجمت «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» هذه المهام والمواقف عملياً من خلال ممارساتها في المناطق المحررة، حيث أقامت «مجالس شعبية» لتطوير مشاركة الجماهير ومساهمتها الفعالة في إدارة المناطق المحررة، وتطوير الأرياف في الميادين السياسية والإجتماعية والإنتاجية. ويتألف المجلس الشعبي الواحد في كل منطقة من ٨ إلى ١١ عضواً، وذلك حسب الكثافة السكانية، ويضم ممثلين عن المواطنين، وممثلين عن إدارات الميليشيا الشعبية، وممثلين عن إدارات جيش التحرير الشعبي.

ويعقد المجلس الشعبي دوراته العادية مرة كل شهر، ويحق له أن يجتمع في دورات استثنائية، في أي وقت، وتتمثل مهماته في كل منطقة بتطوير مبادرات الجماهير وتشجيعها وتوثيق ارتباطها بالثورة، وتجميع آراء واقتراحات وانتقادات الموطنين ودراستها والإستفادة منها في تطوير الممارسة العملية للثورة، والمساهمة في أعمال التوعية السياسية والدعاية والتحريض في أوساط الموطنين، وملاحقة إشاعات ودعايات عناصر الثورة المضادة وتعريتها، وتتبع تحركات العناصر المضادة المندسة في أوساط الجماهير واستكشافها، والعمل على تصفيتها، وحل المشكلات الإجتماعية في أوساط المواطنين، الناتجة عن بقايا النظام القبلي (الثأر ومسائل الإرث...الخ)، وتطوير الإنتاج الزراعي، والإنتاج الحيواني، والإهتمام بتنظيم الري وتوسيع مشاريع السدود والأحواض، وتنظيم حملات التوعية في أوساط المواطنين حول أهمية رفع الإنتاج وكشف مخططات السلطة العميلة الرامية إلى ضرب الإقتصاد الريفي وتضييق الخناق الإقتصادي من حول الثورة والمواطنين في المناطق المحررة.

كما ترجمت الجبهة مهامها عملياً باللقاء مع الحركات الوطنية والثورات الشعبية، سواء في الوطن العربي أو العالم، ولكنها تعرضت لأخطاء عديدة استطاعت تجاوزها بفضل قدرتها على فهم طبيعة العدو، وتخطيطاته، ومبادرتها إلى وضع خطة مضادة تكون نتيجتها الخروج من المآزق، أقوى مما كانت، وأكثر قدرة على مواصلة الكفاح، كما حصل أثناء حركة ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، حيث جرت حركة إنقسامية في المنطقة الشرقية من ظفار، مستهدفة جر البلاد إلى حرب أهلية واسعة، ولكنها ماتت عند تصديها للحركة المذكورة.

ولقد خاضت «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» معارك واسعة مع القوات البريطانية التي كانت تهدف للقضاء على الثورة، وتمكنت من الصمود والمحافظة على المناطق المحررة من إقليم ظفار، وكانت أشد المعارك في «صرفيت» غربي ظفار، وفي «مرباط» حيث تمكنت من احتلال بعض مواقع العدو الحصينة في ٧٢/٧/١٩.

وحاول البريطانيون إبان ذلك «تعريب» القتال الذي رافقه تكثيف التدخل العسكري الإيراني بشكل مكشوف. ولمجابهة هذه الأخطار سعت قيادة «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» لتنظيم الشعب حتى يصبح قادراً على شن النضالات المتعددة والمتنوعة في وجه الأعداء، وكشفت الجماهير، بحسها الثوري، في مختلف مواقع الصدام اليومية مع السلطة، طبيعة العدو ونوعية الأسلحة التي يعتمدها. وتتمثل الأهداف التي سعت إليها «الجبهة الشعبية

لتحرير عمان والخليج العربي» وكل القوى الوطنية في مرحلة مجابهة الأخطار التي عاشها بالنقاط التالية:

آ ـ دحر الغزو الإيراني الذي لا يهدد عمان فقط، وإنما منطقة الخليج العربي كلها، ويهدد السلام في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا.

ب ـ تصفية الوجود العسكري الأجنبي والمتمثل بالقواعد والجيوش الأمريكية والإيرانية والبريطانية في منطقة: البحرين، ومصيرة، وصلالة، ورأس الحد وثمريت، وخروج الأساطيل الإستعمارية من مياه الخليج العربي.

ج ـ الإطاحة بالنظام الرجعي في مسقط.

د ـ إسترداد الحقوق الوطنية في الثروات النفطية والزراعية والتجارية، والعمل على تسخير النفط من أجل تطوير المنطقة التي تعاني من التخلف.

هـ ـ النضال من أجل تحقيق الحريات الديمقراطية، والسماح للجماهير بالتكتل وبناء منظماتها المستقلة للدفاع عن حقوقها أمام تكتل الإحتكاريين.

و ـ النضال من أجل تحويل الخليج العربي إلى بحيرة سلام، حيث تقوم العلاقة بين الدول المختلفة على أساس الإحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ سياسة الضم والإلحاق والتوسع والهيمنة التي كانت تتبعها إيران في ذلك الوقت.

ز ـ النضال من أجل تحويل المحيط الهندي إلى منطقة خالية من القواعد (الأساطيل الأمريكية والبريطانية).

ومنذ اندلاع الثورة، خاضت قوات جيش التحرير الشعبي والميليشيا معارك حامية ودامية مع قوات العدو التي كانت تساندها القوات البريطانية ثم الإيرانية وكان «طريق حمرين» الذي يربط قواعد العدو في سهل صلالة بمراكزه الشمالية وقواعده في عمان الداخل الميدان الرئيسي للمعارك بين الطرفين. وقد أطلق عليه الثوار اسم (الخط الأحمر) لكثرة ما أريق فيه من دماء، حيث استطاعت قوات جيش التحرير والميليشيا أن تطرد قوات العدو من الخط الواقع في ريف المنطقة الوسطى، وتحت السيطرة التامة على «طريق حمرين» وتطهيرها بشكل نهائي مع بداية النصف الثاني من عام ١٩٧٠، بعد أن قام العدو بحملات ضخمة استخدم فيها كافة أسلحته (الدبابات ـ المصفحات الطيران ـ المدفعية الثقيلة) دون جدوى. ومنذ ذلك الوقت لم يعد بإمكانه استخدامهن وأصبحت الطائرات هي الوسيلة الوحيدة للإتصال بمراكزه في الشمال وفي بقية مناطق عمان.

وبعد أن فشل العدو في تحقيق أي نصر في المنطقة الوسطى نقل الحرب إلى المنطقة الغربية، وقد خاضت معه قوات الجبهة معارك عنيفة في شعبوت، اضطر بعدها للإنسحاب، ودمر الطيران البريطاني مدينة رخيوت التي هجرها سكانها إلى الجبال المجاورة. وفي ١٤ شباط (فبراير) ١٩٧١قامت قوات جيش التحرير الشعبي والميليشيا الشعبية بهجوم شامل على معظم قواعد العدو الأساسية في

السهل الساحلي، وفي وقت واحد، شمل القاعدة الجوية البريطانية في صلالة ـ ومركز آنا– قاعدة أم الغوارف للمشاة ـ مكز المسيلة ـ مواقع العدو في مدينة طاقة. وقد تكبد العدو خسائر فادحة في الأرواح والمعدات والمنشآت، وكان بين القتلى ستة ضباط بريطانيين.

وفي بداية شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧١ قام العدو بحملة عسكرية ضخمة على المنطقة الشرقية بقصد إسقاطها. وقد جندت بريطانيا وقوات السلطة إمكانيات ضخمة لهذه الحملة منها استجلاب فرق الكوماندوس البريطانية (الشياطين الحمر) وطائرات «ستزايك ماستر» الحديثة، ومجموعات كبيرة من المرتزقة. ومنذ اليوم الأول لنزولهم، دارت معارك عنيفة ويومية على طول المنطقة الشرقية. والتفتت الجماهير حول قوات جيش التحرير. وبعد شهرين كاملين (تشرين الأول وتشرين الثاني) من المعارك الدامية، دحرت قوات العدو وتقهقرت مهزومة إلى مواقعها الأساسية إثر تكبدها خسائر فادحة في الأرواح والمعدات. وقد اعترفت الصحف البريطانية آنذاك بالهزيمة. وما كان أمام وزارة الدفاع البريطانية إلا إعلان عزل قائد قواتها في السلطنة «غراهام» الذي خطط للحملة ووعد بإنهاء الثورة، واستبدلته «بكريزي» لعله ينجح فيما فشل فيه سلفه.

وبعدما فشلت حملة (تشرين الأول – تشرين الثاني)١٩٧١ قام العدو بحملة أخرى على الممر في بداية ١٩٧٢، بقصد قطع خطوط التموين للجبهة بين المنطقة الغربية وبقية المناطق الداخلية.

ونزلت قواته في العديد من الأماكن الهامة. ونتيجة لوعورة المنطقة وقحطها، وبعد معارك متصلة استمرت أكثر من شهرين لم تستطع أثناءها قوات العدو من تحقيق أهدافها، اضطرت من جديد للإنسحاب، أو البقاء في مراكز بعيدة، معرضة لهجمات القوات الثورية باستمرار.

وفي أواخر نيسان (إبريل) ١٩٧٢ نزلت قوات العدو في شمال صرفيت بالمنطقة مستهدفة قطع خطوط مواصلات الثورة (يطلق الضباط الإنكليز على هذه المنطقة إسم «عنق الزجاجة» نظراً لأهميتها الإستراتيجية). وشنت قوات الجبهة عند ذلك هجمات عنيفة ويومية على هذا الموقع ،ولم يحقق العدو هدفه الأساسي، وإنما ظلت قواته مثبتة في مواقعها.

أما في مركز ثقبيت الواقع في شمال المنطقة الغربية، فقد تواجد العدو هناك منذ قيام الثورة عام ١٩٦٥. وفي أوائل ١٩٧١ بدأ الثوار يشددون من هجماتهم على هذا المركز. وخلال النصف الأول من عام ١٩٧٢ ازدادت شدة هذه الهجمات اليومية (أكثر من ٣ هجمات في اليوم الواحد). وتحت شدة ضربات الثوار اضطر العدو للإنسحاب منه في أيار (مايو) ١٩٧٢.

ويعتبر الهجوم الذي شنته قوات الثورة على مدينة مرباط (مدينة الشهداء) علامة فارقة في حياة الجبهة وقواتها المسلحة. وبالرغم من النتائج السلبية التي نجمت عن هذا الهجوم، إلا أنه برهن عن مدى تماسك قوات جيش التحرير الشعبي والمليشيا الشعبية واستبسالها، في سبيل تحقيق الأهداف الثورية للجبهة مهما بلغت التضحيات. ففي فجر التاسع عشر من تموز(يوليو) ١٩٧٢ شنت

قوات الثورة العاملة في المنطقتين الوسطى والشرقية هجوماً مشتركاً على مدينة مرباط، وطوقت المدينة، واقتحمت معاقل العدو حيث خاضت معه معارك ضارية، وهنا لجأ العدو إلى القوات الجوية، وتم إنزال المظليين خلف الثوار، واشتبكت معهم القوات الإحتياطية. واستمر القتال ١٨ ساعة، وانتهى بانسحاب الثوار بعد خسارة ٢١ قتيلاً و١٢ جريحاً.

وتابعت ثورة ظفار نضالها بعد فشل الهجوم الكبير الذي شنته قواتها على بلدة مرباط شرق ظفار. ولكنها وجدت أن عليها أيضاً أن تحارب الوجود العسكري الإيراني في المنطقة، خاصة بعد وصول حوالي ١٢٠٠جندي إيراني من سلاح المظلات عام ١٩٧٢ لتدريب قوات السلطة، ومواجهة حرب العصابات التي شنها ثوار الجبهة. ولقد اشتركت هذه القوات الإيرانية في العمليات الحربية، ولكنها لم تستطع طوال عامي ١٩٧٢- ١٩٧٣ إلا فتح الطريق بين صلالة ومسقط، والمعروفة عسكرياً باسم «ميدواي» عند بلدة ثمريت. وهي طريق التموين الأساسية لكل المنطقة الجنوبية، والتي ظل الثوار يسيطرون عليها عدة أعوام.

وكانت القوات الإيرانية العاملة في ظفار عام ١٩٧٤ تملك نحو ١٥ طائرة هيلوكبتر من طراز «اوغستابل- ٢٥» مع طياريها ومهندسي الصيانة والضباط التابعين لها الذين بلغ عددهم نحو ٤٠ ضابطاً كما كانت تملك عدة طائرات نقل من طراز «هركوليس- ١٣٠- سي» ولذا كان من الممكن اعتبارها قوات صدمة سريعة الحركة وذات اكتفاء ذاتي. وكانت تمون مباشرة من «بندر

عباس». وتتكفل إيران بمصاريفها ورواتبها وأعبائها لكونهـا جزءاً مـن القـوات المسلحة الإيرانية، وإن تكن نظرياً تحت إمرة قيادة قطاع ظفار وقوات السلطة.

ولقد تعرضت الثورة خلال كفاحها لمصاعب كثيرة، بعضهـا ذاتـي وأكثرهـا خارجي، حتى تقلص عدد الثوار وأصبح مؤخراً لا يزيد عن ٦٠٠ رجل مسلح، مدربين تدريباً حسناً، ومثقفين ثقافة سياسية وعقائديـة جيـدة، تدعمهـم ميليشـيا تضم (٦٠٠-١٠٠٠) رجـل وامرأة، مبنيـة علـى أسـاس قبلـي، وتشـمل كـل منطقة مـن منـاطق الجبـال حيـث يقيـم الثـوار. وليسـت جميـع عنـاصر الميليشـيا مسلحة، ولا يقتصر دورها على المساندة في القتال، بل يتعداه إلى تأدية خدمـات تموينية واستطلاعية.

وتقسم قوات الثورة استراتيجياً إلى ثلاثة أقسام:

آ) القطاع الغربي قرب الحدود مع اليمن الجنوبيـة، حيـث تعمـل فرقـة «بـن غوثـة» وهـي مؤلفـة مـن نحـو ١٢٠ مقـاتلاً. ب) القطـاع الأوسـط في منتصـف الطريق إلى صلالة حيث تعمل كتيبة ٩ حزيران (يونيو) المؤلفة من ثـلاث فـرق: فرقة «سهيل» وفرقة «أحمد طارش» وفرقـة «بـن ظهـير». ج) القطـاع الشـرقي بالقرب من حدود عمان الداخل حيث تعمـل الكتيبـة الغربيـة المؤلفـة مـن أربـع فرق: فرقة «بن دهيم» وفرقة «سيف» والفرقة الشرقية والفرقة الجنوبية. ويبلـغ عدد كل فرقة نحو ٦٠ مقاتلا.

ويملك الثوار أنواعاً مختلفة من الأسلحة منها رشاشات ثقيلة، ومدافع هاون، وأسلحة فردية مختلفة العيارات والمصادر، ومدافع مضادة للدبابات عيار ٧٥ مم، وصواريخ كاتيوشا السوفيتية (١٢٢مم). وأكثر أسلحة الثوار اليوم سوفيتية الصنع، ولكنها لا تأتي مباشرة من الإتحاد السوفيتي، وإنما عن طريق الدول الصديقة. ولا تزال البؤر الثورية الظفارية تقوم ببعض العمليات العسكرية المحدودة رغم اختلال ميزان القوى.

المعاناة اليمنية

كان الضباط الأحرار يتصورون أن مجلس الرئاسة سوف يكون محل ثقة الجميع. وسيتمكن من تكوين قاعدة جماهيرية عريضة للثورة، لذلك ضموا فيه كل القوى المعارضة واليمنيين الأحرار وكافة السياسيين المعادين للنظام السابق والعديد من المهاجرين.

وقد أدرك قادة الثورة بأنهم لم يكونوا قد أعدوا العدة اللازمة للمستقبل مما دفعهم لإقامة علاقة فورية مع عبد الناصر الذي وعدهم قبل الثورة بأن يقدم لهم كل العون اللازم، حيث اعترفت مصر بالثورة في ٢٩ سبتمبر عام ١٩٦٢.

أما السعودية فلم ترتاح لذلك الإنفجار الشعبي، فحولت أراضيها إلى رأس جسر عدائي، حيث كانت تجند فلول المرتزقة اللذين بلغ عددهم حوالي عشرة آلاف مسلح من بقايا النظام السابق.

استطاعوا بهم القيام بهجمات شرسة على أراضي اليمن، إضافة إلى أن العديد من القبائل عارضت النظام الجمهوري منذ البداية ومنهم مثلا قبيلة بكيل التي تمتلك لوحدها عشرة آلاف مسلح ونتيجة لذلك فقد كان من الصعب على حكومة فتية كهذه أن تدافع عن حدودها.

وقد استغلت ذلك بريطانيا فقامت بقصف بعض المناطق الحدودية بهدف تخويف الثورة من جهة، ومن جهة أخرى تخويف القبائل الجنوبية أيضاً.

أما الموقف في عدن فكان مشبعاً بالحماس، فقد حشدت الجماهير كي تقدم دعمها للثورة الشمالية متمنية الخلاص من الإستعمار البريطاني بإقامة الوحدة بين الشطريين.

وفي ٢٨سبتمبر وصل الدعم العسكري لليمن من مصر حيث أرسلت لهم عن طريق الجو بعض من قواتها. ثم وصلت في اليوم التالي إلى ميناء الحديدة أول سفينة عسكرية مزودة بالسلاح الحديث.

وفي ٨ نوفمبر اتفقت الدولتان على عقد اتفاقية دفا ع مشترك.

أصبح بموجبها تواجد الجنود المصريين على أرض اليمن وجوداً شرعياً، حيث بلغ عدد الجنود المصريين في منتصف نوفمبر من نفس العام حوالي ثمانية آلاف جندي مصري. كما قدمت مصر معونات مالية كبيرة.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن تواجد قوات مصرية على أراضي اليمن وتدخلها في كل صغيرة وكبيرة ومشاركتها في الحروب الأهلية بدأت تدور هناك وفرض أشخاص معينين في السلطة.

كل ذلك بدأ يثير حمية البعض ثم في النفوس حسداً وكراهية. ونقاط ضعف لدى القيادة تستغلها قوى المعارضة.

إضافة إلى أن رجال الدين وقبائلهم اللذين أيدوا الثورة في بداياتها بدوأ ينقلبون إلى جانب المعارضة، تحت قيادة القوة الثالثة التي ظهرت للوجود من مشايخ وإقطاعيين وممثلين عنهم. ولم يكن ذلك لأسباب دينية وإنما لأسباب إقتصادية وسياسية محضة كانوا يلهثون خلفها فعندما أخذت السعودية تعرض عليهم الأموال مقابل وقوفهم ضد الثورة. اتبع المصريون نفس الطريقة معهم. فوجد المشايخ أنفسهم أمام ثروة كبيرة، حيث كانوا يقبضون من كلا الفريقين المتنازعين ويعلنون تأيدهم للثورة من جهة ثم تأييدهم للملكية من جهة أخرى.

ثم اضطرت الثورة إلى تقديم بعض التنازلات وذلك بإصدار المادة العاشرة من النظام الجمهوري والتي تنص على إيجاد مجلس دفاع وطني من المشايخ رتبة كل عضو فيه بدرجة وزير، مما جعل المشايخ يستغلون أيضاً هذه المناصب ويتسللون إلى الحكم، مما قوى بدوره نفوذ القوى الإقطاعية في أجهزة الدولة. لأن تلك القوى كانت تنظر للدين من خلال منظورها الرجعي الذي يخدم مصالحها الطبقية.

المعارضة الليبرالية:

عندما قضت الثورة على النظام الإمامي وقوانينه الإقطاعية الجائرة ومخلفاته الرئيسية من طائفية ومذهبية وقبلية. وغدا الجميع سواسية أمام القانون زاد تخوف الليبراليين فارتكبوا موجة كبيرة من المعارضة وبدؤا يطالبون بإخراج القوات المصرية من البلاد والتصالح مع الجيران وهم السعودية وبريطانيا، مما يدل على أن تنظيم الضباط كان يضم إلى جانب الأحرار الحقيقيين. إنتهازيين ونفعيين وقد علق أحد الساسة في حينه على أن في الثورة اتجاهان اجتماعيان وسياسيان متناقضان.

الثورة اليمنية تحت المجهر

عندما نقيم تأثير أي ثورة سلباً أم إيجابياً علينا الإحاطة بالعلاقات الإجتماعية السائدة. ففي بلد مثل اليمن يعيش أغلب أجزائه في علاقات عشائرية وقبلية متخلفة كل منها يضمر الحقد والضغينة للآخر.

إضافة للفقر والإضهاد، فإن ذلك سيدفع بلاشك لإنتفاضات عديدة ليس في المناطق الزراعية والريفية فحسب، بل وفي كل المدن الأخرى.

فقد واجه زعماء الإنقلاب صعوبات جمة جعلتهم غير قادرين على حل تلك المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي واجهتهم وذلك بسبب عدم امتلاكهم لأية خبرات سابقة.

ورغم هذا فإن الدولة الجديدة انتهجت طريق التطور الرأسمالي حيث فتحت الأبواب للسوق العالمية. وأطلقت العنان للبرجوازية المحلية. وتخلصت من الزعماء السياسيين السابقين، ولكنها بالمقابل أحرزت تغيراً كبيراً في إطار النظام السياسي عن طريق تشكيل النظام الجمهوري، وبفعل تأثير الجماهير أخذت القضايا الإجتماعية والتغيرات طريقها إلى أجهزة الإعلام فرفعت شعارات تقدمية في العدالة الإجتماعية وحرية المرأة وتعميم التعليم. ومشاركة العمال والفلاحين في السلطة وغرست في نفوس الشعب ثقافة وطنية تقدمية أسقطت مبادئها من واقع نضالها ضد أعداء الثورة اللذين حاولوا استغلال الدين للمناورة من أجل إضعاف هذا النظام الجديد.

وقد عملت الثورة ومن أجل تعزيز الطابع الشعبي بأن أعلنت تأيدها لنضال الشعب اليمني في الجزء الجنوبي المحتل وكانت صحافتها وإذاعتها في الشمال متنفساً لكافة المشاعر في الجنوب اليمني التي تعبر عن حالة الشعب تحت سيطرة الإستعمار والرجعية. وقد ساعد هذا كثيراً في تهيئة الأجواء المناسبة أمام الجماهير في الجنوب لكي تحطم قيود العبودية المفروضة عليها.

لكن هذا كله لا يعفيها من الأخطاء الكثيرة التي وقعت فيها بسبب انعدام الخبرة السياسية لدى القائمين بها إضافة إلى أن الثورة فقدت طابعها الطبقي الواضح منذ أيامها الأولى. لكونها عبرت عن مصالح البرجوازية الصغيرة في المجتمع. ولم تسعى لأشاعة الحريات الديمقراطية التي كانت ستساهم في تعبئة الجماهير في صفوف المقاومة الشعبية من أجل حماية الجمهورية.

كما أنها لم تسارع كما وعدت بإلغاء المعاهدات المجحفة التي عقدتها السلطة الإمامية والتي كانت تمس استقلالها وسيادة اليمن.

خاصة وأن النشاط التآمري كان يتسلل من خلال هذه الإتفاقيات والمساعدات المشبوهة، كما لم تضع أية ضوابط حقيقية لنشاط الشركات الأجنبية، ولم توسع علاقاتها مع منظومة الدول الاشتراكية، ولم تشجع الرأسمال الوطني بالشكل الفعال.

وقد ساعدت طبيعة البلاد الجبلية وطرقها غير المعبدة على تقييد حركة المواصلات بين مختلف المناطق. وكان ذلك عائقاً أمام ترسيخ المثل الثورية وأدى بالعكس إلى إنعاش الميول المعادية عند القبائل.

ويبدو أن الشعارات التي طرحتها الثورة كانت بعيدة جداً عن أرض الواقع مما شجع على أن يظل تأثير الدين والمذهبية يحتل جزءاً كبيراً في تفكير الناس وسلوكهم. خاصة بعدما ظهر مبدأ المساواة الطائفية في أجهزة الدولة حيث ضم مجلس قيادة الثورة ١١ عضواً من الطائفة اليزيدية و١١ عضواً من الشافعية. وكان إحلال المنطق الطائفي محل المنطق الثوري أول طعنة توجه للجمهورية الوليدة. التي وجدت أصلاً للقضاء على المنطق الأسري والطائفي والعرقي والفئوي.

وكما أن إدخال رؤساء القبائل في مراكز حكومية هامة أوجد بؤرة دائمة الخطر على حياة الثورة واستمرار بقائها. أضف إلى هذا أن الثورة لم تطبق برنامج ديموقراطي شعبي. بل أنها أهملت معظم مطالب الشعب الملحة كالإصلاح الزراعي والصحة والتعليم وغيرها.

اتفاقية الخرطوم

وقد جاءت نتيجة للظروف التالية:

١- عدم استقرار النظام وذلك ناتج عن أخطاء أدت إلى تصدع الصف الجمهوري.

٢- الحساسيات التي خلفتها هذه الأخطاء والتصرفات في صفوف اليمنيين الجمهوريين مما دفع بالمتحدة للتخلص من هذا الوضع بأي شكل.

٣- المساومات الشاملة التي تجري في المنطقة هي التي فتحت قضية إعادة النظر بالنظام الجمهوري والثورة في اليمن من جديد.

٤- اشتراط السعودية إعادة النظر في قضية اليمن لكي تساهم في دفع المبالغ التي أقرت كمعونة لمصر والأردن بعد نكسة حزيران.

بنود الإتفاقية:

انبثقت بنود الإتفاقية عن المشروع السوداني القائل بقيام الحكومة اليمنية الموجودة آنذاك بمهامها حتى موعد إجراء استفتاء على هوية النظام وقد جاء في بنودها:

١- تكوين لجنة ثلاثية تناط بها مهمة معالجة المسألة اليمنية وتتكون من ثلاث دول عربية وهي العراق والمغرب والسودان.

٢- مهمة اللجنة وضع التخطيط الذي يضمن إنسحاب القوات المصرية من اليمن. ووقف المساعدات العسكرية التي تقدمها السعودية لجميع اليمنيين.

٣- على اللجنة أن تبذل مساعيها لتمكين اليمنيين من التحالف والتآلف لتحقيق الإستقرار. وذلك تمشياً مع رغبة أهل البلد الحقيقين وتثبيت حق اليمن في السيادة والإستقلال الكاملين.

٤- على اللجنة أن تستشير الجمهورية العربية المتحدة والسعودية في كافة ما يعترض مساعيها بغية تذليله والتوصل إلى تفاهم ترتضيه الأطراف لكي تزول أسباب هذا النزاع. وتصان الدماء العربية ويدعم الصف العربي.

والواقع أن هذه الإتفاقية قد فتحت أبواباً واسعة للجهات المعادية للنظام الجمهوري لتحقيق أغراضها وفرض سيطرتها على المنطقة من جديد.

ومن الواضح أن استشراء المد الإستعماري بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧ كان السبب الحقيقي لهذا التراجع في صف الثورة العربية.

كما أن انسحاب الجيش المصري قبل أن يتشكل جيش يمني قوي سوف يؤدي بالضرورة إلى حرب أهلية من جديد.

مما أدى إلى ظهور مواقف متباينة بين الأطراف التي تدعم الثورة.

والأطراف التي تقف في صف العداء للنظام الجمهوري.

وقد كان للطرف المعادي من اتفاقية الخرطوم فرصة حاول من خلالها استغلال الظروف بما يضمن له تنفيذ مخططه للقضاء على القوى التقدمية أو الأخطار التي تعترض مصالحه.

إضافة إلى تدعيم الجانب الملكي في حال إخفاق الإتفاقية.

وبالمقابل فقد كان موقف الجمهورية العربية المتحدة، وبعد التضحيات والدعم الذي قدمته للحفاظ على النظام الجمهوري، حيث بدأت تضع اليمن في أهتماماتها التي تعتبر همها الأكبر.

مواقف الأطراف اليمنية:

فقد أثار البعض عاصفة حولها واعتبرها تدخلاً في الشؤون اليمنية الداخلية، والبعض الآخر اعتبرها بدية مرحلة جديدة لصالح الثورة.

وقد حاولت الأسرة الملكية والموالين لها الإستفادة من الظروف الراهنة ومن دعم بعض الدول المجاورة، وخاصة في حال تعثر اتفاقية الخرطوم لإعادة نفوذهم عن طريق التركيز على الأمير محمد بن الحسين كوجه مقبول وبديل للإمام البدر، كما قاموا بدفع الأموال لتفرقة الصف الجمهوري مستغلين أية تصدعات داخلية فية للخروج بنتيجة مرضية لهم في الإستفتاء إذا حصل.

وفي تلك المرحلة طلب المشايخ الجمهوريين عودة جميع الجمهوريين وتشكيل حكومة جديدة والإفراج عن الجميع. وعودة الضباط إلى الجيش برتبهم. ولقي

هذا الطلب موافقة من الحكومة العسكرية. إلا أنها اعترضت على عودة بعض الضباط، وكان فريق من العائدين يرى ضرورة التمسك بالنظام الجمهوري حتى أثناء اجتماع المصالحة، وفريق آخر بإمكانية القبول بدولة يمينة يمكن تطوير مضمونها باتجاه الجمهورية. ولذلك ازداد نفوذ المعارضة بعودة المحتجزين والمعتقلين وضعفت الحكومة العسكرية بانسحاب الجيش المصري وأبدت استعدادها لقبول أي حل ينجم عن سياسة المؤتمرات لصالح النظام الجديد.

لكن تطورات سريعة أدت لحدوث تغييرات كبيرة أطاحت بالحكومة العسكرية في ١٩٦٧/١١/٥. وشكلت على الفور حكومة جديدة برئاسة محسن العيني ثم تلتها حكومة أخرى برئاسة العمري.

وقد واجهت الحكومتان ضغوطاً كثيرة لقبول وساطة اللجنة الثلاثية.

لكن هذه الضغوطات جميعها قوبلت بالرفض، فماذا كانت النتيجة؟.

حرب السبعين يوماً

بسبب رفض الحكومتان للوساطة الثلاثية خاضت قوى الثورة الوطنية حرباً ضروساً استمرت سبعين يوماً حيث حوصرت خلالها مدينة صنعاء وقصفت طيلة شهر كانون الأول وكانون الثاني واستطاعت قوى الجمهورية على الرغم من ضعف قدرتها العسكرية بعد انسحاب الجيش المصري وشدة الهجوم الملكي الساحق على صنعاء. ومن مناطق جبلية تحيط بها مسافات أقلها ٨ كم وأبعدها ٤٠ كم.

استبسلت في الدفاع عن المدينة وعن النظام. وكان للمساعدات التي قدمتها بعض الدول العربية التي تدعم النظام الجمهوري الأثر الفعال والحاسم في الحيلولة دون سقوط المدينة صنعاء.

وتسارعت الأحداث مجدداً. فقد عادت الدول الداعمة للنظام الجمهوري لتقديم دعمها. وعادت الأطراف المعادية لوضع كل ثقلها لكسب المعركة لصالح الملكية، وخلق جو من الخلافات القبلية والطائفية. مما أدى إلى ظهور انقسامات داخل القوات المسلحة أدت إلى تشكيل مجلس جمهوري بدلاً من رئيس الجمهورية وذلك تحقيقاً لمبدأ الحكم الجماعي وتألف من أربعة أعضاء وهم:

القاضي عبد الرحمن الإرياني

الفريق حسن العمري

السيد أحمد محمد نعمان

السيد محمد علي عثمان

وقد تم الإتفاق على أن تكون الرئاسة دورية بين الشخصيات الأربع حيث يترأس الدورة الأولى عبد الرحمن الإرياني، الذي كان حينها يناهز الستين عاماً. وهو ذو تاريخ سياسي حافل. حيث سبق له أن سجن في حفه من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٣وحكم عليه بالإعدام بسبب تأييده لإنقلاب ١٩٤٨. وبقي في السلطة

من عـام ١٩٦٧ حتى عـام ١٩٧٤ لأن مجلسـي الشـورى كانـا يصوتـان علـى استمرار رئاسته في نهاية كل دورة.

ثم أبعد عن السلطة بـانقلاب أبيـض عـام ١٩٧٤ بعدمـا قـال الإنقلابـين أن الأوضاع تردت في عصره حيث تولى السلطة بعده إبراهيم الحمدي حتى اغتيـل عام ١٩٧٧ قبل توجهه بيوم واحد إلى عدن لبحث مشروع الوحدة.

بعده تولى السلطة أحمد الغشمي وبقي في الحكم ثمانية أشهر فقط حيـث قتـل بانفجار طرد كان يحمله إليه مبعوث اليمن الديمقراطية بزعامة سالم ربيع علي.

حيث تولى السلطة بعده علي عبد الله الصالح.

المعاناة السياسية في عدن

عندمـا سمحـت بريطانيـا بتأسـيس أحـزاب سياسـية في عـدن متظـاهرة بأنهـا تريـد نقـل الحيـاة البرلمانيـة الـتي تعيشـها في لنـدن إلى مسـتعمراتها. كـانت ترمـي مـن وراء ذلـك إلى إلهـاء الشـعب اليمـني في قضايـا هامشـية تدفـع بـه إلى تنـاحر داخلـي وتنسـيه بالتـالي قضيتـه الأساسـية وهـي الإسـتقلال.

خاصـة وأنهـا قـامت بتجربـة مسـبقة وناجحـة في هـذا المجـال عندمـا أججت نار الفتنـة بين القبـائل ممـا مكنهـا مـن كسـب المزيـد مـن الهيمنـة علـى كافـة الأطـراف.

ومع أواخر الخمسينات وبداية الستينات أخذت الحياة الحزبية بالظهور، حيث ظهرت عدة أحزاب سياسية متباينة. وكانت جميعها أحزاباً وطنية ما عدا واحدة منها وهي «الجمعية العدنية» لكونها الوحيدة التي سمحت للأجانب بالإنطواء بين صفوفها.

وبغض النظر عن كافة السلبيات التي مارستها الأحزاب إلا أنها ساهمت بشكل أو بآخر بنشر الوعي بين فئات الشعب بحيث غدا المواطن العادي ينتقد الأوضاع بطريقة علنية وإن كانت ساذجة.

كما تصاعدت روح المقاومة الوطنية ضد الإستعمار البريطاني بحيث أن تلك المرحلة الإنتقالية كانت تمهيداً لظهور عمل وطني تحرري جاد.

إضافة إلى أن المواطنين باتوا قادرين على التميز بين التنظيمات التي تخدم مصالحهم الحقيقية. وبين تلك التي تخدم أهداف الإستعمار البريطاني.

ومثال ذلك «الجمعية الإسلامية» التي برزت للوجود في أواخر الأربعينات تحت شعار توحيد المسلمين اليمنيين.

فقد كان شعارها مشرفاً لو أنها زادت عليه شعار مقاومة الإستعمار مثلاً.

ثم تلاها في الظهور «الجمعية العدنية». وكانت تطالب بتطبيق مشروع إتحاد إمارات الجنوب العربي. علماً بأن هذا المشروع يفصل عدن عن المحميات والإمارات الموجودة في شبه الجزيرة العربية. من أجل إعطائها حكماً ذاتياً.

وقد أثار هذا الطرح استياء العمال والفلاحين والحرفين إضافة إلى استياء السلاطين والأمراء والمشايخ. فقد لاحظوا جميعاً بأن هذه الطروحات لا تمثل أمانيهم وطموحاتهم بقدر ما تمثل المصالح الأجنبية. وقد أدى هذا بدوره أيضاً إلى وجود تيار متميز في صفوف الحزب يرفض التعصب للعدنية ويطالب باتحاد الجنوب العربي بجميع إماراته بما فيها عدن. وهو «الحزب الوطني الإتحادي» الذي تأسس في النصف الثاني من الخمسينات مستفيداً من الشعارات المصرية لثورة يوليو التي كانت تؤجج المشاعر الوطنية ضد الإنفصالية. على عكس الجمعية العدنية التي كانت بالأصل رجعية لأنها أرادت الإرتداد عن مبادئ التوحيد التي نادت بها الجمعية الإسلامية أساساً.

ثم تلاهم في الظهور «حزب رابطة أبناء الجنوب»

وهو الحزب الوحيد الذي استطاع توسيع نشاطه ليشمل عدن الولايات المتحدة حضرموت ولحج والعوالق. لأن مطالبه أساساً كانت وحدة الجنوب العربي في مواجهة الجمعية العدنية وهزالة الجمعية الإسلامية وجمودها. كما أنه كان أول تنظيم يطرح شعارات معادية

للإستعمار البريطاني. حيث رفع شعار النضال الجماهيري عام ١٩٥٤ مما وسع بقاعدته الإجتماعية ودعا إلى المظاهرات ضد الاستعمار البريطاني فزاد من قاعدته الشعبية والسياسية حيث تصور الجميع أنه يمثل مصالحهم.

ولكن ذلك كله لم يكن كافياً لإخفاء طابعه الطبقي. فقد كان في حقيقة الأمر يعبر عن طموحات الإقطاعيين في البحث عن مكانة إقتصادية وسياسية في مستعمرة عدن. وقد أدى إلى تراجع الحزب عن أفكاره وافتضاح أمره عندما دعى إلى قيام إتحاد الجنوب العربي في كيان منفصل عن اليمن الشمالي تحت شعار القومية العربية.

وكان بالأصل قد أورد بدستوره عام ٩٥١ بأن الجنوب العربي وحدة طبيعة سياسية واقتصادية لا تقبل التجزئة ولا التقسم وإنه أي الجنوب هو المجال الحيوي والضروري لجميع أبناء الجنوب دون استثناء.

ولكن ذلك لا يعني أن الحزب لم يترك صفحات بيضاء في تاريخه فقد كان أول حزب ينادي بإنهاء الفروق والحواجز التي تمارس ضد الفقراء القادمين من مختلف النواحي في شمال اليمن وجنوبه.

كما أنه طالب بضرورة الحد من الهجرة الأجنبية إلى عدن. وطالب بتدريس اللغة العربية داخل المدارس وخارجها، بمعنى أنه كان أحد البذور الوطنية التي أعطت ثمارها فيما بعد على مستوى الوطن اليمني.

وكان الحزب شريحة واسعة من مختلف الفئات الإجتماعية المعبرة عن مصالح الطبقات المتباينة في المجتمع.

ثم تكشفت حقيقة جديدة عندما أعلن الحزب الكفاح المسلح.

وطبعاً ليس ضد الإستعمار البريطاني. بل بدعم من الإستعمار البريطاني، ضد السلاطين مما جعل العناصر الوطنية فيه تعري سياسته تماماً حيث انسلخ عدد كبير من عناصره وعملوا على إنشاء «الجبهة الوطنية المتحدة».

وكانت أفكارها وأهدافها المعلنة معاداة الإستعمار البريطاني والدعوة إلى توحيد شطري اليمن بعد القضاء على الإستعمار في الجنوب ونظام الإمام في الشمال

وقد تمكنت تلك الجبهة من تنظيم الحركة العمالية اليمنية كقوة قائدة لحركة الجماهير في عدن، مما ساعد على تشكيل نقابات الطيران والمعلمين وأمانة الميناء وغيرها.

وشكلت هذه النقابات في مجموعها المؤتمر العمالي عام ١٩٥٦ ثم أخذت تفقد بريقها الوطني بسبب إجراءات القمع التي اتبعتها معها بريطانيا، إضافة إلى أن المؤتمر العمالي التي ساعدت على تأسيسه أخذ منها جماهيرها بسبب كونه كما يبدو أكثر ترابطاً. ولكن الجبهة وبرغم عمرها القصير نسبياً تبقى مؤشراً من مؤشرات الوعي الوحدوي الذي

كانت تجسده الطبقة العاملة، كما أنها كانت إحدى المحاولات المبكرة لتجميع القوى الوطنية في حركة وطنية موحدة.

وبشعارات تحررية وحدوية. بل أنها كانت ومضة من ومضات الكفاح الطبقي لمصلحة الكادحين.

وبعدها أخذت الطبقات الشعبية تبحث عن موقف سياسي ناضج يترجم أهدافها وتطلعاتها مما أخاف القوى الرجعية التي حاولت تدارك الأمور قبل أن يفلت الزمام من يدها وتظهر على السطح قوى سياسية أخرى فقامت باستباق الأحداث وجذب الناس إلى صفوفها عن طريق تأسيسها لـ «حزب الأمة».. وحزب الشعب.

الذي انتحل لنفسه مختلف المبادئ الديمقراطية والاشتراكية عن طريق طرح شعارات وطنية براقة ولكنها عملياً مفرغة من محتواها الثوري كالتحرير الوطني أو العدالة الإجتماعية.

وكان واضحاً منذ البداية أن هدف الحزب تشويه المبادئ التي ادعاها لنفسه وذلك بتدجين الطبقة العاملة والسيطرة عليها مستفيداً بالشعارات المطروحة في كل التطورات الجارية على الساحة العربية والدولية.

لذلك كانت شعاراته مزيجاً من مختلف الفلسفات السياسية في تلك المرحلة كالأفكار الناصرية والبعثية وأفكار القوميين العرب.

إضافة للنعوت الديماغوجية لمفهوم الحريات والمجتمعات التالية التي كانت تكشف حقيقة تقارب حزب الأمة من اتحاد النقابات البريطانية. وحزب العمال البريطاني.

إضافة إلى أن الأطروحة الإقتصادية التي طرحها لم تتضمن أية معالجة للملامح الطبقية التي يتوجب توفرها في الدولة. بدليل أنه ليس هناك أي تأثير من الحزب على الفقراء والعمال. ولم يكن بإمكان الحزب توجيه الحركة العمالية.

وبالرغم من الفرصة السانحة للحزب لاستغلال ثورة سبتمبر في الشمال والقواعد الثورية اليمنية، والمصرية لديه فأنه انتهج بدل ذلك سياسة مرنة مع بريطانيا فأعطى بذلك الفرصة لأعدائه لمهاجمته واتهامه بمعارضة الكفاح المسلح ضد العنف الإستعماري. والمعروف أن بريطانيا كانت تراهن منذ بداية الستينات على نجاح عبد الله الأصنج وحزب الشعب الإشتراكي لتنفيذ مخططاتها في المنطقة بطريقة سلمية كمحاولة منها لإجهاض أي عمل مسلح.

ومن جهة أخرى فإن أحداً لا ينسى موقف الحزب من الثورة المسلحة عام ١٩٦٣ عندما نعتها بقوله «إنها ثورة الدراويش العرب» بقصد التقليل من شأنها.

كما أن أحداً لن ينسى أيضاً طريقة توجيهه العمالي الخاطئة من خلال شعاراته التي تقول: أن المهمة الأولى هي النضال ضد ضم عدن إلى الإتحاد الفيدرالي للجنوب. وكذلك مطالبته بإعطاء عدن حق تقرير المصير. خاصة وأن هذه الشعارات كانت تطرح في وقت كانت فيه ثورات مسلحة فردية في كل من حضرموت ويانع والساحل والعوالق العليا.

ومن حسن الحظ أن تلك الظروف أتاحت الفرصة لبروز أحزاب وطنية جديدة على الساحة مثل اتحاد الشعب الديمقراطي وحزب البعث العربي الإشتراكي وحركة القوميين العرب. وكانت هذه الأحزاب جميعها تبحث عن وسائل لتحرير الشعب من الإستعمار البريطاني. إضافة للعديد من الطروحات المشتركة بينها مثل طرد الإستعمار وتأسيس نظام وطني تقدمي تسوده العدالة الإجتماعية.

ولكن اختلافها في الأساليب. ومن ثم تحول الخلاف إلى عداء فيما بينها لم يوقف أي منها عن متابعة النضال.

الحرب العربية ـ الإسرائيلية الثالثة
(١٩٦٧)

خرجت مصر من حرب ١٩٥٦ منتصرة سياسياً، وتمثل انتصارها في اضطرار بريطانيا وفرنسا إلى الإنسحاب من بورسعيد دون أن يحققا غرضهما الرئيسي من الحرب وهو إلغاء تأميم قناة السويس، واضطرار إسرائيل إلى الإنسحاب من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة دون أن تحقق أي نتيجة سياسية من وراء عدوانها باستثناء ضمان الولايات المتحدة لها حرية الملاحة في خليج العقبة، عن طريق وجود قوات الطوارئ الدولية في «شرم الشيخ» و«رأس نصراني» عند مضائق تيران بعد انسحاب القوات الإسرائيلية منها في العام ١٩٥٧.

وكانت هذه هي المرة الأولى التي لا تحقق فيها الحرب نتيجة حاسمة للطرف المنتصر عسكرياً.

ويرجع ذلك إلى وجود ظرف دولي جديد متمثل في توازن القوى بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، أصبح من الممكن له أن يؤثر في نتائج الحروب المحلية التي تخوضها دول صغرى يعتدى عليها من دول أقوى منها، متى استمرت إرادة الصمود السياسي لدى الدولة الصغرى المعتدى عليها رغم خسارتها للجولة العسكرية. واستطاعت القيادة السياسية المصرية، ممثلة في زعامة الرئيس

جمال عبد الناصر، أن توظف هذه النتيجة السياسية الباهرة في خدمة أهدافها القومية التحررية في المنطقة العربية بصفة خاصة وفي العالم الثالث بصفة عامة. وبهذا أصبحت نتائج حرب السويس عام ١٩٥٦ نقطة تحول كبرى في نضال الشعوب ضد السيطرة الإستعمارية.

العوامل غير مباشرة للحرب: كانت ابرز النتائج غير المباشرة لحرب ١٩٥٦ في المنطقة العربية تصاعد المد الثوري الوطني ضد الإمبريالية الذي صاحبه تزايد في الشعور القومي العربي، وأدى ذلك إلى قيام الوحدة المصرية – السورية (١٩٥٨)، ونجاح ثورة العراق في تموز (يوليو) ١٩٥٨، وانتصار الثورة الجزائرية (١٩٦٢)، والثورة في اليمن في العام نفسه، ومن ثم احتدمت التناقضات بين حركة التحرر الوطني العربي، التي كانت مصر تمثل قيادتها الفكرية، وبين الإمبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة، بالإضافة إلى إسرائيل التي أصبحت تشعر بتزايد الخطر على جوهر كيانها وأطماعها الصهيونية التوسعية إزاء تنامي قوة حركة التحرر الوطني العربي.

وفي الوقت نفسه كانت القوة العسكرية المصرية والسورية تتزايد كمياً ونوعياً، ففي العام ١٩٦٠ تقريباً كان قد تم إعادة تسليح وتنظيم وتدريب الجيش المصري وفقاً للنمط السوفيتي، وأثبت في تشكيله الجديد كفاءة واضحة حين تحركت منه قوة مؤلفة من فرقتي مشاة وفرقة مدرعة خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٦٠ إلى سيناء لدعم سوريا (التي كانت وقتئذ جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة) أثناء معركة «التوافيق» الواقعة قرب بحيرة «طبريا».

وكان لا بد لإسرائيل أن تسعى بسرعة لضرب هذه القوة العسكرية العربية والتي باتت تهدد قوتها العسكرية، خاصة وأن الشعب الفلسطيني بدأ يمارس دوره النضالي منذ بداية عام ١٩٦٥ من خلال منظماته الثورية، وممارسة دوره السياسي من خلال منظمة التحرير التي تشكلت في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤، وبدأت في تنظيم جيش التحرير الفلسطيني.

وبقدر ما كانت هذه القوة العسكرية والسياسية العربية تثير قلق إسرائيل، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية منزعجة للغاية من الوجود العسكري والسياسي المصري في اليمن الذي بدا مهدداً لمصالحها البترولية والإستراتيجية في المنطقة، وكذلك من التطورات السياسية والإجتماعية والإقتصادية داخل مصر التي بدأت تتخذ مساراً غير رأسمالي منذ عام ١٩٦١، والتي صاحبها توثيق العلاقات مع الإتحاد السوفيتي والكتلة الإشتراكية بصفة عامة في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية، ولما فشلت الجهود الأمريكية المبذولة من أجل إجبار النظام المصري على التخلي عن سياسته العربية الداخلية عن طريق الضغوط الإقتصادية «قطع المعونات والقمح... الخ...» والإستنزاف العسكري غير المباشر في اليمن، قررت الولايات المتحدة في بداية ١٩٦٧ «ضرورة إسقاط عبد الناصر في مصر وعزل مصر عن بقية العالم العربي» كما قال الدبلوماسي الأمريكي «دافيد نيس» الذي كان يعمل وقتئذ في السفارة الأمريكية في القاهرة، وذلك في محاضرة له ألقاها بجامعة «كولورادو» في نيسان (إبريل) ١٩٦٨ بعد أن استقال من وظيفته احتجاجاً على السياسة الأمريكية المذكورة. ولهذا قامت أجهزة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بدراسة خطة الهجوم

الإسرائيلي المعدة من قبل بخطوطها العامة، واختبرتها في العقل الإلكتروني «الكومبيوتر» على ضوء تقديرات ميزان القوى وتقارير القدرات القتالية الفعلية، وذلك خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧.

وهكذا تلاقت مصلحة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في اجتذاب مصر إلى حرب مدبرة يتم فيها تدمير جيشها وإسقاط نظامها السياسي، ومن ثم تحطيم الجيش السوري أيضاً والإستيلاء على الجولان واحتلال الضفة الغربية لنهر الأردن التي تشكل نتوءاً داخل الأرض المحتلة في فلسطين منذ العام ١٩٤٨. وبدأ التخطيط الدقيق لأستدراج مصر إلى هذه الحرب في توقيت لا يناسبها، خاصة وأن قواتها كانت منشغلة بحرب اليمن. وكانت بداية تنفيذ المخطط الإسرائيلي- الأمريكي في أوائل نيسان (إبريل) ١٩٦٧، حين بدأت إسرائيل سلسة من الإنتهاكات لاتفاقية الهدنة مع سوريا، وذلك بتوسيع المناطق الزراعية التابعة لها في المنطقة المنزوعة السلاح شرقي بحيرة طبريا، على حساب الأراضي التي يملكها المزارعون السوريون. وأدى الرد السوري في ٧ نيسان (إبريل) على هذا الإنتهاك المتعمد إلى نشوب قتال بالمدفعية والطيران أسفر عن إسقاط ٦ طائرات ميغ ٢١ سورية بدأت أثر ذلك سلسلة من التهديدات الإسرائيلية لسوريا. وتمت في الوقت نفسه بعض التحركات العسكرية قرب الحدود السورية توحي بأن هناك حشوداً ضخمة، مع إنكار وجود مثل هذه الحشود لمراقبي الهدنة التابعين للأمم المتحدة.

ولما كانت مصر تربطها بسوريا معاهدة دفاع مشترك، عقدت في ١٩٦٦/١١/٤، فقد كان من الطبيعي أن تتضامن مصر مع سوريا في مواجهة التهديدات الإسرائيلية الصريحة لها بالحرب، والتي جسدتها معركة ١٩٦٧/٤/٧ الجوية، خاصة وأن إسرائيل تعمدت استفزاز قيادتها السياسية في صميم شعورها بمسؤوليتها القومية عندما كررت التهديدات العسكرية لسوريا، وأوضحت أن مصر لن تستطيع التدخل لصالح سوريا لأنها ضعيفة نتيجة تورطها في اليمن. كما تلقت القيادة السياسية المصرية يوم ١٣ أيار (مايو) معلومات من الإتحاد السوفييتي تفيد بوجود حشود إسرائيلية قوية عند الحدود السورية قدرت بنحو ١١- ١٣ لواء، ولذلك أعلنت حالة الإستعداد القصوى داخل القوات المسلحة في الساعة ١٤,٣٠ من بعد ظهر يوم ١٤ أيار (مايو)، وبدأت عملية تحريك واسعة النطاق لقوات القيادة الشرقية المتواجدة في منطقة القناة نحو سيناء وكذلك قوات الإحتياطي الإستراتيجي قرب القاهرة، التي تعمدت أن تكون تحركاتها بصورة بالغة العلنية كإعلان مصر بأنها ستخوض الحرب إذا ما نفذت إسرائيل تهديداتها ضد سوريا. وهكذا بدأ استدارج مصر وسوريا إلى حرب ١٩٦٧، التي كانت القيادة العسكرية الإسرائيلية تستعد لها بجدية كاملة منذ اضطرارها إلى سحب قواتها من سيناء وقطاع غزة في العام ١٩٥٧ دون أن تحقق أي هدف سياسي جوهري من وراء مغامراتها العسكرية المشتركة مع بريطانيا وفرنسا. وهكذا كان تصرف إسرائيل في خطوطه العريضة مخططاً ومدرساً، على حين كانت تصرفات مصر وسوريا، في جوهرها، مجرد ردود أفعال غير مدروسة أو مخطط لها بدقة. وإن كانت نابعة من موقف قومي مبدئي.

الأحداث السابقة للحرب:


الفريق محمد فوزي

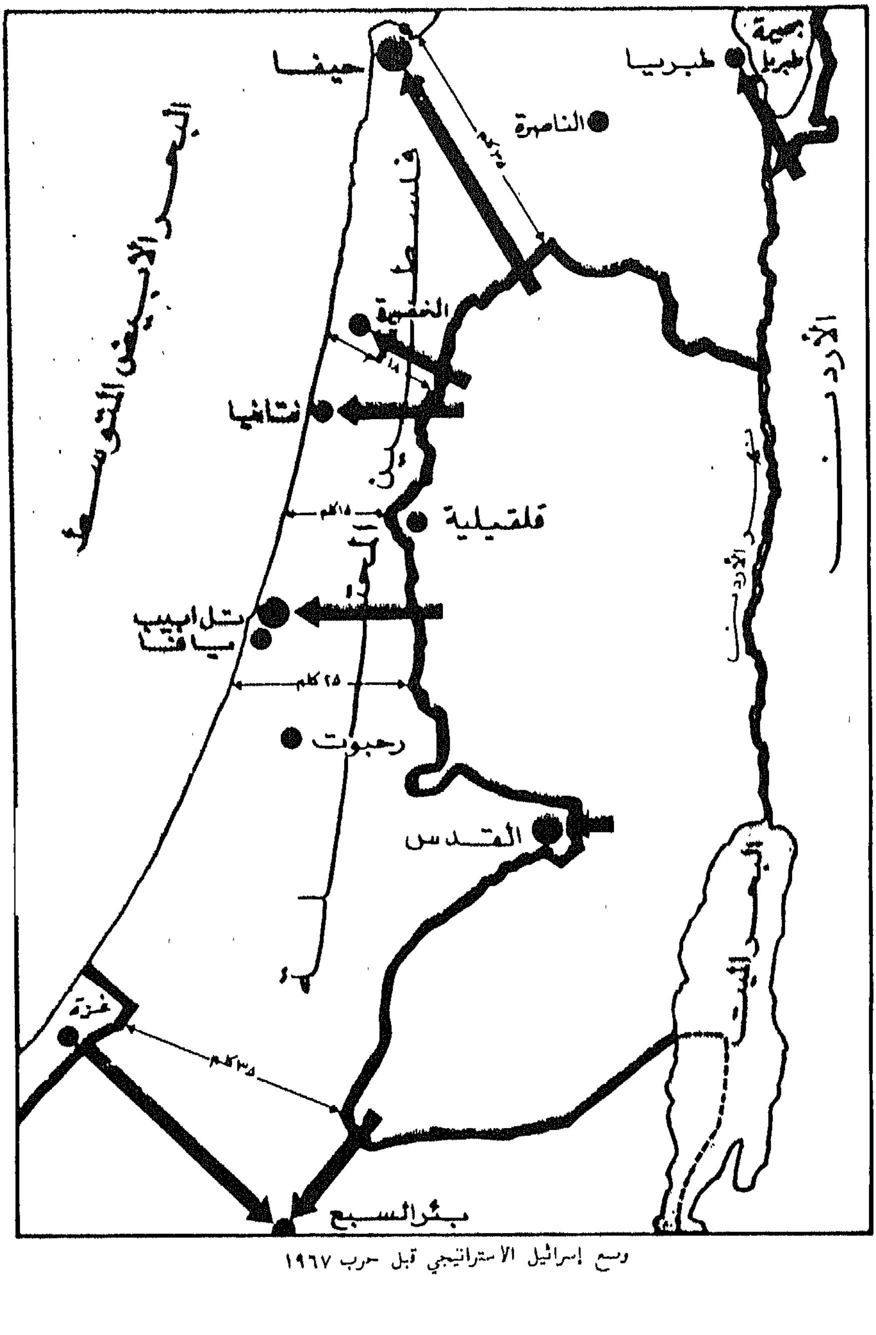
بدأت القيادة العسكرية المصرية تحرك قواتها الرئيسية عبر شوارع القاهرة يوم ١٩٦٧/٥/١٥، عقب عودة الفريق محمد فوزي رئيس الأركان من زيارته السريعة إلى دمشق في اليوم السابق لتنسيق الخطط والمواقف العسكرية مع القيادة السورية. وفي يوم ٥/١٦ أرسلت القيادة السياسية المصرية رسالة إلى الجنرال «ريكي» قائد قوات الطوارئ الدولية (وكانت تضم وقتئذ ٩٧٨ جندياً هندياً و٨٠٠ كندياً و٨٥٠ يوغسلافياً و٥٢٨ سويدياً و٤٣٢ برازيلياً و٧٢ نرويجياً و٣ دنماركيين) تطلب منه فيها تجميع قواته في قطاع غزة وإخلاء مواقعه في «الكونتلا» و«الصبحة» و«شرم الشيخ» لتتجنب وقوع خسائر بها إذا ما نشب القتال. ورفض «ريكي» الإستجابة لهذا الطلب نظراً لانه يتلقى أوامره من السكرتير العام للأمم المتحدة. وفي الليلة نفسها دفعت إسرائيل بقوة مؤلفة من وحدة دبابات و٣ كتائب مشاة ميكانيكية إلى مقابل قطاع غزة إثر إذاعة نبأ الرسالة المصرية. وفي ٥/١٨ أرسل «يوثانت» سكرتير الأمم المتحدة، إلى إسرائيل يسألها إذا كانت تقبل بوجود قوات الطوارئ الدولية على الجانب الذي تسطير عليه من الحدود، إلا أنها رفضت اقتراحه هذا. واثر ذلك أمر «يوثانت» الجنرال «ريكي» بتجميع قواته في قطاع غزة. وفي يوم ٥/١٩

انسحبت قوات الطوارئ الدولية من «رأس نصراني» إلى «شرم الشيخ» حيث بقيت هناك حتى يوم ٥/٢٣ ثم انسحبت نهائياً من المنطقة.

وفي يوم ٥/١٩ أيضاً وصلت إلى «شرم الشيخ» وحدة من المظليين المصريين لتحل محل القوات الدولية. وفي يوم ٥/٢٠ زار المشير عبد الحكيم عامر شبه جزيرة سيناء وتفقد المراكز السابقة لقوات الطوارئ على الحدود. وفي اليوم نفسه تمت المرحلة الأولى من التعبئة العامة في إسرائيل، وشرعت القيادة المصرية في استدعاء قوات الإحتياطي. وفي يوم ٥/٢١ قدر عدد القوات المصرية في سيناء بنحو ٨٠ ألف جندي مقابل ٣٠ ألف جندي إسرائيلي في صحراء النقب والمنطقة المواجهة لقطاع غزة.

وفي ٥/٢٣ أعلن الرئيس «جمال عبد الناصر» إغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية. وفي ٥/٢٤ وصلت إلى مصر وحدات عسكرية كويتية وجزائرية وسودانية، وأعلنت أنها استكملت تعبئة قواتها وأن قوات سعودية ستصل إليها لدعمها.

وفي اليوم نفسه وصل «يوثانت» إلى القاهرة وأجرى مباحثات مع الرئيس عبد الناصر لتخفيف حدة التوتر في المنطقة، وقد أخبره انه لن يكون البادئ بالحرب وأن على إسرائيل أن تنفذ شروط اتفاقية الهدنة المعقودة في العام ١٩٤٩ وتخلي المناطق المنزوعة السلاح المتفق عليها وفقاً لهذه الإتفاقية مثل «العوجة»، وأن تنفذ القرارات الدولية المتعلقة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وأعلن رئيس وزراء إسرائيل «ليفي اشكول» في اليوم نفسه أن إغلاق المضائق



وضع إسرائيل الاستراتيجي قبل حرب ١٩٦٧

يعتبر عملاً عدوانياً ضد إسرائيل. وفي ٥/٢٦ اجتمع وزير الخارجية الإسرائيلي «آبا ايبان» بالرئيس الأمريكي «جونسون» الذي أرسل في اليوم نفسه رسالة إلى الرئيس «عبد الناصر» يطلب منه فيها عدم البدء بالقتال وضبط النفس حتى لا تعرقل مساعي الولايات المتحدة لتحقيق السلام في المنطقة، كما أرسل في الوقت نفسه رسالة إلى الإتحاد السوفييتي يعرض عليه فيها الإشتراك مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في تشكيل قوة بحرية مشتركة لرفع الحصار عن مضائق تيران. ولكن الإتحاد السوفييتي رفض هذا العرض وأرسل «كوسيغين»، رئيس الوزراء السوفييتي، برقية إلى الرئيس عبد الناصر يحذره فيها من نوايا الولايات المتحدة المذكورة.

وفي اليوم نفسه سافر وزير الحربية المصري «شمس بدران» إلى موسكو لإجراء محادثات حول الموقف في المنطقة، وطلب أسلحة ومعدات جديدة، وغادر «يوثانت» القاهرة دون التوصل إلى أمر محدد بشأن الأزمة. وفي يوم ٥/٢٦ أبلغ السفير السوفييتي في القاهرة الرئيس «عبد الناصر» رسالة من القادة السوفييت يطلبون فيها منه ألا يبدأ عمليات حربية ضد إسرائيل، كما أرسلوا رسالة إلى «ليفي إشكول» في إسرائيل بنفس المعنى. والواقع أن الرئيس عبد الناصر كان مستقراً على قرار عدم بدء الحرب بحكم انه كان يعتقد أن إظهار نوايا مصر الجدية بالتدخل العسكري ضد إسرائيل في حالة عدوانها على سوريا كفيل بردعها، كما أنه قصد من وراء تحركه العسكري في سيناء إنهاء آخر أثر من أثار حرب ١٩٥٦، وهو استعادة سيطرة مصر الكاملة على مضائق تيران وعلى المنطقة المنزوعة السلاح على طول الحدود الفلسطينية البالغ عرضها

نحو ١٠ كلم. وقد أكد ليوثانت، في يوم ٥/٢٤، انه لن يبدأ حرباً ضد إسرائيل.

وكانت الإستراتيجية المصرية (والسورية أيضا) في مواجهة إسرائيل استراتيجية دفاعية في الأساس، استمراراً لما كان متبعاً بالفعل. منذ انتهاء حرب ١٩٤٨ من قبل دول المواجهة العربية كلها. من حيث محاولة تجميد الأمر الواقع الإسرائيلي والحيلولة دون مزيد من التوسعات الإقليمية له، نظراً لأن الظروف الدولية وأوضاع موازين القوى العسكرية المحلية لم تكن تسمح للدول العربية بغير ذلك.

والواقع أن مصر قررت تلقي الضربة الأولى وامتصاصها والإنتقال بعد ذلك إلى الهجوم لتحقيق مكاسب محدودة، يتمثل في احتلال المناطق التي استولت عليها إسرائيل بعد هدنة ١٩٤٧. ولقد انعكست هذه الإستراتيجية على توزيع القوات المصرية في سيناء عشية بدء القتال.

وفي ٥/٣٠ طار الملك «حسين» إلى القاهرة ووقع مع الرئيس «عبد الناصر» معاهدة دفاع مشترك

ووضع قواته المسلحة تحت قيادة الفريق «عبد المنعم رياض» الذي وصل إلى عمان بعد ذلك يوم ٦/١ لتولي مهام قيادته الجديدة، والتي كان من المفروض أن تلحق بها القوات العراقية التي ستصل إلى الأردن، وفي اليوم نفسه قبل «ليفي اشكول» ضغوط المؤسسة العسكرية

الإسرائيلية عليه وعين الجنرال «موشي ديان» وزيراً للدفاع، وكان هذا نذيراً واضحاً بقرب بدء الحرب من جانب إسرائيل. ولذلك عقد الرئيس «عبد الناصر» اجتماعاً موسعاً مع كبار القادة العسكريين يوم ٦/٢ وقال فيه إن احتمال الحرب أصبح مؤكداً بنسبة ١٠٠٪ وأنه يتوقع هجوماً جوياً إسرائيلياً مفاجئاً على القواعد الجوية، كما فعل السلاح الجوي البريطاني عام ١٩٥٦، وقال أن ذلك الهجوم قد يقع يوم ٤ أو ٥ حزيران (يونيو) على الأكثر إلا أن الفريق أول «محمد صدقي محمود» قائد السلاح الجوي المصري، الذي كان حاضراً الإجتماع لم يأخذ توقعات الرئيس مأخذ الجد، ولم يبلغ قيادة الدفاع الجوي أو قادة القواعد والتشكيلات الجوية بأي تحذير من مثل هذا الهجوم المحتمل.

ميزان القوى العسكرية عشية بدء الحرب:

كانت القوات المصرية المسلحة تقدر قبيل حرب ١٩٦٧ بنحو ١٩٠ ألف رجل، منهم نحو ١٦٠ ألف جندي في القوات البرية، لديهم نحو ١٠٠٠ دبابة من أنواع «ستالين ٣» و «ت ٣٤» و «ت ٥٤» و «ت ٥٥»، فضلا عن نحو ٣٠ دبابة «سنتوريون» و٢٠ «ام اكس -١٣» وبعض الدبابات البرمائية الخفيفة «ب ت- ٧٦»، وحوالي ١٥٠ مدفعاً ذاتي الحركة «س يو- ١٠٠» و «س يو- ١٥٢»، ونحو ١١٦٠ ناقلة جنود مدرعة من أنواع «ب ت رئيس - ٤٠» و «ب ت ر- ١٥٢» و «ب ت ر- ٥٠ ب»، بالإضافة لنحو ١٠٠٠

مدفع من عيارات ١٢٢ مم و ١٣٠ مم وقواذف متعددة السبطانات لصواريخ «كاتيوشا» ذات عيارات مختلفة، ومئات من المدافع المضادة للدبابات عيار ٥٧ مم و ١٠٠ مم و ١٠٧ مم عديم الإرتداد، وصواريخ «سنابر» الموجهة ضد الدبابات، وهاونات ثقيلة عيار ١٢٠ مم و ١٦٠ مم، ومئات من المدافع المضادة للطائرات عيار ٣٧ مم و٨٥ مم و ١٠٠ مم فضلا عن نحو ١٢٠ صاروخ «سام ٢». أما القوات الجوية المصرية فكان لديها نحو ١٢٠ مقاتلة «ميغ ٢١» و ٤٠ «ميغ ١٩» و ١٨٠ «ميغ ١٧ و١٥»، و ٢٠ مقاتلة قاذفة «سوخوي ٧» و ٣٠ قاذفة قنابل متوسطة «ت يو– ١٦»، و ٤٠ قاذفة قنابل خفيفة «اليوشين ٢٨»، فضلا عن نحو ٦٠ طائرة هيلوكبتر «مى٢» و «مى ٤»و «مى ٦»، ونحو ٩٠ طائرة نقل «اليوشين ١٤» و «انتنوف– ١٢».

وكانت القوات البحرية المصرية تضم ٦ مدمرات (٤ منها سوفيتية من طراز «سكوري» و٢ بريطانيتان) و١٢ غواصة (سوفييتية الصنع) و١٨ زورق صواريخ (سوفييتية الصنع «كومار» و «اوسا») و١٢ زورق مضاد للغواصات (سوفييتية الصنع) و٤٣ زورق طوربيد (سوفييتية الصنع ويوغسلافية).

وكانت القوات السورية المسلحة تتألف من نحو ٧٠ ألف جندي (فضلا عن ٤٠ ألفاً آخرين من الإحتياطي) وتضم القوات البرية نحو ٦٠ ألف جندي من هذه القوات، ولديها نحو ٥٥٠ دبابة ونحو ٥٠٠ ناقلة جنود مدرعة (وكلها من أنواع سوفييتية) بالإضافة لعدة مئات من قطع المدفعية بمختلف أنواعها (ميدانية

و م/د و م/ط وكلها سوفييتية الصنع). أما القوات الجوية السورية فكانت تضم نحو ١٢٠ طائرة حربية منها حوالي ٢٠ «ميغ ٢١» و٢٠ «ميغ ١٩» و٦٠ «ميغ ١٧» و٦ قاذفات «اليوشين ٢٨» وعدد قليل من طائرات الهليكوبتر والنقل والتدريب. أما القوة البحرية السورية فكانت تضم ٤ زوارق صواريخ «كومار» و٣ زوارق طوربيد، كاسحتي ألغام وبعض زوارق الحراسة الساحلية. كان الأردن يملك نحو ٥٦ ألف جندي لديهم ١٧٦ دبابة «باتون» ونحو ٧٠ دبابة «سنتوريون» وحوالي ٢٥٠ ناقلة جنود مدرعة ونحو ١٥٠ مدفعاً من ٢٥ رطل و١٥٥ مم، وقوة جوية تضم ٢٢ طائرة مقاتلة من طراز «هوكر هنتر» و٦ طائرات نقل و٣ طائرات هيلوكبتر.

وفي المقابل كان الجيش الإسرائيلي يضم نحو ٢٦٠ ألف جندي (عند استكمال التعبئة العامة) لديهم عدداً يتراوح بين ١٢٠٠و ١٤٠٠ دبابة من أنواع «سنتوريون» و «باتون م- ٤٨» و «ام اكس- ١٣» و «سوبر شيرمان»، وعدة مئات من ناقلات الجنود المدرعة «م - ٢» و «م -٣»، فضلا عن عدة مئات من المدافع المختلفة الأنواع من عيار ٢٥ رطل ١٠٥مم و١٥٥مم الميدانية والهاوتزر والهاونات الثقيلة ١٢٠مم و ١٦٠مم، و٥٧ مم و١٧ مم رطل و١٠٦ عديمة الإرتداد و٩٠ وكلها مضادة للدبابات، و٢٠ مم و ٣٠ مم و ٤٠ مم المضادة للطائرات، فضلاً عن نحو ٥٠ صاروخ أرض- جو من طراز «هوك». أما القوات الجوية الإسرائيلية فكانت تضم نحو ٩٢ طائرة «ميراج ٣ سي» و٢٤ «سوبر ميستير» و٥٠ «ميستير ٤» و٢٥ «فوتوو ٢»

و٤٨ «اوراغان» و٦٠ «فوغا ماجستير»، أي ما مجموعه نحو ٣٠٠ طائرة حربية فضلا عن نحو ٤٠ طائرة نقل و٢٥ طائرة هيلكوبتر.

وكانت البحرية الإسرائيلية تتألف من ٣ مدمرات وفرقاطة مضادة للغواصات وغواصتين وسفينتي حراسة ساحليتين و١٢ زورق طوربيد.

ولقد كانت القدرات التقنية والتكتيكية لأسلحة الطرفين، سواء في الدبابات أو الطائرات، متقاربة ومتوازنة في جملتها، ولا تحقق لأي منهما بالنسبة. للآخر تفوقاً تقنياً مطلقاً، وإنما كان الأمر يتوقف في نهاية الأمر على كفاءة استخدام هذه الأسلحة والمعدات على المستوى التكتيكي والعملياتي وضمن خطة استراتيجية ملائمة، وفقاً لمدى ارتفاع مستوى التدريب والقيادة والخدمات الإدارية والفنية المتاحة لكل طرف. وباختصار نستطيع القول أن جوهر التفوق العسكري الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧ لم يكن كامناً في حجم ونوعية السلاح، وإنما كان مرتكزاً في الأساس في عنصر المقدرة التنظيمية والقيادية التي استطاعت أن توظف عناصر القوة البشرية والوضع الجغرافي- الإستراتيجي والقوة المادية العسكرية والقيم المعنوية ضمن استراتيجية هجومية، تعتمد على: المفاجأة وحرب الحركة الخاطفة، وتستفيد من حشد قواتها في المكان والزمان الذي يحقق لها تفوقاً كمياً في كل معركة على حدة في معظم الحالات.

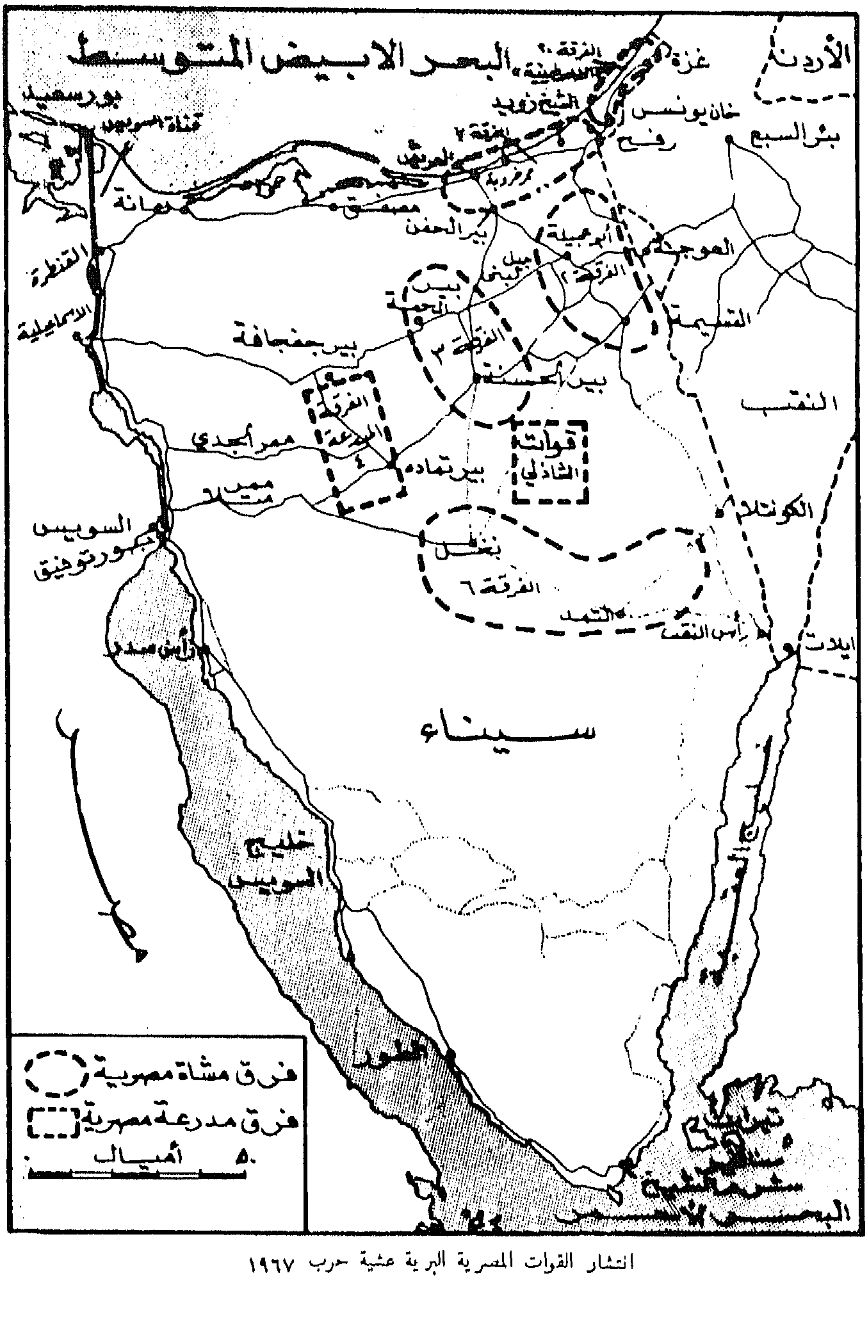
أ- الحرب على الجبهة المصرية:

توزيع القوات المصرية: قبل ١٤ أيار (مايو) ١٩٦٧ كانت القوات المصرية في سيناء وقطاع غزة تتألف من الفرقة ٢٠ الفلسطينية (في قطاع غزة) وفرقة المشاة الثانية المصرية موزعة على طول الحدود المصرية – الفلسطينية. وعقب حشد القوات الضخم في سيناء أصبحت القوات المصرية على النحو التالي:

١– الفرقة ٢٠ الفلسطينية (التابعة لجيش التحرير الفلسطيني) وكانت تتألف من لوائي مشاة وفوج مغاوير (صاعقة) تدعمها بعض بطاريات المدفعية عيار ٢٥ رطل والمدافع ٥٧ مم م/د ونحو كتيبة دبابات «شيرمان».

٢– فرقة المشاة السابعة في قطاع «رفح– العريش» وتتألف من ٤ ألوية مشاة (لواءان في رفح ولواء في ممر خروبة في بير الحفن) وفوج مدرع يضم نحو ١٠٠ دبابة «ت ٣٤» و «ستالين ٣» ومدافع «س يو ١٠٠» موزع بين «رفح» و «الشيخ زويد»، ولواء مدفعية متمركز أساساً في «رفح».

٣– فرقة المشاة الثانية في قطاع «أبو عجيلة– القسيمة» وتتألف من لوائي مشاة (أحدهما في أبو عجيلة والثاني في القسيمة) وفوجين مدرعين (أحدهما في أبو عجيلة والثاني في القسيمة) ولوائي مدفعية موزعَين على النحو السابق.



انتشار القوات المصرية البرية عشية حرب ١٩٦٧

٤- فرقة المشاة الثالثة في قطاع «جبل لبني- بير الحسنة»، على المحور الأوسط في مؤخرة الفرقة الثانية، وتتألف من ٣ ألوية مشاة محمولة وفوج مدرع ولوائي مدفعية، وكانت بمثابة خط دفاعي ثان على المحور الأوسط.

٥- فرقة المشاة السادسة في قطاع «الكونتلا- الثمد- نخل» على المحور الجنوبي، وتتألف من ٤ ألوية مشاة محمولة وفوج مدرع ولواء مدفعية، وكانت تسيطر على طرق الإقتراب المؤدية إلى جنوب صحراء النقب وميناء «إيلات» وتحمي طريق الإقتراب من «السويس» عبر «ممر متلا».

٦- وإلى الشمال الغربي من الفرقة السادسة كانت توجد مجموعة مدرعة تعرف بمجموعة «الشاذلي» المدرعة، وتتألف من لواء مغاوير ميكانيكي ولواء مدفعية، وهي معدة للهجوم، بالتعاون مع وحدات من الفرقة السادسة لقطع طريق «بئر السبع- إيلات».

٧- الفرقة المدرعة الرابعة في قطاع «بير جفجافة- بير تمادة»، وتتألف من لوائين مدرعين ولواء مشاة محمول ولواء مدفعية، وتشكل خط دفاع ثالث في العمق العملياتي قرب ممر «جفجافة» و «الجدي» وتعد أيضاً كاحتياطي إستراتيجي. كما كان يوجد لواء «مغاوير» في «رمانه» و «بالوظه» على المحور الشمالي، ولواء مشاة آخر في «جبل الطور» على الساحل الشرقي لخليج السويس، فضلا عن قوة أخرى مؤلفة من كتيبتي مشاة في «شرم الشيخ» حلتا محل وحدة المظليين التي أمنت الموقع عند بدء إخلاء قوات الطوارئ الدولية.

ويبلغ العدد الإجمالي لهذه القوات نحو ٩٠ ألف جندي لديهم حوالي ٩٥٠ دبابة ومدفع ذاتي الحركة وقانص للدبابات ونحو ١٠٠٠ مدفع، فضلاً عن نحو ١٠٠٠ ناقلة جنود مدرعة. إلا أن أكثر من ثلث هؤلاء الجنود كانوا من قوات الإحتياط التي استدعيت على عجل ولم يعاد تدريبها بصورة مرضية، ثم جرى دمجها داخل التشكيلات العاملة الأصلية في عديد من الفرق، مما أدى إلى إضعاف القدرة القتالية لهذه الفرق إلى حد كبير، كما أن عديداً من قادة التشكيلات نقلوا إليها أو عينوا عليها قبيل نشوب القتال بوقت قصير، مما جعلهم لا يعرفون حقيقة مستوى تشكيلاتهم القتالية ولا يعرفهم رجالها في الوقت نفسه.

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من مجموع الدبابات والقانصات غير صالحة للقتال عند بدء الهجوم الإسرائيلي، وكذلك حوالي ٢٥٠ ناقة جنود مدرعة، ونحو ٢٥٪ من المدافع، وذلك بسبب الأعطال الميكانيكية والفنية الناتجة عن كثرة الحركة وطول المسافات التي قطعتها الوحدات خلال الفترة السابقة لنشوب القتال، ولنقص قطع الغيار المترتب على اضطراب نظام الإمداد والتموين والشؤون الإدارية بصفة عامة نتيجة لسرعة وفجائية حشد القوات. وعموماً كان عديد من التشكيلات يعاني من نقص في الوقود والمؤن والذخيرة واضطراب نظام الإتصالات والمواصلات نتيجة لسرعة التحرك، وكثرة تنقلات التشكيلات من مكان إلى آخر نتيجة للتعديلات العديدة التي كانت القيادة العامة تدخلها على الخطة الموضوعة. فمثلا كانت مجموعة «الشاذلي» المدرعة موجودة قبل بدء الحرب بأيام قليلة في منطقة

«الشيخ زويد» كقوة ضاربة إحتياطية في عمق دفاعات الفرقة السابعة في رفح لتستخدم في الهجوم المعاكس بالقطاع الشمالي، ثم نقلت إلى الجنوب بالقرب من «الكونتلا» لشن هجوم معاكس يقطع طريق «بئر السبع- إيلات» ولذلك معظم دباباتها وآلياتها مرهقة، وبعضها معطل عند نشوب القتال. كما أدت كثرة التنقلات إلى عدم توفر الوقت أو الاهتمام الكافيين من قبل قادة وضباط التشكيلات لدراسة طبيعية الأرض التي يقيمون فيها وإحكام الرقابة والسيطرة على الأجنحة وإجادة إعداد الإستحكامات اللازمة. هذا فضلاً عن سريان شعور كبير لديهم بأن العملية كلها ليست أكثر من مظاهر عسكرية ذات أهداف سياسية فحسب.

ويعكس توزيع القوات المصرية على النحو المذكور آنفاً اضطراباً وعدم وضوح في الخطة الإستراتيجية العامة، التي كان من المفترض فيها تحقيق القدرة على امتصاص الضربة الأولى وتقليل نتائجها إلى أقصى حد مستطاع، ثم الإنتقال إلى هجوم مضاد فعال يزيل أي آثار للضربة الإسرائيلية الأولى، ويلحق خسائر كبيرة بالمهاجمين كافية لردعهم عن مواصلة العدوان والتوسع، والقبول بحدود ونتائج حرب ١٩٤٨ على أقل تقدير. ذلك لأن الخط الدفاعي الأول كان محتشداً بقوات كبيرة نسبياً لا تملك وسائل هجومية كافية، وذلك بحكم مهمتها الأساسية وهي الدفاع، ولا تستطيع في الوقت نفسه حماية أجنحتها المهددة بالإلتفات بكفاءة وسرعة، وخاصة وأنها ليست لديها إحتياطات مدرعة قوية في عمق دفاعاتها قادرة على الحركة السريعة المضادة لحركات الإلتفات، هذا فضلاً عن أن مواقعها الدفاعية المتقدمة لم تكن قوية بدرجة كافية للصمود في

وجه هجمات المدرعات والمدفعية والطيران المكثفة (خاصة في «رفح» و «خان يونس» و «الكونتلا»)، كما أنها كانت متباعدة عن بعضها بدرجة كبيرة تسهل على العدو تحقيق اختراق بالمدرعات إلى العمق العملياتي، وقطع خطوط مواصلاتها وتطويق وتدمير كل موقع على حدة، دون أن يستطيع الموقع الآخر مساندته. وذلك مثلما كان حال مواقع الفرقة السابعة في «رفح» التي يفصلها نحو ٥٠ كلم عن مواقع الفرقة الثانية في «أبو عجيلة»، ومواقع نصف الفرقة الثانية في «أم قطف» و «أبو عجيلة» التي كانت شبه معزولة عن مواقع النصف الثاني من الفرقة في «القسيمة» حيث كانت توجد قيادة الفرقة نفسها.

بالإضافة إلى أن القسم الرئيسي من القوات المدرعة، الذي كان موزعاً على مجموعة «الشاذلي» والفرقة المدرعة الرابعة، كان محتشداً في مواقع بعيدة للغاية عن القطاع الرئيسي للعمليات الذي حشدت فيه القوات الإسرائيلية الأساسية في المنطقة الممتدة بين «أبو عجيلة» و «رفح» ومن ثم كان تحريك هذه المدرعات لتشن هجمات مضادة فعالة يتطلب وقتاً طويلاً نسبياً، ويفترض وجود حماية جوية قوية.

وكان الإعتماد على قوة فرقة المشاة الميكانيكية الثالثة في «جبل لبنى» و «بير الحسنة» وحدها في التصدي للإختراق المتوقع من جانب مدرعات ثلاث مجموعات ألوية إسرائيلية (مجموعات «تال» و «يوفه» و «شارون») في القطاعين الشمالي والأوسط البالغ عددها نحو ٧٠٠ دبابة، لا يشكل حلاً ملائماً لمشكلة نقص القوى المدرعة في هذا القطاع، نظراً لعدم وجود أي تكافؤ

في قوى الطرفين في هذه الحالة. والأرجح أن توزيع القوات المصرية على النحو الذي تم به لم يكن يستند إلى توفر معلومات دقيقة عن حشود العدو، والتي كانت تعكس بالضرورة نواياه الهجومية، والإتجاهات الرئيسية المتوقعة، التي لم تكن في المحور الجنوبي على الإطلاق.

وكان حشد لواء مدرع مع «الشاذلي» شمال غرب «الكونتلا»، ولواء مدرع آخر مع الفرقة السادسة في «الكونتلا» و «التمد» للقيام بضربة ثانوية تعزل «إيلات» عن «بئر السبع»، في الوقت الذي تدور فيه رحى المعركة الرئيسية في الشمال وتتواجد فيه الفرقة المدرعة الرابعة بعيداً عنها في «بير جفجافة» و «بير تماده»، تخطيطاً لا يخدم الدفاع لامتصاص الضربة الإسرائيلية الأولى، ولا يحقق أي إمكانية عملية فعالة لتوجيه ضربة مضادة مؤثرة ذلك لأن القيادة الإسرائيلية كانت تستطيع تجاهل مثل هذه الضربة الثانوية التي ستتم على أقصى جناحها الجنوبي، حتى لو أدت جدلا إلى تطويق إيلات، وتمضي قدماً في الضغط بقوة على مواقع «رفح» و «أبو عجيلة» لتفتح المحورين الشمالي والأوسط على مصراعيها بسرعة، وقبل أن تتدخل قوات الفرقة المدرعة الرابعة، لتزحف في اقتراب غير مباشر ضد قوات المحور الجنوبي، وتقطع طرق مواصلاتها عند مدخلي ممري «الجدي» و «متلا»، بعد تدمير الفرقة المدرعة الرابعة عند «جفجافة» و «بير تماده».

إجراءات الخداع الإسرائيلية:

اتخذت القيادة الإسرائيلية عدة إجراءات قبيل شن هجومها المفاجئ يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وكان أهم هذه الإجراءات:

١- دعوة الإحتياط بصورة تدريجية سرية خلال الأسابيع الثلاثة قبل بداية الحرب.

٢- منح الإجازات إلى الجنود قبل الحرب بأيام قليلة ودعوة الصحفيين الأجانب لمشاهدة هؤلاء الجنود وهم يستحمون على شواطئ البحر.

٣- وقف الإستطلاع الجوي قبل الحرب بخمسة أيام.

٤- إرسال تشكيلات قوية من الطائرات قبل الحرب باتجاه خليج العقبة وجنوب سيناء لحمل المصريين على الإعتقاد بأن الهجوم سيتم من ذلك الاتجاه.

٥- التركيز في الإذاعات ووسائل الأعلام الإسرائيلية على لجوء إسرائيل إلى المحافل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة والقوة البحرية التي أذيع عن تشكيلها لفتح تيران من قبل أميركا وإنكلترا، وفاء لالتزاماتها بتأمين الملاحة الإسرائيلية.

٦- إتقان أعمال الإخفاء والتمويه للقوات والتشكيلات في مواقع الهجوم. وبذلك استطاعت إسرائيل تحقيق المباغتة والإمساك بالمبادأة.

العمليات الجوية على الجبهة المصرية:

بدأت القوات الجوية الإسرائيلية في الساعة ٨,٤٥ (بتوقيت القاهرة) من صباح يوم الاثنين ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ هجومها على القواعد الجوية لجمهورية مصر العربية. وفي الساعة ٩,٠٠ أعلنت إذاعة إسرائيل أنها أصبحت في حالة حرب مع مصر. كانت خطة الهجوم الإسرائيلية تحمل الإسم الرمزي (حركة الحمامة) أما اصطلاح بداية الهجوم الجوي فهو الإسم الرمزي (كولومب). وبموجب خطة (حركة الحمامة) أطلقت إسرائيل جميع طائراتها بحيث لم تحتفظ إلا باثنتي عشرة طائرة (ثمانية طائرات كمظلة لحماية سماء إسرائيل، وأربعة طائرات على الأرض لمجابهة الطوارئ). وقد شمل الهجوم الإسرائيلي ٩ مطارات رئيسية هي (العريش، جبل لبنى، بير جفجافة، بير تماده، وكلها في سيناء، وكذلك أبو صوير، وكبريت وفايد ومطار غرب القاهرة وبني سويف وكلها غرب القناة). وخصص لمهاجمة كل مطار رف مؤلف من أربع طائرات كانت تطير بأزواج.

وقد أقلعت هذه الطائرات من عدة مطارات تقع جوار تل أبيب وفي أوقات متباينة ليتسنى لها الوصول إلى أهدافها في وقت واحد. وشن الطيران الإسرائيلي هجومه الجوي على المطارات المصرية بموجات متعاقبة بين كل موجة وأخرى عشرة دقائق. فبينما كانت طائرات الموجة الأولى تهاجم أهدافها كانت الموجة الثانية في طريقها إلى أهدافها، والموجة الثالثة قد بدأت في الإقلاع وهكذا... وقد استمرت موجات طائرات إسرائيل في الهجوم على المطارات المصرية دون

انقطاع من الساعة ٨,٤٥ حتى الساعة ١١,٣٥ وحلقت الطائرات المغيرة على ارتفاع منخفض جداً بلغ أحياناً ثلاثين قدماً فوق مستوى البحر أو الأرض (عشرة أمتار تقريباً)، وذلك حتى تبقى تحت مستوى رصد أجهزة الرادار العربية، (وغير العربية أيضاً. فقد كانت محطات الرادار الأمريكية والروسية والبريطانية في شرق البحر الأبيض المتوسط وكلها كانت تعمل بيقظة تامة ورصد مستمر وبأقصى فاعلية). كان لجمهورية مصر العربية في شبه جزيرة سيناء وحدها ستة عشر محطة رادار. لكن إسرائيل لم تهاجم جميع هذه المحطات في بداية الأمر، بل هاجمت اثنتين منها فقط وهما محطة الحسنة وطلعة البدن. وخصصت القيادة الجوية الإسرائيلية لكل رف من طائراتها فترة سبع دقائق للبقاء فوق الهدف، وهي تكفي لثلاث أو أربع جولات هجومية، أحدها لقصف المدرج بالقنابل واثنتين أو ثلاث لتخريب الطائرات المصرية بنيران المدافع أو لتدمير ملاجئ الطائرات ومراكز السيطرة والمرافق الأخرى بالصواريخ. وخصص لكل رف ثلاث دقائق إحتياطية، بهدف التعويض عن أخطاء الملاحة أو للقيام بجولة إضافية فوق الهدف عند الحاجة.

وكانت الطائرات تقصف مدراج المطارات أولاً لتمنع الطائرات المصرية من الطيران، ثم تصلي الطائرات الجاثمة على الأرض بنيران مدافعها. وكانت الطائرات الإسرائيلية جميعها تقترب نحو أهدافها عن طريق البحر الأبيض المتوسط، فكانت تتجه بعد إقلاعها نحو الغرب محاذية ساحل سيناء وعلى بعد خمسين كيلومتراً منه تقريباً، وتم استخدام ستة زوارق بحرية لتوجيه الطائرات. وكانت هذه الزوارق قد أخذت مواقعها المحددة لها في عرض البحر منذ صباح

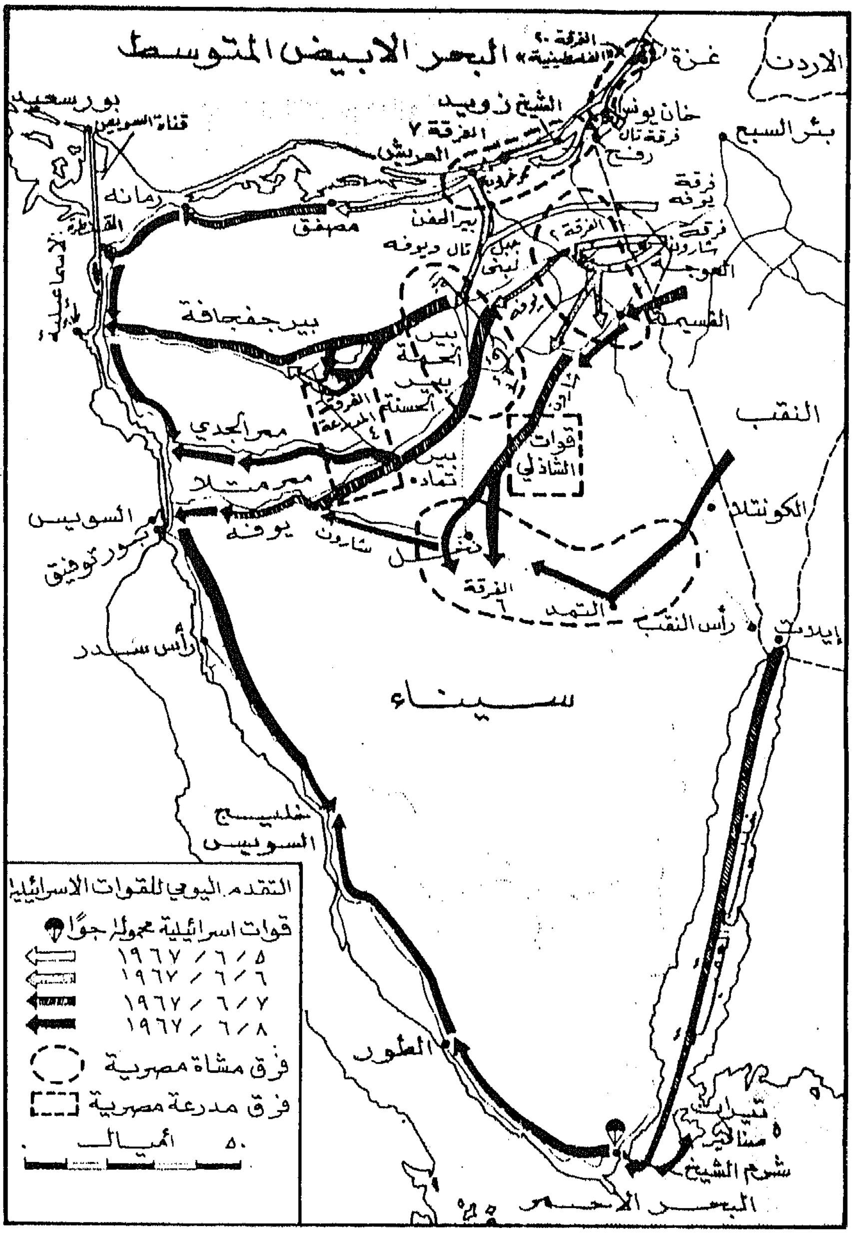
يوم ٥ حزيران (يونيو). فإذا كانت أهداف الطائرات الإسرائيلية مطارات سيناء، استدارت الطائرات جنوباً قرب العريش لمهاجمتها، أما إذا كانت أهدافها مطارات القناة أو دلتا فإنها تستدير فوق منطقة بور سعيد أو مصب النيل وتتجه نحو الجنوب لمهاجمتها. وكانت التعليمات قد صدرت إلى طياري الموجة الأولى بالصمت اللاسلكي وبالعودة إلى قواعدهم في حالة اكتشاف هجومهم قبل أوانه، نظراً لأن نجاح العملية بكاملها يعتمد على تحقيق المباغتة.

وأعطيت لطياري هذه الموجة الأوامر بالعودة لمجرد سماع كلمة السر (محكري حاكوم) أي ليقف كل في محله. وقد استخدمت القوات الجوية الإسرائيلية في تدميرها للمطارات العربية نوعاً جديداً من القنابل لم يستخدم من قبل Concrete «Dibber Bomb» المصممة بصورة خاصة لتدمير مهابط الطائرات والتحصينات البيتونية. وزعمت إسرائيل أنها هي التي صممت هذه القنابل ولكن الواقع أنها قنابل إفرنسية الصنع صممتها شركة (ماترا) لتسليح طائرات الميراج والفوتور، وتزن القنبلة ٣٦٥ رطلا، وتطلقها الطائرة من ارتفاع ٢٠٠ قدم، وهي تطير بسرعة تقل عن ستمائة ميل. وتمتاز في أنها تحتوي على صاروخ مرجع (Booster) ينطلق تلقائياً فور إطلاق الطائرة للقنبلة فوق المدرج، فيكون له تأثير معاكس يحول دون اندفاع القنبلة باتجاه محرك سير الطائرة ويساعد على الهبوط رأسياً على المدرج. وقبل أن تصل هذه القنبلة إلى الأرض ينطلق منها صاروخ ثان فيزودها بقوة إندفاعية تقرب من سرعة الصوت وهو الأمر الذي يساعد على اختراق أرض المدرج المصنوع من البيتون المسلح إلى مسافة تقرب من أربعة أمتار ونصف. وبعد اختراقها المدرج تنفجر بواسطة صمامة توقيت، ويمكن

تنظيم الضمامة بحيث تنفجر آنياً أو بعد وقت معين، وهو الأمر الذي يزيد في صعوبة تصليح المدرج. وقد ساعد هذا النوع من القنابل الطيارين الإسرائيليين على قذف قنابلهم من ارتفاع منخفض جداً دون التعرض لخطر الإصابة بشظايا القنابل عند انفجارها. ولم تستخدم هذه القنابل إلا في الهجوم على المطارات التسعة سابقة الذكر. أما في الهجوم على المطارات الأخرى فقد استخدمت الطائرات الإسرائيلية القنابل العادية، وكان المطار الوحيد الذي لم يقصف العدو مدرجه هو مطار العريش. وقد أبقاه العدو سالماً حتى يستطيع استخدامه كقاعدة تموين متقدمة كمطار لهبوط طائراته. وقد بدأت القوات الإسرائيلية في استخدام مطار العريش بفاعلية اعتباراً من مساء يوم ٦ حزيران (يونيو). وتميز هجوم الطائرات الإسرائيلية بالتنظيم الجديد في دقة توقيتاته، وبما أن الساعة (س) لبدء الهجوم هي ٨,٤٥، ونظراً لأن رحلة الذهاب بين المطارات (الأهداف) وبين قواعد الانطلاق تتطلب ٢٢ دقيقة طيران، فقد بدأ إقلاع الموجة الأولى في الساعة ٨,٢٣، وبدأ الهجوم ٨,٤٥، وانتهى الساعة ٨,٥٢، لتصل إلى قاعدتها الساعة ٩,١٢ (نظراً لأن رحلة العودة تستغرق مدة أقل من رحلة الذهاب)، حيث تبدأ مرحلة تفتيش الطائرات وتزويدها بالوقود والعتاد والأوكسجين وأفلام الطائرات للتصوير وتحميل القنابل. وتدعي المصادر الإسرائيلية أن جماعات الصيانة الإسرائيلية استطاعت إنجاز ذلك كله في فترة سبعة دقائق ونصف في حين أن هذه العملية تتطلب في بقية جيوش العالم فترة نصف ساعة. وقد استمرت القوات الجوية الإسرائيلية الأولى مدة ثمانين دقيقة دون توقف (أي حتى الساعة ١٠,٠٥) بعد فترة عشر دقائق بدأت الضربة الجوية الثانية على المطارات نفسها واستمرت لنحو ثمانين دقيقة أخرى، أي حتى الساعة

١١,٤٥. كما هاجمت الطائرات الإسرائيلية عند الظهر مطار إنشاص وبلبيس، وفي الساعة ١٢,١٥ مطار الغردقة على ساحل البحر الأحمر، وفي الساعة ١٢,٣٠ مطار الأقصر في صعيد مصر. وأخيراً انتهت عمليات الهجوم كلها في الساعة ١٢,٣٠.

وفي ساعات بعد الظهر هاجمت الطائرات الإسرائيلية مطار القاهرة الدولي ومطار رأس بانياس بالبحر الأحمر. وكانت خسائر القوات الجوية المصرية حتى نهاية اليوم الثاني ٢٦٤ طائرة قتال و٣٢ طائرة نقل و ٩ طائرات هيلكوبتر. وكانت الخسائر حتى نهاية الحرب ٣٣٨ طائرة، يقابل ذلك في الجانب الإسرائيلي ١٩ طائرة قتال و١١ طائرة نقل. وفي نهاية الحرب كانت خسائر إسرائيل في سلاحها الجوي ٢٦ طائرة قتال و١١ طائرة نقل. وبذلك يمكن القول أن سلاح الجو الإسرائيلي استطاع وضع سلاح الجو المصري خارج المعركة منذ الساعات الأولى لبداية القتال بخسارة لا تكاد تذكر، بفضل المباغتة والمحافظة على المبادأة، وبفضل التنظيم الجيد لعمليات الهجوم ولأعمال الصيانة والتموين. ومقابل ذلك كان الإهمال واللامبالاة وضعف الإستعدادات في الجانب المصري من الأسباب التي ساعدت على نجاح المباغتة. كما كانت المعلومات الدقيقة التي توفرت للقيادة الإسرائيلية عن القواعد الجوية المصرية وعن قادة هذا السلاح عاملاً حاسماً في تحقيق المباغتة.



الهجوم الإسرائيلي على الجبهة المصرية

ويظهر ذلك بصورة واضحة من خلال تحديد ساعة الهجوم (س). ففي هذه الساعة تكون القوات الجوية في حالة شبه عدم استعداد، لأن القوة الجوية المصرية اعتادت أن تكون في أوج يقظتها وفاعليتها قبل هذه الساعة من كل يوم، ولقد افترض العدو بأن القيادة الجوية المصرية تخصص عدة رفوف من طائرات ميغ ٢١ في وضع الإنتظار عند نهاية المدرج وهي جاهزة للإقلاع بعد انذار خمس دقائق اعتباراً من فجر كل يوم. كما افترض بأن الطيران المصري يدفع دورية أو دوريتين من طائرات ميغ ٢١ لتحلق في الجو في ذلك الوقت أيضاً لأنه أكثر أوقات النهار احتمالا للهجوم الجوي. وقد قدر العدو أن درجة الإستعداد هذه لا يمكن أن تستمر طويلا، فإن لم يقع هجوم جوي خلال ساعتين أو ثلاث ساعات بعد الفجر فمن المحتمل أن تخفف القيادة الجوية المصرية تدابير الإستعداد، وتغلق بعض محطات الرادار العربية أجهزتها، ومن ثم تبدأ القوة الجوية المصرية في تخفيف تدابير اليقظة نسبياً إعتباراً من الساعة ٨,٣٠ صباحاً.

خطة الهجوم البري الإسرائيلي في الجبهة المصرية:

وضعت القيادة العسكرية الإسرائيلية خطتها للعمليات البرية في سيناء وقطاع غزة على أساس أنها لن تبدأ إلا بعد عودة طائرات الموجة الأولى من الهجوم الجوي المفاجئ على المطارات المصرية، والتأكد من نجاح الضربة الجوية.

وقد قامت الخطة العامة للعمليات البرية على أساس توجيه الضربة الرئيسية في المحور الشمالي، وخرق الدفاعات في «أم قطف» و «أبو عجيلة»، لفتح طريق المحور الأوسط، وتأمين الجناح الجنوبي للهجوم الرئيسي في الشمال، الذي

سيتخذ شعبتي تقدم، واحدة أساسية على المحور «خان يونس- رفح- العريش» والأخرى ثانوية عبر وادي «الحريضين» الواقع إلى الجنوب من «رفح» بنحو ٢٠ كلم في اتجاه «بير الحفن» للإلتفاف حول «العريش» من الجنوب و حول «أبو عجيلة» من الشمال. وبعد أن تخترق المواقع الأمامية على الحدود، أو ما نستطيع أن نسميه الخط الدفاعي الأول، الذي يتحكم في مداخل الطريقين الأساسيين في شمال ووسط سيناء المؤديين إلى «القنطرة» و «الإسماعيلية» يتم الإندفاع بسرعة ودون مرحلة توقف مؤقتة لإعادة التجميع والتنظيم نحو الممرات الأربعة المتحكمة في طرق المواصلات. وبقفل الممرات تعزل بقية القوات المصرية التي لم يجر تحطيمها خلال معارك المرحلة الأولى، ويجري تدميرها أو إجبارها على الإستسلام أثناء محاولتها الإنسحاب عبر الممرات نحو القناة، خاصة عبر ممري «الجدي» و «متلا».

أما الاستيلاء على «شرم الشيخ» وفتح الملاحة في «مضائق تيران»، الذي كان المبرر والذريعة الأصلية لنشوب الحرب، فقد ترك أمرهما لعملية تكميلية صغيرة تقوم بها قوة من مشاة البحرية والمظليين بعد الإنتهاء من العمليات الرئيسية في شمال ووسط «سيناء» ولكن اتخذت عدة تدابير لإشعار القيادة المصرية أن «شرم الشيخ» ستكون لها الأولوية في العمليات التعرضية وذلك عن طريق مضاعفة نسبة الإستطلاع الجوي فوقها بالنسبة للطلعات فوق «قطاع غزة»، وبواسطة إعطاء انطباع مبالغ فيه عن قوة الحشد المدرع على المحور الجنوبي عند «الكونتلا»، حيث حشد هناك في الحقيقة لواء مدرع واحد معزز بقوة إضافية (في مواجهة القوة المدرعة التي يقودها الشاذلي وفرقة المشاة

السادسة) إلا أنه جرى حشد لواء من الدبابات الهيكلية على مقربة منه وبطريقة تمويه لم تراع فيها الدقة الكاملة حتى يبدو واضحاً في الصور الجوية لطائرات الإستطلاع المصرية.

وتركت مهمة الإستيلاء على قطاع غزة لعملية تكميلية أخرى تقوم بها قوة خاصة من المشاة والمظليين تعززهم كتيبة دبابات «أم اكس- ١٢» وبعض دبابات «شيرمان» القديمة طراز «م- ٣» غير المعدلة، بعد الضربة الرئيسية الأولى بالقطاع الشمالي.

وحشدت القيادة الإسرائيلية الجزء الرئيسي من قوات جيشها تجاه الجبهة المصرية لتنفيذ هذا المخطط (الذي ستسبقه ضربة الطيران المفاجئة) والذي ضم ٧ ألوية مدرعة و٣- ٤ كتائب دبابات مستقلة، وذلك من جملة ١١ لواء مدرع كانت لدى سلاح المدرعات الإسرائيلي وقتئذ، و٣-٤ ألوية مشاة ميكانيكية ولواء مشاة مظلي ميكانيكي، وذلك من جملة ١٠ ألوية مشاة صف أول و٣ ألوية مظليين كانت لدى الجيش الإسرائيلي عشية الحرب. هذا فضلا عن ما يوازي قوة ٦ ألوية مدفعية (بخلاف المدفعية ذاتية الحركة الموجودة مع الألوية المدرعة) من جملة حوالي ١٢ لواء مدفعية كانت لدى الجيش الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك ٣ ألوية مشاة صف ثان تقوم بمهام في الدفاع عن مستعمرات الجنوب وحماية طرق المواصلات من جملة ١٤ لواء مشاة صف ثان (من القوات الاحتياطية) كان موجوداً عند إتمام التعبئة العامة.

وبلغت جملة هذه القوات نحو ٦٥ ألف جندي لديهم حوالي ٩٠٠ دبابة. وأخضعت هذه القوات لقائد المنطقة الجنوبية العميد «يشعيا هو جافيش»، الذي قام بتوزيع وقواته في شكل ٣ مجموعات قتال لها قوة الفرقة، ويطلق عليها بالعبرية اسم «Ugda»، وهي تشكيلات متباينة الحجم والتشكيل وفقاً لطبيعة مهمة كل مجموعة، وكانت كل منها ذات اكتفاء ذاتي من وحدات المهندسين والخدمات الطبية والإشارة ووحدات الشؤون الإدارية (التي كانت تضم شاحنات تحمل إمداد وتموين يكفي للقوات المقاتلة لمدة ثلاثة أيام بخلاف الكميات المخزونة في القاعدة الإدارية للمجموعة). وقد سميت كل مجموعة من المجموعات الثلاث باسم قائدها كما هي عادة الجيش الإسرائيلي، وكانت مشكلة على النحو التالي:

١ ـ مجموعة «تال»: وكانت مؤلفة من أفضل ألوية الجيش الإسرائيلي، وتضم: اللوائين المدرعين السابع والثالث، ولواء مظليين ميكانيكي (باستثناء كتيبة)، ولواء مشاة ميكانيكي، وتدعمها كتائب مدفعية وكتيبة مهندسين، فضلاً عن كتيبة دبابات مستقلة لدعم وحدات المظليين الميكانيكية، وكتيبة دبابات أخرى لدعم لواء المشاة الذي سيهاجم قطاع غزة، وتقدر مجموعة «تال» بنحو ٣٠٠ دبابة و ١٠٠عربة مدرعة ونصف مجنزرة ونحو ٦٠ مدفعاً.

وكانت مهمة هذه المجموعة خلال المرحلة الأولى من العمليات (وهي مرحلة اختراق خط الدفاع الأول عند الحدود) خرق دفاعات كل من الفرقة الفلسطينية العشرين في «خان يونس» والفرقة المصرية السابعة في «رفح»، ثم

الإندفاع بعد ذلك، لتحقيق أهداف المرحلة الثانية، نحو العمق العملياتي للفرقة في «العريش» من خلال اختراق مواقع «الشيخ زويد» و«ممر خروبة» التي تشكل امتداداً في العمق للفرقة المصرية السابعة، وذلك كجزء من أهداف المرحلة الثانية من العمليات، وهي اختراق خط الدفاع الثاني بسرعة قبل أن تتوفر الفرصة والوقت الكافي للقيادة المصرية كي تعيد توزيع قواتها فيه وتدفع إليه باحتياطياتها المدرعة والميكانيكية بعد أن تفيق من أثر الضربة الأولى. وبعد ذلك كان على قوة «تال» أن تنقسم إلى قسمين: إحداهما ثانوي يواصل الزحف على المحور الشمالي صوب «رمانه» و«القنطرة»، والآخر رئيسي يزحف جنوباً نحو «بير الحفن» ثم «جبل لبنى» ليشارك مجموعة «يوفه» في تدمير الفرقة الثالثة، ثم يزحف على المحور الأوسط تجاه «بير جفجافة» ليدمر الفرقة المدرعة الرابعة، وبذلك ينهي مهام المرحلة الثالثة، ويواصل الزحف بعد ذلك نحو القناة في مواجهة الإسماعيلية.

٢ ـ مجموعة «شارون»: وكانت مؤلفة من لواء مدرع، ولواء مشاة، وكتيبة مظليين (هي الكتيبة الثالثة من اللواء المظلي الموجود ضمن قوات جافيش)، ومجموعة خاصة تضم كتيبة دبابات ووحدة استطلاع وحدة مشاة ميكانيكية، و٦ كتائب مدفعية، ووحدات مهندسين اقتحام. وتقدر قوة «شارون» بنحو ٢٠٠ دبابة و١٠٠عربة مدرعة نصف مجنزرة و١٠٠مدفع.

وكانت مهمة هذه القوة خلال المرحلة الأولى من العمليات هي اختراق دفاعات «أم قطف ـ أبو عجيلة» التي تدافع عنها فرقة المشاة الثانية بحوالي نصف

قوتها، وفي الوقت نفسه يجري تثبيت النصف الآخر من الفرقة في دفاعات «القسيمة» بواسطة لواء مدرع مستقل، إلى أن تنهي مجموعة «شارون» مهمة المرحلة الأولى وتقوم بعد ذلك في المرحلة الثانية، بمهاجمة دفاعات «القسيمة» من الشمال الغربي. وبعد تصفية هذه الدفاعات تندفع الوحدات المدرعة والميكانيكية من هذه القوة بسرعة نحو «نخل» على المحور الجنوبي لتقيم كميناً هناك لقوات «مجموعة الشاذلي» وفرقة المشاة السادسة أثناء انسحابها المتوقع نحو «ممر متلا»، وبهذا تتم هذه القوة مهامها في المرحلة الثالثة من العمليات، ثم تشارك بعد ذلك في عمليات المطاردة الأخيرة نحو قناة السويس عبر ممري «متلا» و«الجدي» مع قوات مجموعة «يوفه»، وبذلك ينتهي دورها في المرحلة الرابعة والأخيرة من العمليات في سيناء.

٢ ـ مجموعة «يوفه»: وكانت مؤلفة من لوائين مدرعين فقط، بدون وحدات مشاة أو مدفعية مقطورة (كان بكل لواء كتيبة من المشاة الميكانيكية ومدفعية ذاتية الحركة، ومعظمها من النوع الفرنسي عيار ١٠٥ مم المحمل على هيكل دبابة «أم اكس ـ ١٣»). ولقد حشد لواء من هذه المجموعة في المنطقة الواقعة بين «رفح» و«أبو عجيلة» على مسافة نحو ٣٠ كيلومتراً إلى الجنوب من مواقع «رفح» الدفاعية للقيام بزحف عبر وادي «الحريصين»، الذي كان عبارة عن مجرى ماء جاف ممتد بين كثبان الرمال غير الصالحة لسير الآليات، الممتدة من جنوب «رفح» حتى «أبو عجيلة»، وذلك لمهاجمة الموقع الدفاعي المصري في «بير الحفن»، في بداية المرحلة الثانية من العمليات التي تعقب اختراق مواقع «رفح» و«أبو عجيلة»، وصد الهجمات المعاكسة التي قد تحاول فرقة المشاة

الثالثة القيام بها من منطقة «جبل لبنى» ضد قوات «تال» من الجنوب أو قوات «شارون» من الغرب. وكانت القيادة الإسرائيلية أثناء احتلالها سيناء عام ١٩٥٦ قد أرسلت جماعة استطلاع لدراسة طبيعة أرض هذا الوادي وتأكدت من إمكانية اجتيازه بعربات نصف مجنزرة بشيء من الصعوبة.

أما اللواء المدرع الثاني التابع لمجموعة «يوفه» فقد حشد في مؤخرة «مجموعة شارون» وتقرر أن يبقى هناك حتى يتم اختراق دفاعات «أم قطف- أبو عجيلة»، ثم يندفع عبر هذه القوات، ويلتقي باللواء الأول الزاحف من اتجاه الفرقة الثالثة، أي الخط الدفاعي الثاني، ثم يزحفا صوب «بير الحسنة» ليتقدما من هناك نحو «بير تمادا» و«ممر متلا» للمشاركة في تصفية الفرقة المدرعة الرابعة والقوات المنسحبة عبر «ممر متلا»، وبذلك ينهيا مهام المرحلة الثالثة من العمليات، وتزحف القوة بعد ذلك عبر ممري «الجدي» و «متلا» نحو قناة السويس في قطاعها الجنوبي، وبذلك ينهيا مهام المرحلة الرابعة والأخيرة من العمليات. وقدرت «مجموعة يوفه» هذه بنحو ٢٠٠ دبابة، و١٠٠ عربة مدرعة نصف مجنزرة.

وبالإضافة إلى هذه المجموعات الرئيسية الثلاث التي ستركز ضرباتها الأولى على المحورين الشمالي والأوسط، ثم تطوق المحور الجنوبي بمناورة اقتراب غير مباشر تستهدف القضاء على القوة الرئيسية المصرية هناك عن طريق قطع خطوط مواصلاتها وغلق طرق انسحابها، كان هناك لواء مدرع مستقل حشد أمام «القسيمة». وكانت مهمته المناورة دون التورط في قتال فعلي، وذلك

لتثبيت قوات النصف الثاني من فرقة المشاة الثانية أثناء الهجوم على النصف الأول من الفرقة في «أبو عجيلة». كما كان هناك لواء مستقل مدعم حشد أمام «الكونتلا» لمشاغلة قوة «الشاذلي» المدرعة وفرقة المشاة السادسة الموجودة هناك إلى أن تصل قوات «شارون» إلى مؤخرتها عند «نخل» ثم يقوم بمطاردة هذه القوات أثناء إنسحابها عبر طريق «الكونتلا- التمد- نخل».

وحشدت كتيبة مشاة معززة ببعض الوحدات الصغيرة الأخرى في «إيلات» لحمايتها أثناء العمليات الهجومية التي تجري بعيداً عنها. كما حشد لواء مشاة وكتيبة مظليين وكتيبة دبابات «أم اكس- ١٣» ووحدات مدفعية في مواجهة «قطاع غزة» (بخلاف قوات الدفاع المحلي الموجود داخل المستعمرات الاثنتي عشرة القائمة هناك)، وذلك لمهاجمته خلال المرحلة الثانية من العمليات عقب اختراق دفاعات «خان يونس» بواسطة قوات مجموعة «تال».

سير العمليات بالقطاع الشمالي:

اخترقت مجموعة ألوية «تال» المحور الشمالي في «خان يونس» و«رفح» وفقاً للخطة الموضوعة تقريباً. ثم قامت كتيبة مدرعة من اللواء السابع المدرع (كانت تضم ١٧ دبابة «سنتوريون» و٢ «باتون») بالتقدم من منطقة «الشيخ زويد» نحو «ممر خروبة»، حيث كان يوجد لواء مشاة مصري من قوات الإحتياطي، واقتحمت الممر في حوالي الساعة ٢,٣٠ من بعد ظهر يوم ٦/٥ وهي تسير على الطريق المعبد بالإسفلت بأقصى سرعة وتطلق دباباتها النار على المواقع الدفاعية. وقد وصلت بالفعل إلى مشارف «العريش» في حوالي الرابعة والنصف، وتوقفت

بعيداً عنها نظراً لأنها كانت في حاجة إلى إمداد بالذخيرة والوقود وإصلاح الأعطاب التي لحقت بها على حين أن المدافعين عن الممر أعادوا إغلاق الطريق مرة أخرى وعزلوا الكتيبة المذكورة عن بقية وحدات اللواء، التي توقفت على مقربة من مدخله الشرقي. وبعد ساعتين من اقتحام الكتيبة المدرعة المذكورة لممر خروبة وصل «غونين»، قائد اللواء المدرع السابع، إلى مقربة من الممر وأمر كتيبة دبابات «الباتون» التابعة له، والتي سبق لها أن هاجمت دفاعات القطاع الشمالي في «رفح»، بمهاجمة دفاعات الممر من جهة اليسار أثناء مشاغلتها بالنيران من المواجهة، إلا أن الهجوم فشل ودمرت بعض الدبابات بنيران المدافع م/د وتعطلت بعضها بواسطة الألغام وقتل قائد الكتيبة وجرح ثلاثة قادة سرايا، وبعد تمهيد مركز من نيران المدفعية وطائرات «فوغا ماجستر» اندفعت سرية دبابات «باتون» أخرى (كانت تقاتل في القطاع الجنوبي لدفاعات رفح) بأقصى سرعة على الطريق وسط الممر وهي تطلق النار بغزارة، ثم توقفت بعض دباباتها على يسار الطريق داخل الممر بنحو ٢ كلم، وأخذت تطلق النار على مواقع المدافع المصرية من الخلف، ثم تابعت المسير مع بقية السرية إلى خارج الممر والتحقت بكتيبة «السنتوريون». وعندما وصلت السرية المذكورة إلى خارج الممر لم يكن لديها سوى ٧ دبابات كلها مصابة إصابات مختلفة. وإثر ذلك حاول «غونين» اجتياز الممر مع مجموعته القيادية وبعض الدبابات على أن تتبعه أرتال الإمداد والتموين، إلا أنه اضطر إلى التراجع لموقعه السابق بعد أن أطلق عليه المدافعون نيراناً حامية بعد أن أعادوا تنظيم أنفسهم للمرة الثانية. وقد حاول «تال» أن يدفع باللواء المدرع الآخر الذي لديه للزحف عبر الكثبان الرملية جنوب الممر إلا أن نعومة الرمال حالت دون ذلك. وفي نهاية الأمر نظم

«غونين» هجوماً تم في منتصف الليل بواسطة كتيبة المشاة الميكانيكية التابعة له تساندها المدفعية برمي تمهيدي وقنابل مضيئة، وبعد قتال عنيف استمر ٤ ساعات أمكن للقوة الإسرائيلية أن تطهر المواقع الدفاعية في «ممر خروبة» وبقيت فيها لضمان عدم إغلاقه مرة أخرى. وبدأت أرتل التموين تجتاز الممر وتصل إلى الدبابات المعزولة في غرب الممر عند مشارف «العريش». وفي حوالي الساعة السابعة من صباح يوم ٦/٦ استولت الدبابات المذكورة على مطار العريش بعد معركة قصيرة مع بعض الدبابات والمدافع م/ط الموجودة حوله. وهكذا أمكن لمجموعة ألوية «تال» أن تصل إلى عمق نحو ٦٠ كلم خلال نحو ٢٤ ساعة فقط، وانفتح لها طريق التقدم على المحور الشمالي نحو «رمانة» و «بالوظة» و «القنطرة شرق»، وأيضاً نحو المحور الأوسط عبر الطريق العرضي الممتد من العريش إلى كل من «أبو عجيلة» و«جبل لبنى، ولكن ذلك كان يتطلب اختراق دفاعات «بير الحقن» التي كانت تشتبك معها من الجنوب وقتئذ وحدات من اللواء المدرع التابع لمجوعة ألوية «يوفه» الذي زحف عبر وادي «الحريضين» خلال اليوم السابق وقطع الطريق المذكور واعترض تقدم وحدات فرقة المشاة الميكانيكية الثالثة من «جبل لبنى» إلى «العريش». هذا وقد تم احتلال قطاع غزة خلال هذه الأثناء بعد قتال عنيف في «خان يونس» وقصف مدفعي في غزة.

عمليات مجموعة «يوفه»: حيث العميد «إبرهام يوفه» فرقته في منطقة العوجة بالقرب من فرقة «شارون»، ووضع خطته على أساس قيام أحد لوائيه بسير اقتراب عبر «وادي الحريضين» الواقع إلى الشمال عند «العريش» و «ممر

خروبة»، وهو عبارة عن مجرى جاف ممتد بين كثبان الرمال وغير صالح لسير الآليات بحشود كبيرة، وغير صالح لسير الدبابات وفقاً لتقديرات القيادة المصرية، ولذلك لم يكن هناك سوى مفرزة استطلاع مصرية صغيرة في سيارات تابعة لسلاح الحدود عند مدخل الوادي، وسرية مشاة تدعمها بعض المدافع المضادة للدبابات عند نهاية الوادي قرب طريق «أبو عجيلة ـ العريش»، وكان على هذا اللواء المدرع يشاغل موقع «بير الحفن» من الجنوب إلى أن تهاجمه قوات «تال» من الشمال، ويصد في الوقت نفسه زحف أية قوات من الفرقة المصرية الثالثة تتقدم من ناحية «جبل لبنى»، وذلك إلى أن تتم فرقة شارون اختراق موقع «أم قطف – أبو عجيلة» فيقوم اللواء المدرع الآخر باجتياز طريق «العوجة – أبو عجيلة» ليلتقي باللواء الأول ويكملان معاً مهمة تدمير الفرقة الثالثة ثم يتقدمان جنوباً نحو «بير تمادا».

وقد بدأ اللواء الأول زحفه عبر الحدود من منطقة العوجة في العاشرة (التاسعة بتوقيت إسرائيل) من صباح يوم ٥ حزيران (يونيو)، وتقدم على الطريق القديم الممتد من العوجة إلى رفح، ثم انحرف غرباً داخل وادي الحريضين، فانسحبت مفرزة الإستطلاع المصرية مسرعة، ولكن اللواء واجه صعوبة جديدة في السير داخل الوادي، وقد اشتبكت طلائع اللواء مع سرية المشاة المصرية التي كانت ترابط عند مخرج وادي الحريضين على مبعدة نحو ١٦ كلم من طريق «العريش – أبو عجيلة» في حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر. وبعد تبادل قصير للنيران انسحبت السرية المصرية، ولم تستطع المدرعات الإسرائيلية مواصلة التقدم فوراً نظراً لصعوبة اجتياز الرمال الناعمة في المنطقة،

ولذلك لم تصل طلائع اللواء المدرع المذكور الذي كان يقوده العقيد «ايكسا» إلى الطريق إلا في حوالي السادسة مساء، أي بعد ٩ ساعات من بدء تقدمه عند الحدود، قطع خلالها ٥٠ كلم فقط.

وكانت النقطة التي قطع اللواء المدرع الإسرائيلي فيها طريق «العريش – أبو عجيلة» تبعد نحو ١,٥ كلم عن تقاطع «بير الحفن» حيث يلتقي طريق «العريش – أبو عجيلة» بالطريق المؤدي إلى «جبل لبنى». وقد تعرضت إحدى كتائب اللواء، وكانت تضم ٢٤ دبابة سنتوريون، لنيران مدفعية موقع «بير الحفن» وهي في طريقها لقطع الطريق المؤدي إلى «جبل لبنى» لاعتراض تقدم أي قوات من فرقة المشاة المصرية الثالثة، واشتبكت الكتيبة هناك مع موقع رادار مصري مقام فوق تل، وتدافع عنه سرية مشاة مدعمة ببعض المدافع المضادة للطائرات، وتمكنت من احتلاله بعد معركة عنيفة استمرت نحو ثلاثة أرباع الساعة، ثم اتخذت لنفسها موقعاً على طريق جبل لبنى وهي تناور لتتجنب قذائف مدفعية موقع «بير الجفن» التي كانت تبعد نحو ٢٧٠٠متر.

وعند هبوط الظلام توقف القصف المدفعي المصري، وتقدمت كتيبة الدبابات الثانية ولحقت بالأولى تتبعها بقية وحدات اللواء من المشاة الميكانكية والمدفعية ذاتية الحركة. ونظراً للصعوبات التي كانت مجموعة «شارون» تواجهها في «أبو عجيلة»، فقد طلب منَ «يوفه» أن يرسل كتيبة دبابات لتعاون كتيبة «السنتوريون» التي التفت إلى مؤخرة «أبو عجيلة»، وتحركت كتيبة من لواء «ايكسا» نحو «أبو عجيلة» في الساعة الثانية عشرة مساء. وبعد ذلك بقليل

لاحت على الطريق القادم من «جبل لبنى» أنوار قافلة طويلة من الدبابات والعربات المدرعة المصرية، فأطلقت عليها كتيبة الدبابات الإسرائيلية الكامنة قرب الطريق النار وأصابت بعض دباباتها مستخدمة أضواءها الكاشفة التي سرعان ما اجتذبت إليها نيران الدبابات المصرية.

ودار اشتباك بالنيران طوال الليل بين الدبابات الإسرائيلية والمصرية، التي فوجئت بوجود الإسرائيليين في هذا المكان، ولذلك ترددت القوة المصرية في مهاجمة الكتيبة الإسرائيلية لأنها كانت تجهل حقيقة قوتها، واستدعى قائد اللواء المدرع الإسرائيلي كتيبته الثانية المتوجهة إلى «أبو عجيلة» خشية قيام المدرعات المصرية بهجوم عند الفجر، خاصة وأنه كان يعتقد أنها تتألف من لوائين مدرعين تابعين للفرقة المدرعة الرابعة، إلا أنه عندما بدأ ضوء النهار يكشف مواقع القوة المصرية اتضح أنها تتألف من نحو ٦٥ دبابة تسعة منها تشتعل فيها النيران (الأرجح أنها كانت المجموعة المدرعة التابعة لفرقة المشاة الثالثة)، ومع ضوء النهار بدأت مدفعية موقع «بير الحفن» قصفها مرة أخرى ضد الدبابات الإسرائيلية، كما تجدد الإشتباك بين الدبابات المصرية والإسرائيلية، إلا أن موقع «بير الحفن» اضطر بعد ذلك لوقف الرمي المدفعي بسبب الهجوم عليه من الشمال بواسطة اللواء المدرع السابع التابع لمجموعة «تال» الذي استولى على «العريش» عند الفجر، ثم استنجد «إيسكا»، قائد اللواء المدرع الإسرائيلي المشتبك مع مدرعات الفرقة المصرية الثالثة، بالطيران لتدمير المدرعات المصرية، وقد ظهرت طائرات «الميستر» في سماء المعركة حوالي الساعة السادسة صباحاً

ولكن المدافع المضادة للطائرات الموجودة مع المدرعات المصرية أتاحت لها دفاعاً جوياً جيداً، واستطاعت أن تسقط طائرة «ميستر».

وفي حوالي الحادية عشرة صباحاً، انسحبت القوة المصرية نحو مواقعها الأصلية في «جبل لبنى»، دون أن تحاول القوة الإسرائيلية مطاردتها لأنها كانت بحاجة إلى التزود بالوقود، وفي هذا الوقت كان اللواء المدرع السابع التابع لمجوعة «تال» قد اقتحم دفاعات «بير الحفن» وانضم إلى لواء «ايسكا» عند مفرق طرق «جبل لبنى - أبو عجيلة» عند الظهر تقريباً، وفي حوالي الساعة الخامسة من بعد الظهر وصل اللواءان المدرعان إلى مشارف منطقة «جبل لبنى» حيث اصطدما بمقاومة عنيفة من مجموعة مدرعة مصرية تضم دبابات «ت ٥٤، ٥٥» وقانصات «من يو ١٠٠» محتمية داخل حفر لا تظهر سوى مدافعها وقد أوقعت هذه المجموعة عدة خسائر بالدبابات الإسرائيلية وأجبرتها على التراجع بعيداً عن مرمى نيرانها. وبقيت المدرعات الإسرائيلية طوال ليلة ٥-٦ متوقفة عن التقدم، وتزودت بالوقود خلال الليل وكانت الدبابات المصرية تطلق عليها النار من حين لآخر. وبعد ظهر اليوم الثاني للقتال (٦٧/٦/٦) علمت القيادة الإسرائيلية بصدور أمر الإنسحاب العام الصادر من القيادة المصرية العليا، ودفعها ذلك إلى الإسراع بدفع ألويتها المدرعة والميكانيكية على محاور سيناء، خاصة المحور الأوسط والطرق المؤدية منه إلى المحور الجنوبي لتغلق ممري «الجدي» و «متلا» في وجه القوات المنسحبة على المحور المذكور.

مرحلة المطاردة على المحورين الأوسط والشمالي:

قبل أن تصل معلومات قرار الإنسحاب المصري العام إلى القيادة الإسرائيلية، كانت القوة الرئيسية لمجموعة «تال» لا تزال موجودة في «العريش» (باستثناء اللواء المدرع السابع الذي كان متوقفاً في منطقة جبل لبنى) ولديها أوامر البقاء هناك إلى أن يتضح موقف معركة «القدس» على الجبهة الأردنية التي كانت تثير بعض القلق لدى القيادة العليا الإسرائيلية ، ولكن بمجرد علم القيادة المذكورة بقرار الإنسحاب المصري أصدرت أوامرها لمجموعة «تال» بأن تركز قواها لتزحف بسرعة على المحور الأوسط بهدف احتلال «بير جفجافة»: للحيلولة دون إمكان إقامة خط دفاعي مصري أخير في سيناء هناك وفي الممرات الموازية لها جنوباً («الجدي» و «متلا») وأن تدفع قوة ثانية على المحور الشمالي بهدف الوصول إلى «القنطرة»شرق. وقد تشكلت القوة المذكورة من وحدة الإستطلاع الخاصة باللواء المدرع السابع وسرية دبابات خفيفة و٦ مدافع ذاتية الحركة.

وقد تحركت هذه القوات من «العريش» في حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء يوم ٦/٥. وعند الفجر قام اللواء المدرع السابع واللواء المدرع الآخر التابع لمجموعة «يوفه» بمهاجمة الموقع الدفاعي المصري عند «جبل لبنى» في حركة كماشة حول الجناحين، بعد أن قدم لهما الطيران دعماً قريباً مكثفاً، مما اضطر المدرعات المصرية إلى الإنسحاب غرباً. وأثر ذلك اتجه لواء مجموعة «يوفه» نحو الجنوب

الغربي للإستيلاء علـى «بـير الحسـنة»، علـى حـين تقـدم اللـواء المـدرع السابع علـى المحور الاوسط قاصداً مطار «بير الحمة» الـذي يبعـد نحـو ٣٢ كلـم إلى الغـرب مـن «جبـل لبنـى» والـذي كـانت تدافـع عنـه قـوة مـن فرقـة المشاة الثالثـة تدعمهـا بعـض الدبابـات «ت - ٣٤» وقانصـات الدبابـات «س يـو - ١٠٠»، وعـدد مـن المدافـع، وقبـل أن تشـتبك مـع القـوة المذكورة طلـب قـائد اللـواء دعمـاً جويـاً قريبـاً ترتـب عليـه تسـهيل اقتحـام الدبابـات للمطـار بعـد معركـة اسـتغرقت نصـف سـاعة انسـحبت بعدهـا القـوة المصريـة، وواصلـت المدرعـات الإسـرائيلية بعـد ذلـك تقدمهـا علـى المحور الأوسط نحو «بـير روض سـالم» الـتي تبعـد نحـو ٤٠ كلـم إلى الغـرب مـن «بير الحمـة»، واسـتولت عليهـا بعـد اشـتباك قصـير مـع بعـض الدبابـات المصريـة «ت - ٥٥»، وأثـر ذلـك تلقـت المدرعـات الإسـرائيلية هنـاك وقـود أو ذخـيرة أسـقطت إليهـا بـالمظلات لتواصـل تقدمهـا السـريع دون انتظـار لقوافـل سيارات الإمـداد والتمويـن.

وفي هذه الأثناء لحق بقيادة المجموعة عند «جبل لبنـى» اللـواء المدرع الآخر التابع لمجموعة «تال»، والذي كان متورطاً في الكثبان الرملية إلى الجنوب من ممر خروبة، فأصدر «تال» له أمراً بمتابعة التقدم نحو «بير جفجافة»، على حين يقـوم اللواء المدرع السابع بالتزود بالوقود ثم يزحف وراءه ليستكمل تطهير المواقع الدفاعية التي لم تصف مقاومتها.

واشتبك اللواء المدرع الإسرائيلي الزاحف نحو «بير جفجافة» بموقع رادار كان مقاماً على تل شمال الطريق قرب مطار «بير جفجافة» في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر (يوم ٦٧/٦/٧)، ثم بدأت كتيبة مدرعة منه الإلتفاف حول المواقع المصرية من الشمال، على حين بقيت كتيبة مدرعة ثانية تهاجمها من المواجهة شمال الطريق، وفي هذه الأثناء هاجمت طائرات «الميغ» المصرية الدبابات الإسرائيلية وألحقت بها بعض الخسائر، وكذلك ألحقت بها الدبابات المصرية عدة خسائر أخرى، وقد تصدت طائرات «سوبر ميستر» إسرائيلية للطائرات المصرية ولكنها فشلت في ذلك وسقطت منها واحدة في خلال الإشتباك مع الطائرات المصرية. وفي حوالي الساعة ٦ مساء اليوم نفسه كانت هناك قوة مدرعة وميكانيكية مصرية كبيرة من الفرقة المصرية الرابعة تتقدم من منطقة «بير تماده» نحو الطريق الأوسط في طريقها للإنسحاب إلى الإسماعيلية، متجنبة المرور بمفرق الطرق عند «بير جفجافة» الذي كانت تشرف عليه نيران كتيبة دبابات «ام اكس ١٣»، ولذلك أمر «تال» عناصر اللواء المدرع السابع الموجودة معه بمهاجمة القوة المصرية المذكورة من جناحها الشرقي، وأثر ذلك تقدمت هذه العناصر المؤلفة من كتيبة دبابات«باتون» وسرية من «السنتوريون» للقيام بهذا الهجوم، ولكن معظم القوة المصرية كانت قد وصلت إلى الطريق الأوسط والأرض القريبة منه قبل أن تبدأ الدبابات الإسرائيلية في إطلاق النار، ودارت معركة دبابات عنيفة بين الطرفين استمرت ساعتين حتى حل الظلام، وكانت نتيجة المعركة متعادلة إذ تكبدت المدرعات الإسرائيلية خسائر مماثلة تقريباً للخسائر المصرية التي بلغت ١٢ دبابة «ت - ٥٥» و١٢ عربة مدرعة ناقلة جنود مصفحة، كما تدخل الطيران المصري أيضاً خلال هذه المعركة، وعند

الغسق شنت المدرعات المصرية هجوماً معاكساً أجبر كتيبة «الباتون» على الإنسحاب وإفساح المجال لحركة الآليات والمدرعات المصرية القادمة من «بير تمادا».

وفي حوالي الساعة الرابعة صباحاً تعرضت كتيبة دبابات «ام اكس – ١١» المرابطة على مقربة من مفرق طرق «بير جفجافة – بير تمادا» لهجوم مدرع معاكس قامت به قوة من الدبابات «ت – ٥٥» (المزودة بأجهزة رؤية ليلية)، أسفر عن تدمير ٧ دبابات و ٤ عربات نصف مجنزرة وقتل عدد كبير من جنودها، وعلى أثر ذلك انسحبت الكتيبة الإسرائيلية المدرعة بسرعة لمسافة ٣ كيلو مترات تقريباً. ولحقت بها بعض دبابات كتيبة «سوبر شيرمان» لمساعدتها في وقف الهجوم المصري، ولكن الدبابات المصرية لم تواصل هجومها، وتوقفت في مواقعها حيث دعمتها دفاعياً لصد الهجوم الإسرائيلي. وكانت هذه المواقع تشكل سلسلة من المراكز الدفاعية الميدانية المعدة بسرعة التي تمتد على جانبي الطريق قرب «بير جفجافة» لعمق نحو ٧ كلم، وتدعمها نحو ١٠٠ دبابة. وقبل الفجر بقليل تسللت كتيبة «ام اكس– ١٣» إلى مقربة من موقعها القديم مرة أخرى، وتهيأ اللواء السابع للهجوم بعد أن تزود بالوقود، كما كانت كتيبة «السوبر شيرمان» تقف قريباً من مفرق «الطرق». وفي الساعات الأولى من نهار (٦/٨) نشب قتال عنيف بين المدرعات الإسرائيلية المهاجمة والمدرعات المصرية المدافعة، وكانت دبابات «الباتون» خلال هذا الهجوم تلتف إلى مؤخرة المواقع المصرية عبر الكثبان الرملية التي كانت القيادة المصرية تعتقد انها غير صالحة لسير الدبابات. وقد تم الهجوم على كل موقع على حدة وكانت تدعمه

دائماً الهجمات الجوية القريبة المركزة، وكانت المقاومة عنيفة بصورة جعلت اللواء المدرع السابع يتقدم ٥ كلم خلال ٦ ساعات، وعند الغسق إنهار التنظيم الدفاعي المصري وتدفقت الدبابات والمركبات منسحبة بسرعة نحو الإسماعيلية وهي تتعرض لقصف جوي عنيف كثر فيه استخدام النابلم. وفي الوقت نفسه كان اللواء المدرع الآخر يطهر المواقع الدفاعية الموجودة في مطار ومعسكر «بير جفجافة».

وبدأ أثر ذلك سباق الدبابات الإسرائيلية نحو قناة السويس، ولم تصادف هذه الدبابات مقاومة جدية إلا عند نقطة تبعد نحو ٣كلم من القناة حيث كانت توجد سرية مشاة و ٤ دبابات تدافع عن تقاطع طرق استطاعت أن توقف الدبابات الاسرائيلية بعض الوقت. وعند الفجر كانت قوات «تال» تواجه الإسماعيلية، واتصلت وحدات الإستطلاع التابعة له بالقوة الزاحفة على المحور الشمالي والتي وصلت إلى القنطرة شرق في العاشرة من صباح يوم الخامس للحرب (١٩٦٧/٦/٩). ولم تواجه القوة الزاحفة على المحور الشمالي أي مقاومة فعالة لأن القوات المصرية كانت تنسحب بسرعة بدون نظام، ولذلك وصلت القوة المذكورة إلى «رمانة » عند غروب اليوم الثالث بعد أن تعرضت لهجوم جوي مصري، وهناك تزودت بالوقود الذي ألقي إليها بالمظلات من طائرات النقل. وفي الثامنة من صباح اليوم التالي اشتبكت القوة مع قوة من جنود الصاعقة تدعمهم ٢٠ دبابة «ت –٥٥ » ولكنها استطاعت أن تواصل تقدمها مرة أخرى بعد انسحاب القوة المصرية. ثم واجهت مقاومة عنيفة من موقع دفاعي آخر يبعد نحو ١٩ كلم عن «القنطرة شرق. فاضطرت إلى التوقف

حتى وصلت إليها تعزيزات ضمت كتيبة مظليين ميكانيكية وسرية دبابات «باتون» وقامت «الباتون» بهجوم على الموقع المصري الذي سمح لها بالخول وسط دفاعاته ثم أطلق عليها صواريخ «سنابر» المضادة للدبابات مصيباً العديد منها، وحاولت وحدات الإستقلال اختراق حلقة الحصار إلا أنها اضطرت للتراجع بسرعة بسبب شدة خسائرها في الرجال وعربات الجيب، كما حاولت سرية دبابات «ام اكس -١٣» الإلتفاف حول الموقع الدفاعي وتورطت داخل الكثبان الرملية وتعطلت عن الحركة. وهاجمت الطائرات المصرية القوة الإسرائيلية وألحقت بها بعض الخسائر التي خففت منها سرعة تدخل الطيران الإسرائيلي وسيطرته على سماء المعركة.

وفي حوالي الساعة ١٢,٣٠ حاولت كتيبة المظليين اقتحام الموقع الدفاعي المصري تحت حماية دعم جوي مركز، إلا أنها فشلت وردت على أعقابها ومعها قائدها جريحاً، وأثر ذلك ركز الطيران الإسرائيلي هجماته على الموقع المصري مدمراً دباباته واحدة تلو الأخرى في سلسلة من الغارات حتى الساعة الرابعة بعد الظهر، حيث قام المظليون بهجوم آخر واحتلوا الموقع بعد انسحاب القوة المصرية منه، وأمضت القوة الإسرائيلية ساعتين بعد ذلك في انتشال الدبابات والمركبات من الكثبان الرملية ثم واصلت التقدم نحو «القنطرة»، حيث أصبحت على مسافة ٦ كلم تقريباً منها حوالي السادسة مساء، وهناك هوجمت بواسطة قوة مصرية صغيرة مؤلفة من مظليين محمولين في عربات مدرعة تدعمهم بعض الدبابات، ودارت معركة استمرت نحو ساعة حتى الغسق ثم انسحبت القوة المصرية، ودخلت القوة الإسرائيلية مدينة القنطرة شرق في حوالي الساعة

التاسعة مساء فوجدتها خالية. وأثر ذلك زحفت القوة جنوباً، بعد أن تركت سريتين من المظليين وسرية «باتون»، واقتربت خلال الليل من جسر «الفردان» الذي يمر فوقه خط سكة الحديد المؤدي إلى «العريش» و«رفح»، وهناك اصطدمت بموقع دفاعي مصري كان يحمي طريق الإقتراب من الجسر ليمكن القوات المنسحبة من عبور القناة، وتوقفت القوة تراقب الموقع طوال الليل ثم هاجمته عند الفجر بعد أن أمنت دعماً جوياً قريباً، ووصلت إلى مواجهة الجسر الذي كان قد فتح وسط القناة بواسطة المصريين بعد انسحابهم، وهناك تعرضت لنيران المدفعية والصواريخ المضادة للدبابات من الضفة الغربية لقناة السويس (وكذلك كان الحال في القنطرة شرق) إلى أن التقت بقوة «تال» في التاسعة من صباح يوم ٩/٦/٦٧.

عمليات مجموعة «شارون»: استطاعت مجموعة ألوية «شارون» اقتحام دفاعات «أم قطف» واحتلال «أبو عجيلة»، وعزل قوات «القسيمة» خلال هذه المعركة، وفقاً للمخطط الموضوع، باستثناء أن فاعلية المظليين الذين أنزلوا بطائرات الهيلكوبتر قرب مواقع المدفعية المصرية لتدمير أكبر عدد ممكن منها كانت أقل مما كان متوقعاً لها عند التخطيط العملية. وقد انتهت معركة «أبو عجيلة» بصورة رئيسية في الساعة التاسعة من صباح يوم ٦/٦. وعقب انتهاء المعركة الرئيسية تقدم اللواء المدرع ومعه «شارون» صوب الجنوب تجاه «القسيمة» مخلفاً وراءه لواء المشاة والمدفعية لاستكمال تطهير المواقع المصرية في «أم قطف» و«أم شيخان» و«المعسكر»، إلا أن «شارون» أمضى ليلة ٦ -٧ حزيران (يونيو) في موقع إلى الجنوب من «أم قطف»، ولم يحاول مهاجمة حامية

«القسيمة» من المؤخرة (كانت تضم النصف الآخر من فرقة المشاة الثانية ومؤلفة من لواء المشاة ومجموعة مدرعة ولواء مدفعية). وعند الفجر تحرك اللواء المدرع الذي كان محتشداً في مواجهة دفاعات «القسيمة» من جهة الشرق على مقربة من جبل «الصبحة» لتثبت حاميتها أثناء معركة أبو عجيلة، وتقدم عبر الحدود تسبقه هجمات جوية مركزة على مواقع «القسيمة» التي لم ترد على الغارات الجوية المتكررة بطلقة واحدة، نظراً لأن قواتها كانت قد انسحبت خلال الليل (تنفيذاً لأمر الإنسحاب العام الصادر من القيادة العليا المصرية في اليوم السابق) بعد أن دفنت في الرمال ١٢ دبابة «ستالين - ٣» و٣٠ دبابة «ت - ٣٤» وعدداً من المدافع والعربات الأخرى حتى لا تلفت ضجة محركاتها انتباه العدو لعمليات الإنسحاب المفاجئ الجارية (لم تعثر القوات الإسرائيلية على هذا العتاد إلا بعد عدة أسابيع عندما كشفت الريح بعض الرمال التي كانت تغطيه). وقد تقدمت وحدات اللواء المدرع المذكور، في شكل كماشة تزحف بحذر وسط حقول الألغام نحو «القسيمة» التي تبعد نحو ١٦ كلم من الحدود، والتقى طرفا الكماشة عند البلدة المذكورة حوالي الساعة العاشرة صباحاً يوم ٦/٧ لتجد أنها قد أطبقت على مواقع خالية تماماً من القوات.

وأثر ذلك واصل اللواء «شارون» تقدمه جنوباً نحو «نخل» بهدف تطويق مجموعة «الشاذلي» المدرعة، متخذاً أثناء سيره شكل ثلاثة أرتال متوازية. وفي خلال الليل واصل اللواء المدرع تقدمه مضيئاً أنوار الدبابات والآليات، واصطدم بنيران موقع دفاعي لأحد ألوية فرقة المشاة السادسة عند جبل

«كريم» على مبعدة نحو ٣٢ كلم إلى الشمال الشرقي من «نخل»، فأصيبت بعض الآليات كما تورطت أخرى داخل حقل الغام، وقرر «شارون» الإنتظار مكانه حتى بزوغ ضوء النهار. وفي هذه الليلة كانت أخر عناصر مجموعة الشاذلي قد أتمت انسحابها غرباً نحو «بير تمادا» دون أن يشعر بها اللواء «شارون».

في فجر يوم ٦/٨ وجد «شارون» الموقع المصري خالياً تقريباً من القوات التي انسحبت خلال الليل نحو «ممر متلا» تاركة وراءها بعض الدبابات، فواصل تقدمه دون قتال نحو «نخل».

وفي هذه الأثناء كان آخر ألوية فرقة المشاة السادسة قد انسحب من «الكونتلا» خلال الليل. وعند الفجر تابع اللواء المدرع الإسرائيلي الذي كان يقف إلى الشرق منها لحماية الإلتفاف حول «إيلات» حركة الإنسحاب هذه، تسانده الطائرات الإسرائيلية التي أخذت تهاجم آليات اللواء المصري المنسحب بصورة متواصلة. وفي الساعة الثالثة من بعد الظهر وصل اللواء الإسرائيلي الزاحف من «الكونتلا» إلى «التمد»، ووجد بعض المواقع الدفاعية المصرية هناك، فطلب دعماً جوياً قريباً، ثم واصل تقدمه بعد انسحاب العناصر المصرية من هذه المواقع. وفي ذلك الوقت كان «شارون» قد دفع كتيبة الدبابات «سوبر شيرمان» إلى الشرق من «نخل» لتقطع الطريق هناك، ثم هاجم بكتيبة دبابات «سنتوريون» وكتيبة المشاة الميكانيكية جناح اللواء المصري المنسحب من «التمد» عند «نخل»، حيث دارت معركة استمرت نحو ساعة حسمتها

الطائرات الإسرائيلية، ولكن أعمال تطهير بعض جيوب المقاومة استمرت بمعاونة الطائرات طوال ساعات بعد الظهر، وفي السادسة مساء أرسل «شارون» كتيبة دبابات السنتوريون نحو «ممر متلا»، وعند الغسق لحقت بها قوات اللواء الزاحف من «التمد».

أما مجوعة «يوفه» فقد تحرك لواؤها المدرع، الذي شارك اللواء المدرع السابع في معركة جبل لبنى، نحو «بير الحسنة» في حوالي الساعة التاسعة من صباح يوم ٦٧/٦/٧، ولم يصادف في زحفه أية مقاومة تقريباً. واختلطت الدبابات الإسرائيلية في عديد من المرات بالمركبات والدبابات المصرية المنسحبة بسرعة نحو «بير تمادا»، وكان يجري تبادل إطلاق نار فوضوي بين الطرفين الهاجم والمنسحب، يؤدي في معظم الحالات إلى اتجاه الدبابات المصرية نحو الصحراء المفتوحة على جانبي الطريق. وفي حوالي الساعة ١٣,٠٠ ظهراً وصل اللواء المدرع المذكور إلى «بير الحسنة» واحتلها بعد مقاومة قصيرة، والتقى هناك أثر ذلك مباشرة باللواء المدرع الثاني التابع للمجموعة، والذي كان قد زحف عبر قوات «شارون» أثر احتلالها لموقع «ام قطف». فواصل اللواء الأول زحفه نحو «بير تمادا» في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر ومعه نحو ٢٠ دبابة فقط، نظراً لأن باقي دبابات اللوائين كانت نافذة الوقود، ولم تصادف الدبابات مقاومة في «بير تمادا»، وعثرت هناك على مستودع وقود مهجور فتزودت بالوقود وواصلت تقدمها بسرعة نحو «بير تمادا» الذي وصلته حوالي الساعة السادسة مساء، حيث لم تجد هناك عند «نصب باركر» أي مواقع دفاعية مصرية. وكانت القوة الإسرائيلية التي وصلت إلى النصب المذكور قد تقلصت،

نتيجة لنقص الوقود، إلى ٩ دبابات فقط، أربع منها تقطرها الدبابات الأخرى نظراً لنفاذ وقودها.

وفي السادسه والنصف مساء وصل رتل مصري آخر من الفرقة السادسة من اتجاه «نخل» فأطلقت عليه الدبابات الإسرائيلية النار، إلا انها لم تصب شيئاً من آلياته نظراً لبعد المسافة، ولذلك واصل الرتل انسحابه داخل الممر، ولكنه تعرض في اللحظات الأخيرة من النهار لقصف جوي مركز استخدم فيه النابلم والصواريخ والقنابل شديدة الإنفجار. وقامت بعض دبابات اللواء المدرع الإسرائيلي بدفع بعض الآليات والدبابات المصرية المهجورة إلى مدخل الممر لتضيق طريق المرور، وأتمت عملها هذا نحو حوالي الثامنة مساء.

وفي خلال الليل وصلت بعض الدبابات الإسرائيلية الأخرى، التي تزودت بالوقود من معسكر مصري صغير مهجور يبعد نحو ٢٢ كلم، إلى الشمال من «متلا». وأدى نقص الوقود وقلة عدد الدبابات العاملة لدى مجموعة «يوفه» في هذه الليلة إلى عدم إغلاق «ممر الجدي» القريب من «بير تمادا» ونجاح كثير من الآليات المصرية في الإنسحاب عبره نحو قناة السويس.

وفي فجر يوم ٦/٨ كان أحد لوائي مجموعة «يوفه» قد أتم تجمعه عند المدخل الشرقي لمر متلا، على حين كان اللواء الآخر محتشداً عند «بير تمادا» قرب المدخل الشرقي لمر الجدي. وقد تلقى «يوفه» معلومات من القيادة الجنوبية تفيد أن هناك هجوماً مضاداً مصرياً يجري ترتيبه غرب ممر متلا، فقام بدفع كتيبة سنتوريون (باستثناء سرية تركها عند المدخل الشرقي للممر لحراسة مؤخرته)،

وعبر الممر بأقصى سرعة ممكنة وسط حطام الآليات المصرية التي دمرتها الطائرات حتى وصل إلى المدخل الغربي للممر تأهباً لصد الهجوم المصري. ولكن الهجوم المنتظر لم يحدث، نظراً لأن الهجمات الجوية الإسرائيلية أدت إلى تدمير معظم آليات القوة المصرية في الأرض المكشوفة الواقعة بين القناة ومدخل ممر متلا الغربي.

وفي هذا الوقت وصلت كتيبة السنتوريون التابعة لمجموعة «شارون» وحلت محل السرية التابعة ليوفه عند المدخل الشرقي للممر، على حين كانت الكتيبة الثانية من لواء «يوفه» تزحف نحو «رأس سدر» عبر الطريق المتفرع جنوب «ممر متلا» لتدعم سرية مظليين هبطت بالهيلكوبتر هناك حيث واجهت مقاومة مصرية عنيفة استمرت لعدة ساعات. وفي حوالي الساعة ١٣,٣٠ تمكنت كتيبة الدبابات (وكانت سنتوريون أيضاً) أن تحتل «رأس سدر» ووقع في الأسر حوالي ١٠٠ جندي مصري من المشاة الذين ثبتوا أمام المظليين منذ الفجر.

وفي الوقت نفسه تقدم اللواء الثاني التابع ليوفه عبر ممر الجدي عند الظهر، حيث اشتبك في قتال عنيف مع نحو ٣٠ دبابة مصرية «ت ٥٥،٥٤» استطاعت أن توقفه عن التقدم، خاصة وأن بعض الطائرات المصرية ساندتها خلال المعركة، ولم تستطع الدبابات الإسرائيلية الوصول إلى المدخل الغربي للممر إلا عند الغسق بعد أن تدخل الطيران الإسرائيلي وأبعد الطائرات المصرية ودمر العديد من الدبابات. وفي الساعة الثالثة والنصف بعد منتصف ليلة ٨-٦/٩، وصلت بعض

دبابات «يوفه» إلى القناة في ثلاث نقاط تحسباً لصدور قرار وقف إطلاق النار من مجلس الأمن، حتى تثبت وجودها عند القناة وفي مواجهة مدينة السويس مباشرة. وقد قدرت خسائر القوات المصرية في الأفراد بنحو ١٠ آلاف جندي قتلوا أو فقدوا بالإضافة لنحو ١٥٠٠ ضابط و٤٠ طياراً، كما فقد نحو ٨٠٪ من أعتدة الجيش المصري، من بينها نحو ٨٠٠ دبابة وقناص، وحوالي ٤٥ مدفعاً ونحو ١٠ آلاف مركبة من مختلف الأنواع. وتقول المصادر الإسرائيلية أن خسائرها في سيناء بلغت ٢٧٥ قتيلا و٨٠٠ جريح و٣ طيارين وقعوا في الأسر عند تدمير ٦١ دبابة.

ب ـ الحرب على الجبهة الشرقية:

كانت القوات الأردنية الموجودة في الضفة الغربية من نهر الأردن، تتألف من ٦ ألوية مشاة ولوائين مدرعين. وكان توزيعها في صباح يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ على النحو التالي:

١– لواء المشاة ٢٥ مع كتيبة دبابات «م٤٧» في منطقة حنين.

٢– لواء مشاة «الأميرة عالية» في منطقة نابلس وطولكرم وقلقيلية.

٣– لواء مشابة «اللواء الهاشمي» في منطقة رام الله.

٤– لواء مشاة «علي بن أبي طالب» في منطقة القدس.

٥- لواء مشاة «حطين» في منطقة الخليل.

٦- لواء المشاة ٢٧ بين أريحا والقدس.

٧- اللواء المدرع ٦٠ في منطقة «الخان الأحمر» غرب أريحا.

٨- اللواء المدرع ٤ في منطقة جسر دامية.

كما كان هناك لواء مشاة آخر في الضفة الغربية الشرقية موزعاً بين عمان العقبة، ولواء الحرس الملكي في عمان.

وبالإضافة إلى القوات الأردنية، فقد كان على الجبهة الشرقية قوات عربية (عراقية ومصرية وسعودية وسورية). وكانت القوة العراقية عبارة عن لواء مشاة ميكانيكي متمركز في «المفرق» ثم توجه إلى جسر دامية بعد ظهر يوم ٥ حزيران (يونيو). وكانت القوة المصرية تضم كتيبتي صاعقة (مغاوير) وصلتا على مطار عمان يوم ٣ حزيران (يونيو) ألحقت إحداهما بلواء المشاة ٢٥ في جنين، وألحقت الثانية باللواء الهاشمي في منطقة رام الله. أما القوة السعودية فكانت تضم لواء مشاة غير كامل، وصلت طلائعه يوم ٦ حزيران (يونيو) إلى المدورة وبقي هناك دون أن يشترك في الحرب، ولقد وصل لواء مدرع سوري (اللواء المدرع ١٧) على الاراضي الأردنية مساء يوم ٧ حزيران (يونيو) ولم يشترك في القتال الذي دار على الجبهة الأردنية.

وكان كل من اللوائين المدرعين الأردنيين يتألف من كتيبتي دبابات، بكل منها نحو ٤٠ دبابة، وكتيبة مشاة ميكانيكية، والوحدات المساعدة الأخرى.

وتقدر قوة المدرعات الأردنية بنحو ٢٠٠ دبابة معظمها من طراز «باتون» «م ـ٤٧» و«م ـ ٤٨» بالإضافة لعدد من دبابات «السنتوريون»، ونحو ٢٥٠ ناقلة جنود مدرعة معظمها من طراز «م ـ١١٣» الأمريكية، كما كان لدى الجيش الأردني نحو ٢٠٠ مدفع ميدان معظمها عيار ٢٥ رطل بريطاني، وبعض المدافع الأمريكية. أما المدافع المضادة للدبابات فكانت من عيار ١٧ رطل بريطاني و١٠٦ مم عديمة الإرتداد.

وأدى امتداد الجبهة الأردنية (نحو ٦٥٠ كلم) إلى ضعف كثافة القوات الأردنية الموزعة دفاعياً على طول المواجهة، وبالتالي سهل على القوات الإسرائيلية التي أخذت المبادرة الهجومية أن تحشد قواها الرئيسية على محاور تقدم معينة، فتحققت لها نسبة تفوق محلية عالية للغاية، بالقياس إلى النسبة العامة للتفوق بين إجمالي القوات الأردنية المقاتلة في الضفة الغربية والقوات الإسرائيلية المعدة للهجوم على الجبهة الأردنية، والتي بلغت في جملتها ٣ ألوية مدرعة وكتيبة دبابات مستقلة على الأقل، و٤ ألوية مشاة، ولواء مظلي ميكانيكي، بالإضافة لوحدات الناحال والدفاع الإقليمي. أي أن النسبة العامة لعلاقات القوى بين الطرفين كانت متساوية تقريباً في وحدات المشاة (٦ ألوية أردنية مقابل ٥ ألوية إسرائيلية) وفي المدرعات كانت الوحدات الإسرائيلية متفوقة بنسبة ٣:٢ تقريباً، أما في المدفعية فان العلاقة بين القوى غير معروفة بدقة، نظراً لعدم توفر معلومات كافية عن وحدات المدفعية الإسرائيلية التي استخدمت في الجبهة الأردنية. وفي مجال الطيران كان التفوق مطلقاً للجانب الإسرائيلي، خاصة بعد أن دمرت جميع طائرات السلاح الجوي الأردني (٣٢ طائرة هوكر هنتر) في مطاري «عمان»و «المفرق» ظهر يوم ٥ حزيران (يونيو)، بعد أن قامت بعضها

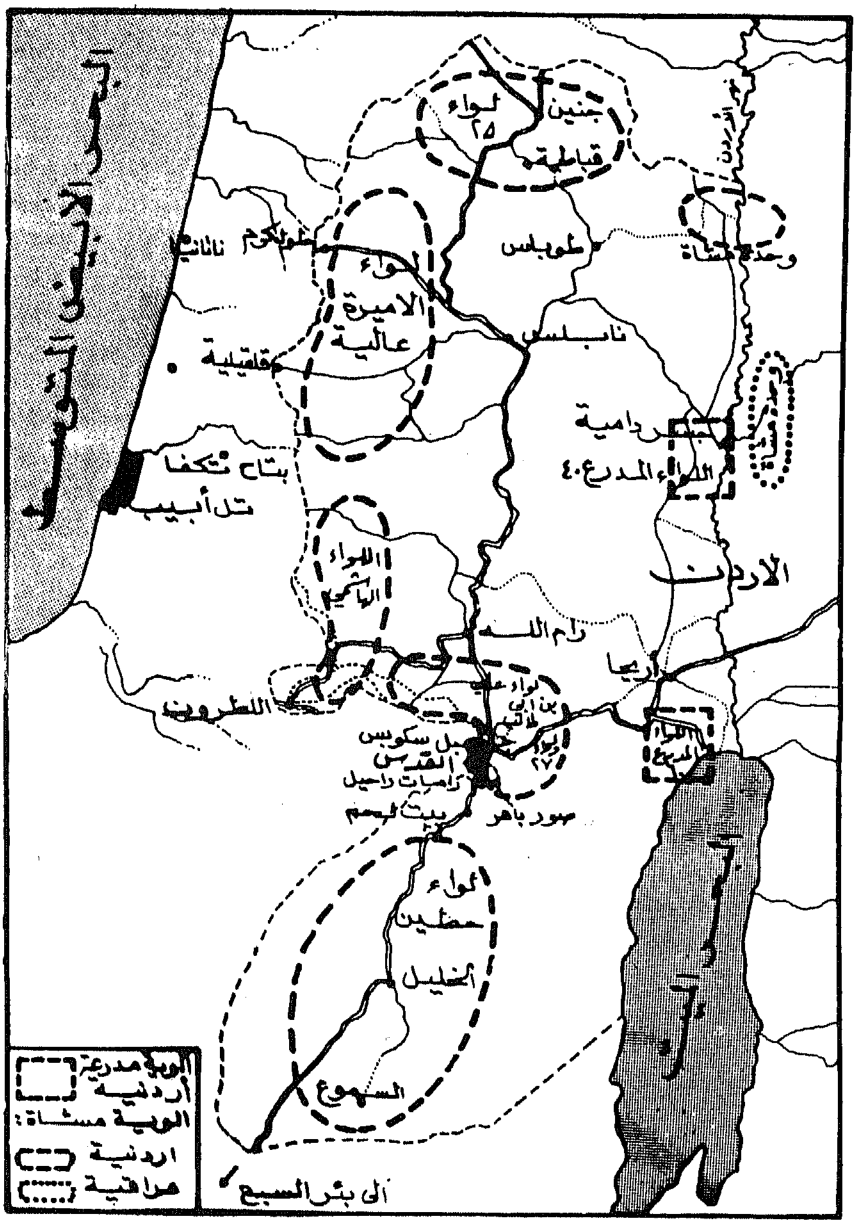
بعدة غارات على المطارات الإسرائيلية (ناتانيا وبتاح تكفا وسكرين)، ودمرت ٤ طائرات نقل على الأرض في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً. وقد أدت بعثرة الألوية الأردنية على طول الجبهة وافتقاد قيادة الجيش الأردني إلى خطة هجومية ضد إسرائيل، رغم وجود نتوءات من أرض الضفة الغربية تشكل نقاط انطلاق هجومية ممتازة من الناحية الجغرافية (مثل نتوء قلقيلية الذي يبعد عن شاطئ البحر المتوسط بنحو ١٥ كلم فقط ويقع في وسط المنطقة الحيوية من الأرض المحتلة)، إلى ضعف الدفاع الأردني في كل مكان تقريباً، خاصة وأن الأردنيين لم يعدوا مسبقاً موانع هندسية وحقول الغام كثيفة على المحاور الرئيسية للتقدم الإسرائيلي المحتمل، والتي كانت تجتاز عديداً من نقاط الاختناق بين التلال والجبال المنتشرة في الضفة الغربية. وساعد عدم وجود أي تنظيم للمقاومة الشعبية الفلسطينية على تسهيل الزحف الإسرائيلي عبر هذه المحاور (على خلاف الحال في قطاع غزة) والإستيلاء على مدن وقرى المنطقة.

خطة الهجوم الإسرائيلي على الضفة الغربية:

قامت الخطة الإسرائيلية في احتلال الضفة الغربية ومدينة القدس القديمة على أساس توجيه ضربة رئيسية إلى شمال القدس للسيطرة على سلسلة التلال الحيوية الموجودة هناك، والتي تسهل عملية تطويق المدينة والإشراف على طرق المواصلات التي تربطها بالأردن، كما تفتح التقدم شمالاً نحو نابلس عبر محور «رام الله». واتخذت هذه الضربة شكل شعب ثلاث للتقدم، واحدة من منطقة «الشيخ عبد العزيز» نحو «النبي صموئيل». وثانية تتجه نحو تل الرادار ثم تزحف شرقاً نحو «النبي صموئيل» أيضاً حيث تلتقي بالشعبة الأولى ويزحفان

معاً شرقاً إلى « بيت حنينا» ليقطعا طريق «القدس ـ رام ا لله» ويتوزعا إلى قوتين: واحدة تتجه جنوباً نحو جبل سكوبس شمال القدس مباشرة والأخرى تتجه شمالاً نحو «رام ا لله». أما الشعبة الثالثة للضربة المذكورة فقد حددت لانطلاقها منطقة «اللطرون»، ثم تزحف شرقاً نحو «رام ا لله» حيث تلتقي هناك بالقوة الزاحفة من «بين حنينا». ومن «رام ا لله» تتجه قوة أخرى إلى الجنوب الشرقي نحو «أريحا» الواقعة بين «القدس» ونهر الأردن. وفي الوقت نفسه كان على قوة إسرائيلية أن تطوق القدس من الجنوب بعد الإستيلاء على قرية «صور ياهر»، ثم تقتحم المدينة من جهة الشرق.

وقد أسندت هذه المهام القتالية إلى قيادة الجبهة الوسطى التي شكلت مجموعة قتالية ضمت لواء مدرعاً ولواء مظلياً (كان من المفروض أن يحتل العريش بعملية إنزال جوي ثم ألغيت العملية نظراً لسرعة استيلاء قوات تال عليها) و٣ ألوية مشاة. وخضعت هذه المجموعة لقيادة قائد المنطقة الوسطى العميد «ناركيس». وقد عهد ناركيس للواء المدرع بقيادة «يورى بن آرى» (القائد السابق للواء السابع المدرع الذي استدعي من الإحتياط عشية الحرب) باحتلال «تل الرادار» و«الشيخ عبد العزيز» وقطع طريق «القدس ــ رام ا لله»، على أن يقوم اللواء المظلي ولواء مشاة آخر من مجندي القدس الجديدة، بتنفيذ المهام القتالية حول المدينة وداخلها بالتعاون مع اللواء المدرع وكتيبة دبابات «شيرمان» مساندة للواء المشاة. أما منطقة «اللطرون» فقد عهد بها إلى لواء مشاة ميكانيكي. وفي القطاع الشمالي من الضفة الغربية، حيث توجد مدن «نابلس» و«جنين»



توزيع القوات الاردنية عشية حرب ١٩٦٧

و«طولكرم» وبلدة «قلقيلية»، فقد عهدت القيادة الإسرائيلية إلى مجموعة العميد «العادبيليد» بمهام القضاء على القوات الأردنية الرئيسية الموجودة هناك، واحتلال هذا القطاع، والوصول إلى نهر الأردن. وكانت هذه المجموعة تتألف من لوائين مدرعين تابعين للقيادة الشمالية أصلاً ولوائي مشاة: أحدهما من القيادة الشمالية أيضاً والآخر من القيادة الوسطى، فضلاً عن كتيبة دبابات مستقلة ووحدات أخرى تضم: كتيبة استطلاع مدرعة، و٣ كتائب مدفعية، وكتيبة هندسية، و٨ كتائب ناحال، و٣ حاميات دفاع إقليمي.

ووضعت الخطة الإسرائيلية على أساس توجيه ضربتين أساسيتين بلوائي المدرعات غرب جنين وشرقها، على أن تتقدم الأولى من الشمالي الغربي لجنين نحو قرية «اليامون»، ثم تتجه شرقاً حتى تقطع طريق «جنين ـ نابلس» وتهاجم جنين من الجنوب عبر سهل عرابة، ويقود الثانية اللواء المدرع الثاني الذي يتقدم من شمال جنين على طريق «عفولة»، ثم يتجه شرقاً إلى قرية «دير أبو ضعيف» ثم جنوباً إلى قرية «جلقموس» و«تلفيت» ثم قرية «الزبابدة» حيث يقطع طريق «طوباس ـ قباطيا ـ جنين». وهناك يتجه رتل من اللواء المدرع شمالاً نحو «قباطيا»، ورتل آخر جنوباً نحو «طوباس» و«نابلس»، وفي الوقت نفسه يزحف لواء مشاة ميكانيكي نحو «جنين» مباشرة عن طريق «حيفا». كما خطط لتوجيه ضربة ثالثة إلى الغرب من «جنين» بواسطة كتيبة دبابات وقوة من المشاة الميكانيكية من اتجاه «سيلة الحارثة» و«يعبد» بهدف قطع طريق «جنين ـ نابلس» عند «عرابة» ثم التقدم جنوباً نحو «سيلة الظهر» ثم مهاجمة «نابلس» من الغرب، وبذلك يتم تطويق «نابلس» من الشمال بواسطة المدرعات الزاحفة

من «طوباس» ومن الجنوب بواسطة قوة مدرعة من لواء «بن آرى» تزحف من «رام الله» ومن الغرب كما سبقت الاشارة.

وكانت جميع الضربات الثلاث المذكورة تقع في قطاع لواء المشاة الأردني ٢٥ الذي كانت تعززه سريتا دبابات باتون من الكتيبة المدرعة ١٢.

ولقد خطط العدو أيضاً لتوجيه ضربتين ثانويتين بواسطة لواء مشاة (من المنطقة الوسطى) ضد «قلقيلية» و«طولكرم»، تعززهما سريتا دبابات شيرمان، أي في قطاع لواء «الأميرة عالية» ثم تزحف الوحدات المهاجمة على هذين المحورين نحونابلس أيضاً. كما خطط بالإضافة إلى ذلك هجوماً مخادعاً تقوم به وحدة مشاة من إتجاه «بيسان» قرب نهر الأردن في إتجاه جسر «دامية».

معركة القدس: هاجم العدو مدينة القدس في ٦/٥. وفي الوقت الذي كانت به معركة القدس محتدمة، كان لواء مشاة إسرائيلي تدعمه وحدة من دبابات «شيرمان» يهاجم ممر باب الوادي الضيق ومركز شرطة اللطرون المحصن، ولقد تم الإستيلاء عليها في صباح اليوم التالي، ٦ حزيران (يونيو)، وبعد ظهر اليوم نفسه، تقدمت وحدة استطلاع اللواء جنوباً على طريق رام الله، واستولت على مطار القدس (مطار قلنديا)، على حين اشتركت بقية وحدات اللواء مع كتيبتي دبابات من اللواء المدرع الذي يقوده «بن آرى» مساء اليوم نفسه في معركة القدس.

معركة جنين: كانت وحدات لواء المشاة ٢٥ الأردني موزعة شمال جنين لتحمي طرق الإقتراب منها، خاصة محور عفولة الواقع إلى الشمال الشرقي والذي يمر عبر أرض سهلية، وتعززها سريتا دبابات باتون «م ـ ٤٧» تابعة لكتيبة الدبابات ١٢ وزعتا على محاور التقدم الثلاثة: محور «حيفا ـ جنين»، ومحور «عين السهلة ـ يعبد»، ومحور «زرعين ـ جنين». وقد فتحت المدفعية والدبابات الأردنية النار على الأهداف الإسرائيلية المواجهة لها، ومنها مطار «رامات دافيد» الواقع إلى الغرب من جنين، منذ الساعة العاشرة من صباح ٥ حزيران (يونيو) لمدة ساعتين تقريباً. وفي الخامسة مساء بدأ اللواء المدرع الإسرائيلي التابع لمجموعة «بيليد» هجومه على قطاع جنين من الشمال الغربي نحو قرية اليامون بواسطة كتيبة دبابات «شيرمان» وكتيبة مشاة ميكانيكية (تنقصها سرية» ووحدة استطلاع. وفي الوقت نفسه كانت كتيبة دبابات أخرى ومعها سرية مشاة ميكانيكية (أي بقية اللواء المدرع) تهاجم من اتجاه «سيلة الحارثة» نحو قرية «يعبد» إلى الغرب من جنين، كما كان الهجوم المخادع الذي قامت به وحدة مشاة إسرائيلية من اتجاه «بيسان» نحو «جسر دامية» قد بدأ في حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر وحقق تقدماً على الضفة الغربية لنهر الأردن بلغ نحو١٦ كلم حتى حلول الظلام. وتوقفت القوة الإسرائيلية عن مواصلة التقدم بعد أن تبادلت بعض الطلقات مع وحدة أردنية صغيرة كانت تحرس حدود هذه المنطقة.

وقد وصلت المدرعات الإسرائيلية التي هاجمت قرية الياقون بعد حلول الظلام إلى طريق. جنين ـ نابلس، وأخذت تتقدم نحو جنين من الجنوب عبر سهل

عرابة بعد أن واجهت مقاومة أردنية محدودة، ثم توقفت لإعادة التنظيم. أما القوة المدرعة الإسرائيلية الأخرى التي تقدمت نحو قرية يعبد فقد واجهت مقاومة من قوة أردنية صغيرة قاتلت بشدة حتى تم اجتياحها عملياً، ثم توقفت على مبعدة ٦ كلم من القرية عند حلول الظلام. وكانت المدفعية والطائرات الإسرائيلية تقدم في جميع هذه العمليات الهجومية الإسرائيلية دعماً قوياً بالنيران للمدرعات المهاجمة.

وفي حوالي الساعة الثالثة من بعد منتصف ليلة ٥ ـ ٦ حزيران (يونيو) بدأت كتيبة الدبابات الإسرائيلية التي تدعمها غالبية كتيبة المشاة الميكانيكية التابعة للواء المدرع، والتي سبق لها أن توقفت في سهل عرابة، هجومها نحو جنين، إلا أنها اصطدمت بمواقع دفاعية أردنية بها نحو كتيبة مشاة، و١٥ دبابة «باتون م٤٧» كانت مختفية داخل أشجار الزيتون، ففشل الهجوم، ودمرت بعض الدبابات والآليات الإسرائيلية. وشنت المدرعات الإسرائيلية هجوماً ثانياً إلا أنه فشل أيضاً، وبدأت الدبابات الإسرائيلية تنسحب عند بزوغ الفجر فقامت الدبابات الأردنية بمطاردتها إلا أنها تعرضت لقصف جوي معاد، وتكبدت خسائر شديدة تمثلت في إصابة ٨ دبابات. وبعد ذلك عاودت المدرعات الإسرائيلية ومشاتها الميكانيكية الهجوم وأمكن صدها عدة مرات بنيران المدافع المضادة للدبابات، إلا أنها استطاعت اختراق الدفاعات الأردنية في حوالي الساعة السابعة من صباح ٦ حزيران (يونيو)، وأخذت تهاجم جنين نفسها، حيث دارت بعض معارك الشوارع خاصة عند مركز الشرطة المحصن، استمرت حتى السابعة والنصف صباحاً، وسقطت جنين إثر ذلك في أيدي القوات

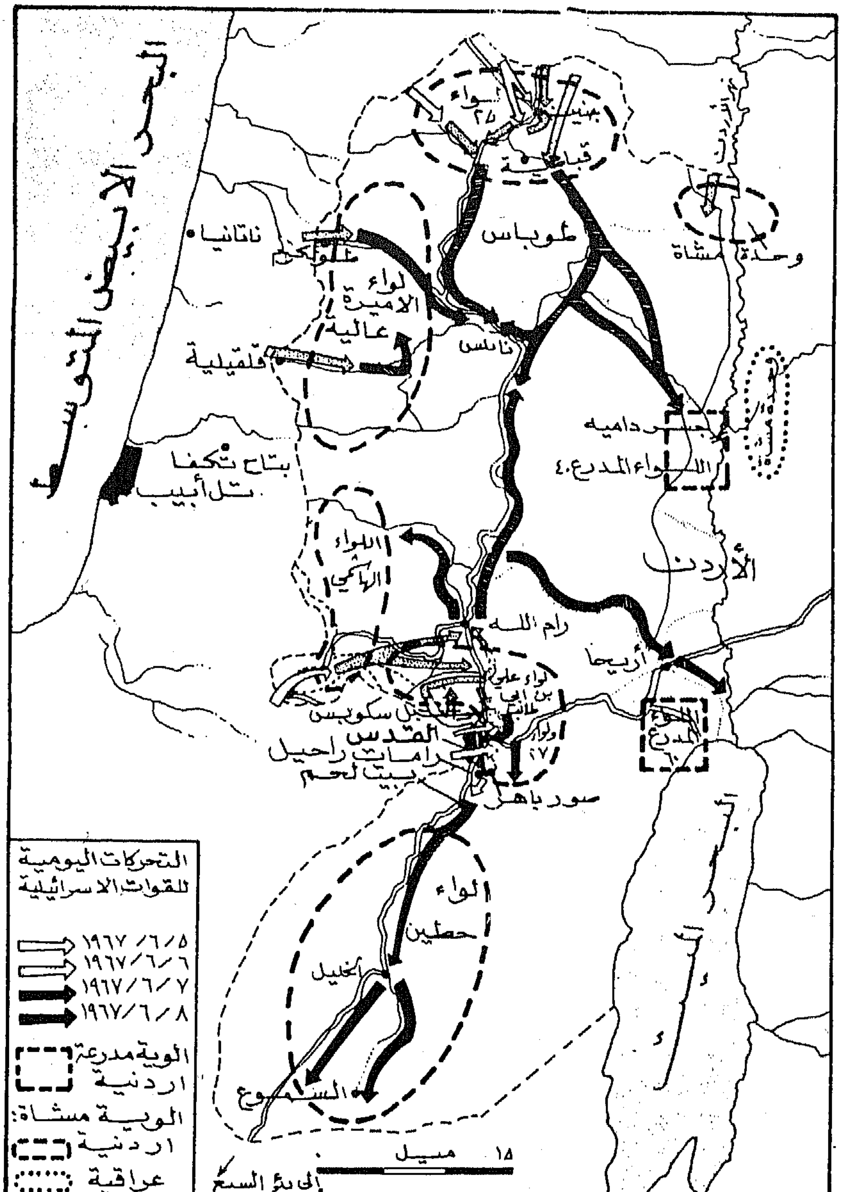
الإسرائيلية التي هاجمت المدينة من الشمال أيضاً عند الفجر عبر طريق حيفا بلواء مشاة ميكانيكي، وكانت جميع الدبابات الأردنية التابعة للكتيبة المدرعة ١٢ قد دمرت عند سقوط المدينة.

معارك اللواء المدرع الأردني ٤٠: كان هذا اللواء يتكون من كتيبتي الدبابات الثانية والرابعة (لديهما معاً حوالي ٩٠ دبابة «باتون م ــ ٤٨»).

وكتيبة المشاة الميكانيكية الأولى (محمولة على عربات مدرعة م ـ١١٣) وكتيبة المدافع ذاتية الحركة الثامنة. وكان اللواء المدرع المذكور محتشداً عند بدء القتال في منطقة جسر دامية. وقد أمره الفريق عبد المنعم رياض ظهر يوم ٥ حزيران (يونيو) بالتوجه نحو أريحا لكي يحل محل اللواء المدرع الأردني ٦٠ الذي أمر بالزحف إلى «الخليل» لمواجهة إحتمال وقوع هجوم مدرع إسرائيلي من منطقة «بئر السبع»، أو الإشتراك في هجوم مضاد نحوها للإلتقاء بمجموعة الشاذلي المدرعة حال قيامها بهجومها عبر الكونتلا نحو «بئر السبع» لتطويق «إيلات». ولقد رأى الفريق رياض أن من الضروري أن يحل محل اللواء المدرع ٤٠ في جسر دامية اللواء الميكانيكي الثامن العراقي الذي كان قد وصل إلى منطقة المفرق قرب الحدود الأردنية ــ العراقية. وقد وصل اللواء المدرع ٤٠ إلى «أريحا» وأراد مواصلة التقدم خلال الليل نحو منطقة «الخان الأحمر» إلا أن طيران العدو هاجمه أثناء تحركه، وعدل اللواء عن مواصلة

تقدمه بعد تلقيه أمراً جديداً بالتحرك إلى قطاع «جنين» لصد هجوم العدو هناك في الساعة الثامنة من مساء يوم ٥ حزيران (يونيو). وبدأ اللواء في التحرك من «أريحا» في حوالي الساعة التاسعة والنصف من مساء اليوم نفسه، وقد انقسم إلى رتلين: الرتل الأول ويتألف من الكتيبة المدرعة الرابعة ومعها قيادة اللواء وغالبية كتيبة المشاة الميكانيكية الأولى وبطاريتا مدفعية ذاتية الحركة، وقد تقدم على طريق «طوباس ــ جنين» في اتجاه مفترق قباطيا. أما الرتل الثاني، ويتألف من الكتيبة المدرعة الثانية وسرية مشاة ميكانيكية وبطارية مدفعية ذاتية الحركة، فقد تقدم على طريق «نابلس ــ دير شرف» في اتجاه مفترق «عرابة».

وعند وصول الرتل المدرع المتقدم على طريق «طوباس ــ جنين» إلى قرية «الزبابدة »، انقسم إلى قوتين: ضمت القوة الأولى سريتي دبابات وسرية مشاة ميكانيكية. ولقد واصلت هذه القوة تقدمها حتى مفترق «قباطيا»، وضمت القوة الثانية سرية دبابات وسريتا مشاة ميكانيكية وبطاريتي مدفعية ذاتية الحركة ولقد بقيت هذه القوة في منطقة قرية «الزبابدة» لصد هجوم اللواء المدرع الإسرائيلي الآخر المتقدم نحو قريتي «جلقموس» و«تلفيت».



المجمات الإسرائيلية على الجبهة الأردنية (١٩٦٧)

معركة قباطيا: وصلت سريتا دبابات الكتيبة الرابعة ومعها سرية مشاة ميكانيكية إلى مفترق «قباطيا» في حوالي الساعة ٤,٣٠ من صباح ٦٧/٦/٦، وهاجمت سرية دبابات إسرائيلية كانت هناك وأنزلت بها خسائر فادحة اضطرتها للانسحاب نحو جنين، وفي حوالي الساعة ٧,٣٠ من الصباح المذكور، كانت المدرعات الأردنية قد استكملت سيطرتها على المفترق، ولكنها توقفت عن مواصلة التقدم نظراً لحاجاتها إلى إعادة التزويد بالوقود والذخيرة، وَلذلك أخذ قائد الكتيبة يرسل دباباته إلى المؤخرة القريبة واحدة تلو الأخرى لإتمام هذه المهمة، الأمر الذي أتاح لقائد اللواء المدرع الإسرائيلي في «جنين» أن يحشد قواته ويتقدم بها نحو مفترق «قباطيا» لمهاجمة القوة الأردنية.

وفي حوالي الحادية عشرة من صباح اليوم نفسه تقدمت الدبابات الإسرائيلية نحو مفترق «قباطيا» فتراجعت الدبابات الأردنية أمامها وانتشرت في الحقوق والتلال الواقعة في جنوب سهل عرابة، وتبعتها الدبابات والآليات الإسرائيلية حيث وقعت في كمين من نيران «الباتون» الأردنية، نتج عنه تدمير وإصابة نحو ٣٠ مركبة مدرعة إسرائيلية، من بينها ١٧ دبابة «شيرمان». واثر ذلك شنت المدرعات الإسرائيلية هجوماً آخر لتتمكن من سحب آلياتها المعطلة وجرحاها، ولكن الهجوم الثاني فشل أيضاً، ولذلك قامت الطائرات الإسرائيلية بشن غارتين بعد ظهر اليوم نفسه لتمكين رجال المدرعات من سحب آلياتهم المصابة، وعند حلول الظلام كان الموقف التكتيكي سيئاً بالنسبة للإسرائيليين الذين كانوا منتشرين في الوادي على حين كانت المدرعات الأردنية لا تزال مسيطرة على المفترق والوادي من التلال المشرفة عليه، وتوقف القتال خلال الليل. وفي

الوقت نفسه كان اللواء المدرع الإسرائيلي الثاني (ضمن مجموعة بيليد) قد اخترق الحدود عند الفجر يوم ٧٦/٦/٦ إلى الغرب من جبل «جلبوع»، وقد اصطدم بموقع دفاعي أردني مجهز ببعض المدافع المضادة للدبابات قرب قرية «أبو ضعيف»، حيث أصيبت بعض الدبابات الإسرائيلية في محاولة اقتحامه الأولى الفاشلة، ثم وجهت نيران المدفعية والطيران إلى الموقع المذكور على حين هاجمته الدبابات من الجناح ونجحت في اختراقه. وفي حوالي الساعة ١٠,١٥ من صباح اليوم نفسه كان اللواء المدرع الإسرائيلي قد استولى على قريتي «جلقموس» و«تلفيت» ثم تقدم نحو قريتي «الكفير» و«الزبابدة»، وفي «الكفير» اشتبك في معركة عنيفة مع السرية المدرعة الثالثة الأردنية التابعة للكتيبة الرابعة والتي تركت لحماية مؤخرتها في قرية «الزبابدة». وقد اسفر الإشتباك عن إصابة ٣ دبابات سنتوريون إسرائيلية، وتراجع الباقي إلى الخلف بعض الشيء، واستمر تبادل إطلاق النار بين الدبابات الأردنية المحتمية في مواقع جيدة الإعداد، والدبابات الإسرائيلية المكشوفة، حتى حلول الظلام، دون أن يحرز اللواء المدرع الإسرائيلي أي تقدم جديد.

انساحب اللواء المدرع ٤٠: ولكن قائد اللواء المدرع ٤٠ الأردني بات يشعر بحرج موقعه في «قباطيا» من جراء تهديد اللواء الإسرائيلي الآخر لقرية «الزبابدة» التي سيترتب على سقوطها قطع خط انسحاب بقية الكتيبة المدرعة الرابعة. ولذلك قرر الإنسحاب من «قباطيا»، وبدأت الكتيبة تنفذ أوامر الإنسحاب في الساعة الثالثة النصف من بعد ظهر يوم ٦/٦، بعد أن كانت قد فقدت عشر دبابات نتيجة للقصف الجوي المعادي، بالإضافة للدبابات الأربع

التي كانت قد فقدتها خلال قتال الدبابات، وعندما وصلت إلى قرية «الزبادة» أصيبت دبابتان أخريتان، ثم شاركت في القتال الدائر عند «الكفير» بالتعاون مع سرية الدبابات الثالثة التابعة لها التي كانت لاتزال توقف تقدم اللواء المدرع الإسرائيلي الثاني، حيث ركز الطيران الإسرائيلي ضرباته طوال ساعات المساء وخلال الليل أيضاً، ونتج عن ذلك تدمير ٥ دبابات أخرى و٦ ناقلات من كتيبة المشاة الميكانيكية، كما دمر عدد من شاحنات الوقود والذخيرة وهي في طريقها لإمداد اللواء المدرع بحاجاته، ولذلك أصبح لدى كل دبابة خلال ليلة ٦-٧ عدد قليل من القنابل لايتجاوز ٦ قنابل للمدفع الرئيسي، وقليل من ذخيرة الرشاشات. ولذلك سحبت القوة المدرعة الأردنية المتبقية إلى «سد عقابة» خلال ليلة ٦-٧، وقد واصلت بقايا سريتي الدبابات التي كانت أصلاً في «قباطيا»انسحابها حتى وصلت إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن. وكان فيها ٨ دبابات فقط، أما السرية المدرعة الثالثة وبقايا سريتي المشاة الميكانيكية التي كانت تقاتل أصلاً في «الكفير»، فقد توقفت في «سد عقابة» لعرقلة تقدم المدرعات الإسرائيلية التي هاجمتها هناك في الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة ٦-٧، ولكنها لم تنجح في اختراق مواقعها، ولذلك قامت المدفعية الإسرائيلية بقصف المواقع الأردنية المذكورة في الساعة الرابعة من صباح ٦/٧. واستمر القصف لمدة ١٥ دقيقة، وأعقبه عند طلوع الضوء قصف جوي، وفي الساعة الرابعة وخمس وأربعين دقيقة بدأت المدرعات الإسرائيلية هجومها. ولكنها لم تواجه أي مقاومة نظراً لانسحاب المدرعات الأردنية المتبقية إلى الضفة الشرقية عبر جسر دامية. وعلى أثر ذلك أعادت المدرعات الإسرائيلية تنظيم صفوفها

وتقدمت نحو «طوباس»، ثم اتجهت سريتا دبابات منها نحو جسر دامية فبلغته في الساعة العاشرة من صباح ٧ حزيران (يونيو) .

وفي الوقت نفسه كانت وحدات أخرى من المشاة الإسرائيلية تعززها وحدات من دبابات«الشيرمان» قد استولت على كل من قلقيلية وطولكرم، خلال المعارك الرئيسية التي كان اللواء المدرع ٤٠ منشغلاً بها عند جنين ونابلس، ولقد جوبه الإسرائيليون خلال احتلال المدينتين بمقاومة أردنية ومقاومة فلسطينية عنيفة أيدتها قوة صغيرة من رجال المقاومة الشعبية في «طولكرم» رغم انسحاب الحامية الأردنية من البلدة قبل الإقتحام الإسرائيلي لها بعدة ساعات.

معركة « عرابة »: وصلت الكتيبة المدرعة الثانية الأردنية ومعها سرية مشاة ميكانيكية، وبطارية مدفعية ذاتية الحركة، إلى مفترق «عرابة» في حوالي الساعة السادسة من صباح يوم ٦٧/٦/٦، وسيطرت فوراً على المفترق، بحيث كانت هناك سرية دبابات قرب المفترق وسرية أخرى قرب سهل عرابة والسرية الثالثة أبقيت كإحتياطي على مفترق «صانور» على مسافة ٨ كلم إلى الجنوب عن مفترق «عرابة»، وكانت مهمتها مواجهة احتمال وقوع هجوم إسرائيلي من اتجاه «سهل صانور» أو من اتجاه «عرابة» نحو خط «قباطيا». وفي هذه الأثناء كان الرتل الإسرائيلي الزاحف نحو قرية «يعبد»قد استولى عليها فجر يوم ٦/٦ بعد قتال عنيف مع قوة أردنية من المشاة كانت تحمي التل ٣٣٤ المشرف على القرية انتهى في حوالي الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة ٥-٦ ، ثم تقدم نحو طريق نابلس - جنين حيث اصطدم مع سرية الدبابات «باتون» الأردنية قرب

مفترق «عرابة» .وحاولت المدرعات الإسرائيلية عبر ثلاث هجمات أن تخترق الدفاع الأردني إلا أنها صدت عن التقدم في كل مرة، وأصيب عديد من معدات العدو من بينها ٣ دبابات «شيرمان»، مما اضطر الرتل المدرع الإسرائيلي إلى التوقف عن التقدم بقية اليوم وطوال ليلة ٦-٧ ، ولم تخسر الكتيبة المدرعة الثانية خلال قتال يوم ٦/٦ المذكور سوى ٤ دبابات. إلا أن صدور أمر الإنسحاب العام وبدء تنفيذه بالنسبة للكتيبة المدرعة الرابعة عند «قباطيا» في الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر يوم ٦/٦ ، أدى إلى صدور أمر من قيادة اللواء المدرع ٤٠ إلى قائد الكتيبة المدرعة الثانية بالإنسحاب هو الأخر من مفترق «عرابة» إلى قرية «سيلة الظهر».

وفي الساعة الثامنة من مساء يوم ٦/٦ اتمت الكتيبة انسحابها واحتلت مواقع جديدة عند القرية المذكورة. وفي حوالي الساعة الثامنة من صباح يوم ٦/٧ اشتبكت إحدى سرايا الكتيبة بالرتل المدرع الإسرائيلي المتقدم من «عرابة» ، ودمرت دبابتين إسرائيليتين وأجبرت الباقي على التوقف.


قائد الجبهة الأردنية
الفريق عبد المنعم رياض

ثم صدر أمر جديد للكتيبة بالإنسحاب إلى المشارف الغربية لمدينة «نابلس» ووصلت غالبية الكتيبة إلى قرية «دير شرف» في حوالي الساعة التاسعة والنصف من الصباح نفسه،

بعد أن فقدت ٦ دبابات نتيجة للهجمات الجوية الإسرائيلية التي تعرضت لها خلال الإنسحاب. وفي قرية «دير شرف» أبقت الكتيبة سرية واحدة كحرس مؤخرة وواصلت إنسحابها نحو «نابلس» حيث اصطدمت فجأة مع قوة من الدبابات الإسرائيلية كانت قد دخلت المدينة من الجهة الشرقية (جزء من اللواء المدرع الذي كان يهاجم الكفير والزبابدة نجح في الوصول إلى نابلس من الشرق بعد الكتيبة المدرعة الرابعة) وفقدت ٥ دبابات نتيجة لذلك الإشتباك المفاجئ، كما أصيب عدد آخر من الدبابات الأردنية في كرم زيتون غربي نابلس بواسطة طيران العدو، وهنا شعر قائد الكتيبة بخطورة موقفة، فحاول الإندفاع عبر أحد مداخل المدينة، إلا أن دبابته أصيبت إصابة مباشرة وقتل جميع من كانوا فيها، وأثر ذلك تولى نائبه القيادة واستمر في الإشتباك مع طيران العدو ومدرعاته المهاجمة من الشمال والجنوب حتى الساعة الخامسة من مساء اليوم نفسه، ثم أمر رجاله بتدمير الدبابات بواسطة القنابل اليدوية، وبعد أن نفذت الذخيرة والوقود، تم الإنسحاب سيراً على الأقدام عبر المرتفعات نحو الضفة الشرقية للأردن. ويبدو أن عمليات التخريب المطلوبة للدبابات لم تكن ناجحة بالقدر الكافي، إذ عثرت القوات الإسرائيلية على ١٥دبابة «باتون » أردنية سليمة في الممر الجبلي الضيق غربي نابلس، فضلاً عن ١٣ دبابة أخرى وجدت معطلة قرب قرية «سبسطية» تحركات اللواء المدرع ٦٠ : تعرض اللواء المدرع ٦٠ الأردني لقصف الطائرات الإسرائيلية أثناء الزحف من «أريحا» إلى «الخليل» تنفيذاً لأوامر الفريق عبد المنعم رياض الأولى، وكذلك خلال انسحابه مرة أخرى إلى «أريحا» عندما فهمت القيادة الأردنية حقيقة ثقل الهجوم الإسرائيلي في الضفة الغربية، وتركزه قرب «جنين» في الشمال. وقد حاولت قوة إسرائيلية

تابعة لمجموعة «ناركيس» في منطقة القدس (كانت تضم كتيبة مشاة وسرية دبابات «شيرمان») أن تقطع طريق «بيت لحم -القدس» قرب قرية «صور باهر» فجر يوم ٦ حزيران (يونيو)، وأن تحول دون انسحاب بقية اللواء المدرع ٦٠، ولكنها فشلت في تحقيق هدفها، واستطاعت وحدات اللواء الأردني المذكور أن تصل إلى «أريحا» مرة اخرى، حيث اشتبكت بعد ظهر يوم ٧ حزيران (يونيو) مع وحدة الإستطلاع التي تقدمت زحف كتيبتي دبابات إسرائيلية تابعتين للواء المدرع الذي اشترك في معركة القدس واستولى على رام الله، أي لواء العقيد «بن آرى».وقد انتشرت الدبابات الإسرائيلية فور إطلاق الدبابات الأردنية النار على وحدة الإستطلاع المقتربة من «أريحا»، وقام الطيران الإسرائيلي على الفور بتقديم الدعم القريب بنيرانه، ثم التفت الدبابات الإسرائيلية حول «أريحا» بحركة كماشه، واندفعت وحدة دبابات منها إلى داخل المدينة وهي تطلق نيران مدافعها بعد أن انسحبت مدرعات اللواء المدرع الأردني ٦٠ إلى الضفة الشرقية، وهكذا سقطت «أريحا» بيد القوات الإسرائيلية في حوالي الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ٧ حزيران (يونيو).

لقد كانت سيطرة الطيران الإسرائيلي على الأجواء بشكل مطلق، وعدم امتلاك المدرعات الأردنية لأسلحة متطورة مضادة للطائرات ومضادة للدبابات، هما السبب الرئيسي لاندحار المدرعات الأردنية أمام المدرعات والقوات الإسرائيلية التي حققت في الضفة الغربية انتصارات لا تستحقها، ولا يسمح بها ميزان القوى البري. وقدرت الخسائر في الجانب الأردني بنحو ٦٠٩٤ قتيلاً. ومفقوداً و٧٩٢ جريحاً

و٤٦٣ أسيراً، فضلاً عن نحو ١٥٠ دبابة «باتون» و٢٥ دبابة «سنتوريرن» وحوالي ١٥٠ مدفعاً. أما الإسرائيليون فيقولون أنهم خسروا على الجبهة الأردنية ٣٠٢ قتيلا و١٤٥٣ جريحاً فضلاً عن تدمير أو إعطاب نحو ١٠٠ دبابة. هذا وقد فقدت كتيبتا المغاوير (الصاعقة) المصريتان في عملياتهما التي جرت في عمق الاراضي المحتلة بالقرب من مطار «اللد» ومن مدينة «الرملة» نحو ٤٠قتيلاً و٤٠ أسيراً من مجموع قوتهما البالغ عددها نحو ٢٤٠ جندياً.

ج ـ الحرب على الجبهة السورية:

كان للقيادة السورية عشية بدء القتال خمسة ألوية مشاة، ولواءا مشاة ميكانيكية، ولواءان مدرعان، جرى توزيعهما على النحو التالي:

لواء المشاة ١١ في القطاع الشمالي، ولواء المشاة ٨٠ في القطاع الأوسط، ولواء المشاة ١٩ في القطاع الجنوبي، ولواء المشاة ١٢٣ في منطقة مسعدة في عمق القطاع الشمالي، ولواء المشاة ٩٠ شمالي القنيطرة، ولواء المشاة ٣٢ (مكانيكي على الأرجح) جنوبي القنيطرة في منطقة البطمية، واللواء المدرع ٧٠ غربي القنيطرة على المحورالأوسط.

وكان اللواء المدرع ١٧، واللواءالمشاة الميكانيكي ٢٥ في الإحتياطي العام شرقي القنيطرة.

وكان لدى كل لواء مشاة كتيبة من دبابات «ت ٣٤» وقانصات الدبابات «س يو- »، كما كانت هناك نحو ٣٠ دبابة من دبابات «الفهد» الألمانية القديمة موزعة في مواقع ثابتة (معظمها في القطاع الشمالي) كمدافع مضادة للدبابات، وبلغت جملة المدرعات السورية في الجولان نحو ٣٦٠ دبابة وقانص، وجملة المدفعية المساندة للقوات نحو ٢٦٥ مدفعاً من عيار ١٢٢مم، ١٥٢مم، ١٣٠مم. ونحو ١٠٠ مدفع مضاد للطائرات. وكانت هذه القوات، خاصة الموجودة منها في الخط الدفاعي الأمامي، موزعة داخل مواقع محصنة، تضم خنادق ومنعات للرمي وملاجئ تحت الأرض مشيدة بالإسمنت المسلح، ومراكز قيادة محمية تماماً ضد قصف الطائرات والمدفعية والقصف الكيمياوي، وتحيط بالمواقع أسلاك شائكة وحقول ألغام وموانع أخرى ضد الدبابات.

ولم تكن كثافة القوات في الخط الامامي كافية لتحقيق سيطرة قوية على طول الخط، إذ كان كل لواء من الألوية الثلاثة المسند إليها دفاعات هذا الخط موزعاً على مواجهة عرضها نحو ٢٠كلم في المتوسط نظراً لأنها تقوم بالدفاع على جبهة جبلية عريضة. وتركزت الدفاعات الرئيسية على المحور الأوسط الذي اعتبر أكثر المحاور أهمية نظراً لسهولة اختراقه نسبياً بالمدرعات.

وكانت القيادة السورية تعتمد، فيما يبدو، على توجيه هجمات مضادة بواسطة ألوية المشاة الأربعة الموجودة في العمق العملياتي، ولوائي المدرعات المدعمين لها، الأمر الذي يفترض تحقق درجة معينة من السيطرة الجوية السورية على هضبة الجولان، التي يتعذر بدونها شن مثل هذه الهجمات المضادة خلال ساعات النهار.

الخطة الإسرائيلية للهجوم:

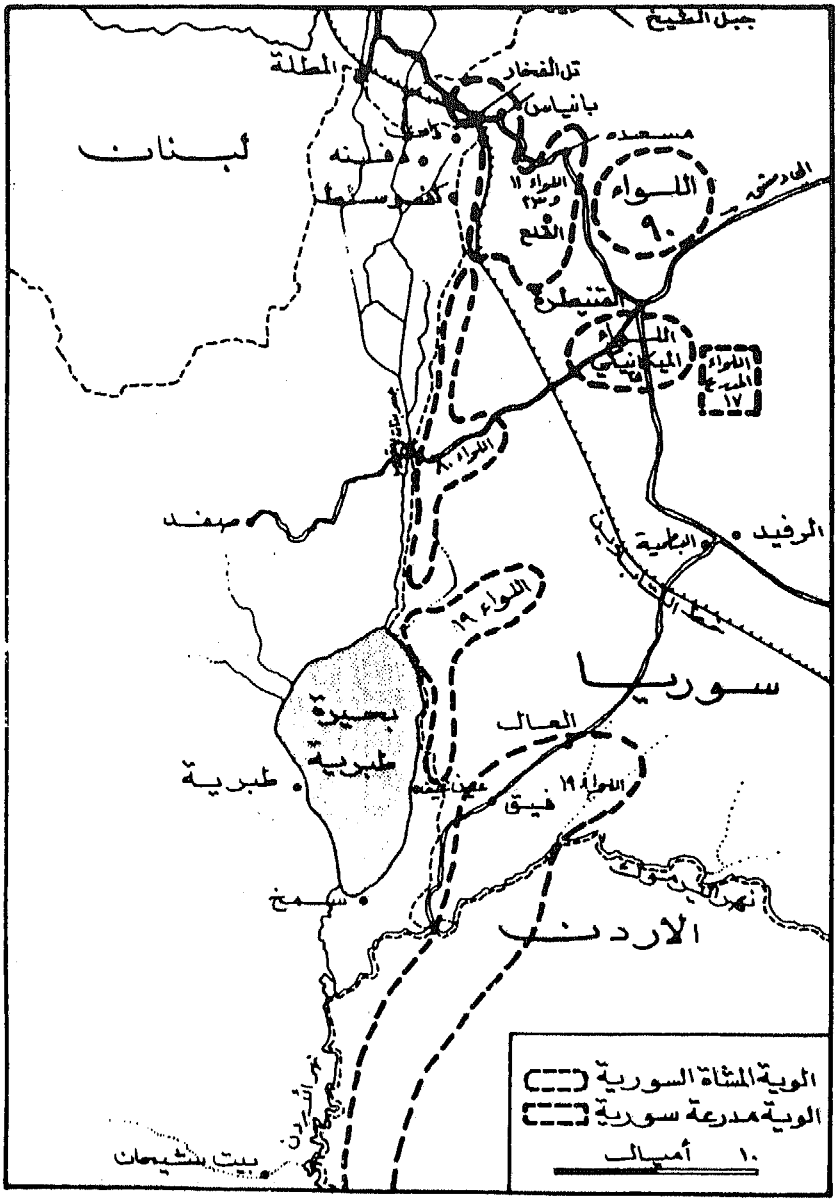
عند بدء الحرب في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ لم يكن لدى قيادة المنطقة الشمالية، التي كان يتولاها العميد «دافيد العازر»، سوى لواء مشاة واحد (هو لواء غولاني)، ولواء مدرع واحد بقيادة العقيد «ابراهام مندلر».

وعقب انتهاء العمليات الحربية في الجبهة الأردنية دفعت الألوية الثلاثة التي كانت مشتركة في القتال هناك إلى الجبهة السورية، كما نقل إليها لواء المظليين الذي اشترك في معركة القدس ولواء مشاة أخر ووحدات أخرى، بحيث أصبح لدى القيادة الشمالية عشية بدء الهجوم على الجولان يوم ٦٧/٦/٩ ما جملته ٤ ألوية مدرعة وكتيبة دبابات «باتون» مستقلة، ولواء مظليين وكتيبة مظليين مستقلة، و٣ألوية مشاة، (أحدها ميكانيكي وهو لواء غولاني) وكتائب مدفعية وهندسة ونقل الخ، تضم جميعاً نحو ٣٠ألف جندي، وحوالي ٢٥٠دبابة (وذلك نتيجة للخسائر المختلفة التي نتجت خلال معارك الجبهة الأردنية). ووضعت خطة الهجوم الإسرائيلي على أساس اختراق الدفاعات السورية بضربة رئيسية في القطاع الشمالي من الجولان حيث الأرض أكثر وعورة من القطاع الأوسط، ومن ثم فان الإختراق هناك أقل توقعاً من جانب السوريين. وكانت القوى المكلفة بتنفيذ هذه الضربة تضم كل من اللواء المدرع الذي يقوده العقيد «مندلر» ولواء «غولاني» ويسندهما في الاحتياطي لواء مدرع آخر (وهو اللواء الذي احتل جنين) بقيادة العقيد «موشى» ولقد وضعت خطة الهجوم المذكور على النحو التالي : ١ـ يقوم الجزء الرئيسي من لواء «مندلر» المدرع بخرق الدفاعات السورية عند موقع البحيرات ، ثم يندفع عبر مواقع «غور

العسكر» و« نعموش» نحو « زعورة» لمهاجمة موقع «القلع» من الشمال، على حين تشاغلة قوة أخرى من اللواء نفسه من اتجاه موقع «سراديب» الواقع إلى الشمال الغربي منه. وبعد الإستيلاء على «القلع» يتقدم اللواء المدرع جنوباً إلى «واسط» ومن هناك يزحف غرباً للإستيلاء على «القنيطرة».

ب ـ وفي الوقت نفسه يقوم اللواء «غولاني» بتأمين الجناح الشمالي لهجوم اللواء المدرع بواسطة إحتلال موقعي «تل الفخار» و«العزيزيات»، وتطهير منطقة «بانياس»، وتدعمه في عملياته هذه سريتا دبابات «شرمان» من اللواء المدرع المذكور .

ولتثبيت الجهود السورية وتحويل انتباهها من اتجاه الهجوم الرئيسي قررت القيادة الإسرائيلية توجيه بعض الهجمات الثانوية على المحور الأوسط تجاه مواقع «راويه» و«تل هلال» و«عشمورة» و«الدرباسيه» و«جليبينة» بواسطة وحدات مختلطة من لواء مشاة وفوج مظليين ولواء مدرع. أما في الجنوب فقد خطط لتوجيه ضربة رئيسية أخرى، يتم تنفيذها بعد بدء الهجوم في القطاع الشمالي، وتقوم بها قوة تضم لواء مدرعاً ولواء مشاة محمول، وفوج مظليين منقول بطائرات هليكوبتر يتم إنزاله في العمق العملياتي على المحور الجنوبي في كل من «فيق» و«العال» ثم «البطنيه»، وتعاون قوات هذه المجموعة قوة مدرعة من ضمن قوات المحور الأوسط تتقدم من «الدرباسية» جنوباً نحو «البطمية». كما تتقدم قوات مدرعه أخرى من قوات المحور الأوسط من «راويه» إلى «واسط»، ثم تتجه نحو «القنيطرة» مروراً «بكفرنفاخ» لتدعيم عمليات قوات «مندلر» المدرعه الزاحفة نحو «القنيطرة» من «القلع».



توزيع القوات السورية عشية حرب ١٩٦٧

عمليات القطاع الشمالي:

بدأت القيادة الإسرائيلية هجومها البري في الجبهة السورية في فجر يوم ٦/٩ بقصف جوي مركز على المواقع الدفاعية السورية الأمامية وذلك بعد أن تم حسم الموقف العسكري نهائياً في الجبهتين المصرية والأردنية. وقد بقيت الجبهة السورية شبه راكدة طوال الأيام السابقة للحرب باستثناء بعض الهجمات الجوية التي قامت بها الطائرات السورية (١٢ طائرة ميغ ٢١) في الساعة ١١,٤٥ من صباح ٦/٥ على مصافي البترول في حيفا ومطار مجدو، وقد ردت الطائرات الإسرائيلية بهجوم في الساعة ١٢,١٥ من اليوم نفسه على المطارات السورية القريبة من دمشق ومن الجبهة عموماً أسفر عن تدمير نحو ٦٠ طائرة سورية من مختلف الأنواع، وانسحاب باقي الطيران السوري إلى مطارات الشمال البعيدة عن الجبهة ومدى طيران العدو. كما قامت وحدات مشاة سورية صغيرة بشن ثلاث هجمات على مستعمرات «شرياشوف» و«دان» و«دفنا» صباح يوم ٦/٥ وأمكن صدها بسهولة. بعد أن اقتصر نشاط الجبهة السورية على القصف المدفعي للمستعمرات الإسرائيلية التي تشرف عليها هضبة الجولان.

وابتداء من الساعة ٩,٤٠ صباحاً، ركزت الطائرات الإسرائيلية قصفها على بطاريات المدفعية والاستحكامات الموجودة في الخط الأمامي المباشر. وفي تمام الساعة ١٠ صباحاً بدأت وحدات للواء العقيد «مندلر» المدرع تقدمها عبر الحدود السورية من مستعمرة «كفرسلط» في شكل ٣ مجموعات قتال مدرعة تضم كتيبة الدبابات «شرمان» رقم أ /٢،١ ، ومجموعة دبابات «بجم»، وكتيبة

المشاة المكانيكية التابعة للواء المدرع. ورغم الدعم الجوي القريب للهجوم فقد تكبدت وحدة الإستطلاع ووحدة المهندسين، التي كانت تركب في ٨ جرافات (بولدوزرات)، خسائر شديدة نتيجة رمي مدافع الهاوتزر السورية الذي بدء فور بدأ تقدم المدرعات والعربات المدرعة الإسرائيلية، كما دمرت ثلاث جرافات وقتل العديد من جنودها وهم يشقون طريقاً للدبابات والآليات وسط حقول الألغام السورية. وأصيبت كذلك عدة سيارات جيب لجماعة الاستطلاع التي كانت تبحث عن الممر الذي تستخدمه الدوريات السورية وسط حقول الألغام، حتى يتسنى لكتيبة الدبابات أ/١١٢ الانحراف شرقاً بالوقت المناسب والتقدم مباشرة نحو «زعورة» وتحاشي الإصطدام مع موقع «سراديب» الدفاعي القوي أو التعرض لنيران مواقع «القلع» المنيعة التي تليه في العمق. ولكن جماعة الإستطلاع المذكورة أخفقت في تحديد مكان ممر الدوريات في الوقت المناسب. وقد نجحت دبابات الكتيبة المشار إليها في التغلب على مقاومة مواقع «غور العسكر» و«نعموش» و«عقدة» الأمامية مستخدمة أسلوب الخرق بالحركة والنيران، تاركة للمشاة الميكانيكية الزاحفة في أثرها مهام تصفية المقاومة المتبقية في المواقع المذكورة.

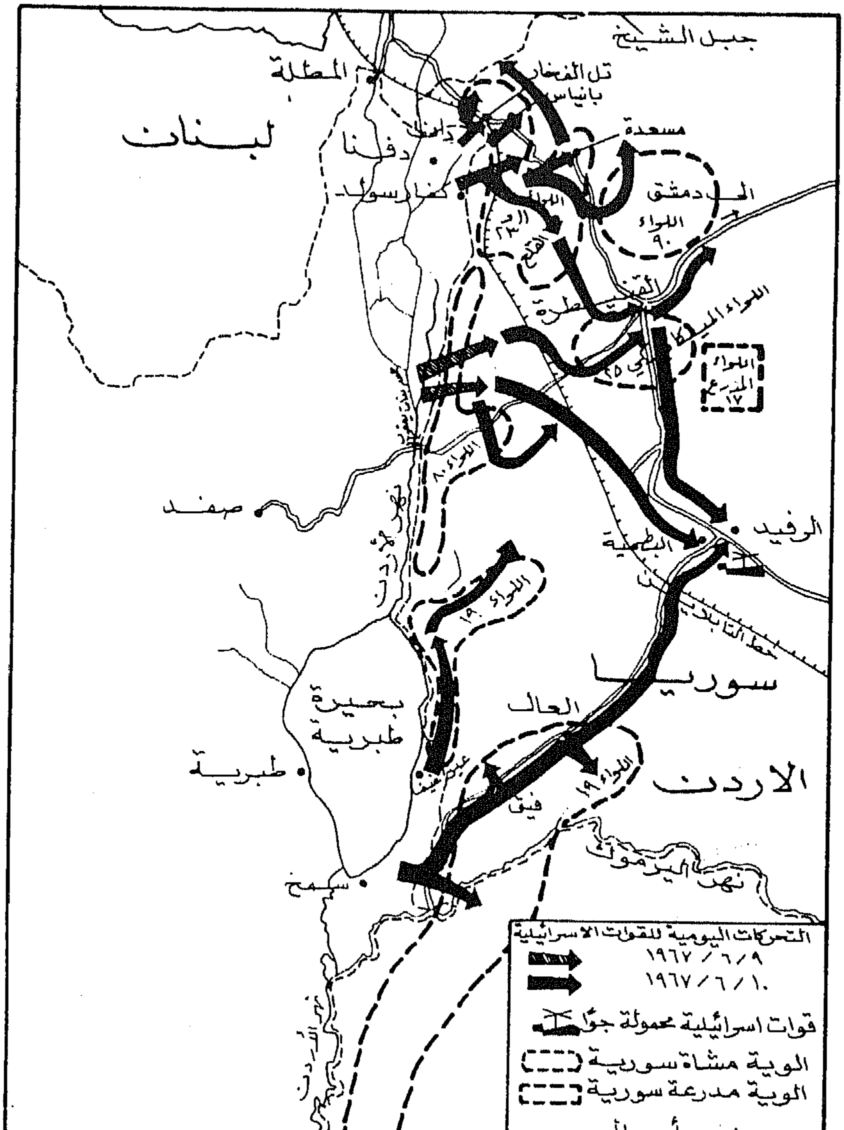
وكان من نتيجة اقتحام الدبابات لموقع «العقدة» أن تقدمت نحو موقع «سراديب» بدلاً من أن تتجه يساراً نحو «زعورة»، وهناك تعرضت لنيران شديدة من المدافع المضادة للدبابات التي نجحت في إصابة عدد من الدبابات.

وفي حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر اصطدمت الكتيبة بموقع «القلع» المنيع، الذي ألحقت نيران مدافعه خسائر فادحة بالكتيبة، وأصبحت قوتها تضم

٢١ دبابة فقط، وجرح قائدها وقتل نائبه وتولى قيادتها أثر ذلك قائد إحدى السرايا.

معركة القلع: وفور تولي قائد السرية قيادة الكتيبة ربط سريته ببقية سرايا الكتيبة لاسلكياً واستعلم منها عن موقفها، ثم اتصل بالعقيد «البرت مندلر» قائد اللواء المدرع، وأخبره بموقف الكتيبة الحرج أمام تحصينات «القلع». وقد أمره «مندلر» بالإستمرار في مهاجمة «القلع»، على حين تولى هو قيادة بقية وحدات اللواء، واتجه يساراً نحو «زعورة» تنفيذاً لخطته الأصلية للالتفاف حول «القلع» من المؤخرة.

والقلع عبارة عن قرية صغيرة تقع على هضبة مرتفعة تسيطر على المنطقة المحيطة بها سيطرة تامة، وينحدر الطريق المؤدي من «سراديب» إلى «القلع» إنحداراً شديداً ثم يرتفع فجأة ويستدير يميناً نحو القمة حيث يقل الإنحدار ثم يستدير يساراً ويميناً حتى مدخل القرية. وفي وسط المنحدر شيدت القوات السورية حواجز من الإسمنت المسلح مضادة للدبابات (أسنان التنين) على مسافة نحو ١٨٠٠ متر من مرتفع «القلع» وحول الطريق كانت تتناثر مجموعة من المنعات المبنية بالإسمنت المسلح، وعند القرية نفسها كانت توجد بعض الدبابات والمدافع م/د الموزعة بين المنازل بطريقة جيدة الإخفاء وبحيث تسيطر بالنيران على الطريق المؤدي إلى القلع. وإلى الشمال من القرية كان يوجد موقعان دفاعيان بهما دبابات ومدافع م/د أحدهما يسمى «جيب الميس» والأخر مرتفع يشبه نعل الفرس، وفي جنوب القرية قمة أخرى منبسطة وضعت فيها مدافع م/د أيضا.



الهجمات الإسرائيلية على الجبهة السورية (١٩٦٧)

وكانت الإحدى وعشرين دبابة الإسرائيلية المتبقية لدى كتيبة الدبابات أ/١٢٢ موزعة على ٣ سرايا، وقد عهد قائد الكتيبة إلى إحدى سرايا دباباته بمهاجمة الموقع الشمالي الشبيه بنعل الفرس بعد قيام الطيران بقصفه، ثم قامت سريتا الدبابات الاخريتان بإطلاق دخان لتحجب رؤية المدافع السورية المضادة للدبابات الموجودة جنوبي الطريق، على حين قدمت دبابات السرية الأولى دعماً نارياً من فوق موقع نعل الفرس لدبابات السريتين الاخريتين أثناء زحفها عبر الطريق وإطلاقها النار بمدافعها عيار ١٠٥ مم على المنعات الدفاعية برمي مستقيم من مسافات قصيرة. وفي الوقت ذاته كانت المدفعية الإسرائيلية تقدم دعماً بالنيران يقوم بتصحيح اتجاه قائد كتيبة الدبابات لاسلكياً، ثم أصاب مدفع م/د دبابة فعطلها وأصاب القائد نفسه بجروح خفيفة، وانقطع اتصاله اللاسلكي بالمدفعية، فاضطر لمغادرة الدبابة وانتقل إلى دبابة قائد الفصيلة، حيث أمر السرية الموجودة على المرتفع الشمالي بالنزول إلى الطريق للمشاركة في اقتحامه بعد أن تعطل ودمر العديد من دبابات السريتين الاخريتين. وعهد إلى عشر دبابات كانت لاتزال قادرة على الحركة بمواصلة الهجوم تحت حماية نيران بقية الدبابات المصابة وغير القادرة على الحركة، ولم تصل قرية «القلع» سوى ٣ دبابات أصيبت إحداها في أزقة القرية بقذيفة «رب ج - ٧». في مؤخرتها وأشعلت فيها النيران. وأثر ذلك شاهد قائد الكتيبة دبابة سورية من طراز «ت ٣٤» وقانصي دبابات «س يو ١٠٠» تتقدم نحو القرية كطليعة لقوة من ٧ دبابات سورية جاءت لتعزيز «القلع». وشعر على الفور بحرج موقفه، خاصة وأنه لم يعد لديه غير دبابتين، وما زالت منازل عدة في القرية مليئة بجنود سوريين يطلقون نيران

رشاشاتهم وقذائف القواذف المضادة للدبابات، ولذلك سارع بالإتصال لاسلكياً بقائد اللواء المدرع، العقيد «مندلر»، الذي كان يستكمل إحتلال موقع «زعورة» طالباً منه سرعة تقديم دعم جوي قريب وإلا تعرضت دبابتاه للفناء المؤكد، ولكن «مندلر» أخبره أنه لا تتوفر طائرات حالياً، وأن عليه أن يصمد قليلاً حتى يصل هو بمدرعاته من «زعورة» ويهاجم «القلع» من الخلف.

وظهرت الطائرات الإسرائيلية في أخر لحظات النهار وأدى ظهورها إلى رفع معنويات جنود الدبابات الإسرائيلية، وبدء انسحاب الدبابات السورية قبل أن تعثر على الدبابات الإسرائيلية المختفية داخل «القلع»، ولاحقتها الطائرات بنيرانها وكذلك دبابات «مندلر» التي وصلت من «زعورة» وهاجمت «القلع» من الخلف، وكانت الساعة قد بلغت السادسة والنصف، وهكذا أنقذت بقايا القوة الإسرائيلية المدرعة وسقطت القلع بعد دفاع عنيد أبدته حاميها، تحت قيادة ضابط برتبة رائد يدعى «محمد سعيد يونس»، استشهد مع عدد كبير من رجاله خلال المعركة، ولقد أدى هذا الدفاع إلى تدمير وتعطيل اكثر من ٤٠ دبابة إسرائيلية. ولكن بسالة هذا الموقع لم تثمر في وقف الإختراق الإسرائيلي للقطاع الشمالي، نظراً لأن سيطرة العدو الجوية حالت دون دفع المدرعات السورية الإحتياطية لشن هجمات معاكسة أو تعزيز دفاع المواقع الحصينة الأخرى مثل «زعورة» و«تل الفخار»، والتي اضطرت أن تواصل معاركها الضارية بصورة منفصلة عن دعم بعضها البعض ودعم القوات الإحتياطية المدرعة والميكانيكية لها، فضلا عن انعدام المساندة الجوية، بل وضعف دعم المدفعية خلال المرحلة الأولى من خط الدفاع الأمامي، نظراً لأن الكتلة الرئيسية

من المدفعية السورية استمرت خلال هذه المرحلة الحرجة من الهجوم الإسـرائيلي تركز نيرانها على المستعمرات الإسرائيلية.

الاستيلاء على زعورة وتل الفخار: وفي الوقـت نفسـه خـاضت حامية «زعورة»، التي كانت تقدر بقوة كتيبة مشاة، معركـة ضارية استغرقت نحو ٥ ساعات هاجمتها خلالها دبابات الكتيبة المدرعة الثانية ومعها بقيـة اللـواء المـدرع بقيادة «مندلر» نفسه. ولقد اصطدم المهاجمون بمواقع الدفاع السورية التي كانت موزعة أسفل القرية وأعلاها، وتم الهجوم تحت دعم جوي قريـب فعـال تماماً، لم يقابله من الجانب السوري دعم مدفعي كـاف للقـوات المدافعـة، ولذلـك أمكـن للدبابـات الإسـرائيلية أن تسـتولي علـى لمجـ«زعـورة» في حـوالي السـاعة الرابعـة مساء.

وفي هذه الأثناء كان لواء المشاة الميكانيكي «غولاني» يهـاجم مواقـع لمجـ«تـل الفخار» و«برج بابل» و«تل العزيزيات»، إبتداء مـن السـاعة الثانيـة بعـد ظهـر اليـوم نفسـه، وذلـك عـبر الثغـرة الـتي فتحهـا اللـواء المـدرع في خـط الدفـاع السوري، وأمكن لهذا اللواء الميكانيكي أن يستولي على «تل الفخار» في حـوالي الساعة السادسة والنصف بعد قتال عنيف أسفر عـن قتـل ٣٠ جنديـاً إسـرائيلياً وجرح ٧٠ آخرين مقابل ٦٠ قتيلاً سورياً و٢٠ أسيراً ، كما استولى اللواء بعد ذلك على موقعي «برج بابل» و«تل العزيزيـات» بفضـل هجـوم مدعـوم بدعـم جوي قريب استخدم فيه النابالم على نطاق واسع، وقـد تم الإسـتيلاء علـى «تـل العزيزيات» خلال الليل، وبذلك تم تأمين الجناح الشمالي لهجوم اللواء المـدرع،

وفتح الطريق إلى «مسعدة» و«بانياس»، واستكمل خرق القطاع الشمالي من الجبهة السورية في «الجولان».

العمليات في القطاعات الأخرى:

إلى الجنوب من الثغرة التي أحدثها لواء «مندلر»المدرع بكيلومترات قليلة، فتح سلاح المهندسين الإسرائيلي خلال ساعات الصباح وجزء من ساعات بعد الظهر ممرات وسط حقول الألغام الإسرائيلية والسورية، عبرت من خلالها بعد ذلك وحدة من دبابات «أم اكس - ١٣»، تابعة للواء المدرع الذي اشترك من قبل في معركة «الكفير» بالجبهة الأردنية، وبعض وحدات من لواء مشاة حيث هاجمت موقعين سوريين صغيرين تحت دعم جوي كامل. واستولت على قرية «راوية»، بعد أن اصيبت ٣ دبابات إسرائيلية بنيران المدافع المضادة للدبابات، وأصبحت عاجزة عن الاستمرار في القتال، وتوقفت هذه القوة بعد ذلك عن التقدم، وكانت الساعة قد بلغت السادسة مساء. وإلى الجنوب نحو ٩ كيلومترات أخرى قامت سرايا أخرى من المشاة تعززها سرية من دبابات «أم اكس - ١٣» بالإستيلاء على قرية «الدرباسية» في الساعة السادسة مساء، بعد أن اجتازت ممرات في حقول الألغام إلى الشمال مباشرة من بحيرة «الحولة» المجففة مستفيدة من دعم جوي قوي. واستولت وحدات أخرى من المشاة على «تل هلال» ومواقع أخرى كانت تشرف على مستعمرة «شامير» في وادي «الحولة».

وهاجمت سريتا مظليين تدعمهما سرية دبابات «شرمان»، من اللواء المدرع المذكور أيضاً، المواقع السورية القريبة من المحور الأوسط، واستولت خلال معركة بدأت في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل على قرية «جليبنة» كخطوة تمهيدية لفتح الطريق العام المار من جسر بنات يعقوب، و ذلك في حوالي الساعة الرابعة والنصف فجراً، وكانت هذه الهجمات كلها، تشكل أعمالاً ثانوية مساعدة للإختراق الرئيسي في القطاع الشمالي، فضلاً عن كونها تهدف إلى تشتيت جهود المدافعين. وهكذا تم اختراق خط الدفاع الأول السوري في أكثر من مكان في الشمال والوسط.

عمليات يوم ١٠ حزيران (يونيو): لم تقم القوات السورية خلال ليلة ٩-١٠ حزيران (يونيو) بأي هجوم معاكس، واكتفت بقصف القوات الإسرائيلية قصفاً متقطعاً بنيران المدفعية، رغم نشاط المدفعية والطيران الإسرائيلي المضاد طوال الليل، ويرجع ذلك إلى عدم وجود عدد كاف من الدبابات «ت ٥٥» المجهزة بمعدات الرؤية الليلة وانخفاض مستوى تدريب المشاة والمدفعية بالنسبة للقتال الليلي، فضلاً عن حالة الإرتباك المعنوي الذي أصاب القيادات السياسية العسكرية. وفي فجر يوم ١٠ حزيران (يونيو) واصل لواء «مندلر» المدرع تقدمه من «القلع» نحو «واسط» تحت حماية دعم جوي، واشتبك مع بعض الدبابات السورية من طراز «ت ٥٤»، إلا أن القصف الجوي والهجمات على الأجنحة دفعت هذه الدبابات (وهي جزء من لواء مدرع سوري) إلى الإنسحاب. واحتل اللواء المدرع الإسرائيلي أثر ذلك «واسط» ثم أعاد تنظيم صفوفه، وواصل تقدمه نحو قرية «المنصورة» التي تبعد نحو ٨ كلم إلى الشرق من «واسط»، واستولى عليها بعد اشتباك قصير. ثم واصل اللواء المدرع انطلاقه

بسرعة نحو «القنيطرة»، وذلك اثر بدء حركة إنسحاب عام سورية من «الجولان» بدأت حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً، استطاعت خلالها الأربعة ألوية الإحتياطية التي لم تشارك في القتال أن تنسحب بنظام.

وفي الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر اليوم نفسه دخلت المدرعات الإسرائيلية مدينة «القنيطرة» فوجدتها خالية من أي قوات سورية. وانتشرت معظم المدرعات الإسرائيلية شرقي المدينة لقطع الطريق المؤدي إلى «دمشق»، على حين اتجهت دورية مدرعة إلى بلدة «البطمية» على المحور الجنوبي، ووصلتها في الساعة الرابعة والنصف، حيث التقت هناك بوحدات المظليين الذين انزلوا بطائرات الهليكوبتر على طول المحور الجنوبي. وفي الوقت نفسه كان لواء «غولاني» يدعمه لواء مدرع لم يسبق له الإشتراك في معارك اليوم السابق، قد هاجم «بانياس» واستولى عليها في الساعة العاشرة من صباح اليوم نفسه، ثم هاجم «مسعدة» واستولى عليها في ساعات بعد الظهر دون قتال، بسبب انسحاب القوات السورية منها وقيامها بنسف وتريب الطريق المؤدي إليها، الأمر الذي أخر استيلاء القوات الإسرائيلية عليها حتى بعد الظهر لأنها اضطرت الجيش لاستخدام المسالك الترابية الوعرة جنوبي «زعورة».

وأثر ذلك شكلت قوة ضمت كتيبة دبابات «شيرمان» وسريتي مشاة ميكانيكية من لواء «غولاني» زحفت نحو «جبل الشيخ» وسيطرت على القمة الجنوبية في ساعات النهار الأخيرة. وهكذا جرى الإستيلاء على شمال «الجولان» كله حتى «النخيله» عند الحدود اللبنانية.

وزحفت كتيبتا دبابات اللواء المدرع الـذي استولى على «راويـه» في اليـوم السابق، بعد تمهيد جوي قوي، نحو قرية «قنّعبه» و«واسط» حيث التقـت هنـاك بقوة من لواء «مندلر» المدرع، ولذلك اتجهت كتيبتا الدبابات جنوباً نحو «كفـر نفاخ»، واشتبكتا أثنـاء ذلـك التقـدم بنحـو ١٥ دبابـة سـورية بـالقرب مـن تـل مشيبان الأمر الذي اضطرهما للقيام بحركة التفاف لتجنب القتال بالمواجهـة مـع الدبابات السورية، ولذلك تم لهما الإستيلاء على «كفر نفاخ» في الساعة الثانيـة والنصف من بعد الظهر، حيث كانت القوات السورية قد أخلـت مواقعهـا قبـل ذلك بنحو ساعتين أثر صدور الأمر العام بالانسحاب من القيادة السورية، الـتي كانت قد أعلنت في الساعة ٨,٤٥ من صباح يوم ٦/١٠ سقوط «القنيطرة».

وفي يوم ٦/١٠ ألقى «دافيد اليغازر» بلواء العقيد «بن آرى» المدرع، الـذي كان يشكل احتياطيه المدرع الوحيد المتبقي بعد زج ٣ ألويـة مدرعـة في القتـال، وذلك في منطقة «الدرباسية» ومن هناك تقدم جنوباً نحو «البطمية» حيث التقـى في نهاية اليوم بقوات المظليـين الإسـرائيليين الذيـن أنزلـوا بطـائرات الهيلكوبـتر، وتقدم إثر ذلـك ليحتـل قريـة «الرفيـد». وقـد توقـف القتـال في «الجـولان» في حوالي الساعة السادسة والنصف من مساء اليوم نفسه تنفيذاً لقرار مجلس الأمـن بوقف إطلاق النار. ويقول الإسـرائيليون أنهـم دمـروا وأعطبـوا نحـو ٧٠ دبابـة سورية واستولوا على ٤٠ دبابة أخرى سليمة، وإذا صحت هـذه الأرقـام، فـإن السوريين يكونون قد نجحوا في سحب ١٥٠ دبابة تقريباً سـالمة مـن «الجـولان» من جملـة ٢٦٠ دبابـة وقـانص مـدرع كـانت لديهـم هنـاك عشية بـدء الهجـوم الإسرائيلي. وزعم الإسرائيليون أيضاً أن الخسائر السورية في الرجال بلغت نحـو ١٠٠٠ قتيل و٥٦٠ أسيراً، وذلك مقابل مقتـل ١٥٢ إسـرائيلياً وجـرح ٣٠٦

آخرين. ولم تعلن المصادر الإسرائيلية أرقاماً نهائياً عن خسائرها في المدرعات والنصف مجنزرات، إلا أنها تقدر بأكثر من ١٠٠ دبابة ونصف مجنزرة أمكن إصلاح العديد منها.

النتائج العامة للحرب:

أسفرت الحرب العربية ـ الإسرائيلية الثالثة عن عدة نتائج عسكرية واستراتيجية كان أبرزها النتائج التالية:

١ ـ حطمت القوة العسكرية الرئيسية لمصر والأردن وجانباً هاماً من القوة العسكرية السورية، على حين أن الخسائر الإسرائيلية في الأسلحة والعتاد والأفراد كانت ضئيلة للغاية بالقياس للخسائر العربية الفادحة. وبطبيعة الحال أدى ذلك إلى اختلال ميزان القوى العسكري العربي ـ الإسرائيلي بدرجة خطيرة خلال العام التالي للحرب لحين أن أتم الاتحاد السوفيتي إعادة تسليح مصر وسوريا.

٢ ـ كان لهذه النتيجة العسكرية المادية آثارها المعنوية السيئة في الجانب العربي، كما أنها رفعت في الوقت نفسه معنويات الشعب والجيش في إسرائيل إلى درجة كبيرة وأوجدت ثقة مبالغ فيها في القدرة العسكرية الإسرائيلية داخل وخارج إسرائيل، بل وفي قطاعات هامة من الرأي العام العربي أيضاً.

٣ ـ سيطرت إسرائيل على مساحات كبيرة من الأراضي العربية المحتلة تفوق بكثير مساحتها الأصلية البالغ قدرها ٢٠٧٠٠ كلم مربع عشية حرب ١٩٦٧، إذ تبلغ مساحة شبه جزيرة سيناء ٦٠٠٩٨ كلم مربع ومساحة قطاع

غزة ٣٦٣ كلم مربع، ومساحة الضفة الغربية ٥٨٧٨ كلم مربع، ومساحة الجولان ١١٥٠ كلم مربع، وبذلك أصبحت جملة الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل ٨٩٣٥٩ كلم مربع، وأدى ذلك إلى تحسين الوضع الجغرافي ــ الإستراتيجي لإسرائيل إلى درجة كبيرة، نظراً إلى أن هذه الأراضي أضافت عمقاً استراتيجياً أفضل بكثير مما كان متاحاً لها قبل ذلك، بحيث أصبح في مقدورها اتباع إستراتيجية دفاعية على الجبهة المصرية في بداية حرب ١٩٧٣ دون أن يشكل ذلك خطراً مباشراً على أمنها، كما تحسن وضعها الدفاعي كثيراً على الجبهة الشرقية بعد إزالة نتوء الضفة الغربية، الذي كان يمثل خطراً كبيراً على قلب إسرائيل في حالة تواجد قوات عسكرية عربية فعالة هناك، وتقلص حدودها مع الأردن من ٦٥٠ كلم إلى ٤٨٠ كلم فقط (من بينها ٨٣,٥ كلم طول البحر الميت). هذا فضلا عن زوال الخطر العسكري السوري المباشر على مستعمرات سهلي الحولة وطبريا.

٤ ـ نتيجة لاحتلال شبه جزيرة سيناء والجولان والضفة الغربية أصبح الطيران الإسرائيلي في وضع وقدرة أفضل على مهاجمة العمق العربي، خاصة بالنسبة لمصر بعد أن أصبحت له قواعد جوية متقدمة، وقلت الفترة الزمنية للإنذار بالنسبة لأجهزة الرادار العربية. وبالمقابل تحسن وضع الدفاع الجوي الإسرائيلي نتيجة ابتعاد القواعد الجوية المصرية المتقدمة مسافة لا تقل عن ٢٠٠ كلم عما كانت، ولإقامة أجهزة رادار إسرائيلية متقدمة فوق الجبال والمرتفعات القائمة في سيناء والضفة الغربية والجولان، ومن ثم زادت فترة الإنذار بالهجوم الجوي العربي كثيراً عما كانت عليه من قبل.

٥ ـ فتحت إسرائيل الملاحة في مضائق تيران وسيطرت على شرم الشيخ بشكل يضمن لها حماية الملاحة إلى ميناء إيلات الحيوي.

٦ ـ احتلت إسرائيل منابع النفط في سيناء وصار بوسعها تأمين حاجاتها النفطية محلياً.

٧ ـ وصلت إسرائيل إلى خطوط دفاعية طبيعية منيعة (قناة السويس ونهر الأردن ومرتفعات الجولان وجبل الشيخ) بحيث صار بوسعها تطبيق المناورة على الخطوط الداخلية بكفاءة أكبر.

٨ ـ ربحت إسرائيل أعتدة حربية كثيرة (دبابات ومدافع وصواريخ) لم تلبث أن عدلتها وأدخلتها في الخدمة داخل قواتها المسلحة.

٩ ـ زاد عدد العرب الخاضعين للإحتلال، وزادت مساحة الأرض المحتلة، الأمر الذي خلق ظروف اكثر ملاءمة لنمو الثورة الفلسطينية.

١٠ ـ حصلت إسرائيل على رهينة كبيرة (أراضى وسكان عرب)، وأخذت تساوم على هذه الرهنية في سبيل إخضاع الدول العربية وإجبارها على قبول السلم الإسرائيلي، الأمر الذي أعد المناخ الملائم للحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة (١٩٧٣).

فهرس الجزء الخامس

فهرس الجزء السادس